



General Organization of the Alexandria
dia Library (G.O.A.L.)

صفحة Bibliotheca Alexandrina

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٢١

السنة السادسة

يوليو ١٩٧٠

رئيس التحرير:
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير:
د. عبد الملك عودة

سكرتارية التحرير:
أحمد يوسف القرعى
نبيلة الأصغمانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الصلاء - القاهرة

الإشتراكات:
للسنة بالتبريد المبادى
داخل الجمهورية ٨٠ قرشا
ودول اتحاد التبريد العربى
ودول الدار البيضاء ١٠٠ فرنك

قرشا
٩٠

العدد ٢١

■ الافتتاحية : التحرك الدبلوماسى العربى الجديد ٢

■ الدراسات :

- قيام وسقوط المهديّة فى السودان المعاصر
- أزمة السياسة الأمريكية فى فيتنام
- العلاقات العلمية بين الدول الغنية والفقيرة
- نظام الامبودسمان البرلمانى والديمقراطية فى السويد
- ثورة رشيد عالي الكيلانى والقومية العربية
- د. يونان رزق ٨
- د. اسماعيل صبرى مقلد ٢٦
- عادل احمد ثابت ٤٦
- د. ليلى تـكـلا ٦٢
- د. محمد كمال الدسوقي ٧٤

■ التقارير

- لبنين وحركات التحرر الافروآسيوى
- الاستراتيجية الأمريكية وأزمة الشرق الاوسط
- سياسة ألمانيا الغربية تجاه أوروبا الشرقية
- الصراع السياسى والعسكرى فى لاوس وكمبوديا
- قضية روديسيا فى الامم المتحدة
- اليسار الجديد فى اسرائيل
- معركة الانتخابات فى جنوب افريقيا
- النشاط الاقتصادى المصرى فى افريقيا
- الاتجاهات الجديدة فى السوق الأوروبية
- تطورات الاقتصاد العالمى والدول النامية
- أزمة نظام الحكم فى إيطاليا
- الشيوعية الهندية ومواقف الهند الدولية
- د. عبد الملك عودة ٩٠
- سليمان دمير ٩٦
- نبيلة الاصغمانى ١٠١
- عبد العزيز العجيزى ١٠٩
- عواطف عبد الرحمن ١١٦
- السيد عليوة ١٢٣
- احمد يوسف القرعى ١٣٠
- فاروق جـويـدة ١٤٠
- وندودة بـدـران ١٤٨
- عهدى عبد الملك ١٥٣
- احمد يوسف احمد ١٦٠
- كمال المنوفى ١٧٤

■ مكتبة السياسة الدولية :

- د. محمد زكى شافعى - محاضرات فى التنمية الاقتصادية ١٨٠
- ايف بينو - ايدولوجيات افريقيا المستقلة ١٨٣
- مكتب الجامعة العربية بنودلهى - حوار حول القضية الفلسطينية ١٨٩
- المؤلفات العربية السياسية ١٩١

■ مجلات السياسة الدولية : ١٩٥

■ شهريات الاحداث السياسية : ٢٠٩

■ نشاط المنظمات الدولية : ٢٢٥

■ ندوة السياسة الدولية :

■ العلاقات بين الدول الافريقية المستقلة ٢٣٨

■ وثائق دولية : ٢٤٦

النحرك الديلوماسى العربى الجديد

إذا كان الرأى العام العالمى فيما قبل عدوان يونية سنة ١٩٦٧ قد ظل مضللاً بالدعاية الصهيونية ، مؤيداً كل التأييد للسياسة الاسرائيلية ، فانه قد أخذ يتحول منذ بدأ يفهم عناصر الحق العربى ، ويتجلى له باطل الادعاء الصهيونى . والرأى العام الدولى لم يعد الان يكتفى بمجرد فهم الحق العربى والباطل الصهيونى ، بل أخذ يندد بالدولة العنصرية ، ويناهض الدعوة الصهيونية بعد أن تكشف له أن هذه الدولة ، بناء على هذه الدعوة ، لم تكتف بانتراع ارض من اصحابها ، وطردهم منها بل انها فوق ذلك تواصل احتلالها غير الشرعى للاراضى العربية التى أغتصبتها على أثر عدوانها فى يونية سنة ١٩٦٧ ، وتستمر فى أعمالها التعسفية ضد من بقى من العرب فى الاراضى المحتلة ، بل وتبذل أقصى جهودها لاحباط تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

وأمام تنديد دوائر الرأى العام العالمى المختلفة بهذه المواقف التعسفية تنديداً متزايداً وفى مقدمة هذه الدوائر جيل شباب الطلبة الثائر على النظم البورجوازية العتيقة . والتنظيمات اليسارية المدركة لخطورة الاستعمار الصهيونى ، وشعوب دول العالم الثالث التى أخذت تدرك أن الاستعمار الاستيطانى الاسرائيلى فى فلسطين لا يختلف عن الاستعمار الابيض الذى كان جاثماً على افريقيا وآسيا ، والذى لاتزال بعض بلاد هذا العالم الثالث تعاني منه حتى اليوم . أمام هذا كله نشطت الدبلوماسية الاسرائيلية والدعاية الصهيونية محاولة القاء اللوم على البلاد العربية ، واتهامها بانها هى التى تعمل على تصعيد حدة التوتر فى الشرق الاوسط . وفى نشاطها الجديد هذا استخدمت أساليب متنوعة ، وشعارات مختلفة ، فهى تارة تعود الاسرائيلى فى فلسطين والقاء اليهود فى البحر ، متجاهلة ، أن الرأى العام العالمى قد بدأ يدرك أن سياستنا قائمة على تصفية الوجود الصهيونى لا على تصفية الوجود اليهودى فقد عاش اليهود بين العرب من مسلمين ومسيحيين أحقاباً طوالاً لا فرق بينهم وبين أى مواطن عربى ، ولم يفرق بينهم الا تلك الصهيونية التى تقوم على العنصرية . وهى تارة تتمسح بالاتحاد السوفيتى فتزعم انه يحاول السيطرة على العالم

« ... وعلينا في هذا ان نتصل بمنظمات كثيرة في العالم .. شعوب
حررة في العالم في الدول القريبة بالاضافة الى التأييد السياسي والتأييد
الاقتصادي والدعم العسكري من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية
الاخرى . وقد اخذنا دوما من شعوب افريقيا ومن الدول غير المنحازة » .
من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
الخرطوم في ١٩٧٠/٥/٢٨

العربي وعلى القارة الافريقية ومن أجل هذا فإنه يقدم كل المعونات للدول العربية ، وهي
بهذا الادعاء أيضا تنسى أن الرأي العام العالمي يوقن جيدا ان الصداقة العربية
السوفيتية قائمة على مبدأ التعايش السلمي الذي أقره الجانبان منذ أمد ليس بالقصير
وفي إطار سياسة عدم الانحياز التي تؤمن بها الدول العربية ويشجعها الاتحاد
السوفيتي والصداقة بيننا وبين الاتحاد السوفيتي - كما قال الرئيس جمال عبد
الناصر في خطابه الذي ألقاه في الخرطوم يوم ٢٨ مايو الماضي - « لم تكن تحت أي
شعار من الشعارات الا شعار الاحترام المتبادل »

وأمام الدعاية الصهيونية المسعورة التي يستخدمها العدو بذكاء ودهاء مستغلا جميع
أجهزة الدعاية ، وجميع الشعارات ومستغلا أيضا إثارة حماس الجاليات اليهودية
حيثما وجدت في انحاء المعمورة .. امام هذا كله ماذا يجب أن يكون موقف
الدبلوماسية العربية في الأشهر القادمة لمواجهة تلك الدعوى الصهيونية المسعورة
وليسير التصعيد الدبلوماسي على مستوى التصعيد العسكري جنبا الى جنب ؟

قبل أن نعرض للخطوط الرئيسية لهذا التصعيد الدبلوماسي المنشود ، يجب ان
نذكر ثلاثة عوامل جديدة قلبت ميزان القوى في المنطقة رأسا على عقب :

أولا - ظهور القوة الثلاثية الجديدة المثلثة في التلاحم بين الثورات العربية في
كل من السودان وليبيا ومصر . ذلك التلاحم الذي أكسب الجانب العربي عمقا
استراتيجيا جديدا ، وقوة ضاربة جديدة والذي يستند الى قوة اقتصادية جديدة
ناجمة عن التكامل بين اقتصاديات الدول الثلاث .

ثانيا - أصبحت قواتنا المسلحة ذات ثقل ووزن جديدين يجعلها قادرة على أن تنتقل
من معركتنا من أجل الصمود الى معركتنا من أجل التحرر .

ثالثا - « بدأ شعب فلسطين يتحول من شعب لاجئين الى شعب فدائيين » وأصبح
بذلك ذا وزن سياسي في الرأي العام العالمي وذا وزن عسكري في معركة التحرر .

تلك العوامل قد غيرت الاوضاع ، وأسهمت في التصعيد العسكري الذي ينبغي
أن يقابله تصعيد دبلوماسي في كل مؤتمر دولي هام . وأمامنا ثلاثة مؤتمرات خطيرة
ستنعقد في الأشهر القادمة يتعين ان تحشد لها الدبلوماسية العربية كافة جهودها ،
وهذه المؤتمرات هي : مؤتمر القمة الافريقي السابع الذي سينعقد في مدينة اديس أبابا

فى اول سبتمبر المقبل ، والمؤتمر الثالث لدول عدم الانحياز الذى سينعقد بمدينة
لوساكا فى ٩ سبتمبر المقبل ايضا والدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة للأمم
المتحدة التى ستعقد فى منتصف سبتمبر والتى سيكون لها شأن خاص اذ سيحتفل
فيها بمرور ربع قرن على قيام منظمة الأمم المتحدة .

مؤتمر القمة الافريقى :

استطاعت الدبلوماسية العربية ان تحظى بتأييد الدول الافريقية لقرار مجلس الامن
الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ فى مؤتمر وزراء الدول الافريقية الذى انعقد بمدينة
كينشاسا فيما بين ٢٠ ، و ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ ، كما أستطاعت بعد ذلك أن تظفر
بتوصيات من الدول الافريقية تستنكر العدوان الاسرائيلى . الا أن هذا الموقف الذى يجب
الا نقل من اهميته ، او نقل من قيمة نجاح الدبلوماسية العربية فى الظفر به ، يتعين الا
يقف عند هذا الحد ، وانما ينبغى أن ينتقل الى مرحلة ثانية وهى مطالبة الدول الافريقية
التى لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بأن تقطع تلك العلاقات . فكما ان الدول العربية
قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ومع
حكومة البرتغال الاستعمارية ، فمن حق الدول العربية أن تطلب من الدول الافريقية
الشقيقة أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة التمييز العنصرى التى تحتل اليوم
فلسطين .

ولسنا نزعم ان تحقيق هذا التصاعد الدبلوماسى امر هين ، لاننا نعرف مدى
تغلغل الدعوة الصهيونية فى افريقيا ، ونعرف مدى الضغط الأمريكى المؤيد
لاسرائيل ، مما يجعل مسألة التصعيد الدبلوماسى المنشود ليست أمرا سهلا المنال ،
ولكن حينما قرر رئيس جمهورية افريقيا الوسطى الجنرال بوكاسا استدعاء سفير
بلادته المعتمد لدى الدولة الصهيونية على أثر زيارته للجمهورية العربية المتحدة فانه بهذا
التصرف قد أقام الدليل الواضح على أن الأمر ميسر اذا توافرت النيات الصادقة -
على ان هناك دوافع متعددة تحمّل الدول الافريقية على قطع علاقاتها
الدبلوماسية مع الدولة الصهيونية التى تقوم على العنصرية وعلى احتكار الاماكن المقدسة
من مسيحية واسلامية ذلك ان هناك عشرات من الدول الافريقية هى دول اسلامية يدعوها
دينها الى أن تسهم بقدر ما تستطيع فى العمل على صيانة المقدسات الاسلامية فى
فلسطين وهناك عشرات من الدول الافريقية هى دول مسيحية من واجبها ايضا ان تسهم
فى صيانة المقدسات المسيحية فى فلسطين ولاسيما وان اكثر الدول الافريقية قد بدأت

« نحاول بكل الوسائل ، نحاول مع الاصدقاء لكي يكونوا جميعا على بيئة من الامور وهم يساندوننا في موقفنا . نحاول مع كل شعوب آسيا و افريقيا وامريكا اللاتينية لكي يروا موقفنا في سماعة . . نحاول مع شعوب اوروبا الغربية لكي تدرك اننا لا نضمر عداؤهم وانما نحن اصحاب حق ندافع عن هذا الحق . كما كانوا هم اصحاب حق يدافعون عنه ، ضد عدوان الفاشية النازية العنصرية ، خلال الحرب العالمية الثانية .

من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
الخرطوم في ١٩٧٠/٥/٢٨

تفطن الى ان اسرائيل تسهم في كل حركة انفصالية ترمى الى اضعاف دول القارة الافريقية آية ذلك انها قد عاونت الحركة الانفصالية في بيافرا ، وثبت بمالا يدع مجالا للشك انها تمد بعض العناصر في جنوب السودان بالاسلحة والمدربين وتتعاون كل التعاون مع حكومات الاقليات البيضاء في الثلث الجنوبي من القارة الافريقية . واسرائيل - كما قال سياسي افريقي كبير - مثلها كمثل فرموزا ، فكل منهما ليست الا أداة للثورة المضادة تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مآربها والدفاع عن امتيازاتها .

ومع مزيد من العمل الدبلوماسي تستطيع الدول العربية ، فرادى أو جماعات أن تنال التأييد الدبلوماسي الايجابي بعد ان نالت في المؤتمرات الافريقية السابقة تأييدا دبلوماسيا سلبيا ممثلا في استنكار العدوان الاسرائيلي .

مؤتمر عدم الانحياز :

انعقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز بمدينة بلغراد في سنة ١٩٦١ ، وانعقد المؤتمر الثاني لتلك الدول بمدينة القاهرة في سنة ١٩٦٤ أما المؤتمر الثالث فقد تقرر أن ينعقد - كما أشرنا - في ٩ سبتمبر المقبل بمدينة لوساكا عاصمة زامبيا . وقد وضعت مبادئ عدم الانحياز منذيونيه سنة ١٩٦١ في الاجتماع التحضيري الذي انعقد بمدينة القاهرة ، وهي خمسة مبادئ :

اولا - يجب أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وعلى عدم الانحياز .
ثانيا - يجب أن تكون الدولة مؤيدة دائماً للحركات الاستقلال القومية .
ثالثا - يجب ألا تكون عضوا في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى

رابعا - يجب ألا تكون الدولة طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى .
خامسا - يجب ألا تكون قد سمحت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية في اقليمها . ولا يعنينا من هذه المبادئ الخمسة هنا الا المبدأ الثاني الذي يجب أن يكون محور تحركنا الدبلوماسي في مؤتمر لوساكا لان محاربة الاستعمار الصهيوني في فلسطين لا تخرج عن كونها حربا من حروب الاستقلال القومية ، ومن واجب دول عدم الانحياز أن تساند هذه الحروب ، تطبيقا للمبدأ الذي أقرته مؤتمرات عدم الانحياز وجعلته ركنا من أركان سياستها .

لقد وقع عدوان صارخ على اربع دول غير منحازة هي : الجمهورية العربية المتحدة ، والاردن ، وسوريا ، ولبنان . وكان من نتائج هذا العدوان احتلال جزء من اقاليم هذه الدول العربية غير المنحازة ، وهذا مما يتطلب من دول عدم الانحياز ان تتخذ مواقف ايجابية فى مواجهة أى دولة لاتحترم التزاماتها بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وتعرقل تنفيذ تلك القرارات » (من البيان المشترك الصادر باسوان فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٠ بعد محادثات الرئيس جمال عبد الناصر مع الرئيس تيتو) .

وهذا يعنى أن عدم الانحياز لا يقصد به الحياد السلبي ، بل يقصد به الحياد الايجابى الذى يقضى بالانحياز التام الى كل دولة ، أو كل مجموعة من الدول تكافح الاستعمار والتمييز العنصرى ومقتضى ذلك أنه لايحياد فى حروب التحرر فاما الانحياز الى المجاهدين والفدائيين ، واما الانحياز الى المستعمرين والغاصبين ولا وسط بحال من الاحوال بين الامرين .

ووفقا لهذا المنطق الذى يجب أن يكون محور تحركنا الدبلوماسى نستطيع ان نطلب من دول عدم الانحياز ايضا ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة التمييز العنصرى بئر أبيب . ان موقف الهند الرائد برفضها المستمر لاقامة أية علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ينبغى أن يكون نموذجا لكل دول عدم الانحياز ، وان موقف افريقيا الوسطى فى الاشهر الماضية وموقف سيلان فى الاسابيع الماضية يجب ايضا ان يكون ماثلا امام كافة دول عدم الانحياز .

واذا كانت دول عدم الانحياز لا تقوم بعمل ايجابى حيال العدوان الصهيونى فمن رأينا ألا تتردد الدول العربية والدول الافريقية الشقيقة فى الانسحاب من المؤتمر ، وتعلن أخفاقه فى تحقيق المبادئ التى قام عليها .

ان اقل ما نطلبه من دول عدم الانحياز ، أبان اجتماعها فى مؤتمر لوساكا ، أن تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الصهيونية التى تحتل فلسطين ، لانه لايحياد فى الحرب الدائرة بين مناهضى الاستعمار الصهيونى والاستعمار الصهيونى ولا تعايش سلميا بين الاستعمار ومكافحى الاستعمار .

الجمعية العامة للامم المتحدة :

الدورة المقبلة من دورات الجمعية العامة للامم المتحدة التى ستنعقد فيما بعد انعقاد كل من مؤتمر القمة الافريقى ومؤتمر عدم الانحياز يجب أن تختلف عن الدورات السابقة لانها تصادف مناسبة تاريخية ، هى الذكرى الخامسة والعشرون لانشاء منظمة الامم المتحدة .

يرى المؤتمر .. « توسيع دائرة التحرك الخارجى على كافة المستويات الرسمية والشعبية لعزل اسرائيل وتوضيح مواقفنا الايجابية بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية والتأكيد على حقنا وواجبنا فى القتال من أجل تحرير الارض المحتلة ... وبذل المزيد من الجهود من جانب التنظيم للاتصال بالاحزاب والتنظيمات السياسية فى الخارج لتوسيع دائرة الفهم المتبادل يتبادل الخبرات فى مختلف المجالات ».

من قرارات المؤتمر القومى العام

٢٥ يوليو ١٩٦٩.

والامم المتحدة تعد المسئول الاول فى قضية فلسطين ، لانها هى التى أصدرت قرار التقسيم ، وهى المسئول الاول عن قضية السلام فى العالم عامة وفى الشرق الاوسط خاصة ، فقد أسهمت فى ازالة آثار عدوان سنة ١٩٥٦ ، ولكنها لم تسهم حتى الان فى ازالة آثار عدوان سنة ١٩٦٧ على الرغم من قرار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الصادر بالاجماع من مجلس الامن ، والذي قبلته الجمهورية العربية المتحدة ورفضته اسرائيل ، فالتحرك الدبلوماسى العربى لزاما عليه ان يجعل من هذه الدورة الهامة التى ستأتى فى أعقاب مؤتمرين دوليين خطيرين ميدانا دبلوماسيا لابرار وجه الحق فى قضية فلسطين وابرار وجه الباطل فى الدعاوى الصهيونية وايصال أصوات ملايين العرب اللاجئين الذين تحولوا الى فدائيين الى الراى العام العالمى ممثلا فى هذه الدورة الهامة .

وبعد ، فان هذه بعض مجالات التحرك الدبلوماسى العربى الجديد ، وهناك مجالات الدبلوماسية الثنائية التى لا حصر لها فى شتى أنحاء المعمورة ويجب أن تكون لنا قدرة على الحركة فى ساحاتها .

علينا أن نوضح للعالم أن المجتمع العربى صاحب رسالة وان أسهامه فى الحضارة العالمية كان ولا يزال أسهاما جذريا وان تلك الحضارة لا تكمل الا بأسهام العالم العربى فيها .

علينا أن نوضح للعالم أن وراء التقدم التكنولوجى الاسرائيلى المستورد ، يجثم التمييز العنصرى والاستغلال والاعتصاب .

لقد بدأ الراى العالمى يدرك اين الحق واين الباطل فى قضية الشرق العربى ، الا أن عملنا الدبلوماسى وتحركنا الاعلامى يقتضيان منا أن نعمل على ازالة العقبات ، وتذليل الصعاب التى تحول دون توضيح الرؤيا سواء أكانت تلك العقبات وهذه الصعاب ناجمة عن لباقة الدبلوماسية الاسرائيلية وخبث الدعوة الصهيونية أم راجعة الى تجزئة العمل الدبلوماسى العربى بين اربع عشرة دولة أم مردها الى نزعة المستعمرىين التى مازالت كامنة فى نفوس الشعوب الغنية التى سبق ان استعمرت القارات المتخلفة ، وهى الان تحن الى جيوب الاستعمار التى تعمل جاهدة فى سبيل البقاء ومن هذه الجيوب الاستعمار الصهيونى فى فلسطين .

علينا أن نتخطى هذه العقبات وفى قدرتنا أن نتخطاها لنجعل التصعيد الدبلوماسى مكملا للتصعيد العسكرى ، ونجعل النصر الدبلوماسى مكملا للنصر العسكرى ، والامل وطيد فى ان يحقق الله لنا هذين النصرين مادما نعمل جاهدين فى سبيل تحقيقهما .

رئيس التحرير

قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر

د. يونات رزوت

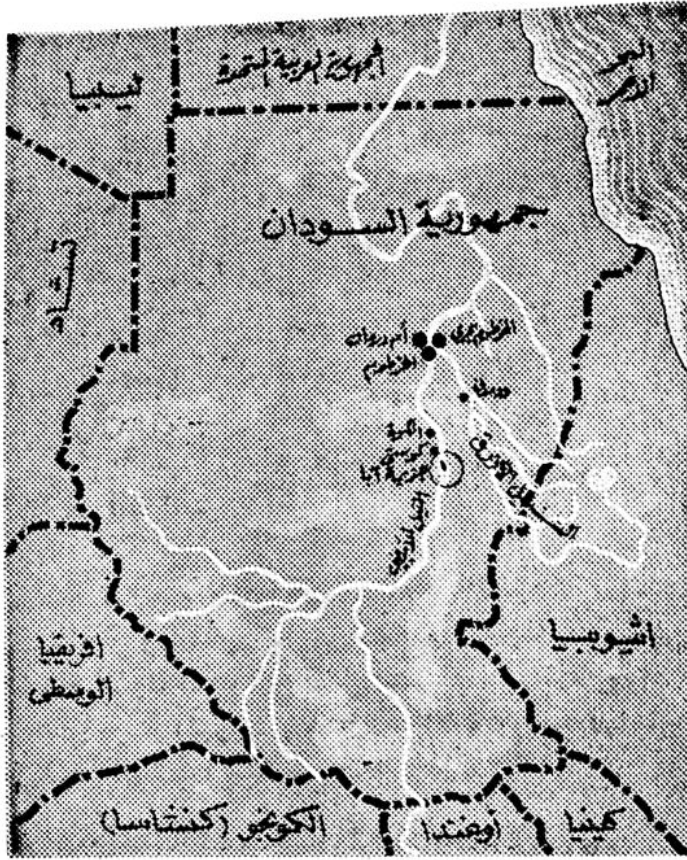
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية البنات جامعة عين شمس

ولكن بعد أن بلغت القضية المهدية مرحلة التفجر الى حد أن سمع العالم كله اصوات فرقة السلاح في جزيرة آبا ، فقد حان الوقت الذي يستوجب فيه على المثقفين العرب المهتمين بالدراسات السودانية أن يبادروا بتقديم الرأي المستند الى الدراسة الواعية ، ويحطموا تلك القيود الاكاديمية التي طالما ألزمتهم بحياد منح أنظمة التخلف في المنطقة ، قدسية لا مبرر لها ، مما مكن هذه الانظمة في أن تستمر في استنزافها لكل قوى التجديد ، وما يستتبع هذا من كوارث ظلت تلاحق الشعوب العربية التي بقيت عاجزة عن كبح حواجز التخلف

يومنا هذا . فان أغلب من تناول المهدية من الكتاب والباحثين قد تناولوها كدراسة تاريخية لا كقضية

سياسية ذات أبعاد صراعية لعبت أهم الادوار ، بل الدور الرئيسي في تاريخ السودان . ولعل هذا يعود اساسا الى تلك الحساسية الفائقة التي ظلت تتمتع بها تلك القضية داخل السودان أو خارجه ، وما يمكن أن يترتب على محاولة تناولها بفكر حر من هجوم على صاحب هذه المحاولة .

حتى



من ثقافة وتيارات حضارية وبين أفريقيا ما وراء الصحراء . وكان قدر السودان أن يقوم بدور هذا الجسر بكل المزايا التي تتعرض لها مثل هذه الجسور الحضارية وبكل الاخطار أيضا .

وعلى حد تعبير كاتب سوداني ، خلق هذا نوعا من الازدواجية الثقافية أو الازدواجية الفكرية (٢) ، ولعل ما يعنينا في هذه الازدواجية الفكرية ما اتضح من أثرها فيما يتعلق بالمهدية في

الفكرى في عالم تخطت عديد من شعوبه مثل هذه الحواجز منذ أكثر من قرنين (١) .

أصول المهدية

المعروف أن بحر الرمال الذي فصل بين البلدان العربية في شمال أفريقيا وبين سائر القارة قد انحسر عند ذلك السهل الطميبى العظيم الذى صنعه النيل ليقيم جسرا بين العالم العربى بكل ما احتواه

(١) ونعنى هنا حركة العقلايين التى سادت أوروبا خلال القرن الثامن عشر برفضها للقيادات والتى أصبحت أساسا لكل ذلك التقدم الهائل الذى أحرزته الحضارة الأوروبية خلال القرنين التاليين .
Ferguson & Brunn : A Survey of European Civilization pp. 600 - 612.
أنظر
(٢) محمد خير عثمان : السودان بين العروبة والأفريقية - مجلة الخرطوم - فبراير ١٩٦٦ .

السودان. فمن هذا المنطلق نستطيع أن نلم بطبيعة التراث الفكرى الذى قامت عليه المهدية .

فهو أولا تراث عربى . ذلك أنه لا يمكن بحال أن نفصل المهدية عن سائر أفكار الإصلاح السلفى التى انتشرت فى العالم العربى خلال القرن التاسع عشر ، خاصة ما تعلق منها بالحركة الوهابية فى شبه الجزيرة العربية والحركة السنوسية فى ليبيا، فالمهدى فعل ما فعلته الحركتان الاصلاحيتان الاخيرتان من جعل القرآن والسنة أساسا للدين واحراق الكتب الاخرى التى قد تحدث اضطرابا أو بلبلة فى النواحي الدينية .

كما أنه من الناحية الاجتماعية تشبهت المهدية بالوهابية والسنوسية من حيث تبسيط مظاهر الحياة الاجتماعية الى أقصى حد ، فنجد المهدى مثلا يخفض قيمة المهر الى عشرة ريالات ويمنع النساء من لبس الذهب والفضة وما الى ذلك (٣) .

الا أن التدقيق فى المقارنة بين المهدية وسائر الدعوات السلفية ، يؤكد أن هناك فروقا ، فالسلفية ترى العودة الى القرآن والسنة ، ونبذ كل ما هو خارج عنها ، ويبدو كأن المهدية قد فعلت هذا تماما ، وانما هناك اعتراض مؤداه أن فكرة المهدية نفسها ليس لها مكان فى القرآن أو السنة ، فان كلمة المهدى لم ترد فى القرآن وان كان قد ورد المهدى ، حقيقة أنها قد وردت فى الاحاديث الا أنها لم ترد بالمعنى الذى صوره محمد أحمد أو غيره من المهديين (٤) .

وتبدو هنا قيمة الراصد الافريقى فى الثقافة السودانية . فالواقع أن فكرة المهدية ، بالرغم من نشوئها لدى الشيعة ، فانها فى السودان لم تؤخذ من مصادر شيعية بقدر ما أخذت من فكر افريقى ، فبرغم ايمان معظم الافريقيين بوجود كائن أعلى يقتدر دائما بالسموات ، وهو خالق كل شيء ، ولكنه يلعب دورا قليل الاهمية فى حياة الفرد .

ويرتبط هذا بالاعتقاد بوجود قوى خفية غامضة تسير حياة البشر وتقترب بطريقة ما بأرواح الاجداد الراحلين ، وعلى ذلك فمن الواجب استرضاء هؤلاء الاجداد أو تكريمهم عن طريق تكريم رب الاسرة أو الزعيم أو الكاهن (٥) .

نريد أن نخرج من هذا بأن مظهر التقديس الشخصى الذى رفضته حركات الإصلاح السلفى الاخرى ، بل حاربته بضراوة شديدة الحركة الوهابية والذى اختلفت فيه المهدية عن هذه الحركات ، قد استمدته من أصول افريقية ، وهناك امثلة عديدة من القارة تؤكد هذه الحقيقة ، لعل أقربها الى السودان حركة مهدى الصومال أو من سماه البريطانيون بالملأ المجنون والتى قامت خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (٦) ثم هناك من تطرفوا فى هذا الاتجاه من الافريقيين فنجد رجلا مثل سيمون كييانجو فى الكونغو عام ١٩٢١ يدعى أنه المسيح نفسه (٧) ، ومثل ذلك يحدث فى السودان عندما يدعى رجل اسمه على دقق من أم درمان فى مارس سنة ١٩٠٤ أنه النبى محمد (!!) (٨) .

وقد لا يكون من الاهمية بمكان أن يدعى انسان ما النبوة أو حتى اللوهية ، ولكن مما يلفت النظر بالقطع أو يؤمن بمثل هذا الانسان مئات بل آلاف من البشر يبدون كامل استعدادهم لبذل ارواحهم رخيصة من أجله شخصا أو من أجل أبناء بيته . ونحن لا نكاد نعثر على مثل هذه الظاهرة الفريدة فى قرننا هذا فى أى بلد عربى غير السودان . ولما كان السودان يتميز أساسا عن سائر البلاد العربية بامتداداته الافريقية ، فليس هناك مناص من رد هذه الظاهرة الى أصول افريقية .

ولعل مما يؤكد صحة هذا الاستدلال انه اذا علمنا ان العروبة قد دخلت السودان أساسا من الشرق ، سواء من مصر أو من شبه الجزيرة

(٣) عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية فى السودان ص ١٢٨ .

(٤) أحمد أمين : صحى الاسلام - ج ٦ - ص ٢٣٥-٢٣٦ ، ٢٤١ .

(٥) انتونى سيلارى (ترجمة د. ابراهيم رزقانه) : الجغرافيا الاجتماعية لافريقيا ص ٢٣ - ٢٤ .

(٦) أنظر د. محمد المعتصم سيد : مهدى الصومال - بطل الثورة ضد الاستعمار .

(٧) A. Z. Zumanovich : The Congo Kinshasa - A history of Africa 1919 - 1967 .

(٨) دار الوثائق المركزية بالخرطوم - أوراق المخابرات رقم ٢٢٤/٢٢٧/٢ .

المنشورات على أن يؤكد شدة اتصاله بالرسول ، وذلك عن طريق الحضرات التي لم يخل أكثر المنشورات من ذكر لها والتي يقول في احداها ان « سيد الوجود صلى الله عليه وسلم أخبرني بالجلوس على كرسيه مرارا بحضرة الخلفاء والاولياء والاقطاب والملائكة المقربين والخضر عليه السلام » ، ويقول في مكان آخر بأن الرسول أخبره « بأن من شك في مهديتي قد كفر بالله ورسوله كررها صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات » (١٠) .

من ناحية أخرى رأى المهدي نفسه السلطة الوحيدة الجديرة بالطاعة ، ففي أغلب منشوراته يطلب من « كافة أحبابه في الله طاعته » ، وكان من الطبيعي أن يكون ، والامر كذلك هو - أو خلفاؤه من بعده - فوق المسألة ، فهو يطلب من أتباعه مهاجرين وأنصار . أمراء ومقاديم « عدم السؤال فيما يفعله الله ورسوله (وأمناء دينه) من الامور المهمة » (١١) .

وصحب كل هذه الرغبة في تملك السلطة رغبة أخرى في الاستئثار بها دون أتباعه ، فالحرص باستمرار من جانبه في تجريد هؤلاء من كافة مظاهر السلطة ، والتحذيرات تتكرر حتى من خلق الالقاب عليهم كلقب السيد أو المدير أو الشيخ أو غيرها من الالقاب . ويؤدي بنا تفهم هذه الصورة الى نتيجتين محددتين :

أولاهما : ما أشرنا اليه من أن ترسيخ مكانة محمد أحمد المهدي في نفوس أتباعه على أسس دينية قد حمل معه احتمالات تورث هذه المكانة . . ومما يؤكد هذه الحقيقة حرص قوات الفتح ١٨٩٨ على تدمير قبر المهدي بأمر درمان على اعتبار أن مثل هذا العمل قد يؤدي في النهاية الى هز مكانة الرجل في نفوس أتباعه . (١٢) وبالطبع المقصود بهز المكانة أو تحطيمها ليس مجرد الانتقام من رجل ميت ، وإنما الاهم من ذلك الأقلال من احتمالات تورثها .

العربية عبر البحر الاحمر (٩) . وبالتالي فإنه كلما تقدمنا الى الغرب قلت التأثيرات العربية وزادت التأثيرات الافريقية ، فإن هذا يقدم لنا تفسيراً عن أسباب تلك المكانة الراسخة التي تمتعت بها المهديّة بين قبائل البقارة في مناطق السودان الغربية .

الا أنه في المحاولة التي نحن بصدها الان من رغبة في رد المهديّة الى أصول أفريقية لا نريد قطعاً أن نطرح القضية وكأنها قضية صراع بين الثقافتين العربية والافريقية داخل السودان ، واننا بالتالي اذا قمنا - ولو من وجهة نظرية بحثة - بمحاولة ابعاد التأثيرات الافريقية عن تيارات الدّفاقة السودانية لتمخض عن ذلك القضاء على ظاهرة مثل ظاهرة المهديّة في تلك البلاد ، لان الحقيقة تؤكد ان هذه الظاهرة ذات أعماق دينية واجتماعية وسياسية ، وأنه لا يمكن التعامل مع استمرار الوجود المهدي في السودان دون سبر غور هذه الأعماق أو تمحيص ما يمكن أن نطلق عليه :

ركائز المهديّة :

١ - الركيزة الدينية :

أهم ما نلاحظه مرتبطاً باستمرار المهديّة - من الوجهة الدينية - ان هذا الاستمرار ينبع أخيراً من تلك المكانة التي نجح محمد أحمد المهدي في ان يكونها لنفسه والتي ورثها بالتالي أولئك الذين تصدوا لحياء الفكرة مرة أخرى . وسنعتد في اظهار قيمة هذه المكانة على المنشورات التي أصدرها محمد أحمد والتي يمكن أن تستخدم كمصدر حقيقي لفكر المهديّة الديني والسياسي والاجتماعي وتبدو من هذه المنشورات الحقيقة التي المنحنا اليها من قبل من أن المهدي ليس مجرد داعية لاصلاح ديني ، وإنما هو أكثر من ذلك اقرب الى قديس أو نبي .

فقد حرص محمد أحمد في كثير من هذه

MacMichael Sir Harold : The Coming of the Arabs to the Sudan — The (٩)
Anglo. Egyptian Sudan From Within pp. 40 - 60.

(١٠) المنشور الخامس من مجموعة المنشورات الخطية الموجودة بدار الكتب المصرية تحت عنوان « الاوراق الاثرية الخاصة بالمهدي في السودان » .

(١١) منشور المهدي - الجزء الاول - المنشور رقم ٢٧

Budge, W. The Egyptian Sudan Vol. II P. 449

(١٢)

السياسة تماما عما كانت عليه ، وقد تسبب في هذا الاختلاف أكثر من عامل يمكن ان نوردده فيما يلي :

أ - الرغبة في خلق طبقة من كبار ملاك الاراضى ترتبط مصالحها بمصالح الوجود البريطانى ، ولا سيما اذا لاحظنا أن تلك الملكيات الكبيرة قد دأبت على انتاج القطن الذى اشترته أساسا الاسواق البريطانية ، ثم أنه مع نمو هذه الطبقة كان من المنتظر أن تتناقض مصالحها مع الارتباط بمصر ، سواء نتيجة لرغبة أبنائها فى التوسع فى استزراع أراضيهم وما يصحب هذا من زيادة فى استهلاك مياه الري الذى تحتاجه مصر لرى أراضيها ، ولا شك أن اللبى عندما ضمن انذاره الذى وجهه الى الحكومة المصرية فى أعقاب مقتل السردار السير لى ستاك فى ٢٢ نوفمبر ما نصه أن « مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة ستزيد من ٢٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة » (١٣) انما كان يقصد ابراز هذا التناقض ، أو نتيجة للتنافس بين انتاجها من القطن الطويل التيلة وبين القطن المصرى المائل فى الاسواق العالمية .

ب - فتح مجال استثمار يستوعب مدخرات التجار وكبار الموظفين السودانيين بعيدا عن ميدان التجارة الخارجية الذى احتكره الاجانب .

ج - العمل على استغلال اراضى المشاريع ، وهى اراض حكومية غير مستصلحة مثل المفاظات او الاحراش أو اراضى أهالى لا يستعملونها بانتظام مثل اراضى الكاروا (١٤) .

وقد وزعت الحكومة الاستعمارية اراضى المشاريع الزراعية الصغيرة والكبيرة على الاثرياء والوجهاء والمشايخ ، وعلى رأسهم ابناء بيت المهدي . ولم يقتصر الامر على الاراضى غير المستصلحة أو اراضى الكاروا ، بل تعداه الى مساحات أخرى من الاراضى نزع من أصحابها بحجة ضمها لمشاريع الطلمبات لضرورات المصلحة العامة ، وذلك كما نص قانون الاستيلاء على الاراضى الصادر عام ١٩٣٠ ، وكان أصحاب تلك الاراضى يعوضون تعويضا اسميا ويعطون أفضلية عند اختيار المزارعين العاملين بالمشروع الذى يقوم

ثانيتهما : أنه عندما عادت المهديّة مرة أخرى ومنذ بداية العشرينات - ولظروف سياسية سوف نعرض اليها فيما بعد - تطل برأسها ، فانه كان ضمن الطقوس التى حرص السيد الامام عبد الرحمن المهدي على استمرارها ، تلك السلطات المطلقة التى مارسها على اتباعه والذين كانوا على استعداد لبذل ارواحهم رخيصة لمجرد اشارة منه . وتقدم لنا هذه الممارسة الدينية لسلطات المهديّة تفسيراً آخر له قيمته فى رصد حركتها السياسية بعد ذلك ، وهو أنه من بين صفوف الانصار لم يظهر زعيم سياسى واحد له قيمة فى تاريخ السودان سواء قبل الاستقلال أو بعده ، واذا كان حزب الامة - كما سنعرض للحديث عنه - قد تكون من تحالف بين كبار موظفى الادارة الاستعمارية وبين الانصار ، فان العناصر السياسية التى قادت هذا الحزب فى النهاية مثل عبد الله خليل أو محمد أحمد محبوب أو غيرهما انما اتت أساسا من جانب الموظفين .

٢ - الركيزة الاجتماعية :

والواضح ان السلطات البريطانية هى التى حرصت على توفير هذه الركيزة بالنسبة للمهديّة الحديثة مدفوعة فى ذلك بدوافع سياسية . ويمكن ان نرى لهذه الركيزة جانبين :

الجانب الاول : ما تعلق بمحاولة تلك السلطات توفير وسائل الثروة لزعامات المهديّة الحديثة . وترتبط هذه المحاولة عموما بالسياسة البريطانية نحو ملكية الارض الزراعية ، ففي السنوات التى أعقبت قيام الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ والتى تميزت بصراع بين سلطات هذا الحكم وبين محاولات المهديّة أو غيرها من العصبية القبلية لرفع رأسها ، وقفت هذه السلطات بانصراف لكل محاولة يمكن أن يتمخض عنها احراز تلك العصبية لاي امكانيات مادية ، مما دفع مدير الزراعة البريطانى الى ان يصرح عام ١٩٠٤ بأن الحكومة سوف تتدخل باستمرار لمنع الزعماء القبليين من الاستيلاء الفعلى على الاراضى خشية أن يطردها العاملين عليها .

ولكن لا تلبث أن تأتى العشرينات وتختلف تلك

(١٣) نص الانذار فى كتاب :

رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٩١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٢٧ - ٢٢ .

(١٤) وهى الاراضى التى لا يبلغها النيل الا فى فترات متباعدة .

وهو انه في ظل المهديّة ، كان تعدد مراكز القوى مما يضعف السلطة المركزيّة ، وهو أمر مرفوض ، أما في ظل الوضع الجديد ، خاصة بعد نمو الحركات المناهضة للوجود البريطاني ، فقد كان هذا التعدد يوفر جواً مطلوباً من التوازن السياسي ، وكان مفهوم أن القوى ذات الطبيعة الواحدة من حيث الاعتماد على عصبية طائفية أو قبلية سوف تتساند حتماً لتواجه القوى الأخرى الجديدة في المجتمع السوداني ، وهذا مانع من جوء التوازن السياسي المطلوب .

ولتتضح الصورة أكثر ، نحاول ان نتتبع الظروف التي أدت الى العودة الى تدعيم الكيانات القبلية ووسائل هذا التدعيم . وفيما يتعلق « بالظروف » فقد بدأت هذه السياسة نتيجة لأحداث ثورة ١٩١٩ وانعكاس هذه الأحداث على السودان (١٦) ، فقد جاء في التقرير الذي أعده اللورد ملنر عن السودان ان « من الواجب القاء مقاليد إدارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية » . واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطيع لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج البلاد اليها » (١٧) .

وتلا نشر هذا التقرير صدور عدة قرارات خلال العشرينات استهدفت وضعه موضع التنفيذ . كان اولها ذلك الذي صدر عام ١٩٢٢ تحت اسم « مرسوم خاص بسلطات مشايخ البدو » ، وكان هدف هذا المرسوم تقنين الصلاحيات التي كان يتمتع بها بالفعل عديد من مشايخ القبائل ، وان كان التوفيق قد خان هذا القانون في قصره هذه الصلاحيات على مشايخ البدو في الوقت الذي كان اغلب مشايخ القبائل يمارسونها بالفعل . الا انه في عام ١٩٢٥ تمت خطوة أخرى في هذا السبيل ، وذلك عندما صدر قانون محاكم القرى الذي منح جميع مشايخ القرى صلاحيات خولتهم تغريم الاهالي مبالغ في حدود جنيهين . ومن خلال قوانين أخرى صدرت عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ زيد من سلطات المحاكم التي تكونت من هؤلاء الرؤساء المحليين ومن اعوانهم ، فلم تقتصر على مجرد الحق في فرض الغرامات الصغيرة ، بل زاد حجم هذه

على ارضهم وأما صاحب المشروع فكان يظهر بمساحات شاسعة تعد بالآلاف الافدنة بحكر طويل الاجل ، وفي كثير من الاحيان بايجار اسمي ، فمن ذلك نزع ملكية أكثر من ١٧ ألف فدان من اراضي الكاروا في منطقة شندي وتوزيعها على أصحاب المشاريع بايجار سنوي قدره مليون واحد للفدان في العام .

ولم تقتصر عمليات تدعيم الوضع الاجتماعي للأسر الكبيرة ، وعلى رأسها المهديّة ، على منحها اراضي المشاريع الزراعية فقط ، وإنما امتدت الى تدعيم الوضع أيضاً في المدن ، وكما يعترف تقرير الحاكم العام الصادر عام ١٩٥٤ أن اراضي سكنية منحت لال المهدي والخليفة في ام درمان (١٥) .

ولنا ملاحظة هنا فيما يتعلق بعمليات تدعيم المكانة الاجتماعية للمهديّة بمنحها الثروة اللازمة لهذا التدعيم ، وهي ان استمرار هذه الثروة كان مرهوناً دائماً بدوام التحالف بينها وبين السلطات الاستعمارية التي منحتها اياها ، ذلك ان الاراضي مصدر هذه الثروة لم تملك وإنما أجرت بايجار رمزي ، والفارق الاساسي بين التملك والاستئجار الرمزي يتمثل في امكانية نزع هذه الاراضي من مستأجريها بعدم تجديد عقود الايجار ، ومن ثم فقد كان دوام هذا التحالف ضرورة أملتها الظروف الاقتصادية .

الجانب الثاني : ما اتصل بمحاولة تدعيم النظام القبلي في السودان في نفس الفترة التي أخذت فيها السلطات البريطانية في تدعيم مركز المهديّة في البلاد ولنفس الاهداف ، وكان من الطبيعي ، والامر كذلك ، ان يستخدم ترسيخ القبليّة في تثبيت مكانة المهديّة الاجتماعية .

وتبدو هنا مفارقة طريفة ، ففي الوقت الذي عملت فيه الدولة المهديّة خلال القرن التاسع عشر على تدمير الكيانات القبلية بهدف صهر الجميع داخل نطاقها ، تأتي مهديّة القرن العشرين وقد اعتمدت على هذه الكيانات التي بذل رجال الادارة البريطانيون جهوداً كبيرة من أجل اعادتها الى الحياة . وان كان تفسير هذه المفارقة واضحاً ،

(١٥) محمد هاشم موسى : نشأة الكيانات المعنوية في السودان الحديث - مجلة الخرطوم - فبراير ١٩٦٦ .
(١٦) انظر للكاتب مقال : ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية في السودان - الهلال ديسمبر ١٩٦٧ .
(١٧) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٣٢ .

الغرامات كما منحت فى نفس الوقت حقوق اصدار احكام بالحبس (١٨) .

ولا شك ان كافة هذه القوانين ، مع ما تمخض عنها من دعم مركز طبقة الزعماء والمشايخ القبليين ، قد أدت الى نتيجة أخرى وهى فرض نوع من العزلة على الريف السودانى ، فما دام هذا الريف قد ترك له تصريف أموره دون تدخل يذكر من المدينة السودانية ، فقد حمل هذا معه ستارا من العزلة بين الطرفين .

وفد تعمل الاداريون البريطانيون فى اتخاذهم لهذه الاجراءات بالنقص الفادح الذى أصاب الجهاز البيروقراطى فى السودان بعد اخراج الموظفين المصريين فى اعقاب حادثة السردار سنة ١٩٢٤ الا ان هذا لا يعنى دوام مثل هذه الحال وما ترتب عليه من أن يعيش ابناء الريف السودانى فى نطاق علاقات محلية بحتة ، مما حدد آفاق هؤلاء داخل هذا النطاق ، ومما سهل بالتالى امسك أصحاب المشاريع من جانب ، والزعامات القبلية من جانب آخر ، بزمام قيادة غالبية الشعب السودانى فى مناطق الريف التى سخرت بعد ذلك فى تحقيق أغلبية عددية للمهدية وحزب الامة الذى شكلته فى أغلب الانتخابات التى جرت فى السودان بعد استقلاله .

٣ - الركيزة السياسية :

فمن المعلوم انه بالرغم من ان حملة الاستعادة التى ترتب عليها قيام الحكم الثنائى هى التى اسقطت الدولة المهدية ، فان ثنائية هذا الحكم هى التى أدت أخيرا الى عودة ظهور القضية المهدية قبل مرور عقدين فقط على سقوط الدولة .

ذلك انه فى خلال هذين العقدين ، زادت التناقضات بين طرفى الحكم الثنائى الى حد كبير ، وفى الوقت الذى أخذت المسألة السودانية تزداد أهمية فى مصر فتصبح ركنا أساسيا فى برامج

الاحزاب الوطنية التى قامت قبل الحرب أو بعد ثورة ١٩١٩ ، كانت المصالح البريطانية بدورها قد نمت الى حد كبير فى السودان . ففىما يختص بتنمية زراعة القطن فى الاراضى السودانية لمصانع لانكشير ، أشار المستر لويد جورج وزير المالية البريطانية فى ابريل ١٩١٣ فى مجلس العموم الى ان من اسباب العمل على تنمية زراعة القطن فى السودان منافع انجلترا التجارية من وراء هذا العمل « لان الاسواق البريطانية لا تزال حتى الان تحت رحمة قطن امريكا ، وهذا ما يعرضها كثيرا للتقلبات » (١٩) .

والى جانب تلك المصالح المتعلقة بالقطن ، فقد كانت هناك رؤوس الاموال البريطانية التى غزت السودان خاصة بعد المشروعات المختلفة لتنمية زراعة القطن ، كما حدث عندما حصلت شركات بريطانية على امتيازات بزراعة القطن فى انحاء السودان مثل شركة تنمية السودان واكتشافه التى حصلت على امتياز بزراعة ٢٥ ألف فدان فى الخرطوم بحرى ، أو من أمثال المستر جريف أو روبين كارفر أو مستر كارى الذين حصلوا على امتيازات فيما يقرب من ١٥ ألف فدان فى مناطق مختلفة من السودان (٢٠) . كما ان كلا من شركة كسلة للخطوط الحديدية وشركة كسلة للقطن تولت عمليات التنمية الزراعية فى خور الجاش (٢١) ، كذلك الشركات المختلفة التى تولت عمليات التنفيذ فى مشروع الجزيرة أو ادارته ، وعلى رأسها شركة مزارع السودان التى وزعت خلال نوفمبر عام ١٩٢٢ : ١٥ ألف سهم قيمة كل منها جنيهان ونصف ، وقد كتبت مجلة الافريكان ورلد تتحدث عن مستقبل هذه الشركة الزاهر فى مزارع القطن السودانية (٢٢) .

وكان من الطبيعى أن يحرص البريطانيون على تلك المصالح ، وقد أكد المتحدث بلسان رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم هذه الحقيقة عام ١٩٢٢ بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير حين ذكر ان الحكومة لم توافق فى هذا التصريح « على أى تغيير فى الوضع قد يؤدي الى أبسط حظر على

(١٨) The Anglo - Egyptian Administration In Practice — Cooke, B.K. Native Administration pp. 193 - 197.

(١٩) House of Commons — Fifth Series Vol. 52 P. 420. Sudan from Within pp. 193 - 197.

(٢٠) التقرير السنوى لإدارة الزراعة والاراضى السودانية ١٩٠٦ من ١٧١ - ١٧٢ . Parliamentary Debates

(٢١) Great Britain In Egypt P. 197. Newman, E.A. Polson : (٢٢) جريدة حضارة السودان - العدد ١١٧ فى ٨ نوفمبر ١٩٢٢ .

امكانية ان تعاونهم فى تدمير هذا الوجود مرة أخرى خلال القرن العشرين .

هناك جانب آخر للركيزة السياسية التى ارتكزت عليها زعامة الانصار فى فرض قضية المهديّة على الواقع السياسى السودانى خلال نصف القرن الاخير ، وهو استغلال المهديّة باعتبارها منطلقا للوجود القومى السودانى ، وذلك بتأكيد الحقيقة القائلة ان المهديّة أقامت أول دولة سودانية فى تاريخ السودان الحديث ، وبرفعها لشعار السودان للسودانيين . وقد غرر استغلال هذه المشاعر الوطنية السودانية بنسبة لا بأس بها من المثقفين السودانيين ، ويمنحننا هذا تفسيراً لذلك التناقض البادى بين انتماءات هؤلاء الفكرية وبين انتماءاتهم السياسية .

الا ان ذلك لا يعنى التسليم بهذا الادعاء الزائف القائل بأن الدولة المهديّة قد قامت على ركائز من الوطنية السودانية . فالمفهوم ان هذه دولة قد ارتكزت ، سواء فى طبيعة العلاقات داخلها أو فى نوعية العلاقات مع الدول الأخرى ، على مفهوم اسلامى تماما ، ومن الطبيعى ان يتناقض هذا المفهوم ذو الأبعاد الواسعة مع مفهوم القومية الذى ينحصر داخل الحدود السودانية .

فمثلا بالنسبة للداخل ، أوصى محمد أحمد المهدي أن يكون السنوسى خليفته الثالث ، ومعنى هذا ببساطة أنه لو قبل المهدي السنوسى الدعوة التى وجهت اليه للانضمام للمهديّة وسارت الأمور كما تصورها مهدي السودان لحان الوقت الذى يصبح فيه السنوسى غير السودانى حاكما على السودان ، وهو أمر يتناقض تماما مع مفهوم القومية السودانية ، وأن كان يمكن قبوله داخل إطار الدولة الاسلاميّة .

من جانب آخر ، فقد كانت الدولة المهديّة على استعداد لقبول أى عناصر داخلها متى أعلنت هذه العناصر ايمانها بالاسلام والمهديّة . وقد بلغ هذا الاستعداد الى حد قبول أوربيين كرعيا لها بعد أن أعلنوا هذا الايمان ، والامثلة لدينا عديدة على ذلك كالاب امروالد و سلاطين باشا وكارل نيوفلد وغيرهم ممن هم أقل شهرة . وفى تصورنا أن

ملايين الجنهات البريطانية التى ادخلت من قبل لتطوير السودان ، (٢٣) .

وبناء على هذه النظرة وتلك المصالح ، جرت السياسة البريطانية فى السودان على العمل على تكوين طبقة من الزعماء تحمى هذه المصالح ، يراها كاتب انجليزى على انها نوع من الارستقراطية المحلية « التى اعترف بها الناس وشجعته الحكومة » (٢٤) .

ومن هذا المنطلق كان احتضان السلطات البريطانية لاءاء البيت المهدي بكل ما يمتلكونه من ركائز دينية وقدره على التأثير على الالوف أمرا مفهوما تماما .

وان كان هناك سؤال يطرح نفسه فى هذا الصدد ، الا وهو انه ما دامت المسألة بالنسبة للسيطرة البريطانية مجرد رغبة فى التحالف مع عصبية قبلية أو طائفية تحمى مصالحها فى السودان ، فما الذى يدعوها بالذات لاختيار بيت المهدي كزعامة لهذه العصبية الحليفة بالرغم من أن طائفة أخرى مثل الميرغنية كانت قد استعادت نفوذها فى هذا الوقت كما انها كانت قد قدمت معونات عديدة للحكم الثنائى طوال السنوات السابقة الى حد ان زعيمها السيد على الميرغنى قد حصل على وسام الفروسية ولقب السير عام ١٩١٦ ؟

تتضمن الاجابة عن هذا التساؤل حقيقة هامة ، وهى ان امكانيات استغلال الزعامة المهديّة فى عمل ضد مصر أكبر كثيرا من امكانيات استخدام الزعامة الختمية ، فارتباط هذه الزعامة الأخيرة بمصر اقدم كثيرا من الحكم الثنائى ، بل انه اقدم من المهديّة ذاتها ، ثم ان التعاون بين الختمية وبين سلطات الحكم الثنائى قد تم فى إطار معين ، وهو ان مصر تمثل أحد طرفى هذا الحكم ، وعلى ذلك فقد كان الاتجاه البريطانى باحتضان الزعامة المهديّة قد ارتكز على ارث تاريخى ممثلا فى استغلال تلك العداوة القديمة بين الحكم المصرى من جانب وبين هذه الزعامة من جانب آخر والتى رأى الانجليز انها قد نجحت فى تدمير الوجود المصرى فى السودان خلال القرن التاسع عشر ، وأن هناك

المهدية لو تمتعت بغيره قومية ، لما قبلت هذه العناصر الغربية بهذه السهولة .

وتؤكد حقيقة لا قومية الدولة المهدية أكثر سياستها في الخارج ، فنحن نلاحظ أن هذه السياسة لم ترسم على أساس المصالح القومية السودانية ، وإنما رسمت بهدف نشر الدعوة المهدية خارج السودان وتكوين دولة مهدية كبيرة . وقد أدت هذه السياسة في النهاية الى مغامرات بالغة الخطورة بحروب مع مصر والحبشة أو بتهديدات للسلطان العثماني في استنبول والملكة فيكتوريا في لندن ، مما ترتبت عليه عزلة سياسية فرضت على السودان ، واستنزاف قاس لموارد تلك البلاد المادية والبشرية الى حد قدر فيه عدد السكان قبل المهدية بأكثر من ٨٥ مليون نسمة تناقصوا بعدها الى أقل من مليوني نسمة (٢٥) .

واضح من كل هذا أن الدولة المهدية قد قدمت دائما مصالح الدعوة على مصالح الوطن ، وإذا كانت هذه الدولة قد خاضت عدة صدامات مع القوى الخارجية ، فعلى وجه التأكيد أنها قد خاضتها من أجل نشر الدعوة المهدية أو دفاعا عنها لادفاعا عن الوطن السوداني . وبينما هذا الحق في تأكيد زيف ذلك المرتكز الذي ارتكزت عليه المهدية الجديدة في دعاويها بأنها ممثلة للوطنية السودانية .

هذا عن أهم الدعائم التي عادت - مرتكزة عليها - القضية المهدية في تاريخ السودان المعاصر . بقي لنا بعد ذلك أن نتتبع كيف تمت هذه العودة وما انتهت اليه أخيرا . ويمكن أن نقسم الفترة التي امتدت بين سقوط الدولة (١٨٩٨) وسقوط الدعوة [١٩٧٠] الى أقسام تاريخية متميزة :

١ - تمتد الفترة الاولى بين اعلان الحكم الثنائي (١٨٩٩) وقيام ثورة ١٩١٩ في مصر ، وأهم ما نلاحظه في تلك الفترة محاولات العودة للتأثير في السياسة السودانية .

٢ - أما الفترة الثانية فتمتد بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٥ حين أعلن قيام حزب الامة ، والتي يمكن أن نسميها مرحلة التدعيم .

٣ - ثم تأتي الفترة الثالثة لنشهد دور المهدية في البلاد حتى اعلان قيام الجمهورية السودانية مع مطلع ١٩٥٦ والتي اصطبغت أساسا بالبحث عن السلطة .

٤ - والفترة الرابعة التي تشمل كل عهد الاستقلال وحتى قيام ثورة مايو ١٩٦٩ والتي نجح الانصار في أغلب سنواتها في الاستيلاء على السلطة .

٥ - وأخيرا محاولة لتقصي طبيعة الصراع بين المهدية وبين ثورة مايو والذي أدى على المدى القريب الى سقوط ركائزها الاقتصادية والسياسة ، وسيؤدي - في تصوري الخاص - وعلى المدى البعيد الى سقوط ركائزها الدينية .

أولا : محاولات العودة ١٨٩٩ - ١٩١٩ :

تنقسم هذه المحاولات الى مرحلتين .٠٠ حاول أبناء المهدية في أولها أن تكون عودتها بنفس الأسلوب الذي قامت به الدولة أي أسلوب العنف ، ففي ١٨٩٩ حاول أبنا المهدي (بشرى وفضيل) بمعاونة الخليفة شريف ، تزعم ثورة مهدية ضد الحكومة في شكابة الواقعة جنوب واد مدني ، إلا أن القوات المسلحة تمكنت من القضاء على المحاولة وحوكم متزعموها وصدرت ضدهم أحكام بالاعدام .

مرة أخرى تلجأ المهدية الى أسلوب العنف عام ١٩٠٨ عندما تولى أحد أنصارها القدامى ، وهو عبد القادر ود حبوبة ، قيادة ثورة أخرى في الجزيرة كان يأمل من ورائها أن تسانده كافة القوى التي ساندت المهدية من قبل ، إلا أنه أمكن مرة أخرى القضاء على هذه الثورة ، وإن كان قد تم ذلك بخسارة غير يسيرة للقوات الحكومية (٢٦) .

ويؤرخ فشل هذه المحاولة نهاية التجاء المهدية الى أسلوب العنف في محاولات العودة ، والواقع أن المناخ العسكري أو السياسي أو الاجتماعي لم يكن مناسباً على الإطلاق لعودة استخدام هذا الأسلوب .

(٢٥)

Annual Report, 1903 P. 79.

(٢٦) د. يونان ليبب : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ - رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٨٤ - ٨٩ .

ثانيا : من وجهة نظر سياسية كان من الصعب ، بل من المستحيل ، أن تتمكن المهديّة مرة ثانية من أن تجمع كافة تلك القوى التي ساندتها خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وكان لهذه الاستحالة أكثر من سبب ٠٠ منها أن تلك السنوات التعمّسة التي عاشها السودان في ظل الحكم المهدي ، قد تم خلالها استنزاف أغلب تلك القوى التي يمكن أن تكون سنداً للمهديّة ، سواء في حروبها في الخارج أو في محاولات تدعيم سلطتها في الداخل ، والتي واجهت مقاومة شديدة في مناطق عديدة من السودان ، ومنها أيضاً أن كثيراً من تلك القوى التي ساندت المهديّة الأولى رفضت أن تقدم هذه المساندة مرة أخرى ، بعد أن شاهدت دولتها بمنطوقها الطائفي والقبلي تفضل بعضاً على بعض ، أو تضرب فريقاً بفريق ٠٠ وكانت هي من القوى المضروبة .

ثالثا : من وجهة نظر اجتماعية ، فالدولة المهديّة كانت قد حطمت - بوعى أو بدون وعى - النظام القبلي بكل ما أسهم به هذا النظام من تمكينها من السلطة . ففي مديريةية مثل كردفان ، حيث لقيت المهديّة أشد التأييد من قبائل البقارة ، يشكو حاكمها عام ١٩٠٧ من اضطراب التنظيم القبلي فيها ، ويعزو هذا الاضطراب إلى سنوات الحكم المهدي (٢٧) . وإذا كان الوضع على هذا النحو في منطقة اشتهرت بولائها للمهديّة ، فبالأحرى أن يكون أشد اضطراباً في مناطق اشتهرت بعدائها لها .

من ناحية أخرى وكما أشرنا من قبل ، كانت سلطات الحكم الثنائي حريصة خلال سنوات هذا الحكم الأولى على منع العصبية الطائفية أو القبلية من استعادة قواها المادية بحرمانها من امتلاك الأراضي الزراعية الواسعة .

ومن ثم بدا واضحاً ، وقد ثلّت كافة الأسلحة التي تمكنت بها المهديّة خلال القرن التاسع عشر من أن تبني دولتها بوسيلة العنف ، أنها لابد أن تبحث عن وسيلة جديدة . وقد ظهرت طبيعة هذه الوسيلة خلال الحرب الأولى بموقف ودي من السلطات البريطانية تحول مع مطلع العشرينات إلى تعاون كامل بين الطرفين .

وكان الموقف الودي عندما أبدى عبد الرحمن

أولاً : من وجهة نظر عسكرية ، فهناك ظروفٌ معيّنة عاونت حركة محمد أحمد المهدي (١٨٨١ - ١٨٨٥) وتمثلت في انشغال الجانب الأكبر من القوات المصرية في أحداث الثورة العربية وصد محاولات الغزو البريطاني ، ثم بعد نجاح هذا الغزو ، تم حل الجيش المصري القديم ، وكان لابد من وقت غير قصير لبناء الجيش الجديد . وفي ظل كل تلك الظروف العسكرية المواتية ، نجحت المهديّة في احراز انتصاراتها وتكوين دولتها ، أما على عهد الحكم الثنائي ، فقد اختلف الوضع ، ذلك أن أغلب الجيش المصري الجديد بعد أن أتم مهمته بالقضاء على الدولة المهديّة ، بقي في السودان دون العودة إلى مصر ، وكان وراء هذا سببان :

١ - أن الحاجة إليه في السودان كانت أكثر من الحاجة إليه في مصر التي لم تكن يتهدها في تلك الفترة أخطار خارجية واضحة .

٢ - أنه في حالة حدوث اضطرابات داخلية في مصر تستدعي تدخل قوات الجيش ، فلم يكن من المستحسن أن يتم هذا التدخل من جانب القوات المصرية ، ذلك أن هناك خطراً يلوح في مثل هذه الحالة ، وهو انضمام العسكريين من المصريين إلى أبناء وطنهم الثائرين على الوجود الاحتلالي . ولعل أظهر مثل لدينا على هذا في تلك الفترة يتبدى في رفض اللورد كرومر الاستعانة بقوات مصرية في اخماد الاضطرابات المحتملة أثناء أزمة طابة ١٩٠٦ مما ترتب عليه استدعاء قوات بريطانية إضافية إلى مصر خلالها . ولقد كان استمرار بقاء الجانب الأكبر من القوات المصرية في السودان وراء القرار بأن يتولى سردار الجيش المصري منصب الحاكم العام في السودان والذي ظل معمولاً به منذ سنة ١٨٩٩ وحتى اغتيال السردار السير لى ستاك سنة ١٩٢٤ .

من ناحية أخرى فقد كان هناك ، إلى جانب القوات المصرية ، احتمال استدعاء قوات بريطانية في حالة عجز الأولى عن مواجهة اضطرابات واسعة في البلاد ، وهذا الاحتمال وإن لم يتحقق ، إلا أنه يعطى صورة لطبيعة القوى التي كان على المهديّة أن تواجهها في حالة ما إذا عادت ولجأت إلى استخدام العنف لفرض عودتها إلى السلطة .

حضارة السودان فى أغسطس سنة ١٩٢٠ (٣١) التى دعت من اول ظهورها الى أن يبتعد السودان تماما عن الحركة المصرية ، كما أعربت عن آمالها فى أن ترى الادارة القائمة فى السودان قد أصبحت بريطانية تماما . ورات الصحيفة أن البريطانيين هم الذين عملوا باخلاص على تقدم البلاد ورخاء المواطنين . أما المصريون فقد لامتهم على سوء ادارتهم قبل ظهور المهدي (٢٢) . وظلت هذه الجريدة بعد ذلك تهاجم المصريين وتدعو الى احقية السودانيين فى تقرير مستقبلهم الذى تراه فى الإبقاء على الحكومة القائمة (٣٣) .

ونلاحظ أن السيد عبد الرحمن المهدي قد بدأ فى معونته للوجود البريطانى فى السودان فى اطار الزعامة الدينية السودانية عامة ، وتضعه الوثائق البريطانية فى ابريل سنة ١٩٢٢ فى مرتبة متأخرة بين هؤلاء ، فنجد ترتيبه السادس فى قائمة أولئك الذين ينتظر منهم التعاون مع البريطانيين (٣٤) ، الا أنه لم يكد يمر أكثر من عامين قليلا ، حتى تقدم على الجميع فى هذا المجال فيصبح له من الصلاحيات عام ١٩٢٤ ما يمنحه الحق فى توجيه الدعوة الى سائر الزعماء الدينين لعقد اجتماع فى بيته يهاجم فيه المصريون ، ثم تدبج مذكرة تتضمن مطالبة هؤلاء بابتعاد مصر عن السلطة فى البلاد يوقع عليها جميعهم (٣٥) .

وتنتهى الاحداث بالنتيجة المرجوة بخروج المصريين من السودان . ويبدو أن الجو قد تهيأ بعد ذلك ليتعاضد دور الامام عبد الرحمن فى السياسة السودانية .

الا أن الوجود المصرى لم يكن يمثل الخطر الوحيد على السيطرة البريطانية ، ولكن كان هناك خطر آخر ممثلا فى الانتلجنسيا السودانية التى حمل أبناؤها العبء الاكبر فى أحداث مطلع العشرينات ، وعلى ذلك فقد عادى البريطانيون هذه

المهدي (٢٨) تجاوبه خلال الحرب مع مطلب الصين وينجت الحاكم العام بالمعونة فى احباط نشر افكار الجامعة الاسلامية التى تخوف البريطانيون أشد التخوف منها بعد دخول الدولة العثمانية فى الحرب الى جانب دول الوسط ، فقام بجولة فى المناطق التى كان أهلها لازالوا يحملون ذكريات الولاء للمهدية ينفخ فيها روح العداء القديمة التى أثارها المهدي الكبير ضد الأتراك ، وترك فى كل من هذه المناطق أحد أعوانه ليستمر فى تأدية نفس المهمة (٢٩) .

وقد كوفىء عبد الرحمن المهدي على هذا الموقف الودى بمنحه عضوية وفد الاشراف السودانيين الذى تقرر سفره الى لندن فى يونية ١٩١٩ ليقيم التهنئة للملك جورج الخامس بمناسبة انتصار بريطانيا فى الحرب . وفى اللقاء الذى تم فى لندن انتهز الامام الفرصة ليقدم سيف أبيه الى ملك بريطانيا اعرابا له عن اخلاصه (٣٠) ، وكان هذا العمل الرمزي بمثابة فاتحة لتعاون طويل بين الجانبين ، وبمثابة صفحة جديدة من تاريخ القضية المهدية فى السودان .

ثانيا : مرحلة التدعيم ١٩١٩ - ١٩٤٥ :

بعد أن اتضحت نوايا الولاء التى قدمها عبد الرحمن المهدي للوجود البريطانى ، بدأت مرحلة جديدة استهدف خلالها كل من الطرفين تدعيم موقفه عن طريق التعاون مع الطرف الاخر . وقد أدى تفجر الاحداث فى السودان فى أعقاب ثورة ١٩١٩ وحتى حادثه السير لى ستاك ١٩٢٤ الى بلورة هذا التعاون ووضوح موقف كل طرف من أطراف الصراع حيال سائر الاطراف .

ففى مواجهة انتقال روح ثورة ١٩١٩ الى السودان وانتشار الاضطرابات وأعمال العنف التى قادتها عناصر المثقفين من العسكريين والافندية فى المدن ، عاونت السلطات البريطانية السيد عبد الرحمن المهدي على اصدار جريدة

(٢٨) عبد الرحمن ابن للمهدي كان قد ولد بعد وفاة أبيه ، وقد ظل لسنوات طويلة يعيش فى أم درمان تحت مراقبة الحكومة وعلى اعانة منها .

(٢٩)

(٣٠)

Sanderson, K.D.D. Sudan Republic P. 60

Holt, P.M. A Modern History of the Sudan P. 145.

- (٣١) شاركها فى ملكيتها من الزعماء الدينين السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندي .
(٣٢) دار الوثائق المركزية بالخرطوم - تقارير المخابرات - رقم ٢١٣ (أغسطس ١٩٢٠) .
(٣٣) التقارير السابقة - رقم ٢٤٣ (فبراير ١٩٢٤) .
(٣٤) التقارير السابقة - رقم ٢٢٣ (ابريل ١٩٢٢) .
(٣٥) التقارير السابقة - رقم ٢٥٩ يونية ١٩٢٤

استطاع السيد عبد الرحمن أن ينظم الكوادر الدينية لجماعات الانصار، ثم أعاد بناء مقبرة كبيرة لابيه في أم درمان، الى جانب ساحة واسعة الى جوارها يعقد فيها الانصار اجتماعاتهم، وفي أبا تم بناء السراى الكبير وأعيد تجهيز المغارة . التى كان يتعبد فيها المهدي الكبير ليتعبد فيها خلفاؤه ، وتم بذلك رسم الرموز ايضا . ثم واثت أخيرا كل هذه التجهيزات الاجتماعية والدينية الفرصة لان تترجم عن نفسها بعمل سياسى عام ١٩٤٥ .

فقد شهدت السنوات الاخيرة من الثلاثينات ومطلع الاربعينات عودة الروح الى تلك الطبقة المؤثرة في مجالات السياسة السودانية، ونعنى بها طبقة الانتلجنسيا التى عبرت عن نفسها في مؤتمر الخريجين العام الذى تأسس عام ١٩٣٨ من خريجي كلية غوردن والمدارس الوسطى وبلغ عدد أعضائه ١١٨٠ عضوا .

وكان من الطبيعي، مع تعاظم الحركة الوطنية بعد انشاء هذا المؤتمر، أن يحين الوقت الذى يصطدم فيه مع ما تمتع به البريطانيون طوال السنوات السابقة من سلطة مطلقة في تصريف شئون السودان . وقد ترتب على هذا الصدام أن أخذت غالبية أعضاء المؤتمر زمام المبادرة وأعلنت ١٩٤٣ انشاء أول حزب سياسى فى السودان برئاسة اسماعيل الازهرى وهو حزب الاشقاء الذى نادى بشعار الوحدة مع مصر .

وأتت المهديّة فرصتها، ذلك ان أقلية الخريجين التى رفضت الانضمام الى الاشقاء ممن أسماهم البريطانيون بالمعتدلين ، لم يستطيعوا بحكم ضآلتهم العددية أن يقوموا بما قام به الاشقاء دون معونة من خارج المؤتمر، وكان السيد عبد الرحمن على استعداد لتقديم هذه المعونة، ممثلة فى امكانياته الاجتماعية والمادية والدينية الكبيرة .

وهكذا قام حزب الامة عام ١٩٤٥ وقد جمع بين زعامة المهديّة المتعشّة للسلطة وبين اقلية المثقفين المحافظة . ولاشك ان هذا التحالف غير الطبيعي قد خلق نوعا من الازدواجية الفكرية ظهر منذ البداية حتى مع اختيار اسم للحزب الجديد، فبينما كان

الطبقة وعملوا على تجميد حجمها، وتقييد حركتها .

وظهر التجميد فى السياسة التى اتبعت بعد ذلك حيال التعليم، ففي أعقاب اخراج المصريين أغلقت المدرسة الحربية فى الخرطوم، ثم فى عام ١٩٢٧ أغلقت مدرسة تخريج الاداريين، كما يعترف مؤرخ بريطانى أنه حتى كلية غوردن قد عمد الى التقليل من جهودها التعليمية، فقد احاطت بخريجها الشكوك من السلطات باعتبارهم ركائز العناصر الساخطة ضد الوجود البريطانى (٣٦) .

أما التقييد فقد وضح فى مجموعات قوانين الادارة المحلية التى صدرت بين عامى ١٩٢٢، ١٩٢٨ التى أشرنا اليها من قبل والتى منحت المشايخ والزعماء المحليين صلاحيات ادارية وقضائية واسعة، وتم ذلك بالطبع على حساب الدور الذى كان مفروضا أن يقوم به المثقفون فى ممارسة هذه الصلاحيات، مما ترتب عليه أن انحصر وجود هؤلاء داخل المدن .

ومع مناسبة كافة هذه الاجراءات للمصالح البريطانية، فانه كانت مناسبة أيضا تماما لتدعيم المهديّة لمكانتها، ففي ظل تجميد وتقييد الانتلجنسيا، ضعف المؤثر العكسى الرئيسى فى مناخ السياسة السودانية والذى كان من الممكن ان يغدو عقبة ذات قيمة فى طريق نمو المهديّة بمنطوقها الغيبي وبمفهومها المتخلف، فى نفس الوقت فان زيادة سلطات مشايخ القبائل والزعماء المحليين قد عاون على دوام الجو الفكرى الذى يمكن ان يسود فيه هذا المنطق، وذلك المفهوم .

من ناحية أخرى وفى تلك المرحلة، تم تيسير الامكانيات المادية لتدعيم المهديّة عندما منح السيد عبد الرحمن المهدي (٣٧) مقالة توريد الاخشاب لعمليات بناء خزان سنار، ومن رأس المال الذى استطاع تكوينه من وراء هذه العملية، استطاع أن يكون ثروته الهائلة بعد ذلك عندما منحه الحكومة مشروع الطلبات فى جزيرة أبا الذى استغله فى زراعة القطن (٣٨) .

وبتوفير الامكانيات المناسبة الفكرية والمادية،

Holt, P.M. Op. Cit., P. 131.

Henderson K.D.D. op. cit. P. 60.

(٣٦) حصل على لقب سحر من بريطانيا عام ١٩٢٦

(٣٧)

(٣٨)

من الادارة الاهلية . وبمعنى آخر ؟ فان أغلب هؤلاء قد أتوا من الزعامات القبلية والمحلية التي خلقتها الحكومة وساندتها المهدية ، أما العشرة الباقون فقد كان الحاكم العام يعين ثمانية منهم (من أصحاب المصالح الاجتماعية والاقتصادية) وهؤلاء بدورهم عناصر تقليدية من العناصر المساندة للوجود البريطاني، ومن ثم فان أغلب أعضاء هذا المجلس كانوا من المنتهين لحزب الامة (٣٩) .

وتمت خطوة ثانية نحو تسليم السلطة للمهدية عام ١٩٤٧ حين عقد مؤتمر ادارى تفرعت عنه لجنة لتقوم بدراسة مسألة السودنة وتقدم توصياتها بشأنها . كما طالب نفس المؤتمر بإنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى يحل محل مجلس الحاكم العام . وعندما أجريت الانتخابات عام ١٩٤٨ لإنشاء هذه الجمعية حصل حزب الامة على الغالبية فيها (٤٠) .

وبدا وكأن عملية استيلاء الانصار على الحكم فى السودان تجتاز مراحلها الاخيرة ، وقد عاون على سهولة اتمامها موقف الحكومات المصرية المتعاقبة المتصلب والتي لم تستطع فى أى وقت أن تترجمه الى واقع ، ثم التزام الاحزاب الوجودية بهذا الموقف ، فقاطع الاشقاء الانتخابات التى أجريت لتكوين الجمعية التشريعية . وفى نفس الوقت بدا وكأن أعداء حزب الامة ، ببعدهم عن السلطة ، قد أخذوا فى الانقسام على أنفسهم فتكونت عام ١٩٤٩ الجبهة الوطنية تساندها جماهير الختمية ، وكان معنى ذلك ان هذه الجماهير قد سحبت دعمها للاشقاء .

ورغم كل ذلك ، فقد شهد النصف الاول من الخمسينات ما قلب كافة الحسابات البريطانية المهدية رأسا على عقب ففى فبراير عام ١٩٥٣ وبعد أقل من عام واحد على ثورة يولية فى مصر ، قبلت حكومة القاهرة بمنطق الثوار حق تقرير المصير للسودانيين وذلك فى الاتفاق الذى عقد مع بريطانيا فى ذلك الشهر . واستتبع هذا حدثان هامين أثرا فى موقف الانصار :

المثقفون ينظرون اليه على اعتبار انه يمثل الامة السودانية ، كانت الزعامة المهدية تنظر اليه باعتباره منطلقا للامة الاسلامية .

ويسجل قيام حزب الامة ظاهرة أخرى لازمت السياسة السودانية حتى عام ١٩٦٩ ، وهى استقطاب العصبية الطائفية للمثقفين الذين تصدوا لقيادة الحركة الوطنية فى السودان ، وذلك بعد أن رد الاشقاء على الآخرين بطلب تأييد الختمية وحصلوا عليه ، وتحول الموقف السياسى بذلك الى صراع طائفى ، بدلا من أن يستمر كصراع ايدولوجى حول القضايا السياسية المصيرية .

ثالثا : البحث عن السلطة ١٩٤٥ - ١٩٥٦ :

بعد أن تطورت الحركة الوطنية فى السودان الى الحد الذى قامت معه أحزاب سياسية على النمط الغربى خلال النصف الاول من الاربعينات ، ساد جو سياسى معين بدا وكأن الهدف الاخير منه أن تبلغ هذه الحركة غايتها بتسليم السلطة للانصار .

ففى ميدان العلاقات بين دولتى الحكم الثنائى كانت قد وصلت الى ما يشبه الطريق المسدود نتيجة لتمسك الحكومات المصرية المتوالية بوحدة مصر مع السودان ، فى الوقت الذى رفع فيه الجانب البريطانى شعار حق تقرير المصير الذى بدا أكثر عدالة من الوجهة المنطقية .

وقد أخذ الجانب البريطانى صاحب السلطة الفعلية فى تنفيذ الاجراءات التى استهدف بها فى الظاهر تمكين الشعب السودانى فى النهاية من تقرير مصيره ، وان كانت الحقائق تؤكد ان الهدف الاخير انها كان تسليم السلطة للقوى المحافظة ، وعلى رأسها بالطبع حزب الامة .

ففى عام ١٩٤٤ تم انشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان من الحاكم العام والسكرتيرين المالى والادارى والقضائى ، ثم ثلاثين من الاعضاء السودانيين ، انتخب منهم ١٨ من مجالس المديريات السودانية التى كانت قد أنشئت منبثقة

٥٢٢
أضفى بعد ذلك جوا مناسباً لتحلل الحزب الوطنى
الاتحادى من الدعوة التى دخل على أساسها
الانتخابات .

وبمعنى آخر ، فإن الالتجاء الى العنف قد حقق
هدفا استراتيجيا هاما للانصار يحول دون الوحدة
المنتظرة مع مصر .

ولاشك ان هذا النجاح قد أغرى المهديّة على
استخدام العنف فى مناسبات لاحقة ، فى عام
١٩٦٥ بعد أن سيطرت القوى اليسارية على الحكم
فى أعقاب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ ، وفى عام
١٩٧٠ خلال أحداث شهر مارس الماضى بعد أن
تأكد تقديمية نظام ثورة مايو .

ثم ان تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى قد أدى
بعد ذلك الى أن تتمكن المهديّة من امتصاص هذا
الافخاق المرحلى الذى لم يستمر طويلا ، فلم يمر الا
أكثر من عامين قليلا حتى كانت قد نجحت فى
الاطاحة بحكم دعاة الوحدة القدامى واستولت على
السلطة بصورة أو بأخرى حتى نهاية الستينات .

رابعا : المهديّة فى السلطة ١٩٥٦ - ١٩٦٩ :

لا جدال أن هناك صعوبة فى اصدار الاحكام
المطلقة فيما يتعلق بقضية سياسية مثل سيطرة
المهديّة على السلطة فى السودان لفترة تقرب من
عقد ونصف .

ومصدر هذه الصعوبة ان تلك الفترة قد امتلات
بالتفسيرات ، فمع مطلعها كان الانصار فى
المعارضة ، ثم انها شاهدت انقلابا عسكريا فى
خلال النصف الثانى من الخمسينات ، وثورتين فى
أقل من خمس سنوات من الستينات . بالرغم من
ذلك ففى تصورنا ان هذا التعميم على اطلاقه
صحيح ، ذلك انه خلال أغلب تلك السنوات ، كان
الانصار على كراسى الحكم أو يسندون قوائمها .

ولزيادة الامر ايضا نقول انه لم تمض شهور
قليلة على اعلان الاستقلال حتى سقطت حكومة
الوطنى الاتحادى ، وكان هذا السقوط منتظرا

١ - توحيد الاحزاب السياسية المطالبة بالوحدة
مع مصر فى حزب واحد هو « الحزب الوطنى
الاتحادى » .

٢ - خلع الحزب الجديد لثوب السلبية نحو
المشاركة فى أجهزة الحكم والذى طالما تمسك به
الوحدويون فى السودان .

ومن ناحية أخرى ، فاننا اذا حاولنا تحرى
طبيعة الجو السياسى العام ، رأينا انه قد تغير
بدوره فى غير صالح استيلاء المهديّة على السلطة
لاسباب عديدة ، منها أن تجربة السنوات السابقة
قد نفرت قطاعات عريضة من الشعب السودانى
التي شاهدت الانصار وهم يسيرون كتفا الى كتف
مع الاستعمار البريطانى ومنها زيادة حجم طبقة
المثقفين والطبقة العمالية التي أخذت فى تلك الفترة
تمارس وجودها الطبقي بانشاء التنظيمات ،
فظهرت عام ١٩٤٦ جمعية شئون العمال فى
عطبرة ، وتكون فى عام ١٩٥٠ اتحاد نقابات عمال
السودان فى الخرطوم (٤١) ، وكان من الطبيعى
أن تحسب هذه الزيادة فى غير الجانب المهدى ،
ومنها أخيرا أن الفرقة قد دبت داخل الصفوف
المؤيدة لحزب الامة ، نتيجة لتطرف رغبات السيد
عبد الرحمن التي وصلت الى حد النية على تنويجه
ملكا على البلاد ، مما دفع بعض الزعماء القبليين
أواخر عام ١٩٥١ الى تكوين ما أسموه بالحزب
الجمهورى الاشتراكى .

وكانت حصيلة كل هذه التطورات خيبة أمل
مريرة لحزب الامة تمخضت عن الانتخابات التي
جرت أواخر عام ١٩٥٣ التي حصل فيها الحزب
الوطنى الاتحادى على الاغلبية المطلقة (٤٢) .
وبمنطق التعصب الذى يرفض قبول الهزيمة ،
وبامكانيات التخلف التي تمنح فردا واحدا القدرة
على تحريك الالاف ، حول الانصار الاحتفالات
بافتتاح أول برلمان سودانى مع مطلع مارس ١٩٥٤
الى صدامات دموية عنيفة فى الخرطوم .

وقد علمت هذه التجربة المهديّة شيئا هاما ، وهو
الالتجاء الى القوة كلما شعر الانصار بأن نفوذهم
يتهدده الاخطار ، ذلك ان أحداث مارس ١٩٥٤ قد
أدت الى خلق انطباع عام فى السودان ، وهو أن
الوحدة مع مصر قد تجر الى حرب أهلية ، مما

Holt, P. M. op. cit. pp. 156 — 157.

(٤١) نال الاتحاديون ٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٩٧ ونال حزب الامة ٢٢ فقط ،
بينما شغل الاتحاديون ٣١ مقعدا ، والامة ٨ مقعد فى مجلس الشيوخ البالغ عدد مقاعده ٥٠ مقعدا .

Henderson : Or. Cit. P. 104

الاتهامات ، ويحلو لهم كثيرا ان يكرروا انهم كانوا في طليعة القوى المناهضة للحكم العسكرى .

ولكن رصد الاحداث فى تلك الفترة التى امتدت لست سنوات فى السودان ترجح اتهامات خصوم حزب الامة . فمعلوم اولا ان انقلاب نوفمبر كان انقلابا يمينيا تماما ، وان الشخصية الرئيسية فيه ، بعد قائد الجيش ابراهيم عبود ، هو كبير القضاة محمد ابو رنات ذو ميول محافظة للغاية ، فانه الى جانب ارتباطاته القبلية بالشايقية ، كانت له ارتباطات بالغرب المهدى ، اذ انه تربى فى النهود فى كردفان حيث كان أبوه يعمل عمدة لها ، يضاف الى كل ذلك انه حقيقة لم يكن عضوا فى حزب الامة الا انه انتمى فى وقت من الاوقات الى الحزب الجمهورى الاشتراكى (٤٤) . الذى لم يختلف مع الامة فى شئ سوى رفضه تتويج السيد عبد الرحمن المهدى ملكا على البلاد ، وكان السيد قد تخلى تماما عن هذه الفكرة فى ذلك الوقت (٤٥) .

ومعلوم ثانيا ان المهديّة خلال سنوات الحكم العسكرى ظلت تستمتع بممارسة نفوذها الدينى وصلاحياتها الاجتماعية دون أن تعوق هذه الممارسة أى مظهر من مظاهر التدخل من جانب سلطات هذا الحكم .

حقيقة ان حزب الامة قد توقف عن ممارسة نشاطه داخل اطار مصادرة العسكرين للحياة الحزبية كاملة ، الا ان هذا لم يؤثر فى الوجود المهدى ما بقيت دعائمه الدينية والاقتصادية والاجتماعية سليمة .

ومعلوم أخيرا انه بعد الاطاحة بالحكم العسكرى بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ كان رجال حزب الامة أشد الناس معارضة لتقديم رجال ذلك العهد للمحاكمة ، بالرغم من ان هذه المحاكمة كانت احدى المطالب الشعبية الهامة اثناء الثورة وفى اعقابها .

وتنتهى ثورة أكتوبر الحكم العسكرى عام ١٩٦٤ ولا يبقى الثوار فى السلطة الا شهورا قليلة تلجأ المهديّة بعدها الى لعبة العنف التى كانت قد مارستها قبل ذلك بعشر سنوات (مارس ١٩٥٤)

نتيجة لتضاؤل احتمال استمرار التعاون بين رجال الاشقاء القدامى وبين رجال الختمية ، فالاساس الذى تم عليه لقاء الطرفين كان قد تهدم نتيجة لعدم تحقيق الوحدة المصرية السودانية ، ومن جانب آخر فانه لم يكن من المنتظر أن تقبل زعامة الختمية ذلك البرنامج العلمانى الذى رسمه اسماعيل الازهرى لوزارته (٤٢) .

ومن ثم فان ما كان متوقعا قد حدث ، وانشق طائفيو الشرق عن الاتحاديين وكونوا حزب الشعب الديمقراطى وتلا ذلك الانقسام انهيار الاغلبية التى تمتع بها الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان وخرج من الحكم لتشكّل فى مايو وزارة طائفية من الامة والشعب الديمقراطى .

وكان واضحا منذ البداية ان حزب الامة انما يمثل دور الشريك الارجح فى وزارة عبدالله خليل ، وهناك مظاهر عديدة تؤكد هذه الحقيقة ، منها ان المراكز المؤثرة فى هذه الوزارة - رسميا مصنب رئيس الوزراء - قد شغلها منتظمون لهذا الحزب ، ومن جانب آخر فانه عندما التزمت هذه الوزارة فى سياستها الخارجية بخط من التعاون مع الغرب ، وبالذات مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتردد فى الخرطوم ان السودان على وشك الدخول فى أحد الاحلاف الغربية ، وعندما ترتب على ذلك اسماءات متكررة للعلاقات المصرية - السودانية وصلت الى حد الادعاء بتهديد عسكرى مصرى للسودان اثناء الازمة المعروفة بأزمة حلايب ، فان كل هذا قد تم وحزب الشعب الديمقراطى داعية الوحدة القديم مع مصر فى الوزارة ، مما يقطع بضالة الدور الذى كان يقوم به فى ممارسة الحكم .

ثم يأتى الانقلاب العسكرى فى نوفمبر عام ١٩٥٨ ، ويتهم خصوم حزب الامة عبد الله خليل رئيس الوزارة بانه كان على علم بهذا الانقلاب ، بل انه تم بتدبير منه ، ويبررون عملية نقل السلطة التى لجأ اليها الانصار بتدهور مركزهم بسبب سياسة العداء التى اعلنوها ضد مصر من جانب ، وبزيادة المصاعب المالية التى بدأ السودان يواجهها تحت حكمهم من جانب آخر . الا ان الانصار ينفون هذه

Harold, F. Consell : The 1958 Elections In The Sudan. The Middle East Jour-(٤٢)

nal Vol. 12 No. 4.

Henderson, K.D.D. Sudan Republic P. 130.

(٤٤)

(٤٥) نوفى السيد عبد الرحمن المهدى بعد شهور قليلة من الانقلاب العسكرى فى مارس سنة ١٩٥٩ .

ان خروج حزب الامة من الحكم ١٩٦٩ لم يعن بالضرورة سقوط المهدية كسمة تخلف واضحة فى السودان ، فكما اشرنا انه بعد انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ لم يشارك الانصار فى الحكم ، الا ان هذا لم يؤثر فى كثير من قوتهم ، بدليل انهم عادوا الى ممارسة هذا الحكم ١٩٦٥ اقوى عودا واشد تسلطا .

جزيرة أبا في النيل الأبيض .. حيث تمت تصفية
معقل المهدي .

ولعل ابرز هذه الاخطار ما تقدمه هذه الممارسة من دليل لا يقبل النقض على عجز النظم الطائفية ، بكل ما اتسمت به من جمود ، عن تحمل اعباء الحكم فى عالم حديث يواجه التغيير مع اشراقة كل صباح .

وان كنا نميل الى التحفظ في هذه النقطة بالذات ، فبالرغم من الانشقاق الذي فتت الحزب منذ اغسطس عام ١٩٦٦ فقد حاول السيد الصادق المهدي - الذي تسبب فيه أساسا - أن يرضى عليه

- ۵۵ -

الجماهير المتعصبة ضد أولئك الذين واتتهم الجراءة ليضربوا هذه الحركة القوية « - يعنى المهدي .

ومما يلاحظ فى هذا الشأن ان موقف ثوار السودان قد نبع من التزام فكرى ترجم الى واقع سياسى واجتماعى واقتصادى .

اما الالتزام الفكرى فواضح من التصريح الذى ادلى به «بابكر النور» عضو مجلس الثورة السودانى لاريك رولو محرر ليموند الفرنسية «بان المنظمة السرية للضباط التقدميين كانت تفكر منذ وقت طويل فى تصفية نظام الطوائف الذى يشبه نظام باشوات مصر . وكنا نعتقد اننا لن نستطيع تحرير الاقتصاد من السيطرة الاجنبية ولا الكفاح ضد التخلف دون تقويض اركان المجتمع التقليدى الذى كنا نعيش فيه » .

ثم تأتى ترجمة هذا الالتزام الفكرى الى واقع سياسى ، حين تمد المهدي أيديها الى الزعماء الثوريين فيشيحوا عنها ، ذلك انه فى اعقاب الثورة ، عرض الصادق المهدي على زعمائها الانضمام الى جانبهم على شريطة اقصاء الشيوعيين عن الحكومة ، فكان الرد على ذلك اعتقال الصادق نفسه .

ويترجم الى واقع اجتماعى بعدة اجراءات مقاتلية تستهدف انهاء الطائفية والقبلية بالنسبة الى الشعب السودانى ، منها اجراء حركة تطهير بين الموظفين الذين عينهم الامام المهدي خاصة فى غرب السودان ، ومنها فصل السلطة الادارية عن السلطة القضائية على المستويات المحلية ، ومنها وضع برنامج تعليمى يهدف الى الغاء التعليم الدينى (٥٠) .

ويترجم اخيرا الى واقع اقتصادى عندما يقر مجلس قيادة الثورة « وضع جميع مشاريع اصلاح الزراعى فى منطقة النيل الابيض تحت اشراف مؤسسة حكومية باسم مؤسسة النيل الابيض للاصلاح ، سواء اكتملت مدة ترخيص هذه المشاريع اولم تكتمل » (٥١) .

بعض المفاهيم الايديولوجية باعتبار انه يمثل جناح المثقفين فى الحزب ، وعاونته على ذلك السنوات التى قضاها فى اكسفورد ، الا ان الحقيقة تؤكد انه كان قبل أى شىء انقساما عائليا .

وعلى أية حال ، سواء كان الامر على هذا النحو او ذاك ، فان هذا الانقسام ، كظاهرة جديدة فى حياة مهدي القرن العشرين التى استمدت جانبا كبيرا من هيتها فى نفوس اتباعها من وحدة القيادة التى التزمت بها ، نقول ان هذا الانقسام كان بلا شك من أهم العوامل التى ادت الى التمهيد « للسقوط الاخير » .

ومن ناحية ثالثة واخيرة فان رياح التغيير التى بدأت تهب على المجتمع السودانى خلال الستينات والتى ترتبت عليها ظهور قوى اجتماعية جديدة كانت أقوى من ان يصمد لها استمرار الوجود المهدى .

ولعل أخطر تلك القوى بالنسبة لهذا الوجود انما تتمثل فى اتحادات المزارعين التى بدأت تطالب بتحويل مشاريع الطلمبات - أساس الثروة المهدية - الى تعاونيات ، بانهاء كل رخصة فى موعدها القانونى (٤٨) ، وبالحفاظ على قوة المزارعين كقوة طبقية « بعيدة عن الاحزاب السياسية ولا دخل لها بالطوائف الدينية » (٤٩) . مع كل هذه « الايماءات » جاءت ثورة مايو لتجعل سقوط المهدي واقعا مقبولا لدى الحياة السودانية . ويرتبط هذا السقوط بما تأكد خلال العام المنصرم ، بعد تفجر هذه الثورة ، من ان قادتها ليسوا طلاب حكم ، وانما هم طلاب تغيير .

ويؤكد هذه الحقيقة تصديهم للوجود الطائفى فى بلادهم بما يتضمنه هذا الوجود من جمود فكرى واجتماعى . والواقع ان هذا التصدى يظهر مدى الشجاعة الفائقة التى يتحلى بها حكام الخرطوم والتى يقدرها تماما أولئك الذين يعرفون طبيعة تكوين المجتمع السودانى ، فيعرب محمد عمر بشير وكيل جامعة الخرطوم عن رأيه فى هذا الموقف فيقول « كنا نتوقع حماما من الدم وثورة من

(٤٨) من مطالب مؤتمر المزارعين فى كوستى - اتباء السودان فى ١٩٦٤/١١/٢٠ .

(٤٩) من بيان للاتحاد العام للمزارعين - السودان الجديد ١٩٦٤/١١/١٦ .

(٥٠) ايريك رولو : السودان وتجربة الاشتراكية - مقالات فى ليموند الفرنسية - اكتوبر ١٩٦٩ .

(٥١) من خطبة للرئيس نميرى فى كوستى فى ٢٦ مارس ١٩٧٠ - الاحرار فى ١٩٧٠/٣/٢٩ .

وتبدو هذه المعارك وكأنها كتبت السطور الأخيرة
 فى قصة سقوط المهديّة ، الا انه ينبغي أن نحذر من
 ان المهديّة فى النهاية انما هى احدى افرازات
 التخلف ، وانه لا سبيل الى منع استمرار هذه
 الافرازات الا بالقضاء على التخلف ذاته الذى
 يحتاج الى معارك طويلة أخرى وفى ميادين متنوعة
 ليس امام ثوار السودان الا ان يخوضوها ، فهذا
 قدرهم ، ولكن حتمية التطور والتقدم الانساني
 ستكتب سطور نجاحهم وتحقيق اهدافهم .

ومع كلّ الوان الواقع التى رغبت حكومة الثورة
 فى الخرطوم فى ان تنهى بها الوجود المهدى من
 السودان ، كان على الانصار أن يعودوا للمرة
 الثالثة خلال عقد ونصف فقط الى اللجوء الى
 اسلوب العنف . فتفجرت احداث ودنوباوى فى أم
 درمان ، وجزيرة أبا العتيدة فى أواخر مارس
 ومطلع ابريل الماضيين ، ولم يكن أمام سلطات
 الخرطوم سوى قبول التحدى الذى انتهى بهزيمة
 كاملة لقوى التخلف .



أزمة السياسة الأمريكية في فيتنام

د. اسماعيل صبري مقلد

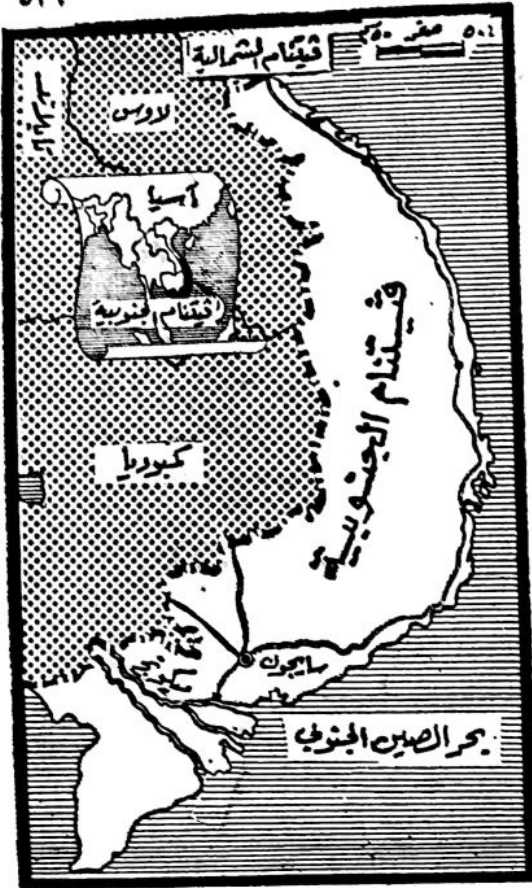
أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة اسيوط
ويعمل حالياً بجامعة الكويت

هل

السياسي ، وتحملها هذه الخسائر الهائلة في مواجهة الاحتجاجات العنيفة التي تصدر حتى عن الجبهة الأمريكية الداخلية نفسها ، كل هذا لا يشكل فقط أزمة أو محنة ، بل هو في واقع الامر كارثة الحرب الأمريكية في فيتنام . فهذه الحرب فضلا عن أنها قد استنزفت جانبا ضخما من الجهد العسكري الأمريكي ، وحملت أمريكا بأعباء مالية فادحة ، فإن أضرارها السياسية والنفسية والأدبية ، بالإضافة الى جوانبها غير الأخلاقية التي أدانها الرأي العام العالمي على اختلاف معتقداته السياسية والايديولوجية وتنوع خلفياته

هناك حقا ما يمكن ان نستنيه
أزمة الدبلوماسية الأمريكية ★
في فيتنام؟ أم ان هناك جنوحا الى
المبالغة في تصوير طبيعة هذه
الازمة التي يطلق عليها البعض محنة أمريكا في فيتنام ؟
والجواب على ذلك هو أن تورط أمريكا في
الحرب الفيتنامية ، وتقيدتها باستراتيجية عسكرية
تقليدية مباشرة لا تتناسب مع طبيعة وأهداف
استراتيجية حرب التحرير الشعبية التي تخوضها
قوى الثورة الفيتنامية ضدها ، واستمرارها في دعم
نظام حكم عميل وصل الى ذروة الافلاس والانهيار

(*) تم اعداد الدراسة قبل التدخل الأمريكي العسكري في كمبوديا ، وتشر المجلة تقريراً عن الوضع الراهن في
لاوس وكمبوديا صفحة ١٠٩ من هذا العدد .



اتفاق معقول تستطيع أن تصل اليه من خلال مفاوضات السلام الموسعة الدائرة حاليا في باريس ، والتي تشترك فيها الولايات المتحدة وهانوي وحكومة سايجون وجبهة التحرير الوطني الفيتنامية . فلا الولايات المتحدة استطاعت أن تحدد بدقة أهدافها من هذه المفاوضات ، ولا هي حاولت أن تربط بنوع من الواقعية بين أهدافها المعلنة وبين المراكز الاستراتيجية الحقيقية للطرفين المختلفة في هذه الحرب ، وأقل ما يمكن أن توصف به التحركات الدبلوماسية الأمريكية هي أنها في حالة ارتباك واضح ، فلا هي تدري أي طريق تسلك ولا هي حتى بقادرة على أن تنسق

الثقافية والاجتماعية والحضارية ، انما تبرز الى أي مدى جلب هذا التورط على أمريكا مأساة فاقت أبعادها كل ما تصورته حين اتخذت قرارها المبدئي بأن تصبح طرفا مباشرا في واحدة من أكبر حروب الاستنزاف التي شهدتها العالم أخيرا . ويبدو أن أمريكا لم تستوعب الدرس القاسي الذي تلقته من تجربة الحرب الكورية التي انتهت بها من حيث بدأت ولم تستطع أن تغير من واقع الامر في شيء على الإطلاق بالرغم مما تكبدته فيها من خسائر جسيمة وما حدث في كوريا قد تكرر ، وإن كان بشكل أعتى وأخطر في فيتنام .

والولايات المتحدة حين تحاول اليوم أن تنسحب من ورطة الحرب ، فهي قد أخفقت في بلورة صيغة

اتجاهاتها مع الطرف الذى تنحاز اليه فى هذه المفاوضات ، ونعنى بذلك طبعاً حكومة سايجون .

وفى هذا البحث ، سنحاول أن نكشف الجوانب المختلفة لازمة الدبلوماسية الامريكية فى فيتنام ، حتى نستطيع أن نرى أى مستقبل ينتظر مفاوضات السلام الموسعة فى باريس . وهل سيمكنها أن تنتج التسوية السلمية التى تتعلق بها انظار العالم فى كل مكان ، أم أن هذه التسوية ستحسمها الحرب ولن تنقرر على موائد المفاوضات .

القرارات السياسية والاستراتيجية

لتدخل امريكا العسكرية فى حرب فيتنام

أن أساس الالتزام الامريكى تجاه فيتنام الجنوبية ، كما تحاول السياسة الامريكية أن تعلل استمرار وجودها العسكرى هناك ، هو على حد قولها تعويق وايقاف التوسع الشيوعى فى منطقة جنوب شرقى آسيا كلها . وتستند هذه السياسة على ما يعرف بنظرية الدومينو (Doming Theory) ، أى أن سقوط فيتنام الجنوبية سيؤدى فى النهاية وبالضرورة الى وقوع الدول المجاورة مثل تايلاند وكمبوديا ولاوس والفلبين واندونيسيا وغيرها تحت السيطرة الشيوعية . (١)

ويكفى للتدليل على هذه الاهمية الاستراتيجية المنسوبة لفيتنام ، والنسبة لتبرر بها امريكا تدخلها وتصاعدها بالحرب الفيتنامية الى المستوى الخطير الذى وصلت اليه ، ان نشير الى الخطاب الذى ألقاه جونسون فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ والذى قال فيه : « ان المفتاح الحقيقى لسلوكنا فى الحرب الفيتنامية يكمن فى مشكلة أمننا القومى ، واذا ما حاولنا أن نجرى تقييماً لردود الفعل الاستراتيجية التى سيخلقها استيلاء الشيوعيين على فيتنام

الجنوبية ، فانه بوسعنا أن نلخصها على النحو التالى : فهذا الاستيلاء سيؤدى الى اتساع نطاق القوى الشيوعية وحدها الى هذه الدولة الحرة ، كما أن الدول التى تتاخم فيتنام الجنوبية ستتعرض لتهديدات خطيرة ومباشرة من جراء هذا النمو المستمر فى قوى الشيوعية فى آسيا مما سيفقد هذه الدول حريتها فى النهاية . ان انهيار فيتنام الجنوبية تحت الضغط الشيوعى سينتج أوضاعاً بالغة الخطورة لامتنا وحريتنا . وأنا لست مستعداً بالمرّة لان أقامر بأمن الامة الامريكية . بل وبوجودها ذاته اذا ما تخاذلنا وضعنا فى مواجهة هذا التحدى ، وعقيدتى هى ان انتهاء الحرب الفيتنامية بالكيفية التى تحمى أمننا هى السبيل الوحيد لتفادى وقوع حرب أكبر ، وربما كانت هذه الحرب حرباً نووية .

وبخلاف ليندون جونسون ، فهناك آخرون من أمثال كلارك كليفورد ، وزير الدفاع الامريكى السابق ، ووليام باندى الذى كان مساعداً لوزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الاقصى ، ممن دافعوا عن تدخل امريكا فى هذه الحرب ، فكليفورد يصف هذا التدخل بأنه كان ضرورة لايقاف التسلط الشيوعى ، والحيلولة دون ابتلاع فيتنام الجنوبية ، خاصة وان تجربة الشيوعية فى آسيا وأوروبا قد أثبتت - على حد قوله - أنها ما لم تجابه بقوة رادعة توقفها عند حدها ، فانه ليس هناك نقطة يمكن أن يتوقف عندها هذا التوسع . ولكن هذا التدخل رغم أهميته ، يجب الا يمنع ، كما يقول كليفورد ، إعادة تقويم الظروف التى تحيط بهذه الحرب ، وتصورها من زاوية تختلف عما كان حادثاً منذ خمس أو عشر سنوات مضت ، وذلك فى اطار كون امريكا قوة عالمية ، ووفق ضرورات أمنها القومى ، وبما يتناسب مع ارتباطاتها الدولية . (٢)

Owen Harries, Should the U.S. Withdraw From Asia, Foreign Affairs, October 1968, P. 19. (1)

Clark Clifford, A Viet Nam Re-Appraisal, Foreign Affairs, July 1969, pp. 602 - 603. (2)

William Bundy, The Path to Vietnam : Ten Decisions, ORBIS, Fall 1967, pp. 622, 650.

كذلك فان التوصية التى اقراها الكونجرس الامريكى فى ٧ اغسطس ١٩٦٤ بعد حادثة خليج تونكين ، تقدم توضيحاً آخر لهذه النظرة الامريكية الرسمية حول طبيعة الضرورات التى أملت تدخل امريكا العسكرى فى فيتنام . تقول هذه التوصية : « تعتبر الولايات المتحدة ان سلامتها القومية وسلام العالم كذلك يتطلبان المحافظة على أمن وسلامة منطقة جنوب شرقى آسيا . وعلى ذلك فانه تمسها مع نستورها وميثاق الامم المتحدة ، والتزاماتها بموجب معاهدة الدفاع الجماعى عن جنوب شرقى آسيا ، فان الولايات المتحدة ستكون مستعدة حسبما يرى ويقرر رئيسها ، اتخاذ كل الترتيبات الضرورية - بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة - لمساعدة أى دولة عضو فى هذه المعاهدة اذا ما طلبت هذه المساعدة دفاعاً عن حريتها » .

كان هذا أساس ما سمي بالالتزام الأمريكي في الحرب الفيتنامية . فهل ياترى جاءت تطورات هذه الحرب متفقة مع تلك التوقعات ، ومحققة للأهداف المتوخاة من وراء التدخل فيها بهذا الحجم الجبار من امكانات القوة العسكرية الامريكية ؟ هذا ما ستحاول أن تجيب عليه الاجزاء التالية من هذا البحث .

قرار التصاعد بالحرب الفيتنامية

ان اول اجراءات اقدمت عليها الولايات المتحدة للتصاعد بالحرب الفيتنامية او ما اطلق عليه Escalation ، جاءت متمثلة في القرارات الهامة التي اتخذت منذ فبراير ١٩٦٥ ، ومن ذلك : بدء القصف الجوي لفيتنام الشمالية ، واشراك قوات أمريكية محاربة ، وان كان ذلك قد تم في البداية على شكل محدود نسبيا ، ثم بدأ يتسع تدريجيا فيما بعد . وقد اتخذت هذه القرارات بسبب اعتقاد الولايات المتحدة أن فيتنام الشمالية كانت تتدخل منذ ديسمبر ١٩٦٤ لزيادة كثافة الصراع المسلح بارسال قوات نظامية الى فيتنام الجنوبية (٣) .

وكان مغزى التصاعد الأمريكي بالحرب الفيتنامية ، من وجهة نظر جونسون ، هو العمل على هزيمة الاستراتيجية الشيوعية القائمة على تشجيع حروب التحرير الوطني أو ما يسمى بالحروب الشعبية ، وتحت ظروف بالغة الصعوبة مثلما هو الحال في عمق القارة الاسيوية (٤) . وقد انبنى قرار التصاعد على استبعاد احتمال تكتل الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية معا ضد الولايات المتحدة على أساس أن هذا التكتل لن يحدث طالما اكدت الولايات المتحدة أن هدفها من الحرب هو حماية فيتنام الجنوبية من التدخل والغزو الخارجي ، وأن التصاعد لم يكن ليستهدف بأي حال تهديد النظام الشيوعي سواء في فيتنام الشمالية أو في الصين الشيوعية (٥) .

ويقول وليام باندى ، أحد كبار المستشارين السياسيين للرئيس السابق جونسون في الشؤون الاسيوية ، أنه قد تقرر في ذلك الوقت دعم قرار التصاعد العسكري بالحرب ، بعدة اجراءات أخرى من أبرزها الآتى : (أ) الاعلان من جانب الولايات المتحدة أنها رغم التجاؤها الى أسلوب التصاعد بالحرب ، فإنها كانت مستعدة للتفاوض دون شروط مسبقة ، وان كانت تعلم أن سياسة هانوى هي الحرب أثناء التفاوض ، بمعنى أنها كانت ستستخدم الحرب في تشديد الضغوط الواقعة على الولايات المتحدة في محاولة لاملأ شروط التسوية التي تناسبها . (ب) التركيز في نفس الوقت على الجوانب غير العسكرية في هذا الصراع ، أى زيادة حجم الدعم الذى يقدم لحكومة فيتنام الجنوبية لكي تتمكن من استعادة الامن والنظام في الريف ، ورفع مستوى الرفاهية العامة للشعب الفيتنامي . (ج) تصميم الجهد العسكري الأمريكي على نحو يستطيع أن يقنع فيتنام الشمالية بأن مخططها الرامى الى السيطرة على فيتنام الجنوبية لن يقدر له النجاح ، وعلى أساس أن هذا الجهد سيكفل مستوى أكبر من الامن للريف الفيتنامي الذى كان محور الارتكاز في نشاط جبهة التحرير الوطنى . (د) تشجيع الفيتناميين الجنوبيين على التحول الى النظام الدستورى ، وكذلك تشجيع الجهود الرامية الى ايجاد مصالحة سياسية داخلية مع عدم سد الطريق امام الفيت كونج للمشاركة في الحياة السياسية العامة اذا ما تخلو عن مخططهم القائم على العنف ، وتحولوا الى الاساليب السلمية (٦) .

كانت هذه هي بعض المبررات والملابسات التي احاطت بتصاعد أمريكا بالحرب الفيتنامية ، أما عن النتائج الفعلية التي انتهى اليها هذا التصاعد منذ اتخذ هذا القرار في فبراير عام ١٩٦٥ حتى تم ايقاف القصف الجوي لفيتنام الشمالية في اواخر اكتوبر عام ١٩٦٨ ، فقد لخصها كلارك كليفورد ، وزير دفاع أمريكا السابق ، بأن قال : « ان كل

(٣) راجع : Edward Weintal and Charles Bartlett. « Facing the Brink : An Intimate Study of Crisis Diplomacy, U.S. 1967, p. 77.
Bundy, Op. Cit., p. 659.
Ibid, p. 660.
Ibid, pp. 660 - 662.

هذه الحرب الاخيرة تختلف فى أسسها عن الحرب التقليدية أو الحرب النظامية ، فهى لا تستهدف السيطرة على الاقليم محل الصراع ، وانما تستهدف فى الأساس وبالدرجة الاولى السيطرة على السكان ، وهى تستخدم فى ذلك أدوات التأثير السيكولوجى التى غالبا ما تنتج استجابات وردود فعل نفسية تدعم من امكانات هذه السيطرة . وهذه الادوات السيكولوجية تتركز فى اشاعة مناخ من الخوف النفسى الذى يردع أى اتجاه للتعاون مع السلطة السياسية التى تحاول حرب العصابات تدميرها (١٠) .

ومن الاخطاء الاخرى الواضحة فى تطبيق هذه الاستراتيجية ، هى انها تجاهلت حقيقة جيوبوليتكية حيوية وهى أن أكثر من تسعين فى المائة من سكان فيتنام الجنوبية يتمركزون فى السهل الساحلى ، أما مناطق دلتا الميكونج ومنطقة المرتفعات الوسطى ومناطق الحدود فهى تكاد تكون خالية من السكان . والذى حدث هو أن أكثر من ثمانين فى المائة من القوات الامريكية أصبحوا يتمركزون فى مناطق لا تحتوى على أكثر من أربعة فى المائة فقط من سكان فيتنام الجنوبية ، وقد جاء ذلك نتيجة ابعاد مركز العمليات العسكرية الامريكية عن المناطق التى يتمركز فيها نشاط الثوار ، وأدى هذا الوضع الشاذ الى صعوبة ان لم يكن استحالة السيطرة على الاراضى الفيتنامية الجنوبية والسكان فى آن واحد .

وفى ذلك يقول كيسنجر ان الولايات المتحدة تخوض حربا عسكرية بينما أن قوات الفيت كونج وفيتنام الشمالية تخوض حربا سياسية ، وبينما تهدف الاستراتيجية الامريكية الى استنزافهم المادى . تهدف استراتيجيتهم المضادة الى الاستنزاف النفسى والمعنوى لامريكا وحلفائها فى

التوقعات والتنبؤات التى اجريت بشأن احراز انتصار عسكري امريكى فى فيتنام قد ثبت أنها وهم كاذب كما دللت على ذلك احداث الحرب ، وأن ما يحدث اليوم هو زيادة تصدع الجبهة الامريكية الداخلية حيث تكثر التساؤلات عن مبررات الاستمرار فى تحمل اعباء هذه الحروب الخاسرة (٧) .

والحقيقة أن هذه النتيجة السلبية لا يمكن عزلها عن الاطار العام للاستراتيجية الامريكية فى هذه الحرب ، وهى الاستراتيجية التى تعرضت لانتقادات مرة على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية داخل امريكا نفسها . فالاستراتيجية العسكرية الامريكية فى فيتنام قامت كما يقول هنرى كيسنجر ، مستشار الرئيس الامريكى نيكسون لشئون الامن القومى ، على المبدأ الكلاسيكى الذى يحاول الجمع بين السيطرة على الاقليم الذى يجرى عليه الصراع المسلح من جانب ، وبين محاولة استنزاف امكانات العدو وتصفية مقاومته من جانب آخر (٨) . وعملية الاستنزاف هذه تحكمها فى رأى هيرمان كاهن خبير الاستراتيجية الامريكية الذائع الصيت - نظرية Attrition - Pressure - Ouch

أى تشديد الضغوط على قوات الفيت كونج وفيتنام الشمالية الى الحد الذى يجعلها مقتنعة باستحالة مقدرتها على الاستمرار فى الحرب ، وبالتالي انهيارها وانسحابها منها (٩) . وفى رأى هنرى كيسنجر فان هذه الاستراتيجية كانت تعاني من ناحيتى ضعف رئيسيتين وهما : (أولا) عدم التحديد الواضح لما يمكن اعتباره بالحد غير المقبول من الخسائر من وجهة نظر هانوى . (ثانيا) هى أنها لا تقوم - أى استراتيجية الحرب الامريكية فى فيتنام - على استيعاب الطبيعة الحقيقية لحرب العصابات اذ أن

Clark Clifford, A Viet - Nam Re - Appraisal, Op. Cit., P. 601. (٧)
Henry A. Kissinger, The Vietnam Negotiations, Foreign Affairs, January (٨)

1969, p. 212. (٩)
Herman Kahn, If Negotiations Fail, Foreign Affairs, July 1968, P. 630.

(١٠) وقد انضم الى كيسنجر فى هذا الراى روبرت تومبسون رئيس البعثة الاستشارية البريطانية الى فيتنام بين ١٩٦١ ، ١٩٦٥ والذى يقول أن طبيعة الحرب التى تخوضها الفيت كونج وهانوى هى انها حرب تحرير شعبية التى من خصائصها ، (ا) القدرات التنظيمية الخارقة للفيت كونج فى فيتنام ، وهذا التنظيم يدعم حرب العصابات بقاعدة شعبية وقاعدة لوجيستكية فى نفس الوقت ، (ب) انها تقوم على عمل خلايا تتغلغل فى كافة قطاعات المجتمع بما فيها الاوساط الحكومية نفسها ، (ج) انها تعتمد على التأييد الخارجى ، من الناحيتين الدعائية والسياسية ، (د) وانها ترنكر على بث الخوف والرعب كوسيلة للسيطرة على المدنيين ، راجع

Robert Thompson, «Squaring The Error». Foreign Affairs, April 1968, P. 444.
Peter Lyon: War and Peace in South - East Asia, (Oxford University Press,

New York, 1969), pp. 191 - 199.

٥٤٣
 للمدّتين ، تضيق نطاق الصراع المسلح ، فان
 هانوى هى التى ستكسب هذه الحرب فى
 النهاية . (١٢)

واذا تركنا جانبا هذه الاخطاء المنسوبة الى
 استراتيجية الحرب الامريكية فى فيتنام ، لنرى
 كيف حاولت الحكومة الامريكية أن تصور مركزها
 الاستراتيجى فى هذه الحرب على غير حقيقته
 فيكفى أن نشير الى بعض التصريحات التى كان قد
 سبق أن ادلى بها كبار المسؤولين العسكريين
 والسياسيين الامريكيين حول تقدم الجهود
 العسكرية الامريكية فى الحرب الفيتنامية ، ومن
 ذلك أن الجنرال وليام ويستمورلاند ، القائد
 السابق للقوات الامريكية فى فيتنام الجنوبية ،
 صرح فى نوفمبر ١٩٦٧ امام اجتماع مشترك
 للكونجرس بأن الحرب فى فيتنام قد تم كسبها من
 الناحية العسكرية واعطى عدة مؤشرات تعكس
 تصويره لهذا النجاح العسكرى ، واعلن انه سيكون
 فى الامكان اجراء سحب جزئى للقوات الامريكية
 من فيتنام فى نهاية عام ١٩٦٨ . اما الرئيس
 جونسون فقد أعلن فى خطابه عن حالة الاتحاد
 State of the Union فى يناير ١٩٦٨ ، أن
 سيطرة حكومة سايجون على الريف الفيتنامى
 كانت تتقدم بطريقة مطردة .

ولكن هذه التقديرات المتفائلة أو بالاحرى المبالغ
 فيها عن سير الحرب الفيتنامية ، قلبت رأسا على
 عقب بسبب هجوم تت Tet الشهير الذى قامت به
 قوات الفيت كونج على نطاق واسع وخطير ، ولما لم
 يمض على خطاب جونسون المشار اليه أكثر من
 اسبوع واحد ، بل ان هذا الهجوم - على حد قول

سايجون (١١) . وقد أدى ذلك الى أن فقدت
 العمليات العسكرية الامريكية علاقتها بالاهداف
 السياسية المعلنة من وراء الاشتراك فى هذه
 الحرب ، أو بمعنى آخر فان الاستراتيجية
 الامريكية أصبحت منفصلة عن الدبلوماسية التى
 تساندها .

ومن هنا ، فان التقويم الواقعى لاستراتيجية
 الاستنزاف بالشكل الذى طبقت به فى الحرب
 الفيتنامية يوضح بجلاء - فى رأى كيسنجر - أن
 هذه الاستراتيجية قد فشلت فى تحقيق شرطين
 أساسيين يستند عليهما أى انتصار محتمل فى هذه
 الحرب وهما :

(أ) كفاءة مستوى أكبر من الشعور بالامن
 بالنسبة للفيتناميين الجنوبيين .

(ب) اقامة جسور سياسية تصل بين الريف
 وبين الحكومة فى سايجون ، وهذا بعكس
 الشيوعيين الذين يعرفون كيف يقيمون سبلا
 للاقناع والتأثير فى هؤلاء السكان من الناحية
 السياسية ، إذ أن لهم فلسفتهم المادية التى توفر
 لهم اجابات مقنعة عن المشاكل التى يعانى منها
 هؤلاء الفيتناميون .

وكل هذا يقطع بأن استمرار تقييد أمريكا بهذه
 الاستراتيجية الخاطئة لن يصل بها الى أى نتيجة
 ايجابية فى هذه الحرب ، وفى هذا يقول روبرت
 تومبسون أنه ما لم تتمكن أمريكا من تصميم
 استراتيجية مضادة تتلاءم واستراتيجية حرب
 التحرير الشعبية ، ويعنى بذلك التحول الى اسلوب
 الاستراتيجية غير المباشرة التى تقوم على اعادة
 البناء السياسى ، وكفاءة درجة أكبر من الامن

Henry Kissinger, The Vietnam Negotiations, Op. Cit., p. 212.

(١١) وفى ذلك يقول روبرت تومبسون ان تكلفة الحرب الشعبية تصبح بالمقارنة أقل بكثير من تلك التى تمنى
 بها الولايات المتحدة وقوات فيتنام الجنوبية ، فهانوى يمكنها أن تخسر سنويا مائة ألف قتيل دون أن يؤثر ذلك
 فيها اقتصاديا أو سياسيا . أما الخسائر التى تلحق بفيتنام الجنوبية فكبيرة ومنها : التدمير المادى والمعنوى ،
 والانهيار المستمر فى سلطة الحكومة وانتشار التضخم المالى ، وتفشى الفساد والدعارة ، وفى أمريكا بسبب
 هذا الوضع زيادة سخط الرأى العام ، وتفكك الجبهة الداخلية ، وتآزم علاقات أمريكا بأصدقائها وحلفائها .
 والنتيجة النهائية لذلك كله هو أن تصبح خسائر الحرب مقبولة نسبيا للفيتناميين الشماليين ، بينما لا تكون كذلك
 بالنسبة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية ، راجع : Ibid, P. 446.

(١٢) Ibid, pp. 446 - 451. يضيف تومبسون الى هذا قوله أن التحول الى الاستراتيجية غير المباشرة يتطلب جهدا
 منيا أكبر فى حجمه من الجهد العسكرى ، كما أن السيطرة على السكان واجتذاب ولائهم أمر ضرورى وحيوى للغلبة ،
 ويجب أن تكون الفكرة واضحة من أن الجهد العسكرى ليس الا مجرد دعم للقوة الخفية . راجع فى ذلك ايضا :
 Robert Thompson, Squaring, The Error, Op. Cit., P. 452.

Coral Bell, Security in Asia : Re-appraisals After Vietnam, International
 Journal, (Canada), Winter 1968 - 1969.

جديدة ، كما بدأت الاستراتيجية الامريكية تتحول فى اتجاه محاولة حماية المناطق الاهلة بالسكان . فأما فيما يتعلق بطلب زيادة القوات الامريكية المحاربة فى فيتنام ، فان الذى حدث هو ان الحكومة الامريكية اوفدت الجنرال ايرل ويلر رئيس هيئة الاركان المشتركة الى فيتنام فى اواخر فبراير ١٩٦٨ للتباحث مع الجنرال وليام ويستمورلاند حول ما يمكن اتخاذه من تدابير عسكرية لمواجهة النشاط المتزايد للثوار . وانتهى الجنرال ويلر من مباحثاته التى اجراها فى قلب ارض العمليات الى اقتراح زيادة القوات الامريكية المقاتلة - مائتى ألف أكثر من الحد الذى كان قد وصل اليه حجم هذه القوات وهو خمسمائة وخمسة وعشرون ألف مقاتل .

وعلى الفور تشكلت لجنة عمل برئاسة كلارك كليفورد وزير الدفاع وعضوية كل من دين راسك وزير الخارجية وهنرى فولر وزير التجارة ، ونيكولاس كاتزنباخ وكيل وزارة الخارجية الامريكية ، وبول نيتزى نائب وزير الدفاع ، والجنرال ايرل ويلر ، ومدير وكالة المخابرات المركزية ريتشارد هيلمز ، ووالتر روستو المساعد الخاص للرئيس الامريكى جونسون ، والجنرال ماكسويل تيلور ، وعدد آخر من كبار المسؤولين الامريكيين .

وفى اللجنة ثارت تشككات كثيرة حول القيمة العملية لاقتراح الجنرال ويلر (١٦) وذلك بسبب وجود بعض القيود المفروضة على استخدام القوات الامريكية فى فيتنام ، وفى ذلك يقول كلارك كليفورد انه حين اجتمع بكبار المستشارين السياسيين والعسكريين بعد توليه منصب وزير الدفاع فى مارس ١٩٦٨ ، لم يجد خططا جاهزة لتحقيق النصر العسكرى فى فيتنام ، ولما استفسر عن ذلك تبين له ان هناك ثلاثة قيود سياسية ضخمة تحول دون اعداد هذه الخطط . وهى : (١) ان الرئيس

هنرى كيسنجر - قد هز أسس استراتيجية الحرب الامريكية فى فيتنام من جذورها ، واثبت مرة أخرى عدم الملاءمة مع استراتيجية حرب التحرير التى يخوضها الثوار الفيتناميون . (١٣) .

لقد جاء هذا الهجوم ليضعف من السيطرة السياسية لكل من امريكا وفيتنام الجنوبية على الشعب الفيتنامى . فالدولتان كانتا قد وعدتا بالعمل على تصميم جهدهما العسكرى فى الحرب بطريقة توفر أكبر قدر من الامن للقرى الفيتنامية ، وكرد على هذا ، كان هجوم تت الذى احتل فيه الفيت كونج عواصم أكثر من ٢٠ مقاطعة فيتنامية ، وأمكنهم فيه أن يتخلصوا من اعداد كبيرة من الافراد المتعاونين مع سايجون ، الامر الذى هز الثقة ان لم يكن قد دمرها نهائيا حول قدرة امريكا وحلفائها فى سايجون على الارتفاع الى مستوى هذه الوعود الخاصة بحل مشكلة الامن للسكان . لقد استهدف هجوم تت هذا التدليل للفيتناميين الجنوبيين من جانب الفيت كونج على أنه ليست هناك مناطق أمن فى فيتنام (او ما أصطلح الامريكيون على تسميته بالـ Security Areas) وهو اعتبار له دلالات سيكلوجية وسياسية بالغة الخطورة فى حروب العصابات (١٤) .

ولم تقتصر نتائج هجوم تت على آثارها بالنسبة لمجرى الحرب الفيتنامية ، بل ان هذا الهجوم - كما يقول كلارك كليفورد - قد هز ثقة الشعب الامريكى فى كل ما يقال له عن النصر المحتمل فى هذه الحرب . كما ادى الى تعميق شكوك الكثير من الامريكيين حول مقدرة حكومة فيتنام الجنوبية فى السيطرة على شعبها او رفع روحه المعنوية ، او معالجة اوضاع الفوضى والانهار السائدة هناك (١٥) .

وقد دفع هذا الهجوم بالقيادة العسكرية الامريكية فى فيتنام الى طلب قوات عسكرية

Henry Kissinger, The Vietnam Negotiations, Op. Cit., p. 212. (١٣)

Henry Kissinger, The Vietnam Negotiations, Op. Cit., pp. 215-216. (١٤)

ويضيف كيسنجر ان هذا الهجوم كان الاساس فى التركيز على فكرة التسوية السياسية للحرب الفيتنامية ، وهو الاعتبار الذى دفع ، وكما سنرى فيما بعد ، بالرئيس الامريكى جونسون فى ٢١ مارس ١٩٦٨ الى طلب اجراء مفاوضات للسلام فى فيتنام .

Clark Clifford, War in Vietnam Re - Appraisal, Op. Cit., p. 609. (١٥)

Ibid, p. 610. (١٦)

يحطم ارادة المقاومة فيها ، ويرجع ذلك الى ان معظم الفيتناميين الشماليين يعيشون فى القرى ، كما أن الصناعة لا تشكل جانبا هاما من اقتصادياتها ، حيث أن معظم الاحتياجات الصناعية لفيتنام الشمالية تستورد من الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتى ، وايقاف القصف او استمراره لن يغير كثيرا من معالم الوضع القائم ، وای خسارة تصيب فيتنام الشمالية سيكون فى مقدورها تعويضها فورا من الدول الشيوعية ، ومن هنا فان التصعيد الجديد للحرب - على شكل زيادة القوات الامريكية المحاربة - لم يكن يؤدى الى استنزاف هانوى اقتصاديا على أى نحو فعال .

(ثانيا) ان أكثر من ستين فى المائة من اراضى فيتنام الجنوبية كانت تقع تحت السيطرة الفعلية للفييت كوج ، ويرجع ذلك الى الهجرة المستمرة للمدن ، والى تدهور دور الريف فى فيتنام الجنوبية بوجه عام (١٨) .

(ثالثا) الكفاية القتالية المنخفضة لقوات فيتنام الجنوبية .

(رابعا) احجام قطاعات كبيرة من الفيتناميين

الامريكى كان قد قرر عدم غزو فيتنام الشمالية لان هذا الغزو كان من المحتمل ان يدفع الى اقامة تحالف بين هانوى وبكين ، (ب) وانه قرر عدم تلقيم ميناء هايفونج ، وهو الميناء الرئيسى الذى كانت تصل عن طريقه معظم المساعدات العسكرية لفيتنام الشمالية ، لان نصف الميناء ربما كان سيؤدى الى اغراق بعض السفن السوفيتية الراسية فيه ، وهو أمر ان حدث فسوف يترتب عليه مضاعفات لا يمكن التنبؤ بها ، (ج) وانه كان قد قرر كذلك منع القوات الامريكية من ملاحقة الثوار فى لاوس وكمبوديا ، لان اجراء هذا كان سيترتب عليه هو الآخر توسيع نطاق الحرب سياسيا وجغرافيا دون أن تحصل الولايات المتحدة على أى مزايا ذات قيمة فى مقابل تحمل هذه المخاطرة (١٧) .

وعلى ذلك فقد انتهى الامر برفض الزيادة المقترحة فى اعداد القوات الامريكية المحاربة فى فيتنام ، وانبنى هذا الرفض على أنه حتى وان تمت هذه الزيادة فان انتصار امريكا فى فيتنام كان مشكوكا فيه للأسباب الآتية :

(اولا) ان القصف الجوى لفيتنام الشمالية لم

(١٧) Ibid, P. 611. وبخصوص هذه القيود ، يقول روجر هيلزمان ، أحد كبار المسؤولين الامريكيين المتخصصين فى شئون الشرق الاقصى والمساعد السابق لمدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، أنه كانت هناك فى عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ دعوات تطالب بغزو فيتنام الشمالية ، ولكن هذه الدعوات كانت موضع شك كبير لعدة اسباب منها :

(ا) ان هانوى كان لديها أكثر من اربعمائة الفجدي فى الخدمة الاحتياطية ، وكانت كل الشواهد تشير الى ان هانوى كانت ستقاتل حتى النهاية اذا ما اجبرت على ذلك .

(ب) ان طبيعة الارض الفيتنامية واتساع الاقليم الذى ستمتد اليه الحرب من جراء هذا الغزو كانت لا بد وان تزيد من المشكلة اللوجيستية (اى مشكلة التموين والامداد) بشكل خطير .

(ج) انه لم يكن هناك من الشواهد ما يدل على ان ظروف الحرب فى الشمال ستكون افضل منها فى الجنوب ، وانما كانت ستزيد من اعباء امريكا وخسائرها الى حد غير محتمل .

(د) ان هذا الغزو للشمال كان سيدفع بالاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية الى التدخل عسكريا ، اذ لم يكن من المتصور ان تقبل هاتان الدولتان هزيمة دولة شيوعية كنتيجة لهذا التصاعد الامريكى الجديد بالحرب ، وهو ما عبر عنه بعض الرسميين السوفيت واكدوه . راجع :

Roger Hillsman, Must We Invade the North ? Foreign Affairs, April 1968,

pp. 425, 426, 438.

وهذا هو السبب الذى جعل ماكمارا يرفض فى اغسطس ١٩٦٧ زيادة التصاعد العسكري فى الحرب ، بل ان جونسون نفسه عكس فى صيغة سان انطونيو التى اعلنها فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٧ اتجاه الحكومة الامريكية من حيث البحث عن بديل للحل العسكري فى فيتنام ، وان كان قد اشترط لايقاف الغارات الامريكية ان تسحب هانوى قواتها وعنادها من فيتنام الجنوبية ورغم عدم واقعية هذا الاقتراح . كما ابان ذلك كلارك كليفورد نفسه - فانه كان يعنى اقتناعا من جانب الحكومة الامريكية بعدم جدوى أى تصعيد جديد لهذه الحرب .

War in Vietnam Re - Appraisal, Op. Cit., P. 608.
Samuel Huntington, The Bases of Accomodation, Foreign Affairs, October (١٨)

1968, P. 643.

واظهارها بمظهر التابع الذى يستمد وجوده من الحماية العسكرية الخارجية له . [٢٢]

الاتجاهات الامريكية المعارضة

لاستمرار الحرب الفيتنامية .

كانت الاعتبارات التى اسلفنا تحليلها ، سببا دافعا لظهور اتجاهات قوية - حتى على اكر المستويات الرسمية الامريكية ، تطالب الولايات المتحدة بأن تنهج على نحو اكثر واقعية وذلك من خلال اعادة النظر فى امر التزاماتها فى الحرب الفيتنامية . وفى رأى البعض فان هذا التغيير كان لابد وان يتناول جوانب هامة ثلاثة :

[١] وقف تصاعد الحرب الفيتنامية عن طريق التمرکز فى بعض القواعد الاستراتيجية ، وعدم الإلتساع حيث ان طبيعة الارض غير مواتية بالرة ، ثم وقف القصف الجوى لفيتنام الشمالية دون ربط ذلك بالمفاوضات او بأى هدف آخر .

[ب] العمل على مسبق الحرب بالطابع الفيتنامى وابعادها عن طابعها الامريكى وذلك من خلال التحويل التدريجى والمتزايد لابعاء القتال الى الفيتناميين الجنوبيين انفسهم ، حيث ان ذلك كان يشكل الدعامة التى يمكن ان يرتكز عليها التوصل الى اى نتيجة سياسية ذات قيمة . ومن ناحية اخرى ، فقد كان على امريكا ان تتخلى عن دورها المباشر فى تنفيذ برنامج احوال السلام . (Pacification Program) وأن تكفى ببذل المساعدة حتى وان كان التنفيذ سيكون اقل كفاءة .

[جـ] العمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية فى حكومة فيتنام الجنوبية ، وكذلك العمل على تبني برامج اصلاحية ايجابية تستطيع

الجنوبيين عن تأييد الحكومة ، ويرجع ذلك الى فشل الحكومة فى اجتذاب تأييدهم ، والى نجاح الفيت كونج فى اثبات انه ليس هناك مكان فى فيتنام الجنوبية لا يمكن أن تمتد اليه ايديهم ، كما كان هناك كثيرون يعتقدون ان حياتهم ستكون مهددة اذا ما تجاسروا على اعلان ولائهم لحكومة سايجون .

[خامسا] ان ضرب المناطق المدنية فى فيتنام الجنوبية والتى يشك فى احتمال وجود قوات للفيت كونج فيها ، ادى الى زيادة عدد الاصابات من القتلى بين السكان المدنيين الى درجة كبيرة ، وكان ذلك من عوامل زيادة الشعور بالمرارة تجاه الحكومة والقوات الامريكية . [١٩]

[سادسا] ان عدم مشاركة الدول المجاورة لفيتنام الجنوبية بقوات ذات قيمة فى الحرب كان يعنى عدم اقتناع هذه الدول بنظرية الدومينو ، مما كان يقتضى اعادة النظر فى سياسة امريكا من الحرب فى فيتنام .

[سابعا] ان اى تصاعد جديد بالحرب كان لابد وان يؤثر فى جو العلاقات الودية التى بدأت تنمو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وذلك فى عدة نواح منها المفاوضات المقترحة بين الدوليتين حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والاتفاق حول الاوضاع فى الشرق الاوسط وغيرها من مناطق العالم . [٢٠]

[ثامنا] ثم اخيرا ، وهذا هو المهم ، فان زيادة قوات امريكا فى الحرب كانت ستؤكد من الطابع الامريكى لهذه الحرب وابعادها عن طابعها وهدفها الاصلى الا وهو تمكين الشعب الفيتنامى من ان يقرر مصيره بنفسه ، كما ان ذلك كان سيؤدى الى زيادة اضعاف مركز حكومة فيتنام الجنوبية

Roger Hilsman, Must We Invade the North Op. Cit., p. 428. (١٩)

Clifford, Op. Cit., P. 612. (٢٠)

Peration, International Studies, Vol. 10. Nos 1 + 2 July - October 1968, p. 91. (٢١)

Clifford, Op. Cit. p. 613. (٢٢)

الامريكي نفسه » . [٢٥] اما لونيثال فهو يقول ان نجاح العدوان المباشر يرتبط بالضعف السياسي للنظام الذي يستهدفه العدوان اكثر مما يرتبط بارادة المعتدى » . [٢٦] ومعنى هذا الكلام من جانب لونيثال هو ان الافلاس السياسي لنظام الحكم فى سايجون كان المسئول الاول عما يجرى فى فيتنام من صراع ، اكثر من اى شىء آخر .

استقطاب الفيتناميين الى جانب الحكومة ، حيث انه وحتى ذلك الوقت كانت هناك عناصر كثيرة مبعدة عن مجال المشاركة فى مسئوليات الحكم مما جعل حكومة سايجون غير ممثلة بالرة لكافة القوى السياسية فى فيتنام . [٢٣]

ثم اخذ الضغط الواقع على الحكومة الامريكية للخروج من مأزق الحرب الفيتنامية ، يتزايد مع اتساع نطاق الاحتجاج ضد الاستمرار فى هذه الحرب ، وهو الاحتجاج الذى عبر عنه كثيرون من زعماء الكونجرس وغيرهم . ومن امثلة ذلك ماقله جورج كينان ، وهو واحد من المع الدبلوماسيين الامريكيين المعاصرين ، من ان منطقة جنوب شرقى آسيا ليست بذى تأثير حاسم سواء على المصالح الامريكية الاستراتيجية او على التوازن العالمى للقوى الى الحد الذى يبرر تورط امريكا فيها بمثل هذا الحجم الهائل من القوى العسكرية . ويضيف كينان فى بيانه امام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى : « ان فيتنام ليست اقليما ذا قيمة استراتيجية او صناعية غير عادية ، ومن غير الواقعية فى شىء ان نستسلم للاعتقاد بأن التطورات الحاسمة فى الموقف الدولى سيرتهن بما يحدث فى فيتنام » . [٢٤]

وهذا الراى الذى ابداه جورج كينان كان موضع مشاركة من جانب كينيث جالبريت ، وريتشارد لونيثال ، وآرثر شليسنجر وهم من الشخصيات السياسية المرموقة فى امريكا . فمثلا يقول شليسنجر « ان الاعتقاد بأن الولايات المتحدة قوة آسيوية لهو امر يتناقض مع منطق التاريخ

وفى الكونجرس تزعم السناتور وين مورس من اوريجون الحملة المضادة لاستمرار هذه الحرب ، وانضم اليه فى ذلك كل من يوجين مكارثى من مينسوتا ، وروبرت كيندى من نيويورك ، وجيلورد نيلسون من ويسكونسن ، وغيرهم ممن اعلنوا انه اما ان تتحرك الولايات المتحدة بالحرب فى الاتجاه الذى يحفظ عليها فى النهاية مصالحها ، او ان تنسحب من هذه الحروب كلية . [٢٧] اما السناتور مايك مانسفيلد من مونتانا وزعيم الاغلبية الديمقراطية فى مجلس الشيوخ ، فقد اعلن ان توسيع نطاق الارتباطات الامريكية فى فيتنام لم يكن ليمت بأدنى صلة للمصالح الامريكية الحيوية . [٢٨] واما السناتور وليام فولبرايت من اركنساس ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى فقد اعلن انه « اذا ما استمرت هذه الحرب دون نهاية فى الافق ، او اذا ما تصاعدت بها الولايات المتحدة اكثر من المستوى الحالى ، فانها بذلك ستدمر كل امكانات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى ، وقد تؤدى فى النهاية الى دفع السوفيت والصينيين فى اتجاه الصدام المسلح المباشر معنا » . [٢٩]

(٢٣) راجع فى ذلك :

- Roger Hilsman, Should We Invade the North, Op. Cit., pp. 434 - 439.
 Samuel Huntington, The Bases of Accommodation : Op. Cit., p. 642.
 Bernard K. Gordon, Toward Disengagement in Asia : A Strategy for American Foreign Policy, (Prentice Hall, Inc., 1969), p. 173.
 Quoted in Owen Harries, Should the U.S. Withdraw From Asia, Op. Cit., P. 16. (٢٤)
 Arthur M. Schlesinger. The Bitter Heritage, (Houghton Mifflin, Boston, 1967), p. 77.
 Quoted in Harries, Op. Cit., p. 21.
 New York Times, Weekly Review, 13 August 1967. (٢٦)
 U.S. Senate Report on Vietnam No. 125, p. 19. (٢٧)
 The Statesman, (Calcutta), 10 April 1967. (٢٨)
 (٢٩)

كما أكد السناتور فولبرايت ان حلفاء امريكا الرئيسيين لا يؤيدونها في هذه الحرب ، وكل ما يصدر عنهم هو مجرد كلمات تشجيع لا اكثر ، وهم يرفضون الاشتراك في هذه الحرب لعدة اسباب منها :

١ | ان نتيجة هذه الحرب قد لاتمس امنهم القومى بصورة مباشرة .

ب | انهم قد يستشعرون هذا التهديد لامنهم القومى ولكنهم يتركون مسؤولية مجابهة هذا التهديد للولايات المتحدة باعتبارها زعيمة العالم الغربى .

ج | ان بعض هؤلاء الحلفاء يعتقدون انه لا يمكن لجيش غربى ان يخوض حربا ناجحة فى عمق القارة الاسيوية .

د | اعتقادهم كذلك بان استمرار امريكا فى هذه الحرب قد يقود الى خسائر اكبر بكثير من تلك التى يمكن ان يحققها انسحاب امريكا من فيتنام بناء على اتفاق يأتى نتيجة المفاوضات .

هـ | ان معظم هؤلاء الحلفاء ان لم يكونوا كلهم يخشون الخطر الناتج عن توريط امريكا لحلفائها الاوربيين فى حروب غير اوربية . [٣٠]

وهذه الاراء التى ابداهها فولبرايت وكثيرون غيره من الزعماء السياسيين . كانت تعكس بصدق طبيعة المناخ النفسى ، العام الذى بدا يؤثر بشدة فى نظرة الراى العام الامريكى الى هذه الحرب الخاسرة .

قرار جونسون الخاص

باستعداد امريكا للتفاوض

نتيجة لهذا الضغط الادبى والسياسى المتزايد على الحكومة الامريكية ، داخليا وخارجيا ، للانسحاب من الحرب الفيتنامية ، ونتيجة لاحساس

كبار المسئولين السياسيين والعسكريين الامريكيين آخر ، لم يكن هناك مناهض من التفكير فى الحل بعدم جدوى الاستمرار فى هذه الحرب من جانب السياسى كبديل اكثر واقعية لما فشلت امريكا فى ان تحققه على مسرح القتال . ومن ثم ، فقد اعلن الرئيس الامريكى ليندون جونسون فى ٣١ مارس ١٩٦٨ عن قرار حكومته الخاص باستعداد امريكا للتفاوض من اجل انتهاء الحرب الفيتنامية ، وفى هذا القرار أكد جونسون الاعتبارات الآتية :

١ | انه قد وضع حدا اقصى لعدد القوات الامريكية فى فيتنام بخمسمائة وخمسين الف عسكري ، وان ارسال قوات جديدة لم يكن الامن قبيل الوفاء بتعهدات سابقة .

٢ | انه قرر زيادة المساعدات الامريكية لقوات فيتنام الجنوبية ، والارتفاع بمستوى اعداد وتدريب وتجهيز هذه القوات حتى يمكنها ان تأخذ مسؤولية الحرب من القوات الامريكية وبمعدل اسرع مما كان محدد له من قبل ، او بمعنى آخر العمل على فتنة الحرب .

٣ | استعداد الولايات المتحدة لغرض حظر ضخم على قصف فيتنام الشمالية كحافز لاجراء مفاوضات سلام . وكان هذا الحظر فى الواقع يغطى حوالى ثمانين فى المائة من اراضى فيتنام الشمالية .

وقد استجابت هانوى لقرار جونسون وبدأت مباحثات السلام فى باريس فى مايو ١٩٦٨ ، وقد رأس الوفد الامريكى افديل هاريمان ومساعدته سيروس فانس ، بينما رأس وفد هانوى لى دوك ثو ، العضو السابع فى البوليتبيرو الذى يتكون من اثنى عشر عضوا ، وكان اختيار هذه الشخصية الفيتنامية الشمالية الهامة مؤشرا لاهمية هذه المباحثات من وجهة نظر هانوى . [٣١]

اما لماذا وافقت هانوى على التباحث مع امريكا حول مستقبل الحرب الفيتنامية ، فهناك من

مباحثات السلام الأمريكية -

الفييتنامية في باريس ..

حين بدأت مباحثات السلام بين الولايات المتحدة وفييتنام الشمالية في باريس في مايو ١٩٦٨ كان كل طرف قد أعلن عن موقفه وحدده في إطار من الاشتراطات التي يعتقد أنها تمثل الأساس لتسوية سياسية مقبولة من وجهة نظره . فهانوى تقدمت بمذكرة من أربع نقاط ، بينما تقدمت جبهة التحرير الوطنى الفيتنامية بخمس نقاط ، وحكومة سايجون بسبع نقاط والولايات المتحدة بأربع عشرة نقطة . وعموما فإذا ما حللنا الملابس التي احاطت بمراكز الأطراف المختلفة عند بداية هذه المباحثات التي بدأت بشكل ثنائى بين واشنطن وهانوى فسنجد ما يلى :

[أ] رفض الولايات المتحدة فكرة الانسحاب من فييتنام من جانب واحد ، لأن ذلك - كما قالت - كان سيؤدى الى تدمير الثقة فيها فى عدد كبير من الدول التي ترتبط معها بروابط تحالف .

[ب] اتباع هانوى اتجاهات مشددة لا تقبل بفكرة المساومات أو الحلول الوسط . ومن أسباب هذا التصلب ثقة الفيتناميين الشماليين التي لا حدود لها فى قوتهم العسكرية وفى قوة اجهزتهم السياسية ، وكذلك كان هناك تأثير بتجربة هزيمة فرنسا فى دين بيان فو عليهم . وبالإضافة فان هانوى كانت تنظر الى المشكلة فى إطار فييتنامى بحت .

[ج -] عناء حكومة سايجون بسبب القوة المتزايدة لجبهة التحرير الوطنى .

[د] اصرار جبهة التحرير الوطنى ، تؤازرها فى ذلك هانوى ، على ضرورة ان يكون لها دور مؤثر وفعال فى السياسات الفيتنامية الداخلية . [٣٤]

المحللين السياسيين من يعتقد ان اتجاه هانوى من موضوع المفاوضات كان اتجاها تكتيكيا محضا ، ويستدلون على ذلك بالوثيقتين اللتين يقال انهما وقعتا فى ايدى القيادة العسكرية الأمريكية فى فييتنام فى عام ١٩٦٧ . واحدى هاتين الوثيقتين عبارة عن خطاب كتبه لى دوان ، السكرتير الاول للحزب الشيوعى فى فييتنام الشمالية ، والوثيقة الثانية عبارة عن مكتوب من الجنرال نجوين فان فيته ، رئيس لجنة اعادة التوحيد التابعة لحكومة فييتنام الشمالية ، وفيها يقولان ما معناه : « ان القتال سيستمر حتى يظهر موقف يتضح عنده ان الجانبين يحاربان دون نهاية واضحة فى الافق ، وهذا هو الموقف الذى يمكن عنده الحرب والمفاوضات معا . وفى الحرب ، فان الطرف الذى يحارب بضرارة اكبر هو الذى سيجبر الطرف الاخر على الاستسلام لشروطه فى المفاوضات . وبالنسبة لما اذا كان القتال سيتجدد بعد الاتفاق من طريق التفاوض ، فان ذلك سيتوقف حينئذ على ميزان القوى الموجود ، فاذا كنا فى موقف نسيطر فيه على أعدائنا ، فان الحرب لن تستأنف والعكس صحيح . ان مشكلة اختيار الوقت المناسب للتفاوض يعتمد على الموقف فى الجنوب ، وكذلك على آراء اصدقائنا الذين امدونا بكل احتياجاتنا من الاسلحة وذلك حتى نحصل على أقصى تأيد ممكن منهم » . [٣٢]

والاشارة الى الاصدقاء تنصرف بمسافة اساسية الى الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا وليست الى الصين التي كانت تقف من هذه المفاوضات موقف العداء والاستنكار لانها كانت ترى فيها نوعا من الخديعة والدعوة الى الاستسلام . ويقول احد خبراء الشؤون الاسيوية ان هانوى كانت قد توصلت الى القرار بان الوقت اصبح مهيئا للمفاوضات فى عام ١٩٦٦ على ارجح الاحتمالات . وهذا فى ذاته يثبت ان هانوى كانت تربط دائما بين الوسائل العسكرية والاهداف السياسية . [٣٣]

Coral Bell, Security in Asia : Re-appraisals After Vietnam, International (٢٢) Journal, Winter 1968 - 1969, p. 2.

Charles Wolf, Vietnam : Prospects and Precepts, Asian Survey, March (٢٣) راجع : 1969, P. 158.

Edward W. Brooke, The United States and Vietnam, World Affairs, April (٢٤) وايضا : June 1967, p. 9.

Chester L. Cooper. The Complexities of Negotiations, Foreign Affairs, April (٢٤) 1968, pp. 457, 460.

واذا ما حاولنا التعرف على جوانب القوة والضعف في مركز كل من هانوي وواشنطن عند بدء مباحثات السلام هذه ، فيمكننا ان نجمل هذه الجوانب على النحو الاتي :

المباحثات منذ البداية فيمكن تلخيصها فيما يلي :
فهناك اولا جو الشك وازمة الثقة الذي سيطر على جو التعامل بين الطرفين الامريكي والفيتنامي الشمالي ، ثم هناك الصعوبة الناتجة عن تعقد المشكلات التي تكتنف هذه الحرب بطريقة تجعل التوصل الى تسوية نهائية مقبولة من جميع الاطراف امرا متعذرا . ويضيف هنري كيسنجر الى ذلك قائلا ان تصادم اسلوبى الدبلوماسية الامريكية والفيتنامية الشمالية كان من العوامل الاساسية في تعقيد سبل الاتصال بين الجانبين ، ومن امثلة ذلك ان حكومة هانوي تتفادى الاعلان عن نوايا محددة مما يسهل عليها القيام بالاستطلاع او جس النبض المطلوب دون ان تتورط في عمل اي التزامات تقيد من حريتها في الحركة ، وهي تترك للظروف تحديد موقفها وتكييفه في المفاوضات بالشكل الذي يجعله مقبولا باستمرار سواء بالنسبة لبكين او بالنسبة لجبهة التحرير الوطنى . اما واشنطنون فهي قد اعلنت في بداية هذه المباحثات عن تقيدها ببعض الالتزامات التي تصر على ضرورة اخذها في الاعتبار في أى تسوية محتملة لهذا النزاع . [٣٦]

وعلى العموم يمكن القول بأن هذه المباحثات قد استمرت دون نتيجة تذكر حتى اكتوبر ١٩٦٨ حين امكن التوصل الى بعض جوانب التفاهم مع فيتنام الشمالية مثل : [١] موافقة هانوي على اشراك حكومة سايجون في مباحثات السلام ، [٢] موافقة امريكا على الايقاف الكامل للقصف الجوى ضد فيتنام الشمالية . كما اكدت امريكا لهانوي انها ستقطع المفاوضات اذا استمر هجوم الثوار على المدن الكبرى في فيتنام الجنوبية دون تمييز ، او اذا حدث انتهاك للمنطقة المنزوعة السلاح على أى نحو يهدد سلامة القوات الامريكية .

وقد وافقت هيئة الاركان المشتركة على قرار الايقاف الكامل للقصف الجوى ضد فيتنام الشمالية ، اما سايجون فقد اعترضت في البداية على الاشتراك في مباحثات السلام ، وكانت تحاول بذلك ان تمارس نوعا من الضغط على امريكا في هذه المباحثات ، وهو الشيء الذي أزعج الحكومة الامريكية وجعلها تشعر ، كما يقول كليفور د ،

اولا - الجانب الفيتنامي الشمالي : فمن عناصر قوة الجانب الفيتنامي انه بحارب في وسط شعبه وفي اقليم معروف له عكس امريكا ، كما ان السيطرة السياسية لهانوي على قطاعات متزايدة في الشعب الفيتنامي الجنوبي يجعل مركزها في اي تسوية سياسية نهائية افضل من المركز الامريكي ، وبالإضافة ، فان هانوي تعتمد على تأييد الراى العام العالمى لها وتعتبره احد ارصدها الضخمة في هذه المباحثات . اما نقاط الضعف في المركز الفيتنامي الشمالى ، كما يتصورها الامريكيون فهي . التفاوت في امكانات هانوي عن امكانات امريكا من حيث المقدرة النهائية على الاستمرار في الحرب ، كما ان هانوي تعتمد على المساعدات الخارجية وهو امر يضعف من استقلالها وان كانت قد افلحت في الاحتفاظ به حتى هذه المرحلة من تطور الاحداث ، وبالإضافة فان اعتماد فيتنام الشمالية على الظروف الدولية يجعلها رهينة هذه الظروف التي قد تتغير تحت تأثير ظهور احداث تستقطب اهتمامات الراى العام العالمى اكثر من فيتنام مثلما حدث في ازمتى الشرق الاوسط وتشيكوسلوفاكيا .

ثانيا - الجانب الامريكي : فمن عناصر قوة الجانب الامريكي : قوة امريكا العسكرية الى حد لا تستطيع معه فيتنام الشمالية ان تلحق بامريكا هزيمة عسكرية ، كما ان هانوي لا تستطيع بمفردها ان تجبر امريكا على الانسحاب من فيتنام ، ومن ثم ، فانها يجب ان تتفاوض لكى يحدث هذا الانسحاب . اما نقاط الضعف فمنها ان قوة امريكا العسكرية لا تساندها قوة سياسية مماثلة في فيتنام ، كما ان امريكا لا تستطيع ان تخلق كيانا سياسيا في فيتنام الجنوبية يستطيع ان يصمد امام التحدى الشيوعى فيما لو اتعت امريكا انسحابها العسكرى من هناك . [٣٥]

اما فيما يتعلق بالصعوبات التي احاطت بهذه

[ثانيا] انه تمشيا مع البيان الصادر عن اجتماع هونولولو فى يوليو ١٩٦٨ ، فان فيتنام الجنوبية ، ممثلة فى حكومتها ، يجب ان تحتل مركز الصدارة فى تقدير كل الاوضاع المتعلقة بتسوية مشكلة الحرب الفيتنامية .

ثالثا - تؤكد الحكومة الامريكية ان موقفها لم ولن يتغير ، وهو يبنى فى اساسه على اعلاني مانيللا وهونولولو ، وهى ترفض فكرة اقامة حكومة ائتلافية فى فيتنام الجنوبية يشترك فيها الفيت كونج ، لان هذا يعتبر تشجيعا للعدوان ، وتؤكد انها لن تعترف باى حكومة تتم اقامتها فى فيتنام مالم تكن منتخبة بالوسائل القانونية وفى اطار من الديمقراطية الكاملة .

ولقد كان من المتوقع ان يقود ايقاف القصف الجوى لفيتنام الشمالية الى وقف اطلاق النار على اعتبار ان ذلك يشكل ضرورة منطقية وحيوية مسيقة لاي تسوية سياسية . ولكن ذلك لم يحدث لعدة اسباب منها انه ليست هناك خطوط قتال محددة فى فيتنام يمكن ان يتوقف الضرب عندها ، كما ان السيطرة ليست لها طابع اقليمى ولكنها تعتمد على طبيعة القوات الموجودة فى منطقة من المناطق وفى اى وقت من اوقات اليوم . ثم هناك صعوبات عديدة اخرى منها على سبيل المثال : كيف يمكن تطبيق قرارات وقف اطلاق النار بالنسبة لحرب العصابات ، او بمعنى اصح كيف يمكن فرض هذا الاجراء على قوات تحارب حربا نظامية فى مواجهة قوات تحارب على طريقة حرب العصابات ، فالقوات النظامية يمكن تحديد دورها ومسئوليتها فى هذه الاتفاقات بعكس قوات العصابات . وبلاضافة الى هذا ، فمن الذى يستطيع فرض قرارات وقف اطلاق النار وبأى كيفية ؟ [٣٩]

ومن هنا ، فلم يكن هناك بد من بدء المفاوضات الموسعة فى باريس والحرب لازالت تجرى على الارض الفيتنامية ، وقد بدأت هذه المفاوضات فى ١٨ يناير ١٩٦٩ ، اى قبل يومين من تسليم جونسون مقاليد السلطة لنيكسون .

بأنها تستغل استغلالا سيئا من قبل حكومة سايجون . وكان اكثر ما يزعج الحكومة الامريكية هو تخوفها من ان تغير فيتنام الشمالية اتجاهها ، وبذا تذهب سدى كل المحاولات التى بذلت فى هذه المباحثات على مدى عدة شهور كاملة . [٣٧] لقد كان انطباع الحكومة الامريكية هو ان حكومة فيتنام الجنوبية لم تكن حريصة على ايقاف القتال وانهاء هذه الحرب ، كما لم تكن راغبة فى الوصول الى اى تسوية للمشاكل العسكرية المرتبطة بالحرب مع هانوى . كذلك فقد كان احساس المسئولين الامريكيين هو ان اقامة قاعدة سياسية واجتماعية واقتصادية تركز عليها قوة حكومة سايجون ، انها كانت تدخل ضمن مسئوليات هذه الحكومة وحدها ، اما استمرار استغلال امريكا لهذا الغرض فقد كان امرا غير طبيعى او منطقى . [٣٨]

غير انه تحت الضغط الامريكى العنيف امكن اقناع حكومة سايجون بالاشتراك فى مفاوضات السلام التى اتفق على توسيعها لى تضم الاطراف المعنية مباشرة فى هذه الحرب ، وهى فيتنام الشمالية والولايات المتحدة وحكومة سايجون وجبهة التحرير الوطنى الفيتنامية . واقترن ذلك باعلان الرئيس الامريكى جونسون فى ٣١ اكتوبر ١٩٦٨ ايقاف القصف الجوى الامريكى لهانوى بشكل كامل . وفى المذكرة التى اذاعتها الولايات المتحدة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ خاصة باشتراك حكومة فيتنام الجنوبية فى مفاوضات السلام فى باريس ، اعلنت ما يلى :

[اولا] ان ترتيب هذه المفاوضات يقوم فى جوهره على وجود جانبين ، وان كان الجانب الامريكى والفيتنامى الجنوبى سيمثل بوفدين مستقلين . كما انه بالنظر الى طبيعة جبهة التحرير الوطنى فان امريكا تعتبرها جزءا من وفد هانوى الى مفاوضات السلام ولا يمكن ان تكون لها اى صفة مستقلة . ولا يعنى وجود هذه الجبهة فى المفاوضات ان امريكا تعترف بها ، وهذا هو ماتم الاتفاق عليه بين الحكومة الامريكية وحكومة سايجون .

Clifford, Op. Cit., p. 616. (٣٧)
Ibid, p. 617. (٣٨)
Kissinger, Op. Cit., p. 227. (٣٩)

انسحاب كل القوات الاجنبية من فيتنام الجنوبية.
[ب] مستوى سايجون - جبهة التحرير
الوطني ، وهدف المفاوضات على هذا المستوى،
الاتفاق على انشاء نظام ديمقراطي في فيتنام
الجنوبية .

[ج] المستوى الدولي ، ويعنى بذلك
الاتفاق على ضمانات دولية لاي تسوية يتم التوصل
اليها خاصة بانهاء الحرب الفيتنامية . [٤٢]

ولكن وكما اثبتت التطورات فيما بعد فان تقييد
امريكا في المفاوضات بخطة كيسنجر هذه لم
يكن امرا ممكنا .

وفي الجزء التالي من هذا البحث سنحاول ان
نقدم تحليلا للنقاط التي تدور حولها مفاوضات
السلام الموسعة في باريس ، لكي نتبين جوانب
الاتفاق او الاختلاف في مواقف الاطراف المختلفة،
والانعكاسات التي يتركها ذلك على سير هذه
المفاوضات وبالتالي على مستقبلها النهائي .
وهذه النقاط هي :

اولا - اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ :

لقد ظل الاعتقاد سائدا لعدة شهور بأن هناك
اتفاقا من جانب الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية
على ان اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ تشكل الاساس
لاى تسوية لهذه المشكلة ، وذلك على اعتبار
ان النزاع الحالي هو النتاج المباشر لسوء تطبيق
هذه الاتفاقيات . [٤٣]

ولكن وكما تبين فيما بعد ، فان جوهر المشكلة
هو انه لا واشنطنون ولا هانوي تتفقان على تفسير
هذه الاتفاقيات بطريقة متجانسة ، وكان هذا
واضحا منذ الجلسات الاولى لمؤتمر باريس ،
فمنذ البداية تركز التكتيك الدبلوماسي الامريكى
على النصوص العسكرية في هذه الاتفاقيات
وبخاصة تلك النصوص التي يمكن ان تكون لمصلحة
سايجون مثل :

والحقيقة ان انهاء الحرب الفيتنامية كان من
بين الدعامات الرئيسية التي ارتكزت عليها دعاية
ريتشارد نيكسون الانتخابية في معركته للرئاسة
ضد هيوبرت همفري ، وكان وعده للشعب
الامريكى هو ان الادارة الجمهورية الجديدة ستلقى
بكل ثقلها وامكاناتها في اتجاه تخليص امريكا من
ورطة الحرب في اطار تسوية تحفظ على امريكا
مصالحتها ، ولا تؤدي في نفس الوقت الى هز ثقة
حلفائها فيها . وكان هذا الالتزام السياسى الذى
قطعه نيكسون على نفسه جزءا من استراتيجية
جديدة تبلورت فيما اطلق عليه فيما بعد مذهب
نيكسون Nixon Doctrine ومضمونه اعادة
النظر في دور امريكا كرجل بوليس العالم ، وهو
الدور الذى جلب عليها الكثير من المتاعب . لقد
كان هدف مذهب نيكسون هذا ، هو التوفيق بين
مسئوليات امريكا كقوة كبرى لا يمكنها ان تعود الى
سياسات العزلة السابقة من جهة ، وبين ضرورة
ابتعادها عن التورط المباشر بقواتها في الحروب
الاقليمية التي يخوضها حلفاؤها والاكتفاء بالدعم
الذى يمكن ان يقدم اليهم فى شكل اسلحة او
مستشارين عسكريين لا اكثر . [٤٠] وفيما
يتصل بتطبيق هذه الاستراتيجية على مشكلة
الحرب الامريكية في فيتنام ، فقد قامت خطة
نيكسون - كما اعلنت عن ذلك مصادر الحكومة
الامريكية نفسها - على الانسحاب من هذه الحرب
فى موعد اقصاه عام ١٩٧٢ ، وترك مسئوليتها
بالكامل للفيتناميين الجنوبيين . [٤١]

مفاوضات السلام الموسعة في باريس

عندما بدأت مفاوضات السلام الموسعة في
باريس كان مفهوما ان الوفد الامريكى سيلتزم
فيها موقفا يتحدد فى اطار الاقتراح العام الذى
قدمه هنرى كيسنجر - المستشار الجديد للرئيس
نيكسون فى شئون الامن القومى - والذى اعلن
فيه ان مفاوضات السلام يجب ان تتم على ثلاثة
مستويات فى نفس الوقت وهى :

[١] مستوى واشنطنون - هانوي -
وهدف المفاوضات على هذا المستوى الاتفاق على

(٤٠)

(٤١)

(٤٢)

(٤٣)

Newsweek, Feb. 9 1970.

Ibid.

Kissinger, Op. Cit.,

Philippe Devillers, The Paris Negotiations on Vietnam, The World Today,

August 1962, p. 340.

محمية فرنسية . وكان انتهاء النفوذ الاستعماري الفرنسي فيها ليتحقق في عام ١٩٥٦ بعد اجراء انتخابات عامة وتكوين حكومة واحدة في فيتنام كلها عقب جلاء القوات الفرنسية عن جنوب فيتنام ، ولكن تدخل امريكا في جنوب فيتنام و اعلان جمهورية فيتنام الجنوبية في عام ١٩٥٥ هو الذي حال دون ذلك .

لذلك فقد اعلن رئيس وفد هانوى في مفاوضات باريس الموسعة في جلسة ٣٠ يناير ١٩٦٩ ان مشاكل فيتنام الجنوبية لا يمكن ان يحلها الا الشعب الفيتنامي الجنوبي على اساس حق تقرير المصير ، مع الاخذ في الاعتبار وجود جبهة التحرير الوطني باعتبارها « الممثل الشرعى الوحيد لشعب فيتنام الجنوبية » . واضاف ان صلب المشكلة اصبح الان هو كيفية انهاء ما يمكن تسميته بنظام الحماية او الاحتلال الذي تقع تحته فيتنام الجنوبية في الوقت الراهن ، وهذه هي المشكلة التي يجب ان يناقشها شعب فيتنام الجنوبية دون تدخل اجنبى . [٤٦]

ثانيا - حق تقرير المصير :

وفيما يتعلق بمبدأ حق تقرير المصير ، فقد حدث بشأنه اختلافات هو الاخر بين الاطراف المختلفة في هذه المفاوضات . فالامريكيون كانوا مقتنعين بأن المساعدة العسكرية التي تقدمها فيتنام الشمالية للفيت كونج هي التي كانت تمكن الفيت كونج من السيطرة على الريف الفيتنامي الجنوبي ، ومن ثم فقد طالب الامريكيون اولا بانسحاب القوات الفيتنامية الشمالية . وفيما يرتبط بانسحاب القوات الامريكية فان امريكا كانت تعلق هذا الانسحاب على وصول قوات فيتنام الجنوبية الى مستوى من القوة يمكنها من الاستمرار في الحرب دون خطر عليها ، ولذلك فقد طالب الامريكيون في باريس بالانسحاب المتبادل للقوات الاجنبية من فيتنام الجنوبية اعتبارا من بداية فبراير ١٩٦٩ .

والحقيقة هي ان الامريكيين الذين استمروا في الاعتراف بحكومة سايجون على انها الممثل الشرعى الوحيد لشعب فيتنام الجنوبية ، كانوا يريدون ان ينقلوا المسؤولية الاولى في هذه الحرب الى فيتنام الجنوبية عن طريق انسحابهم وتخفيض

[١] اعادة انشاء المنطقة المنزوعة السلاح والرقابة عليها ، [ب] الانسحاب المتبادل للقوات الاجنبية من فيتنام ، [ج] احياء لجنة الرقابة الدولية .

وكانت حجة امريكا هي ان اتفاقات جنيف كانت ذات صبغة عسكرية في الاساس ، وكان هدفها هو تحقيق السلام في فيتنام ، ومن ثم ، فان الجوانب العسكرية يجب ان تكون محور الارتكاز في هذه المفاوضات . [٤٤]

اما ممثلو هانوى فقد ركزوا على الجوانب السياسية لهذه الاتفاقيات ، و اعلنوا انه نظرا لحيويتها واهميتها ، فانها هي التي يجب ان تحظى بهذه الاولوية وليست الجوانب العسكرية كما تصر امريكا ، وكانت وجهة نظرهم هو ان معظم النصوص العسكرية التي اشتملت عليها اتفاقات جنيف كانت ذات طبيعة مؤقتة ، وكان هدفها تسهيل الوصول الى تسوية سياسية للمشكلة مع فرنسا . كما كان رأى هانوى هو ان استقلال فيتنام وسيادتها ووحدة اراضيها قد اعترف بها في اتفاقات ١٩٥٤ على نطاق عالمي ، وعلى هذا فان ما اتفق عليه بشأن المنطقة المنزوعة السلاح ، وخطر التقسيم ، وهيئة الرقابة الدولية لم تكن سوى اجراءات مؤقتة القصد منها تصفية كل آثار النفوذ الاستعماري الفرنسي في فيتنام ، ومثل هذه الاوضاع لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية . [٤٥]

وحيث ان هذه الاتفاقيات يجب ان تبحث ككل ، فان هذه النصوص المؤقتة او المحدودة الاهمية يمكن ان تكون موضع نظر اذا ما اتفق على تنفيذ المبادئ الاساسية الواردة في اتفاقات جنيف .

ومن هنا اكدت هانوى ان هذا الاتجاه الامريكي يجافى روح اتفاقات جنيف ، فضلا عن انه يحبط استمرار اوضاع لا يمكن ان تكون مقبولة للشعب الفيتنامي . ومن ذلك مثلا ان خط عرض ١٧ وفقا للمادة السادسة من اعلان جنيف هو مجرد خط تقسيم وليس خط حدود دائم بين شطري فيتنام . وتقول هانوى انه بعد عقد اتفاقات جنيف فان فيتنام الجنوبية لم تكن اكثر من منطقة واقعة تحت الاحتلال الفرنسي او بمعنى اصح

Ibid, pp. 340 - 341. ((٤))

Ibid, p. 341. ((٥))

Ibid, p. 342. ((٦))

فى فيتنام لفترة تقرب من عشر سنوات . وقال تشان بوكيم رئيس وفد جبهة التحرير فى المفاوضات ، ان هذه المفاوضات لن تصل الى تقدم ذى قيمة مالم يعلن الامريكيون انهم تخطوا من مشاريعهم الرامية الى فرض سيطرتهم على شعب فيتنام الجنوبية .

وترتيا على ذلك فقد اعلنت جبهة التحرير الوطنى ان الشرط الاول للاتفاق حول اى تسوية يجب ان يكون انسحاب القوات الامريكية من فيتنام بلا قيد او شرط . واكدت جبهة التحرير وهانوى ان هذا الشرط بالذات يمثل مفتاح المفاوضات لانه لا يمكن ان يكون هناك استقلال حقيقى لفيتنام او تقرير مصير الا اذا انسحبت القوات الاجنبية من اراضيها ، وهى القوات التى تخلع حمايتها على نظام مشكوك فى قانونيته وشرعيته .

وحول هذه النقطة الخاصة بالانسحاب وما اذا كان من جانب واحد او متبادل او فى نفس الوقت (Simultaneous Withdrawal) بدأت المفاوضات تتعقد وتتشابك فيها النواحي السياسية بالنواحي العسكرية .

وفى بعض الاتصالات الخاصة التى اجريت فى باريس ، طلبت هانوى من امريكا ان تركز على مناقشة الجوانب السياسية للمشكلة فى المؤتمر . وفى البداية اعلن الامريكيون ان هذه الجوانب السياسية كان يجب ان تناقش اساسا مع حكومة سايجون وليس معهم . ولكن لان سايجون كانت ترفض التباحث مع جبهة التحرير ، فقد طلبت امريكا من ثيو ان يظهر مرونة اكبر فى هذه الناحية ، واعلن نيكسون لسكاوكى ان الامور السياسية كانت بالفعل اكثر حيوية من الامور العسكرية البحتة . وقد تبع ذلك اشتداد الضغط الامريكى على سايجون لكى تؤيد خطة السلام الامريكى فى فيتنام . ومن هنا اعلن رئيس فيتنام الجنوبية فان ثيو عنى استعداداته للتباحث مع ممثلى الجبهة على ان يقترن ذلك باعلان حل جبهة التحرير . وكان القصد من ذلك باعلان حل الجبهة على الاعتراف بشرعية ودستورية نظام الحكم القائم فى فيتنام الجنوبية ، ولكن فى ٢٧ مارس ١٩٦٩ اعلن وفد جبهة التحرير رفض اقتراح ثيو .

وكان هناك اكثر من مبرر لهذا الرفض . فالجبهة

حجم التزاماتهم فيها . وكانت امريكا ، من ناحية اخرى ، مستعدة لقبول فكرة جعل نظام الحكم فى فيتنام الجنوبية اكثر ديمقراطية عن طريق ادماج جبهة التحرير الوطنى فى الهيكل السياسى القائم ، ولكنها اشترطت ان يسبق هذه المشاركة السياسية القاء الفيت كونج سلاحهم ، وتخليهم عن اسلوب العنف ، والابتعاد عن تأييد هانوى ، واسقاط دعاويهم الشيوعية حتى يمكن - على حد تصورها واعتقادها - ايجاد حكومة تستطيع ان تشرف على اجراء الانتخابات فى فيتنام . وقد اعتقدت امريكا ان الفيت كونج وهانوى سيضطران تحت الضغط العسكرى والسياسى الى قبول هذا الاطار للتسوية السياسية لمشكلة الحرب الفيتنامية .

وفى اطار هذه التصورات الامريكى ، لم يكن من المستغرب اذن ، ان تلجأ امريكا وهى تفاوض حول هذه الامور التى ذكرناها ، الى تصعيد نشاطها العسكرى فى فيتنام كاداة لاحداث الضغط المطلوب . فعملية فينيكس Phenix التى اعتبرت جزءا من برنامج الاسراع باحلال السلام فى فيتنام استمرت وكان هدفها تحطيم التنظيم السياسى لقوات الفيت كونج ، كما استمرت قاذفات ب - ٥٢ فى قصف فيتنام من قواعدها فى تايلاند ، وضرب المناطق التى يسيطر عليها الفيت كونج . وقد استهدفت هذه الغارات الجوية المسترايدة الحيلولة دون اقدام الفيت كونج على شن هجوم جديد ، وكذلك دفع الفيتناميين الى الهجرة من الريف الى المدن ، وبذا يكونون تحت سيطرة حكومة نجوين فان ثيو والمارشال كاوكى . وكان تقدير واشنطن هو انه ببداية شهر فبراير ١٩٦٩ مستصل الفيت كونج الى نهايتها [٤٧] وهو تقدير لم يكن له اى سند من الواقع بالرة .

اما قوات جبهة التحرير فقد قررت ان تحطم هذه الاحلام الامريكى وذلك بأن بدأت منذ ٢٢ فبراير ١٩٦٩ فى شن هجوم عام بالصواريخ والمدفعية ضد المدن الفيتنامية ، والقواعد الامريكى ، واستطاعت بذلك ان تدمر جو التفاؤل السائد فى اوساط كل من الحكومتين الامريكى والفيتنامية الجنوبية .

لذلك اعلن وفد جبهة التحرير فى باريس ان امريكا لا تستطيع ان تحصل من المؤتمر بوسائل الارهاب ما لم تستطع ان تحصل عليه من حربها

[١] الدعوة الى اجراء انتخابات ديمقراطية على ان تكون السلطة التي تشرف عليها ليست هي حكومة سايجون وانما حكومة ائتلافية مؤقتة تؤلف نتيجة اتفاق بين القوى السياسية الرئيسية في فيتنام الجنوبية [ب] ضرورة ان تسحب امريكا قواتها من فيتنام الجنوبية دون قيد او شرط ، اما مسألة انسحاب قوات فيتنام الشمالية فهذه مسألة تبحث بين الفيتناميين انفسهم .

وكان رد الامريكيين على هذه الاقتراحات ، المبادئ الثمانية التي اعلنها نيكسون في ١٤ مايو ١٩٦٩ والتي اعتقد انها يجب ان تشكل الاساس في أى تسوية مقبلة للمشكلة الفيتنامية ، وهذه المبادئ هي :

[١] انه بمجرد الوصول الى اتفاق يجب انسحاب كل القوات غير الفيتنامية الجنوبية من فيتنام . [٢] انه على مدى عام واحد ، وخلال مراحل متفق عليها ، فان معظم القوات الامريكية والقوات الحليفة [من كوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين واستراليا ونيوزيلندا] والقوات الفيتنامية الجنوبية يجب ان تسحب . وفي نهاية هذه المدة الزمنية ، فان القوات الباقية التي لم تسحب بعد ، تنقل الى قواعد في مناطق محددة ومتفق عليها ولا تشترك في عمليات القتال .

[٣] اتم تسحب القوات الامريكية والقوات الحليفة في حالة تمام انسحاب قوات فيتنام الشمالية الى فيتنام الشمالية ، [٤] انشاء لجنة رقابة دولية باتفاق الجانبين للاشراف والتحقق من عمليات الانسحاب ، وللأغراض الأخرى التي قد يحددها ويتفق عليها الجانبان . [٥] ان لجنة الرقابة الدولية تبدأ في ممارسة مسؤولياتها وفقا لجدول زمني متفق عليه ، ويكون اول واجباتها مراقبة وقف اطلاق النار . [٦] بعد ان تشرع لجنة الرقابة الدولية في ممارسة مسؤولياتها ، تبدأ الانتخابات في اطار اجراءات متفق عليها وتحت اشراف هذه اللجنة الدولية . [٧] اتخاذ الترتيبات الضرورية التي تضمن الاسراع بالافراج عن اسرى الحرب من الجانبين . [٨] تتفق جميع الاطراف على احترام اتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٥٤ ، وكذلك اتفاقات جنيف لعام ١٩٦٢ الخاصة بفيتنام وكمبوديا ولاوس .

ولكن اشتراط نيكسون الانسحاب المتبادل لم يقابل بتأييد هانوي وجبهة التحرير التي تقول بأنه لا يمكن مساواة القوات الفيتنامية بالقوات غير

لم تحارب لأكثر من عشر سنوات لكي تجيء في النهاية لتحل نفسها بنفسها وتقبل الاستسلام لحكومة كانت غير قادرة على فرض سيطرتها على فيتنام كما انها كانت واقعة بالكامل تحت النفوذ الأمريكي . لقد كان معنى هذا ان يظل النظام في فيتنام الجنوبية على ما هو عليه دون تغيير .

وبذا فقد كان واضحا ان جبهة التحرير لن تقبل بحال الاعتراف بشرعية نظام فان ثيو وكاوكي او حتى ان تجري مباحثات مباشرة معه مهما كان الترتيب الذي سيتبع في اجراء هذه المباحثات . كما كان واضحا ايضا ان الضغط العسكري الأمريكي لن يصل الى تحقيق أى هدف . وكان هذا في ذاته صميم المأزق الذي تواجهه مفاوضات السلام الموسعة في باريس . فهذه المفاوضات كان يجب ان تستمر حتى تصل في النهاية الى مشروع تسوية او اتفاق تقبله كل الاطراف المعنية ولكن - وهذا هو المهم - دون ان يؤدي ذلك الى تباحث سايجون وجبهة التحرير مباشرة او اعترافهما ببعضهما .

ويعتقد البعض ان غاية ما يمكن ان تصل اليه مفاوضات باريس في ظل هذه الظروف والمشاكل هو القبول بوقف اطلاق النار في فيتنام كمقدمة لتطبيق حق تقرير المصير ، ويضيفون انه من الامور المشكوك فيها ان تقبل امريكا - لاعتبارات استراتيجية تتعلق بمشاكل الامن في القارة الاسيوية - الانسحاب النهائي من فيتنام الا بعد الاتفاق على طبيعة نظام الحكم في فيتنام الجنوبية والتأكد من حياده في المستقبل . [٤٨]

على انه وبينما هذه المفاوضات تجري في باريس ، أعلن وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية في ٧ ابريل ١٩٦٩ عن خطة امريكية مرنة للانسحاب من فيتنام ، وقال ان هدف امريكا هو الوصول في النهاية الى تمكين شعب فيتنام الجنوبية من تقرير مصيره بوسيلة الانتخابات .

رد فعل جبهة التحرير من خطط السلام الامريكية

واذا تحرينا ردود فعل جبهة التحرير الوطني الفيتنامية - باعتبارها القوة السياسية ذات التأثير الضخم والمتزايد في فيتنام الجنوبية - ازاء خطط السلام الامريكية هذه فسنجد ان ردود الفعل هذه ، قد تبلورت في الخطة التي اقترحتها جبهة التحرير من عشر نقاط وكان ابرز ما فيها :

دولة من بينهم الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية والجمهورية العربية المتحدة .

وقد اعلنت الحكومة انها تتبنى خطة السلام التي اعلنتها جبهة التحرير والتي تتكون من عشر نقاط ، كما اعلنت ان حكومة ائتلافية مؤقتة هي وحدها التي يجب ان تشرف على اجراء انتخابات عامة حرة في فيتنام ، وقالت انها مستعدة للتباحث مع سايجون ولكن بعد استبدال حكومة فان ثيو وكاوكي بحكومة سلام ، وقد دمغت الحكومة الثورية قادة النظام الحالي في سايجون بالعمالة والخيانة .

وفي الواقع ان تشكيل هذه الحكومة الثورية كان يشتمل على عدة دلالات سياسية على اكبر قدر من الاهمية والخطورة منها على سبيل المثال :

[اولا] انها وضعت نهاية لكل امل في ادماج جبهة التحرير في نظام الحكم القائم في سايجون . واقصى ما يمكن لحكومة سايجون ان تطمع فيه هو ان تساو مع الحكومة الجديدة على انشاء حكومة ائتلافية على اساس المناصفة ، اى ان يمثل كلا الجانبين فيها على قدم التكافؤ .

[ثانيا] ان محور المفاوضات قد انتقل الان من مستوى واشنطن — هانوى الى جنوب فيتنام نفسها ، اى ان المشكلة الان هي كيفية اقامة نظام ديمقراطى يمثل الشعب الفيتنامى هناك وتأكيد استقلاله بسحب كل القوات الاجنبية من فيتنام الجنوبية .

[ثالثا] ان وجود هذه الحكومة مقترنا باعلان امريكا عن رغبتها في الانسحاب بقواتها من فيتنام ، قد غير من ميزان القوى السياسية بشكل اساسى لمصلحة هذه الحكومة ، سياسيا وسيكولوجيا .

التطورات الاخيرة في المشكلة الفيتنامية

تشير كل الدلائل الى ان مؤتمر المفاوضات الموسعة في باريس لم يحرز تقدما حاسما حتى الان بسبب الاعتبارات التي تحيط بموقف كل طرف والتي حللناها تفصيلا فيما سبق . وآخر تطورات المشكلة تنعكس في اقدام امريكا على سحب قواتها من فيتنام — كاجراء اساسى نحو فتنة الحرب — دون ان تربط هذا الانسحاب بشرط الانسحاب المائل او المتبادل لقوات فيتنام الشمالية من اراضي فيتنام الجنوبية ، وهو المطلب الذي كانت تصر عليه بشدة من قبل .

الفيتنامية ، تماما كما لا يجوز معاملة القوات الوطنية [تقصد قوات فيتنام الشمالية] وقوات الاحتلال [تقصد القوات الامريكية] على قدم المساواة .

اما فيما عدا النقطة الخاصة بشرط الانسحاب المتبادل ، فان برنامج نيكسون لم يرفض صراحة من جانب هانوى او جبهة التحرير ، وكان هذا من العوامل التي تعطي بعض الامل في تقدم المفاوضات . ومن الظواهر الاخرى المشجعة — في رأى بعض المحللين السياسيين — انه منذ تسلم نيكسون السلطة في يناير ١٩٦٩ ، لم يحدث ان اشار هو او الوفد الامريكى في باريس الى اعلان ما نيللا الصادر في ١٩٦٦ . وقد لاحظت حكومة سايجون ذلك وحاولت ان تضغط على امريكا لكي تعيد التأكيد ، مرة اخرى وبقوة ، ارتباطها والتزاماتها تجاه سايجون ولكنها رفضت ان تفعل ذلك ، بل الاكثر من ذلك ان وليام روجرز صرح في مايو ١٩٦٩ ان الولايات المتحدة لم تتزوج مع نظام حكم معين في فيتنام ، وان الشيء الوحيد الذي تريده امريكا هو تمكين شعب فيتنام الجنوبية من اختيار زعمائه بحرية ، وكان هذا الاتجاه الامريكى الرسمى من بين العوامل القوية التي دفعت حكومة فيتنام الجنوبية الى مقاومة السياسات الامريكية الرامية الى فتنة الحرب والانسحاب منها على اساس ان ذلك سيخلى بهم . وتعتمد حكومة سايجون في ذلك على استطاعتها تعويق اى اتفاق حول انشاء حكومة ائتلافية مع جبهة التحرير الوطنى .

على انه ايا كانت طبيعة الامر ، فان تصليب الحكومة الامريكية في مؤتمر باريس اقنع جبهة التحرير بأنه لا يمكن توقع شئ من واشنطن طالما ان الولايات المتحدة تحاول ان تفرض حلا نصفيا يقوم على ادماج جبهة التحرير في نظام الحكم القائم حاليا في سايجون .

تشكيل حكومة الشعب الثورية في فيتنام

واثر ذلك على سير المفاوضات

في ٨ يونيو ١٩٦٩ اعلن عن انشاء حكومة ثورية لجمهورية فيتنام الجنوبية بواسطة جبهة التحرير ، وخولت لها السلطات الداخلية والخارجية الضرورية لادارة فيتنام ، وقد رأس هذه الحكومة الثورية هوين ثان فات ، وعينت السيدة نجوين ثن بنه وزيرة للخارجية . وقد اعترف بهذه الحكومة عقب اعلانها اكثر من عشرين

الركود والجهود التي وصلت اليها الا اذا اتغيرت اتجاهات الدبلوماسية الامريكية على نحو يستطيع أن يستوعب حقائق الواقع كما هي ، لا كما يتم تصويرها بطريقة مشوهة وخاطئة . والولايات المتحدة بدبلوماسيةيتها هذه قد وصلت الى مفترق طريقين لا ثالث لهما ، فهي اما أن تقبل الاستمرار في هذه الحرب الى أجل غير محدود رغم أساسها الاخلاقي الواهي داخل أمريكا وفي العالم ، أو أن تقبل التفاوض على أسس أكثر واقعية حول النواحي السياسية والعسكرية ، والانتها من حل المشكلة بطريقة تقبلها جميع الأطراف المعنية، وحتى الآن فان الاقتراحات التي راجت في اوساط الحكومة الامريكية تحبذ أن تكون تسوية المشكلة في اطار أحد الوضعين الاتيين :

[أ] القبول بتقسيم جديد لفيتنام ، حيث قد تعطى فيتنام الشمالية بعض الاجزاء أو المقاطعات الشمالية في فيتنام الجنوبية وبذا يكون قد تحقق هدف هانوي في نقل حدودها عند خط عرض ١٦° . وفي هذه الحالة سيكون في امكان فيتنام الشمالية أن تدعم من سيطرتها الفعلية على بعض اجزاء من لاوس .

[ب] اقامة منطقة فاصلة على شكل دولة مستقلة أو شبه مستقلة بين دولتي فيتنام ، وربما اشتملت هذه الدولة على المناطق التي تجاور الحدود الغربية لفيتنام الجنوبية ، ومثل هذه الدولة يمكن أن تكون حزاما فاصلا بين فيتنام الجنوبية وكل من كمبوديا ولاوس . [٥١] وسواء كانت هذه الاقتراحات مقبولة أو لا من وجهة نظر الطرف الآخر ، فان هذا ما استدل عليه تطورات الأمور المقبلة .

ان ابلغ ما يمكن أن يصور ازمة الدبلوماسية الامريكية في فيتنام هو ما قاله كلارك كليفورد وزير دفاع أمريكا في الادارة الديمقراطية السابقة ، من أن الولايات المتحدة قد يمكنها أن تساعد بالرائى أو بالمعونات الاقتصادية ، ولكن قوتها العسكرية لا يمكنها أن تبني الامم أو أن تخلع عليها الامن والاستقرار ، فهذه هي مسؤولية تلك الامم نفسها . ان الاتفاق في باريس ممكن ولكن اذا أدرك الامريكيون أن الوقت لم يعد في جانبهم .

وخطه فتنمة الحرب ، التي صممت في اطار مذهب بيكسون واستراتيجية الامن الامريكية في القارة الاسيوية والتي تبلورت على نحو خاص بعد زيارة لمنطقة جنوب شرقي آسيا في الصيف الماضي ، هذه الخطه تشتمل على ثلاثة اجزاء تشكل مراحل مترابطة ومتتابعة لنقل المسؤولية الرئيسية في هذه الحرب من الولايات المتحدة الى حكومة فيتنام الجنوبية . ووفقا لما أعلنه ميلفين ليرد ، وزير الدفاع الامريكي ، أخيرا فان اجزاء خطه الانسحاب الامريكي من فيتنام يمكن تلخيصها على النحو التالي : [أ] المرحلة الاولى وتختص بتصفية دور القوات الامريكية البرية في هذه الحرب ، أي سحب هذه القوات بعيدا عن مسرح الحرب الفيتنامية ، [ب] المرحلة الثانية، وتركز مسؤولياتها في الانسحاب التدريجي من العمليات العسكرية الجوية ، وعمليات الضرب بالمدفعية ، وعمليات الامداد او العمليات اللوجيستية ، [ج] اما المرحلة الثالثة فتأتى باسناد مهام استشارية بحتة للقوات الامريكية المتبقية بعد تنفيذ الجانب الاكبر من خطه الانسحاب هذه . وتأمل وزارة الدفاع الامريكية أن يتم انسحاب ما بين مائتين وخمسين ، وثلاثمائة ألف عسكري امريكي من فيتنام مع نهاية عام ١٩٧٠ ، ويقدر عدد القوات الامريكية التي ستضلع في النهاية بهذه المهام العسكرية الاستشارية بما يتراوح بين عشرين وثلاثين ألفا . [٤٩] غير أن هناك شكوكا ضخمة في أمريكا نفسها حول مستقبل خطه الفتنمة هذه ، وذلك بسبب الكفاية القتالية الضعيفة للقوات الفيتنامية الجنوبية ومعنوياتها المنهارة ، وكذلك بسبب مناورات حكومة سايجون وانشغالها بتثبيت اوضاعها السياسية المهتزة في الداخل أكثر من اهتمامها بالامور العسكرية في هذه الحرب . [٥٠]

الخروج من مازق تعثر المفاوضات

الموسعة في باريس

من الواضح ان موقف الولايات المتحدة في هذه المفاوضات يشكل عقبة كاداء في طريق تقدمها ، ولن تترجح المفاوضات عن مرحلة

Newsweek, February 9, 1970.

(٤٩) (٥٠) راجع في ذلك مجلتي النيوزويك والتايم الامريكتين الصادرين بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٠ حيث أوردتا جانباً مطولا من تحليلاتها لمشكلة فتنمة الحرب والاحتمالات التي تحيط بهذه السياسة . Herman Kahn, If Negotiations Fail, Op. Cit., P. 637.

(٥١) وكذلك راجع : Edward Lansdale, Vietnam : Still the Search for Goals, Foreign Affairs, October 1968, P. 95.

العلاقات العلمية بين الدول الغنية والفقيرة

عادل أحمد ثابت

مدير الإدارة العامة للعلاقات العلمية بوزارة البحث العلمي ، متخصص في شؤون التوثيق والنشر العلمي وتخطيط السياسات العلمية . مثل الجمهورية العربية المتحدة في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية مثل المؤتمر الآسيوي الأفريقي بنبودلهي ، واللجنة العلمية والفنية والابحاث بمنظمة الوحدة الأفريقية وهيئة التعاون الاقتصادي والتنمية . وله عدد من المؤلفات والبحوث المنشورة باللغات العربية والأجنبية .

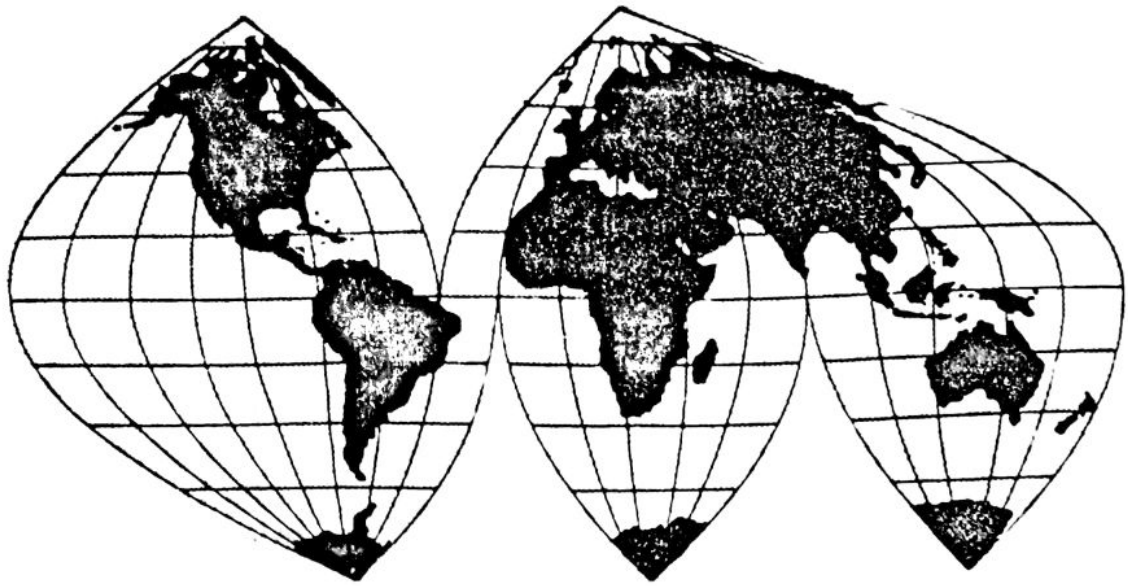
وتأخذ العلاقات العلمية اشكالا وابعادا ومستويات متعددة، تبدأ من الصلات غير المباشرة وتنتهي الى العمل المشترك في مكان واحد . ويمكن ان نشير اليها كما يلي * :

العلاقات العلمية كل انواع التبادل والمعاملات في مجالات العلم بين افراد ووحدات البحوث ، وهيئات البحث القومية داخل البلد وعبر حدوده الى الخارج

تناول

(*) راجع المصادر التالية :

- (1) Fundamental Research and the Policies of Governments, OECD, Paris, 1966.
- (2) دكتور شيت نعمان . العمل العلمي ومؤسساته في البلاد المتقدمة . دار الطبعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- (3) S. Dedijar & A.J. Longrigg. A model of Foreign Research Policy, Conference on the Conditions and Possibilities of Scientific Cooperation in Europe. World Federation of Scientific Workers, Vienna, April 1968. Scientific World, London, Vol. XIII, No. 1, 1969.



العلمية والتعرف على المشكلات العلمية من خلال اتفاقيات رسمية أو غير رسمية، تعاون مشترك واستخدام تسهيلات البحث في احد أو بعض موضوعات البرامج البحثية .

المؤتمرات والندوات الدولية : (والاجتماعات العلمية المختلفة) ابتداء من الندوات التي يشترك فيها أفراد قلائل من عدد محدود من البلاد الى تجمعات المؤتمرات الضخمة (بالالوف) ، تباين نوعية اللقاءات من عرض تقديري للتقدم العلمي في موضوع ما ، الى تخطيط مشروعات دولية في العلوم الطبيعية والتطبيقية .

مستوى الباحث الفردي : اتصالات غير مباشرة عن طريق الاطلاع والتبادل والافادة من البحوث والتقارير وغيرها من أنواع الوثائق المنشورة ، الاتصال المباشر في شكل تحرير مراسلات ثنائية ، اتصالات غير رسمية من خلال العمل البحثي اليومي ، أو المؤتمرات والندوات والزيارات ، مشاركة المدارس العلمية في الاهتمام بمشكلات أو موضوعات ذات أهمية مشتركة ، التعاون في البحث من خلال المراسلات أو الزيارات .

مستوى وحدات البحوث : اتصالات غير مباشرة ومباشرة كالسابق ، تبادل المعلومات والمطبوعات

رغما عن أن عددا قليلا من البلاد قدم معظم هذه الامكانيات والانجازات الهائلة التي ستتضاعف حتما من خلال اندفاعات العلم ودخول مزيد من البلاد الاخرى الى عصر العلوم والتكنولوجيا ، بما أدى وسيؤدي أكثر الى اعادة النظر في المقدرة على الملاحقة والتوثيق والاستيعاب ، بل الى دخول طوائف جديدة من المتخصصين في مجالات كالادارة وتخطيط المشروعات فى زمرة المجتمع العلمى . وبما أدى الى اختصار الوقت بيس اكتشاف المجهول وتطبيق المعرفة المكتسبة ، بل الى اختصار حياة المعلومات والنتائج العلمية بل وأساليب وأجهزة البحث والتدريس ، مما دعا الى ضرورة دخول العلماء فى دراسات تدريبية وندوات متخصصة متكررة خلال مراحل حياتهم ، التي انقلبت لتكون شاهدة على تغييرات سريعة وعميقة بعد أن كان التغير والتقدم شاهدين على حياة أجيال من العلماء .

كل هذه العوامل فى التغير العلمى تؤثر بشكل عميق ومتزايد على الاشكال القائمة للعلاقات العلمية ، والتي تدخل بمقتضاها بلد ما فى ترتيبات على أساس مستوى ثنائى أو متعدد أو دولى .

العوامل الخارجية المؤثرة على العلاقات العلمية :

وفى كثير من البلاد لاتزال العلاقات العلمية الخارجية تتقرر تلقائيا وفقا لظروف العمل اليوسى والجوانب العملية ، أو الطارئة احيانا ، وربما على أساس المصادفة احيانا أخرى ، ولكن تصاعد العمل العلمى يبلور اتجاها عاما فى مختلف الدول لأن تكون العلاقات الخارجية جزءا من سياسة محددة مستقرة . والواقع أن سياسة العلم الخارجية لاى دولة انما هى فى الواقع مزيج مركب من الافكار ، والمؤسسات ، والاعمال ، تحدد فيما بينها جميعا أنواع التبادل العلمى الخارجى ، وتقرر الدولة وفقا لها مدى ارتباطها أو عدم ارتباطها بأى علاقات مع الدول الاخرى . ومما يدعم هذا الاتجاه الى ارساء هذه السياسة المستقرة المخططة كثيرا أو قليلا ، الاتجاه الاعم نحو وضع «سياسات قومية للعلم» ، تعمل على تطوير النظم العلمية القومية «بمعدلات» معقولة

الهيئات العلمية الدولية غير الحكومية : ويوجد عدة مئات منها فى الوقت الحاضر يمتد عملها من تبادل المعلومات الى اعداد معايير للبيانات والوحدات والتكتيك ، الى القيام المشترك بالبحوث من خلال التسهيلات الدولية التي تملكها .

اتفاقيات علمية ثنائية أو متعددة الاطراف : تتفاوت من تبادل المعلومات والافراد الى القيام بمشروعات مشتركة فى البحث أو التطوير أو التطبيق .

الهيئات العلمية الدولية الحكومية : وتتنوع من هيئات دولية خاصة تملك تسهيلات ووسائل مشتركة للبحث يشترك فيها عدد من الدول متقاربة الاهداف ، الى هيئات دولية ذات صفة عامة مثل الوكالات المتخصصة للامم المتحدة كاليونسكو أو هيئة الصحة العالمية الخ . ذات برامج بحثية على المستوى الدولى الشامل .

الخصائص الذاتية للعلم * :

وقد تطورت هذه الاشكال والمستويات المتعددة للعلاقات العلمية خلال القرون الاخيرة الماضية وخاصة منذ القرن التاسع عشر ، نتيجة لتفاعل مركب لعدة عوامل داخلية أو خارجية تتصل بالعلم . ورغما عن صعوبة أو استحالة وضع قائمة بهذه العوامل تفصيلا وحتى لا يبدو وكأنها منفصلة كل منها عن الاخر فى نطاق هاتين المجموعتين الاساسيتين ، الا انه يمكن القول أن هناك عاملين يرتبطان بداخلية العلم .

اولهما : الخصائص العامة للعمل العلمى البحثى ونتائجه .

وثانيهما : معدل نمو العلم مصدرا وانتاجا ، فضلا عن الخصائص الاساسية للتغير العلمى . وتبسيطا لهذه العوامل الداخلية ، فاننا نشير دائما الى الطبيعة الذاتية للعلم بأنه عالمى ، وبأنه انسانى ، وبأنه حضارى أى أنه تراكم لجهد بشرى من مختلف البلاد والجنسيات على مدى تاريخى طويل . كما نشير احيانا الى أن العلم هو «صناعة انتاج الاختراعات والاكتشافات» ، وأنه من أكثر الصناعات نموا فى معدل انتاجها ،

أجل بلوغ بعض أهداف السياسة الخارجية للبلاد .

وبالرغم من أننا قد أوضحنا أن واقع العلاقات العلمية الدولية التي تدخل بها بلد ما دائرة الحياة العالمية أنها تعتمد على عوامل داخلية ترتبط بالخصائص الذاتية والعالمية للعلم ، وعلى النظم القومية للعلم وتغيراته ، كما أنها تتوقف بصورة أكبر على النظام السياسي لهذا البلد وسياسته الخارجية ، وعلى طبيعة العلاقات الدولية على المحيط العالمى والتي تتطور هي الأخرى بصورة مستمرة . . فإنه يجب أن نشير الى عدد من العناصر العلمية التي تؤثر فى تشكيل وصياغة السياسة الخارجية ذاتها ، ومنها :

١ - الشعور العالمى المتزايد بوجود عديد من المشكلات الضخمة التي تحتاج الى جهد علمى لحلها أو مواجهتها على المستوى الدولى ، ومنها التفجر السكانى ، والموارد الغذائية ، والصحة ، والمناطق الجرداء وغيرها . . .

٢ - الاقتناع العالمى المتزايد بأن العلاقات العلمية الدولية يمكن أن تسهم بقدر عميق وإيجابى فى الجهود الرامية الى استكشاف بعض السببى والافاق التي يمكن ان تؤدي الى تحسين فى العلاقات الدولية بصفة عامة ، بمعنى أن يكون العلم والجهد العلمى المشترك سبيلين الى التقارب الدولى أمام احتمالات التصادم والمواجهات الساخنة .

٣ - الوعى المتزايد بأن تقديم أى عون لتنمية العلم، سواء فى مستوى الدول المتقدمة، أو فى الدول المتخلفة ، إنما هو فى الحقيقة يخدم كلا من الدول التي تقدمه والتي تتلقاه معا، وذلك اذا نظر اليه بشكل موضوعى وعلى المدى البعيد ، وبخاصة من زاوية محاولة سد الثغرة الهائلة والمتزايدة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، والتي يرى الكثيرون أنها تمثل مصدر الخطر الحقيقى فى مستقبل الانسانية .

٤ - أنه بالرغم من أن نظم التحالفات السياسية والعسكرية الكبرى قد أخذت فى التصدع ، فإن وضوح الأهمية المتزايدة لدور العلم فى مجالات الدفاع والحرب فى نطاق السياسات الوطنية لكل دولة ، يدفع من ناحية أخرى الرغبة فى تدعيم التعاون العلمى بين عدد من الدول التي يتفق فى أهدافها السياسية .

لتكون فى خدمة الأهداف الوطنية. ولهذا السبب فإن أنواع سياسات العلم الخارجية ، من حيث محتواها أو نوعية ارتباطات البلد الواحد بغيره من البلاد الأخرى إنما تعتمد على الخصائص الأساسية لكل بلد ، والتي تتمثل فى شكل أساسى فى حجم كل بلد ومدى تطوره الحضارى ونوع نظامه السياسى ، ثم موقعه الجغرافى . وتتفاعل هذه العوامل الأربعة ، بحيث تؤثر فى النهاية على تشكيل سياسة العلاقات الخارجية لاي بلد بالنسبة للبلد الآخر أو مجموعات مختلفة من البلاد الأخرى . وأى تحليل موضوعى لمثل هذه السياسة يوضح أثر كل من هذه العوامل فى أرسائها . كذلك فإن هذه الخصائص تحدد العوامل الخارجية للعلم التي تؤثر فى رسم سياسة العلاقات العلمية .

بقى عامل هام وأخير لابد من الإشارة اليه ، وهو عنصر « المنافسة » فلا ريب أن « صناعة العلم » إنما تعد من أكثر النشاطات الانسانية مجالا للمنافسة ، سواء على مستوى الافراد أو وحدات البحوث أو السياسات القومية للعلم . ومن الحق أن الدول يمكن أن تتعاون معا فى مستوى معين ، ويمكن أن تتسق نشاطاتها العلمية على مستوى آخر . ولكن تبقى فى نفس الوقت وفى كل من هاتين الحالتين على مستوى المنافسة بأشكال وصور متنوعة فى عدد كبير من أقسام غامها العلمى الوطنى . ولعل الجدل العالمى الأخير عن الهوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، بالرغم من الارتباطات المختلفة التي توثق بينهما ، إنما يعطى خير مثال لهذا العنصر الهام . ولهذا يمكن القول أيضا أن المنافسة تعتبر قوة كبرى مؤثرة فى اتجاه بلد ما نحو الدخول أو عدم الدخول فى علاقات علمية دولية مع بلد آخر أو بلاد أخرى غيرها ، الى جانب تحديد نوعية هذه العلاقات ومستواها ، ومدى ارتباطاتها بالسياسة الاقتصادية لكل دولة ، وموقعها فى دائرة التجارة الخارجية .

وهكذا يمكن القول أن سياسة العلاقات العلمية الخارجية تشترك فى بعض أهدافها مع السياسة القومية للعلم من ناحية والسياسة الخارجية للدولة من ناحية أخرى ، وأن هذه الأهداف تتجه الى تحقيق غرضين رئيسيين مترابطين :

أولهما : تنمية العلاقات البحثية الدولية من أجل تنمية النظم العلمية للبلاد واستخدامها فى تحقيق الأهداف الوطنية .
ثانيهما : تنمية العلاقات البحثية الدولية من

أولا : توثيق الرباط بين السياسة

العلمية والسياسة الخارجية .

ان دور العلم فى السياسة الدولية يعتبر فى شموله موقفا حديثا . ذلك أن العلاقات العلمية الدولية فى ذاتها قديمة قدم العلم نفسه . ولكن الحداثة تكمن فى الخصائص الجديدة لهذه العلاقات التى أصبحت تتميز بها . فلارباب ان تبادل المعلومات والآراء بين الافراد فى مختلف مجالات العلوم كان موجودا دائما على مدى العصور ، وان كانت دائرة التبادل محصورة فى نطاق جغرافى ضيق الى درجة بعيدة . ولكن التطور الحضارى العالمى ، الذى اتسع ليشمل كل قاراته ويكاد يلغى الحدود الجغرافية والزمنية ، جعل أعدادا متزايدة من الدول الكبيرة والصغيرة ، المتقدمة والمتخلفة تعيش عصر العلم الحديث ، وما نتج عنه من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة الاثر ، وتحاول أن تدخل فى ركابه وتلاحق تقدمه ، بل ان هذا التبادل العلمى بين الافراد ، ثم بين المعامل ، قد أصبح يتأسس ويوجه فى مسارات مقدرة ، من خلال أنواع من الاتفاقيات الخاصة أو الحكومية .

كذلك كانت النظرة الى العلم وعلاقاته الدولية حتى وقت قريب ، أنه نوع من النشاط الانسانى « المحايد » من وجهة النظر السياسية أو الاقتصادية ، باعتبار أن العلم له عالمه الذاتى الخاص غير المرتبط ، وأن طبيعته العالمية هذه قد حررتة من كل الحدود السياسية أو الجغرافية . ولكن النتائج الخطيرة للعلم الحديث ، وبخاصة فى مجال الدفاع والاقتصاد ، قد بدلت من تلك النظرة

وهكذا تتشابه عديد من العوامل التى لا تؤثر فحسب فى طبيعة واتجاه العلاقات العلمية بين الدول ، بل والتى دعت الى بناء هذه العلاقات على أساس من الدراسات والتنسيق والوعى والتكامل ، بدلا عما كانت عليه الى وقت قريب حتى فى الدول المتقدمة ، أمرا تحكمه الاجتهادات الشخصية أو متطلبات اللحظة المعنية .

تخطيط التعاون العلمى الدولى * :

تشمل العلاقات العلمية الدولية امورا ثلاثة : التعاون ، والتنافس ، والمساعدة أو تقديم المعونة . والحق أن كلا من التعاون والتنافس فى العلم يتلازمان ولا ينفصلان ، إذ بينما يتعاون الافراد والامم فهما فى نفس الوقت يتنافسان ، وساقصر فى هذا المقال عليهما ، أما عن المساعدات العلمية والفنية فهى موضوع كبير يستحق أن يكون له حديث آخر .

وما دما قد انتهينا فيما سبق الى أن العلاقات العلمية الدولية قد أصبحت تفرض ذاتها على كل من المجتمع العلمى والنظم السياسية التى يعيش فيها مؤثرا ومتأثرا بها ، فانها مثل غيرها من الامور الرئيسية قد اتجهت الى أنواع من الالتزام ، وأصبح التخطيط لها أمرا محتما ، مادامت كل من النظم العلمية والسياسية مخططة فى أسسها ، ومادام التخطيط اسلوبا عقلانيا واعيا يمارسه المجتمع لبلوغ أغراض معينة يتطلع الى تحقيقها .

والتخطيط دائما يرتبط بعناصر تعايشه ، وهى فى مجالات العلاقات العلمية الدولية خمسة فيما يمكن تبينها :

(*) راجع المصادر التالية :

- Ministers talk about Science, OECD, Paris, 1965.
Problems of Science Policy, OECD, Paris, 1968.
Adel A. Sabet, UAR Commitments to Science and Technology. Science & Technology in Developing Countries (ed. Zahlan and Nader) — Cambridge University Press, 1968.
Advisory Committee on the Application of Science and Technology to Development, United Nations, Tenth Session, Vienna, 25 November. 6 December, 1968, E/AC. 52/L/35, 8 Oct., 1968.
The Twelfth Session of the Advisory Committee on the Application of Science and Technology to Development and the Cooperation with O.A.U. Organization of African Unity; Scientific, Technical and Research Commission, L (70) 8, Lagos, 7th. Feb., 1970.

الوجود المادى للعديد من العلماء وعرض بحوثهم ومناقشتها ، وهو مثال يكاد يكون فريدا بين مجالات الفكر الانسانى . فلم يوجد ما يشابهه فى العلوم الانسانية الاخرى ، كما انتهى الامر بانشاء المجلس الدولى للاتحادات العلمية ICSU

المهم ان هذه الاتحادات وغيرها من الهيئات العلمية الدولية الاخرى التى تكونت لم تأخذ الصورة الحكومية ، ولم تكن الحكومات عنصرا أساسيا فى تشكيلها أو توجيه اعمالها .

ولهذا ، فلعل أول تدخل يجرى بين الحكومات فى العلاقات العلمية هو اتفاق الحكومة البريطانية مع الحكومة الأمريكية ثم مع حكومات الحلفاء على التعاون المشترك فى مجالات البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى لخدمة اغراض الحرب العالمية الثانية . وقد بدأ ذلك عند زيارة سير هنرى تيزارد لواشنطن - قبل الهجوم على بيرل هاربور بعدة شهور - ليناقدش مع رجال 'الحكومة الأمريكية فكرة هذا التعاون ، حاملا فى هذا الخصوص رسالة من تشرشل الى روزفلت ، ومعها صندوق أسود ملئ بأسرار علمية حربية بريطانية . وبالفعل شكلت الحكومة الأمريكية بعثة علمية فى لندن ، بالرغم من أنها لم تكن قد اشتركت فى الحرب بعد . ولم يقتصر تعاون الحلفاء على تبادل المعلومات والافكار ، بل امتد الى أنواع من التعاون الوثيق نجمت عنها تطورات علمية وتكنولوجية هامة ، ومن ذلك الافادة من اكتشاف البنسيلين [فلنج فلورى ، تشين] فى بريطانيا ، حيث لم تتح ظروف الحرب الاسراع بخطوات تصنيعه فطلب من الأمريكيين أن يقوموا بذلك . ومن ذلك أيضا التطور السريع جدا فى انتاج مادة د . د . ت وغيرها . بذلك برزت لأول مرة الصفة الحكومية لتعاون العلمى فى مجالات العلاقات الدولية ، كما أظهرت دلالات التعاون الدولى بين العلماء ، بل انها أثرت بشكل خطير على توجيه اهتمامات كل من الحكومة والصناعة الأمريكية الى مجالات جديدة فى البحث العلمى ، كان لها أثرها العميق فى تنميتها ، وبخاصة فى مجالات البحوث الحربية التى أصبح لها اليوم شأن ضخم فى الاقتصاد الأمريكى والصناعة الأمريكية ، وبالتالي فى السياسة الأمريكية .

ثانيا : التفاوت بين القدرات

العلمية والتكنولوجية للدول الصناعية :

ان الوعى المتزايد لاهمية البحث العلمى لكل من

التقليدية الى درجة كبيرة وأضفت على العلاقات العلمية الدولية صفة سياسية لم تقترب به حتى سنوات قليلة ترجع الى الحرب العالمية الثانية أو ما بعدها .

ولعل من أشهر الامثلة الكلاسيكية للنظرة المحايدة للعلم ، تصريح كل من البريطانيين والفرنسيين للعالم هنرى دافى لالقاء محاضرة فى باريس فى نفس الوقت الذى كانت تدور بين الجانبين رحى الحروب النابوليونية العديدة . كذلك تصريح الأمريكيين للكابتن كوك بالمرور فى منطقة البحر الكاريبى خلال قيامه باستكشافاته البحرية للباسيفيك ، وذلك بالرغم من نشوب حرب التحرير الأمريكية ضد البريطانيين . ومن الواضح ان أحدا من البريطانيين أو الفرنسيين أو الأمريكيين لم يكن يحلم بمنع قيام مثل هذه الاعمال والاستكشافات العلمية ليس ، تأسيسا على مبدأ حرية العلم فحسب ، بل لان الظن هو ابتعاد العلم تماما عن العمل السياسى ، وبالتالي فان أى محاولات من جانب السلطة السياسية لمنع هذه التجارب الانسانية الثقافية والفكرية لن تؤدى الا الى الحط من كرامة هذه السلطة واتهامها بالجهل والامية . وقد عرفنا من التاريخ على مختلف عصوره حرص الملوك والقادة والزعماء على احاطة انفسهم عادة بهالة من الابهة العلمية والثقافية واظهار رعايتهم للعلماء والفلاسفة والفنانين والادباء والشعراء يقربونهم اليهم ويجزلون لهم العطاء .

ولعل بداية التغير الحقيقى فى هذه النظرة الى طبيعة العلاقات العلمية الدولية يرجع الى الحرب العالمية الثانية حين ظهر للحكومة البريطانية مدى اهمية العلم والتكنولوجيا وانعكاس ذلك بالتالى على تشابك علاقاته الدولية . واذا كانت الهيئات العلمية الدولية التى يشترك فيها علماء او هيئات علمية من دول مختلفة قد وجدت قبل هذه الحرب بسنوات عديدة ، بل ترجع ارهاصاتنا الخفيفة الى أواخر القرن الماضى (متمثلة فى محاولات لافونتتين واوتليت البلجيكيين انشاء اكااديمية دولية ، ومركز توثيق دولى ، والتى توقفت بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى) والتى حققت بعضا من النجاح فى انشاء عدد من الاتحادات العلمية الدولية تجمع قادة العلم وهيئاته العلمية فى العلوم الطبيعية مثل الفيزياء ، والكيمياء والرياضة والجيولوجيا ، وعلوم الحياة ، فان عدة اجتماعات دولية هامة قد عقدت فى هذه العلوم وغيرها ، وحقت مثالية الالتقاء العلمى العالمى من خلال

الإغراض الحربية [وكثيرا ما توصفت باغراض الدفاع] والتنمية الاقتصادية، مع اشتداد التنافس بين الشرق والغرب، قد أدى الى بذل مجهودات هائلة فى برامج البحوث والتطوير فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى، وخاصة فى العقد الاخير .

فقد بلغت جملة الاعتمادات التى انفقت خلال عام ١٩٦٥ على البحث والتطوير فى دول العالم نحو ٤٥ - ٥٠ مليونا من الدولارات . لم يزد نصيب الدول الثمانى عشرة الاوربية اعضاء هيئة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD (بخلاف الولايات المتحدة وكندا واليابان) عن ٢٠ فى المائة منها ، ودول السوق الاوربية المشتركة عن ١٠ فى المائة ، وفرنسا وحدها عن ٤ فى المائة ، وتتماثل نفس النسبة اذا اتجهنا الى اعداد العلماء الباحثين فى هذه الدول توازيا مع مدى الانفاق المالى . وبمعنى آخر ، ان ٧٥ فى المائة من القدرة العلمية والتكنولوجية الدولية تتركز فى دولتين فقط ، هما الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتى ، حيث انفقت الاولى وحدها ٢٠ مليونا من الدولارات فى هذا العام على البحوث والتطوير مجندة لها نحو اربعمائة وخمسين الفاً من الباحثين والفنيين داخل حدودها .

واذا كانت معظم الدول الغربية لم تشعر بعد بنتائج التفوق العلمى والتكنولوجى السوفيتى . لسبب رئيسى يتمثل فى أن العلاقات الاقتصادية بينها وبين الاتحاد السوفييتى لا تزال محدودة ، فانها على وجه التأكيد قد أخذت تنصب الى الآثار الكاملة للتفوق التكنولوجى الأمريكى . وقد كان من شأن ذلك الاهتمام المفاجئ بمضاعفة الجهود فى البحث والتطوير من ناحية وفى حجم القدرة الفنية والصناعية التى تحتاجها كل بلد من ناحية أخرى لتبقى فى دائرة المنافسة العالمية (العلمية والاقتصادية) .

ثالثا : النوع المطرد للنشاط

العلمى الدولى وأهدافه :

أوضحنا الاتجاه الذى ظهر قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها نحو تجمع العلماء والهيئات العلمية فى اتحادات وهيئات علمية دولية غير حكومية ، ومثال ذلك الاتحادات العلمية الدولية التى يضمها المجلس الدولى للاتحادات العلمية .

كذلك صاحبنا الاتجاه الذى اخذ يتبلور خلال

الحرب العالمية الثانية وبعدها نحو التجمع فى هيئات علمية دولية حكومية على مستويات وأغراض متنوعة ، وتلتصق الصفة الحكومية بهذه الهيئات بحكم مشاركة الحكومات فى انشائها وفقا لتوصيات علمائها وطبقا لاتفاقيات أو موائيق تشترك فيها الحكومات . ومن المفيد ان نذكر ان عدد هذين النوعين من الهيئات العلمية الدولية التى تشغل ذاتها بنشاط يتصل بالعلم والتكنولوجيا، قد زاد على الثلاثمائة عام ١٩٦٢، منها نحو خمسين هيئة علمية دولية حكومية .

وتمثل جميع هذه الهيئات شبكة هامة وضرورية من التعاون والاتصال العلمى بين العلماء فى مختلف البلاد ، وهى عادة لا تكلف قليلا وذات ميزانيات بسيطة نسبيا ، ويتفاوت اشتراك العلماء أو الهيئات العلمية الحكومية أو غير الحكومية وفقا لمعايير مختلفة لا تمثل عبئا ماديا محسوسا ، وخاصة ازاء الأهمية المطردة لأغراضها ونشاطها .

على انه فى نفس الوقت ، أخذ نوعان جديدا من الهيئات العلمية الدولية يظهران على المسرح العالمى منذ ١٩٤٦ :

النوع الاول : يمثل مؤسسات أو برامج علمية دولية تنشأ لمواجهة تكاليف عالية (تتمثل فى كمية الاعتمادات المالية ، أو نوعية ودرجة القوة العلمية القادرة) يتطلبها العلم والتكنولوجيا الحديثة فى مجالات ذات أهمية عالية . ومثال ذلك المجلس الاوروبى لفيزيكا الطاقة العالية ، أو المنظمة الاوربية لأبحاث الفضاء وغيرها .

والنوع الثانى : هيئات دولية ذات اهتمامات اقتصادية واجتماعية وثقافية أو حربية ، وتشغل ذاتها بنشاط علمى يدعم الى درجة محسوسة أو محدودة هذه الاهتمامات . ومثالها الوكالة الاوربية للطاقة النووية ، كما يمكن أن تدخل فى هذا النوع هيئات يتصل عملها بالنشاط العلمى تمويللا ، وإدارة ، وتنسيقا ومثالها هيئة الاسم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وهيئة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنظمة حلف شمال الاطلسى وغيرها .

ومن الواضح أن كثيرا من هذه الهيئات العلمية الدولية التى تنطوى تحت هذا النوع أو الآخر ، تمثل بحكم طبيعة انشائها وأغراضها ونشاطها أعباء مالية ، بل وسياسية على الحكومات المؤسسة لها والمنظمة اليها ، ومن هنا يكون قرار

الحكومات الاعضاء الاشتراك فيها قرارا سياسيا بالدرجة الاولى .

والظاهرة الرئيسية فى هذين النوعين الجديدين من هذه الهيئات ، انها لا تتزايد عددا وحجبا فحسب ، بل انها تتجه الى التنوع الشديد من جميع النواحي ، سواء من حيث اغراضها أو برامج نشاطها أو أسلوب ادارتها ، أو من حيث أثرها على الحياة العلمية والاقتصادية للبلاد المشتركة فيها ، كما تختلف قيمة نتائجها اختلافا كبيرا بالنسبة للقطاعات أو المؤسسات الصناعية التى ترتبط بها . ولهذا ، فانه من الضرورى على الأقل التمييز بين نوعين من البرامج التى تنهض بها :

أ - برامج للبحوث الاساسية (سواء كانت موجهة أو غير موجهة) ، ومن هذه البرامج ما قد تحتاج أو لا تحتاج الى اقامة مؤسسات مشتركة .
ب - برامج للبحث التطبيقى والتطوير ، سواء تطلبت أو تتطلب اقامة مؤسسات مشتركة .

ولا يقف الامر عند هذا الحد من التنوع ، بل يجب أن نراعى أيضا أنه يتوازى مع تلك الشبكة الواسعة من الاتفاقيات الحكومية ، شبكة أخرى من الاتفاقيات الخاصة تنمو بسرعة مطردة ، وتعدد بين الشركات الاجنبية بعضها بعضا مباشرة ، وكثيرا ما ينتج عنها شركات مختلطة فرعية تقيمها شركات ذات جنسيات مختلفة ، تصل أحيانا الى قيام مؤسسات أو تشكيلات متعددة الجنسيات فى وقت واحد .

وكل هذه الظواهر تصدق على ما يحدث فى الدول الرأسمالية الغربية ، وفى الدول الاشتراكية .
مهما اختلفت الاغراض واساليب الادارة والانتاج .
رابعا : القوانين الخاصة لنمو

النشاط البحثى القومى والدولى :

فى هذا العصر الصناعى الذى يميز باتجاهه الدائب نحو التخطيط والتنظيم ، نجد أن النشاط البحثى والتطويرى يتبع ، بل يصوغ قوانين خاصة لا يمكن التنبؤ بها . ونتيجة لذلك ، فإن المبدأ الاساسى فى المشاركة أو التجمع أو التعاون العلمى الدولى فى برامج معينة . يصبح له منطلقه الخاص وفقا لظروف كل حالة وكل مرحلة ، ويكون من العسير فى كثير من الاحوال أن نقاربه بالمبادئ أو القوانين أو النظريات التقليدية للتجمعات الاقتصادية أو العسكرية .

٥٦٥
والامثلة المطروحة على ذلك كثيرة ، وخاصة فى أوروبا ، فاننا نجد أنه من الممكن ، بل من المحتمل أن هذه العوامل الاربعة ، بحيث تؤثر فى النهاية على أفضل صور التجمع الاوروبى مثلا وأكثرها فاعلية للتعاون من أجل تنمية بحوث البيولوجيا الجزيئية لا تكون بالضرورة ملائمة لمجالات أخرى كالحاسبات أو الفلزات أو كيمياء البترول أو فيزيقا الطاقة العالية . بل أن بعض البلاد قد تشكل نموها العلمى وفقا لسياسات تجعل مشاركتها فى مشروع دولى فى مجال معين أمرا غير مفيد وليس له مبرر ، بصرف النظر عن التجمعات السياسية أو الاقتصادية التى تنطوى تحت لوائها . وفى بعض الحالات ، قد يثبت لبلد ما أن المشاركة الثنائية قد تكون أكثر فائدة من المشروعات المتعددة الاطراف . وكذلك قد يطرأ دائما من الحالات ما يجعل مجموعة من الدول الاوربية الغربية تقدر أن من المفيد لها ، ان لم يكن من الضرورى لنجاح مشروع ما أن تشرك فيه احدى دول الكتلة الشرقية أو استراليا ، بالرغم من الاختلاف السياسى معها أو البعد الجغرافى عنها ، بل أن كثيرا من هذه المشروعات التعاونية تلغى الحدود الجغرافية وتخفف من الضغوط السياسية اذا ما بلغت احدى الدول مستوى عاليا من التقدم العلمى يفرض على الطرف الاخر ضرورة التعاون معها فى بعض المجالات من أجل منفعة متبادلة ومثل ذلك الاتفاقيات العلمية التى تم عقدها بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية .
خامسا : موقف العلم فى الدول النامية :

ان الملاحظة الاساسية فى التطور العلمى - أن النشاط العلمى قد أصبح مركزا فى الدول الصناعية . ان هذه الدول تملك وحدها نحو ٩٠ فى المائة من علماء العالم . وان أكثر من ثلاثة ارباع سكان العالم الذين يعيشون فيما اصطلح على تسميته بالبلاد المتخلفة أو البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث لا تمارس العمل العلمى الا قليلا ، بل أن أكثر ما يجرى فيها من جهد علمى يرتبط باوثق الصلات « بالمصالح العلمية » للدول المتقدمة ، بينما لا يعد بقيته القليلة ذا قيمة أو فاعلية تذكر من الناحية العلمية أو لاقصادية ، سواء بسبب ما يعايشه من ظروف فقيرة غير مواتية أو ما يعانى من ندرة المحاولات الجادة لرضه موضع التطبيق .

وكل هذه الظروف لا تتوفر في البلاد الأقل تقدماً . فالسمات والعناصر الرئيسية لهيكل الانتاج فيها مختلفة ومعروفة . فهي أولا بلاد يغلب عليها القطاع الزراعى الذى يستخدم غالبية انتاجه للاستهلاك المحلى ، والصناعة المحلية فيها من ناحية ثانية تنبنى أساسا على تكنولوجيا حرفية تصرف منتجاتها فى الريف أو بين العمال ذوى الدخل البسيط فى المدن ، وتشبه فى مسنوها الصناعة قبل الرأسمالية تستخدم عددا قليلا من العمال ، وذات رأسمال بسيط ولا تكاد تتميز عن الانتاج المنزلى الخاص أكثر من أنها تجمع عددا من الادوات تحت سقف واحد وملكية واحدة . على أنه توجد فى بعض هذه البلاد وحدات انتاجية حديثة، يرتبط أكثرها برأسمال اجنبى أو رأسمال الدولة ، أو برأسمالية محلية فى عدد محدود من الحالات ، ولكن أكثرها يعتمد على الخامات والخبرة الاجنبية ، وبصفة خاصة على شراء التكنولوجيا الاجنبية ، ويصعب على انتاجها التنافس فى مجال التجارة الخارجية .

وليس من شك فى أن هذا التوزيع العالمى للجهد العلمى انما يعزى الى الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية بين المجموعتين الكبيرتين من الدول . ولسنا فى مجال التساؤل أو البحث عما اذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى الدول المتقدمة هى سبب التقدم العلمى فيها أو نتيجة له على أن الامر الذى لا جدال فيه أن كليهما واقع مؤثر فى الآخر . فالحق أن تنظيم المجتمع ، وخاصة قطاعات الانتاج ، فى البلاد المتقدمة ، قد أدى الى أن تصبح مستفيدة من العلم ، وفى نفس الوقت مولدة له ، وبذلك فإن العلم يعتبر قوة يشكلها النمو الاجتماعى كما أنه قوة مؤثرة فيه .

والتاريخ يحدثنا ان هذه العلاقات الاجتماعية للعلم تعتبر حديثة نسبيا . فالى بداية هذا القرن العشرين ، كان العلم يتعلم من التكنولوجيا أكثر مما يعلمها . ومن المعروف أن الصناعات الحرفية ، بل أن الثورة الصناعية الاولى لاكتشافات واختراعات الصدفة أو الجهد الفردى الحرفى . وتاريخ العلم يزخر بالامثلة التى توضح أن العلماء والباحثين كان يستهديمهم ، اكشف أو الاختراع أو التكنيك الذى يستعمله الحرفيون فيبدأون البحث عن أسسه العلمية . ومن أهم هذه الامثلة ، أن البحث العلمى فى نظريات الفراغ الذى لعب دورا معلى القدر فى تقديم النظرية الذرية للمادة ، انما بدأ بدراسة الاساليب التى استخدمت فى ظلمبات رفع المياه فى المناجم .

ولكن القرن العشرين قد غير من العلاقة بين العلم والتكنولوجيا ، فمع تنمية القوة الاستكشافية والاستقرائية للعلم ، فإن الاكتشاف العلمى والعلم المنظم (الجماعى) قد أصبحا القوة الدافعة نحو الاختراع التكنولوجى . وكانت أكثر الصناعات نموا وتطورا تلك التى استفادت بالعلم وتلك التى يقوم فيها العلم بدور مركزى ديناميكى . وكانت الصناعات الكهربائية والكيميائية هى أكثرها سبقا ، وتلحقها الآن الصناعات الالكترونية وغيرها مما يتصل بالطاقة الذرية . ونتيجة لهذه التغيرات ، أصبحت قدرة المجتمعات الصناعية المتقدمة على توليد واستخدام المعرفة العلمية مرتبطة بنمو شكل جديد للانتاج . وفى هذا الشكل تلعب الالكترونيات وكميات المنتجات الكيميائية دورا هاما ومتزايدا . ليس كمجرد منتجات نهائية بل كرسائل خطيرة لتغيير الاقسام الأكثر قدما فى الهيكل الصناعى .

وباختصار ، فإن شكل الانتاج فى البلاد الأقل تقدماً لا يمكن مقارنته حتى بالنظم الصناعية القديمة فى البلاد المتقدمة ، فما بالنا اذا كانت هذه الاخيرة تدخل الان مرحلة أكثر تقدماً ! بل أن الهيكل الاقتصادى المتخلف الموجود حاليا فى البلاد الأقل تقدماً لا يتيح الفرصة لاستخدام نتائج البحث العلمى فضلا عن أن يكون منتجا لها . وأكثر من ذلك ، فإن وحدات الانتاج الحديثة فى هذه الدول نادرا ما تلحق بها معامل بحثية ، فضلا عن أن الشركات الصناعية المملوكة لمصالح اجنبية تعتمد اعتمادا رئيسيا على الشركات الام وتنقل عنها اكتشافاتها الحديثة ، فإن الوحدات الانتاجية « القومية » (التى يملكها رأس المال الوطنى العام أو الخاص) تعتمد فى أساسها على نقل التكنولوجيا الاساسية عن طريق شرائها (بأسعار فادحة) دون أن تبذل فى الغالب أى جهد وبو بدائى فى تنمية قدراتها حتى بالنسبة لاستخدام الاجهزة والمعدات الفنية واصلاحها وصيانتها أو صنع قطع الغيار اللازمة لها . وتبقى التكنولوجيا المستوردة نافعة للانتاج فترة زمنية لا يلبث أن يغلبها ما يستحدث فى الخارج ، فلا تستطيع مسايرته ، وبالتالي لا تستطيع منتجاتها منافسته خارجيا أو داخليا ، ولا يكون أمام الدولة الا محاولة حمايتها داخليا عن طريق منع استيراد المنتجات المماثلة من

المواتية لهذه البلاد ، أو نتيجة لاجتماع رأس المال الاجنبى أو الخارجى عن التدخل لصالح تنفيذ خطط التنمية القومية فيها . أو الضعف الإدارى الموروث عن النظم السياسية والاجتماعية القديمة ، فإن أسلوب التخطيط يظل بالرغم من كل ما يعايشه من قوة التجربة ومشكلات الواقع هو الحل الوحيد والامثل أمام البلاد النامية .

وهذا الحديث عن التخطيط لم يأت عفوا أو استطرادا ، بل لارتباطه الوثيق بمناقشة موقف العلم فى الدول المتخلفة . فطالما يفشل العلم فى أن يقيم دعائمه فيها ، بسبب عدم ملائمة النظم الاجتماعية والاقتصادية ، وطالما يسعى التخطيط للتنمية نحو تغيير هذه النظم ، تظل العلاقة عضوية وأكيدة بين الاثنين . وعلى العموم فإنه لا يجب أن يغرب عن بالنا لحظة واحدة أنه لا أمل لاي تنمية حقيقية للعلم فى البلاد النامية دون أن يتوفر الجهد الواعى الدائب لخلق أسبابه ومكوناته ، فلن يوجد أى أمل حقيقى لاي تغيير تكنولوجى فى هذه البلاد دون خلق القدرة العلمية الوطنية فيها واعتماده عليها ، كذلك لن يوجد أى أمل لهذا التغيير التكنولوجى دون خطط قومية تحقق التنمية ، وتعمل على تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة .

ولعلنا نتساءل عند هذا القدر من الحديث عن الموقف العلمى فى البلاد النامية ، وعن مدى ارتباطه بالعلاقات العلمية الدولية . وتأتى الاجابة سريعا عن هذا التساؤل اذا نظرنا الى الموضوع من الزاويتين التاليتين :

١ - أن الطبيعة الذاتية للعلم ، باعتباره عالميا ، وانسانيا ، وحضاريا . تفرض اسهام جميع الشعوب فى نموه وتقدمه . فاذا افترقته احدى البلاد أو بعض منها لظروفها الخاصة المتخلفة ، فإن معنى ذلك افتقاد أو تجمد العلاقات العلمية بينها وبين مسيرته فى بقية أنحاء العالم . والخطورة هنا أن النتيجة لاتقف عند حد الصفر ، بل تتعداها الى مستوى رهيب من السلبية ، حيث تحرم هذه البلاد وشعوبها من فرص التقدم ، كما تحرم الانسانية قاطبة من اضافات عزيزة يمكن أن يسهم بها علماءها مهما كان عددهم قليلا ، أو انتاجهم محدودا فى احدى مراحل تطورها ، خاصة اذا كانت من بينها بلاد عريقة سبق أن قدمت للانسانية أروع الحضارات وأكثرها عمقا وخصبا وغناء .

الخارج . وهى تعد أسوأ الوسائل الممكنة اذا وضع فى الاعتبار انها لن تزيد الامر الا سوءا ، لانها لا تعالج المشكلة من جذورها ولا تواجه أسبابها الحقيقية التى تتبلور فى عدم القدرة على متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى العالمى ، الامر الذى لا يمكن تحقيقه الا عن طريق رسم سياستها العلمية القومية وبناء كيانها العلمى بما يتيح توفير تلك القدرة الذاتية على البحث والتطوير ، على الاقل فى اتجاهات رئيسية تخدم خطط التنمية القومية فيها .

بل ان الدراسة المستفيضة لهذه العلاقات توحي الاتجاه نحو التركيز الدولى للمجهود العلمى ، كما يبدو الامر عليه الان ، وما يتفرع عنه من مشكلات خطيرة مثل مشكلة هجرة العلماء أو استنزاف العقول Brain drain فضلا عن المشكلة الاخطر التى تتمثل فى عدم وجود تخطيط للبحث العلمى فى البلاد النامية ، وما يستتبعه من اتجاهات غير واعية لاي نشاط بحثى يجرى فيها . ولسنا فى مجال التأكيد على ضرورة قيام كيان قادر واع للعلم والتكنولوجيا فى البلاد الاقل تقدما ، أو تعداد الاسباب الكثيرة ، الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تؤيده تأييدا مطلقا لم يعد يختلف فيه الا القلة الضئيلة من أصحاب المصالح المغرضة بالقطع ، ولكن الامر الذى يدعو الى التفكير والجهد والتدبير السليم ، هو الخطة التى يجب على هذه البلاد أن تضعها لاقامة بنائها العلمى والتكنولوجى القادر على أن يؤدى رسالته المتكاملة فى تنمية انتاجها القومى .

واذا كان المجال فى هذا المقال لا يسمح بتناول هذه الموضوعات ، فإن الامر الذى يدعو الى الملاحظة هو أنه لا سبيل أمام البلاد النامية لمواجهة هذا الموقف الا من خلال التخطيط . ان التخطيط لا يصبح ضرورة نظرية أو فلسفية ، بل يبرز باعتباره الاسلوب الوحيد لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة فيها . ان تخطيط التنمية يصبح محاولة مباشرة للنفاذ من خلال ذلك البناء الاقتصادى التقليدى وان تستبدل به أشكال جديدة من التنظيم تتيح فرصا أرحب وامكانيات أوسع للتطور الديناميكى للاقتصاد والتكنولوجيا . ومهما قيل أن التخطيط لا يسير دائما وفقا لما يرسم له من أهداف ، بسبب رئيسى يكمن فى الحقيقة فيما يصادفه من معوقات ضخمة فى البلاد الاقل تقدما ، ليس أقلها ما تضعه المصالح المتناقضة من عقبات هائلة ، أو ما تقضى اليه نظم التجارة الدولية غير

٢ - أن أكثر الدول المتقدمة صناعياً مسئولة إلى درجة كبيرة عن هذا التخلف العلمي والتكنولوجي في البلاد النامية . وترجع هذه المسؤولية إلى عديد من الأسباب والدوافع . . منها :

١ - أن أكثر هذه الدول ، وعلى وجه التحديد الدول الرأسمالية الاستعمارية قد عمدت من خلال فرض سيطرتها الاستعمارية ، إلى إبقاء تلك البلاد وشعوبها في حالة من التخلف يصل إلى الحد الأدنى من الوجود البدائي في مساحات شاسعة من مناطق العالم ، ليتسنى لها استغلال مواردها الطبيعية والبشرية لخدمة مطامعها ومكاسبها الطائلة . وهي بذلك تتحمل المسؤولية الكاملة في إبقائها في هذا المستوى من التخلف ، أو الهبوط بها إليه .

ب - أن الضغط على العلماء وتوجيه البحوث في الدول المتقدمة ، بسبب ظروف تطورها الاقتصادي والاجتماعي قد عاون على تحطيم محاولات الدول المتخلفة في بناء قدراتها العلمية الخاصة ، وخاصة في الاتجاه الذي يخدم مجالات التنمية فيها . . (ارتباط علمائها باتجاهات البحوث العالمية الحديثة ومغرياتها . . هجرة علمائها . . الخ) .

ج - أن القوى الاجتماعية التي تشكل العلم في البلاد المتقدمة لم تسمح دائماً بأن يتجه إلى التكنولوجيا التي تلائم الدول النامية في المجالات التي تقيد منها بالدرجة الأولى . وإذا كان طبيعياً أن نعترف أن كثيراً من هذه التكنولوجيات الحديثة التي تطورت في الدول المتقدمة يمكن أن تستفيد منها الدول الأقل تقدماً ، وأن تنقلها إليها ، فإن العديد من المجالات التي تهتم الدول النامية بصفة خاصة ، لم تجد العناية الكافية ، بل لم تجد أية عناية حقيقية بها لدى الدوائر العلمية في البلاد المتقدمة . ومثال ذلك البحوث في مجالات استخدام الطاقة الشمسية أو تحويل المياه الملحة إلى مياه عذبة باستخدام الطاقة النووية وفاقدها الحراري الكبير الذي ينجم عن محطات قواها ، أو بحوث المناطق الجرداء أو الثروة المائية وغيرها .

ونحن نجد مصداقاً لكل ذلك ، أن اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ، المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، قد عملت على إعداد « خطة عالمية للعمل » ، توجه أغلب جهودها

نحو إعداد برامج « هجومية منسقة » ، لحل مشاكل معينة ذات أهمية خاصة للبلاد النامية يقصد بها أن تتكون من مشروعات ترتبط بمشاكل التنمية الحادة ذات الصفة الشاملة والتي يمكن أن تخضع للحلول العلمية والتكنولوجية ، ويتوقع لها أن تبذل نتائج مناسبة إذا ركزت عليها حملة من الجهود الدولية الواسعة النطاق ، خلال العقد العالمي الثاني للتنمية ، وتتكون من مرحلتين زمنيتين في شكل خطتين خمسينيتين تبدأ الأولى من ٧١ - ١٩٧٥ ، والثانية من ٧٦ - ١٩٨٠ ، آخذة في الاعتبار امكانيات التعاون الدولي متعدد الأطراف . وقد حددت القطاعات الرئيسية لهذه المشاكل في مجالات الموارد الطبيعية (استكشافها واستخدامها) ، والغذاء والزراعة (انتاجاً كافياً ومناسباً) الصناعة ، النقل والمواصلات الاسكان والاستيطان الريفي ، الصحة ، التعليم ، السكان (في مواجهة الانفجار السكاني) . . وليس من شك في أن العلم والتكنولوجيا قد مساهمة هذه القطاعات في الدول المتقدمة ، ولكن من الواضح أنه لم تبذل عناية حقيقية بدراساتها من حيث ارتباطاتها بظروف البلاد الأقل تقدماً ، أو تطبيق النتائج الحديثة في ظروف التخلف المتنوعة . ولهذا فإن اقتراح اللجنة القيام ببرامج « هجومية منسقة » ، إزاء هذه المشاكل تدل في ذاتها دلالة هريجة وكاملة على أنه كان يمكن حلها لو كانت قد لقيت رعاية فعلية من جانب الدول المتقدمة .

والموقف في أبعاده النهائية لا يتبلور فحسب في أن هناك عدداً من المشكلات في البلاد النامية تحتاج إلى حل ، مع جدية هذا الموضوع وخطورته الفائقة ، وإنما يتعداه إلى أن الأمر يتطلب إعادة توجيه العلم في الدول المتقدمة للوجهات التي يمكن أن تخدم تنمية العلم داخل البلاد الأقل تقدماً ذاتها . وهو أمر يحتاج إلى جهد وافر وواع ودقيق التخطيط في البلاد المتقدمة ذاتها ، إذا تناولنا الموضوع كله من زاوية الآثار التي نجمت عن التطور العلمي العالمي .

ثم يأتي بعد ذلك التساؤل عن امكانيات تنفيذ ذلك من الناحية العملية ، وما هي احتمالات إعادة توجيه الجهود العلمية في البلاد المتقدمة نحو حل مشاكل التنمية الدولية في مواجهة المتطلبات الموجهة بها العلم ، والضغط التي تقع عليه في هذه البلاد الناجمة عن الموقف داخل البلاد الغنية ذاتها ، وعن مواقف المواجهة والتنافس فيما بين بعضها بعضاً ، وهل يمكن لسياسات العلم فيها أن

٢ - برامج الاتحادات العلمية الدولية واللجان المختلفة للمجلس الدولي للاتحادات الدولية (لجنة الفيزيكا الارضية ، لجنة علوم البحار ، لجنة الفضاء الخ) .

وتشارك برامج هذه المنظمات الدولية فى خاصية واحدة هامة ، وهى أنها تتقرر من خلال اجتماعات دولية عريضة ، تمثل فيها جميع الدول تمثيلا واسعا ، بحيث يكون لكل دولة قوة محدودة ، مهما ثقل مركزها أو ارتفع مستواها العلمى والتكنولوجى ، وبذلك يمكن القول أن مشاركة الدول الصناعية المتقدمة فى هذه البرامج يكاد يكون أمرا اجباريا ومحتما ، من خلال عضويتها لهذه المنظمات ، وضرورة ظهور وجودها من الناحية المعنوية والسياسية ، والعلمية أيضا .

ب - برامج علمية ضخمة ومتوسطة النطاق : وتشمل التجمعات العلمية الدولية الكبرى مثل المجلس الاوروبى لفيزيكا الطاقة العالية ، أو المنظمة الاوروبية لبحاث الفضاء ، وتجمع الدول الاشتراكية فى بحوث الطاقة النووية ، والتجمعات الكبيرة الثنائية مثل التعاون الفرنسى الالماني فى الطاقة النووية وغيرها . وتجرى هذه العمليات العلمية خاصة فيما يطلق عليه « العلم الكبير » حيث يحتاج الى تضافر جهود وموارد ضخمة فى موضوعات تحتاج الى تخصص على المستوى ونفقات طائلة . وهى تنشأ نتيجة لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف ، للعمل فى مجالات واسعة متنوعة . وتتميز جميعا بسمة واحدة ، تبرز فى أنها تضيف ظاهرة الوحدة فى الهدف والعمل على جمع ما يتخذ من قرارات علمية وتنظيمية . وإلى جانب ذلك ، فإن هذه العمليات تتميز بأنها تهدف فى أساسها الى تحقيق أغراض علمية بالدرجة الاولى تتفق مع المتطلبات العلمية لكل دولة من الدول المشتركة سويا فيها ، والتي قد لا تستطيع معظمها أن تسعى اليها معتمدة على مواردها وقدراتها الخاصة بمفردها . كذلك تتميز معظم العمليات بطبيعتها التنسيقية بالنسبة لجهود مختلف الدول المشتركة فيها على جميع مستويات ومجالات العمل العلمى ، من حيث تخطيط البرامج ، والموارد الخ . بما يتفق مع البرامج القومية فى كل منها . فهى اذن عون لها على استكمال برامجها القومية من خلال التنسيق مع

تدخل فى اعتبارها احتياجات التنمية الدولية ذات الامة الواضحة على المدى البعيد لنفس هذه البلاد المتقدمة ، فى نفس الوقت الذى قد لا تظهر فيه بذات الامة اذا نظر اليها على المستوى القومى العاجل ؟

ونحن اذا نظرنا الى الجهود العالمية فى هذا الاتجاه الفيناها غير مشجعة تماما ، فبالرغم من توفر دلائل على اهتمامات دولية كثيرة بالموقف العلمى فى البلاد الاقل تقدما ، ومثل ذلك الجهود التى تبذل على مستوى معين فى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وتوصيات تلك اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية « وخطتها العالمية للعمل » التى اقترتها الامم المتحدة بالفعل خلال الاعوام العشرة القادمة ، الا أننا نجد من الناحية الواقعية أن هذه التوصيات لا تزال بعيدة تماما عن مرحلة التنفيذ الفعلى أو عن وسائله . كذلك تدلنا نتائج الدراسة التى قامت بها هيئة التعاون الاقتصادى والتنمية بباريس عن السنة الاحصائية للبحث والتطوير عام ١٩٦٣ ، أن الدول المتقدمة تخصص نسبة ضئيلة جدا من مجموع مواردها العلمية لمشاكل الدول الاقل تقدما ، فضلا عن أن هذه النسبة تتفق فى جهود متفرقة وجد مبعثرة .

انواع مشروعات التعاون

العلمى والتكنولوجى الدولى * :

اوضحنا فى صدر هذا المقال اشكال ومستويات العلاقات العلمية الدولية . وجدير بنا بعد أن تناولنا تطورها والعوامل المختلفة التى تؤثر فيها أن نذكر الانواع الرئيسية للمشروعات العلمية والتكنولوجية التى أصبحت تجرى بالفعل على المستوى الدولى . ونحن نرى أنه يمكن تصنيفها الى اربعة انواع :

١ - برامج المنظمات الدولية : وهى فى أساسها :

١ - البرامج العلمية التى تقوم بها أسرة هيئة الامم المتحدة (وكالاتها المتخصصة مثل اليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وهيئة الارصاد العالمية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخ) .

(*) انظر :

Ministers talk about Science, OECD, Paris, 1965.

غيرها ، دون أن يعنى ذلك عدم قيامها بعمليات علمية مشتركة ضخمة فى معامل مركزية تتبع هذه التجمعات .

ج - عمليات صناعية ضخمة تدعو الى جهد بحثى تكنولوجى : واذا كان من الصعب التعميم فى مثل هذا النوع من مشروعات التعاون العلمى والتكنولوجى الدولى ، فاننا نأخذ فرنسا مثالا لاعطاء أمثلة محددة منه ، خاصة وأنها تشارك فى عدد كبير من المشروعات الصناعية والدولية فى عدة مجالات مختلفة . ولعل من أبرز الأمثلة فى مجال الطيران المدنى والحربى مشروع انتاج طائرة الكونكورد ، ومشروع انتاج طائرة برجيت اقلتيك مع هولندية ، ومشروع انتاج طائرة ترانسك مع ألمانيا الغربية ، الى جانب مشروع تصميم وتصنيع الطائرة المقاتلة الحديثة جدا من طراز جاجوار مع بريطانيا الذى سيظهر بشكل قوى فى الاعوام القادمة . وفى مجالات الفضاء يوجد مشروع ELDO ثم ما تشترك به فرنسا فى مجال الطاقة النووية داخل المنظمة الاوروبية للبحوث الذرية الى جانب محطة القوى الفرنسية الاسبانية . وفى مجال الالكترونيات نجد مشروع SECUM لعمليات التليفزيون الملون وفضلا عن ذلك كله توجد مختلف أنواع الاتفاقيات والبرامج التى تضم شبكة من العمليات الصناعية على المستوى الحكومى مع عدد من الدول المختلفة .

والظاهرة التى تميز جميع هذه العمليات أن أهدافها لا تقتصر على النواحي العلمية فحسب ، بل تشمل أغراضا تكنولوجية صناعية واقتصادية وتجارية وعسكرية وسياسية . وبالتالي ، فإن جميع القرارات التى تصدر بشأنها والتى تتصل بالتنسيق بينها وبين السياسة القومية فى فرنسا ، تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية وتكنولوجية وغيرها . كذلك فإن ما تتميز به هذه المشروعات من تكاليف باهظة للغاية ، يتطلب اجراء عمليات موازنة دقيقة بين المشروعات القومية ومثل هذه المشروعات الدولية . فنحن نجد مثلا أن مشروع الكونكورد يستغرق معظم الاستثمارات التى تخصصها فرنسا فى مجال الطيران المدنى . وأن مشروع الطائرة جاجوار سوف يستنفد أيضا معظم الاستثمارات التى تخصصها للطيران الحربى . ولهذا ، فإنه من الطبيعى أن تتجه القرارات التى تتخذ فى شأن هذه المشروعات الى الاطمئنان الى أن الاختيار بين العمل القومى المستقل أو التعاون الدولى المشترك يكون معتمدا على أساس وظيف من

الثقة فى جدية الرغبة المشتركة وضمن استمرار المشروع على المدى البعيد حتى يحقق كل أهدافه .

هـ - تبادل العلماء والتكنولوجيين : وهذا من أشهر أنواع النشاط الدولى . ومن المتفق عليه باجماع الآراء أن مشروعات التبادل ضرورية لتبقى جذوة الفكر الخلاق مشتعلة اشعاعا ونورا . وغنى عن البيان أن هذا التبادل يتم على أساس طريقين ، أولهما أن كل دولة تبعث بعلمائها الى الخارج لحضور المؤتمرات والندوات ومختلف الاجتماعات العلمية الخ . . وثانيهما أنها تستضيف فى ديارها علماء الدول الاجنبية فى شتى الأغراض .

اتجاهات العلاقات العلمية

الدولية حاضرا ومستقبلا :

أما وقد عرضنا لانواع مشروعات التعاون العلمى والتكنولوجى الدولى ، فإنه جدير بنا أن ننظر اليها من زاوية تحركها الفعلى فى اطار تطور المجتمع العالمى . ولعلنا نستطيع أن نخلص الى الاجابة عن السؤالين التاليين :

أولهما ، كيف تنمو هذه العلاقات العلمية الدولية ، وما هى اتجاهاتها الحالية ؟
وثانيهما : ما هو تصورنا لنموها فى المستقبل ، وما هو الشكل الذى قد تبلغه ؟

أولا : الموقف الحالى للعلاقات العلمية الدولية :

فى ضوء ماتبين من أن السنوات القليلة الماضية قد أضافت دوافع سياسية واقتصادية ، الى جانب الاعتبارات العلمية التى سبق ان سادت العمل العلمى التعاونى ، فقد أصبح من الطبيعى ان يزداد عدد وحجم البرامج الدولية باطراد . وقد أدى ذلك بالفعل ، وخاصة فى الستينات ، الى ان الدول قد ضاعفت بشكل محسوس من حجم اسهامها فى المشروعات الدولية ، كما أدى الى ظهور اعداد ضخمة من المشروعات الجديدة ومن بينها :

- بدء العقد الدولى الهيدرولوجى .
- انشاء المعهد الدولى لبحوث السرطان .
- انشاء المنظمة الاوروبية للبحوث الجوية فى نصف الكرة الارضية الجنوبى .
- بدء السنة الدولية للشمس الهادئة .
- انشاء منظمتى INTELSAT AND COSMAT اللتين تشرفان على نظام المواصلات اللاسلكية الدولية باستخدام الاقمار الصناعية .

— تبلغ حصة إيطاليا نحو ٢٠ في المائة من ميزانياتها العلمية .

وكل هذه البيانات تؤكد ان ماتفقه هذه البلاد من خلال العمل الدولي قد بلغ نسبة عالية ، وأنها في ازدياد مستمر . ولكن هل يستمر هذا الاتجاه في تدعيم العمل الدولي المشترك ؟ وما مدى تأثير حجم ونوعية ونظم هذه المشروعات على الدول المشتركة ذاتها في الاعوام القادمة ؟ أن كل ذلك يسرع بنا الى محاولة الاجابة عن السؤال الثاني .

ثانيا : الاتجاهات المحتملة لنمو العمل

العلمي التعاوني في المستقبل * :

ان هناك كثيرا من الشواهد تعين على أن نتصور بعض اتجاهات المستقبل . . في هذين المسارين التاليين :

أ - ان البرامج الدولية التي تدعم البرامج القومية او تكملها ، او ربما تحل محلها الى درجة كبيرة في بعض البلاد ، سوف تتضاعف كثيرا في عددها ومداه .

ب - أن الوانا جديدة من التعاون العلمي والتكنولوجي سوف تظهر في الاعوام القادمة ، ويكون لها الاثر البالغ والمباشر على العلاقات السياسية الدولية . ولعلنا نتناول هذه الشواهد .

١ - تكاثر البرامج الدولية :

يستطيع المرء على التو ان يفترض ان الاعوام العشرة القادمة في السبعينات ، سوف تشهد زيادة مطردة في عدد ومدى مشروعات التعاون في مجالات البحوث الاساسية ، ذلك ان هناك كثيرا من الادلة التي يمكن أن تؤيد هذا الاتجاه بالنسبة للعلوم الاساسية . . فليس من شك في ان علوم البيولوجيا (الحياة) والطب ، وكل العلوم المتصلة بالارض وبالبحر ، انما تمثل قطاعات رئيسية تجذب اكبر الاهتمامات نحو العمل فيها على المستوى العالمي ، ويعاون ذلك ان النمو السريع في بحوث الفضاء اصبح يزود العلماء بشكل مفاجيء بأدوات واجهزة حديثة تطامن أحلامهم وتلبى مطامحهم في استكشاف الكثير من دقائق هذه المجالات وخفاياها . كذلك فان كثيرا من البحوث الاساسية في مجالات الارصاد الجوية وعلوم

— اتفاقيات تطوير العمل في المجلس الاوروبي لفيزيقيا الطاقة العالية وقد زادت اعتمادات هذه المنظمة فورا من ٥٨٥ ر ١٨ مليوناً من الدولارات عام ١٩٦٢ الى ٣٥ مليوناً عام ١٩٦٣ نتيجة لهذه الاتفاقيات .

— الزيادات المطردة في الاعتمادات المخصصة للبحوث العلمية في معظم الوكالات المتخصصة برمم المتحدة مثل اليونسكو ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والصحة العالمية الخ . . (ويلاحظ هنا أن مؤتمر الامم المتحدة لاستخدامات العلوم والتكنولوجيا في الدول الاقل تقدما الذي عقد بجنيف في فبراير ١٩٦٣ ، قد دفع الى مضاعفة ميزانية العلوم داخل اليونسكو الى نحو عشرة أضعافها منذ ذلك العام نتيجة للنقد الشديد من جانب هذه الدول ، والذي تمثل أساسا في موقف وفد الجمهورية العربية المتحدة وتقديمه اقتراح انشاء منظمة خاصة للعلوم والتكنولوجيا والذي نال تأييدا كبيرا غير منتظر .

— انشاء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا كاحدى الوكالات المتخصصة للامم المتحدة .

وفي نفس الوقت والاتجاه ازداد عدد الاتفاقيات العلمية الثنائية الموقعة بين الدول المختلفة فقد بلغت الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة الامريكية في مجال الفضاء وحده نحو سبعين خلال السنوات السبع الاول من الستينات ، كما وقعت فرنسا سبعة عشر في أقل من خمس سنوات . وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات احصائية شاملة عن الميزانيات المخصصة للمشروعات العلمية والتكنولوجية الدولية - وكثير منها يخدم اغراضا حربية - فانه يمكن ان نورد بعض الامثلة التالية :

— خصصت بلجيكا للمشروعات الدولية عام ١٩٦٥ نحو ١٦ في المائة من ميزانية البحوث العلمية فيها .

— تقدر حصة بريطانيا بما يزيد على ١١٠ ملايين دولار ، او ما يزيد على ٥ في المائة من ميزانية البحوث العلمية فيها .

— ساهمت فرنسا في عام ١٩٦٨ بما يزيد على ١٦٠ مليون دولار في أكثر من مائة مشروع دولي ، وهو يزيد على ١٠ في المائة من ميزانيات بحوثها العلمية .

١) ان المجالات التى سوف نتناولها تتعلق بأكثر الصناعات تقدما ، وأن تطورها وتنميتها يهمان الحكومات كما يهمان القطاع الخاص فيها ، فى البلاد الرأسمالية المتقدمة .

ب) ان عددا كبيرا من الصناعات الخاصة فى هذه المجالات قد اصابها بالفعل تغيرات بعيدة المدى منذ الحرب العالمية الثانية ، وأن هذه الصناعات ، لا تحصل على العديد من عقود البحث والتطوير من حكوماتها فحسب ، بل ان ما تحصل عليه من تعاقدات ضخمة لتوريد منتجاتها قد حولها فى كثير من الحالات الى شركات شبه عامة تعمل بنوع من المشاركة بين رأس المال العام والخاص ، ومن أهم الأمثلة فى هذه المجالات صناعات الطيران والالكترونيات .

ومثل هذه الصناعات التى توجد فى الدول الصناعية المتقدمة ، تعتبرها دولها من الصناعات الأساسية فى هيكلها الاقتصادى . ومن ثم فانه من الممكن ، بل من المحتمل أن يؤثر تزايد الاتجاه نحو العلاقات العلمية الحكومية على الطبيعة القومية لها ، بحيث تكتسب مع الوقت ابعادا دولية بشكل أو بآخر وسوف تعتمد بالضرورة على مدى تطور العلاقة الخاصة التى تنشأ بين هذه الشركات ، فى اطار المشاركة الواسعة لمثل هذه العلاقات التعاونية الدولية . ويمكن ان نشير فى هذا الصدد الى ثلاثة أمثلة : شركة COMSATCO وهى شركة خاصة تنقسم فيها كل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والصناعة الأمريكية نصيبا متساويا من رأسمالها ، وقد منحها الكونجرس الأمريكى والحكومة الأمريكية احتكار المواصلات اللاسلكية فى الفضاء كما أنها تمثل الحكومة رسميا لدى هيئة INTELSAT الدولية التى تجمع نحو ٥٢ دولة تشرف على اعمال COMSAT

— مدار من مناقشات حديثة حول تنمية بحوث الفضاء فى أوروبا قد يسفر عنها انشاء مؤسسة أوروبية (تشارك فيها الحكومات والصناعات معا) تعمل فى المستقبل القريب .

— ما يحدث فى مجال الطيران ، حيث يصعب بالفعل ان يرسم حد فاصل بين البرامج القومية (الحكومية) والخاصة (الشركات) داخل الدولة الواحدة فضلا عن الفصل بين هذه البرامج على المستوى الثنائى او متعدد الاطراف . ولا شك ان الاعوام القادمة سوف تأتى معها

بعدد أكبر من المؤسسات الدولية التى تخدم أهدافا

الجو ، والفيزياء الارضية ، والفلك وغيرها . . قد اصبحت تتطلب اهتماما جديدا منهم . ولا شك ان طبيعة هذه المجالات ومداهما تناسب الدراسات المشتركة بشكل خاص ، كذلك فان البحث فى فيزيكا الطاقة العالية ، بما تستغرقه من تكاليف غالية لا تستطيع الدول الصغيرة او المتوسطة ان تحتفلها بمفردها وتحتاج الى تضافر الجهود والاعباء .

ومع كل ذلك ، فان النظرة التحليلية المتمعة للأمور توحى بأن الاعوام القادمة ستشهد تركيزا فى البرامج العلمية الدولية على مجالات البحوث التطبيقية والتطويرية أكثر منها فى مجالات البحوث الأساسية . . ذلك ان مجالات التطبيق والتطوير ، بحكم ارتباطها الوثيق بخطط التنمية القومية فى مجالات الانتاج والخدمات ، تدعو الدول الصغيرة والمتوسطة الى ان تجعل للعوامل الاقتصادية العلمية ، والسياسية العلمية ، اولوية على العوامل العلمية البحتة ، بل أن الكثير من حكومات هذه الدول تعترف اليوم صراحة أنها لم تعد وحدها قادرة على تبني وتنفيذ برامج علمية ضخمة فى مجالات مثل الطيران ، والفضاء والالكترونيات (آلات الحاسبة والعقول الالكترونية والمواصلات اللاسلكية) وتحويل الطاقة واستغلال موارد البحار والمحيطات الخ . . دون مساعدة او مشاركة مع الدول الاخرى . وسواء عزى ذلك الى مستوى الانفاق والتكاليف الباهظة او الى تنوع العلوم والتكنولوجيات الحديثة ، او الى مدى الاخطار التجارية او الى الطبيعة الدولية لهذه المجالات فان النتيجة الحتمية الابدل للتعاون الدولى المشترك فى هذه القطاعات . . يكفى القول انه يوجد فى الوقت الحاضر أكثر من خمسة وعشرين مشروعا - متعدد الاطراف - يجرى تنفيذه على المستوى التعاونى فى مجال بحوث الفضاء وحده .

وبذلك ، فانه مع تكاثر المشروعات التعاونية فى المستقبل فلا نرى مندوحة من ضرورة ظهور اساليب جديدة لهذا التعاون . يؤيد ذلك ما نلاحظه بوضوح من تغير فى أشكال وأسس التعاون الذى يجرى حاليا ، وخاصة فى المشروعات العلمية الدولية التى لا تخدم اغراضا علمية خالصة ، وعلى وجه التحديد ، فى أكثر المجالات التكنولوجية تقدما مثل بحوث الفضاء والحاسبات ، والمواصلات اللاسلكية ، والملاحة الجوية وغيرها .

٢ — تغير العلاقات بين الحكومات والقطاع الخاص : وهنا يجب ان نشير الى امرين :

تطور التقدم العلمى العالمى والعلاقات العلمية الدولية .
والخلاصة .

١ - ان الصناعات المتقدمة تكنولوجيايا (الصناعات المعتمدة على العلم والتي تحظى بتأييد حكومى قوى) تبدو فى عمومها افضل المجالات لنشوء انواع جديدة من « الشركات شبه العامة ، حيث يشترك فيها رأس المال العام والخاص (وخاصة فى الدول الكبيرة والمتوسطة) .

٢ - ان هذه [الشركات شبه العامة] او «مجموعاتها» التى تعمل فى مجالات بحوث الفضاء والطيران والالكترونيات وغيرها من المجالات الكبرى، سوف تكتسب تدريجا ابعادا دولية او تنهض بمسؤوليات ووظائف دولية .

٣ - ان عدد ومدى هذه الشركات متعددة الجنسيات سوف يزداد باطراد وخاصة فى الصناعات المعتمدة على العلم .

٤ - ان أسس وطبيعة المناقشات والمباحثات الدولية ستصيرها تحولات بعيدة المدى فى الاعوام القادمة وان بعض نواحي العلاقات العلمية الدولية وليس اقلها اهمية لانها تمثل احدث الانجازات العلمية) ستعاد دراستها ومناقشتها وتنظيمها من خلال تجمعات مشتركة من الحكومات والصناعات الخاصة على مستوى دولى ، قد يؤدى الى ان ينبثق فى خلال أعوام قليلة نظام دولى جديد تماما يفرض ذاته على المؤسسات القائمة او يحل محلها الى درجة ما ، او يعمل على تعزيزها فى بعض الحالات . اننا قد ننتظر تطورا او تعايشا للاشكال التالية :

- تجمعات دولية ضخمة تشترك فيها الحكومات والصناعات تختلف فى عضويتها الدول وفقا لمجالات نشاط هذه التجمعات .

- تجمعات حكومية اكثر تحديدا على غرار السوق الاوروبية المشتركة وحيث يجرى تعديل المسؤوليات العلمية عن هذه التجمعات بما يتفق مع وجود التجمعات الدولية الضخمة .

- انتشار الاتفاقيات الثنائية المتعددة الاطراف ، بين الدول ، لمواجهة مشاكل خاصة فى بعض المجالات العلمية المحددة .

ولعلنا بعد ذلك كله قد حاولنا ان نقدم بعض الاجابات الاجتهادية لما يمكن تصوره من اتجاهات العمل العلمى الدولى والعلاقات العلمية الدولية فى الحاضر القريب ونموها وتطورها فى المستقبل غير البعيد .

سياسية وصناعية ذات اهمية قصوى للدول المشتركة فيها ومن المؤكد ان رأس المال العام والخاص سوف يتزاوج فى نسيج مشترك داخل هذه المؤسسات . واذا كان من المحقق ان عدد المجالات الكبرى التى سوف تشهد هذا التطور سيظل بالضرورة محدودا فانه ليس بعيدا ان يمتد هذا الاتجاه العام نحو مزيد من المجالات الاخرى بخلاف بحوث الفضاء والطيران وذلك مثل الالكترونيات (وخاصة قطاع الحاسبات وقطاع المواصلات اللاسلكية) والنقل عامة ومختلف فروع علوم البحار . ومن المنطقى ايضا ان نتصور كخطوة تالية ، ان الطبيعة الخاصة للمناقشات والمباحثات الدولية سوف تتأثر كذلك ، فلا ريب ان عددا من نواحي العلاقات العلمية الدولية سوف يتم مناقشتها وتنظيمها عن طريق مؤسسات ذات ابعاد دولية تمثل تجمعا مشتركا من مصالح الدولة والصناعة الخاصة فيها . ولعل المثال الوحيد الذى يمكن ان نوردده - وان لم يكن متوازيا تماما - هو صناعة البترول ، وما يحيط بها من تنظيمات واشكال دولية مختلفة ، تحمل فى طياتها شبكة معقدة من الاهداف السياسية الاقتصادية ، ومصالح الحكومات والمؤسسات الخاصة - الاحتكارية والدولية والقومية .

ومع حدوث هذه التغيرات بين الحكومات والقطاع الخاص ، بجدد بنا ان نلاحظ فى نفس الوقت ما يتم من تطور هام فى القطاع الخاص ذاته فى اتجاه التدويل .

٣ - تدويل القطاع الخاص :

ان النمو المتسارع للصناعات الضخمة ذات الفروع الدولية المتعددة (فيليبس - جنرال الكتريك - فيات - سيبا الخ) ونشوء فروع مشتركة لعدد من الصناعات ذات الجنسيات المختلفة (كوداك - مونتكاتيني - رون - بوليتك الخ) وازدياد الاتفاقيات المباشرة بين الصناعات الاجنبية . قد اصبح يمثل اليوم مصدرا من المشاكل المعقدة لدى حكومات كثير من البلاد الصناعية التى تسعى لتطوير تقدمها الصناعى الذاتى . فأي المؤسسات التى تعانى . . . او أى الشركات التى تعطى عقودا للتنفيذ . . . وبأى شروط ؟ وماهى النسبة التى يمكن قبولها للمشاركة الخارجية ؟ . . . مثل هذه المشكلات وغيرها لا تزال تبحث عن حلول ، ولا يزال ممثلو الحكومات فى الدوائر الدولية يتجنبون اثارها . . . ولكنها جميعا تؤثر تأثيرا عميقا فى

نظام الامبودسمان البرلماني والديمقراطية في السويد

د. ثيلي تكللا

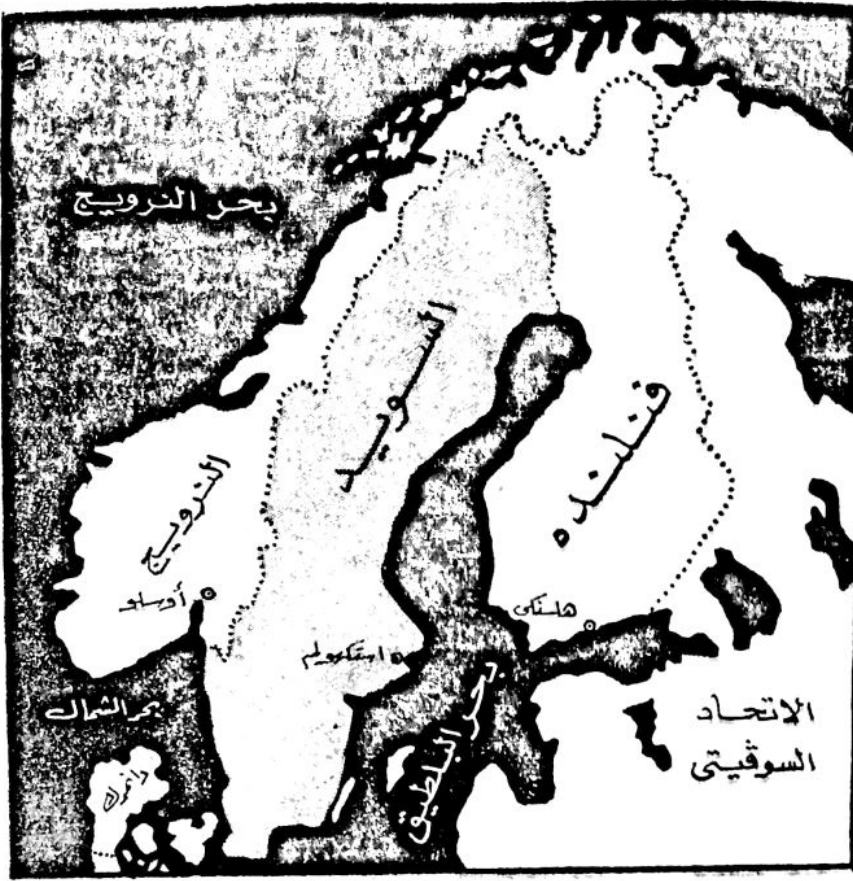
حصلت على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة من جامعة نيويورك عام ١٩٦١ ، اشتركت في عديد من المؤتمرات الدولية . ومثلت الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر المشاكل المعاصرة في إدارة الدولة بيوغوسلافيا عام ١٩٦٧ . لها عدد من المؤلفات والبحوث المنشورة من بينها كتاب اصول الإدارة العامة .

النظريات ، كلها تسعى للوصول الى التوازن في القوى ، وكلها تعلل كيانها بالحد من الاستبداد وتحقيق حرية الفرد وصالح الوطن ومن أجل توازن القوى ، والحد من الصراعات ، قدم مونتسكيو نظريته في فصل السلطات . وقد لاقت نظرية مونتسكيو هذه كثيرا من التطور والتعديل والنقد والتفسير (١) كما أثبتت التطورات السياسية

تاريخ البشر السياسي في الواقع أنواعا من الصراع . صراع بين الافراد، وصراع بين الفرد والسلطة، وصراع بين السلطات بعضها بعضا، وصراع بين الدول. ومن أجل وقف هذا الصراع ، أو الحد منه ، أو منع قيامه ، قامت الحروب وانطلقت الثورات ، وصدرت الدساتير ، وسنت القوانين ، وتمت الاتفاقيات ، ووضعت

يعكس

(١) انظر : Herman Finer, The Theory and Practice of Modern Government, N.Y.; Henry Holt. 1949. (The Separation of Powers False and True. P. 94).



أوربا ، وهو دستور السويد الصادر في سنة ١٨٠٩ الذي استحدث لأول مرة نظاما فريدا يهدف الى تحقيق رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية والقضائية بأسلوب واضح وسهل وفعال ، وهو نظام « الامبود سمان البرلمانى » .

وكما جاء دستور سنة ١٨٠٩ ابنا لنظرية مونتسيكو ، فقد كان أيضا وليد الاحداث السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية عدم امكان وضع حد فاصل بين سلطات الدولة بحيث تعمل كل منفصلة في مجالها . (٢)

ومع ذلك فان نظرية مونتسيكو مازالت هي الاساس الذى قامت عليه اغلب الدساتير الليبرالية ، ومن ضمنها اقدم دستور مكتوب فى

(٢) عبد الملك عودة ، عبد الكريم درويش ، فتح الله الخطيب ، « الادارة والسياسة » ، (القاهرة ، مؤتمر القادة الاداريين ، ندوة .

كان الخلاف قد احتدم بين انصار هذه الوحدة ومعارضيه ، مما استدعى قيام هيئة تعبر عن رغبات أفراد الشعب فى الاقاليم المختلفة وتحدث باسم الامة ككل ، وبهذا نشأ المجلس النيابى الذى سعى بعد قليل المجلس الوطنى أوريكستاج ومازال معروفا بهذا الاسم الى اليوم . (٤)

وفى سنة ١٥٢٣ تم انتصار الحركة الوطنية وانهمزت فكرة الوحدة الاسكندنافية واستقر زمام الامر للملك السويد واستقلوا بالسلطة . وبنهاية القرن السابع عشر كانت سلطة الملوك سلطة مطلقة لا يشك الشعب فى « مصدرها الالهى » الى ان انهارت امبراطورية السويد ومات الملك شارل ١٢ فى المعركة وقامت حركة مضادة قيدت من سلطات الملوك ودعمت قوة الريكستاج بها الى حد أن أصبح له حق تعيين الوزراء وعزلهم ، وتعرف هذه الفترة فى تاريخ السويد باسم « عصر الحرية » ولكن الصراعات استمرت ، ولم تكن هذه المرة بين الملك والمجلس ، ولكن بين أقسام هذا الأخير ، خصوصا بين النبلاء من ناحية ورجال الدين ونواب الاقاليم والمزارعين من جهة أخرى . وقد أدت الفوضى التى سادت المجلس والفساد الذى نتج عنها الى عودة السلطة للملوك . واستمر السنطان مطلقا لهم خلال فترة أدرك الشعب خلالها عن تجربة - أن للملكية المطلقة مساوئها نذلك قام انقلاب عسكرى انتهى بعزل الملك والمطالبة بحياة دستورية يتم فيها التوازن بين السلطات بطريقة تعمل على الاستقرار ، وتضمن الحريات ، وبذلك صدر دستور سنة ١٨٠٩ (٥)

ويقوم هذا الدستور على اقتراض أن الملك

التي مرت بها السويد خلال القرون التى سبقته ، وهى أحداث جديرة بأن نقف أمامها لحظة متابعة وتفهم ، نظرا لانها الحقائق التى دعت الى استصدار هذا الدستور ، وأدت بمؤرخيه الى المبادأة بما استحدثوه من أنظمة وضمانات .

وتاريخ دستور سنة ١٨٠٩ هو أيضا قصة صراعات استمرت لأكثر من خمسة قرون ، وقامت بين الملوك وممثلى الشعب ، وبين ممثلى الشعب فيما بينهم ، كما قامت بين مناصرى حركة الوحدة الاسكندنافية ومعارضيه . وكانت فترات الاستقرار السياسى التى سادت هذه الحقبة هى تلك التى هدا فيها التنازع بسبب استئثار جانب بالسلطة فى يده على حساب غيره ، الى أن جاء دستور يجعل للاستقرار أساسا آخر ، هو توزيع السلطة والاختصاصات بين مراكز القوى بحيث لا ينفرد أيهما بالقوة دون غيره ، وضمان حريات الافراد وحقوقهم .

نظرة تاريخية :

عاشت السويد كغيرها من دول تلك المنطقة خلال القرون الوسطى حياة سياسية اقطاعية ، انفرد بها الملك السلطان الاعلى واستقل نبلاء الاقطاع فى حكمهم (٣) وفى القرن الثالث عشر انضم الى الملك لمعاونته مجلس اللوردات

وكان الشعب يعبر عن مطالبه وبسمعهما لذوى السلطان عن طريق اجتماعات محلية فى الاقاليم . وخلال القرن الرابع عشر قامت فكرة الوحدة الاسكندنافية . وما جاء القرن الخامس عشر حتى

(٣) انظر :

Nils Andern : Modern Swedish Government. Uppsala Goteberg, 1961.

وايضا :

Ingvar Andersson, Introduction to Sweden, Stockholm, Almqvist and Wiksell, 1962.

(٤) مر تنظيم هذا المجلس بتطورات عديدة . . . فى خلال القرن ١٧ زادت قوة الريكستاج ، وغدا الاداة السياسية لتمثيل الشعب ، وأصبح مكونا من اركان اربعة هى النبلاء ورجال الدين ونواب المقاطعات والمزارعون . وعندما جاء دستور ١٨٠٩ منه كثيرا من الاختصاصات وخاصة فى المسائل المالية . وفى سنة ١٨٦٦ أصبح البرلمان يتكون من مجلسين ينتخب المجلس الاعلى من مجالس اهل افئات وينتخب المجلس الاخر من الشعب مباشرة ويجدد انتخابه كل اربع سنوات ، بينما يتجدد المجلس الاعلى كل ثمانى سنوات عن طريق تجديد ١/٨ الاعضاء سنويا .

انظر :

Ellis Hastad : The Parliament of Sweden, Hansard Society. London, 1957.

(٥) تعرف هذه الفترة باسم فترة التسلط الجوستافى نسبة للوكها جوستاف الاول والثانى والثالث .

بين كبار رجال القانون المشهورين بالكفاية والحيدة والنزاهة . ويشترك فى انتخابه ممثلو الاحزاب المختلفة للبعد عن تيارات السياسة والحزبية .

ويشغل هذا المفوض المنصب لمدة أربع سنوات ، ولا مانع من اعادة انتخابه مرة أو مرات (٨) . وقد سار العمل على اختيار امبودسمان واحد Justitue Ombudsman يقوم برقابة التصرفات فى كافة مجالات اختصاصه ، أى فى الاجهزة الادارية والمحاكم والقوات المسلحة ولكن فى سنة ١٩١٥ . اصبحت المسائل المتعلقة بالقوات المسلحة من اختصاص مفوض برلمانى آخر مختص بها ، وبذلك نشأ منصب الامبودسمان العسكرى Militie Ombudsman وعدلت المادة ٦٩ من دستور سنة ١٨٠٩ لتقرر « ان البرلمان سوف يختار اثنين من المواطنين من ذوى الكفاية القانونية والنزاهة المطلقة ليكون أحدهم « مفوض المسائل المدنية » والاخر « مفوض المسائل الحربية » ليقوما بالتأكد من حسن تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بكافة الامور » .

تعديل سنة ١٩٦٨

استمر كل من المفوض المدنى والمفوض العسكرى يعملان كل فى دائرة اختصاصه فتره طويلة ، الى أن دعت الحاجة الى اعادة تقييم هذا التنظيم . فقد أدت أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية الى زيادة كبيرة فى أعمال المفوض المدنى ، بينما طرأ انخفاض ملموس على أعمال المفوض العسكرى . لذلك تكونت لجنة خاصة سنة ١٩٦٢ لدراسة هذه الاوضاع وتقديم المقترحات اللازمة للبرلمان . وبناء على تقرير هذه اللجنة والمناقشات التى دارت حوله ، أصدر البرلمان فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ تعديلات جوهرية أخذ بها فى التطبيق فى ٢٨ مارس سنة ١٩٦٨ (وهو اليوم التالى للانتخابات الجديدة للمفوض (٩) .

وتتلخص هذه التعديلات - المعروفة باسم تعديل

والبرلمان غريمان يتنازعان السلطة ، وهو افتراض تدعمه الحوادث التى أوجزناها . ولذلك فقد اتخذ أساسه نظرية مونتسيكو فى فصل السلطات ، واستحدثت أنظمة رأها كفيلة بتحقيق هذا الفصل والتوازن والرقابة ، من أهمها النظام المعروف باسم « امبودسمان » وهو نظام شاع أخيراً وانتشر ونقلته عدد من الدول ، كما أهتم بدراسته رجال السياسة والقانون والادارة (٦)

وكلمة « امبودسمان » تعنى فى الواقع فى اللغة السويدية محام أو ممثل أو مفوض (٧) . والكلمة بمفردها لاتدل على نظام معين بذاته فى السويد . فكل شركة لها امبودسمان ، وكل مؤسسة أو بنك له امبودسمان . والاسم الصحيح الذى يستعمل للتعبير عن النظام الذى يكفل الرقابة البرلمانية فى السويد هو « الامبودسمان البرلمانى » أو « المفوض البرلمانى » وهو اسم أقرب دلالة Royal Parliam entary Ombudsman على فلسفة النظام وواقعه ، إذ ان الامبودسمان يقوم بالرقابة بالنيابة عن البرلمان ، وهو المحامى أو المفوض الذى أوكل اليه البرلمان سلطة التأكد من حسن تطبيق القانون ، وعدم استغلال السلطة ، والحرص على حريات الافراد وحقوقهم من تعسف الحكومة أو القضاء ، وهو بذلك يمارس من السلطة التشريعية - البرلمان - حقها فى الرقابة على السلطتين التنفيذية والقضائية . وفى اطار هذا المفهوم فان نظام الامبودسمان البرلمانى ليس وسيلة جديدة اضافية من وسائل الرقابة ، ولكنه طريقة مستحدثة من طرق الرقابة التى تمارسها السلطة التشريعية .

اختيار الامبودسمان :

نص دستور سنة ١٨٠٩ على ان يقوم البرلمان باختيار الامبودسمان بوساطة ٤٨ عضواً من أعضاء البرلمان (٢٤ من كل مجلس) يختارون لهذا الغرض . وجرى العرف أن يتم اختياره من

Nils Andren, oP. cit., P. 12.

(٦) كذلك تطلق كلمة امبودسمان للإشارة الى عضو برلمان أو ممثل هيئة معينة أو ممثل جماعات العمال ، ذلك أنها تعنى فى الواقع « من يقوم بتمثيل آخر » .

(٨) انظر :

Brian Chapman, The profession of Government; The Public Service in Europe, London, Allen and Unwin, 1959. P. 241.

Bexellus, Henkow, Lundvik & Wennergren, The Swedish Parliamentary Ombudsman, Annual Report for 1968, Stockholm 1969. (٩)

وفى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٦٨ انتخبت لجنة من ٤٨ عضوا من اعضاء البرلمان ثلاثة من كبار رجال القانون لشغل هذا المنصب الجماعى ، كما اختاروا نائبيهما . (١١)

وتعكس هذه الزيادة فى عدد المفوضين اتساع نطاق اعمال الاجهزة الادارية ، وزيادة مسئولياتها ، ودخول الحكومة فى مجالات العمل الاشتراكى والتحول الاجتماعى (١٢) . كما أنه يعكس اطراد نمو ايمان الافراد بهذا النظام وزيادة الالتجاء اليه كمدافع عن حقوقهم وحرياتهم .

وقد كان طبيعيا أن تصاحب هذه الزيادة فى العمل وفى عدد المفوضين زيادة فى افراد مكتب الامبودسمان عن العدد الذى استقر عليه العمل لفترة طويلة .

تعديل عام ١٩٧١

تنظيم الريكسداج سوف تدخل عليه تعديلات جوهرية سنة ١٩٧١ ، اذ سيصبح مكونا من مجلس واحد بدلا من مجلسين تبعا لتعديل تم استصداره بناء على لجنة تكونت فى سنة ١٩٥٤ لدراسة احتمالات تعديل دستور سنة ١٨٠٩ ليتفق والتطورات الحديثة .

وسيكون اختيار اعضاء هذا المجلس الواحد ٣٥٠ عضوا عن طريق الانتخاب المباشر ، وسيستمر اعضاء هذا المجلس فى القيام بدورهم فى اختيار المفوضين ولكن ككل وليس عن طريق لجنة معينة أى كما يختارون رئيس المجلس . ولم يتضمن هذا التعديل أى تغيير متعلق بعدد المفوضين أو اختيارهم واختصاصاتهم .

مارس سنة ١٩٦٨ - فى الغاء تقسيم العمل بين المفوضين (المدنى والعسكرى) وادرج اعمالهما فى مكتب واحد يرأسه مفوضون ثلاثة ، كل منهم اسمه Justitieombudsman ويتم انتخابهم بنفس الطريقة ، كما ان لهم نفس الحقوق والاختصاصات التى يتمتع بها اسلافهم وقسم العمل بينهم حسب مجالات معينة .

ونظرا لان تأكيد حريات الافراد كان دائما من أهم الاسباب التى دعت الى انشاء هذا النظام والى تدعيمه ، فقد اختص أحد المفوضين بالمجالات المتعلقة بالحجز على حريات الافراد أو التى قد تتضمن احتمال المساس بها ، مثل أعمال السجون ومؤسسات الاطفال والمسنين وذوى العاهات وضعاف العقول وكافة المؤسسات التى تحد من حريات الافراد . كما أعطى له ، بجانب ذلك ، اختصاص رقابة الاعمال المتعلقة بالتأمين الاجتماعى ، وبعلاية الوثائق وبالتخطيط والبناء .

واختص المفوض الثانى بالرقابة على اعمال القوات المسلحة والضرائب ، علاوة على مشاركة المفوض الثالث فى الرقابة على اعمال المحاكم ورجال النيابة والشرطة . ويختص المفوض الثالث ، الى جانب ذلك ، برقابة اعمال الحكومات المحلية وسلطات الامن المحلية وبقية الاعمال الادارية . (١٠)

ونص التعديل على اختيار نائبين للامبودسمان Deputy Ombudsman يكونان على مستوى القيام بعمل المفوض اذا ما اضطر هذا الى القيام برحلات تفتيشية طويلة ، أو اذا ما انشغل فى دراسة حالات معقدة تتطلب التفرغ لها ، أو عندما يقوم بأجازاته .

- (١٠) المرجع السابق ص ٢ .
 (١١) يلاحظ أن الثلاثة الذين اختارتهم اللجنة هم المفوض المدنى السابق ، والمفوض الحربى السابق وقاضى سابق بالمحكمة العليا . اما النائبان فقد اختيرا من قضاة محكمة الاستئناف .
 (١٢) تحكم السويد خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية حكومات الحزب الاشتراكى الديمقراطى .
 (١٣) يتكون مكتب المفوضين من رئيس مكتب وستة رؤساء اقسام المكتب (وهى قسمان للقضاء ، وقسمان للمسائل الادارية ، وقسم للمسائل الحربية ، وقسم للمسائل الخدمة المدنية) وأربعة نواب رؤساء الى جانب ستة من الموظفين . ومع هؤلاء عدد من رجال القانون والقضاء يعاونهم حوالى ١٥ كاتباً وسكرتيراً . وميزانية المكتب بما فى ذلك المرتبات حوالى ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ كراون سويدى ، ويتقاضى كل مفوض مرتب قاضى المحكمة العليا ١.٠٣٠.٠٠٠ كراون فى السنة . وكان مكتب الامبودسمان قبل هذا التعديل يتكون من خمسة أو ستة محامين ومعهم عدد قليل من افراد السكرتارية والسجلات وما الى ذلك .
 انظر : ص ٢٤١ وما بعدها Chapman op. cit.

لدراستها دراسة عميقة . وعند زيارته مكتب المدعى العام ، فإنه يتأكد من عدم مرور وقت أطول من اللازم بين الاتهام والمحاكمة ، حرصا على حريات الافراد . كما أنه يلتقى مع المسجونين ونزلاء المؤسسات العلاجية ويستمع لشكاوهم .

وجرت العادة خلال القرن التاسع عشر على الا يلتفت مكتب المفوض للشكاوى والموضوعات التى تنشر بالجرائد على اعتبار أنها شكاوى مجهولة . (١٧) ولكن الجرائد أصبحت اليوم من أهم مصادر عمل المفوض بعد ما أثبتت التجربة صحة كثير من الحالات التى تثيرها الصحافة . وحتى فى الحالات التى لا تكون فيها الوقائع المنشورة صحيحة ، فإن توضيح الامور له جدواه فى توطيد ثقة المواطنين فى حقوقهم . ويهتم مكتب المفوض بفحص الجرائد لهذا الغرض ، كما أن المواطنين كثيرا ما يرسلون اليه قصاصات من الجرائد تحمل وقائع يظنون أنها تستحق التحقيق وتلعب الشكاوى دورا هاما فى تحقيق رقابة المفوض . ويستطيع أى مواطن أن يقدم شكواه للمفوض مباشرة ولا يشترط شكل معين لها وليست لها اجراءات رسمية ، ولا تدفع عنها رسوم ، ويجب التصرف فى الشكاوى خلال ٢٤ ساعة من وصولها . وقد زاد عدد الشكاوى زيادة كبيرة مع مرور الزمن . فخلال السنوات الاولى لم يتجاوز عدد الشكاوى ٧٠ حالة سنويا ، وفى سنة ١٩٦٠ بلغ عددها ٩٨٣ حالة (١٨) بينما وصل سنة ١٩٦٨ الى ٢١٢٠ حالة . وكان المجموع الكلى لحالات هذه السنة ٢٦٥٦ حالة (١٩) والشكاوى بذلك تكون الجزء الغالب من حالات التحقيق ورغم ذلك يلاحظ أن الشكاوى ليست هى مصدر الحالات التى ينتج عنها اتخاذ أى اجراء خطير مثل رفع دعوى أو تعديل تشريعى (٢٠) وقيمتها حتى فى الاصلاح الادارى ليست خطيرة كما ان قيمتها

قررت المادة ٩٦ من دستور ١٨٠٩ أن « للمفوض حق اقامة الدعوى امام المحاكم المختصة ضد من ارتكبوا اعمالا مخالفة للقانون ، بسبب التحيز أو المحسوبية أو أى سبب آخر - أو أهملوا فى تأدية واجباتهم على النحو المطلوب » . (١٤)

ويدخل فى اختصاص المفوض كافة أعمال العاملين بالاجهزة الادارية المركزية ومنذ سنة ١٩٦٧ امتد اختصاصه للاجهزة المحلية . كما يشمل موظفى القوات المسلحة ، وكذلك العاملين بالسلطة القضائية ، سواء فى المحاكم أو سلطات الاتهام . ويمتد اختصاصه ليشمل المحاكم العليا فى حالات التقصير الشديد . (١٥)

ولا يدخل فى اختصاص المفوض الوزراء ، فالبرلمان هو الذى يوجه اليهم الاتهام ، ويقتصر عمل المفوض فى هذه الحالة على القيام بدور المدعى (١٦)

ويخرج من نطاق اختصاصه كلية « التاج » وأعضاء البرلمان ، والمواطن العادى . ويمارس المفوض سلطاته بناء على ما يتبين له شخصيا من قصور أثناء جولاته التفتيشية ، أو بناء على ما ينشر فى الجرائد ، أو استنادا الى ما يصله من شكاوى .

ويقوم المفوض بجولات تفتيشية مستمرة بحيث تتم زيارة كل المحاكم وكافة المنظمات الادارية مرة كل عشر سنوات . والتفتيش من أهم مصادر التعرف على الاخطاء الأكثر جسامة . وعند زيارة المحاكم ، يتأكد المفوض من أن الاعمال لاتتراكم ، كما أنه يختار ٢٥ حالة مدنية و ٢٥ حالة جنائية

The constitution of Sweden, Documents Published by the Royal Ministry of (١٤)
Foreign Affairs. Stockhol. 1953.

(١٥) لم يمارس المفوض ابدأ هذا الحق .

A. Bexellus, « The Swedish Institute of Justitieombudsman » International (١٦)
Review of Administrative Science, Vol. XXVII; 1961, No. 3, P. 245.

Ibid. P. 246.

Ibid. P. 246.

Annual Report, Op. Cit; P. 3.

(١٧)
(١٨) انظر الجدول فى التقرير السابق .
(١٩) Swedish Institute for Cultural Relations, Law and Justice in Sweden, Stockholm, (٢٠)

1960.

وكثيرا ما تعدل جهة الادارة عن قرارها أو تعدله عندما يبدأ المفوض تحقيقه . ويلاحظ هنا ان قيمة الانذارات والتنبهات التي يرسلها المفوض ليست فقط في رفع الغبن الواقع في مسألة معينة بذاتها ، ولكنها تعمل أيضا على توضيح كثير من النصوص وتفسير القوانين واللوائح مما يفيد منه كافة الموظفين . كما أنها تؤدي الى وجود وحدة في التفسير بين الهيئات المختلفة ، الى جانب وجود اتفاق في طريقة العمل .

عوامل ساعدت على نجاح النظام :

لقد ساعدت عوامل تنظيمية وبيئية على نجاح هذا النظام في السويد وغيرها من الدول الاسكندنافية ، من هذه العوامل :

١ - أنه جاء نتيجة لصراعات اظهرت الحاجة اليه ، فأحسن تقبله ، وأحسن استعماله .

٢ - أن الافراد لا يبالغون في الالتجاء الى الشكوى في مثل هذه الدول . فالشكاوى ليست وسيلة كثيرة الممارسة ، خصوصا وأن للمواطن حرية تقصى الحقائق والبحث في ملفات الجهاز الاداري بنفسه ، كى يطمئن على سلامة القرار . فليس هناك مبدأ السرية بالنسبة للملفات والوثائق الحكومية .

٣ - عدم اساءة الافراد لحقهم في الاطلاع على الملفات وعلاقتها ، مما مكن من استمرار هذا النظام . وهذا بدوره رفع الضغط عن مكتب المفوض .

٤ - وجود جهاز ادارى تنفيذى على مستوى عال من الكفاية يساعد المفوض في مهنته .

٥ - عدم احجام المفوض عن محاسبة أى فرد مهما علت مكانته في الجهاز الادارى . ومن الحالات المعروفة عن أول مفوض أنه لم يتردد في

الأولى في الواقع هي في كونها أسلوبا فعالا من أساليب العلاقات العامة الصحيحة مع المواطنين ، ذلك أن كل الشكاوى تدرس بعناية ، وحتى في الحالات التي يكون الشاكي فيها غير محق في شكواه ، فإن المفوض يرسل اليه ردا مفصلا يوضح له الاسباب التي بنت عليها الجهة قرارها .

ويملك المفوض سلطة الاطلاع على كافة الوثائق والسجلات حتى السرية منها ، وحتى لو كانت اشربة التسجيل التي تستعملها الشرطة عند التحقيق . كما أنه له حق دعوة الاطراف المعنية أو مطالبة الشرطة باستدعائهم وتوجيه الاسئلة اليهم . ويقوم مكتب الامبودسمان بدراسة الموضوع واعداد تقرير مفصل عنه يتخذ أساسا لقرار المفوض الذي يصدر عادة قبل مضي ٩٠ يوما (٢١)

وإذا ما تبين للمفوض وجود خطأ في تطبيق القانون ، أو سوء استعمال للسلطة ، أو أن القرارات كانت مجافية لروح العدالة ولضمان الحريات ، فإن له رفع الدعوى أمام المحاكم المختصة لتفصل في الموضوع . ذلك أنه لا يملك سلطة الغاء أو تعديل القرار الادارى ، وأن كان يملك دعوة الموظف وحته على تغيير قراره . وهو بذلك ليس جهة قضائية ، كما أنه ليس ممثلا للوظيفة التنفيذية واسمع السلطات قوى الاختصاصات ، ولكنه سلطة تحقيق واتهام (٢٢)

ولا يستعمل المفوض حاليا سلطاته في رفع الدعوى واتخاذ اجراءات تأديبية الا في حالات التقصير الشديد . فلم يزد عدد هذه الدعاوى عن ثمان سنة ١٩٦٠ من مجموع ١٢٠٠ حالة (٢٢) وبلغ سنة ١٩٦٨ سبع حالات فقط من مجموع ٢٦٥٦ حالة ، وهذه الحالات السبع كانت كلها من الحالات التي حققها المفوض بناء على تقديره وليست بناء على شكاوى .

وفي غالبية الحالات يكتفى المفوض اما بالانذار واما بالتنبيه . كما أنه أحيانا يطالب الموظف أو الحكومة بتعويض من لحقهم ضرر من القرار ،

(٢١) عبد الملك عودة . الادارة العامة والسياسة ، القاهرة ، الانجلو سنة ١٩٦٣ .
(٢٢) ولهذا الامر اهمية خاصة في السويد ، ذلك أن الاجراءات الادارية في السويد ليست لها قواعد مكتوبة ، اما تعتمد على العرف والتقاليد ، مما يتيح مجالا لسوء التقدير أو اختلاف التفسير بمرور الزمن من منظمة لآخرى.

الدخول الى القصر الملكى ليزور ضابطا أسيرا فى ثكنات الحرس بناء على أوامر المارشال برنادوت ولى العهد وقد اثار هذا ضجة خصوصا أنه كان اجنبيا ولا عهد له من قبل بمثل هذه الاجراءات ، وبفلسفة أهل السويد فى الحرية (٢٢)

٦ - اهتمام المفوض بكل حالة تصله وعدم اهماله دراسة أى شكوى مهما قلت درجة خطورتها . ومن الحالات التى بحثها رسالة وصلته من طالب يشكو فيها من أن مدرسته انقصت درجته العلمية بسبب مقال نشره فى جريدة المدرسة وبعد التحقيق تبين أن هذا يناقض دستور حرية الصحافة الذى يقدره أهل السويد وتدخل المفوض لرفع الغبن عن هذا الطالب .

٧ - كل هذه الحقائق أدت الى تمتع المفوض بدرجة عالية من احترام المواطنين وثقتهم ومعاونة الجهاز الادارى ، مما يسهل عليه أداء مهمته (٢٤)

المعاني التى يحققها نظام المفوض :

ويحقق نظام المفوض اليوم اهدافا عديدة لم تكن كلها فى ذهن واضعى دستور سنة ١٨٠٩ الذين استحدثوه كما أنه يدعم معانى سياسية واجتماعية لها فى السبعينات أهمية لم تدركها من قبل . هذه المعانى يمكن أن نتبينها من الادوار المختلفة الآتية التى يمارسها :

أولا : دوره فى الرقابة : فالمفوض بنص الدستور ، يمارس رقابة السلطة التشريعية على السلطتين التنفيذية والقضائية ، وبذلك يحقق مبدأ توازن القوى .

ثانيا : دوره بالنسبة للأفراد : يعمل المفوض على حماية حقوق الأفراد ، ورفع الظلم والتعسف ،

وتعويضهم اذا مالحقهم الضرر . كما أن فى وجود المفوض ضمانا للفرد على حقوقه وحرياته . وبفضل هذا النظام يقال فى السويد أن المواطن العادى يؤمن بأن أى أساءة نصيبه من موظفى الدولة ، يمكنه أن يحتج عليها بأن يقوم بابلاغها لجهة موثوق بها فتعالجها وترفع الظلم الذى لحقه نتيجة ذلك القرار » (٢٥)

ثالثا : دوره بالنسبة للموظف : ان مجرد وجود هذا النظام يمثل ضابطا يحول بين الموظف وذوى السلطات وبين الاستبداد بسلطاتهم . كما أنه يدفعهم الى الاهتمام بحفظ وثائقهم بطرق منظمة والاسراع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة . فالمفوض قد يزورهم فى أى يوم دون أخطار ، وله حق الاطلاع على كل وثيقة وأى ملف . كما أن المفوض ، وهو يمارس سلطاته ، يعد عوناً للأجهزة الادارية . وذلك لأنه يوضح لهم الرؤيا ويمنع الخطأ قبل وقوعه . كذلك فإنه يقوم بدور هام فى تفسير القانون لهم . وتعتبر الانذارات والخطابات التى يوجهها مصدرا هاما من مصادر التعرف على الصحيح من الاجراءات والقرارات .

والى جانب ذلك ، فإن فى وجوده حماية للموظفين ، اذ كثيرا ما يؤدى تحقيقه الى تأكيد سلامة اجراء الموظف ، وقد تبين مثلا أن فى نصف الحالات التى سجلت فى مكتب المفوض سنة ١٩٦٠ اعتبر المفوض أن تفسير الموظف كان كافيا ، وأنه « فى ظل القوانين والتعليمات السائدة ، فإنه لم يكن فى مقدور الموظف أن يتصرف سوى على الصورة التى تصرف بها » (٢٦)

رابعا : دوره فى الاصلاح الادارى والتشريع : يقدم المفوض تقريرا سنويا الى البرلمان يوضح فيه نقاط النقص أو الضعف أو التضارب فى القانون وفى الاجراءات المعمول بها . وله أن يقدم مقترحاته لتعديل القانون أو اعادة التنظيم الادارى . ويحيل البرلمان هذا التقرير الى لجنة خاصة لبحثه

(٢٣) بعد انقلاب سنة ١٨٠٩ واغتيال الملك جوستاف ناهب أهل السويد لنابليون بمشكلة تحديد من يحكمهم فامدهم نابليون بأحد قواد جيشه وهو برنادوت الذى تحكم سلطاته السويد للآن .

(٢٤) فى مقابلة شخصية مع اولف لودفيك أحد المفوضين أكتوبر سنة ١٩٦٩ سألته عن اول حالة بحثها فى شهر أكتوبر فقال انها حالة اسناد بالجامعة يشكو تخطيه فى الترقية ، كما سألته عن آخر حالة وصلته فقال انها زوجة تشكو من سوء معاملة زوجها لها !

N. Rosenthal, «The Ombudsman — Swedish Grievance Man»
Public Administration Review, Vol. XXIV, No. 4, Dec. 1964, P. 229.

(٢٥)
(٢٦)

الافراد وحقوقهم ، وعدم تفسير مثل هذه الامور للشاكي له خطورته (٢٨)

ومن هنا فان المفوض البرلمانى ، فى تقديرنا ، يعتبر من انجح وسائل العلاقات العامة للاجهزة الحكومية ومن اكثرها فاعلية. وقد نجح نظام الامبودسمان فى السويد فى توطيد علاقة طيبة بين الشعب والحكومة . واليه يرجع الفضل اليوم فى أن رجل الشارع فى السويد أكثر ميلا الى الاعتقاد بنزاهة العاملين بالاجهزة الادارية والحربية ، وبأنهم يراعون العدالة ويحترمون القانون فى قراراتهم .

وبالاضافة الى ما تقدم ، فان المفوض كنظام انما يعكس التطورات الاجتماعية والتغيرات الفكرية التى تسود مجتمعا ما ، وتوقعات الافراد من حكوماتهم ومنظمتهم . ويقرر احد المفوضين فى مقال له أنه فى السنوات الاولى لعمل المفوض كان نزلاء السجون يشكون من بشاعة الظروف الصحية التى يعيشون فيها ، ومن قسوة المعاملة ورداءة الاكل ، وكانت مثل هذه الامور على درجة من السوء جعلت المفوضين يطالبون الحكومة بتحسينها . أما نزلاء السجون اليوم فأنهم يشكون للمفوض من أنهم لا يحصلون على اجازات كافية . وأنهم سئموا مشاهدة التليفزيون ، ويطلبون عددا أكبر من العروض السينمائية ، وأنهم يودون أن يتركوا بلا رقابة عندما تزورهم زوجاتهم واصدقاؤهم ! (٢٩)

الامبودسمان فى دول اخرى

لقد أدى نجاح هذا النظام الى الاخذ به فى دول اخرى منها فنلندا سنة ١٩١٩ ، ثم الدانمارك سنة ١٩٥٤ ، والنرويج سنة ١٩٦٢ . كما أنه يطبق اليوم أيضا خارج العالم الاسكندنافى . وتطبقه بتغييرات طفيفة وباختلافات غير جوهرية - دول تمثل اجزاء مختلفة من العالم ، منها المانيا الغربية ، وبها مفوض للقوات المسلحة فقط . ونيوزيلندا التى تشترط دفع رسم بسيط للنظر فى

ومناقشته . والاتجاه الحديث فى عمل المفوض هو الا يقدم اقتراحاته الى البرلمان رأسا ، انما يقدم اقتراحاته الى الحكومة ، وهذه تقوم بدراسة الموضوع وجمع البيانات والدراسات اللازمة لاستصدار تشريع . ويقدم المفوض اقتراحاته للحكومة لتعديل بعض الانظمة او الاجراءات وخلال سنة ١٩٦٨ أنتهت دراسة ٢٥٩٩ حالة الى تقديم خمسة مقترحات للحكومة (٢٧)

خامسا : دوره فى العلاقات العامة للحكومة :
ولعل أهم الادوار التى يقوم بها المفوض الان ، دوره فى توطيد علاقة ايجابية بين الشعب والحكومة . وهو دور لم يقصده واضعو دستور سنة ١٨٠٩ ، ولكن التطورات المختلفة ابرزته ودعمته ذلك أن الجزء الأكبر من مصدر عمل المفوض هو اليوم من الشكاوى التى تصله من الجمهور ويلاحظ هنا أن العدد الأكبر من هذه الشكاوى لا يجد بها المفوض ، بعد دراستها دراسة وافية ، خرقا للقوانين ، أو مساسا بحقوق الافراد ، وهو فى هذه الاحوال يرسل للشاكي بيانا يوضح فيه كل الحقائق ويبين الاسباب التى حدثت « بالموظف » الى اتخاذ الاجراء او القرار المشكو منه . وفى سنة ١٩٦٨ بلغ مثل هذه الشكاوى أكثر من ٥٠ فى المائة من مجموع الشكاوى التى بحثها المكتب والذى بلغ ١١٧٤ حالة . واذا أخذنا فى الاعتبار أن مقدم الشكاوى يرفعها لانه مقتنع تماما أنه مدق فى شكواه ، فان عدم تفسير الامر له تفسيراً مرضياً صادراً من سلطة لها مكانتها واحترامها ، تكون نتيجته ان تظل فكرة الظلم مسيطرة على تفكيره . ولهذا الشعور أسوأ الاثر على علاقات المواطنين وأقاربهم واصدقائهم بالجهاز الادارى . كما أنه يؤدي الى زعزعة الثقة فى نزاهة وكفاءة الجهاز القضائى . ويلاحظ فى تقرير سنة ١٩٦٨ أن العدد الأكبر من هذه الحالات متعلق بالسجون (١٩٧) حالة ، تليها الحالات المتعلقة بالحاكم (١٢٩) حالة وتأتى بعدها الحالات المتعلقة بالشرطة والامور الجنائية (٩٥) حالة ، وهى أمور لها أهميتها لتعلقها بحريات

رئى الاكتفاء بشخص واحد يتم اختياره من رجال القضاء .

ودائرة اختصاص المفوض الدانماركى اضيق من دائرة اختصاص زميله فى السويد ، فهى لا تشمل رجال القضاء وموظفى المحاكم ولا العاملين بالسلطات المحلية أو رجال الدين . ويمكن لاي فرد أن يتقدم بشكواه للمفوض رأسا . ومع ذلك ، فهذا الاختصاص أشمل من نطاق عمل المفوض فى فنلندا وللمفوض الدانماركى نفس سلطات زميله السويدى . وان كانت مدة انتخابه سنتين بدلا من أربع وهى قابلة للتجديد ، وقد أعيد فعلا انتخاب أول مفوض . ومتوسط ما يصله من حالات يتراوح بين ٨٠٠ ، ١١٠٠ حالة سنويا . يتم فحص حوالى ثلثها ، ويرفض الباقي بعد عمل التحريات الأولية عنها (٣٢)

وبالرغم من أن هذا النظام لم ينشأ فى الدانمارك الا فى سنة ١٩٥٢ ولم يبدأ المفوض هناك ممارسة عمله الا فى سنة ١٩٥٤ الا أن بحثا أجرى لتقييم هذا النظام بعد خمس سنوات فقط من انشائه يقررنجاحه ويؤكد صلاحيته ويجمل البحث بعض الاسباب التى أدت الى ذلك فى شخصية المفوض الذى يتم اختياره ، كفاية أعضاء المكتب الذى يعمل فيه ، موقف الصحافة منه ، علامته بالبرلمان . أقامه على توطيد علاقات عامة طيبة مع الجمهور ، أنه لم ينس استعمال حقه فى محاسبة الموظفين . وأنه فى مجرد وجوده رادع للموظف الحكومى الى جانب الظروف التى تسيطر على مجتمع الدانمارك مثل التجانس وارتفاع مستوى التنظيم والادراك والوعى السياسى (٣٣)

وفى الهند أخذ بهذا النظام سنة ١٩٦٨ بمقتضى القانون رقم ٥١ عام ١٩٦٨ ويطلق عليه فى الهند اسم لوكيال ، ويعينه رئيس الجمهورية بعد التشاور

الشكوى ، وبعض ولايات الهند . كما أخذت به المملكة المتحدة بعد مناقشات واسعة وتشكيل لجان برلمانية لدراسته . وامتد هذا النظام الى بعض الدول الافريقية ، فأخذت به تنزانيا أخيرا

وقد كان من الطبيعى أن تكون فنلندا أسرع الدول الى الأخذ بهذا النظام . فقد ظلت فنلندا جزءا من السويد فترة طويلة ، الى أن خضعت لنفوذ الاتحاد السوفيتى أوائل القرن التاسع عشر . وعند استقلالها سنة ١٩١٩ أصبحت دستورا سنة ١٩١٩ أخذ بفلسفة الفصل بين السلطات ، وأنشأ أنظمة من بينها نظام المفوض .

ويتقاسم المفوض الفنلندى مسئولية الدفاع عن حقوق الافراد مع وزير العدل . وفى البداية لم يكن تقسيم العمل بين الاثنين واضحا الى أن صدرت سنة ١٩٣٢ قوانين توزع الاختصاصات بينهما فأصبح المفوض مختصا بالمسائل المتعلقة بالقوات المسلحة والمحاكم الحربية والسجون والمؤسسات النقابية والعلاجية التى تضع قيودا على حريات الافراد بصفة عامة (٣٠)

وللمفوض الفنلندى مكانته ، ولكن ليس له نفس قوة ومكانة زميله السويدى . وقد انتقده بعض الكتاب على أساس أن عمله قانونى صرف وغير مرن (٣١)

أما الدانمارك فلم تأخذ بهذا النظام الا عند صدور دستور سنة ١٩٥٢ ، فقد نصت المادة (٥٥) من دستور الدانمارك على اختيار شخصين من خارج أعضاء البرلمان ، يسويان مراقبة أعمال الأجهزة المدنية المركزية وإدارات القوات المسلحة . ولكن عند استصدار قانون ١١ يونية سنة ١٩٥٤ الذى ينظم انشاء وعمل المفوض ،

- M. Hiden, « Finlands Defenders of the Law » Annals of the American Academy of Political Science, Philadelphia, Vol. 377 (May 1968) P. 31 (٣٠)
Gellhorn, Ombudsman and others, Citizens Defenders in Nine Countries Cambridge, 1961. P. 129. (٣٢)
Royal Danish Ministry of Foreign Affairs, Denmark, Copenhagen, 1961. P. 129. (٣٢)
H. Abraham, « A Peoples Watchdog Against Abuse of Power » Public Administration Review, Vol. XX, No. 3 Summer 1960. PP. 152 - 157. (٣٣)
Government of India, The Lokpal and Lokayuktas Bill No. 51 of 1968. (٣٤)

الاجهزة التنفيذية . . . وأكد ذلك الاتجاه برنامج
٣٠ مارس

٢ - أن المجتمع الاشتراكي حريص على اعطاء
مواطنيه حقوقهم وحرياتهم ، ولا تعتبر تصرفات
الموظف العمومي ، مهما ارتفعت مكانته فى المسم
الادارى ، بعيدة عن المسائلة .

٣ - ان اتساع نطاق العمل الحكومى ودخوله
فى مجالات متعددة بعضها أعمال فنية متخصصة
جعل رقابة السلطة التشريعية - برمتها - على
أعمال الادارة أمرا صعب التنفيذ .

٤ - أن أعضاء البرلمان لا يملكون الوسائل التى
تمكنهم من دراسة الشكاوى التى تصلهم بنفس
الكفاية التى تتاح لمثل هذا المكتب ومن به من
متخصصين متفرغين .

٥ - أنه يرفع هذا العبء عن أعضاء مجلس
الامة ، ففتح لهم فرصة التفرغ بالامور المتعلقة
بالسياسات العامة والمصالح الوطنية .

٦ - أنه لا يوجد لدينا نظام مقابل يقوم بهذه
المهمة . فمكاتب الشكاوى هزيلة النظم ضعيفة
السلطان ليست لها سلطة البحث ولا المسائلة
والمحاكم اجراءاتها معقدة ونفقاتها عانية ، مما
يجعل المواطن يجم عن اللجوء اليها . واحيانا
تستمر المنازعات فيها سنوات ، بينما ان أحد مزايا
مكتب الامبودسمان انها يتمثل فى سرعة الفصل فى
الامور .

٧ - ان فى نظام المفوض البرلمانى ، مساواة بين
المواطنين ، وتاكيدا لحق من لا يتيسر لهم دفع
رسوم ونفقات المحاكم واتعاب المحامين ، - ا - يصبح
المفوض ومعه نخبة من رجال القانون محامين
بدون مقابل .

٨ - ان قرار الادارة قد يكون احيانا غير
مخالف لنص القانون . وعلى ذلك فاحتمال
تصحيح الاوضاع عن طريق المحاكم غير ممكن .
مع ان فى هذا القرار ما ينافى روح القانون أو

مع كبير القضاة ورئيس المعارضة بالبرلمان لمدة
خمس سنوات وذلك بغرض « رقابة الاعمال
الادارية التى تقوم بها الحكومة أو المؤسسات
العامة فى المجالات المدنية »

وفى الولايات المتحدة تقدم أحد أعضاء
الكونجرس عام ١٩٦٤ باقتراح يدعو لانشاء نظام
يقابل نظام المفوض ، ويكون الغرض منه ضمان
عدم استبداد السلطة التنفيذية ، وطمانه الافراد
الى حقوقهم . وقد ثارت مناقشات عديدة حول
جدوى تطبيق النظام بالولايات المتحدة (٣٤) .

كما نادى بعض الكتاب بوجوب الاخذ بهذا
النظام فى كل من الولايات المتحدة وكندا (٣٥)
ونشك فى نجاح هذا النظام فى الولايات المتحدة
بسبب اعتبارين اساسيين هما أنه قد ينفذ الى
منصب حزبي تتحكم فيه الاعتبارات السياسية
والتيارات الحزبية ، مع أن اساس نجاح نظام
المفوض هو الحيادة التامة والنزاهة المطلقة ، كما
أن حجم الميدان المطلوب رقابته وضخامته وعدد
الاجهزة التى تشملها هذه الرقابة ، سيؤدى الى ان
يصبح مكتب الامبودسمان ذاته جهازا
كبيرا « بيروقراطيا » معقدا ، وبذلك يفقد الهدف
الاول من وجوده ، وسببا هاما من اسباب
نجاحه .

مفوض برلمانى فى مصر ؟

وبعد ، لعل السؤال الذى يتبادر الى الذهن الان
هو : هل هناك حاجة الى نظام مماثل لنظام
الامبودسمان فى بلادنا ؟ وهل أن الاوان دراسة
امكان انشاء ما يقابله ؟ وهل نحن فى ظروف
تسمح بتنظيمه وتؤدى الى نجاحه ؟

هناك فى تقديرنا من المسوغات ما يدعو الى
التفكير فى دراسة انشاء نظام مماثل مع تطويره او
تطويعه لظروفنا ومن أهم هذه المسوغات ما يلى :

١ - أنه لا يوجد مانع دستورى من قيام مثل هذا
النظام ، بل ان الميثاق قد عزز الاتجاه نحو رقابة

H. Reuss : « An Ombudsman for America », (New York : The New York (٢٥)
Times magazine, sept. 13, 1964).
D. Rowat « Ombudsman for North American ». Public Administration Review (٢٦)
Bel 24, Dec. 1964. P. 230.

الاسكندنافية - قد طوع النظام الذي استنبطه لظروفه ولتقتضيات المجتمع الذي يعمل به

ومع ان مجتمعنا بعكس كثيرا من القيم والتقاليد والاتجاهات بالنسبة للحكومة والتي قد تعوق نجاح مثل هذا النظام في بدايته ، الا أنى أعنقد أن فى انشائه واستمرار عمله تجربة جديرة بالدراسة وان التطورات الاجتماعية التى تجتاح مجتمعنا سوف تعمل بالتدريج على نجاحه . ومن ناحية أخرى فان انشاء مثل هذا النظام سوف يؤدى الى توطيد علاقة المواطنين به ، مما يعتبر فى حد ذاته وسيلة لتغير كثير من اتجاهاتهم التى قد تعوق نجاحه ، انه الطريق الوحيد ليتعلم الافراد كيف يحسنون ممارسة حقوقهم بأن يمارسوها فعلا .

العدالة الاجتماعية أو الرشد المطلوب فى القرار ، وفى هذه الاحوال للمفوض حق التدخل ومناقشة الموظف العام فى قراره

٩ - أنه فى نظامنا تنتفى أكبر عقبة يمكن أن تقف فى طريق نجاح نظام المفوض البرلمانى وهى الحزبية واحتمال اختيار البرلمان للمفوض على اساس حزبي هو أحد الاعتراضات الاساسية التى منعت من الاخذ به فى الولايات المتحدة .

١٠ - ان هذا النظام أثبت أنه ليس نظاما سويديا بحتا بمعنى أنه لا يصلح الا للسويد . فقد بينا أن عددا من الدول تبنت الفكرة واشتات انظمة مماثلة ، وان كلا منها - حتى فى نطاق الدول



ثورة رشيد عالي الكيلاني والمتوهمية العربية

د. محمد كمال الدسوقي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة أسيوط . حصل على درجة
الدكتوراه من جامعة برلين الغربية . له مؤلفات منشورة من بينها
« تاريخ الحرب العالمية الثانية » ، « إسرائيل قيامها ومصيرها » ،
و « الصهيونية والفاشية » .

عالي

بن علي شريف مكة ، لم يكونوا ليصبروا على هذا
الوضع . . . ففي عام ١٩٢٩ اتصل عدد من
الضباط ، منهم صلاح الدين الصباغ ، وفهمي
سعيد ، بالكاتب السياسي محمد يونس السبعلاوي
وكونوا نواة الكتلة العسكرية ، التي آمنت بالفكرة
القومية الرامية الى تحرير العراق وسائر البلاد
العربية من النفوذ الاجنبي ، وتوحيد اجزاء الوطن
العربي (١) .

العراق الكثير من مساويء الحكم
البريطاني طوال فترة الانتداب ،
التي اعقبت الحرب العالمية
الاولى . واستغل البريطانيون
الجيش العراقي في قمع الثورات الداخلية ، وفي
تمكينهم من استغلال البلاد لمصلحة بريطانيا ، وبذر
بذور الخلاف بين الاحزاب المتصارعة . على ان
الجيش العراقي تحت امرة الضباط العراقيين ،
الذين تحطمت آمالهم في الثورة العربية ، بعد
خديعة بريطانيا للعرب ، وتنكرها لعهودها للحسين

وظلت الحكومات العراقية حتى بعد انتهاء

[١] السيد عبد الرزاق الحسني - الاسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحريرية - مطبعة المرفان -
صيدا - ١٩٥٨ . ص ١٢ .



غضب الانجليز في العراق والفرنسيين في سوريا .

وزاد سخط الكتلة العسكرية والاساط السياسية والشعبية العراقية على بريطانيا ومسلكتها في فلسطين . وجاءت ثورة ١٩٣٦ ، ليشترك مئات من المجاهدين العراقيين الى جانب اخوانهم الفلسطينيين ، في ثورتهم ضد الصهيونية وحمايتها من البريطانيين . وقامت اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني ، وضمت تحت لوائها كل المنظمات والاحزاب السياسية

الانتداب وتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية في ٣٠ يونيو ١٩٣٠ ، مجرد العوبة في يد المعتمد السامي البريطاني ، لا تستطيع الخروج على ارادته (٢) الا ان الكتلة العسكرية كانت لتلك الحكومات الحزبية بالمرصاد تحاول ان تؤيد اتجاهاتها القومية لمناصرة الحركة التحررية في سوريا وفلسطين ، وتحاول الضغط عليها لعدم التفريط في حقوق البلاد ، ارضاء لبريطانيا . وبوفاة الملك فيصل الاول وتولى ابنه الامير غازي الحكم يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٣ ، وجدت الحركة القومية في الملك الشاب خير نصير لها ، مما اثار

[٢] راجع : محمد عزة دروزة - الوحدة العربية - المكتب التجاري - بيروت ١٩٥٧ - ص ٢٤٥ - ٢٥٧

استقلالها ، على أن ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة مع المحافظة على حقوق اليهود المقيمين بها ، كما طالبوا بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين فورا وبإصدار تشريع يمنع انتقال اراضي فلسطين من يد العرب لليهود .

وكان استنكار حكمة سليمان رئيس وزراء العراق ، الذي أتى به الى الوزارة انقلاب بكر صدقي العسكري في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦ ، أقوى من أى استنكار عربى آخر . فقد أعلن استعداد العراق لمناصرة القضية الفلسطينية للنهائية ، كما قدم للحكومة البريطانية احتجاج حكومته على مجرد فكرة التقسيم وكان فى تصريحه الصحفى ثائرا اكثر منه رئيس وزارة ، حيث دعا العرب الى الوقوف صفا واحدا فى الدفاع عن فلسطين ، وصيانة عروبتها وندد بتوصيات اللجنة الملكية البريطانية ، كما ندد بمسلك بريطانيا واحتضانها لمطالب الصهيونية . وحمل حملة منكرة على التقسيم وإنشاء دولة يهودية وقال ان هذا يضر بمصالح العرب جميعا ، وأن الدول العربية لن ترضى به ، وأن لا اعتبار لمن يرضى به من العرب ، وأن الحاكم الذى يرضى أن يتوج على شرق الاردن مع ما بقى من أقسام فلسطين ، لا يقابل الا بالمقت ، وأنه سيكافحه بكل قوة كرئيس حكومة وكفرد من الامة العربية . وأشارت هذه التصريحات بحق الانجليز ، وعاتبوه فى ذلك (٤) .

وشملت المظاهرات كل المدن العراقية ، وأصدر كبار رجال الدين بيانا بوجوب مؤازرة فلسطين شرعا لحفظها للعروبة والاسلام . وأدلى بكر صدقي الذى قام بالانقلاب العسكرى بتصريحات تؤيد حكمة سليمان فيما أذاعه ، وأعلن أنه مستعد لسفك آخر نقطة من دمه فى سبيل فلسطين . واستجاب المجاهدون العراقيون للنداء وتدفقوا على فلسطين ليحملوا السلاح مع اخوانهم العرب وامتزج الدم العربى على الارض المقدسة ، فى اروغ معارك عربية شهدتها فلسطين . وسقط فى الصراع الفا شهيد عربى ، واضطرت بريطانيا ازاء تفاقم الاخطار على قواتها بفلسطين الى أن تصدر فى ٩ نوفمبر ١٩٣٨ بيانا أعلنت فيه عدولها

الفلسطينية . وقام الثوار بتدمير المرافق العامة وتفجير أنابيب البترول ، كما قتل المجاهدون كثيرا من الضباط والجنود الانجليز المعروفين بتحيزهم لليهود ، واضطهادهم لعرب فلسطين . وقام المجاهدون العراقيون بزعامة فوزى القاوقجى بدور بطولى .

واستمر الاضراب ومأصحيه من اضطرابات فى فلسطين لمدة ستة أشهر كاملة ، مما جعل حكومة بريطانيا تلجأ الى الملوك والرؤساء العرب تناشدهم التدخل لوضع نهاية سريعة لتلك الثورة العامة . واستجاب غازى ملك العراق وعبد العزيز آل سعود ملك شبه الجزيرة العربية وعبد الله أمير شرق الاردن لرغبة بريطانيا ، وقام الثلاثة بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية يطالبونها بايجاد حل سريع للمشكلة الفلسطينية ، وناشدوا فى نفس الوقت ، زعماء الثورة فى فلسطين انهاء ثورتهم . واستجابت اللجنة العربية العليا لنداء الملوك العرب الثلاثة ، وأوقف الثوار كل عملياتهم الحربية ، انتظارا لما ستفعله بريطانيا ، بعد أن قتل فى هذه الثورة أكثر من ألف شهيد عربى ، وسجن أكثر من ثلاثمائة مجاهد (٣) .

وبعثت بريطانيا على أثر توقف القتال فى فلسطين لجنة اللورد بيل الملكية ، التى أعلنت تقريرها فى ٧ يوليو ١٩٣٧ متضمنا اقتراحا بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام : القسم الساحلى ومن خلفه السهول الخصبة لليهود ، والجزء الداخلى للعرب ، على أن ينضم لشرق الاردن ، أما الاماكن المقدسة فى القدس وبيت لحم والناصره فتبقى تحت حكم بريطانيا المباشر ، على أن تعقد كل من الدولتين اليهودية والعربية معاهدة تخول لانجلترا ضمانات لحماية الاقليات ، ووضع حاميات عسكرية .

واستنكرت الامة العربية كلها والحكومات العربية قرار التقسيم . وعقد مؤتمر فى بلودان بسوريا يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٧ لممثلى البلدان العربية ، وأعرب الجميع عن استنكارهم لاي فكرة ترمى الى تقسيم فلسطين ، وأصرروا على ضرورة انهاء الانتداب ووعد بلفور ، ومنح فلسطين

[٣] د. محمد كمال الدسوقي وعبد التواب عبدالرازق سلمان - اسرائيل . قيامها واقصاها ، مصرها - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٢٨
[٤] محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة - المكتبة المصرية - صيدا - ١٩٥١ - الجزء الثالث - ص ١٦٠ .

٥٩٩
الميول البريطانية ، أن يلعب دوره في اختيار الأمير
عبد الله ، ليكون وصياً على العرش .

وجاء قيام الحرب العالمية الثانية ليكشف نوري
السعيد عن وجهه الحقيقي المماليك للانجليز . ففي
٧ سبتمبر ١٩٣٩ أسرع نوري السعيد كرئيس
للوزراء بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ،
دون اعطاء مهلة لسياسة العراق للتشاور في الامر
والتفكير في عواقبه . وتمادى نوري السعيد في
اظهار ولاءه لبريطانيا فسلم لحكومة الهند جميع
الرعايا الالمان الموجودين بالعراق ، وكان من
الممكن الايسلهم لاعدائهم ويدعوهم لمغادرة البلاد كما
تفعل الامم المستقلة .

وحاول نوري السعيد أن يزج ببلاده في
الحرب ، واراد في يوم ٢٣ فبراير ١٩٤٠ اعلان
الحرب على ألمانيا ، وعند الضرورة ارسال فرقتين
من القوات المسلحة العراقية للقتال في ليبيا أو
البلقان ضد قوي المحور . ولكن هذا الاقتراح قوبل
بمعارضة شديدة خاصة من الفريق حسين فوزي
رئيس اركان الجيش العراقي (٦) .

وحاول الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين
الذي لجأ الى العراق في اكتوبر ١٩٢٨ ، كسب
العقلاء الاربعة زعماء الكتلة العسكرية ضد
سياسة نوري السعيد المتحيزة لبريطانيا فأخذ
يحرز العقلاء الاربعة على مطالبة نوري السعيد
بموجب تكليف بريطانيا ، بأن توضح موقفها من
فلسطين . وفتح العقيد فهمي سعيد نوري السعيد
في موضوع حمل بريطانيا على تسليح الجيش
العراقي ، واعطاء تصريح بشأن مستقبل فلسطين ،
فرفض نوري السعيد عرض هذين الامرين على
الحكومة البريطانية . وأدرك العقلاء الاربعة أن
نوري السعيد ليس بالشخص المرجو ، الذي يمكن
الاعتماد عليه للمطالبة بمطالبهم القومية .
واتجهت انظارهم وانظار مفتي فلسطين
الى رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان
الملكي في بغداد ، ورأوا فيه خيراً

عن فكرة التقسيم ، كما أفرجت عن المعتقلين ،
واعادت المنفيين الى سيشل من أعضاء اللجنة
العربية العليا التي أمرت بريطانيا بحلها في ٢٦
سبتمبر ١٩٣٧ .

ولعبت احداث فلسطين دورا كبيرا في توجيه
جهود الكتلة العسكرية بزعامة العقلاء الاربعة
صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود
سلمان ، وكامل شبيب ، فلم تندفع في معارضة
وزارة ياسين الهاشمي خلال قيام الثورة
الفلسطينية ، لان سياسة الهاشمي كانت سياسة
قومية سليمة تهدف الى دعم الحركة التحررية في
سوريا وفلسطين . وواصلت وزارة حكمة سليمان
السير على هذه السياسة ، كما واصلت سياسة
الهاشمي في امداد الثوار الفلسطينيين بالسلاح
والعتاد والاموال ، وكانت هناك كميات من السلاح
والعتاد في طريقها الى فلسطين حين استقالت
وزارة حكمة سليمان في ١٧ أغسطس ١٩٣٧ على
أثر مقتل بكر صدقي قائد الانقلاب . ولما خلفه
جميل المدفعي في رئاسة الوزراء ، امر بأعادة تلك
الكميات الى مخازنها وعدم إرسالها الى فلسطين .
واستاءت الكتلة العسكرية من مسلك جميل
المدفعي ، وأجبرته حين تمكنت منه يوم ٢٤ ديسمبر
١٩٣٨ على الاستقالة ، ليخلفه نوري السعيد رئيسا
للوزارة للمرة الثالثة محاولا جهد طاقته التقرب
الى الكتلة العسكرية القومية ، التي أصبحت بمثابة
الرقيب على تصرف الوزارة ، حتى لا تسوء
استخدام الاحكام العرفية المعلنة بالبلاد .

واشتعلت البلاد بالحقد على بريطانيا على أثر
مقتل الملك غازي يوم ٤ أبريل ١٩٣٩ في ظروف
غامضة لحادث سيارة ، وترددت أشاعات بأن
المخابرات البريطانية هي التي دبرت الحادث
للقضاء عليه . وفي اليوم التالي هاجمت جموع
غفيرة من العراقيين الغاضبين منزل القنصل
البريطاني موك مازون في الموصل وقتلته (٥) .
وخلف غازي ابنه الطفل فيصل الثاني وهو في
الرابعة من عمره . واستطاع نوري السعيد ذو

Kirk, Survey of International Affairs 1939 — 1946, The Middle East in the
War, Royal Institute of International Affairs 1952, p. 60.

كانت العلاقات البريطانية مع الملك غازي سيئة قبيل مقتله وقد كتب السفير البريطاني في العراق موريس
بيترسن في كتابه يقول : « قد أصبح واضحا للامان بان الملك غازي يجب ان يسيطر عليه ، او يخلع » .
Peterson (Sir M.) Both Sides of the Curtain, London 1949, p. 151.

Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932 — 1958, London — New York, Karachi,
1960, p. 152.

منفذ للبلاد في تلك الظروف . واستقال نوري السعيد في ٣١ مارس ١٩٤٠ ليخلفه رشيد عالي الكيلاني ، الذي احتفظ بنوري السعيد وزيرا للخارجية في وزارته ، ولكن دون أن يسلم له قياد أمور السياسة الخارجية .

الوزارة المؤتلفة :

وكان رشيد عالي الكيلاني في السابعة والأربعين من عمره ، ذا معرفة تامة بالعراق وظروفه ومشاكله القبلية ، والسياسية . وكان قد تلقى تعليمه في استامبول حيث درس الحقوق ، ثم عمل محاميا في بغداد ، ثم قاضيا ، ثم رئيسا لمحكمة الاستئناف . وقد اختير وزيرا للعدل عام ١٩٢٤ ، وهو لم يتجاوز الثلاثين من عمره ، ولكنه لم يلبث أن استقال ، لينتخب نائبا عن بغداد في البرلمان ثم رئيسا للمجلس النيابي . وشغل الكيلاني منصب وزير الداخلية أكثر من مرة ثم الف هو الوزارة عام ١٩٣٣ . وكان في كل تلك المناصب مثالا طيبا للسياسي المحنك ، الحريص على مصلحة بلاده .

وقد ضمت الوزارة المؤتلفة برئاسة رشيد عالي الكيلاني عددا من أبرز الزعماء ورؤساء الوزارات السابقين وهم ناجي السويدي وزير المالية ونوري السعيد وزير الخارجية ، وناجي شوكت وزير العدل ، وطفه الهاشمي وزير الدفاع واشترط الكيلاني لقبول تأليف الوزارة الشروط التالية (٧)

١ - المحافظة على الصلات التقليدية مع الانجليز على أساس المعاهدة العراقية - البريطانية
٢ - عدم التساهل تجاه المطالب الانجليزية التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، الا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين ، بالنظر لما تتطور اليه الحرب ، أو ما كان فيه ضمان لاستقلال العراق الناجز ، ووحدة العرب ، واستقلالهم ، خاصة فلسطين وسوريا ، على أن تعطى في ذلك عهود ومواثيق رسمية .

٣ - تزويد الجيش العراقي بالسلاح من أي مصدر كان ، وعدم التردد في هذا الامر أبدا مادام الانجليز لا يتمكنون من تجهيز العراق بما يحتاج

اليه من سلاح . فالجيش بحكم الاعزل ، لان سلاحه القديم لا ينفع في الحروب العصرية ، بينما يجب أن يكتمل في هذه الاونة تسليحه ، وأن يقف على أهبة الاستعداد .

٤ - النظر في أمر إعادة الانتخابات العامة ، على أساس يؤمن للمجلس النيابي أعضاء أحرار يمثلون الامة ويعبرون عن رأيها ، لا عن رأي الحكومة التي تكون في الحكم ، ولا يكتفون برفع الايدي بالموافقة ، دون مناقشة .

وتوالى الضربات الالمانية الناجحة فاستولت القوات الالمانية في شهرى أبريل ومايو ١٩٤٠ على النرويج والدنمارك وهولنده وبلجيكا ولوكسمبورج وتقدمت داخل الاراضى الفرنسية ، وباتت فرنسا على وشك الاستسلام . وخشى موسوليني أن تنتهي الحرب في فرنسا ، قبل أن يدخل هو الحرب الى جانب المانيا ، فتضيع عليه الفرصة في أن يلعب دور الدولة المنتصرة ، التي ترغب في أن تنال حظها من الغنائم . (٨)

وأعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا يوم ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وجاء السفير البريطاني في بغداد السير بازل نيوتن ، الى نوري السعيد وزير الخارجية يطلب اليه أن تقرر الحكومة العراقية موقفها بالنسبة لإيطاليا ، كما فعلت من قبل بالنسبة لالمانيا . وحاول نوري السعيد اغراء الكيلاني وأعضاء الوزارة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، ولكن جهوده ذهبت سدى ، فان مجلس الوزراء ورئيسه رفضوا قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، ناظرين الى مصلحة العراق قبل كل شيء ، رافضين الدخول في عداوة مع قوى المحور المنتصرة ، أو التورط في حرب من أجل مصلحة بريطانيا فحسب .

المباحثات مع المحور :

على أثر انهيار فرنسا واستسلامها لهتلر في يونيو ١٩٤٠ ، بدأ رشيد عالي الكيلاني محاولاته للتعرف على وجهة نظر ألمانيا وإيطاليا في المشاكل العربية ، للحصول منها على وعد صريح وبضمان مستقبل البلاد العربية . وسافر نوري السعيد وزير

[٧] صلاح الدين الصباغ - فرسان العروبة في العراق - دمشق - ١٩٥٩ - ص ١٢٧
(٨) راجع : د. محمد كمال الدسوقي - الحرب العالمية الثانية ، صراع استعماري دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٢٣ - ١٢٦ .

للسياسة المتبعة ، حتى الآن ترمى الى تأمين الاستقلال التام ، والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد التي تحت الانتداب البريطاني ، ولهذا فان إيطاليا ستقاوم كل ادعاء بريطاني أو تركي لاحتلال الاراضي ، سواء كان ذلك في سوريا أو لبنان أو العراق ، وتفضلوا بقبول خالص تحياتي . (١٠)

بغداد في السابع من تموز ١٩٤٠ — التوقيع —
غبرياللي

وأوفدت الكتلة القومية في العراق التي يتزعمها رشيد عالي الكيلاني ويؤيدها مفتي فلسطين والعقلاء الاربعة ، مندوبا عنها لمفاوضة كل من ألمانيا وإيطاليا ، بشأن المطالب العربية ووقع الاختيار على عثمان كمال حداد سكرتير مفتي فلسطين للقيام بهذه المهمة . وفعلًا خرج من العراق سرا بجواز سفر مزيف الى تركيا ، حيث قابل فون بابن يوم ٦ أغسطس ١٩٤٠ . وسهل له فون بابن مهمة السفر الى برلين عبر المجر .

وفي برلين دارت محادثات بين عثمان كمال حداد ، والدكتور جروبا سفير ألمانيا في بغداد قبل قطع العلاقات . وقد اجتمعا يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٠ ، ثم اجتمع عثمان كمال حداد يوم ١٨ أكتوبر ١٩٤٠ بفون فايز سيكر سكرتير الدولة الاول . واخيرا اجتمع سكرتير المفتي بالسنيور بوتى مدير القسم السياسي بوزارة الخارجية الإيطالية يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٤٠ .

وذكر سكرتير المفتي للدكتور جروبا يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٠ بأنه جاء ممثلا للجنة عربية قومية تتكون من رئيس وزراء العراق رشيد عالي الكيلاني ، ووزير المالية العراقي ناجي السويدي ، ووزير العدل العراقي ناجي شوكت ، وكبار ضباط الجيش العراقي ، وعضو المجلس النيابي يونس السبعوي . كما ذكر ان اللجنة تضم من سوريا شكرى القوتلي وزكى الخطيب ، ومن السعودية

الخارجية وناجي شوكت وزير العدل الى تركيا لمعرفة موقف تركيا من سوريا في حالة انهيار المقاومة الفرنسية وفوض الكيلاني وزير مالىته وأحد أفراد الكتلة القومية في العراق بالاجتماع بين يرى الاجتماع به في تركيا لفائدة العراق ، ولاكتشاف ما غمض من الامور .

وفي انقره تباحث الوزيران العراقيان مع الحكومة التركية ، وعاد نوري السعيد الى بغداد يوم ٢ يوليو ١٩٤٠ ، اما ناجي شوكت فقد تخلف لمقابلة فون بابن سفير ألمانيا في تركيا ، دون أن يذكر لنوري السعيد شيئا عن تلك المقابلة .

وتمت المقابلة بين ناجي شوكت وفون بابن يوم ٥ يوليو ١٩٤٠ ، وأبلغه ناجي شوكت عن تعاطف رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء العراقي مع ألمانيا ، ثم سأله عن وقف الالمان من البلاد العربية عامة ، ومن سوريا وفلسطين خاصة . وصرح له فون بابن بأن تطور الموقف السياسي في الشرق هو في المقام الاول من اختصاص إيطاليا ، وانه لهذا يعتبر نفسه مجرد وسيط لايصال المطالب والرغبات العربية الى إيطاليا عن طريق حكومة الرايخ ، وعلق ناجي شوكت على ذلك بان ألمانيا تستطيع بتأثيرها على إيطاليا أن تجعلها تنهى مشاكلها مع البلدان العربية بطريقة تتفق مع مصالح العرب . وأكد له أيضا بأن العرب سيقاومون الاستعمار الإيطالي ، مثل مقاومتهم للاستعمارين البريطاني والفرنسي . (٩)

وحاولت إيطاليا ازالة مخاوف العرب فيما يختص بها ، فتقدم وزيرها المفوض في بغداد السنيور غبرياللي الى رئيس الوزارة العراقية يوم ٧ يوليو ١٩٤٠ بالكتاب الاتي نصه :

« عزيزي صاحب الفخامة
قد أمرني معالي الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا ، أن أبلغ فخامتكم أن إيطاليا ، طبقا

Politisches Archiv, Auswaertiges Amt, Botschaft Ankara, S. 488066 — 67.
(Papen an das Auswaertige Amt v. 6 Juli 1940)

[٩]

الارشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية — مجلد سفارة انقرة — ص ٤٨٨.٦٦ — ٦٧
(فون بابن الى وزارة الخارجية الألمانية يوم ٦ يوليو ١٩٤٠)
ملحوظة : مجموعات هذه الوثائق موجودة الان في ارشيف وزارة الخارجية الألمانية في بون ، وقد اعتمدت عليها في اعداد هذه الدراسة .
عثمان كمال حداد — حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ — المكتبة المصرية — صيدا —
لبنان — ص ٢٢ — ٢٣] النص الانجليزي وترجمته بالعربية لا .

العراق ، مع وعد من العراق بعدم معاونة بريطانيا في حربها .

٣ - اخراج نوري السعيد وزير الخارجية الموالي لبريطانيا من الحكم .

٤ - عقد معاهدة سرية مع دول المحور ، يتفق فيها على كل تفاصيل التعاون والصداقة المرجو قيامها .

٥ - وضع امكانيات العراق لخدمة ايجاد تفاهم مماثل بين ايطاليا ومانيا من ناحية وبين بقية الدول العربية الاخرى ، وخاصة سوريا وفلسطين والاردن والسعودية .

٦ - تنظيم ثورة كبرى في فلسطين وشرق الاردن ضد انجلترا يكون مركز تنظيمها في سوريا لامدادها بالاسلحة الفرنسية والاموال اللازمة من دول المحور أى بمبلغ يصل الى ٢٠٠٠ جنيه استرليني . ولاتمام هذا فيجب أن يسمح لحكومة العراق باعلان استقلال دولة سوريا . فسيادة فرنسا على سوريا لم يعد لها وجود ، لان سوريا كانت خاضعة للانتداب الفرنسي عن عصبة الامم ، التي لم يعد لها وجود الان ، وبهذا سقط حق فرنسا في سوريا ، وهذه المسألة لا يمكن تركها لمفاوضات الصلح بعد نهاية الحرب ، بل يجب البت فيها فوراً ، من أجل تيسير قيام الثورة في فلسطين والاردن . ولكي لا تتدخل تركيا ، فان سوريا المستقلة ستعلن موقفاً حيادياً قوياً ، ولكنها ستتعاون سراً مع دول المحور .

٧ - حماية العراق وحياده ضد أى معتد . والعراق مستعد للدفاع عن حياده ضد بريطانيا بكل ما يملك من وسائل ، لان بريطانيا قد تلجأ لاستخدام العنف ، لانها قد تعتبر منع مرور قواتها والقوات الهندية بالاراضي العراقية ، أو إرسال سفير المائى لبغداد ، عملاً عدائياً يقصد به التحرش بها .

الشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص للملك ابن سعود ، وكذلك خالد الحوت مستشار الملك . أما فلسطين فيمثلها فى اللجنة الحاج امين الحسينى بنفسه .

وقدم عثمان كمال حداد المطالب العربية التالية (١١) .

١ - على دول المحور أن تعترف باستقلال البلاد العربية المستقلة الان ، والبلاد العربية التي تخضع للانتداب الفرنسى (سوريا ولبنان)، والبلاد العربية الخاضعة للانتداب البريطانى او الحماية البريطانية (الاردن - فلسطين - والبلدان العربية على سواحل شبه الجزيرة العربية كالكويت وعمان ومسقط وحضرموت - واليمن الجنوبية كجزء من دولة اليمن - والمناطق العربية التي تكون غائبة سكانها من العرب)

ب - على دول المحور أن تؤكد ، أنها لا تنوى أن تنتقص من استقلال تلك الدول بأي نوع من الانتداب أو ما يماثله من أشكال الادارة الاجنبية

ج - على دول المحور ان تعترف بحق الدول العربية فى الدخول فى وحدة ، وفى حل مشكلة اليهود حسب مصلحة العرب القومية .

د - على ألمانيا وايطاليا ان تعلن انهما ليس لدهما أية نوايا استعمارية فيما يختص بمصر والسودان ، وأن تعترفا باستقلال هاتين الدولتين .

وفى مقابل اعتراف دول المحور للدول العربية بهذه المطالب قدم عثمان كمال حداد باسم اللجنة العربية القومية استعداد حكومة العراق لتحقيق ما ياتى ، (١٢) .

١ - اعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا

٢ - اعلان حياد العراق الكامل ، على ان يتبعه منع مرور القوات البريطانية أو الهندية عبر

[١١] الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الألمانية - مجلد سكرتير الدولة - بلاد العرب - الجزء الاول - ص ٥٦٩٩ - ٧٠٠ [ملحق مذكرة الدكتور جوبيا بتاريخ ٢٧ اغسطس ١٩٤٠ عن محادثاته مع حداد يوم ٢٦ اغسطس ١٩٤٠ .

[١٢] نفس المصدر السابق - ص ٥٦٩٢ - ٦٩٩ [مذكرة الدكتور جوبيا بتاريخ ٢٧ اغسطس ١٩٤٠ عن محادثاته مع حداد يوم ٢٦ اغسطس ١٩٤٠]

وفى يوم ٧ يوليو ١٩٤٠ حضر شيانو الى برلين وقد تضمنت قائمة المطالب الإيطالية لما بعد الحرب . فطالب بضم نيس وكورسيكا ومالطة ، ووضع الحماية الإيطالية على تونس وجزء من الجزائر ، والارتباط بمعاهدات صداقة مع سوريا ولبنان والاردن وفلسطين مع احتلال بعض المواقع الاستراتيجية ، وفى مصر والسودان تنتقل حقوق بريطانيا الى إيطاليا . أما اليونان فعليها ان تتخلى لإيطاليا عن كورفو والكيامرويا وتأخذ قبرص فى مقابل هذا وتطالب إيطاليا أيضا بالصومال الفرنسى وجيبوتى وأفريقيا الاستوائية حتى بحيرة تشاد ، وكذلك عدن وبريم وجزيرة سقطرة (١٥)

والواقع أن ألمانيا مراعاة لمطالب إيطاليا فى المنطقة العربية ، كانت مقيدة فى تعاونها مع الحكومة العراقية ، حتى أنها لم تستطع مساعدتها بمجرد شراء التمور والقطن وغيرها من المنتجات العراقية ، التى تكسبت فى الاسواق العراقية وسببت كسادا كبيرا ، كذلك لم تقدم لها ما طلبته من قروض أو أسلحة أو ذخائر ، بدعوى صعوبة المواصلات وعدم امكان التعامل تجاريا مع العراق

ووصلت أخبار الاتصالات العراقية الالمانية الى بريطانيا فزاد استيائها من حكومة الكيلانى . والحقيقة ان السفير البريطانى فى العراق ادرك منذ اللحظة الاولى لقولى الكيلانى رئاسة الحكومة صعوبة التعاون معه . وجاءت عدة مناسبات لتثبت له صدق حدسه منها على سبيل المثال :

١ - نشر الصحف العراقية لآخبار الحرب وانباء القتال .

كما هى دون تحريف ، وكلها كانت انتصارات للمحور وهزائم للحلفاء .

وسافر ناجى شوكت مرة أخرى الى أنقرة ، وقدم لفون بابن فى سبتمبر ١٩٤٠ نفس المطالب التى تقدم بها حداد . ومضى شهر كامل دون ان يتسلم ناجى شوكت ردا على مطالبه . وفى يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٤٠ استدعاه فون بابن وسلمه مسودة البيان الالمانى الذى بدأت الاذاعات الالمانية والايطالية فى اذاعته خلال الايام التالية ، وقد جاء نصه كما يلى : « أعلنت الحكومة الالمانية اليوم فى تصريح رسمى ، أنها لما كانت دوما تشعر بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية ، وتتمنى حياة سعيدة ورفاهة للامم العربية يليق بمكانتها الطبقية والتاريخية ، وبأهميتها بين شعوب العالم فهى - كما كانت فى السابق - تتبع الان ايضا كفاح هذه الامم من أجل استقلالها ، وباهتمام الشعوب العربية ، وهى تجاهد وتكافح فى سبيل هذا الاستقلال تستطيع أن تعتمد وتضمن عطف ألمانيا فى المستقبل . وألمانيا باعطائها هذا التصريح الرسمى هى على اتفاق تام مع حليفها إيطاليا أيضا ، (١٢)

والواقع ان هتلر فى اثناء الحرب اظهر عطفًا على العرب ومطالبهم ، ولكنه كان دائما يراعى مطالب حليفه موسوليني ، ومطامعه فى تلك المنطقة . ومطامع موسوليني لم تكن مجهولة لهتلر وفى ١٩ يونيو ١٩٤٠ تلقى ريبنتروب وزير الخارجية الالمانية تفصيلا لمطالب موسوليني ، التى شملت نيس ، وكورسيكا ، والصومال الفرنسى ، وجزءا من الجزائر ، وتونس ، ومدخلا للاتلس فى مراكش ، ومالطة ، وانتقال حقوق بريطانيا فى مصر والسودان الى إيطاليا . وجاء رد وزير الخارجية الالمانية على شيانو وزير خارجية إيطاليا بأن هتلر موافق على أغلب تلك المطالب فيما عدا الجزائر ومراكش ، لان لاسبانيا مطالبها هناك ، ونحن نتوقع امكان الاتفاق معها . (١٤) .

[١٣] السيد عبد الرزاق الحسنى - المرجع السابق - ص ٥٥

النص الالمانى فى : الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الالمانية - مجلد سكرتير الدولة - بلاد العرب - الجزء الاول - ص ٥٧١٨ - ٣٧٤ - ٣٧٣

Graf Galeazzo Ciano, Ciano's Diplomatic Papers, London 1948, p. 373 [١٤] مذكرات شيانو يوم ١٩ يونيو ١٩٤٠

Paul Schmidt, Statist auf diplomatischer, Buehne, 1923 - 1945, Bonn, 1949, [١٥] p. 492.

باول شميدت - كومبارس على المسرح السياسى - ١٩٢٣ - ١٩٤٥ - بون ١٩٤٩ . ص ٤٩٢ [حضر جلسة المحادثات كمترجم] Erich Kordt, Wahn und Wirklichkeit, Stuttgart 1947, p. 250.

اريش كوردت - حقائق واكاذيب - شتوتجارت - ١٩٤٧ - ص ٢٥٠

٢ - رفض الحكومة العراقية تشغيل سينما جواله بريطانية ببقاء بالدعاية ضد ألمانيا وإيطاليا ورفض ورفض وزارة الداخلية العراقية توزيع اعلانات بهذا المضمون .

٣ - مطالبة حكومة الكيلاني الدائمة لبريطانيا بتسليح الجيش العراقي ، ثم التجاؤها لشراء السلاح من ألمانيا وإيطاليا .

٤ - تعاقب حكومة الكيلاني مع اليابان على بيع محصول القطن العراقي ، فحرم الانجليز من شرائه بالسعر المنخفض الذي تعودوا دفعه في كل عام . (١٦)

تنحية الكيلاني :

وجاءت اذاعة البيان الالمانى بشأن العطف على الامة العربية واستقلالها . ليزيد من غضب بريطانيا على سياسة حكومة الكيلاني . وطالب السفير البريطاني صراحة من الوصى تنحية الكيلاني من رئاسة الوزارة وارسل روزفلت وحكومة تركيا الى الكيلاني يحذرانه من اقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا . واضطر الكيلاني يوم ٢١ يناير ١٩٤١ الى الاستقالة ، وألف الفريق طه الهاشمي الوزارة الجديدة .

وحاول الهاشمي كسب الكتلة القومية والعقلاء الاربعة الى جانبه ، وفي نفس الوقت ارسل وزير الخارجية توفيق السويدي الى القاهرة للتباحث مع وزير الخارجية البريطانية ايدن ، وفهم العقلاء الاربعة أن ذلك يعنى قطع العلاقات مع إيطاليا ، فعارضوا سياسة الهاشمي . وعاد السويدي من القاهرة يوم ١٧ مارس ١٩٤١ ليقابل بمعارضة العقلاء الاربعة زعماء الكتلة العسكرية القومية . وحاول الهاشمي اضعاف العقلاء الاربعة ، فامر ينقل كامل شبيب قائد الفرقة الاولى يوم ٢٦ مارس ١٩٤١ من بغداد الى الديوانية . ولكن العقلاء الاربعة احتجوا عليه واجبروه على التراجع في أمره . ولكن وضع للجميع أن الهاشمي ومن ورائه الوصى على العرش سيتحيزون أول فرصة للعمل ضد العقلاء الاربعة . (١٧)

وكان المفتي قد بعث في تلك الاثناء سكرتيره جداد الى برلين وروما ، حاملا رسالة الى هتلر مؤرخة بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٤١ . وقد أوضح المفتي لهتلر أن البلاد العربية ترغب في التعاون مع ألمانيا ، وأنها مستعدة للكفاح معه ضد بريطانيا . (١٨) وأوصل جداد الخطاب وأبلغ الحكومتين الألمانية والإيطالية نفس المطالب العربية التي سبق أن أبلغها لهما في زيارته الاولى لبرلين ، كما طالب باصدار بيان جديد يدعم استقلال البلاد العربية ورغبتها في الوحدة ، كما طالب بارسال الاسلحة والذخائر للعراق ومعها معونة مالية . ورد عليه فورمان السكرتير الثاني للدولة بوزارة الخارجية يوم ٢٦ فبراير ١٩٤١ ، بأن دولتي المحور لاتستطيعان في الظروف الحالية اصدار بيان سياسى للبلدان العربية ، لان ذلك سيسبب متاعب لألمانيا مع حكومة فيشي الفرنسية بسبب سوريا . ووعده ببحث موضوع السلاح والمعونة ، (١٩)

انقلاب أول نيسان :

وتطورت الاحداث في بغداد بين العقلاء الاربعة والوصى على العرش ، الذي أراد القضاء على نفوذهم بتفريقهم . واجتمع العقلاء الاربعة مساء يوم أول أبريل ١٩٤١ ومعهم رئيس أركان الجيش أمين زكي والكيلاني بالقرب من بغداد . وقرروا ادخال القوات المسلحة الى بغداد ، وارغام طه الهاشمي على الاستقالة ، ليحل محله الكيلاني . وأرغم أمين زكي وفهمي سعيد رئيس الوزراء الهاشمي على توقيع استقالته ، بعد أن فشلوا في كسبه الى صفهم ، وهرب عبد الله الوصى على العرش الى الجبانية ، ومنها بالطائرة الى الموصل . واستولى الجيش على السلطة ، وعين الكيلاني رئيسا للوزراء .

واعلن الكيلاني يوم ٣ أبريل ١٩٤١ برنامج حكومته ، فقال أنه هو نفس منتهج وزارته الاخيرة ، والذي كان من أسسه عدم توريط البلاد في أخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية ، لاسيما

[١٦] السيد عبد الرزاق الحسني - المرجع السابق - ص ٥٦ - ٥٨

[١٧] راجع : Khadduri المرجع السابق - ص ٢٠٨

[١٨] Kirk - المرجع السابق - ص ٦٧

[١٩] الارشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية - مجلد السكرتير الثاني للدولة - العراق - الجزء الاول - ص ٢٥٥٢٢٣ - ٢٢٩ [نص الخطاب]

[١٩] نفس المرجع السابق - ص ١٢٥١٩٦ مذكرة فورمان بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٤١ .

المعاهدة العراقية - البريطانية والاستمران في تنفيذ أحكامها بروح الود والصداقة . والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة . (٢٠)

وفي يوم ١٠ أبريل ١٩٤١ وافق مجلس الامة العراقي على تعيين الشريف شرف وصيا ، بدلا من الامير عبد الله ، الذي فر الى الاردن . ووافق الشريف على تعيين الكيلاني رئيسا لوزارة وتأثرت الحكومة الالمانية بهذه الاحداث ، فكتب سكرتير الدولة الاول بوزارة الخارجية الالمانية يوم ٨ أبريل ١٩٤١ خطابا للمفتي يقول فيه ان ألمانيا التي لم تستعمر أبدا أى اقليم عربى ، ليس لديها أى اغراض استعمارية فى المنطقة العربية . ثم استطرد قائلا : « ان ألمانيا تعترف لهذا بالاستقلال الكامل للدول العربية ، ولتلك التي لم تستقل بعد بحقها فى هذا الاستقلال ، . وختم فايز سيكر خطابه للمفتي مؤكدا ان ألمانيا ستقدم كل ما تستطيع من مساعدات عسكرية ومالية للعرب اذا اضطرتهم ظروف كفاحهم للدخول فى صراع مع انجلترا . ووعد بارسال شحنات من المواد الحربية للعراق بمجرد تدبير وسيلة وطريق مأمون لنقلها . (٢١)

وتلقى الكيلاني بيانا من حكومتى ألمانيا وإيطاليا معا مؤرخ بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤١ . أعلنت فيه الحكومتان أنهما تعطفان كل العطف على حركته ، وأنهما تنصحيان له بالمقاومة المسلحة ضد انجلترا ، بمجرد ضمان نجاح تلك المقاومة المسلحة ، تبعا لمعدلات القوى . ووعدت الدولتان بارسال ما يعد الان للعراق من أسلحة وذخائر ، مع استعداد الدولتين لارسال مساعدات مالية . (٢٢)

فى هذه الاثناء كان الكيلاني يسعى للحصول على اعتراف بريطانيا بحكومته ولكن السفير البريطاني الجديد كورنوالس تلكا فى تقديم أوراق

اعتماده وأخذ يساوم على موضوع نزول القوات البريطانية فى العراق . ووافق الكيلاني على ذلك يوم ١٩ أبريل ١٩٤١ ، ولكن أضاف عدة شروط تمثل وجهة نظر العراق فى تفسير المعاهدة العراقية - البريطانية ، من أن المعاهدة تسمح فقط بالمرور ، وليس بالبقاء . فاشتراط الكيلاني عليه سرعة نقل القوات الجديدة وعدم تمركزها فى البصرة . وضرورة الاطلاع عن مجيء أية قوات أخرى ، وذلك قبل مجيئها بمدة كافية ، وعدم انزال قوة جديدة فى البصرة الا بعد خروج القوات التي نزلت أخيرا للعراق . (٢٣)

الثورة :

ونزلت القوات البريطانية فى البصرة يوم ٢٩ أبريل ١٩٤١ دون ما احتكاك ولكن الاحتكاك حدث فى مطار الحبانية ، حين أطلقت القوات الانجليزية بالمطار النيران على القوات العراقية صباح يوم ٢ مايو ١٩٤١ . وردت القوات العراقية على النار بالمثل . وتطور القتال لتشارك قاذفات القنابل البريطانية . التي بدأت يوم ٤ مايو ١٩٤١ فى تحطيم المطارات والقوات العراقية . وساء موقف القوات العراقية ، واضطرت يوم ٦ مايو ١٩٤١ الى الانسحاب من الحبانية . (٢٤)

واستنجدت حكومة الكيلاني بألمانيا عن طريق السفارة الالمانية بتركيا وعن طريق السفارة الالمانية فى طهران ونجحت الحكومة الالمانية فى الحصول على موافقة حكومة فيشى الفرنسية على استخدام المطارات السورية لمعاونة العراق . وسافر الدكتور جروبا ومعه بعض أعوانه يوم ٦ مايو ١٩٤١ الى الموصل عن طريق جنوب إيطاليا ، ورودس ، وحلب ، ليصلوا بغداد يوم ١١ مايو ١٩٤١ ، وبدافى الاتصال لاسلكيا ببرلين طالبا التدخل لحماية ثورة الكيلاني ضد بريطانيا .

- [٢٠] نص البيان : السيد عبد الرزاق الحسنى - المرجع السابق - ص ١٠٢ - ١٠٣ .
[٢١] نص الخطاب : الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الالمانية - مجلد السكرتير الثانى للدولة - العراق - الجزء الاول - ص ٢٥١.٥ - ١٠٦ .
[٢٢] نص البيان : الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الالمانية . مجلد سكرتير الدولة - العراق - الجزء الاول - ص ٦١٥٦٦ .
[٢٣] الدكتور صلاح العقاد - العرب والحرب العالمية الثانية - معهد الدراسات العربية العالمية - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٧٥ - ٧٦ .
[٢٤] راجع : I.S.O. Playfair, The Mediterranean and Middle East, Bd. I, London, 1954, p. 183 - 185.

أصدرتها أمر: بمساعدة العراق: بإيفاد بعثة عسكرية اليه ، والقيام بالمساعدة عن طريق القوات الجوية ، وشحن الاسلحة .

٣ - تكون البعثة العسكرية تحت رئاسة الجنرال فيلمى من القوات الجوية وتكون مهمتها :

أ - تقديم المشورة والمعاونة للقوات العراقية المسلحة .

ب - أن تحاول بقدر الامكان ايجاد اتصالات عسكرية مع القوات المعادية لبريطانيا ، حتى ولو كانت فيما وراء حدود العراق .

ج - جمع التجارب والمعلومات من هذه المنطقة للقوات المسلحة الألمانية .

٤ - قوة الطيران تكون اعدادها محدودة ، على أن تقوم زيادة على مجرد خدمة الاغراض العسكرية ، بالعمل على تقوية الروح المعنوية بين قوات العراق وشعبه ودعم روح المقاومة .

٥ - شحن الاسلحة : يصدر رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة الاوامر اللازمة في هذا الصدد . ويكون الشحن من سوريا على أساس الاتفاقية التى عقدت مع فرنسا لهذا الغرض وكذلك من ألمانيا .

٦ - توجيه الدعاية فى الشرق الاوسط من اختصاص وزارة الخارجية وهى تتعاون فى ذلك مع القيادة العليا للقوات المسلحة وتكون الفكرة الرئيسية التى تقوم عليها هى :

• أن انتصار المحور من شأنه أن يؤدى الى تحرير بلدان الشرق الاوسط من نير الانجليز ، وبالتالي الى حق هذه البلدان فى تقرير مصيرها لذلك فواجب كل من يقدر الحرية أن ينضم الى الجبهة المعادية لانجلترا .

وأرسلت ألمانيا الى رودس ١٢ مقاتلة و ١٢ قاذفة قنابل لمهاجمة القوات البريطانية فى العراق مع استخدام مطارات سوريا . وبدأت الطائرات الألمانية غاراتها على القوات البريطانية فى العراق يوم ١٥ مايو ١٩٤١ . واشتركت إيطاليا هى الأخرى بعدد ضئيل من الطائرات ابتداء من يوم ٢٦ مايو ١٩٤١ ولكن هذه المساعدات الضئيلة التى جاءت متأخرة ، مكنت الانجليز من السيطرة على الموقف ووصلت القوات البريطانية يوم ٢٩ مايو ١٩٤١ الى مشارف بغداد ، وهرب الكيلانى والمفتى والعقلاء الأربعة وغيرهم الى طهران . وحاول يونس السبعوى قيادة المقاومة ولكن دون جدوى ، فلحق بزملائه فى طهران ، وهرب جروبا الى حلب ، ومنها الى ألمانيا . وانتهت ثورة رشيد عالي الكيلانى نهاية أليمة (٢٥) .

والواقع أن هتلر أظهر اهتماما بالثورة فى العراق ، ولكن اهتمامه جاء متأخرا . والأمر رقم ٢٠ الذى أصدره هتلر يوم ٢٣ مايو ١٩٤١ يوضح موقفه ، وقد جاء نصه كما يلى (٢٦) .

١ - أن حركة التحرير العربية فى الشرق الاوسط هى حليفنا الطبيعى ضد انجلترا . ومن ثم كانت الاهمية الخاصة لثورة العراق ، فهى تقوى ، فيما وراء حدود العراق ، كل القوى المعادية لانجلترا فى الشرق الاوسط وتعطل مواصلات انجلترا ، وتحد من حرية السفن والقوات الانجليزية التى ستكون على حساب ميادين أخرى للقتال ولهذا قررت الاهتمام بتطورات الشرق الاوسط ، وذلك بمعاونة العراق . أما فيما يخص مواقع الانجليز فيما بين البحر المتوسط والخليج الفارسى ، والتى ترتبط بحملة ضد قناة السويس ، فيمكن البت فيها فيما بعد ، وأما كيف يتم ذلك ، فهذه مسألة لا يستوجب النظر فيها الا بعد عملية بربروسا (غزو روسيا) .

٢ - وتلخيصا للقرارات المنفردة التى سبق أن

Mohamed Kamal El Dessouki, Hitler und der Nahe Osten, Phil. Diss., Berlin [٢٥]

1963, S. 107 — 115.

محمد كمال الدسوقي - هتلر والشرق الأدنى - برلين ١٩٦٢ - ص ١٠٧ - ١١٥
Hans Adolf Jacobson, Der zweite Weltkrieg in Chronik und Dokumenten, (٢٦)

1939 — 1945, Darmstadt, 1961, S. 244 - 245.

هانز أدولف جاكسون - الحرب العالمية الثانية - تاريخ ووثائق - دارمشتادت ١٩٦١ - ص ٢٤٤ - ٢٤٥ [نص الأمر]

وطالبه المفتي باصدار بيان عن الحكومة الالمانية يؤكد احترامها لاستقلال الدول العربية ولكن ريبنتروب تهرب من ذلك الموضوع ونصحه بعرض الامر على هتلر نفسه (٢٧) .

وقابل المفتي هتلر يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٤١ بحضور ريبنتروب وجروبا (٢٨) ، وذكر المفتي لهتلر أن البلاد العربية تثق في أن النصر سيكون حليفا لالمانيا ، وأن الالمانى العربية ستتحقق ، ولهذا فهم على استعداد للتعاون مع ألمانيا ، ليس فقط باثارة المتاعب لبريطانيا أو بأعمال التخريب ، ولكن أيضا بتكوين فرق مسلحة . والعرب يطلبون فقط استقلالهم ووحدة فلسطين وسوريا والاردن والعراق . ورجا هتلر اصدار بيان بهذا المعنى ، يقوى من عزيمة العرب . ورد عليه هتلر بأن اصدار مثل ذلك البيان في تلك الظروف وخاصة بالنسبة لسوريا سيسبب المشاكل مع فرنسا . وأخبره هتلر أن هدفه هو تحطيم دونة الشيوعية ، واليهودية ، واخراج الانجليز من الشرق الادنى ، وهو يقف في صراع عنيف ليكسب اقليم شمال القوقاز ، ومنه يستطيع التقدم ضد الانجليز واليهود في الشرق الادنى . وفي هذه الحالة يمكن اعطاء العرب التاكيد بأن ساعة التحرر قد أتت . وعندما تشق ألمانيا طريقها عبر روستوف الى ايران والعراق ، سيكون هذا هو بداية انهيار الامبراطورية البريطانية . وعندما تعبر الدبابات والطائرات جنوب القوقاز ستصدر ألمانيا البيان المطلوب للبلاد العربية .

ويستطرد هتلر قائلا ، « وفي هذه اللحظة سيصبح المفتي هو المتحدث الاعظم باسم العالم العربى . . ولن تهتم ألمانيا حينئذ بتأثير اصدار البيان للعرب على الفرنسيين » . ويقول محضر الجلسة ، « ان الفوهرر صرح للمفتي بالبيان التالى ، ورجاه أن يقلل عليه السرية التامة في قلبه :

١ - انه (أى الفوهرر) سيواصل القتال حتى

وثورة رشيد على الكيلانى في نظر كل المؤرخين المنصفين لم تكن أكثر من حركة وطنية قومية ، قصد بها مقاومة التدخل البريطانى في شئون العراق وعدم الاستجابة للمطالب العربية فلو ان بريطانيا قد استجابت لمطالب العراق الوطنية ومطالبه القومية ، لما حدث أى خلاف الكيلانى والكتلة العسكرية وكل العناصر القومية كانوا يرغبون في الوصول الى اتفاق مع بريطانيا ولكن موقف بريطانيا هو الذى دفعهم الى طلب المعونة من المانيا وايطاليا وهم حين اتجهوا الى دول المحور ، كانوا حريصين على عدم الوقوع فريسة لاطماع ايطاليا . وكان كل همهم موجه الى مصلحة العراق والامة العربية ، وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

مواصلة الجهود في برلين :

هرب الكيلانى من ايران الى استانبول ومنها بالطائرة يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٤١ الى برلين وتبعه المفتي هاربا الى استانبول ومنها الى روما ثم برلين ، حيث وصلها يوم ٦ نوفمبر ١٩٤١ وبدأ الكيلانى والمفتي نشاطهما السياسى في برلين نيواصلا جهودهما السابقة ، التى قضى عليها فشل الثورة .

واستقبل وزير الخارجية الالمانية ريبنتروب المفتي يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤١ . وحاول ريبنتروب اقناع المفتي أن ألمانيا كانت على استعداد لمساندة الثورة العراقية في مايو ١٩٤١ ولكن سيطرة الاسطول البريطانى على البحر الابيض المتوسط جعل المواصلات البحرية مستحيلة ، أما جوا فان المسافة كانت بعيدة بدرجة تجعل استخدام الطائرات الحربية غير ممكن ، وتركيا قد امتنعت عن الموافقة على نقل المساعدات للعراق عبر أراضيها . ثم تحدث عن احتلال بريطانيا لسوريا فعلمه بأن الفرنسيين في سوريا لم يتمكنوا من الدفاع عنها لنقص البنزين وصعوبة المواصلات والتموين .

Photokopien, Film 15, S. 92 — 102 (Aufzeichnung V. 28 Nov 1941, die Unterredung Ribbentrop — Grossmufti).

(٢٧)

الافلام المصورة للوثائق الالمانية - فيلم رقم ١٥ - ص ٩٢ - ١٠٢ [مذكرة عن المقابلة]
Photokopien, Film I, S. 18 — 25 (Aufzeichnung v. 28 11. 1941 ueber die Unterredung Hitler mit dem Grossmufti).

[٢٨]

الافلام المصورة للوثائق الالمانية - فيلم رقم ١ - ص ١٨ - ٢٢ [مذكرة بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٨ من المحادثات بين هتلر والمفتي الاكبر]

يحطم تماما امبراطوريات أوروبا واليهود
والشيوعية .

٢ - أن القوات الألمانية ستصل الى المخرج
الجنوبي للقوقاز ، فى وقت لا يستطيع تحديده
تماما ولكنه ليس بالبعيد .

٣ - فى هذه اللحظة سيصدر الفوهرر من نفسه
البيان المطوب للعالم العربى ، بان ساعة التحرير قد
أتت ، .

وكان هتلر جادا فى تلك الخطة التى حدث عنها
المفتى ، وفى اليوم التالى تقابل مع شيانو وزير
الخارجية الإيطالية . وتحدث هتلر معه عن الخطط
الحربية المقبلة ، وذكر له أن القوقاز يعد هدفا
أساسيا للجيش الألماني ، حيث يجب على القوات
الألمانية أن تحتل منه ايران والعراق . وفى هذه
الحملة التى ستكون عبر صحارى شديدة
الحرارة ، على ايطاليا أن تقوم بدور فعال
ومفيد (٢٩) .

والحقيقة أن وزارة الخارجية الألمانية ، كانت
هى الاخرى قد وضعت خطوطا أساسية نسياستها
تجاه الدول العربية ، بعد انتصار المحور . وتذكر
مذكرة لوزارة الخارجية اعددها فورمان السكرتير
الثانى للدولة ، وهو ما يوازى وكيل وزارة
الخارجية ، يوم ٦ نوفمبر ١٩٤١ ، أن السياسة
الألمانية ستضع أساسا لها ، الموافقة على قيام دولة
عربية فيدرالية كبرى تتألف من العراق وفلسطين
والاردن وسوريا ولبنان . أما العربية السعودية
واليمن فتبقى خارج ذلك الاتحاد ، على أن ترتبط به
بمعاهدات صداقة . وتعد الدولة العربية
الاتحادية الكبرى بمعاهدات صداقة وتحالف مع
ألمانيا وايطاليا (٣٠) .

وتذكر المذكرة أن تركيا قد تخرج عن حياضها
وتنضم للمحور مستقبلا ، وفى هذه الحالة يمكن
اعطاؤها بعض تعديلات فى الحدود على حساب
سوريا أو اعطاؤها منطقة الموصل . ولكن كل ذلك
سابق لاوانه الآن . وتذكر المذكرة أيضا أهمية عقد
اتفاقيات اقتصادية ومعاهدات مع الكيلانى عند
حضوره الى برلين ، لكى تسهل تلك الامور مستقبلا
دخول القوات الألمانية للعراق .

واستقبل فايز سيكر سكرتير الدولة الاول ، وهو
بمثابة وزير دولة بوزارة الخارجية ، الكيلانى يوم
٢ ديسمبر ١٩٤١ ، ورجاه الكيلانى الاعتراف به
أولا كرئيس شرعى لوزارة العراق . ووافق فايز
سيكر على هذا ، وتحدث فى ذلك مع ريبنتروب
الذى استقبل الكيلانى يوم ١٦ ديسمبر
١٩٤١ (٣١) .

وتحدث الكيلانى مع وزير الخارجية الألمانية عن
رغبته فى تلقى خطاب رسمى من الحكومة الألمانية ،
تعترف فيه به كرئيس لوزراء العراق ، كتأمين
شخصى له مستقبلا ، ولكى تصبح له الصفة
الرسمية فى التباحث مع الحكومة الألمانية . ووافق
وزير الخارجية على وجهة نظره وتحدث مع هتلر
فى ذلك ، وحصل على موافقته ، ثم سلمه خطابا
رسميا مؤرخا ١٩ ديسمبر ١٩٤١ جاء فيه :

« ان حكومة الرايخ الألماني تأمل فى سرعة زوال
هذا الوضع الحالى ، وان توضع له نهاية ، لكى
تعود سعادتك لتكوين وزارة عراقية تقودها كرئيس
للوزراء . وعلى هذا فحكومة الرايخ على استعداد
الآن وفورا ، للدخول فى مباحثات لوضع شروط
التعاون مستقبلا بين الحكومتين الألمانية
والعراقية ، (٣٢) »

[٢٩]

Photokopien, Film 16, S. 174 — 182 (Aufzeichnung ueber die Unterredung

Hitler — Ciano am 29. 11. 1941) .

الافلام المصورة للوثائق الألمانية — فيلم رقم ١٦ — ص ١٧٤ — ١٨٢ [مذكرة بتاريخ ١٩/١١/١٩٤١ عن
محادثات هتلر — شيانو]

[٣٠] الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الألمانية — مجلد وزير الخارجية — الشرق الاوسط — ص ٢٨٢.٥
[مذكرة فورمان بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٤١]

[٣١] عن محادثات الكيلانى — فايز سيكر : الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الألمانية — مجلد
سكرتير الدولة — العراق — الجزء الثانى — ص ٦١٩٦١ — ٩٦٦ [مذكرة عن محادثات الكيلانى — فايز سيكر
بامضاء جروبا مؤرخة ١٩٤١/١٢/٢ .

عن محادثات الكيلانى — ريبنتروب :

Photokopien, Film 7, S. 282 — 291

الافلام المصورة للوثائق الألمانية — فيلم رقم ٧ — ص ٢٨٢ — ٢٩١

[٣٢] الارشيف السياسى لوزارة الخارجية الألمانية مجلد سكرتير الدولة — العراق — الجزء الثانى — ص
٦١٩٧١ .

وبدا الكيلاني محادثاته فوراً مع الحكومتين الألمانية والإيطالية ، وجاءت أحكام الاعدام التي صدرت في بغداد يوم ٦ يناير ١٩٤٢ ضد الكيلاني والسباعي والعقلاء الأربعة لتزيد من عطف هتلر وموسوليني على الكيلاني .

واستقبل موسوليني الكيلاني يوم ١٨ فبراير ١٩٤٢ بصفته الرسمية رئيس الوزراء العراقي . (٢٣) وقدم له الكيلاني مطالبه التي شملت عقد اتفاقية مكتوبة عن التعاون مستقبلاً بين العراق ودول المحور ، سواء على شكل معاهدة ، أو على شكل خطابات متبادلة . وكذلك أصدر بيان بضمان دول المحور لاستقلال الدول العربية ، على أن يكون البيان مذاعاً أو على شكل بروتوكول أو خطاب رسمي .

وكان موسوليني تماماً كهتلر يعارض في إصدار البيان المشترك الذي يؤكد استقلال البلاد العربية وحققها في الوحدة ، ويرى أن الوقت لم يحن بعد ، وأن ذلك يجب ألا يتم إلا عندما تقترب قوات المحور من العراق . وظهر تمنياته الطيبة حينئذ للعراق ليصبح بزعامة الكيلاني مستقبلاً أكبر وأقوى . واستغل الكيلاني الفرصة لشرح للدويتشي أن العراق يجب أن يكون مركزاً للبلاد العربية ، وأن على العراق أن يضم إليه الأقاليم العربية التي كانت تتبعه فيها مضي ، وبالذات الكويت والجزء الجنوبي من إيران الأهل بالسكان العرب ، وأنشط العرب ينبغي أن يصبح بالفعل شطاً للعرب . وأعرب موسوليني عن سروره للقاء الكيلاني ، وأن حديثه وأشار على شيانو ببحث هذه الموضوعات .

واستمرت محادثات الكيلاني مع شيانو . ودرس شيانو مشروع الاتفاق الذي تقدم به الكيلاني إلى حكومته وإلى حكومة ألمانيا ، واقترحت أن يتقدم الكيلاني بخطاب إلى وزير خارجية ألمانيا ، وآخر إلى وزير خارجية إيطاليا بما تم الاتفاق عليه ، وأن يتلقى من كل من الوزيرين رداً رسمياً على خطابه . (٢٤)

وكتب الكيلاني خطاباً لشيانو ، وآخر لريينتروب . وتعهد الكيلاني فيهما باسم الحكومة العراقية باعتبار المعاهدات ، التي عقدها العراق مع بريطانيا في الحرب ، كان لم تكن ، وأن يساهم الشعب العراقي بكل إمكانياته العسكرية والمعنوية في الحرب ضد بريطانيا . على أن تعترف دول المحور مقابل هذا بالاستقلال الكامل والسيادة التامة للعراق ، وأن تتعاون معه ومع شعب العراق لتحرير العراق من السيادة البريطانية ، وأن تعطى في الوقت المناسب المواد الحربية اللازمة . (٢٥)

ووافقت الحكومتان الإيطالية والألمانية على ما جاء بخطاب الكيلاني لكل منهما . وتبادل الكيلاني المذكرات في هذا الشأن مع ريينتروب يوم ١٨ مارس ١٩٤٢ ومع شيانو يوم ٣١ مارس ١٩٤٢ .

ولم يقنع الكيلاني بهذا ولم ييأس من مسلك هتلر وموسوليني بشأن إصدار بيان يضمن استقلال البلاد العربية ويؤدي رغبتها في الوحدة ، بل واصل جهوده في هذا الاتجاه مرة أخرى ، وفعل وفق في الحصول على هذا الوعد في شكل خطابين رسميين تسلم أحدهما من ريينتروب والآخر من شيانو بنفس النص . وقد جاء في الخطاب الألماني المؤرخ ٢٨ أبريل ١٩٤٢ :

« . . . أن ألمانيا لهذا على استعداد لتقديم كل ما تستطيع من المعونة للبلاد العربية التي تعاني من المظالم والتسلط البريطاني في الشرق الأدنى حالياً ، في صراعها من أجل التحرر ، وأن تعترف بسيادتها واستقلالها ، وأن تعترف بوحدتها ، وإذا ما رغبت الأطراف المعنية ذلك ، وهي لا تعترف بالوطن القومي لليهود في فلسطين » . (٢٦)

وظل الكيلاني وفيما لقضية العراق وقضايا البلدان العربية ومطالبها في الاستقلال والوحدة إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة المحور ، فانهارت آماله وهرب إلى المملكة العربية السعودية . على أنه يكفي أنه أيقظ الأمة العربية

- [٢٣] نفس المصدر السابق - ص ٦١٩٨٥ - ٩٨٧ [مذكرة بامضاء جروبيا عن محادثات موسوليني - الكيلاني مؤرخه ١٨ فبراير ١٩٤٢] .
[٢٤] نفس المرجع السابق - ص ٦١٩٩٥ [خطاب ماكنزن إلى وزارة الخارجية الألمانية يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٢] .
[٢٥] نفس المرجع السابق - ص ٦١٩٩٧ - ٩٩٨ [خطاب شيانو إلى الكيلاني يوم ٣١ مارس ١٩٤٢] .
[٢٦] نفس المرجع السابق - ص ٦٢٠٢ [خطاب ريينتروب بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٤٢] .

بثورته على حقها في الحياة والتحرر وقدم درسا عمليا في مواجهة القوة بالقوة .

بعض الحقائق عن الحركة :

ولكن ينبغي الا يغرب عن بالنا حقائق حاول بعض المؤرخين وخاصة المتأثرين بالدعاية الصهيونية ترويجها ، فهناك حقائق ثابتة هي :

١ - أن الكيلاني لم يكن مؤمنا بالنازية كمبدأ .
وانما هو زعيم وطني قومي يسعى لاستقلال العراق
البلدان العربية ويؤمن بقضية الشعب الفلسطيني
وبحق الشعب العربي في الوحدة ، وهو على
استعداد للتفاوض من أجل هذا مع بريطانيا . وهو
في يوليو ١٩٤٠ وأثناء مباحثاته مع المحور ، كان
يتفاوض مع بريطانيا عن أجل فلسطين وسوريا .
ولكن بريطانيا لم تستجب للمطالب العربية ، ولم
تظهر استعدادا للاستجابة لها مستقبلا . (٣٧)

ويرى بعض المؤرخين المنصفين أننا اذا تتبعنا
بدقة السياسة الخارجية للعراق في خريف ١٩٤٠ ،
لوجدنا أن حكومة الكيلاني كانت أميل الى أنها
استطاعت أن تحقق الاماني الوطنية عن طريق
التفاهم مع بريطانيا أولا . ولما كانت قضية فلسطين
هي محك الاماني الوطنية العربية في نظر العرب
جميعا ، فان المباحثات التي جرت خلال شهري يوليو
١٩٤٠ بين المبعوث البريطاني نيوكومب والحكومة
العراقية ، قد أثبتت للحكومة العراقية استحالة
الوصول الى اتفاق مرضى مع بريطانيا . فرغم أن
المطالب العربية كانت معتدلة ، لاتتعدى وضع
الكتاب الابيض البريطاني موضع التنفيذ ، أي
تسليم السلطة في فلسطين للعرب وهم مازالوا بعد
أغلبية كبيرة بها ، الا أن تشرشل استمر في تدعيمه
وتأييده للحركة الصهيونية العالمية ، ولم يصغ
سمعا لمطالب العرب او يحاول تنفيذ شيء
لارضائهم . (٣٨) والكيلاني حتى بعد انقلاب أول
أبريل ١٩٤١ ، حاول جاهدا تجنب الاحتكاك
ببريطانيا والحصول على اعترافها بحكومته ، ولكن

بريطانيا بدلا من هذا بدأت في إرسال القوات
البريطانية لتتרכז في العراق وتتحرش بحكومته .
٢ - المعاهدة البريطانية المعقودة في ٣٠
يونيو ١٩٣٠ لم تنص على احتلال قوات بريطانية
للعراق في حالة اشتباك أحد الفريقين في حرب .
فقد نصت على أنه : « في حالة خطر حرب محقق ،
يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد
المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . أن
معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ،
أو خطر حرب محقق ، تنحصر في أن يقدم الى
صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية ،
جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات
والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية
والانهر والموانئ والمطارات ، ووسائل
المواصلات . » (٣٩)

ان الثابت هو أن الوصي ، ونوري السعيد ،
والسفير البريطاني هم الذين تسببوا بمسلكهم ،
وضغطهم على الكيلاني والكتلة القومية الموالية له ،
في انفجار الموقف .

٣ - الكيلاني والمجموعة المتعاونة معه لم تكن
تضع نصب عينيها الا مصلحة العراق والبلدان
العربية وهي في كل تحركاتها لم تكن تغفل ذكر هذه
المطالب العربية المحددة في الاستقلال والوحدة
وعندما حدثت في اكتوبر ١٩٤٠ مفاوضات مع
الاتحاد السوفيتي لاقامة علاقات دبلوماسية ، فان
الجانب العراقي في المباحثات طلب من الحكومة
الروسية أن تعترف رسميا باستقلال البلاد العربية
استقلالاً تاماً ناجزاً . (٤٠)

والكيلاني وكل من بعثهم لمفاوضة دول المحور ،
لم يحاولوا أن يخفوا تخوفهم من مطامع ايطاليا
الاستعمارية في المنطقة العربية ، وكان حرصهم
شديدا على التوكيد دائما بأن العرب لا يريدون أن
يستبدلوا استعمارا باستعمار ، انما هم ينشدون
استقلالهم الكامل وحقهم في الوحدة ، وأنهم
سيقاومون أي رغبة استعمارية لايطاليا .

والكيلاني في مفهومه للوحدة قد سبق عصره ،

[٣٧] Khadduri المرجع السابق - ص ١٧٧ و Kirk
[٣٨] الدكتور صلاح العقاد - المرجع السابق - ص ٥٨
(٣٩) عن : السيد عبد الرزاق الحنيني - المرجع السابق - ص ٤١
[٤٠] عثمان كمال حداد - المرجع السابق - ص ٨٣

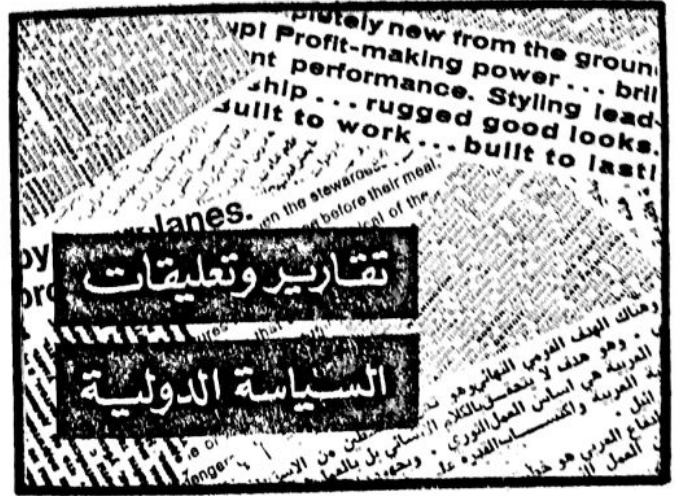
٦٠١
قيام دولة عربية كبرى مستقبلا ، تضم العراق
والاردن وفلسطين ولبنان وسوريا . ولم يفصح
المفتي الاكبر بعد عن رغباته فى تولى دور قيادى
سياسى فى هذه الدولة سواء على شكل أن يكون
حاكما لها ، أو بأى شكل آخر .

فهو يريد لها وحدة كبرى ينضم اليها من يشاء من
الدول العربية بمحض ارادته . على خلاف رأى
المفتي الذى كان يرى أن تقوم الوحدة بين العراق
والاردن وفلسطين ولبنان وسوريا . وتشير مذكرة
بامضاء فورمان سكرتير الدولة الثانى ، ووكيل
وزارة الخارجية الالمانية ، وبتاريخ ١٣ يوليو
١٩٤٢ الى موقف الكيلانى والمفتي من قضية
الوحدة العربية فتقول : (٤١)

وجهة نظر الكيلانى : ان الكيلانى ينظر أولا
كعراقى لتكوين المنطقة العربية مستقبلا . فهو يرى
أن تقوم مستقبلا دولة عربية اتحادية . ويقرر هذا
فيما بعد ولا يكون هذا الا تبعا لموافقة ورغبة زعماء
البلاد العربية الراغبة فى دخول الوحدة . «

تكوين المنطقة العربية مستقبلا :
وجهة نظر المفتي الاكبر : ان المفتي الاكبر يؤيد





لينين وحركات التحرر الأفرو آسيوى

« لقد اكتسب لينين مكانة لا تبارى فى التاريخ، وقليل من الرجال العظام امكنهم التوصل بسرعة الى مثل هذه المكانة ، وحتى اولئك الذين كرهوا اعمال لينين اشادوا به كرجل دولة وبدوره فى صناعة الحكم . . . لقد اشتهر لينين كزعيم ثورى بأنه كان بناء خالقا اكثر منه هادما . »

ان استكشاف الابعاد الفكرية التى يغطيها عنوان الحديث يستلزم منا ان نشير ثلاثة اسئلة وان

البدء اقدم لصاحب الذكرى تحية الاحترام والتقدير ، ولسنا وحدنا فى هذه المناسبة الذين نشير الى دوره الحاسم فى التاريخ الانسانى، فقد تكلم وكتب كثيرون عنه بالتأييد والمعارضة، واجمل الاستاذ ادوارد هاليت كار الاستاذ بجامعة لندن كل هذه الاراء فى عبارات مفيدة وردت فى فصل كتبه بعنوان المعلم البناء The Master Builder نقتطف منها ما يلى :-

في

لقد انشغل فكر لينين بقضية الاستعمار القيصري الروسي في أواسط آسيا وفي مناطق الشرق الأقصى ، وبتناقضه الاستعماري مع الدول الأوروبية في بلاد آسيوية أخرى مثل الامبراطورية التركية وإيران وأفغانستان والصين ، كما عرف لينين كثيرا من دراسات المستشرقين الروس عن مصر والحبشة وفلسطين وبلاد شرقية أخرى . ولكن المهم في هذه النقطة هو ان نضع هذه المعارف الفكرية في اطارها التاريخي اذ ان هذا هو الذي يكشف مدى نوعيتها وعمقها . لقد عاش لينين فترتين حاسمتين في تاريخ العالم وهما الربع الاخير من القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين . ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت الدول الاستعمارية توشك ان تفرغ من تقسيم العالم وفرض صورة واوضاع الامر الواقع فيما بينها وعلى غيرها ، وفي بداية القرن العشرين كانت الدول الاستعمارية المالكة تتمسك بما في يديها من مستعمرات بينما تتحرك الدول الاستعمارية المحرومة لتمزيق هذا الوضع ، وسادت العلاقات المتبادلة بينهم مواقف التربص والتحرش والاستعداد للحرب التي نشبت عام ١٩١٤ .

ومن ناحية ثانية فان حياة لينين في المنفى في غرب أوروبا وصراعه الفكري مع احزاب وجماعات الاشتراكيين فيها جعلته يشارك في المناقشات المتعلقة بالتسويات والمنافسات الاستعمارية في افريقيا بالذات في السنوات الاخيرة من حياة القرن الماضي والسنوات الاولى من حياة هذا القرن . لقد كان الصراع الاستعماري الانجليزي والاماني الفرنسي دائرا في مناطق جنوب افريقيا وفي السودان واوغندا وفي شمال افريقيا . كما شهدت سنوات ما قبل الحرب العالمية الاولى العدوان الاستعماري الايطالي على ليبيا . اقول ان هذا المناخ الفكري العام جعل قضية الحرب ومواقف الاشتراكيين منها هي القضية المطروحة كما ان مناقشة قضية الحرب العالمية هي التي كشفت الجذور الاستعمارية والصراع الاستعماري حول تقسيم العالم . وفي هذه الفترة اعد لينين مؤلفه عن « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » بعد ان كتب هيدسون مؤلفه عن الاستعمار عام ١٩٠٢ في إنجلترا .

نحاول تقديم اجابات عنها ، وهذه الاجابات هي التي تمنحنا القدرة على تقييم المعنى من الحديث عن لينين وحركات التحرر الافرو آسيوي . واما الاسئلة فهي :

- ١ - ما هو مدى معرفة لينين باوضاع المجتمعات والشعوب في افريقيا وآسيا ؟
- ٢ - ما هي افكار لينين ونظرياته عن قضايا التحرر والاستقلال في افريقيا وآسيا ؟
- ٣ - ما هي اهم افكار لينين التي اثرت في فكر وعمل حركات التحرر الافرو آسيوي ؟

اولا :

لاول وهلة قد يبدو السؤال الاول نوعا من اللهو الفكر ولكن تفصيل ما نعنيه يوضح امامنا طرفا من النقاش الفكري الحاد بين المدارس الليبرالية والاشتراكية في دراسات العالم الثالث عامة وافريقيا خاصة . لقد تناولت دراسات قضايا التحرر الوطني قبل وبعد الاستقلال مناقشة مضاي المنابع الفكرية لمبادئ حركات التحرر الوطني وقضايا التكتيك والاستراتيجية في العمل السياسي لهذه الحركات ، وقضايا العلاقات المتبادلة مع التيارات والعقائد الفكرية العالمية والسياسات الدولية . الخ ، وفي هذه المناقشات تحتل قضية الاشتراكية وقضية طرق التنمية مكانا بارزا ، وهذا جعل الحديث يمتد الى آثار الفكر الاشتراكي عامة وفكر لينين خاصة . وباستمرار نجد المناقشات تدور حول هل كان الفكر الماركسي عامة واللينيني خاصة على معرفة موضوعية بالاوضاع الحقيقية للمجتمعات المتنوعة في آسيا وافريقيا ؟ وهل ساهمت هذه المعرفة في نموها وتطورها ما طرأ على بنیان هذه المجتمعات وعلاقاتها من تغير عميق منذ الربع الاول من القرن العشرين حتى الربع الثالث من هذا القرن ؟

ولم يشترك في هذه المناقشات والتفسيرات الكتاب من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية فقط ، بل اسهمت فيها كتابات معاهد ومراكز الدراسات الافريقية في جامعة زغرب بيوغسلافيا وجامعة ليبزج بالمانيا الشرقية وجامعة موسكو بالاتحاد السوفيتي ، ولهذا السبب نطرح السؤال الاول ونقدم الاجابة عليه من كتابات لينين المتعددة .

المتنوعة مثل التقرير الى مؤتمر المنظمات الشيوعية لشعوب الشرق عام ١٩١٩ ، والتقرير الخاص بالمسألة القومية وأوضاع المستعمرات المقدم الى المؤتمر الثانى للكومنترن عام ١٩٢٢ ، وغير هذا عديد من النداءات والبيانات التى اذاعها باسم الحكومة السوفيتية الجديدة معلنا المبادئ التى تلتزم بها تجاه شعوب الشرق خاصة وفى ميدان العلاقات الدولية عامة .

هذا النشاط الفكرى الموضوعى الواسع لا يمكن ان نتناوله بالتفصيل فى حديثنا الحالى ، لذلك نشير الى عدد من الموضوعات الاساسية التى نراها تتعلق بحديثنا اليوم ، وهذه الموضوعات هى قضية القوميات وحق الامم فى تقرير مصيرها ، وقضية الفلاحين فى حركات التحرر فى المستعمرات ، وقضية المصاعب بعد نجاح الثورة التحررية فى السيطرة على ادوات الحكم فى بلادها ، والمبادئ السياسية التى تحكم العلاقات بين الامم . ونجمل حديثنا عن هذه الموضوعات فى النقاط الاربع التالية :

١ - اكد لينين دور شعوب الشرق عامة فى حركة التاريخ وربط ما بين آثار يقظة شعوب المستعمرات وحركة الطبقة العاملة فى التطور التاريخى الحاسم فى القرن العشرين ، ولهذا دعا الى الربط الدائم بين النضال الثورى فى سبيل الاشتراكية وبين اتخاذ برنامج ثورى فى قضية القوميات . وذلك على اساس ان الاندماج بين ثورة التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية انما يوسع مسار وتيار التطور الثورى العالمى بدخول قوى اسبوية وافريقية كانت تقف خارج ميدان المعركة . وكما اصر على مبدأ المساواة بين الامم صغيرها وكبيرها والا تكون هذه المساواة فى صورة شكلية اعلامية وانما يجب ان تتخذ صورة تطبيقية واقعية . وقد دعاه هذا الى تقسيم الامم والقوميات فى تلك الفترة التاريخية الى نوع ظالم ونوع مظلوم ومن ثم دعا حزبه خاصة والاشتراكيين عامة الى الاسهام فى دور النضال المشترك مع حركة الشعوب الافرو اسبوية واكد ايضا ضرورة قيام الدولة السوفيتية بدعم علاقاتها مع جميع شعوب الشرق وحركاتها الثورية .

ومن ناحية ثالثة تعرف لينين على افكار كثيرة من القيادات الثورية التى وفدت الى الاتحاد السوفيتى بعد ثورة ١٩١٧ فى مؤتمرات منظمات شعوب الشرق ومؤتمرات الكومنترن (الدولة الثالثة ، ولم يكن التعرف مقصورا على افكار الزعماء بل اشتمل على دراسات وتحليلات لاوضاع وبنيان هذه المجتمعات والشعوب الاسبوية الافريقية . وفى النصف الاول من الاعوام العشرينات قبل وفاة لينين تكون عدد من الاحزاب الشيوعية فى آسيا وافريقيا نشير منها الى الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا والى دور الشيوعيين الجزائريين فى تكوين جمعية نجم شمال افريقيا ، اصف الى هذا الاحزاب التى تكونت فى الشرق الاوسط وآسيا والشرق الاقصى .

نخلص من هذا العرض السريع الى الاجابة على السؤال الاول ان لينين توفرت لديه معرفة واسعة باوضاع وبنيان كثير من الشعوب والمجتمعات فى آسيا وافريقيا وهذه المعرفة الواسعة هى التى اعطته القدرة الموضوعية على صياغة افكاره ونظرياته عن حركات التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا . والتحفز الوحيد فى هذه الخلاصة هو انه من الطبيعى ان تكون معارفه الواسعة لاطار العام للموقف اكبر بصورة نسبية فيما يختص باوضاع الشعوب والمجتمعات الاسبوية عنها فيما يختص باوضاع الشعوب والمجتمعات الافريقية .

ثانيا :

ان افكار وكتابات لينين عن قضايا التحرر والاستقلال فى آسيا وافريقيا ليست موجودة فى مؤلف واحد او دراسة محددة بعينها ، انما هى نتاج ملاحظات ومناقشات وتعليقات بدأت منذ عام ١٩٠٠ حين كتب لينين اول مقال له عن الحرب فى الصين (ثورة البوكسر) واستمرت كتاباته حتى عام ١٩٢٢ . وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة تناول الموضوع تحت عناوين كثيرة مثل البروليتاريا وحق الامم فى تقرير مصيرها - المبادئ فى المسألة القومية ومسألة المستعمرات - المسألة القومية والحكم الذاتى - يقظة آسيا - حق الامم فى تقرير مصيرها - الحرب الايطالية فى ليبيا - احداث البلقان وفارس والصين - الثورة الاشتراكية وحق تقرير المصير . . الخ اصف الى هذا عددا وفيرا من التقارير فى المؤتمرات الحزبية

الدول الاستعمارية وهي اعلان استقلال بعض الدول الافرو اسيوية سياسيا مع دعم وصيانة الركائز التابعة في النواحي الاقتصادية والمالية في داخل هذه الدول . كما تكلم عن المصاعب والمشكلات التي تواجهها النظم الثورية بعد السيطرة على ادوات الحكم والبدء في بناء وتنظيم الاوضاع الداخلية الجديدة .

نخلص من هذا العرض المقتضب في محاولة اجابة السؤال الثانى ان لينين صاغ المبادئ الاساسية التي تحكم العمل الثورى في اطاره العام لحركة التحرر في المستعمرات وهذا هو اسهامه الكبير الذي لا ينكر في هذا المجال . ولكن يجب الا يتبادر الى اذهاننا خاطر خاطيء وهو ان لينين قدم فيما كتب في الربع الاول من القرن العشرين حلا جاهزا يكون صالحا للتطبيق في النصف الثانى من القرن العشرين ، اذ من الامور الطبيعية ان تشهد حياة الشعوب والمجتمعات الاسيوية والافريقية قضايا وتعقيدات جديدة لم يكن يعرفها احد ولم يتصورها انسان من قبل . ولهذا فانه من السخف ان ننتقد من سبق لعدم الحديث عن تفاصيل مشكلاتنا المعاصرة ، كما انه من ناحية اخرى يجب ان نتمنع عن قسر التفسيرات والتعليقات من ثانيا ما قيل من قبل لنثبت ان الاوائل لم يتركوا شيئا للاواخر ، وان الكتب فيها تفسير كل شيء منذ بدء الخليقة الى يوم ان تقوم الساعة .

ثالثا :

نصل الى السؤال الثالث عن افكار لينين التي اشرت في فكر وعمل حركات التحرر الافرو اسيوى ، وفي هذا المجال نجد انه من المستحيل واقعا ان نتعقب كل احداث حركات التحرر الاسيوى الافريقى وكل اقوال وبيانات اجيال القيادات السياسية في افريقيا وآسيا لنكتشف ما نريد من اجابة للسؤال . ولهذا سوف نرتب مجموعة من القضايا الاساسية في حياة هذه الحركات ونناقشها مناقشة عامة كنموذج يوضح هذه الاثار ، علما بانه يمكن توجيه الانتقاد الى عملية الانتقاء الشخصى والمناقشة العامة لما نختر من قضايا ، ولكن عذرى هو طبيعة الحديث القصير والوقت المحدود ، والقضايا الثلاث ، هي قضية بناء الحزب السياسى ودوره ، وقضية الفلاحين

٢ - اعلن لينين حق الامم في تقرير مصيرها ولو ادى هذا الحق الى انفصال القوميات المظلومة عن القوميات الظالمة ، وفي هذا المجال قرر مشروعية حق الامم في حروب التحرير ضد الدول الاستعمارية مع ضرورة وقوف الاشتراكيين عامة بجانب الشعوب والقوميات المظلومة في حروبهم التحررية ، وأشار لينين الى وجود نظرة عدم ثقة وشك من جانب شعوب آسيا وافريقيا تجاه شعوب الدول الاستعمارية وعلل هذا بأنه نتيجة لتاريخ القهر والاستبداد الطويل من جانب الحكومات الرأسمالية ونتيجة لخianات وانتهازية الكثير من القيادات والاحزاب الاشتراكية في الدول الرأسمالية ، ومن ثم وضع مسئولية العمل على تبديد هذه الشكوك ونظرة عدم الثقة على كتف القيادات والاحزاب الاشتراكية الواعية بدورها الثورى ومسئولياتها التاريخية .

٢ - اهتم لينين بدور الفلاحين في ثورة المستعمرات واكد انهم الحليف الاساسى للطبقة العاملة في معركة الثورة الاشتراكية ، وقام برسم خريطة اجتماعية للواقع الريفى في ذلك الوقت شرح فيها تركيب وموقف كل طبقة وفئة فى الريف تجاه الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية، وشرح امكانيات مشاركة كل منها فى المراحل المتعددة للثورة كما اشار الى المراحل التى تفقد فيها بعض الطبقات والفئات ثورتها وفعاليتها ، ومن ناحية اخرى درس تركيب ومبادئ القيادات السياسية التى تنزع الثورة الوطنية وتكلم عن دور الطبقات المتوسطة [البورجوازية] بجميع اقسامها فى قيادة الثورة الوطنية ، وناقش موقف القيادات الاشتراكية من هذا الدور .

وفي هذا المقام اكد لينين ان جماهير الفلاحين لها وضع فكرى واجتماعى موروث يسوده التشكك العميق فى التحولات والانتقالات الحاسمة وان اقدام الفلاحين مسمرة فى الأرض ويتمسكون بالتقاليد ويخشون التجديد ، وان السبيل الوحيد للعمل بينهم هو اقناعهم بالمثل الملموس وبدون اكراه على اساس عدم فرض الانتقال الى الاشتراكية فى الريف وبين الفلاحين بالعنف .

٤ - كشف لينين عن الخدعة التى تعمد اليها

هذا الحزب القائم على قاعدة شعبية عريضة اداة صلبة صالحة لمنازلة التنظيم الحكومى المفروض عليهم بالقوة الاستعمارية .

والنقطة الجديدة بالالتفات فى حياة افريقيا السياسية ان اكتساب هذه الخبرات الحزبية والتنظيمية لم تكن حكرًا على الاشتراكيين والشيوعيين وحدهم ، بل استخدمتها ايضا كل القيادات الوطنية فى مراحل الثورة الوطنية ضد الاستعمار واستعملوا تكتيكاتها العلنية والسرية ببراعة ونجاح ونشير الى امثلة حزبية فى تونس والجزائر ومراكش وغينيا وساحل العاج والسودان وتنجانيقا ومالى . الخ ، وهذه الخبرات التنظيمية عندما ارتبطت بالنظرية والعمل الثورى اعطت هذه الاحزاب امكانيات تحمل الضربات المضادة والاضهدادات العنيفة التى وجهها الاستعمار ، واعطتها القدرة على اجتياز مراحل الثورة الوطنية واعلان الاستقلال دون مهادنة او انتهازية او حلول نصفية مع الاستعمار ، وهذه نقطة تستخدم فى التمييز بين نوعيات القيادات والنظريات السياسية الخاصة بهذه الاحزاب التى يوجد فيما بينها الكثير من الاختلاف الفكرى والعقائدى .

ونقطة اخرى جديدة بالالتفات وهى التحول الواضح فى افريقيا الى اوضاع الحزب الواحد او التنظيم السياسى الواحد ، وهذا التحول ليس مقصورا على الاحزاب والتنظيمات الثورية ، او الاشتراكية ، انما تتحول ايضا الاحزاب ، والتنظيمات الرجعية ذات الفلسفة الرأسمالية . وفى حديثنا نشير الى المعانى والدروس التى اكتسبتها الاحزاب والتنظيمات ذات الفلسفة والاتجاهات الاشتراكية فى افريقيا من مواريث الفكر الاشتراكى عامة ولينين خاصة فى هذا المجال ، وما يستلزمه هذا الوضع من دراسة للقوى الاجتماعية المتعددة وتحليل علاقاتها واطرافها الواقعية فى المجتمعات الافريقية والتى فيها الكثير من التنوع والاختلاف عما شهدته التجارب الاشتراكية الاخرى فى العالم المعاصر .

٢ - قضية الفلاحين فى العمل السياسى

لقد سبقت الاشارة الى اهتمام لينين بدور

فى العمل السياسى وقضية تضامن وتعاون حركات التحرر الافرو اسيوى .

وقبل المناقشة يجب ان نحدد المقصود بحركات التحرر الافرو اسيوى ، انها كل التنظيمات والاحزاب والهيئات السياسية التى تعمل للوصول الى حشد جماهيرى واسع لمصارعة السيطرة الاستعمارية على بلادها بهدف اعلان التحرر والاستقلال ، وما ان تصل الى السيطرة على مؤسسات الحكم فى بلادها حتى تأخذ فى تنفيذ تغيير تقدمى مستمر للاضواء والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الداخلية فى مجتمعها مع ما يرتبط بهذا من اوضاع وعلاقات خارجية دولية . وهذا التعريف مع مافيه من عموميات يتصف بالمرونة بمعنى انه لا ينطبق فقط على المنظمات والاحزاب الاشتراكية والماركسية فقط ، انما ينطبق على كل التنظيمات والاحزاب والهيئات التى تلتزم خطا ثوريا تقدميا ديمقراطيا او خطا ثوريا اشتراكيا ، سواء اكانت تسيطر على مؤسسات الحكم فى بلادها ام كانت فى مواقع الكفاح السياسى او العسكرى حتى اليوم خارج مؤسسات الحكم .

١ - قضية بناء الحزب السياسى ودوره

احد الاساسيات فى تجربة لينين قبل الثورة وبعدها هى بناء الحزب السياسى ودوره فى العمل وما يرتبط بهذا من نظريات وقواعد وتقالييد وما يحققه من مسؤوليات ومهام . ولقد أخذت بهذه الخبرات الاحزاب الثورية فى مختلف انحاء العالم ، وهكذا وصلت التجربة بكل معانيها وابعادها الى حركات التحرر الافرو اسيوى ، واسمحوا لى ان اقدم النماذج التوضيحية من الحياة السياسية الافريقية حيث تتبلور دراساتى الاكاديمية . لقد اكتسبت القيادات السياسية فى افريقيا خبرات ومعنى بناء تنظيم سياسى قوى يستقطب ولاء الجماهير ويعبر عنها على المستوى القومى ويقف هذا التنظيم السياسى موقف المواجهة امام التنظيم الحكومى الامبريالى فى المستعمرات ، وتسليح هذا التنظيم السياسى بنظريات حشد الجماهير وتوعيتها والحياة فى مشكلاتها اليومية والتعبير عن مطالبها وتجسيد احساسها القومى فى حق تقرير المصير بالاستقلال عن الدول الاستعمارية ، ووجدت الجماهير والقيادات فى

٢ - قضية تضامن وتعاون

حركات التحرر الافرو اسيوى

تظهر فى هذه القضية آثار افكار لينين التى سبق ان اشرنا اليها ، وتزداد اهميتها فى النصف الثانى من القرن العشرين حيث تظهر آثار وسائل الاتصال وتزداد شراسة القوى الاستعمارية وتتنوع اسلحتها الاقتصادية والفكرية والعسكرية ضد القوى الثورية فى العالم المعاصر، كما ان دور الاستعمار الجديد بكل اساليبه اصبح الاسلوب المقرر عند القوى الاستعمارية الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية فى تحطيم وتهديم القوى الوطنية والنظم التقدمية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولذلك عرفت القيادات الثورية فى العالم الافرو اسيوى معنى واثار هذا التضامن والتعاون والمواقف الموحدة فى مواجهة قوى الثورة المضادة وقوى الاستعمار . وتشهد الفترة التاريخية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ظهور منظمات دولية حكومية وشعبية وقيام اتصالات ثنائية وجماعية تعبر عن هذا التضامن والتعاون ، والامثلة فى هذا المجال عديدة ومعروفة .

ومن ناحية ثانية ليس التضامن والتعاون مقصورا على الجانب الاول الذى اشرنا اليه ، انما يشمل ايضا قيام تعاون وتضامن مع الدول الاشتراكية والقوى المحبة للسلام والاحزاب والمنظمات السياسية الاشتراكية والتقدمية فى العالم اجمع . ومرجع هذا هو ان جبهة التقدم والاشتراكية والسلام واحدة ويجب ان تعمق باستمرار ما بينها من اواصر وعلاقات وتنميها وتطورها لما فيه مصالح جميع الاطراف المشتركة فى هذه الجبهة العالمية .

وفى هذه النقطة نشير ايضا الى افكار لينين الخاصة بالمبادئ التى تحكم الاتصالات والعلاقات بين الدولة السوفيتية وحركات التحرر الوطنى فى العالم . كما نشير ايضا الى مطالبته بوجوب اتخاذ مبدأ المساواة بين الامم صغيرها وكبيرها اساسا لهذه العلاقات ، اضافة الى هذا تحذيره الواضح من مظاهر التعالى التى تنتاب الامم الكبيرة فى التعامل مع الامم الصغيرة ، وتأكيد

الفلاحين فى العمل السياسى ومدى ما يترتب على دخولهم المعركة الوطنية او معركة التحول الاشتراكى من آثار عميقة المفعول ، ويتضح هذا من مراجعة سريعة لوضع الاحزاب الجماهيرية والوطنية فى بلاد اسيا وافريقيا فماعدتها الاساسية جميعا هى جماهير الريف فى مجتمعاتها ، واذا اخذنا الامثلة التوضيحية من افريقيا نجد ان القيادات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية اكتشفت ان تجربة الجيل الاول الذى سبقها قد فشلت او وصلت الى التهاون مع الاستعمار لاعتمادها اصلا على دور النخبة فى العاصمة ، اضاف الى هذا ان العاصمة محكومة بسيطرة مؤسسات الحكم وادوات القمع التابعة للسلطة الاستعمارية ، لذلك استفادت من تجارب الفكر الاشتراكى عامة وقررت نقل العمل السياسى الى الريف وكان هذا فى حالات كثيرة متوافقا مع اجراءات حكومية بتوسيع دائرة الناحيين الى خارج العاصمة والمدن . وهنا يتضح الفارق بين تنظيمات الاحزاب المتنوعة فى افريقيا ، فالاحزاب الثورية هى التى تمكنت من الوصول الى المواطن مباشرة عن غير طريق زعاماته التقليدية والقبلية ، وقامت بانشاء الفروع والشعب والخلايا فى كل ارجاء الوطن ، وهى التى استقطبت نشاط وطاقت الفئات والطبقات المتنوعة من سكان الريف ، وهى التى حشدت هذا التجمع الجماهيرى المنظم فى المعركة ضد الاستعمار ، وهذا الموقف اعنى دخول قوى الفلاحين وسكان الريف فى المعركة هو الذى جعل الاستعمار فى حالات كثيرة يتراجع او يتفاوض للوصول الى الحلول النصفية ، وهنا نقطة جديدة بالالتفات وهى ان دراسة وتحليل الطبقات والفئات المقيمة فى الريف بالدول الافريقية ظهر فيها كثير من التنوع والاختلاف ، ففى بعض الدول الافريقية نجد اوضاع الاقطاع الشرقى او الاقطاع الناتج عن العمل والمنصب الحكومى ، وهى بعضها نجد ملكية القبائل وهى نوع من الملكية المشاعية ، وفى بعضها الاخر تظهر ملكيات فردية لشركات اجنبية فى صورة المزارع الكبرى الاستثمارية وما يصاحبها من العمل المناجور . وبجوار كل هذا نجد اقتصاديات الاستكفاء وجمع الثمار والرعى . وقد ترتب على هذا التنوع ظهور افكار واوضاع جديدة لحل المشكلة الزراعية فى الريف الافريقى .

على ضرورة احترام الإرادة المستقلة للأمم في اختيار نظامها الاجتماعي .

وتجربته لها مكان بارز في التاريخ الإنساني ومع أنها كانت التجربة الأولى من نوعها إلا أنها ليست التجربة الأخيرة في حياة البشرية . وكذلك فإن تجارب حركات التحرر الأفروآسيوي لها مكانها البارز في التاريخ الإنساني المعاصر إلا أنها ليست التجربة الأخيرة في حياة البشرية .

إن العلاقة بين لينين وحركات التحرر الأفروآسيوي هي العلاقة المستمرة بين تجارب البشرية التجربة السابقة فكرت ونفذت وأعطت من بعدها التجربة اللاحقة تأخذ لتفكر وتنفذ رنعصى الذين يتوالون بعدها من الثوار على طول حياة البشرية على ظهر الكرة الأرضية .

لقد توصل لينين ابداعا الى منهج عالج به مشكلات شعبه وزمنه ، وتقوم حركات التحرر الأفروآسيوي في زماننا بمعالجة مشكلات وقضايا شعوبها عن طريق استيعاب مناهج الثورات والتغيرات الكبرى السابقة لتتوصل بالمواريث الفكرية والمعاناة التطبيقية الى المناهج الثورية الملائمة للعصر والقضايا الراهنة في آسيا وأفريقيا .

إن اثبات هذه العلاقة هو اعظم تحية الى لينين في ذكرى مولده من مائة عام مضت .
د . عبد الملك عودة

نخلص من هذه المناقشة لثلاث من القضايا العامة في فكر وعمل حركات التحرر الأفروآسيوي الى ان الميراث الفكري الاشتراكي عامة وافكار لينين خاصة ذات اثر واضح في حياة حركات التحرر الأفروآسيوي . وقد اتخذنا هذه القضايا كنموذج يوضح هذه الآثار الفكرية والتنظيمية . وإن العلاقة بين افكار لينين وحركات التحرر الأفروآسيوي هي التي تعنيها فقرة واضحة من ميثاق العمل الوطني في مصر عام ١٩٦٢ تقول :

« إن التجارب الاجتماعية لا تعيش في عزلة من بعضها ، وإنما التجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الإنسانية تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق .. وكذلك التجارب الاجتماعية . إنها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار » .

يصل بنا الحديث الآن الى نهايته فقد تكشفت امامنا الابعاد الفكرية التي يغطيها عنوان الحديث ولم يبق الا تقييم المعنى من الحديث عن لينين وحركات التحرر الأفروآسيوي . إن دور لينين

الاستراتيجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط

ولقد نشر في الفترة الأخيرة (يولية ١٩٦٩) في مجلة « الأنالز » التي تصدرها الاكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية تقرير كتبه ريتشارد يودكين - وهو احد المسؤولين في هيئة القوات المسلحة الأمريكية - عن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، وفي نفس العدد من المجلة كان هناك بحث قدمه جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية

هذا التقرير الى عرض للسياسة الأمريكية في ضوء الظروف المتغيرة للبيئة الدولية ، وذلك بالنظر الى طبيعة المواجهة

الأمريكية السوفيتية . وسنعنى بالتركيز على الاستراتيجية الأمريكية ، ثم نأخذ مثالا الموقف الأمريكي في أزمة الشرق الأوسط .

يهدف

والاستقرار السياسي . ويلاحظ التقرير أن هناك مشكلتين يمكن أن تثور في هذا المجال : أولاها خاصة بالأولويات ، أو عملية التفاعل والتعارض المحتمل بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسة الأمريكية ، حيث تثور مشكلة التعارض بين تحقيق التقدم في الداخل وبين ازدياد تدخل الولايات المتحدة المباشر وغير المباشر في أمور تقع في مختلف بقاع العالم ، مع ما يتضمنه ذلك من التزامات مالية وعسكرية تؤدي إلى انقاص ما هو مخصص للانفاق على التقدم الداخلي . ويدافع التقرير عن السياسة الخارجية الأمريكية على أساس أنه لا يمكن الفصل بين تقدم أمريكا في الداخل وبين مصالحها الخارجية ، ويضرب مثلا بذلك بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، حيث تقوم السياسة الأمريكية على محاولة دفع أكبر عدد من الدول إلى الدخول فيها ، بهدف منع انتشار السلاح النووي ، ومن ثم تضيق فرصة استعمال السلاح النووي إلى أقصى حد ممكن ، ويقول أن محاوله أمريكا دفع حلفائها في أوروبا وآسيا لتوقيع المعاهدة . إذا ما اقترنت بانقاص تعهدات أمريكا العسكرية لهؤلاء الحلفاء فإن هذا سيؤدي إلى نقص الشعور بالأمن لدى الحلفاء . ومن ثم لجوئهم إلى تطوير أسلحة نووية خاصة بهم . وبهذا تصبح السياسة الدولية أكثر اضطرابا نظرا لتعدد الدول التي تملك السلاح النووي . وأما المشكلة الثانية فهي - في رأى التقرير - النظرة التي تقول بأن دور القوة العسكرية الأمريكية أخذ في النقصان كعامل هام في بلوغ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك لثلاثة أسباب (١) أن احتلال الأرض ليس الوسيلة المقبولة دوليا الآن لارغام دولة على انتهاج سياسة معينة . (٢) أن وسائل الاتصال الحديث جعلت الرأى العام العالمى أكثر حساسية تجاه أى تهديد للأمن والسلام العالمى ، الأمر الذى جعل استعمال القوة غير مضمون النتائج . (٣) أن تطور الأسلحة النووية وصل إلى الحد الذى لا يمكن استخدامها فيه ، لأنها أصبحت أداة دمار شامل . ومن ثم تخلص هذه النظرة إلى أن القوة العسكرية أصبحت قليلة الجدوى حتى في المجال الذى يمكن أن تستخدم فيه ، وهو مجال الحرب .

ثاني هذه العناصر هو البيئة الدولية ، ويقول

الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وجنوب اسيا ، عن الموقف الأمريكى من أزمة الشرق الأوسط . وبدأت لى الصلة الواضحة بين الباحثين ووجدت أنه من المفيد للقارئ العربى التعرف على ماكتب ، كما أنه من الضرورى أن نبدي رأينا فيما يتعلق بنا .

الاستراتيجية الأمريكية

يدور تقرير يودكين حول تساؤلين رئيسيين : أولهما عن جدوى القوة العسكرية الأمريكية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية . وثانيهما عن الأشكال المطلوب تطويرها من القوة العسكرية في المستقبل لتمكين أمريكا من تحقيق أهدافها . ويتضح منذ البداية أن هذا الحوار والنقاش إنما يمثل في الأغلب ذلك الانقسام الذى تعانيه السياسة الأمريكية بين السياسة الخارجية الأمريكية التى تقوم نظريا على مبادئ أخلاقية تضمنها الدستور الأمريكى وإعلان حقوق الإنسان وكتابات بناء أمريكا الأوائل مثل جورج واشنطن وتوماس جيفرسون ، وبين واقع هذه السياسة الذى يترجم بأنه تعبير عن سلطان متراد لدور القوة العسكرية الفاشمة فى رسم وتحديد السياسة الأمريكية ، وسنعرض بالتفصيل وجهات النظر التى يعبر عنها التقرير .

يبدأ التقرير بالقول بأن هناك تفاعلا بين أربعة متغيرات رئيسية ، وأن هذا التفاعل يشكل النتائج التى تراهى فى النهاية فى صورة قرارات سياسية يتخذها صانعو السياسة الأمريكية . هذه المتغيرات هى (١) الأهداف السياسية الحالية (٢) البيئة الدولية (٣) الاستراتيجية (٤) القدرة العسكرية . وبذلك تصبح عملية رسم السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومى عملية تفاعل بين القوى والأوزان النسبية لمختلف هذه العناصر .

أول هذه العناصر هو الأهداف القومية ، ويقول التقرير أن السياسة الأمريكية تهدف إلى تحقيق الأمن القومى ، ومنع الاعتداء الخارجى ، وتحقيق التقدم الاجتماعى ، والرخاء الاقتصادى ،

التقرير أن البيئة الدولية تتميز بأنها ما زالت ثنائية القوى من الناحية العسكرية حيث يمثل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قطبي القوة العسكرية العالمية. ولكن هذه البيئة أصبحت متعددة القوى من الناحية السياسية، كما أن النفوذ السياسي لكل من العملاقين الكبيرين أخذ في التناقص، وتزداد أهمية الحركات القومية سواء في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أو الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وآسيا. ويناقش التقرير أسلوب الاتحاد السوفيتي في تنمية علاقاته الثنائية مع جميع الدول خاصة دول العالم الثالث، وفي نفس الوقت يطور من قدراته العسكرية حتى يناهز في قدراته العسكرية والتدميرية النووية قدرة الولايات المتحدة. أما الصين فتتجه بتثبيت دعائم الوضع الداخلي، كما أنها تهتم بنشر نفوذها في محيطها الجغرافي الآسيوي على الأقل. ويقول التقرير أنه لا يجب إغفال عامل هام يؤثر على البيئة الدولية، وهو أن الصين ستستمر في تطوير مقدراتها النووية. أما بالنسبة للدول النامية فهي المجال الذي يمكن أن تحدث فيه انفجارات، حيث تتمتع القوى الصغيرة بحرية كبيرة في المناورة تتيحها لها القيود المفروضة على تحرك العملاقين الكبيرين خشية المواجهة. وهذه الدول تعيش في حالة عدم استقرار مستمر، ومن هنا فإن ما يحدث في محيط هذه الدول قد يصبح في أي لحظة تهديدا خطيرا للسلم الدولي. ويمضي التقرير فيقول أن الولايات المتحدة عليها أن ترسم الاستراتيجية التي تأخذ في الاعتبار هذه الحقائق في تخطيطها لمتطلبات الأمن الأمريكي، حيث أن عدم الاستقرار الذي تتميز به مشكلات هذه الدول لابد أن يتوقع منه ما قد يهدد السلم والأمن الدوليين حين تنبئ بعض المشكلات عن دخولها المجال المحظور، وهو مجال اختلال التوازن بين العملاقين الكبيرين. ويستطرد التقرير من ذلك إلى أن على الولايات المتحدة الانتباه إلى البيئة الدولية، بل تحاول أن تغيرها في اتجاه أكثر أمانا من وجهة نظر أمريكية بالطبع. ولكن في نفس الوقت فإن على الولايات المتحدة ألا تغفل المخاطر الحقيقية الموجودة في بعض المواقف الواقعية والمشكلات الحاضرة.

والتقرير أمام الاستراتيجية العسكرية الأمريكية أربعة أهداف (١) ردع أي محاولة للهجوم النووي على الولايات المتحدة أو أحد حلفائها. (٢) القدرة على التحكم في الموقف إذا تازم في حالة احتمال المواجهه، ومنعها من التحول إلى حرب نووية، ثم محاولة إنهاء الحرب النووية سريعا إذا ما حدثت وقبل أن تتطور إلى مستوى شامل. (٣) محاولة ضمان بقاء الولايات المتحدة كدولة في حالة نشوب حرب نووية شاملة. (٤) القدرة على حماية المصالح الأمريكية الحيوية في المجتمع الدولي. ويرى التقرير أن الهدف الأول - وهو هدف الردع - يعتبر أوضح مظاهر الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، ويمكن القول بأنه سيظل أهم مظاهر هذه الاستراتيجية، نظرا لأنه يعنى بقاء المواجهة النووية مجرد مخاطرة بعيدة الوقوع. والردع يقوم على عدة عناصر أهمها العنصر العسكري الذي يتمثل في التطوير المستمر للأسلحة الهجومية والدفاعية واقتناء الخصم بأن في مخاطرته، باستخدام السلاح النووي، ضررا أكيدا لا يمكن له أن يتقبله أو أن يحتمله، أما ثاني الأهداف فهو خاص بالتحكم في الصراع أو الإزمة بغية تفادي تفاقمها وتحولها إلى صراع عسكري، فيذكر التقرير أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد طور أساليب الاتصال الثنائي لمواجهة موقف الإزمات بالصورة التي تتناسب وأهميتها، وثالث هذه الأهداف هو الخاص ببقاء الولايات المتحدة كدولة في حالة نشوب حرب نووية شاملة، وهذا الهدف يقوم على توفير مواصفات تكنولوجية وعسكرية لاتزال في طي الغيب، حيث لم تحدث تجربة واقعية لحرب نووية، ومن ثم لا يمكن اختبار القدرة الأمريكية على الحفاظ على الدولة في حالة حرب نووية شاملة. ورابع هذه الأهداف هو حماية المصالح الأمريكية في الخارج، أو على وجه أصح، التدخل العسكري الأمريكي في مناطق نزاع محلي، فينبو التقرير بأن هذا الهدف أو المظهر يشكل أوضح استعمال للقوة العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وسيظل كذلك. ويرسم التقرير صورة أمريكا وهي تقدم المساعدة إلى حلفائها في صورة الصديق الذي يهب لنجدة جيرانه في حالة نشوب حريق، وينفي التقرير بشدة محاولة تشبيه

وثالث هذه العناصر هو الاستراتيجية. ويضع

التي ذكرها هو التدخل العسكري الأمريكي في مناطق نزاع محلي . ولو تمعنا في طبيعة هذا الهدف ألفيناه الصورة التي يتم بها التعبير عن مساندة أمريكا للقوى الرجعية في جميع أنحاء العالم . وهذا الأسلوب هو الذي يتم الترويج له تحت شعار ضرورة استمرار «الحروب المحدودة» التي يتم بها التصدي للاتجاهات التقدمية في مختلف بقاع العالم الثالث ، والتي تهدف لخلق جبهات نزاع مسلح تنعكس في مزيد من الانتعاش لنتجى السلاح الأمريكي .

الولايات المتحدة وازمة الشرق الاوسط

يبدأ سيسكو بالقول بأن الولايات المتحدة تتخذ من الازمة موقفا متوازنا ، فهي لا تتحيز لاحد الجانبين ، وهي تحاول جاهدة أن تفر سلاما عادلا ودائما في الشرق الاوسط ، لان هذا السلام ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، والتي تقوم - في رأيه - على الحفاظ على سلم وأمن كل دول المنطقة والحفاظ على المصالح البترولية . ويرى سيسكو أن من العوامل التي تدفع أمريكا الى ايجاد حل سلمى هو ايمانها بأن الاتحاد السوفيتى يزداد نفوذه في المنطقة بازدياد تأزم الموقف .

ويقول سيسكو ان الولايات المتحدة تحاول اقامة علاقة صداقة مع كل دول المنطقة ، ويرى انها نجحت في ان تقيم علاقات صداقة تقليدية ليس فقط مع اسرائيل ، بل أيضا مع بعض دول المنطقة مثل الاردن والسعودية ولبنان . وفي هذا الاطار اتبعت الولايات المتحدة سياسة تقوم على أربعة مبادئ . أول هذه المبادئ محاولة منع الصدام في الشرق الاوسط ، ولكنه يأسف لان هذا المبدأ لم تنجح الولايات المتحدة في تحقيقه حيث أن محاولاتها في منع الصراع - كما يقول - فشلت وانتهى الامر باندلاع الحرب في ٥ يونيو . وثانى هذه المبادئ هو الحفاظ على علاقات طيبة وودية مع جميع دول المنطقة ، وهو يأسف لقطع علاقات الولايات المتحدة ببعض دول المنطقة ، وخاصة ج . ع . م ، ويرى ان هذا ليس في صالح اقرار السلم . ويذكر ان الولايات المتحدة تحاول دائما ان تبقى نوعا من الاتصال المباشر على مستويات عالية مع ج . ع . م .

الولايات المتحدة بأنها تقوم بدور رجل البوليس الذى يؤدى واجبا دون أن يتم استدعاؤه .

وينتقل التقرير بعد ذلك الى مناقشة الحاجات الأمريكية العسكرية في ضوء هذه الاهداف . وهنا يبرز دور التكنولوجيا وتأثيرها الكبير في تمكين مولات المتحدة من تطوير قدراتها العسكرية في اتجاه تحقيق اهدافها العسكرية الاستراتيجية . على أنه يلاحظ أن عملية التفاعل بين العناصر الأربعة الذي يتم في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ليست ذات خط واحد يبدأ بالاهداف القومية وينتهى بالقدرات العسكرية، فأحيانا يكون تغيير في التكنولوجيا نفسها هو المتغير الاصيل الذي تتبعه متغيرات أخرى تتمثل في تغيير الاهداف القومية أو تغيير البيئة الدولية التي يتم فيها رسم السياسة وبلوغ الاهداف القومية .

ونلاحظ أن هذا التقرير يعبر الى حد بعيد عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية التي تتدخل في تشكيلها الى حد واضح المؤسسة العسكرية المرتبطة بالمصالح الصناعية للمؤسسات المنتجة للسلاح . ويبدو ذلك في عدة نقاط، فلقد عارض التقرير وجهة النظر التي تعبر عن اتجاه داخلي في الولايات المتحدة تنادى به مجموعة من المثقفين نوى النزعات اليسارية والليبرالية ، والتي ترى في زيادة اعتماد أمريكا على القوة امرا عقيما ، وتدعو الى مزيد من التقارب السياسى مع الاتحاد السوفيتى ، وتسعى الى جعل الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى صراعا فكريا وثقافيا وحضاريا واقتصاديا أكثر من كونه صراعا عسكريا . وهذه النظرة تعبر عنها فئات بعضها متطرف في رفض الايديولوجية الرأسمالية ، وبعضها فئات ليبرالية مؤمنة بقوة المبادئ والتنظيمات الرأسمالية الى الحد الذى يسمح لها بالنجاح في التنافس مع الاساليب الاشتراكية لجذب ولاء واهتمام الشعوب .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن التقرير في معرض ذكر أهداف القوة العسكرية الأمريكية ، قد ركز على ان اوضح واهم هدف من الاهداف الأربعة

الأراضي التي احتلتها نتيجة عدوانه ، وبين معتدى عليه يحاول أن يدعم دفاعه عن أرضه وأن يسترد ما أخذ منه ، كما أنه يرى ضرورة إيجاد حدود آمنة ومعترف بها لدول المنطقة « على ألا يترتب على تغيير خطوط الحدود الذي نتج عن الانتصار الإسرائيلي في ١٩٦٧ تغييراً يعكس حجم هذا الانتصار » . فهو يرى تغيير حدود ٥ يونيو بين إسرائيل والدول العربية لصالح إسرائيل بحجة أن هذا تعطيه دواعي الأمن الإسرائيلي ، أي أنه يؤيد حصول المعتدى على ثمره عدوانه معتد على مكاسب إقليمية . ولا شك أن هذا الموقف يعارض مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التي تحرم العدوان .

وحين يناقش مشكلة اللاجئين فهو يرى فيها مشكلته « انسانية » واجبه الحق ، ولكنه رغم هذا يرى أن الموقف الإسرائيلي الذي لا يقبل عودة اللاجئين لأرضهم وممتلكاتهم موقف يجب أن يوحد في الاعتبار ، فلا يجب الضغط على إسرائيل لقبول اللاجئين . ولكن يجب حل مشكلتهم حلاً « انسانياً » .

على أنه إذا نظرنا إلى أزمة الشرق الأوسط من منظور الاستراتيجيه العالمية للقوتين الحبريتين . ونمعا في موقف سيسكو في ضوء التقرير الذي قدمناه عن الاستراتيجيه الأمريكيه . لا تصح لنا أن هناك ارتباطاً عضوياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل يتعدى مفهوم الصداقه التقليديه التي يحاول سيسكو أن يقول إنها تربط الولايات المتحدة بعدد من دول المنطقة . فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل يمكن النظر إليها في ضوء أن إسرائيل أداة للسياسه الأمريكيه في المنطقة . وفي ضوء موقف المواجهه الأمريكيه السوفيتيه . نحاول الولايات المتحدة منع العرب من الوصول إلى مستوى يناهز القوة الاسرائيليه . ويصبح قادراً على تحديها لما في ذلك من تهديد للأمن الاسرائيلي . وهو الأمر الذي تحرص الولايات المتحدة على عدم حدوثه . ولهذا نجد الولايات المتحدة تؤجل اعطاء إسرائيل طائرات الفانتوم والسكاي هوك أخيراً على أن تعيد النظر في هذا

وثالث هذه المبادئ هو منع تسابق التسليح في المنطقة عن طريق محاولة الحد من ارسال الدول الكبرى للسلاح إلى المنصه . ولكنه يرى أن هذا لم ينجح . لأن الاتحاد السوفيتي يساعد بعض دول المنصه في الحصول على سلاح . ومن ثم يرى سيسكو أن الولايات المتحدة عليها التزام بعدم إرسال أسلحة إلى إسرائيل . ورابع هذه المبادئ هو أن الولايات المتحدة تحاول أن تخلق سلاماً مستقراً يأخذ في اعتباره عدة حقائق ترتبط بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي ينص على انسحاب القوات الاسرائيليه من الأراضي التي احتلتها في يوديه ١٩٦٧ وانتهاء حالة الحرب . والاعتراف بسيادة وسلامة أراضي كل دول المنطقة واستقلالها السياسي . وحققها في حدود أمنه معترف بها . على ألا يترتب على تغيير الحدود الذي نتج عن الانتصار الاسرائيلي في ١٩٦٧ تغييراً يعكس حجم هذا الانتصار .

ثم يتعرض سيسكو لموضوع اللاجئين فيقول أن هذه المشكلة الانسانية يجب أن تلقى الاهتمام الخاص . على ألا تعوق وجهه النظر الاسرائيليه التي تنادي بعدم توطين اللاجئين في الأراضي التي صردوا منها . كما يرى سيسكو أن تعطى إسرائيل حق المرور في الممرات الدويه ، ومنها قناة السويس التي ظلت محرومة منها مدة عشرين عاماً . أما عن كيفية تحقيق هذا السلام ، فهو يرى أن محادثات الدول الأربع والنقاط التي يتم الاتفاق عليها فيما بينهم تشكل « أداة ضغط » أو عاملاً مؤثراً على دول المنطقة . ولكنه يرى أخيراً أنه لا بديل عن نوع من الاتفاق يتم بين دول المنطقة ذاتها لإقرار السلم .

ومن الواضح - في رأي كل عربي يعيش الأزمة - أن تقرير سيسكو يغفل عدة جوانب للمشكلة تجعل الموقف الأمريكي بعيداً عن التوازن في مشكلة الشرق الأوسط . فحين يذكر سيسكو أن من واجب الدول الكبرى أن تمتنع عن ارسال السلاح لدول الشرق الأوسط ، فهو لا يفرق بين معتد لا يحتاج للسلاح إلا لتدعيم سيطرته على

وهذا معناه أن هناك فارق كبير بين موقفى كل من الدولتين العظميين تجاه قضايا العرب العادلة .

سليمان دمير

القرار اذا ثبت لها حدوث تغيير فى الموازين العسكرية لدول المنطقة . بينما يحاول الاتحاد السوفيتى عن طريق تأييد العرب عسكريا وسياسيا أن يدعم موقفهم الحالى للوصول الى مرحلة تحرير الارض المحتلة وازالة آثار عدوان يونية ١٩٦٧ .

سياسة ألمانيا الغربية تجاه أوروبا الشرقية

إنت

الغربي منه ، وآل القسم الشرقى الى الحليف الرابع وهو الاتحاد السوفيتى . ولم تمض اعوام حتى نشبت الحرب الباردة بين الكتلتين ، فاتخذت من الارض الالمانية مسرحها الاول ، مما ادى الى تأسيس المانيا الفيدرالية فى ٨ مايو ١٩٤٩ ثم تلاها تأسيس الجمهورية الديمقراطية الالمانية فى ٧ أغسطس من نفس العام .

وهكذا فرضت الحرب الباردة على المانيا الفيدرالية الاندفاع فى طريق الرأسمالية ، بينما غالت المانيا الشرقية فى الاتجاه الشيوعى : فقد كانت الحدود الساخنة التى تفصل بين الكتلتين الشرقية والغربية تمر فى قلب الارض الالمانية ، بل وفى قلب برلين ايضا . ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل ان الحدود الفاصلة بين المانيا الفيدرالية وعدد من الدول الشرقية (تشيكوسلوفاكيا وبولندا) كانت تشكل فى حد ذاتها خط المواجهة بين الكتلتين . والجدير بالملاحظة ان هذه الحدود لم يكن معترفا بها دوليا ، اذ ان الاتفاقيات الرباعية والثلاثية التى ابرمها الحلفاء فى ذلك الوقت تحتم على ان « يتم التحديد النهائى لها وقت ابرام معاهدات سلام بين الدول المعنية » . ولكن السياسة الخارجية والدبلوماسية التى دأبت ألمانيا الفيدرالية على ممارستها منذ نشأتها كانتا تفرضان عليها عدم ابرام معاهدات مع هذه الدول ، وترك الامور معلقة .

الخط الرئيسى الذى يميز سياسة « بون » الخارجية منذ اكتوبر الماضى لهو دون شك ، التحرك الايجابى الذى شرعت فيه حكومة المستشار ويلي براندت نحو الشرق الاوروبى . واهم ما يمكن ان يقال ان هذا التحرك يشكل فى جوهره تحولا جذريا فى السياسة الخارجية الفيدرالية منذ عشرين عاما ، وان كانت اهميته لا تقتصر على ذلك ، فهو فى حد ذاته يفتح ايضا الباب امام أوروبا لاقامة علاقات دولية جديدة يمكنها ان تنهى الحرب الباردة . لهذا سنتناول هنا موضوع السياسة « الشرقية » التى شرعت فيها حكومة بون الجديدة من زاويتين : الاولى من وجهة نظر علاقات الجمهورية الفيدرالية بدول الكتلة الشرقية ، وخاصة تلك التى تجاورها (بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية) والثانية من وجهة نظر الالتزامات التى تقع على عاتق الدول الأربع الكبرى التى تولت مصير الرايخ الثالث ابان الحرب العالمية الثانية (الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) .

واذا اردنا ان نصف وضع المانيا الفيدرالية الحالى بالنسبة لدول الكتلة الشرقية ، فلابد ان نرجع الى هزيمة الرايخ الثالث على يد الحلفاء الاربعة التى ادت الى شطرنج المانيا وكذا برلين الى جزئين ، احتل الحلفاء الغربيون الثلاثة القسم

سياسة ودبلوماسية الحكومات السابقة :

عوامل دولية جديدة

ان المتتبع لتطور الاوضاع فى اوروبا من جهة وفى المانيا الفيدرالية من جهة أخرى ، سرعان ما يلمس عددا من الحقائق تفسر فى حد ذاتها ما طرأ من تغير على السياسة الخارجية والدبلوماسية الفيدرالية تجاه الشرق الاوروبى ، كما سيدرك ان فوز الحزب الاشتراكى الديموقراطى لأول مرة فى الانتخابات الاخيرة (اكتوبر ١٩٦٩) هو فى حد ذاته ظاهرة تعبر عن مدى تفاعل هذه الحقائق بالواقع الالمانى ، لانه يسجل نهاية مرحلة سياسية عاشتها الجمهورية الفيدرالية مدة عشرين عاما وكانت قد فرضتها عليها الظروف الدولية .

كانت المانيا الفيدرالية خلال هذه المرحلة الاولى قد دأبت على بذل محاولات جبارة فى سبيل الخروج من الاوضاع الاليمة التى فرضتها عليها هزيمة الحرب العالمية الثانية ، وقد كالت بعض هذه المحاولات بالنجاح ، لانها ركزت اساسا على النهوض الاقتصادى ، وفى الوقت ذاته على الاندماج شبه الكامل داخل عجلة الانتاج الغربى . اما العوامل التى استجذبت فاهمها :

□ التخفيف من حدة التوتر بين الكتلتين واحلال التعايش السلمى تدريجيا محل الحرب الباردة وخاصة بعد ان نادى خروشوف فى خطابه الشهير (١٩٥١) بالمنافسة السلمية بين الكتلتين ، وهو نداء اقل ما يعنيه تثبيت الوضع الراهن فى اوروبا ، وترسيخ الحدود الفاصلة بين الكتلتين بصفة نهائية ، وفى الوقت ذاته التركيز على التنمية ، ودعم العلاقات بين الكتلتين فى شتى الميادين .

□ التركيبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى تكونت فى اوروبا عامة ، وذلك نتيجة حركة النمو المطرد التى اندفعت فيها دول الكتلتين الشرقية والغربية ، بالاضافة الى سياسة التكتل الاقتصادى المتمثلة فى السوق المشتركة والكوميكون والتى ادت الى ظهور اقطاب نمو ، اصبحت اليوم تستوجب حركة انطلاق جديدة لا تلتزم بالحدود الفاصلة بين الكتلتين .

□ المركز المرموق الذى اصبحت المانيا الغربية تحتله اليوم ، فيما بين الدول الصناعية الكبرى فى العالم ، مما يجعل منها قاعدة انطلاق رئيسية

منذ تاسيسها فى ٨ مايو ١٩٤٩ لم تغفل المانيا الفيدرالية لحظة واحدة عن القهر الذى اصابها فى صميم قوميتها عقب الهزيمة التى منى بها الرايخ الثالث . لهذا فان الهدف الاكبر الذى كانت حكومة بون لا تفتأ تتطلع اليه وتسعى الى تحقيقه ، هو اعادة وحدة ترابها على ما كان عليه قبل الهزيمة ، اى اعادة توحيد المانيا ، واسترجاع الاراضى التى انتزعت منها وضمت الى الدول الشرقية المجاورة لها . وتبلور هذا الهدف الاكبر فى شكل « نظرية هالشتاين » الشهيرة التى فرضت على الدبلوماسية والسياسة الخارجية الفيدرالية عدم الاعتراف بالوضع الراهن فى اوروبا الوسطى .

فكانت تسارع بقطع علاقاتها مع كل دولة تقيم علاقات مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وبالتأكيد فى كل مناسبة بان حكومة بون هى الوحيدة التى تمثل الشعب الالمانى والمانيا .

وقد نذكر ما حدث منذ اعوام قليلة عندما اقترح « كارل جاسبير » الاعتراف صراحة بان الحرب قد « قضت على المانيا فى الشكل الذى كانت عليه فى عهد بيسمارك » وما اثاره هذا القول من ثورة غضب عارمة فى المانيا الفيدرالية ومن ثم يبدو لنا ان موقف حكومة بون اليوم قد غدا شاذا . كيف تخلى سياسة بون فجأة وبهذه البساطة عن موقفهم تجاه « حكومة بانكوف » او ما اعتادوا على تسميتها « بالمنطقة المحتلة من طرف السوفيت » ؟ ان التحرك الالمانى الغربى الجديد نحو الشرق الاوروبى قد اقترن فى ذهن الصحفيين باسم المستشار الاشتراكى الديموقراطى « ويلي براندت » ولكن السؤال هنا هو : هل يكفى ان يفوز الحزب الاشتراكى الديموقراطى لأول مرة فى الانتخابات الاخيرة حتى يتحول على هذا النحو الصريح مجرى السياسة الخارجية الفيدرالية تجاه مسائل تعد حيوية بالنسبة لالمانيا الغربية ؟ الواقع ان الرد على هذا السؤال يتوقف على عدد من التحديدات : اولاً ما هى العوامل الجديدة التى طرأت على الاوضاع فى اوروبا عامة وانعكست على هذا النحو على موقف بون من الكتلة الشرقية وثانياً ما هى التنازلات التى يمكن ان يقال ان حكومة المستشار ويلي براندت مستعدة لتقديمها تجاه الدول الشرقية المجاورة لها ؟

تقارير وتعليقات

موقف دول الكتلة الشرقية الاوروبية تجاه المانيا الفيدرالية . كان الاعتقاد السائد والراسخ في اذهان شعوب ومسئولى هذه الدول ان وجود المانيا الفيدرالية ، فى حد ذاته يعد خطرا على الامن فى اوربوا ، اذ ان شبح النازية والعسكرية الهتلرية مازال ماثلا امام اعين هذه الشعوب التى عانت اكثر من غيرها من الحرب لهذا فكلما سجلت الجمهورية الفيدرالية رقما قياسيا فى النمو ، وخاصة بعد ان ادى تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة الى دخولها فى الحلف الاطلسى والى اعادة تكوين جيشها كلما ازداد هذا الشعور بالخطر . ولكن عندما ظهرت بوادر التعايش السلمى امتدح هذا الشعور بالتطلع اليقظ الى امكانيات المانيا الفيدرالية ، وبالتساؤل عن كيفية الاستفادة من هذه الامكانيات ، كانت سياسة التعايش السلمى تدعو هذه الدول الى التفتح نحو الغرب الذى اصبحت الجمهورية الفيدرالية تقف على قمته الاوروبية ، وفى الوقت نفسه كان الاطار الجامد الذى حبت « بون » بداخله سياستها الخارجية ودبلوماسيتها الشرقية يجد ، قدرا كبيرا من هذا التفتح . ومما زاد الامور تعقيدا خلال الاعوام الاخيرة ، ظهور الحزب الاشتراكى الوطنى الذى اخذ يرسم خريطة لالمانيا تضم مقاطعات واسعة داخل الكتلة الشرقية . ولم ينجح الحزب اليميني المتطرف فى ترسيخ اقدامه ولكنه كان قد جسد مدى الخطر الذى تشكله المانيا الفيدرالية فى نظر عدد من الدول الشرقية الاوروبية .

تهيئة مناخ سياسى جديد

كان لابد اذن على حكومة بون ان تتخذ عددا من الخطوات تستهدف اساسا خلق مناخ سياسى جديد يساعد على التحرك الايجابى والمثمر نحو الشرق ، وهو ما شرع فيه المستشار ويلي براندت بمجرد تعيينه على رأس حكومته :

- فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩ وقعت الحكومة الفيدرالية الجديدة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية التى تعدها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حجر زاوية العلاقات بين الكتلتين والواقع ان اى تحسين فى العلاقات بين الدولتين الكبيرتين يتوقف على اشراك دول اخرى فى التوقيع على هذه المعاهدة . ويلاحظ ان التزام بون

لرأسمالية الاوروبية ، قادرة على الصمود اكثر من غيرها امام الدول الشرقية .

□ النجاح الاقتصادى الذى حققته الجمهورية الديمقراطية الالمانية داخل الكتلة الاشتراكية بل وانطلاقها الهائل فى شتى دول العالم الثالث ، مما دعم مركزها فى الاسواق العالمية كما جعلها هى ايضا قاعدة انطلاق اولى للشيوعية الاوروبية لا تقل اهميتها عن زميلتها الغربية .

□ ظهور اتجاه فى اوربوا الغربية ازداد وضوحا يوما بعد يوم يسعى الى التكتل وتضافر الجهود فى سبيل التحرر من سيطرة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية .

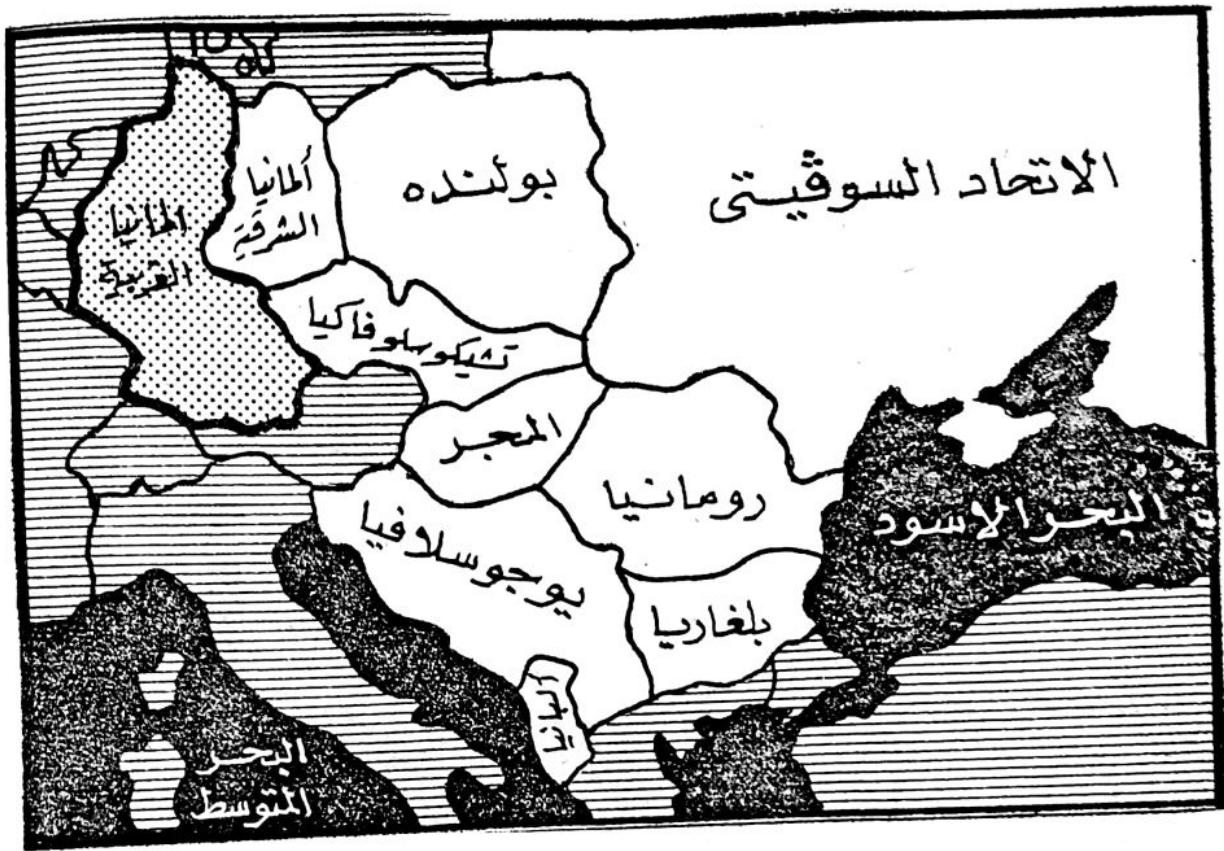
□ ما ابتدته الولايات المتحدة من رغبة فى الانسحاب من اوربوا الغربية بعد ان ارسى قواعد رأسمالية تضمن عدم توريط الدول الغربية فى الانحياز الى الشيوعية .

تلك هى العوامل التى استجذبت على الواقع الاوربى وادت الى ابراز التناقض بين الاسس التى اقامت عليها المانيا الفيدرالية سياستها الخارجية ودبلوماسيتها تجاه الشرق الاوربى والمتبلورة فى « نظرية هالشتاين » وبين التطورات الجذرية التى استجذبت على الاوضاع الاوروبية . وقد انعكس هذا التناقض فى الازمات الوزارية الاخيرة التى عرفتتها المانيا الفيدرالية والتى كانت فى الواقع تسجل قرب نهاية السياسة ، التى وضعتها حكومة التحالف ذات الاغلبية الديموقراطية المسيحية منذ عشرين عاما . لهذا كانت نتائج الانتخابات الاخيرة التى اسفرت عن فوز الحزب الاشتراكى الديموقراطى بمثابة تخطى المانيا الفيدرالية عتبة مرحلة سياسية جديدة ، تولى المستشار ويلي براندت وحزبه ، بمشاركة الحزب الليبرالى ، تحقيقها . وقد تجلى ذلك فى عدد من المبادرات الدبلوماسية قامت بها حكومة بون الجديدة تجاه الدول الشرقية بادئة بالاتحاد السوفيتى ، حاولت من خلالها الشروع فى سياسة خارجية ودبلوماسية اكثر مرونة من تلك التى دأبت على ممارستها حكومات التحالف السابقة .

موقف دول الكتلة الشرقية

تجاه المانيا الفيدرالية .

ومن الجدير بنا هنا ان نذكر ما كان من



بالمعاهدة كان يهدف الى بث الاطمئنان في نفوس القادة السوفيت الذين يريدون اليوم الاستقرار على الجبهة الغربية .

- ابدت حكومة بون استعدادها لدول الشرقية المجاورة لها بقروض تسمح لهذه الاخيرة بالانطلاق في النمو . ونؤكد هنا مرة اخرى اهمية العوامل الاقتصادية التي استجذت على اوروبا والذي كانت تعتمد عليها حكومة بون اساسا لدعم وتنمية التعاون بينها وبين دول الكتلة الشرقية في شتى الميادين .

المحادثات الالمانية السوفيتية

بدأ التحرك الالمانى الجديد نحو الشرق الاوروبى يتبلور فى عدد من المبادرات الدبلوماسية تجاه الاتحاد السوفيتى ، وقد تضمنت مقترحات سياسية واقتصادية لاقت بعض القبول من لدن المسئولين السوفيت :

□ فى ٨/١٢/١٩٦٩ بدأت المحادثات الالمانية السوفيتية فى موسكو حول اتفاقية مشتركة بعدم الالتجاء الى القوة وقد اسفرت فى ٢٢ مارس ١٩٧٠ عن صدور بيان مشترك يشير الى أن المناقشات حول هذا الموضوع سوف تواصل سيرها « على اساس الاوضاع الحقيقية فى اوروبا ولصالح التخفيف من حدة التوتر » . واذا تذكرنا ان الجمهورية الفيدرالية بصفتها جزءا من دولة مقسمة ذات وضع قانونى غير مكتمل ليست عضوا فى هيئة الامم المتحدة ، وبالتالي لا تلتزم ببند ميثاق هذه المنظمة الخاص بحظر الالتجاء الى القوة لفض نزاع بينها وبين دولة اخرى ، ندرك مدى الاهمية التى توليها موسكو لابرام هذه الاتفاقية مع المانيا الفيدرالية .

□ اسفرت المحادثات الالمانية السوفيتية عن التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين حول انشاء قنصليات فى كل من مدينتى هامبورج وليننجراد

تقارير وتعليقات

نوزير خارجية « بون » فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٩ تعبر فيها عن قبولها مبدأ افتتاح مفاوضات مع الجمهورية الفيدرالية الألمانية على أن تقوم البعثات التجارية التابعة للدولتين بتحديد تاريخ ومكان ومستوى الاستشارات التحضيرية اللازمة .

ويلاحظ ان بولندة كانت تسعى خلال العشرين عاما الماضية للوصول الى اتفاق يجعل من خط اودر - نيس حدودها بصفة نهائية ، وكانت محاولاتها فى هذا الصدد ذات اتجاهين : الاول تجاه المانيا الشرقية ، والثانى تجاه المانيا الغربية . وبالطبع حصلت وارسو مد البدايه على اعتراف المانيا الشرقية بخط حدود اودر - نيس ولكن ماذا كان يفيد مثل هذا الاعتراف النابع عن دونه تابعة للكتلة الشرقية امام تعنت حكام المانيا اليسارية ؟ ثم ان البولنديين لازالوا يذكرون ماجاء فى تصريح الرئيس السابق آدناور فى يوليو ١٩٦٠ عندما ذكر امام مهاجرين بروسين : « الرجوع الى الاراضى القديمة بمعاونة الله والحلف الاطلسى »

لهذا كله رحبت حكومة جومولكا باقتراح المانيا الفيدرالية حول اجراء مفاوضات تتناول الحدود بين البلدين ، وان كان قد بدا انقسام فى صفوفها حول البند الذى يجب اتباعه : نادى فريق باجراء مفاوضات ثنائية بينما رأى الفريق الاخر ان حل المشكلة يتطلب ابرام اتفاقية متعددة الاطراف . وسر الرئيس جومولكا نجح فى النهاية فى فرض وجه نظره بحجة « أنه ان لم يتم اتفاق مع المستشار براندت ، فلن يتم مع أى شخص آخر » .

ويمكن تلخيص موقف الجانبين البولندى والامانى كما يلى : يطالب البولنديون حكومة بون بالاعتراف الفورى بخط « اودر - نيس » كخطوة أولى ، تليها مباحثات ثم مفاوضات تؤدى فى النهاية الى ابرام معاهدة سلام تتضمن الاعتراف الالمانى ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين . اما الجانب الالمانى فيأمل ان يؤدى هذا الاعتراف بخط الحدود المذكور الى التوسع فى العلاقات التجارية ، والى تنمية العلاقات الثقافية بين الدولتين ، واخيرا الى ايجاد حل لوضع الاقليات الالمانية التى تقيم فى بولندة .

ومعنى ذلك ان الاتحاد السوفيتى قد اصبح يعامل المانيا الفيدرالية على نفس المستوى الذى يعامل به دولا غربية اخرى . كما تقرر تحديد موعد لمواصلة المحادثات بين البلدين خلال شهر مايو دون تحديد التاريخ .

□ اثمرت المحادثات الاقتصادية بين بون وموسكو عن نتائج ايجابية وارسى قواعد متينة للتعاون الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعى الذى اصبح يحتل المكانة الاولى فيما بين المواد الاستراتيجية ، بعد ان ثبتت صلاحيته فى قيام وتنمية الصناعات المتقدمة والذى اكتشف السوفيت كميات هائلة منه فى منطقتهم « اوربورج » بجبال الاورال . وحتى يتم استخراج ونقل الغاز الطبيعى الى الاسواق الغربية ، استعان السوفيت بشركة « ماتسمان » عزويدهم بالانابيب اللازمة لانشاء خط نقل يمر بتشيكوسلوفاكيا والنمسا . وتم الاتفاق بين الشركة الالمانية وشركة « بروسيكو » السوفيتية على توريد الانابيب اللازمة فيما بين يوليو ١٩٧٠ وديسمبر ١٩٧٢ نظير حصول الشركة الالمانية على كمية من الغاز الطبيعى السوفيتى . ولكن يلاحظ ايضا ان التوقيع على هذا العقد يتوقف على حصول السوفيت على قرص المانى قيمته ١٥ مليون مارك ، يسدد على مدى ١٠ أعوام او ١٢ عاما ، وبفائدة ٦.٥ فى المائة من مجموعة من المصارف الالمانية الكبرى يترأسها « دوتشبانك » .

المحادثات الالمانية البولندية

وفى نفس الوقت الذى كانت تجرى خلاله المحادثات السوفيتية الالمانية ، شرعت حكومة بون ايضا فى مبادرات دبلوماسية تستهدف التقارب الى بولندة . فاول مرة اعلنت عن استعدادها للاشتراك فى مفاوضات واسعة النطاق مع هذه الدولة « لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين على اساس احترام سيادة ووحدة تراب كل من بولندة و المانيا الفيدرالية » ومعنى ذلك ان مشكلة الحدود بين البلدين لم تعد مرتبطة فى ذهن السياسة الالمانى بابرام معاهدات صلح ، وان حكومة بون مستعدة للاعتراف بخط حدود « اودر - نيس » الفاصل بين البلدين . وكان رد حكومة وارسو ان سلمت مذكرة

يجب ان توافق عليه الدول الكبرى الاربعة ، وهي
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا
وبريطانيا .

— ان الحوار الذى شرعت فيه مع برلين الشرقية
مرتتهن بما ستؤدى اليه الجهود من تحسين علاقاتها
مع الاتحاد السوفيتى . والا فلن تكون له فائدة
تذكر .

وعندما شرعت حكومة بون فى ديسمبر الماضى
فى محاولة للتقارب من حكومة برلين الشرقية ، كان
رد فعل الرئيس والتر اولبرخت استعداده للدخول
فى مفاوضات ابتداء من يناير ١٩٧٠ تؤدى
الى الاعتراف بوضع المانيا الديمقراطية كدولة
على المستوى الدولى .

كما اقترح اولبرخت ايضا مشروعا لمعاهدة اهم
ما جاء فيه الاتفاق بين الجانبين على اقامة علاقات
طبيعية بينهما على اسس المساواة فى الحقوق
وطبقا للمفاهيم المعترف بها فى القانون الدولى .
ويلاحظ ان مثل هذا المشروع ليعد فى الواقع تخليا
نهائيا من طرف المانيا الفيدرالية عن « الادعاء الذى
الغير مشروع بانها تمثل المانيا باجمعها وانه بمثابة
« الاعتراف دون اى تحفظ كان بالوضع الراهن فى
اوروبا » . ولكن حكومة بون حاولت ان تجعل
هذه المفاوضات المتفق عليها مقتصره على تناول
المشكلة الرئيسية فى نظرها وهى اعتراف كل دولة
بالاخرى . ولهذا كان رد المستشار ويلي برانت فى
٢٢ يناير ١٩٧٠ على اقتراح الرئيس اولبرخت
يتضمن القبول بمبدأ المقابلة على مستوى القمة
مع زميله الشرقى ولكنه اكد ايضا ان هذا القبول
شئ واختيار الموضوعات التى ستطرح للمناقشة
او للتفاوض شئ اخر .

وبدأت المحادثات التحضيرية بين وفدى بون
وبرلين الشرقية فى يناير ١٩٧٠ واستغرقت شهرين
وأدت فى بداية مارس الى تحديد تاريخ ومكان
المقابلة بين الرئيسين ويلي برانت وويلي ستوف:
ايرفورت يوم ١٧ مارس .

مقابلة ايرفورت :

ويمكن ان نلخص المقترحات التى تقدم بها كل

ولا يغرب عن البال ان مثل هذه المباحثات دقيقة
للغاية . كما انها مرتبطة ارتباطا وثيقا بما ستسفر
عنه المباحثات بين بون وبرلين الشرقية من جهة ،
وبين موسكو من جهة اخرى . ولكن ما من شك فى
ان العلاقات الاقتصادية بين الدولتين سوف تدعم
خلال عام ١٩٧٠ لسببين : الاول ان الالمان يعتبرون
بولنده سوقا ممتازة لمنتجاتهم . والثانى ان
مقتضيات النمو الاقتصادى فى بولنده تدعوها الى
التطلع الى رؤوس الاموال الالمانية .

المفاوضات الالمانية التشيكوسلوفاكية

وان كانت الصعوبات التى تعترض طريق بون
فى محاولتها التقارب من بولنده ترجع الى مشكلة
الحدود بين الدولتين ، فان تلك التى تقف فى طريق
التقارب من تشيكوسلوفاكيا ذات طابع سياسى ،
وهى نابعة من الاتهامات التى وجهت الى المانيا
الفيدرالية عندما قامت الازمة التشيكوسلوفاكية .
لهذا فان التقارب الالمانى من تشيكوسلوفاكيا
سيكون هنا مرتبطا اكثر من غيره بموقف الكتلة
الشرقية عامة تجاه حكومة بون الحالية ، وموقف
الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة .

المحادثات بين المانيا الغربية ومانيا الشرقية

لا شك ان اهم تحويل ادخله المستشار ويلي
برانت فى سياسته الخارجية هو الموقف الذى
اتخذته حكومته تجاه المانيا الشرقية . فلال مره
منذ تأسيس الدولتين ، اعلنت الحكومة الفيدرالية
بصفة رسمية انها تعترف « بوجود دولتين داخل الامة
الالمانية » ، اى انها قد تخلت عن ادعائها التقليدى بانها
تتكلم « باسم جميع الالمان » ، وان كانت تصر على
التاكيد بان السياسة التى ستتبعها حكومة برلين
الشرقية تجاهها هى التى ستحدد موقفها كما
اوضحت اى تاكيد لوضع المانيا الديمقراطية
بصفتها دولة ، يجب ان يأتى نتيجة تقارب بين
الحكومتين الالمانيتين ولا يسبقها .

والواقع انه ثمة حقائق يدركها ساسة « بون »
هى :

— ان اى اتفاق حول برلين او الوحدة الالمانية ،

تقارير وتعليقات

من الجانبين الالمانيين فى « ايرفورت » على النحو الاتى :

- فيما يخص بون ، عرض ويلي براندت الخطوط العامة التى ستتضمنها المعاهدة التى سيقع عليها الطرفان ، وهى تشمل تسويات قائمة فى نظره على « عدم التفرقة واحترام وحدة اراضى كل من الدولتين ، والتعهد بتسوية المشاكل القائمة بين الدولتين بالطرق السلمية ، واحترام الحدود ، على ان يؤدى كل هذا الى تعاون وثيق « لايمس مسؤوليات الدول الكبرى الاربع ، فيما يخص مجموع المانيا وبرلين » .

كما طالب المستشار الفيدرالى بالعمل على دعم نشاط كل من الحكومتين الالمانيتين داخل المنظمات الدولية ، وعلى الحد المتوازن من القوات المسلحة على الجانبين ، واخيرا العمل على تحسين العلاقات التجارية بين الدولتين ، ودعم شبكة الطرق والمواصلات بين الحكومتين الالمانيتين .

- اما فيما يخص المانيا الديمقراطية ، فقد أكد ويلي ستوف ضرورة اقامة علاقات دبلوماسية طيبة بين الدولتين ، وان اعتراف « بون » بالمانيا الديمقراطية سوف يقر تعايشا سلميا بين الدولتين .

واذا اردنا ان نقيم النتائج التى اسفرت عنها مقابلة « ايرفورت » فسنجد ان اهميتها الاولى تكمن فى انها سمحت للجانبين بالتقدم بمقترحات .

مقابلة كاسل :

وكان الطرفان قد اتفقا على عقد مقابلة ثانية تحدد تاريخها فى ٢١ مايو ١٩٧٠ بمدينة كاسل فاكدت هذه المقابلة موقف كل من الحكومتين الالمانيتين تجاه سير المفاوضات بينهما . وبدت كل واحدة منهما متمسكة بموقفها . لهذا كان طبيعيا ان يفترق الجانبان دون ان تحدث اية مساومة حقيقية . فلم يصدر بيان مشترك هذه المرة وتأجلت البحوث الى اجل غير مسمى وان كان قد ذكر

السكرتير البرلماني الليبرالى مستر دورن بانه يوجد احتمال فى ان تعقد المقابلة الثالثة فى الخريف القادم . وثمة عامل ايجابى نتج عن مقابلة كاسل وهو ان الجانبين قد ابديا رغبتهم المشتركة فى عدم قطع خيط المحادثات بينهما . وبينما صرح وفد المانيا الديمقراطية فى مؤتمر صحفى بانه يبدو ان الجمهورية الفيدرالية تحتاج الى مهلة تفكير وان هذه المهلة سوف تستغلها لبحث الوسائل اللازمة لمواصلة الحوار « نجد المستشار ويلي برانت قد اعلن عقب انتهاء مقابلة كاسل بانه ثمة عدد من النقاط يجب ان يبدأ الطرفان بها متى تؤدى الى الشروع فى مفاوضات ومتى يتم ذلك فقط سوف يتناول الجانبان تنظيم العلاقات بين الدولتين وكذا انتهاءهما الى المنظمات الدولية ومساهمتهما فى هذه الاخيرة . ويلاحظ هنا ان حكومة بون مازالت تعارض فى قبول المانيا الديمقراطية فى المنظمات الدولية . لانها تريد ان يكون قبولها هذا مبدءا للمساواة بين الطرفين .

ولذلك فان الاجتماع الثانى الذى تقرر عقده فى « كاسل » فى ٢١ مايو سستناول قائمة المقترحات التى ابداهها كل من الطرفين .

مشكلة برلين

ان العقدة الكبرى التى مازالت تفرق بين الجانبين الالمانيين هى وضع برلين دون شك بالنسبة لكل من الحكومتين الالمانيتين من جهة ، وبالنسبة للدول الاربعة الكبرى من جهة اخرى .

ويلاحظ ان البند الاول من دستور المانيا الديمقراطية الذى صدر عقب تأسيسها (١٩٤٩) يجعل من المدينة « عاصمة الجمهورية » اى انه يفترض ان مشكلة برلين منتهية ، وبصفة خاصة ضم الجزء الشرقى منها الى المانيا الديمقراطية . وقد تم هذا الضم بعد اعوام طويلة من الجهود بذلها المسئولون الالمان الشرقيون . اما موقف حكومة بون من برلين فهو ينصب على ضرورة تحسين شبكة المواصلات التى تمكنهم من دخول الجزء الغربى من المدينة ، وخاصة بعد ان عانى الالمان الغربيون صعوبات فى التنقل الى الجزء الغربى من

بالتقسيم يتفق مع الالتزام الذي اتخذته بون تجاه الحلف الأطلسي بعدم الالتجاء الى القوة لتحقيق وحدتها .

اما بالنسبة لالمانيا الشرقية ، فانها قد قبلت دعوة المستشار ويلي براندت معتمدة على كيانها واهميتها داخل الكتلة الشرقية ، كما تملك في حوزتها عددا من المطالب تأمل من ورائها تحقيق الاستقرار في وضعها كدولة مستقلة . كما تحاول جاهدة الحصول على الاعتراف الدولي بكيانها .

ولكن لا يغيب عن بالنا ان اي اتفاق يجري بين الجانبين الالمانيين مرتين بموافقة الدول الاربعة الكبرى ويمكننا هنا ان نؤكد ان سياسته التقارب والرغبة في التعاون التي نادى بها المستشار ويلي براندت هي في الواقع نفس السياسة التي كان ينادي بها الرئيس الفرنسي السابق الجنرال ديغول منذ ١٩٦٠ . كذلك دأبت حكومة بون على بث الاطمئنان في نفوس دول الحلف الأطلسي الذي ابدى مخاوفه في أن تدعم سياسة التقارب الالمانية تجاه الكتلة الشرقية على حساب المنظمة الغربية لهذا أكد المستشار براندت اثر رجوعه من « ايرفورت » بأنه لا يمكن ان توجد سياسة معقولة تعمل على التخفيف من حدة التوتر في اوروبا دون ان تأخذ جذورها في منظمة الحلف الأطلسي ، وان التضامن الغربي المتين هو وحده الذي سيؤدي الى نجاح هذه السياسة . ومن وجهة اخرى توجه ايضا المستشار الالمانى اثر مباحثات ايرفورت الى واشنطن ليؤكد للمسؤولين الامريكيين بأن ثمة حدودا للحوار الذي انشأه مع الكتلة الشرقية ، وهي انتماء المانيا الغربية للمعسكر الغربي والحلف الأطلسي . كما اقترح على أن لا تعجل الولايات المتحدة بسحب قواتها من المانيا الغربية حتى لا يأتي هذا الانسحاب دون مقابل من جانب الكتلة الشرقية .

اما من حيث الاتحاد السوفيتي ، فهو يتطلع بعين الرضا الى اقامة علاقات طبيعية بين الحكومتين الالمانيتين ، خاصة لانه يسمى الى تثبيت الوضع الراهن في اوروبا الوسطى والشرقية . كما يريد ان تؤدي سياسة التقارب

برلين التي تقع في قلب المانيا الشرقية . وهم في ذلك يتمسكون بالعاصمة القديمة التي تربطها بهم روابط ثقافية .

لهذا عندما طرح ويلي براندت موضوع برلين في « ايرفورت » كان رد ويلي ستوف هو ان حكومته ترفض جعل برلين الغربية موضوع نقاش . لانها « تشكل كيانا سياسيا مستقلا داخل اراضي المانيا الديمقراطية » كما اقترح ان تكون برلين الغربية « مدينة حرة منزوعة السلاح » .

على اي حال ، فان حل مشكلة برلين لا يملكه الطرفان وحدهما ، اذ يتوقف الى حد كبير على مدى موافقة الدول الاربعة الكبرى عليه . لهذا لم يكبد ينتهي اجتماع ايرفورت حتى بادرت موسكو بدعوة الدول الاربعة الى اجتماع يوم ٢٦ مارس في برلين « لبحث وسائل تحسين المواصلات وتفاذي التعقيدات حول هذه المدينة » وهي خطوة تعبر عن تغيير في موقف السوفيت منذ احد عشر عاما عندما كان خروشوف ينادي « بتغيير وضع المدينة » .

اهمية المحادثات الجارية

بين الحكومتين الالمانيتين

وعلى ضوء الجهود التي بذلت في ايرفورت وفي كاسل ، يمكننا ان نوضح اهمية السياسة الشرقية التي شرع فيها ويلي براندت على النحو الاتي :

بالنسبة لالمانيا الغربية ، لا شك في ان الاعتراف بوجود « دولتين المانيتين داخل الامة الالمانية » قد أكد التقسيم الذي فرض على الشعب الالمانى عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي حل مصير الامة الالمانية محل الامل في اعادة بعث الدولة الجرمانية القديمة . لهذا يركز ويلي براندت جهوده على اقامة روابط انسانية واقتصادية وثقافية بين كافة مواطني هذه الامة . وهو في ذلك يملك ورقة هامة ، وهي كما قلنا النمو الذي حققه طوال هذه الاعوام والذي يسمح له بالتحرك الايجابي داخل الكتلة الشرقية في ظل التعايش السلمي . ويلاحظ هنا ان مثل هذا الاعتراف

ضروب المساومات الا انها لابد ان تسهم فى النهاية بطريقة فعالة فى دعم الجهود التى تبذل اليوم لتحقيق الامن فى اوروبا .

نبية الاصفهاني

الالمانية الى نزع السلاح من اوروبا وبصفة خاصة من المانيا الفيدرالية التى تقف فى طليعة خط المواجهة بين الكتلتين ، وبالتالى فان المحادثات الالمانية الحالية وان كان يبدو اليوم انها تتخطى فى

الصراع السياسى والعسكرى فى لاوس وكمبوديا

سيهانوك ، وذلك أثناء وجوده خارج البلاد فى زيارة للاتحاد السوفيتى .

وتبعت ذلك تطورات سريعة أشعلت الحرب فى كمبوديا ، وازداد القتال حدة فى لاوس ، ثم فى آ مايو قامت طائرات السلاح الجوى الأمريكى بقصف فيتنام الشمالية ، بتعليمات مباشرة من وزير الدفاع الأمريكى مالفين لييرد ، وكانت الولايات المتحدة قد أوقفت الغارات على فيتنام الشمالية فى أول نوفمبر ١٩٦٨ بناء على تعليمات الرئيس السابق ليندون جونسون .

وهكذا اتدور الان تساؤلات عديدة حول مستقبل السلام فى المنطقة بعد انهيار حياد كل من لاوس وكمبوديا بشكل يكاد يكون نهائيا ، ودخولهما ضمن اطار الصراع الدولى .

تطور الاحداث الداخلية فى لاوس وكمبوديا

تميزت السياسة الداخلية لحكومتى لاوس وكمبوديا بالاعتدال الشديد ، للحفاظ على توازن

اليوم دول ما كان يسمى بالهند الصينية من تصاعد خطير فى الصراع الذى بدأ منذ الحرب العالمية الثانية بين القوى الغربية الرأسمالية والقوى الثورية والوطنية فى المنطقة . وحتى الان كان الصراع واضحا فى فيتنام وحدها ، واستطاعت لاوس حصر الحركة الثورية المتمردة على الحكم المحايد والابقاء على وحدة البلاد الوطنية ، وظلت كمبوديا بعيدة عن الصراع متخذة خطا مستقلا تماما .

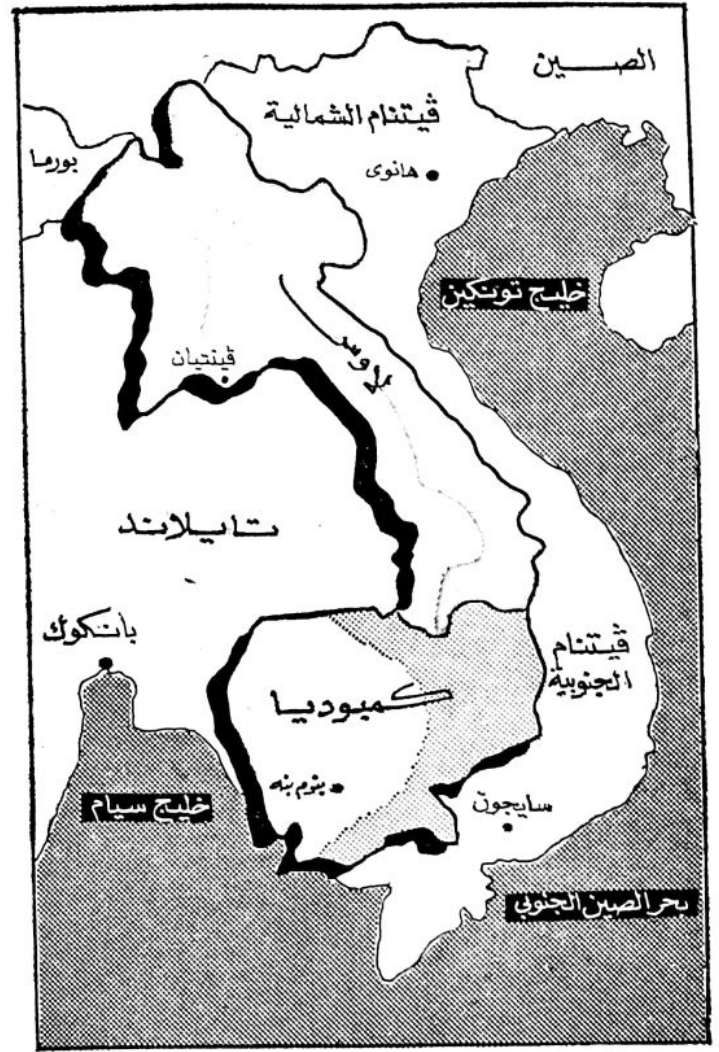
ولكن الموقف اشتعل فجأة فى لاوس وكمبوديا ، بل وفى فيتنام ايضا ، واصبحت كل من لاوس وكمبوديا مسرحا لتطورات خطيرة للغاية . وحدث داخل لاوس تصاعد فى القتال بين القوات الحكومية الموالية لسوفانا فوما ، والقوات الشيوعية « الباثيت لاو » الموالية للامير سوفانا فونج . واقترن هذا التصاعد بتدخل أمريكى متزايد لمساعدة القوات الحكومية ضد الحركة الشيوعية - وفى كمبوديا وقع فى ١٨ مارس الماضى انقلاب اطاح برئيس الدولة المحايد الامير نورودوم

تعانى

لاوس ، والحكومة المحايدة تسعى الى الاحتفاظ بوحدة البلاد ، وفي نفس اللحظة اصطدمت قواتها بالباثيت لاو . وعندما تدهورت الامور بشدة في عام ١٩٦٠ ، أصبحت لاوس مهددة بالحرب الاهلية ، رأت الدول المشتركة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ ، الاجتماع مرة أخرى لمحاولة اصلاح الموقف المتأزم . واجتمعت الدول الثلاث عشرة في جنيف في ربيع عام ١٩٦٢ وهي : بورما وكمبوديا وكندا وبولندا والهند والصين الشعبية وفيتنام الشمالية واندونيسيا وتايلاند وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بالإضافة الى ممثلي الاتجاهات المختلفة في لاوس . وتوصلت الدول الى اتفاقية جديدة تم توقيعها في ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ، واعتمد الحل الجديد على قيام الحياد الداخلي بين الاتجاهات المختلفة وتطبيق هذا الحياد على السياسة الخارجية . أي أن التعايش القائم بين اليسار واليمين تضمن استمراره الحكومة المحايدة التي يرأسها الوسط المعتدل ، وهذا الوسط المعتدل يحافظ على التوازن بين الاتجاهين ، ويحاول أن يبقى محايدا فلا ينحاز الى اليمين أو اليسار ، وانضمت الاتجاهات الثلاثة الى الحكومة الائتلافية . أما الحياد الدولي فمعناه ابتعاد لاوس عن المعسكرات الدولية حفاظا على التوازن الداخلي .

وهكذا حاولت اتفاقية عام ١٩٦٢ انقاذ لاوس من الانقسام الى دولتين : دولة يسارية وأخرى يمينية . وأصبحت الحكومة الجديدة برئاسة الأمير سوفانا فوما ، وهو يمثل الاتجاه المحايد ، وعضوية الأمير سوفانا فونج زعيم الباثيت لاو ، والجنرال فومي نوسافان زعيم الاتجاه اليميني . إلا أنه بسبب الصراع الداخلي والضغط الخارجي ، انهار التوازن مع بداية عام ١٩٦٣ ، وانفصل اليسار عن الائتلاف الحكومي . وفي ابريل ١٩٦٣ بدأت قوات الباثيت لاو ، بزعامة الأمير سوفانا فونج ، ثورة مسلحة ضد الحكومة .

ومنذ ذلك التاريخ ، فشلت جميع المساعي المبذولة لاعادة السلام الداخلي ، واتسعت المعارك بين قوات الباثيت لاو والقوات الحكومية . ولكن الصدام المسلح بين الطرفين انحصر في منطقة تقع



دقيق بين القوى الداخلية المتنافسة على السلطة ، ولكن لاوس عانت منذ الاستقلال في ١٩٥٤ من صعوبات شديدة ، بينما اتسم الوضع في كمبوديا بالهدوء والاستقرار .

أولا : تصاعد القتال في لاوس : واجهت لاوس مشاكل داخلية منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٥٤ ، وظلت الاحوال الداخلية متوترة رغم الحل الذي تم التوصل اليه في جنيف لتحديد البلاد وتسوية الخلافات بين اليسار واليمين . ولكن الصراع لم يهدأ ، فان قوات الباثيت لاو الشيوعية كانت تحتل فعلا الجزء الشمالي الشرقي من

ذكرتها المصادر الغربية تصل في بعض التقديرات الى خمسين الفا .

ومع بداية عام ١٩٧٠ عادت قوات الباثيت لاو الى مهاجمة سهل القوارير ، وتمكنت من احراز نجاح عسكري بالغ واستولت على السهل في نهاية فبراير . وعندئذ بدأت الولايات المتحدة تقحم نفسها بشكل واضح في الصراع الداخلي في لاوس ، وشرعت القوات الجوية الامريكية تقذف مناطق الثوار ، وهكذا دخلت اراضي لاوس ضمن اطار الصراع الدائر في فيتنام وباقي اراضي المنطقة .

ثانيا : الانقلاب في كمبوديا : وفي اللحظة التي بدأ العالم فيها يعبر عن قلق متزايد ازاء تصاعد العمليات الحربية في لاوس ، وبدأ الكونجرس الامريكي يسائل الحكومة عن مدى تورط القوات الامريكية سرا في لاوس ، وحدث أمر آخر لا يقل خطورة عن أحداث لاوس ، فلقد نجح اليمينيون في كمبوديا في الاستيلاء على الحكم ، وأطاحوا برئيس الدولة الامير نورودوم سيهانوك .

والوضع الداخلي في كمبوديا معقد من حيث تعدد الاتجاهات والقوى الداخلية المتصارعة على الحكم ، ولكن الشيوعيين ظلوا خاضعين للنظام الحاكم ، ولم تحدث أى حركة تمرد واسعة أو منظمة داخل البلاد . فقد قبلت الاطراف جميعها زعامة الامير سيهانوك ، حتى انقلاب ١٨ مارس ١٩٧٠ . واذا تتبعنا تطورات الموقف الداخلي في كمبوديا منذ عام ١٩٥٣ ، فاننا نستطيع التعرف على التغيرات التي حدثت في موقف اليمين ، وأثر ذلك على الحيات الكمبودي . ولا يمكن اعتبار اليمين واليسار أحزابا عقائدية متميزة ، انما هي ممثلة في اتجاهات عامة قائمة على ولاء شخصي لزعماء اتخذوا لانفسهم اتجاهات عامة ، أو طبقة معينة لها تطلعات سياسية واقتصادية ، ثم هناك أيضا تطلعات نحو السلطة من جانب بعض الزعماء السياسيين .

ويضم اليسار ، بصفة عامة ، المثقفين والشباب التقدميين والعمال ، وهؤلاء يجذبون الاصلاحات الداخلية ويرفضون اتخاذ كمبوديا موقفا دوليا

شمال شرقي العاصمة فينتيان ، وتسمى سهل القوارير . ويمكن ان نتصور ان الباثيت لاو كانت تحتل الجزء الشمالي الشرقي والجزء الشرقي من لاوس ، وكانت الحكومة تسيطر على غرب البلاد وجنوبها والمدن الهامة .

وبعد أن انفصل الشيوعيون عن الحكومة ، أصبحت القوى اليمينية لها وزن كبير استطاع ان يرجع كفة الميزان لمصلحتهم ، ورغم أن الامير سوفانا فوما ظل مسيطرا على زمام الحكم ، فقد اضطر الى تلبية بعض مطالب الاتجاه اليميني مع استمرار محاولاته لعقد تسوية مع اليسار . ومن أمثلة حركات الضغط اليمينية ذلك الانقلاب الذي وقع في ١٩ أبريل ١٩٦٤ حين حدث في العاصمة شبه انقلاب يميني في الجيش ودعم الضباط اليمينيون مراكزهم ، ولكن دون الاطاحة بالامير سوفانا فوما .

وتحت الضغط اليميني الداخلي ، بدأت لاوس تتبعد عن الحياد الخارجى التام ، وطفقت تحصل على مساعدات امريكية في مجال تدريب الجيش والحصول على السلاح . وفي مايو ١٩٦٤ تدخلت القوات الجوية الامريكية في لاوس لضرب قوات الشيوعيين في سهل القوارير ، على أساس أن هناك قوات شيوعية فيتنامية مستقرة في الاقاليم الشرقية من لاوس ، تعاون قوات الباثيت لاو ضد حكومة لاوس .

وازداد الصراع الداخلي في لاوس ، وبدأت الولايات المتحدة تزيد من المعونة العسكرية لحكومة لاوس ، وتمثلت هذه المعونة في الخبراء العسكريين وخبراء من المخابرات المركزية الامريكية لتدريب قوات خاصة من القبائل التابعة للزعامة اليمينية وتنظيم العمليات العسكرية ضد الشيوعيين .

وفي أغسطس وسبتمبر من العام الماضى ، استطاعت القوات الحكومية ، بمساندة القوات الامريكية ، من تحقيق انتصار كبير على قوات الباثيت لاو التي انسحبت من سهل القوارير . ومنذ هذا التاريخ بدأت تتردد انباء عن وجود عدد كبير من قوات فيتنام الشمالية والفيت كونج في المناطق التي يسيطر عليها الباثيت لاو ، والارقام التي

ثالثا : ان سيهانوك وقف موقفا حاسما من الاتجاهات اليسارية المتطرفة ، فأقضى ذلك الى خروج وزيرين يساريين من الوزارة التى تضم ايضا عناصر يمينية على رأسها رئيس الحكومة لون نول ونائبه الامير سيريك ماتاك . وهكذا انفرد اليمين داخل الحكومة بالتأثير على الاتجاه المعتدل .

وهكذا استطاع اليمين ان يدعم مركزه ، فالبرلمان يمينى ، ورئيس الحكومة الجنرال لون نول الذى تولى الحكم منذ عام ١٩٦٩ يمينى ، ومعظم الوزراء يمثلون اليمين ، وأصبح الامير سيهانوك هو الوحيد تقريبا الذى يسيطر على دفة الحكم ، ويحول دون انحياز كمبوديا للغرب والولايات المتحدة .

واستطاعت الوزارة اليمينية فى عديد من الموافقات تحقيق مصالحها ، مما اضطر معه الامير سيهانوك الى الرضوخ لها . ويجرنا الحديث عن الضغوط اليمينية على الامير سيهانوك الى بحث موقفه من السياسة الخارجية ومن الانحياز للغرب أو الشرق . فلقد اتبع سيهانوك سياسة الحياد المرن تجاه التكتلات الدولية عملا على الإبقاء على الاستقلال التام لكمبوديا .

وفى الفترة الاخيرة كان سيهانوك محافظا على علاقته الطيبة بفيتنام الشمالية وثار الفيتكونج ، وكان يعلم جيدا ان بعض القوات الفيتنامية الشمالية ترابط داخل حدود كمبوديا هربا من القوات الفيتنامية الجنوبية والأمريكية . وكان هدف سيهانوك المحافظة على الامن الداخلى ، وتفادى أى متاعب مع تلك القوات الشيوعية ، ثم العمل على ابقاء اليساريين الكمبوديين بعيدا عن تلك القوات ، تجنباً لقيام ثورة شيوعية واسعة النطاق كما حدث فى لاوس .

ولكن من جهة أخرى لم يكن شعب كمبوديا راضيا عن وجود قوات فيتنامية داخل أراضيهم . والسبب الاساسى فى ذلك هو ان شعب كمبوديا « الخمير » همدى الاصل لا يقبل الفيتناميين ، وهم من أصل صينى ، ويعتبرهم غزاة لارضهم .

متحيزا للولايات المتحدة الأمريكية ، ويشجعون الحياض الخارجى . أما اليمين فيتمثل فى ارباب الاعمال وأصحاب الثروات الذين يرفضون الاصلاح الاقتصادى ، بل ويشجعون الوجود الأمريكى لانه يرتبط بزيادة دخولهم المادية من جراء الخدمات التى يؤدونها للأمريكيين مقابل مكافآت مادية مجزية .

أما الوسط فيتمثل فى صغار الملاك الزراعيين والفلاحين الذين يرفضون أى نظام جماعى للمزارع ، بينما مصالحهم الطبقيّة والمادية بعيدة عن مصالح اليمين . ويشكل الوسط الاتجاه الغالب فى كمبوديا ، وان كان اليمين لديه قوة مادية لا يستهان بها . وعندما تولى الامير نوردوم سيهانوك الحكم وأنشأ حزب السانجكوم ، أو الجماعة الاشتراكية الشعبية ، تبنى الاتجاه المعتدل بصفته الاتجاه الغالب فى الدولة ، ولكنه أبقى الاتجاهين اليمينى واليسارى داخل الحزب بيد أن تطور الظروف السياسية الداخلية لم يكن فى صالح الاتجاه الحياضى المعتدل الذى تبناه سيهانوك . وذلك للأسباب الآتية :

أولا : ان الاصلاحات الاقتصادية فى المجال الداخلى لم تحرز نجاحا واضحا ، بل تسببت فى تدهور الموقف الاقتصادى الداخلى ، مما اضطر الحكومة الى العودة الى نظام التجارة الحرة والملكية الخاصة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى .

ثانيا : ان رغبة الامير سيهانوك فى اجراء الانتخابات على اساس ديمقراطى سليم ادت الى تفوق اليمين بشكل واضح نتيجة للعودة المالية الضخمة التى يتمتع بها . وكان سيهانوك قد سمح لأعضاء حزبه بترشيح أنفسهم فى كل دائرة انتخابية دون أى تحديد عددي ، بعد ان كان المفروض أن يقدم مرشح واحد فقط عن السانجكوم يرشحه الحزب نفسه ، وقد تسبب النظام الجديد فى دخول عدد من المرشحين ممن يعتنقون نفس المبادئ وينادون بنفس البرامج ، فاز منهم من استطاع ان يقود حملة اكبر ، أى من استطاع ان يوفر موارد مالية اكبر لحملته الانتخابية . وهكذا انتخب البرلمان الذى مازال قائما حتى اليوم ، وكان انتخابه فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٦ .

سياسة القمع الامريكى والحرب الشاملة :

نستطيع أن نفسر الاحداث التى جرت مؤخرا فى لاوس وكمبوديا فى ظل الاستراتيجية الجديدة التى تتبعها الولايات المتحدة ضد القوى الوطنية والشيوعية فى فيتنام . وتنطوى هذه الاستراتيجية على محاولة سحق جميع القوى الثورية الموجودة داخل فيتنام . والولايات المتحدة الامريكية ، وقد أعلنت أنها على وشك الانسحاب الكامل من فيتنام ، تبذل كل الجهود وتستغل كل الفرص لتحقيق انتصار ولو جزئى فى فيتنام قبل أن تنسحب تماما . والسؤال الذى يثور هنا هو ، هل الولايات المتحدة هى السبب المباشر أو غير المباشر وراء أحداث لاوس وكمبوديا ؟

لا جدال فى أن الولايات المتحدة قد ساعدت على أن تتخذ الاحداث المجرى الذى أدى الى انقلاب كمبوديا والى تصاعد القتال فى لاوس . وليس سرا اليوم أن هناك خبراء تابعين لهيئة المخابرات المركزية الامريكية فى لاوس ، كما أن هناك دلائل تشير الى أن الامير سيريك ماتاك ، أحد مدبري انقلاب كمبوديا ، كان على اتصال بمركز المخابرات الامريكية فى كمبوديا قبل وقوع الانقلاب . ولن نستمر فى البحث عن دلائل هى فى الواقع متداولة ، انما نبحث عن التفسير الفعلى للدور الامريكى فى تدهور الموقف فى الهند الصينية .

فمنذ دخل الأمريكيون فيتنام فى عام ١٩٥٤ والولايات المتحدة تحافظ على تحقيق أهدافها ضد قوى الثورة فى جنوب شرق آسيا . واضطرت الولايات المتحدة الى تصعيد تدخلها فى فيتنام باستمرار ، وحتى اعلان الرغبة فى الانسحاب فى العام الماضى ، كانت الولايات المتحدة قد قامت بثلاث خطوات واضحة فى سبيل التغلب على القوى الثورية فى الهند الصينية :

أولا : توسيع التدخل العسكرى فى فيتنام الجنوبية ومقاتلة أى قوة تحاول الاطاحة بحكومة سايجون اليمينية . وهذا يعنى الوقوف أمام تنفيذ اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ التى تنص على منح شعب الجنوب فرصة تقرير مصيره بنفسه للاختيار بين تحقيق استقلال الجنوب فى ظل حكومة وطنية

واستطاعت العناصر اليمينية استغلال هذه الكراهية للضغط على الامير سيهانوك ودفعه الى الضغط على الشيوعيين لينسحبوا من كمبوديا . وهنا ثارت الخلافات بين سيهانوك ولون نول ، لان سيهانوك يرى تحقيق ذلك بالتفاوض ، بينما لون نول يحبذ فكرة الضغط العنيف عن طريق المظاهرات الداخلية ، وربما بوساطة الجيش .

واستغل لون نول وجود سيهانوك خارج البلاد لينفذ خطته ، واستطاع الاول أن يجمع بين تأييد الحكومة والبرلمان للاطاحة برئيس الدولة . وبانقلاب ١٨ مارس ١٩٧٠ انتهى وجود أى اتجاه محايد فى حكومة كمبوديا ، وبدأت عواقب ذلك تتضح فورا . فطالب الحكم الجديد بمعونة أمريكية ضد قوات الشيوعيين فى كمبوديا ، واستجابت الولايات المتحدة فورا لهذا الطلب ، وبدأت عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد القوات الفيتنامية الشيوعية ، تشترك فيها القوات الامريكية بالفعل .

كما استطاع الامير سيهانوك أن يحصل على تأييد جميع القوى التقدمية والوطنية فى المنطقة . ولقد استجابت هذه القوى لدعوته بعقد مؤتمر قمة لشعوب الهند الصينية لمواجهة التدخل الامريكى المتزايد فى شبه جزيرة الهند الصينية . وانعقد هذا المؤتمر فعلا فى ٢٤ و ٢٥ أبريل فى جنوب الصين وحضره الامير سيهانوك والامير سوفانا فونج رئيس جبهة البائيت لاو الثورية فى لاوس وفام فان دونج رئيس وزراء فيتنام الشمالية ونجوينى هونو رئيس الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية .

ومن ناحية أخرى ، قام الامير سيهانوك فى بكين بتكوين جيش للتحرير الوطنى وحكومة كمبودية تمثل السلطة الشرعية تحت رئاسته ، وبدأت فعلا القوات الثورية تشن هجومها على جيش المرتزقة التابع للجنرال لون نول رئيس حكومة الانقلاب .

هذه هى التطورات كما جرت فعلا ، فما هى النتائج المترتبة على ذلك ، وما هى ردود الفعل التى حدثت على المستوى الدولى ؟

ممثلة للقوى السياسية الرئيسية ، وبين الانضمام الى جمهورية فيتنام الديمقراطية فى ظل حكومة اشتراكية تمثل الوطن الفيتنامى الموحد .

الاعتماد على جيش سايجون للدفاع عن الحكومة اليمينية . ولكن من جانب آخر لا يستطيع جيش سايجون الاضطلاع بهذه المهمة ، بسبب ضعفه ، وسوء تدريبه ، وفساد قياداته العسكرية والسياسية ، ثم ان الفترة المتاحة أمام الولايات المتحدة لتدريب هذا الجيش ورفع مستوى كفاءته ليست طويلة . لذلك رأت الولايات المتحدة أن توجه ضربة قاضية الى القوات الشيوعية ، وأن تزيد نشاطها العسكرى على كل الجبهات فى وقت واحد فى محاولة لقمع القوات الثورية تماما وتدمير قدرتها على المقاومة والقتال .

ثانيا : الدخول فى حرب مفتوحة ضد قوات الفيت كونج التى تمثل وجهة النظر الحرة الثورية فى فيتنام الجنوبية ، بحيث يمكن اعتبارها قوات تقود حربا لتحرير البلاد ضد التدخل الاجنبى ، ولإقامة حكومة وطنية فى سايجون تعمل على تنفيذ نصوص اتفاقية ١٩٥٤ . ولقد بلغت القوات الامريكية فى عهد الرئيس جونسون فى هذه المرحلة قرابة النصف مليون .

وانعكس هذا بشكل مباشر فى لاوس ، حيث بدأت القوات الجوية الامريكية تقصف مناطق الشيوعيين ، وفرضت على حكومة سوفانا فوما تدخلا أمريكيا متزايدا ، أما فى كمبوديا فيمكن أن نقول ان الولايات المتحدة ساعدت على هدم التوازن الدقيق الذى كان يحافظ عليه نظام سيهانوك المحايد ، وأخيرا فان هناك احتمالا لعودة قذف فيتنام الشمالية على نطاق واسع ، بعد تصريحات وزير الدفاع الأمريكى فى بداية شهر مايو ، وقد حدثت بعض عمليات القصف فعلا ، وكان المقصود بها التهديد فى الظروف الحالية .

ثالثا : رأت الولايات المتحدة أن تحقق أهدافا أكثر اتساعا ضد الثوار فى فيتنام وضد النظام الشيوعى فى فيتنام الشمالية ، فبدأت منذ عام ١٩٦٥ بقذف مدن فيتنام الشمالية فى محاولة لوقف مساعدات هانوى الى ثوار الفيت كونج ، واستمر هذا حتى قرار جونسون فى عام ١٩٦٨ بوقف القذف .

ولكن استحالة تحقيق أى تقدم فعلى ضد الثوار ، والضغط الدولي والداخلي ، اضطرت الحكومة الامريكية الى اعلان قرار الانسحاب فى العام الماضى ، ويمكن أن نفسر موقف الولايات المتحدة فى الفترة الحالية بأنه من النتائج المباشرة لقرار الانسحاب من فيتنام . ويتلخص موقف الولايات المتحدة فى التصريح الذى أدلى به قائد القوات الامريكية فى فيتنام الجنوبية أخيرا حيث قال ان القوات الامريكية تستطيع بالتأكيد أن تنتصر على القوات الشيوعية لو أتيحت لها الفرصة لضرب القوات الوطنية والشيوعية فى المخابىء التى تلجأ اليها داخل أراضى لاوس وكمبوديا ، وأكد القائد الأمريكى أن مثل هذا الانتصار يمكن تحقيقه فى أقل من عام .

ولم تقف الولايات المتحدة عند هذا الحد ، وانما بدأت تقوم بعمليات حربية ضد قوات الثوار فى أراضى كمبوديا ، معتمدة على تأييد الحكومة اليمينية فى بنوم بنه . ومن جانب آخر أعلنت حكومة الانقلاب الجديدة حاجتها الى مساعدة عسكرية عاجلة للقضاء على قوات فيتنام الشيوعية الموجودة داخل أراضيها ، ولم تتردد واشنطن فى تأييد هذا الطلب والعمل على تنفيذه . ويعنى ذلك أن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا واضحا ضد الحياد فى لاوس وكمبوديا ، فهى ترفض بقاء هذا الحياد ، وتحبذ الحرب الشاملة لقمع القوى الثورية فى منطقة الهند الصينية .

ولذلك فان تقييم الاحداث التى وقعت فى الفترة الاخيرة فى منطقة الهند الصينية يؤدى بنا الى القول بأن الولايات المتحدة قد أيقنت جيدا أن انسحابها من فيتنام أمر ضرورى لا يمكن أن يطول كثيرا ، ولكن الانسحاب لا يعنى التنازل عن الاهداف ، ومن ثم يجب فتنمة الحرب ، أى

أهمية حياد دول الهند الصينية :

بدأت المواقف تتضح على أثر تطور الاحداث فى منطقة الهند الصينية ، وظهرت ردود الفعل الدولية لانقلاب كمبوديا وتصاعد الحرب فى لاوس وتفاهى

يقوم على توسيع الحرب بضرب معازل الثوار في لاوس وكمبوديا بوساطة القوات الامريكية . والحكومة الامريكية رأت أن تستغل الانقلاب اليميني في كمبوديا وتصاعد الحرب في لاوس لخدمة هذا الهدف . والرئيس نيكسون يشعر أنه يخاطر بمستقبله السياسي ، ولذلك فهو ، وإن اتخذ موقفا واضحا بالنسبة لتوسيع الحرب ، يرفض التورط الكامل الى جانب حكومة بنوم بنه الجديدة ، فلم يستجب حتى الان لقائمة الاسلحة التي قدمها الجنرال لون نول للولايات المتحدة ، اللهم الا في أضيق الحدود .

(ب) والكونجرس . لقد أغضب قرار الرئيس نيكسون بتوسيع الحرب في فيتنام أعضاء الكونجرس ، وقد اتخذ زعماء الجمهوريين داخل المجلس موقفا غير مؤيد من عملية غزو كمبوديا ومن التورط الامريكي المتزايد في لاوس .

والان أصبح هناك انقسام خطير بين الكونجرس والرئيس . ومجلس الشيوخ ترتفع داخله أصوات تطالب باتخاذ كل الاجراءات السياسية والقانونية الممكنة لمنع استمرار سياسة نيكسون الهجومية . وإذا كان هناك عدد من « الصقور » داخل الكونجرس يؤيدون ضرب القوى الشيوعية في الهند الصينية ، فإن الشعور العام داخل الكونجرس يعبر عن عدم الرضا بسبب اتخاذ نيكسون قراره دون علم مسبق من الكونجرس .

(ج) والشعب الامريكي ، لقد أثبت رد الفعل الشعبي في الولايات المتحدة وجود معارضة شديدة لقرار نيكسون ، وإن هذه المعارضة تتخذ أعنف أشكالها بين الطلبة الذين يعبرون عن استيائهم بالمظاهرات وحركات الاحتجاج الواسعة . بل وإن غزو كمبوديا وتصاعد الحرب في لاوس كانا سببا في أن تستعيد الحركات المعارضة للحرب الفيتنامية نشاطها السابق ، وعلى نطاق واسع للغاية .

رابعا : الصين الشعبية

ان موقف الصين الشعبية له أهمية بالغة ، إذ هي دولة مجاورة جغرافيا لدول المنطقة وهي

الولايات المتحدة عما أعلنته عن رغبتها في الانسحاب من فيتنام . ومن حيث تطور الاحداث ، فإن التدخل الامريكي في لاوس مازال مستمرا ، وقوات الولايات المتحدة تقصف المواقع الشيوعية هناك حتى أنه ليتمكن الاستنتاج أن موقف لاوس الحيادي قد غدا منتهيا . ومن جانب آخر فإن تطور الموقف في كمبوديا هو الذي شد أنظار العالم وحدد المواقف الدولية المختلفة . ونحاول أن نتبين فيما يلي مواقف أهم الاطراف الدولية المعنية :

أولا : موقف فرنسا

ظلت فرنسا منذ عام ١٩٦٣ تشجع موقف الحياد في دول الهند الصينية ، وكانت حكومة الجنرال ديجول ترى أنه من الضروري انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من فيتنام ، وتكوين كتلة محايدة في الهند الصينية ، تستطيع أن تكون عاملا للتوازن في مواجهة العملاق الصيني ، وبعد حدوث الانقلاب في بنوم بنه أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا يطلب ويؤكد ضرورة الابقاء على حياد كمبوديا ، وطالبت الحكومة الفرنسية بعقد مؤتمر دولي لاعادة دعم حياد دول الهند الصينية .

ثانيا : الاتحاد السوفيتي

كان الاتحاد السوفيتي يتخذ دائما موقفا معارضا من التدخل الامريكي في فيتنام ، ولهذا عارض الاتحاد السوفيتي التطور الأخير للأوضاع في الهند الصينية ، وطالب باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف العدوان الامريكي في تلك المنطقة .

ثالثا : الولايات المتحدة

ان موقف الولايات المتحدة الامريكية يهمننا بصفة خاصة لأنها طرف أساسي في الاحداث الجارية الان في منطقة الهند الصينية ، ونستطيع أن نلمس بوضوح انقسام داخليا في المواقف الداخلية بين الحكومة والكونجرس والشعب . وهذا الانقسام له أثر خطير للغاية في المستقبل غير البعيد :

(١) فالحكومة الامريكية اتخذت موقفا محددا

الاتجاهات الى اتخاذ بعض الخطوات الايجابية نحو تفضي انتشار اكبر للحرب . ولكن اهم ما يتضح فى هذه المواقف ، أن حياد الهند الصينية له أهمية كبرى ، بحسبانه من أهم العوامل التى تساعد على الاستقرار والتوازن فى المنطقة . وبمعنى آخر فإن طبيعة القوى القائمة فى جنوب شرق آسيا تتطلب وجود منطقة محايدة . وعلى الرغم من اعتقاد الولايات المتحدة بضرورة قيام حكومات تدين بالولاء للمعسكر الغربى ، فلاشك أن من الافضل تحييد دول الهند الصينية تماما ، تفاديا لتطور النزاع الى نقطة الخطر ، وعملا على تحقيق آمال شعوب المنطقة . وحتى الآن ترفض الولايات المتحدة الاذعان لنداءات السلام أو تسحب قواتها من المنطقة ، متبعة سياسة تهدم حياد الهند الصينية ، ومهددة باتساع المنازعات العسكرية والسياسية بين حكومات وشعوب المنطقة التى استطاعت فى الاعوام الماضية التغلب على الخلافات والعداوات من أجل موقف دولى يحكمه الحياد ويستهدف حل المشاكل والقضايا الداخلية والخارجية فى هذه الدول جميعها .

عبد العزيز العجيزى

تتخذ موقفا معارضا بشدة بالنسبة للتدخل الأمريكى ومن جانب آخر ، فإن وجود الامير سيهانوك فى الصين وتشكيله الحكومة الثورية الكمبودية هناك ، وعقد مؤتمر القوى التقدمية لشعوب الهند الصينية ، كل ذلك وغيره يعبر عن موقف الصين الصريح ضد الانقلاب اليميني فى كمبوديا وتأييدها إعادة الامير سيهانوك الى الحكم عن طريق الثورة المسلحة .

خامسا : العالم الثالث

عبرت غالبية الدول التى تعتنق سياسة عدم الانحياز عن قلقها الشديد من جراء انفجار الموقف فى الهند الصينية ، وتطالب هذه الدول بعقد مؤتمر دولى أو البدء فورا فى مفاوضات لحل المشكلة . وهناك عدد كبير من هذه الدول لم يعترف بالحكومة الجديدة فى بنوم بنه ، بعد أن عبر عن تأييده الكامل للامير سيهانوك بصفتة رئيس الدولة الشرعى .

هذا عرض موجز لاهم الاتجاهات المتعلقة بالموقف فى الهند الصينية ، وقد تؤدي هذه

قضية روديسيا فى الأمم المتحدة

سميث بهذا الاجراء كل ارتباطاتها بالتاج البريطانى . كما اكدت استمرار تحديها للرأى العام العالمى وتجاهلها لقرارات المقاطعة العديدة التى اتخذتها ضدها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

والواقع ان اعلان الجمهورية لم يكن مفاجأة لاحد . اذ يعتبر نهاية حتمية لاتجاه الاحداث منذ اقدام الاقلية البيضاء على اعلان استقلال روديسيا

حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا تحولها الى النظام الجمهورى فى شهر مارس ١٩٧٠ وقد نص قرار اعلان الجمهورية

أعلنت

على نحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة وبدء العمل بالدستور الجديد الذى جرى الاستفتاء عليه فى يونيو من العام الماضى . وقد انتهت حكومة ايان

لروديسيا . ولما احس ايان سميث بالحاجة الى تدعيم وضعه ، دعا فى مايو ١٩٦٥ الى انتخابات جديدة خرج منها حزبه (الجبهة الروديسية المتحدة) وقد فاز بالخمسين مقعدا المخصصة للبيض وبذلك قضى على احزاب المعارضة وابرزها حزب الوسط الذى انشئ من بقايا الحزب الفيدرالى المتحد . ثم بدأ سميث سلسلة من المحادثات مع الحكومة البريطانية لم تسفر عن جديد بسبب اصرار بريطانيا على تنفيذ التعهدات التى قدمتها لرؤساء وزارات الكومنولث فى اجتماعهم الذى عقد فى يونيو ١٩٦٥ ، وكانوا قد دعوا الى عقد مؤتمر دستورى يشترك فيه ممثلو شعب روديسيا كله من اجل الموافقة على دستور جديد يضمن حق الانتخاب العام ، واعطاء صوت لكل رجل ، واجراء انتخابات جديدة .

وقد اعلن سميث رفضه المطلق لهذه المقترحات كما رفض الاقتراح الاخير الذى طرحه ويلسون الخاص بتشكيل لجنة ملكية لبحث الخلاف بين روديسيا وبريطانيا وتقديم مقترحاتها بشأنه . واعقب ذلك اعلان حالة الطوارئ فى روديسيا التى كانت مقدمة لاعلان الاستقلال فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

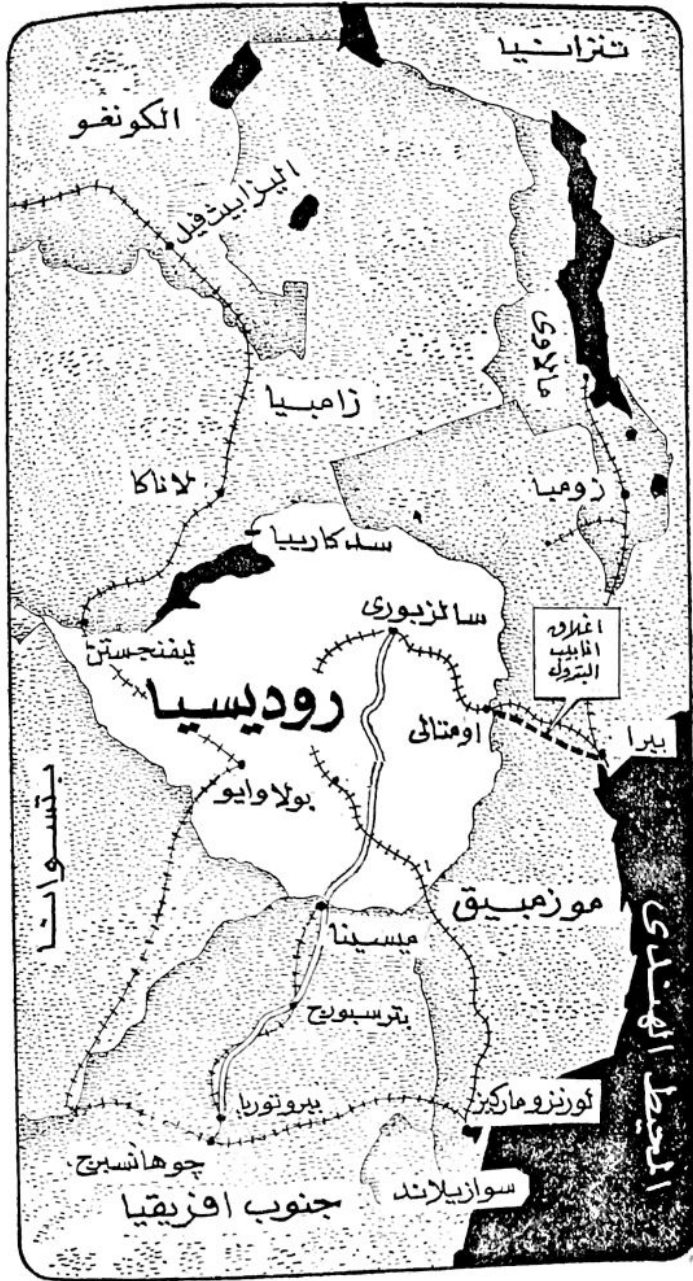
وقد تمكن سميث من السيطرة على الاوضاع داخل روديسيا بعد اعلان الاستقلال فلا توجد امامه معارضة افريقية متماسكة . والمعارضة الرسمية فى البرلمان ، يمثلها حزب اتحاد الشعب الوطنى الذى لا يتمتع الا بتأييد ضئيل كما تسود الخلافات الشخصية بين اعضائه وقياداته . كما ان الاحزاب الوطنية المحظورة وهما حزب زابو (اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى) وحزب زانو (اتحاد شعب زيمبابوى الوطنى) منقسمة على نفسها ويعيش معظم قادتها فى السجون ، كذلك النشاط المتفرق الذى يقوم به الوطنيون داخل روديسيا ليس له تأثير بارز . اما حزب الوسط الذى يتكون من المعتدلين البيض فقد تغلب عليه الحزب الحاكم [حزب الجبهة الروديسية] فى الاستفتاء الذى اجرى على الدستور فى يونيو من العام الماضى .

وقد بدأت بوادر الاعداد لاعلان الجمهورية فى روديسيا منذ الصيف الماضى . اذ اجرت حكومة سميث فى يونيو ١٩٦٩ استفتاء لم يقتصر على اختيار شكل الحكم ، بل شمل مشروع دستور جديد

من جانب واحد فى نوفمبر ١٩٦٥ . وقد بدأت الدعوة تشدد فى روديسيا الى الاستقلال خلال عام ١٩٦٤ خاصة بعد حصول كل من روديسيا الشمالية (زامبيا) ونياسا لاند (مالاوى) على استقلالهما . ولم يتوقف حزب الجبهة الروديسية منذ ان تولى الحكم فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ عن المطالبة بالاستقلال على اساس دستور ١٩٦١ الذى لا يمنح الافريقيين سوى ١٥ مقعدا فقط فى الجمعية التشريعية ، بينما يخصص خمسين مقعدا للاقلية البيضاء . وعندما تولى الجناح اليميني فى حزب الجبهة الروديسية السلطة فى ابريل ١٩٦٤ واهل ايان سميث محاولاته من اجل الحصول على الاستقلال بأى وسيلة . فتوجه الى لندن فى اكتوبر ١٩٦٤ حيث جدد المطالبة بالاستقلال ، ولكن لم تسفر المباحثات التى اجراها مع الحكومة البريطانية عن اتفاق فى وجهات النظر ، وقد اصدرت الحكومة البريطانية بيانا اوضحت فيه وجهة نظرها بشأن استقلال روديسيا ، واشترطت الا يتم ذلك الا على اساس المبادئ الستة التالية :

- ١ - مبدأ التقدم الذى لا يعوقه عائق نحو حكم الاغلبية وهو ما يتضمنه دستور ١٩٦١ والابقاء على هذا المبدأ وهذه النية وضمانها .
- ١ - ان تكون هناك ضمانات نجاة اى تعديل رجعى لدستور ١٩٦١ .
- ٢ - ان يحدث تحسين هورى فى المركز السياسى للسكان الافريقيين .
- ٤ - ان يكون هناك تقدم نحو انهاء التمييز العنصرى .
- ٥ - ان اى اساس يقترح للاستقلال يجب ان يقبله شعب روديسيا ككل .
- ٦ - يجب ضمان عدم طغيان الاغلبية على الاقلية او العكس .

وقد ظلت هذه المبادئ الستة محورا لجميع المحادثات التى دارت بين ايان سميث رئيس وزراء روديسيا والحكومة البريطانية ولم تسفر عن التفاء فى وجهات النظر بسبب تشبث كل منهما بموقفه . وقد وجه هارولد ويلسون تحذيرا الى روديسيا من نتائج اعلان الاستقلال من جانب واحد . وهذا التحذير اعاد ترديده يوتوملى وزير علاقات الكومنولث فى فبراير ١٩٦٥ اثناء زيارته



بدلاً من دستور ١٩٦١ الذي كان مطبقاً قبل اعلان الاستقلال . وقد كفل الدستور الجديد حقوقاً أوسع للأقلية البيضاء ، فلم يمس التشريعات القائمة على التفرقة العنصرية ، كما نص على تخصيص خمسين مقعداً في البرلمان للأقلية البيضاء التي لا يتجاوز مجموع أفرادها ٢٦٠ ألفاً ، بينما خصص للأفريقيين ١٦ مقعداً (منها ثمانية مقاعد بالتعيين) للأغلبية الأفريقية التي يتجاوز عددها ٤ ملايين . كما قضى على أي احتمال في أن يتولى الأفريقيون حكم أنفسهم في يوم ما ، إذ ربط الحقوق الانتخابية للأفريقيين بقيمة ضريبة الدخل التي يدفعونها فإذا أخذنا في الاعتبار ضالة دخول الأفريقيين وضيق فرص التملك وامكانيات التعليم أمامهم ، بات واضحاً أن هذه الشروط لا تنطبق إلا على عدد محدود للغاية من الأفريقيين .

تطور القضية في الأمم المتحدة

أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لمسألة روديسيا منذ عام ١٩٦٢ . فقد اتخذت أجهزة الأمم المتحدة ١٤ قراراً رداً على اعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد . إذ صوتت الجمعية العامة على تسعة قرارات ، بينما أصدر مجلس الأمن خمسة قرارات بهذا الشأن . وقد مرت قضية روديسيا في الأمم المتحدة بثلاث مراحل رئيسية :

- ١ - مرحلة المقاطعة الاختيارية
 - ٢ - مرحلة المقاطعة الإلزامية الجزئية
 - ٣ - مرحلة المقاطعة الإلزامية الشاملة .
- وتشمل المرحلة الأولى مناقشات مجلس الأمن للموقف في روديسيا في ربيع ١٩٦٥ على ضوء تهديدات إيان سميث باعلان الاستقلال من جانب واحد . وقد ركزت الأمم المتحدة في هذه المرحلة على بريطانيا باعتبارها الدولة المستولة عن تقرير مصير شعب روديسيا . فقد طالبها مجلس الأمن في البداية ثم الجمعية العامة في نوفمبر ١٩٦٥ باستخدام جميع الوسائل الممكنة ، بما فيها الوسائل العسكرية للحيلولة دون اعلان استقلال الحكومة البيضاء في روديسيا . فاعتزمت بريطانيا بسبب عرض مشكلة روديسيا في الأمم المتحدة على أساس أنها مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي منذ ١٩٢٣ ولا تدخل في إطار المناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي كما ينص ميثاق الأمم المتحدة كما أنها عارضت استخدام الحل العسكري

في روديسيا ولكن اعلان الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٥ أدى إلى أحداث تغيير في موقف بريطانيا ، إذ طلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث الموضوع على أساس أنه يمس السلام العالمي . وقد أصدر مجلس الأمن في ١٢ نوفمبر ١٩٦٥ قراراً يندد باعلان حكومة الأقلية البيضاء استقلال روديسيا ، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بهذه الحكومة بأغلبية ١٠ أصوات ضد لا شيء وامتناع فرنسا عن التصويت . وفي ٢١ نوفمبر ١٩٦٥ وافق مجلس الأمن على مشروع قرار تقدمت به أوروغواي وبوليفيا يدعو جميع الدول الأعضاء إلى قطع

من قيمة صادرات روديسيا ، ولكن ترجع اهميتها الى احتمال استخدام اراضيها كمركز لترويج السلع الروديسية المحظور تداولها في اوربا . ورغم ان سويسرا قد اكدت للامم المتحدة عدم قدرتها على الالتزام بسياسة المقاطعة فانها وعدت بالعمل على عدم تنمية علاقاتها التجارية بروديسيا . ورغم ذلك لم تأت سياسة الحظر الشامل بالنتائج المرجوة . وقد قامت الجمعية العامة بتنبيه مجلس الامن الى ذلك في نوفمبر ١٩٦٨ ، وطالبت بضرورة توسيع نطاق المقاطعة بحيث تشمل جنوب افريقيا والبرتغال بسبب امتناعهما عن تنفيذ قرارات المجلس الخاصة بمقاطعة روديسيا .

وفي يونيو ١٩٦٩ تقدمت الجزائر ونيبال وزامبيا والسنگال وباكستان بمشروع قرار الى مجلس الامن يطالب بتشديد العقوبات الاقتصادية وقطع جميع العلاقات مع روديسيا طبقا للمادة ٤١ من الميثاق ، مع تطبيق اجراءات المقاطعة التي ينص عليها القرار رقم ٢٥٣ على كل من جنوب افريقيا والبرتغال . وقد جاء ذلك على اثر اجراء حكومة سميت للاستفتاء الذي أسفر عن موافقة الاقلية البيضاء بالاجماع على الانفصال عن بريطانيا وعلان الجمهورية . ولكن هذا المشروع لم يحصل على الاغلبية المطلوبة .

وفي مارس الماضي تقدمت المجموعة الافرو آسيوية بمشروع قرار الى مجلس الامن فور اعلان الجمهورية في روديسيا ، يدعو الى الزام جميع أعضاء الامم المتحدة بقطع العلاقات والاتصالات البريدية والتلغرافية مع روديسيا . كما يطالب بادانة بريطانيا لعدم استخدامها القوة ضد النظام العنصري المتمرد في روديسيا . وقد استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا حق الفيتو لمنع موافقة على هذا المشروع الذي تبنته ١٠ دول منها ٦ دول افرو آسيوية ودولتان اشتراكيتان هما بولندا والاتحاد السوفيتي ، بالإضافة الى اسبانيا والصين الوطنية . وقد امتنعت فرنسا ونيكاراجوا وكولومبيا وفنلندا عن التصويت . وصوتت اسبانيا على مشروع القرار بعد استبعاد النص الذي يطالب بتطبيق اجراءات المقاطعة ضد الدولتين اللتين تساعدان روديسيا وهما جنوب

علاقاتها الاقتصادية مع حكومة الاقلية البيضاء والى وقف جميع شحنات البترول الى روديسيا . كما دعا بريطانيا الى القضاء على تمرد الاقلية البيضاء ، وتمكين الشعب من تقرير مصيره وفقا لمبادئ الامم المتحدة . وان لم يحدد القرار وسيلة لذلك

اما المرحلة الثانية ، وتعرف بمرحلة المقاطعة الاجبارية الجزئية ، وتتضمن قرارين هامين اولهما القرار الذي اتخذه مجلس الامن في ابريل ١٩٦٦ والذي يخول بريطانيا لأول مرة سلطة تنفيذ قراره الخاص بحظر تصدير البترول الى روديسيا ولو ادى ذلك الى استخدام الحل العسكري . وقد اتخذ هذا القرار عندما طلبت بريطانيا عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لمواجهة الموقف الناتج عن وصول شحنات بترول الى روديسيا عن طريق ميناء بيرا بمستعمرة موزمبيق البرتغالية مما يتعارض مع القرار الذي سبق ان اتخذه المجلس بهذا الشأن . اما القرار الثاني فقد اتخذه مجلس الامن في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وينص على فرض مقاطعة جزئية لصادرات روديسيا من المواد الخام مثل خام الحديد والاسبستوس والكروم والسكر والطباق والجلود .

اما المرحلة الثالثة وهي مرحلة المقاطعة الشاملة ، فتشمل اهم القرارات التي اصدرها مجلس الامن في هذا الصدد ، وهو القرار رقم ٢٥٣ وقد صوت عليه المجلس بالاجماع في مايو ١٩٦٨ ، وينص على نرض مقاطعة شاملة لجميع صادرات روديسيا ، كما يقضي بمنع تزويدها باحتياجاتها من السوق العالمية فيما عدا المواد الطبية . كما نص على انشاء لجنة تتولى متابعة تنفيذ قرارات المقاطعة الخاصة بروديسيا . وقد أبدى مجلس الامن حرصه على ان تأخذ المقاطعة شكلا دوليا شاملا ، فاهتم باشتراك الدول اعضاء الوكالات المتخصصة ، الى جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، في الالتزام بسياسة المقاطعة ، وبرز مثلين لذلك هما المانيا الغربية وسويسرا . وترجع اهمية اشارة الاولى في سياسة المقاطعة الى انها تحتل المرتبة التالية لبريطانيا في حجم معاملاتها التجارية مع روديسيا . اما بالنسبة لسويسرا ، فالوضع يختلف اذ ان وارداتها من سويسرا لا تزيد عن ١ في المائة

ارتفاعا ملحوظا عما كان عليه عام ١٩٦٥ ، وهو العام الذى أعلنت فيه روديسيا استقلالها . شهد عام ١٩٦٨ زيادة واضحة فى الانتاج الحسى بروديسيا ، اذ ارتفع الانتاج الزراعى بنسبة ٢٠ فى المائة كما ازداد الانتاج الصناعى بنسبة ٨ فى المائة . كذلك ارتفعت قيمة الاستثمارات فى المشروعات الصناعية الجديدة منذ اعلان الاستقلال بمقدار ٦٧ مليون جنيه استرلينى .

ولا شك ان نجاح المقاطعة كان يتوقف على عدة عوامل اولها موقف بريطانيا باعتبارها أكبر عميل تجارى لروديسيا ، فهى تستورد حوالى نصف انتاج روديسيا من الطباق . كما تبلغ قيمه استثماراتها فى روديسيا حوالى ٢٦٠ مليون دولار . وبالنسبة للاتحاد السوفيتى او الصين الوطنية مثلا لا تكاد تقوم بينهما وبين روديسيا علاقات اقتصادية على الاطلاق . ثانيها مدى التزام الدول الافريقية المجاورة لروديسيا بقرارات المقاطعة . فالمعروف ان زامبيا ومالاوى تستوردان حوالى ٣٠ فى المائة من صادرات روديسيا . بالاضافة الى اعتماد اقتصاد زامبيا على وسائل النقل فى روديسيا والطاقة الكهربائية من سد كاريبا ومناجم الفحم فى اقليم واتكس ، كما ان هناك عدة آلاف من ابناء زامبيا وملاوى يعملون فى روديسيا ، والواقع ان قرارات المقاطعة كان لها تأثير سلبي واضح على اقتصاديات زامبيا اكثر منها على روديسيا . فرغم المعونات التى قدمتها وكالات الامم المتحدة والسويد والدايمرك وبريطانيا الى زامبيا من أجل تمكينها من الالتزام بقرارات المقاطعة ، وذلك طبقا للمادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة التى تنص على ضرورة قيام الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتزويد الدول بالمعونات اللازمة لمساعدتها على الالتزام بقرارات المقاطعة وتخفيف خسائرها الناتجة عن هذا الالتزام . نقول رغم هذه المعونات التى تلقتها زامبيا فى بداية الازمة فانها ظلت بمفردها تتحمل باقى الاعباء خلال المراحل التالية

ويرجع فشل سياسة المقاطعة الاقتصادية لحكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا الى سببين رئيسيين : اولهما ان المقاطعة تمت على مراحل كما اشرنا ، وقد كان الغرض من ذلك منح الدول فرصة كافية لتكييف ظروفها الاقتصادية مع شروط

افريقيا والبرتغال . اما مشروع القرار الذى تقدمت به بريطانيا الى المجلس والذى يدعو الى ادانة الحكومة البيضاء فى روديسيا وعدم الاعتراف بها ، فلم يحصل الا على ٥ أصوات هم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين الوطنية ونيكاراجوا . وقد ادى عدم حصول المشروعين البريطانى والافرو أسىوى على لاغلبية المطلوبة ، الى فتح الطريق للموافقة على مشروع قدمه المندوب الفنلندى يجمع بين الاقتراح البريطانى 'الخاص بادانة النظام غير الشرعى فى روديسيا والاقتراح الافرو أسىوى الخاص بفرص مزيد من العزلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على النظام . وقد استبعد النص الذى جاء فى المشروع الافرو أسىوى والخاص بادانة بريطانيا وتوسيع اجراءات المقاطعة بحيث تشمل البرتغال وجنوب افريقيا . واقتصر المشروع الفنلندى على المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية مع الحكومة البيضاء فى روديسيا . وقد تمت الموافقة بأغلبية ١٤ صوتا مقابل دولة واحدة امتنعت عن التصويت هى اسبانيا . برر المندوب الاسبانى فى الامم المتحدة هذا الموقف بان القرار لا يتضمن اجراءات حازمة ضد الحكم العنصرى فى روديسيا . ولكن المراقبين يجمعون على ان موقف اسبانيا يرجع الى تحفظها ازاء ديباجة المشروع الفنلندى التى نصت على ادانة جنوب افريقيا والبرتغال بسبب مساندتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية للنظام العنصرى فى روديسيا . وقد أكد المشروع الفنلندى مسئولية بريطانيا فى عدم منح شعب زيمبابوى حق ممارسة حقوقه السياسية ، وطالب بسرعة انسحاب قوات جنوب افريقيا من الاراضى الروديسية ، كما ادان الاجراءات التعسفية التى تتخذها حكومة ايان سميث ضد الحركة الوطنية فى روديسيا .

نتائج المقاطعة :

رغم ان قرارات المقاطعة تركت أثارا بعيدة المدى على اقتصاديات الدول التى التزمت بها ، فانها لم تؤد الى تحقيق الاهداف المطلوبة بالنسبة لحكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا . فقد جاء فى إحدى النشرات الاقتصادية للامم المتحدة فى يناير ١٩٦٩ ان النشاط الاقتصادى فى روديسيا قد حقق

تقارير وتعليقات

الطراد البريطانى تايجر فى ديسمبر ١٩٦٧ . كذلك المحادثات الاخيرة التى جرت بين الرئيس ويلسون وايان سميث على ظهر الطراد فيرليس فى اكتوبر ١٩٦٨ . وقد اسفرت جميع هذه المحادثات عن الفشل فى التوصل الى صيغة مشتركة للتفاهم بين الحكومتين . ودارت كل من محادثات تايجر وفيرليس اساسا حول امكانية تطبيق المبادئ الستة التى سبق ان اشترطتها الحكومة البريطانية كأساس لاستقلال روديسيا وتتناول تحسين الاوضاع السياسية للافريقيين . وقد اصرت حكومة سميث على رفضها بشكل مطلق وبعثت فى ابريل ١٩٦٩ بمذكرة الى الحكومة البريطانية تحوى هذا المعنى ، وتحمل انذارا الى بريطانيا [بانها اذا لم تغير موقفها ازاء الحكومة البيضاء وتحاول تفهم موقفها ، فانها سوف تبدأ فى اجراءات الاستفتاء لتحديد مستقبل روديسيا (الدستورى) كما اتسم موقف بريطانيا داخل الامم المتحدة بالتردد وعدم الحزم . وفى الوقت الذى قامت فيه بدعوة مجلس الامن لبحث مشكلة روديسيا على اثر اعلانها الاستقلال فى نوفمبر ١٩٦٥ ، استخدمت حق الفيتو لعرقلة مشروع القرار الذى تقدمت به المجموعة الافروآسيوية لمجلس الامن والذى يحث بريطانيا على اتخاذ الخطوات اللازمة والكفيلة بانهاء التمرد الابيض فى روديسيا حتى ولو ادى ذلك الى استخدام القوة . كذلك استخدمت بريطانيا حق الفيتو مرة أخرى لعرقلة المشروع الافرو آسيوى الخاص بادانة بريطانيا لرفضها استخدام القوة لاسقاط الحكومة العنصرية فى روديسيا ، ولعدم موافقتها على فرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا والبرتغال بسبب تعاونهما مع نظام سميث .

وقد غدا من الواضح ان الاسلوب الذى تتبعه بريطانيا ، سواء داخل المنظمة الدولية أو خارجها ، يرمى الى عرقلة محاولات المجموعة الافروآسيوية لاستصدار قرار من الامم المتحدة لاستخدام القوة العسكرية لفرض حكم الاغلبية فى روديسيا باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة الكفيلة بوضع حد لسيطرة الاقلية البيضاء .

وعندما نحاول تفسير موقف بريطانيا ازاء مشكلة روديسيا ، نجد انه محكوم بعدة اعتبارات : اولها مراعاة المصالح البريطانية فى ذلك الجزء من

المقاطعة ، وقد استفادت روديسيا ايضا من هذه الميزة . اما السبب الثانى فيرجع الى موقف البرتغال وجنوب افريقيا ومساندتهما حكومة سميث عن طريق تجنيد وسائل النقل والموانى لخدمة الاقتصاد الروديسى . بالإضافة الى تزويد روديسيا بالسلع المحظورة . ويضاف الى ذلك موقف بعض اعضاء الامم المتحدة وخاصة الدول الغربية من سياسة المقاطعة .

موقف بريطانيا :

اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مزدوجة ازاء الحكومة البيضاء فى روديسيا منذ اعلانها الاستقلال فى نوفمبر ١٩٦٥ . وتتمثل هذه السياسة فى فرص عقوبات اقتصادية ضد حكومة سميث من ناحية ، واستمرار المفاوضات معها من ناحية أخرى . وفيما يتعلق بأسلوب العقوبات الاقتصادية ، فقد ثبت عدم فاعليته فى تحقيق التغيير المطلوب ، لسبب هام ، هو ان سياسة المقاطعة لم تتضمن منع ارسال البترول الى روديسيا أو تجميد الارصدة الروديسية فى البنوك البريطانية . ويرجع هذا الى حرص بريطانيا على تجنب الدخول فى صدام مباشر مع جنوب افريقيا التى هددت بانها ستقطع علاقاتها التجارية مع بريطانيا اذا اتخذ قرار بتحريم شحن البترول الى روديسيا . ومثل هذا الوضع يعرض الاقتصاد البريطانى للاضرار ، لان حجم التبادل التجارى بين بريطانيا وجنوب افريقيا يقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار سنويا . اما السبب الثانى فيرجع الى مراعاة بريطانيا مصالح الشركات البترولية الكبرى وتجنب الاضرار بها اذا منعت من نقل البترول الى روديسيا .

اما وسيلة المفاوضات ، فقد اذاعت وزارة الخارجية البريطانية فى فبراير ١٩٦٩ كتابا ابيض يضم محادثات مع روديسيا منذ اعلان الاستقلال . والواقع ان المحادثات لم تتوقف بين الحكومتين منذ خريف ١٩٦٥ ، فقد شهد عام ١٩٦٦ سلسلة من المفاوضات بدأت فى لندن فى مايو ١٩٦٦ واستؤنفت فى الساليسبورى فى يونيو ١٩٦٦ ثم توقفت مرة ثانية وعادت طوال شهرى اكتوبر ونوفمبر من نفس العام ولكن أبرز هذه المفاوضات تلك التى قام بها هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى مع ايان سميث على ظهر

مع حكومة سميث . وتصدرت زامبيا وتنزانيا الحركة التي تطالب بضرورة القيام باجراء دولي للاطاحة بنظام الحكم العنصرى فى روديسيا .

هذا وتتفاوت اتجاهات الدول الافريقية ازاء مشكلة روديسيا، ويمكن حصرها بشكل تقريبي فى ثلاثة اتجاهات : الاول وهو ينادى بضرورة اتخاذ خطوة حاسمة أبعد من مجرد تطبيق عقوبات الامم المتحدة ضد حكومة سميث من أجل اعادة حقوق الاغلبية الوطنية . ويتبنى هذا الاتجاه كل من تنزانيا - زامبيا وج . ع . م والكونجو برازافيل والجزائر . والاتجاه الثانى وهو يتميز بالتحفظ الذى يصل الى حد التراجع عن قرارات مؤتمر اكرا ١٩٦٥ بشأن روديسيا . وقد عبرت عن هذا الاتجاه كل من ملاوى وتونس . الاتجاه الثالث ، وهو يرى ان حل المشكلة يجب أن يتم داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية . وتتبنى هذا الاتجاه دول الوفاق الفرنسية ونيجيريا واثيوبيا والسنغال . وعموما فقد ادى هذا التشتت الى عدم فاعلية أى اجراء أيجابى تهدف اليه المنظمة ضد روديسيا .

الحركة الوطنية فى روديسيا :

كان لرد الفعل الدولى الناجم عن اقدام حكومة سميث على اعلان الاستقلال من جانب واحد فى نوفمبر ١٩٦٥ ثم موقف منظمة الوحدة الافريقية بادانة هذا الاجراء ، وادانة موقف بريطانيا المتواطىء والضغط عليها بقطع بعض الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية معها ، ثم اجراءات المقاطعة الاقتصادية التى اتخذتها الامم المتحدة . كان لكل ردود الفعل هذه آثارها الايجابية فى خلق ارضية سياسية هامة لنشاط الحركة الوطنية فى روديسيا . وتتميز الحركة الوطنية فى روديسيا بعدة ملامح ابرزها الانقسام ، فهى منقسمة على نفسها بين حزبى زابو ، ويتزعمه جوشو نكومو ويضم اغلبية الوطنيين . والحزب الثانى الذى انشق عنه عام ١٩٦٣ ، ويعرف باسم زانو ، وكان يتزعمه ندا باننجى سيتھول . ويعيش معظم قادة الحزبين فى السجن ، مما ساعد الى حد كبير على شل قدرتهما على الحركة والعمل داخل روديسيا . ورغم نجاح لجنة تحرير المستعمرات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية فى تشكيل قوة موحدة من الحزبين أصبحت نواة لأول هجوم لحرب العصابات

افريقيا بوجه خاص وقد اظهرت الشركات البريطانية مخاوفها من احتمال تأثر مصالحها فى حالة اقضاء روديسيا عن منطقة الاسترلينى ، بالاضافة الى خشية شركات التعدين من هبوط اسعار النحاس . ثانياً مراعاة الراى العام البريطانى تجاه الاقلية البيضاء فى روديسيا التى ينحدر معظمها من أصل انجليزى . ومما هو جدير بالذكر ان معهد جالوب اجرى استفتاء للتعرف على اتجاهات الراى العام البريطانى ازاء تمرد الاقلية البيضاء فى روديسيا فأتضح أن ٥٠ فى المائة مقابل ٢٩ فى المائة ضد ارسال قوات بريطانية و ٣٠ فى المائة مقابل ٤٣ فى المائة يؤيدون فرض الحظر على التجارة مع روديسيا ، ولكن ٤٦ فى المائة يؤيدون قيام الامم المتحدة باتخاذ اجراء حتى ولو تضمن استخدام القوة المسلحة ضد روديسيا . ثالثاً الضغوط التى تتعرض لها حكومة العمال البريطانية من جانب المحافظين المتعاطفين مع الاقلية البيضاء فى روديسيا . رابعاً سيطرة سميث على الاوضاع فى روديسيا وضعف المعارضة المناوئة له فى الداخل .

موقف منظمة الوحدة الافريقية :

رغم تباين اتجاهات الدول الافريقية بشأن تطورات مشكلة روديسيا ، فان تسع دول منها قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا فى ديسمبر ١٩٦٥ . وكان هذا القرار تنويجا للجهود التى شهدتها مؤتمر القمة الافريقى الثالث الذى انعقد باكرا فى اكتوبر ١٩٦٥ . وقد دعا الى اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بفرض حكومة تمثل الاغلبية الافريقية فى روديسيا . كما أعلن ان الدول الافريقية ستسارع ، اذا نفذ سميث تهديده ، الى الاعتراف بحكومة وطنية لروديسيا فى المنفى ، وسوف تمدها بكل اشكال المساعدة ريثما يتم تحرير روديسيا من سيطرة الاقلية البيضاء . وقد جاء اعلان الجمهورية فى روديسيا مع توقيت اجتماع مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا . ومن ثم بادر المؤتمر باصدار قرار بأغلبية ٣١ وامتناع ٧ عن التصويت يطالب مجلس الامن باستخدام القوة لتحقيق حكم ديمقراطى للاغلبية الافريقية فى روديسيا كما طالب بعض اعضاء اللجنة السياسية بالمنظمة تطبيق عقوبات ضد الدول الغربية التى تواصل علاقاتها

تقارير وتعليقات

الروديسية ، وموقف بريطانيا غير الحازم تجاه حكومة الاقلية البيضاء ولكن يبقى التساؤل مطروحا وهو هل استخدام القوة المسلحة يمكن ان يؤدي الى تسوية الوضع فى روديسيا ويضع حدا لالام الشعب الافريقى هناك ؟ لقد أصبح من المستبعد تماما بالنسبة لبريطانيا الالتجاء الى الحل المسلح ، وبخاصة بعد أن اكدت أكثر من مرة ، داخل الامم المتحدة وخارجها ، عزمها على عدم الالتجاء الى هذا الحل . واستخدام القوة من جانب الامم المتحدة ليس امرا سهلا لانه يتطلب انشاء قوة دولية كبيرة تتم طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة ، وهذه خطوة شبه مستحيلة فى الوقت الحالى أما منظمة الوحدة الافريقية فما زالت معوناتها العسكرية للحركة الوطنية فى روديسيا قاصرة وغير كافية لتنظيم حرب عصابات شاملة طويلة الامد . ولكن الامر الاكيد هو ان مسئولية تحرير الارض واسقاط النظام العنصرى فى روديسيا تقع أولا واخيرا على عاتق الافريقيين وقياداتهم السياسية ، والطريق الوحيد المفتوح امامهم هو العمل الثورى المسلح ، وهو ما يتطلب تخطيطا واعدادا وجهدا ، كما انه يتطلب وقتا طويلا . بيد انه على الرغم من كل هذا فستكون النتيجة فى صالح الافريقيين .

عواطف عبد الرحمن

فى روديسيا ، وقد بدأت تجربتها الاولى فى اغسطس ١٩٦٧ ، فان الظروف لم تساعد على تكرارها . وما زالت الجهود تتعثر لتحقيق المصالحة الوطنية بين الحزبين .

ومن ناحية ثانية تستخدم القوات الثورية الروديسية اراضى الدول الافريقية المجاورة لتلقى تدريباتها على حرب العصابات ، وتتخذ من هذه الاراضى نقطة انطلاق تشن منها هجوما على النظام العنصرى بروديسيا . ورغم ما تمثله هذه الحقيقة من جوانب ايجابية للحركة الوطنية الروديسية ، فانها تترك انعكاساتها السلبية عليها فى حالة وقوع أى تغير يطرأ على موقف هذه الدول أو احداها من الحركة الثورية فى روديسيا .

واخيرا بعد هذا العرض السريع لتطورات القضية الروديسية داخل وخارج الامم المتحدة ، أصبح من الواضح أن جميع الاجراءات التى اتخذتها المنظمات الدولية ضد حكومة الاقلية البيضاء ليست كفيلة باحداث التغيير المطلوب ، وهو اسقاط الحكومة البيضاء وفتح الطريق امام الاغلبية الافريقية كى تتولى حكم نفسها . بل لقد ساعدت هذه العوامل على تدعيم حكم الاقلية البيضاء . وتتلخص فى فشل سياسة المقاطعة الاقتصادية التى وضعتها الامم المتحدة ضد روديسيا ، والانقسام الحاد الذى تعاني منه الحركة الوطنية

اليسار الجديد فى إسرائيل

وبالاخص جماعات الطلاب والشباب .

وقد شهدت اسرائيل خلال العام المنصرم ، وبالذات فى النصف الاول من عام ١٩٧٠ ، تحركات نظمتها جماعات تعارض فكرة الدولة الصهيونية

حين لآخر ، تحمل الينا الانباء من داخل اسرائيل اخبار اضطرابات ومظاهرات واضرابات وغيرها من مظاهر التبرم والسيخط

والتمرد من جانب بعض فئات المجتمع الاسرائيلى،

من

عام ١٩٢٢ فى دانزج للجنح اليسارى لبوعالى زيون حول الانضمام الى الدولية الثالثة التى كانت قد تكونت حديثا فى تلك الفترة أو الى المؤتمر الصهيونى . فأما الذين اختاروا الصهيونية (ومن بينهم لافون) فقد أصبحوا فيما بعد زعماء لحزب المابام والماباى . وأما الذين اختاروا الدولية الثالثة فقد أسسوا الحزب الشيوعى الفلسطينى ()

وقد واجه الحزب الشيوعى الفلسطينى منذ البداية بعض الصعوبات ، إذ كان مؤسسو الحزب وكادراته يهودا مهاجرين من روسيا ، وبالتالي كانت ايدولوجيتهم وتجربتهم السياسية واردة معهم . ورغم رفضهم الايدولوجى للحركة الصهيونية ، فإن الحقيقة المجردة أنهم وصلوا الى فلسطين ، وكان ذلك يعنى أنهم فى وقت أو فى آخر كانوا صهيونيين ، والا فما الذى أتى بهم من روسيا الى فلسطين .

وحين تحققوا من أنهم كانوا جزءا من مجتمع استعمارى استيطانى يشكل أقلية فى المجتمع الفلسطينى ، فقد وجهوا جهودهم لتجديد الاعضاء العرب والتأثير على المجتمع العربى وتبنى شعار محاربة الاستعمار البريطانى . ولأن زعماء الحزب الشيوعى الفلسطينى كانت معرفتهم باللغة العربية والتاريخ والعادات والشخصية العربية . ضئيلة وبسبب تأثير الصهيونية ، فقد أصبح الفلسطينيون أكثر قومية .

وعلى أية حال ، فإن الحزب كان يضم كلا من اليهود والعرب حتى عام ١٩٤٣ حينما وقع الانشقاق داخله ، فأنشأ الشيوعيون العرب عصابة التحرر الوطنى ، والشيوعيون اليهود عمال شيوعى فلسطين . الا أن المشكلة الأصلية ظلت باقية ، وهى هل يعتبر الحزب الشيوعى جزءا من الحركة الصهيونية أولا ، وما هو موقفه تجاه العرب الفلسطينيين ، لقد تصور الحزب ان هناك جماعتين قوميتين متعديتين تقاتل كل منهما الاخرى ، ومن ثم لم يستطع تجاهلها . وفى عام ١٩٣٦ أيد الثورة الفلسطينية ، وفى عام ١٩٤٨ أيد انشاء اسرائيل ، وفى كلتا المناسبتين انشق الحزب على نفسه .

ثم حدث فى عام ١٩٦٥ انقسام آخر بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه القومية العربية

بالشكل القائم ، وتعارض اساليبها فى « الحرب والضم والتوسع » والملاحظ ان هذه المجموعات التى تنتمى الى « اليسار الجديد » قد زادت عددا ، وخاصة فى صفوف الطلاب والمتقنين والشباب ، كما زادت جسارة فى نشاطها ، وفى الاعلان صراحة عن معارضتها للسياسة الرسمية ، يشهد بذلك المظاهرات التى تجاوزت ساحة الجسامعة العبرية فى القدس الى محاصرة الكنيسة ، ومنزل رئيسة الوزراء .

والواقع ان أى محاولة لفهم هذه الظاهرة * * « اليسار الجديد فى اسرائيل » تستدعى منا أن نناقشها من عدة أبعاد تتعلق باليسار الصهيونى واليسار الاسرائيلى التقليدى ، لننتعرف على نوعية القيم والميول الايديولوجية الجديدة التى يمثلها هذا التيار .

اليسار الاسرائيلى التقليدى :

ينبغى علينا ان نلقى نظرة سريعة على اليسار الصهيونى ، اذ من المؤكد أن تاريخ أحزاب الجناح اليسارى فى اسرائيل ان هو الا تاريخ اليسار الصهيونى باستثناء الحزب الشيوعى الاسرائيلى . ان حزب ماباى الذى شكل جميع الحكومات الائتلافية لا يفعل سوى أن يلقي باسرائيل فى أحضان النفوذ الغربى . كما أن كلا من أحدوت هاعفودا وحزب مابام (المعروف بيساريتة) لم يتورعا عن التحالف مع الماباى ومع غيره من الاحزاب الدينية واليمينية لتنفيذ سياسة اسرائيل التوسعية . ولم يبق لحزب مابام سوى تعبئة نوايا وعواطف المتقنين الاشتراكيين فى الغرب لصالح الصهيونية .

وقد صاحب هذا افلاس أهم مؤسسات الاشتراكية الصهيونية حيث بات واضحا أنها قد أفرغت من مضمونها الاشتراكى بفعل الانسحاب العنصرى للايدولوجية الصهيونية ، وبفعل الاوضاع المتغيرة للمجتمع الاسرائيلى .

نجىء الان الى اليسار الاسرائيلى التقليدى ، ونعنى به الحزب الشيوعى الاسرائيلى . والواقع ان تاريخ هذا الحزب هو تاريخ انشقاقاته حول قضية العلاقات العربية - اليهودية فى فلسطين :

لقد ولد الحزب بانشقاق حدث فى مؤتمر عقد

تقارير وتعليقات

تحرير قومي بل تيارا سياسيا رجعيًا ، وحركة عرقية متعصبة ، وأداة هامة للبورجوازية اليهودية يستغلها الاستعمار في صراعه ضد القوى الثورية في عصرنا » .

(الثاني) سبب سياسي ، ويتلخص في الخلاف بين تحليل كل من ماكى ، وراكاح حول التناقض الاساسى فى منطقة الشرق الاوسط من ناحية ، والموقف من الحركة القومية المعادية للاستعمار من ناحية اخرى . اذ ترى جماعة « ميكونس وسينه » أن التناقض الاساسى هو « بين القوميتين اليهودية والعربية » وقد بلغ به الامر الى « تجاهل تسام للعنصر الاستعماري فى حرب يونيه ١٩٦٧ وبالتالي مباركتها لها كضرورة دفاع وحماية » .

أما « راکاح » فيرى « أن هناك تناقضات مختلفة فى المنطقة ومن بينها النزاع الاسرائيلى العربى . غير أن التناقض الاساسى هو بين الاستعمار وبين الشعوب . . . بين الاستعمار من جهة وبين حركة التحرر القومى فى البلاد العربية والقوى المناهضة للاستعمار فى اسرائيل » . . . الا أنه يحتفظ ازاء بعض المواقف الشوفينية (العنصرية) والرجعية لدى بعض القوى والقيادات العربية التى نادى بآبادة الاسرائيليين واغراقهم فى البحر » .

(الثالث) سبب تنظيمى حول بناء الحزب وحيثاته الديمقراطية الداخلية والمساواة بين اعضائه بغض النظر عن كونهم يهودا أو عربا .

الا أننا نجد « راکاح » يصر (تماما مثلما يفعل الجناح الاخر) على « تغيير الهستدروت من الداخل » . ان الطبيعة الانتقائية لمثل هذه السياسات يلقي ضوءا قويا على مصدر الانشقاقات العديدة .

ان كلا الجناحين كان يتطلع الى أن يعترف به من موسكو ، وكلاهما يشجب بيكين . ان الحزب الشيعى الاسرائيلى - من وجهة نظر بعضهم - يعكس حالة حزب ستالينى تمزق بين قوميتين متعاديتين . . . ودائما يعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وحق اللاجئين فى العودة أو التعويض . بل انهم كانوا يعارضون ، أى تغيرات فى الوضع الاقليمى الذى كان قائما (قبل يونية

وعلاقتها باسرائيل . لقد وقع الانقسام قبيل انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب الموحد فى ذلك العام . فانشقت « جماعة ميكونس - سينه » بالفعل من ذلك الوقت ، ولكنها استطاعت بمساعدة السلطات الاسرائيلية ان تحتفظ قانونا باسم « الحزب الشيعى الاسرائيلى » رغم عددها المحدود . ورحبت القوى والصحف الصهيونية حينذاك بتخلص الحزب الشيعى من « الخونة اليهود والعرب المعادين للصهيونية باسم الاشتراكية والماركسية اللينينية » . وهكذا احتفظت « جماعة ميكونس وسينه » باسم ماكى واضطرت اغلبية الحزب من يهود وعربان تتسمى باسم « راکاح » . . . أى « القائمة الشيعية الجديدة فى اسرائيل » .

ويعزى الانقسام الذى حدث داخل الحزب الى ثلاثة أسباب رئيسية : -

(الاول) ايدولوجى : ويتعلق بالموقف من الصهيونية . فجماعة ميكونس وسينه التى تسمى « ماكى » طالبت الحزب بأن يعترف بالحرية الصهيونية كحركة تحرر قومية ، وأنها بكياناتها ومؤسساتها تنطلق - بحكم ما تسميه بالطبيعة الخاصة للشعب اليهودى والامة اليهودية - الى نظام اشتراكى . ومعنى هذا أنهم يعتقدون النظرية الصهيونية التى تقول بأن اليهود يشكلون « أمة عالمية عبر الحدود والسدود » .

أما « راکاح » بزعامة ماير فيلندر وتوفيق طوبى فقد رفض هذا الاتجاه العنصرى العدوانى واصرا مع زملائهم من يهود وعرب ، على حد التعبير الحرفى الذى استخدمه تقرير السكرتير العام الى المؤتمر السادس عشر (الذى عقد فى ٢١ يناير ١٩٦٩) على « رفض النظرية الصهيونية غير الواقعية والرجعية حول قيام أمة يهودية عالمية كما تدعى . وأن اليهود فى العالم كله الذين يعيشون فى اقطار مختلفة ويشكلون ، كما تدعى ، أمة واحدة ، على الرغم من عدم وجود اقتصاد مشترك وأرض مشتركة ولغة مشتركة وثقافة مشتركة أو عادات اجتماعية مشتركة ، ليس لهم أية ميزة مشتركة من تلك الميزات التى تميز أمة » . ومن هنا ، تثبت الايدولوجية والتطبيق الصهيونيان أن الحركة الصهيونية بمنظوماتها العديدة ليست حركة

وهذا التقييم يمكن الوصول اليه من الحقائق التالية :-

١ - أن نسبة متوسط أعمار الاسرائيليين فى سن الطلاب (من ١٥ - ٢٩ سنة) وجلهم من الصابرا مواليد فلسطين نسبة عالية ، اذ تقدر بنحو ٢٢ فى المائة من مجموع السكان أى نحو ربع السكان . ومن بين هذا القطاع الهام من السكان نجد ان نسبة عالية منهم منتظمون فى فصول الدراسة ومراكز البحث ، ولا سيما بعد انتشار التعليم والاهتمام الذى توليه اسرائيل لرفع المستوى الثقافى والفكرى والفنى لسكانها رغبة فى احراز التقدم التكنولوجى . كما يلاحظ أن نظام التعليم فى اسرائيل نظام غربى ، وان التاريخ الذى يدرس هو تاريخ أوربى وكذلك غالبية المدرسين ، ومن ثم فان العوامل التى أثرت فى حركة الاحتجاجات الطلابية فى العالم الغربى هى تقريبا ذات المؤثرات فى حركة الطلاب باسرائيل .

٢ - ازاء ذلك نجد أن حركة اليسار الجديد فى اسرائيل هى امتداد لحركة اليسار الجديد فى الغرب ، وليس أدل على ذلك من تلك المحاولة التى قام بها أهارون يادين نائب وزير التعليم الاسرائيلى فى تصريح له الى مجلة جويش أوبزرفر فى عددها الصادر بتاريخ ٢٧/يونيه ١٩٦٩ حين ادعى أن الظاهرة العالمية لتمرد الطلاب غير موجودة فى اسرائيل ، الا أنه لم يستطع أن يخفى قلقه من اتجاهات اليسار الجديد المؤيدة لرجال « فتح » .

٣ - وادراكا من الحركة الصهيونية لاهمية الاتجاهات السياسية لحركة اليسار الجديد العالمية ، فاننا نجد الوكالة اليهودية تحاول احتواء بعض قادة هذه الحركة فتستضيف جماعة منهم لزيارة اسرائيل لمدة شهرين ، حيث نجد أحدهم (هوارد روزمارين - من زعماء المنظمة الامريكية « طلبة المجتمع الديمقراطي ») يصرح الى جويش أوبزرفر فى عددها الصادر ٢٩ أغسطس ١٩٦٩ بأن صورة اسرائيل مرتبطة كثيرا بالغرب ، وأنها فشلت فى تقديم نفسها على أنها دولة متقدمة ولكن ليست أوربية ، اذ ان أعضاء اليسار الجديد - فى نظره - يتطلعون باعجاب الى العالم الثالث باعتباره كيانا غير ملوث ونظيفا . وقد حدث أن نفس المجلة (٢٤ أكتوبر ١٩٦٩)

(١٩٦٧) مبررين بذلك عمليات الضم التى قام بها بن جوريون فى عام ١٩٤٨ .

وقصارى القول أن كلا الجناحين فشل فى التعرف على الصهيونية كسبب رئيسى للصراع العربى - الاسرائيلى ، ولجأ الى تغطية ذلك بصياغات مثل « الاعتراف بحق اليهود والعرب فى فلسطين فى تقرير المصير » . فماذا عن الصهيونية وكيف يكون الحال اذا اختار اليهود اقامة دولة صهيونية (كما هو حادث فى الحالة الراهنة) ؟ وعلى هذا السؤال لا يملك الحزب الشيعوى جوابا . الا أن ذلك لم يمنع جناح راكاح من أن يكون أكثر ادراكا لحقائق الصراع العربى الاسرائيلى ، ولا سيما بعد حرب يونيه ١٩٦٧ .

وهكذا يتضح لنا أن جماعات اليسار الاسرائيلى التقليدية سقطت واحدة بعد أخرى فى امتحانات تعرضت لها فى مواقف مباشرة . فالمابام مثلا سقط عام ١٩٥٦ عند العدوان على مصر ، فى مناقضة مواقفه النظرية ، وسقط نهائيا عام ١٩٦٧ عندما قبل مختارا « شركة الماباي » فى العدوان وفى الموقف بعده ، وكذلك سقط حزب « ماكى » الشيعوى بعد ٥ يونيه ١٩٦٧ .

اليسار الجديد :

من ابرز الشواهد التى تتعلق بالحزب الشيعوى الاسرائيلى أن سياساته عموما تجاه اسرائيل والقضية الفلسطينية كانت فى معظم الاحوال صدى لمواقف السياسة السوفيتية تجاه المشكلة .

وازاء هذه الظاهرة ، بالاضافة الى مجموعة من الظروف الموضوعية المحيطة باسرائيل ، بدأت تبزغ فى المجتمع الاسرائيلى ظاهرة « اليسار الجديد » لتعبر عن موقف فئات من الجيل الجديد الذى فقد الثقة بالمثل والمؤسسات اليسارية القائمة .

والواقع أن « اليسار الجديد » ظاهرة ناشئة فى صفوف الطلاب وأوساط المثقفين الشباب ، وهى بهذا ترتبط ارتباطا عضويا بظروف وأوضاع المجتمع الاسرائيلى ، وكذلك بحركة « اليسار الجديد » التى اكتسحت الشباب المثقف فى أوربا الغربية وأمريكا .

وصناعاتها بهدف تعويض التفوق السكاني العددي في الدول العربية ، قد خلق جماعات اقتصادية جديدة ، ومن ثم ظهرت مطالب هذه النخبة الجديدة من المهنيين والمحترفين مثل المدرسين والمهندسين والاطباء وغيرهم من الذين يفضلون الحصول على دخول اعلى ومراكز افضل ، وهؤلاء غالبا ما يستخدمون الاضراب كسلاح احتجاج لهم ضد سياسة تغيير اجورهم بمستوى العمال المهرة . . هذه الجماعات بدورها تعد مصدرا للقلق الذي ينتاب قطاع المثقفين في اسرائيل .

٤ - تدهور العلاقة بين الاجيال : وبرز سمات هذه العلاقة الانفصال بين جيل الحرس القديم من القادة والرواد من الصهيونيين الطلائعيين الذين اقاموا مجتمع البشوف واسسوا الدولة ، وبين الجيل الجديد الذي ينتسب الى الصابرا من المولدين في فلسطين او الى شباب المهاجرين الوافدين من شتى البقاع .

وهكذا ظلت القيادة السياسية العليا في الدولة والمناصب الاستراتيجية الاساسية في التنظيم الاداري الحكومي والهستدروت والتعاوني ، والمؤسسة العسكرية وكذا غالبية مستويات الادارة الوسطى في يد الجيل القديم او الرجال كبار السن الذين نشطوا قبل انشاء الدولة في عام ١٩٤٨ . وتولوا قيادة الدولة بعد ذلك .

٥ - ظروف الحرب والتوتر الناشبين اسرائيل والبلاد العربية المتاخمة ، اذ من شأن هذا الجو ومضاعفاته ان ينتزع من المنظمات الاجتماعية والمؤسسات السياسية روح الاستقرار ، فضلا عما تحدثه الاثار الاقتصادية من عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي . هذا بخلاف ما يترتب على تصاعد المقاومة الفلسطينية من نتائج في الحياة العامة بفعل زيادة العنف والاضطهاد من جانب السلطات الاسرائيلية ، وسياسة التنكيل والارهاب بالمدنيين ، الامر الذي يشيع جوا من الشك والريبة والخوف من المستقبل في صفوف الناس .

هذه العوامل وغيرها يتولد من تشابكها المعقد جيل يتحرك على غير هدى يبحث عن هويته « الصهيونية ام اليهودية ام الاسرائيلية ؟ » ، مليئا

ارجعت الاضطرابات والفشل الذي ألم بالمؤتمر الصهيوني للشباب بجنيف الذي عقد في اواخر اكتوبر الى سلوك بعض جماعات اليسار الجديد .

ولا يفوتنا ان نشير الى انه كانت هناك مجموعة من العوامل والظروف الخاصة بالمجتمع الاسرائيلي قد اسهمت في ابراز هذه الظاهرة ، وهذه العوامل تتلخص في الهجرة والعنصرية والتصنيع وتدهور العلاقة بين الاجيال وكذا ظروف الحرب .

١ - الهجرة : لقد قذفت موجات الهجرة المتتالية بدفعات متنوعة المشارب والثقافات من المهاجرين ، الامر الذي جعل هناك « اسرائيليين » لا اسرائيل واحدة ، تعبيرا عن وضع اليهود الغربيين في مواجهة اليهود الشرقيين .

٢ - العنصرية : اذ ينظر الغربيون الاشكنازي الى السفاردي الملونين نظرة ازدراء ، ويبرر ذلك بأسباب ثقافية او نفسانية او حضارية . ويترتب على تلك النظرة وجود تمييز صارخ ضد اليهود الملونين ، حيث نجد الغربيين هم الذين يتولون الحكم والقيادة ، ناهيك بالاضطهاد العنصري الذي يمارس ضد الاقلية العربية هناك .

هذان العنصران من شأنهما ان يشيعا داخل المجتمع الاسرائيلي جوا من الانقسام والتوتر ، الامر الذي يدعم الاتجاهات السياسية المتطرفة والساخطة .

فمثلا اشارت دراسة قام بها العالم الاسرائيلي انتونوفسكي - في بداية الستينات - عن المجتمع الاسرائيلي ، للتعرف على الاتجاهات والمواقف الاجتماعية والميول السياسية لدى الاسرائيليين ، اشارت هذه الدراسة الى ان نحو ٢٥ - ٢٠ في المائة من مجموع المشتركين في الاستقصاء الذي اجراه لم يدلوا بأي رد ، وهؤلاء اعتبرهم من المعتضين والساخطين والمتمردين واللامبالين . . ومثل هذه الفئة تعد بيئة خصبة لنمو جميع الاتجاهات المتطرفة التي تعبر عن القلق والتمزق النابع من الاحساس بالاغتراب الذي يستشعره كثير من المهاجرين الملونين بفعل التمييز العنصري .

٣ - التصنيع : ان لاشك ان محاولة اسرائيل ادخال ادوات التكنولوجيا الحديثة الى اقتصادها

ورغم ان هذه الجماعة ذات تأثير ضعيف فى السياسة الاسرائيلية ، فان مجرد وجودها يشكل ضغطا على الحزب الشيوعى وعلى القوميين غير الصهيونيين ، ويرى بعضهم انها تعد مقوما اساسيا نحو تطورات المستقبل ، لانه من خلال الرفض الواضح للصهيونية واى نوع آخر من القومية الاسرائيلية مثل القومية العبرية او السامية التى ينادى بها يورى افيرى (يمكن فقط ربط الثوريين فى داخل اسرائيل باقرانهم فى العالم العربى .

ومن وجهة نظر هذه المنظمة ، فان مثل ذلك الربط ضرورى لتحقيق المهام التاريخية الملقاة على عاتق الثوريين فى المنطقة خلال العقود القادمة من السنين ، وبالتحديد ، انشاء جمهورية اشتراكية موحدة من الاطلنطى حتى الخليج .

(ب) جماعة يورى افيرى وقد هاجر الى فلسطين عام ١٩٣٣ ثم اشترك فى عصابة الارجون وحارب عام ١٩٤٨ ضد العرب . وفى عام ١٩٤٧ اصدر كتاب الحرب والسلام فى المنطقة السامية يعارض فيه فكرة التقسيم ويدعو الى انشاء اتحاد فدرالى (سامى) ثم اصدر فى عام ١٩٥٠ مجلة «اعلام هازه» ، ثم اسس مجموعة « العمل السامى » سنة ١٩٥٦ ثم حركة « القوة الجديدة » عام ١٩٦٥ والتى يمثلها فى البرلمان . كما انه اصدر اخيرا فى عام ١٩٦٨ كتابا بالانجليزية بعنوان « اسرائيل بلا صهيونية » عرض فيه لاهم افكاره .

وينادى افيرى بضرورة الاعتراف بوجود « امة فلسطينية عربية » وبضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون فى اتحاد فيدرالى مع اسرائيل وان يكون ذلك مقدمة لتعاهد كونفدرالى فى المنطقة بين اسرائيل والدول العربية الاخرى . كما انه ينادى بضرورة احداث تغييرات اساسية فى الكيان الاسرائيلى وقطع الصلة بالحركة الصهيونية .

انه يطالب باحداث ثلاثة تغييرات فى الكيان الاسرائيلى : ان تتوقف اسرائيل عن تسمية نفسها بالدولة اليهودية لتصبح دولة متعددة الاديان والجنسيات ، وان تفصل الدين عن الدولة ، وان

بمزيج من الخوف والشك والترصد والقلق متأثرا فى ذلك بالعوامل الخارجية وابرزها ظهور جماعات اليسار الجديد فى اوروبا الغربية لتعبر عن افلاس المنظمات والمؤسسات اليسارية التقليدية - فى نظر هذا الجيل الجديد - وعجزها عن استيعاب تطلعاته وآماله .

والواقع ان ظاهرة اليسار الجديد فى اسرائيل تتمثل فى عدة منظمات وجماعات ونداءات اهمها ما يلى :

(١) المنظمة الاسرائيلية الاشتراكية : وهى جماعة صغيرة تضم مجموعة من الشباب التى لا تمثل قوة سياسية ذات وزن ، وقد انشئت فى عام ١٩٦٢ ، وتنادى نشرتها الشهرية « ما تزين » (اى البوصلة) بما يسمى « لا صهيونة » اسرائيل ، اى نزع الصفة الصهيونية عن اسرائيل كخطوة اساسية وضرورية لاحداث ثورة اشتراكية فى اسرائيل وللتقارب مع الدول العربية ، وهى ترفض قبول الواقع الاسرائيلى الصهيونى كحل نهائى او كواقع دائم .

وترفض المنظمة الاسرائيلية الاشتراكية تبرير اى وضع راهن ، كما تعترض على سياسات التعايش السلمى مع الامبريالية او الرأسمالية او الصهيونية . وترى ان الوجود الاسرائيلى الصهيونى يمثل عقبة امام التطور الاشتراكى للجماهير العربية فى المنطقة ، وان العالم العربى لا يمكن ان يحقق ثورته الاجتماعية وهذه الدولة الصهيونية قائمة فى وسطه ، والحل كما تقترحه هذه الجماعة - هو ان تقطع اسرائيل صلتها بالولايات المتحدة والدول الاستعمارية وكذلك بالحركة الصهيونية لتصبح دولة عادية تمثل مصالح مواطنيها . ويكون ذلك مقدمة لتحول فى طبيعة البنيان الاجتماعى والاقتصادى الى الاشتراكية تمهيدا لاندماج هذا المجتمع الجديد مع الدول العربية .

ومن ناحية اخرى ترفض المنظمة اخضاع السياسات الثورية لصالح الاتحاد السوفيتى او الصين . كما أنها تعتبر القومية نقطة الضعف الرئيسية فى القوى المعادية للامبريالية .

اسرائيل قد جعل من الصهيونية الاقليمية مفارقة تاريخية .

كما ان ازمة المثقفين تتبلور بشكل آخر في الحوار الذي اجرته معهم مجلة نيوزويك الامريكية في عدديها بتاريخ ٢٠ ، ٢٧ ابريل ١٩٧٠ حين أكدوا ان ما تنزلق اليه اسرائيل من « ضم زاحف » للمناطق العربية سوف يضعها امام فرضين للخيار : اما ان تبقى دولة يهودية ولا تكون ديمقراطية ، او ان تبقى دولة ديمقراطية دون ان تكون يهودية .

خلاصة القول ان معظم هذه الفئات تحركت بدافع عدم الاستقرار النفسي والقلق العام الذي بدأ يستشري في نفوس الاسرائيليين نتيجة للصمود العربي الرافض للوجود الاسرائيلي رغم النتيجة العسكرية لحرب يونيه ١٩٦٧ ، وهي التي صورتها المؤسسة العسكرية بأنها الحرب التي انتهت كل الحروب . فاذا بها مقدمة لسلسلة لا تنتهي من اعمال العنف والقتال .

ويمكن ان نتصور ان اعمال المقاومة الموجهة الى الوجود والاحتلال الاسرائيلي قد تؤدي الى زيادة الترابط والاندماج داخل المجتمع الاسرائيلي ، الا ان نداءات منظمات المقاومة ومبادرات « فتح » التي تقدم دولة فلسطين الديمقراطية التي يعيش في ظلها المسلمون واليهود والمسيحيون على قدم المساواة ، يمكن ان تؤدي الى تلافى مثل هذه الاثار السلبية بالنسبة الى بعض قطاعات الرأي العام الاسرائيلي .

ماذا تعني هذه الظاهرة ؟

وأخيرا يحق لنا ان نتساءل . هل ظاهرة اليسار الجديد في اسرائيل تعبر عن ايديولوجية نامية في اوساط الجيل الجديد في اسرائيل ؟ الواقع انه يمكن تقديم عدة تفسيرات حول هذا التساؤل :

(ا) الجيل الجديد في اسرائيل لا يحفل ، عموما ، بالصهيونية بل انه قد يزدرىها ، اذ ان العقل العملي للصابرا لا يتمسك ببعض مقومات الصهيونية لانه — كما يقول افنيري — قد ثبت زيفها .

(ب) عناصر الجيل الجديد الصاعدة الى تولى المراكز والمناصب لا تعرف اللغة العربية ، وانما

تلقى قانون العودة الذي يمنح كل يهودي الجنسية الاسرائيلة بمجرد ان تطأ قدمه ارض اسرائيل .

(ج) جماعات المثقفين : هناك بعض جماعات من المثقفين ليست ذات ايديولوجيات يسارية بقدر ماهي ذات ميول ليبرالية وتقدمية ، الا انه تجدر الاشارة اليها نظرا لمواقفها التي تمثل « تمردا » على اطار الحياة الصهيونية الاسرائيلية الراهن . وتتمثل في عدة جماعات ولجان للمثقفين من بعض الطلاب وبعض اساتذة الجامعات وغيرهم من الذين ارق وجدانهم الاضطهاد العنصري الذي تتعرض له الاقلية العربية في اسرائيل ثم التنكيل والتعسف الذي تمارسه — سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية التي احتلت بعد يونيه ١٩٦٧ .

ومن اشهر هذه الجماعات « حركة السلام والامن » التي تكونت من عدد من المثقفين واساتذة الجامعة ، والتي يقودها « رافافى » السكرتير الاكاديمي لجامعة تل ابيب لقد جاء في منشور لهذه الجماعة صدر في اغسطس ١٩٦٩ ما نصه : « باسم مصلحتنا القومية العليا ، ينبغي ان نبحث عن حل سلمى يسمح لنا برد الاراضي المحتلة — الى سكانها ، او الى النظام الاردنى وفق الاختيار الحر للسكان » .

ان ما يمكن ان نسميه « ازمة المثقفين » في اسرائيل تجيء على لسان عاموس عوز ، وهو كاتب اسرائيلي شاب وعضو كيبوتز ، في الحوار الذي اجرته معه المجلة الصهيونية (نيو ميدل ايست) التي تصدر في لندن في عددها المؤرخ ١٠ يناير ١٩٧٠ . انه يشخص المشكلة بقوله « ان الشباب الاسرائيلي قد تربى على ان ينسى ، تماما كالحوار الشهير الذي يسأل فيه احد الزوار اسرائيليا : « لماذا جئت الى هنا » فيقول « لقد جئت هنا لى انسى » تنسى ماذا ؟ « لقد نسيت » . ويقول انه بعد حرب الايام الستة بدا الشباب الاسرائيلي يمس التناقضات الصهيونية لقد اراد الصهيونيون القدامى ملجأ امينا واحدا لليهود في هذا العالم ، ولا اظننى بحاجة الى ان اركز على كيفية انعدام الامن في اسرائيل اليوم . لقد قال الصهيونيون ايضا اننا احتجنا الى قطعة ارض واحدة من الارض ، كوطن قومي ، لليهود المضطهدين . والان يقال اننا فى حاجة الى يهود اكثر من اجل قطعة الارض التي نسيطر عليها . ان تحقيق دولة

تهتم بدراسة اللغات الأوروبية ، وبالتالي فانها لا ترتبط كثيرا بمشاكل الشرق الاوسط ، وانما تتطلع الى المجتمع الاوروبى ومثل الحياة الغربية . ومن ثم فان حركات التبرم والتمرد فى صفوفه مشابهة للحركات الثورية اليسارية فى اوروبا وامريكا . والتي لم تتعد دور « المراهقة الثورية » والتي تتمثل فى تنظيم المظاهرات وتحطيم زجاج النوافذ والسيارات واشاعات الشغب والعنف فى الشوارع والطرق . ومن ثم فان مصدر الاهتمام المفتعل لوكالات الانباء الغربية بما يسمى « اليسار الجديد فى اسرائيل » قد لا يخلو من لون دعائى يحاول ان يربط بين اسرائيل والفكر السياسى اليسارى سواء التقليدى منه او الجديد .

(جـ) اليسار الجديد لا يحتمل ان يكون طريقا للغالبية العظمى من الشباب الاسرائيلى الذى يعيش فى اطار مجتمع عنصرى ارتقى فى احضان الاستعمار . وتحول الى اداة فى خدمة مخططات الامبريالية . يعزز ذلك ما اشار اليه ايزنشتارت عالم الاجتماع الاسرائيلى من ان الجيش الاسرائيلى يمثل الجيل الجديد والتطلعات الجديدة فى مواجهة انهيار بريق المؤسسات الصهيونية التقليدية كالهستدروت والكيوتز .

وعلى اية حال فان هذه الظاهرة بكل

ابعادها ، تضع امامنا حقيقتين لهما اثرهما على مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى وهما : ان العوامل المؤثرة فى صراعنا مع العدو تتداخل وتتشابك بشكل مركب ومعقد ، فلا ينبغى ان ستعلم التبسيط والتجريد المخبطات الاشياء . فتقرر فى بساطة ان اسرائيل كيان عنصرى لا توجد « بارقة » امل فى داخله لغوى تقدمية ، او ان نقرر العكس تماما وهو ان اليسار فى اسرائيل ، سوف يلعب دورا هاما فى الصراع الاجتماعى الداخلى مما سيؤثر على اتجاهات الصراع العربى - الاسرائيلى . ان الموقف ابعد من كل هذا ، فلا بد ان تعد ادق الحسابات واضبط التقديرات لكل العوامل المؤثرة سلبا وايجابا . كما يجب دراسة ورصد ومتابعة المجتمع الاسرائيلى فى حركته وتغيره ، تمهيدا لان نحاول دائما التأثير فى صفوف الاعداء ، وان بذل اقصى طاقاتنا لعزل قطاعات من الشعب عن القيادات المتصدية للصدام ، فيجب الا نأس من امكانية التأثير فى الراى العام الاسرائيلى ، ومن ثم ينبغى ان نعرف بوضوح ماذا يمكن ان نقول للجماهير فى اسرائيل لعزلها عن القيادات العنصرية الرجعية الاستعمارية المغامرة التى تقود تلك الجماهير ، فى المدى الطويل ، الى اسوأ مصير .

السيد عليوه

معركة الانتخابات فى جنوب افريقيا

افريقيا يلحظ بوصوح ان دائرة الصراع التقليدى (سواء بين الافريقيين والملونين والبيض ، او بين البيض الافريكانرز والبيض الناطقين بالانجليزية) قد اتسعت لتشمل صراعا جديدا تمثل فى الانشقاق الاخير داخل حزب الافريكانرز نفسه وهو « الحزب الوطنى ، الحاكم ، وخروج د. البرت هيرتزوج

الثانى والعشرين من ابريل ١٩٧٠ جرت فى جمهورية جنوب افريقيا انتخابات الاقلية البيضاء قبل موعدها المحدد بثمانية عشر شهرا ،

حيث الحت حدة الصراع الداخلى بالتعجيل باجراء هذه الانتخابات . فالراقب لتطور الاحداث فى جنوب

ف

تقارير وتعليقات

مجلسين ، مجلس النواب الذى يضم ١٧٠ عضوا ، ومجلس الشيوخ المكون من ٥٤ عضوا ، ويقتصر حق عضوية المجلسين على الاوروبيين وحدهم . وتجري الانتخابات كل خمس سنوات ، ويقوم الناخبون الاوروبيون فى جنوب افريقيا الذين يتألفون من جميع المواطنين الاوروبيين ممن تزيد أعمارهم على ١٨ سنة بانتخاب ١٦٠ من أعضاء مجلس النواب . وينتخب مواطنو جنوب غرب أفريقيا الاوروبيون ستة نواب . وينتخب الملون فى اقليم الكاب أربعة نواب آخرين بقائمة انتخابية منفصلة . ويقتصر حق الانتخاب للملونين على المتعلمين من الذكور المقيمين فى اقليم الكاب وتزيد أعمارهم عن ٢١ عاما ، ممن يشغلون أملاكاً لا تقل قيمتها عن ١٥٠ راند (الراند الواحد يوازى ١ر٤ دولار) أو يتقاضون مرتبات أو أجورا لا تقل عن ١٠٠ راند سنويا . وقد ألغى فى عام ١٩٦٠ تمثيل الافريقيين فى مجلس النواب (وكان يمثلهم ثلاثة نواب أوروبيون) . وكذلك فان الاسيويين و « الاشخاص الملونين » المقيمين خارج اقليم الكاب ، محرومون حتى من حق انتخاب اوروبيين كممثلين عنهم فى مجلس النواب .

ويضم مجلس الشيوخ ٤١ عضوا ، ينتخبهم المواطنون الاوروبيون فى مختلف اقاليم جنوب افريقيا ، وثمانية اعضاء يعينهم رئيس الدولة ، وأربعة اعضاء عن جنوب غرب افريقيا ، وعضوا اوروبيا واحدا معينا لتمثيل غير الاوروبيين فى اقليم الكاب . ومرة اخرى ليس للافريقيين ولا الاسيويين ولا الملونين ممثلون منتخبون فى مجلس الشيوخ .

وثمة مجالس أخرى للعناصر غير البيضاء اقامتها الحكومة تنفيذا لسياسة فصل الاجناس ، فى عام ١٩٦٣ صدر قانون ترانسكاى الدستورى الذى قضى باقامة أول موطن أو بانقوستان فى ترانسكاى يحكم نفسه حكما ذاتيا جزئيا ، ويتولى السلطة فيه مجلس وزراء ، ويتكون المجلس التشريعى من ١٠٩ اعضاء ، ويتمتع ببعض السلطات الخاصة باصدار القوانين فى شئون الضرائب والتعليم الافريقى والزراعة والاشغال

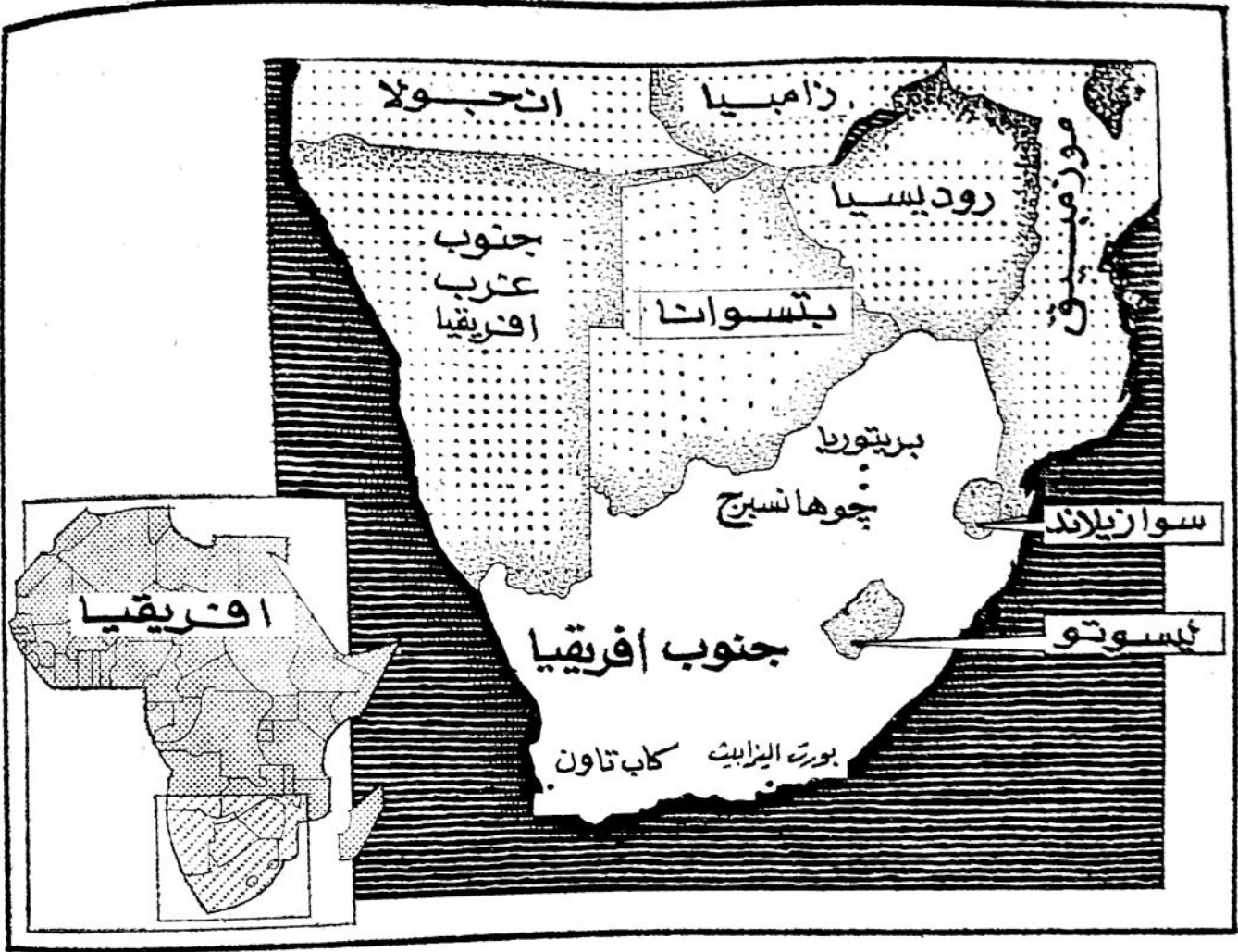
وانصاره من الحزب فى سبتمبر ١٩٦٩ وتكون حزب جديد مناوئ تحت اسم « الحزب الوطنى الاصلاحى » .

وهكذا تتفاقم حدة الصراع داخل مجتمع الاقلية البيضاء حول وسائل وطرق تطبيق ايدولوجية الفصل أو التمييز العنصرى المسماة بأبارتيد ، خاصة وان التطبيق العملى لهذه الايدولوجية - والذى يستهدف فى المرحلة الحالية تنفيذ سياسة النمو المنفصل بانشاء البانتوستان أو المعازل الافريقية - يتعارض مع الظروف الاقتصادية التى أدت مع غيرها من العوامل الى قدر من الاختلاط بين فئات الاجناس ، وتضاعفت بذلك نقاط ومناطق الالتقاء والتداخل بين الاجناس المختلفة لاسيما فى المراكز الحضرية الكبيرة ، ومن ثم تفاوتت آراء الاحزاب حول اجراءات واساليب تطبيق سياسة « النمو المنفصل » وشارك الاحزاب فى هذه القضية عدد من القوى الضاغطة ، منها على سبيل المثال رجال الاعمال الرأسماليون الذين يقدرون أهمية الايدى العاملة الافريقية فى اقتصاديات البلاد ، فى الوقت الذى يؤيدون فيه بقاء السيادة والسيطرة للعنصر الابيض ، ومنها ايضا مواقف الكنائس التى أدان معظمها التفرقة العنصرية ، بينما أصبغ بعضها على التفرقة شرعية لا حدود لها مثل الكنيسة الهولندية الاصلاحية التابعة للافريكانرز . وفضلا عن هذه القوى الضاغطة فهناك قوى المعارضة الافريقية التى تتمثل فى عدد من الاحزاب والمنظمات .

ولقد سجل الحزب الوطنى الحاكم فوزه الخامس فى الانتخابات الاخيرة منذ توليه السلطة عام ١٩٤٨ . الا أن نتائج الانتخابات والظروف التى تمت فى ظلها تحمل دلائل جديدة تترك بصماتها على مستقبل الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .

السلطة التشريعية « البيضاء » :

تتركز السلطة التشريعية العليا فى جنوب افريقيا ، فى برلمان الجمهورية الذى يتكون من



لتوفير الجهاز اللازم للاتصال بين الحكومة والطائفة الهندية . وفى عام ١٩٦٨ صدر قانون بتعديل نظام هذا المجلس .

وفى سبتمبر ١٩٦٩ جرت اول انتخابات للمجلس النيابى الخاص بالملونين ، وكان قد صدر قانون انشاء هذا المجلس عام ١٩٦٤ . وتشكل المجلس من ٤٠ عضوا منتخبا ، ٢٠ عضوا بالاقتدار . وقد فاز حزب العمال الذى يقف ضد سياسة « النمر المنفصل » بـ ٢٦ مقعدا بالانتخاب — بينما حصلت اربعة احزاب اخرى — وهى تؤيد « النمر المنفصل » — على باقى المقاعد الاربعين. واختارت الحكومة الاعضاء العشرين الاخرين . وتنحصر مهمة هذا المجلس فى انه همزة الوصل وحلقة الاتصال والتشاور بين الحكومة والامالى

العامة . الخ . ولكن سلطات المجلس التشريعى فى هذه الامور تخضع لبرلمان الجمهورية ، كما أن جميع القوانين التى يصدرها المجلس تخضع لتصديق رئيس الدولة .

وعندما أعرب وزير الشؤون الاسيوية فى نوفمبر ١٩٦٣ عن نية الحكومة فى اقامة « مجلس نيابى هندی » سوف يتكون فى المستقبل من ممثلين يتمتعون بسلطات تشريعية وادارية فى كافة الامور المتصلة اتصالا مباشرا بشئون الطائفة الهندية ، رفض ممثلو الطائفة أن يتعاونوا على أساس أن الغرض من مثل هذا المجلس هو تطبيق سياسة التمييز العنصرى التى يعارضونها . ومع ذلك فقد اقامت الحكومة فى فبراير ١٩٦٤ مجلسا وطنيا هنديا من ١٢ عضوا ، وذلك كاجراء ادارى محض

تقارير وتعليقات

- وهي الناطقة بلسان الفيرليتس - تدعو قراءها الى تعلم كيفية اقامة صلات مع المواطنين الملونين والافريقيين كبشر لا كعبيد او عمال غير مهرة . هذا وتتقبل جماعة الفيرليتس الراى القائل بان الحزب الوطنى اصبح حزب الامة البيضاء التى تضم الناطقين بالانجليزية واليهود بدلا من قصوره على الافريكانرز . ويلقى الفيرليتس تاييدا من جانب جماعات عريضة من المواطنين البيض ، لانهم يمثلون الاعداد المطردة الزيادة من الافريكانرز الذين يقومون باعمالهم فى الحياة الحضرية ويتحركون للعمل فى الشئون المالية والتعدينية وشئون النشر والشئون الادارية . وينتشر الفيرليتس فى التجمعات العليا للقطاع الخاص فى اقتصاديات البلاد .

اما جناح الفيركرامبتس فيرى انه لا يجوز للافريكانرز التخلّى عن سياسة الفصل العنصرى الكامن حبا فى الجشع او لان النمو الاقتصادى فى البلاد مرتتهن بالقوى العاملة للمواطنين الافريقيين ، وشعار الفيركرامبتس فى ذلك « لان اكون فقيرا ابيض خير من اكون غنيا ملونا » . ويرى هذا الجناح ايضا ان سياسة الانتقاج على القارة الافريقية سياسة تنحرف عن التقاليد القديمة انحرافا خطيرا . وثمة فئات عديدة لا زالت تتمسك بالتقاليد ، وبخاصة طبقات الفلاحين والعمال فى ترنسفال الذين ينتمون الى الجيل القديم ، وهؤلاء متأثرون سياسيا بالمتقنين الشبان الذين يتقلدون مناصب رئيسية فى ادارات الصحف والمجاهد الثقافية والعلمية الصغيرة ، والذين اصبح لهم نفوذ كبير فى منظمات الشباب ، وتعطف بعض الشخصيات الكبيرة من رجال الكنيسة الهولندية على هذه العناصر الرجعية . ويلتف جناح الفيركرامبتس حول رجلين : الرجل الاول هو عالم الفلسفة د . بيبس ميري الذى اصبح المفكر النظرى لهذا الجناح . ويدعو « ميري » الافريكانرز الى تنظيم جهودهم فى داخل جماعة متماسكة الاطراف لتحقيق الرسالة التى حملهم الله تبعاتها ، وهى تنحصر فى اشاعة التنوير فى القارة الافريقية . ويجد « ميري » ان الصلة العامة والثقافية بين مجموعة الافريكانرز ومجموعة الناطقين بالانجليزية فى جنوب افريقيا تتسم بالخطورة

الملونين ، وليست له أية سلطات اللهم الا تقديم المشورة للحكومة وبطلب منها .

القوى المتصارعة داخل البرلمان وخارجه :

١ - الحزب الوطنى : وهو حزب الافريكانرز ، وهم فى الاصل ريج من العناصر الهولندية والفرنسية والالمانية ، الا ان مشاركة هذه العناصر معا فى التزمت الدينى والدعوة الكالفينية والوثرية وابتعادها عن الاصل الاوروبى ، هذه المشاركة صهرتهم فى جماعة متجاسسة واحدة . والحزب الوطنى له اغلبيه فى البرلمان منذ انتخابات ١٩٤٨ . وهو عبارة عن اتحاد حزبى يتكون من احزاب تمثل الترנסفال وناتال والاورانج الحر والكاب ، ويعقد كل حزب من هذه الاحزاب مؤتمرا سنويا ليصدر قرارات يلتم بها مجلس ادارة الحزب . وقد تعرض الحزب لعدة انشقاقات داخلية ، كان اخرها انشقاق جناح د . البرت هيرتزوج فى سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان خروج هيرتزوج هو نهاية الصراع الذى دار داخل الحزب بين معسكرين او جناحين ، يعرف الجناح الاول بـ « ليثرليتس » (او المستنيرين باللغة الافريكانية) ، والجناح الاخر يعرف بـ « الفيرليتس » (او المستنيرين باللغة والجناحان يوافقان على ان الفصل العنصرى « ابارتيد » هو السياسة الاساسية والوحيدة التى يمكن انتهاجها ، بيد انهم يختلفون فى روح وكيفية تطبيق هذه السياسة .

ويتكون جناح « الفيرليتس » من الافريكانرز الذين يعتقدون ان ضمان امن شعوب الافريكان يكمن فى الاتصال بالاعمال الحديثة . وليس فى عدائها . وهم يدركون انه لتحقيق التفاهم والتعاطف مع سياستهم العريضة فى الداخل والخارج تنحصر فى اقامة البانتوستانات او المعازل الافريقية ومنح الاجناس الاخرى « حريات متعقلة محدودة » . فان عليهم اقامة صلات اوسع مع الدول الافريقية ومع دول العالم بأسره . وهذا موقف يتطلب نوعا من التكيف مع الراى العام العالمى الذى أعلن استنكاره لنظام الفصل العنصرى . واخذت جريدة « البيرجر » اليومية

خرجت عام ١٩٥٣ وشكلت حزب الاحرار، والمجموعة التي انشقت عام ١٩٥٩ وشكلت الحزب التقدمي .

والحزب المتحد رغم تأييده لسياسة الابارتيد وضرورة زعامة وسيادة البيض ، الا انه يعارض وسائل التطبيق التي تتبعها حكومة الحزب الوطني . ويبلور « فيلير جراف » وجهة نظر الحزب بشأن سياسة انشاء « البانتوستانات » في عدم واقعية التطبيق الحالي لهذه السياسة ، ويقول ان انشاء البانتوستانات يتطلب - كما تقول الحكومة - حركة ٤٠٠ ألف افريقي كل سنة من الان وحتى نهاية القرن . من المناطق البيضاء الى البانتوستانات لتحقيق الفصل بين الاجناس . ويضيف فيلير جراف قائلا ٠٠ ولكن في الوقت نفسه نجد انه رغم مرور أكثر من عشرين سنة على حكومة الحزب الوطني في السلطة ، فانها قد هيات وظائف لحوالي ألف فرد فقط في البانتوستانات ، وقد تكلف انشاؤها ما يقرب من نصف مليون جنيه ، باستثناء تكاليف الكهرباء والمياه والسكن والنقل والخدمات الاخرى . ويشير « فيلير جراف » الى البحث الذي أجرته لجنة توملينسون الشهيرة في مجال اقتصاديات الابارتيد والذي أسفر عن ضرورة انشاء ٢٠ ألف وظيفة سنوية في البانتوستانات . ومن ثم تتضح صعوبة وعدم واقعية التطبيق الحالي لسياسة النمو المنفصل على النحو الذي تفهمه حكومة الحزب الوطني .

٣ - الحزب التقدمي : تكون أساسا من الاحد عشر عضوا الذين خرجوا من الحزب المتحد في نوفمبر ١٩٥٩ لعدم موافقتهم على سياسة الفصل العنصري . ويضم هذا الحزب بورجوازية رجال الاعمال بصورة خاصة ، وهاري اوبنهيير هو انشط المحركين له . والحزب يعارض سياسة الفصل العنصري التي تتبعها الحكومة حاليا ويطالب باصلاحات دستورية تعطي الافريقيين حق الانتخاب والتمثيل في البرلمان ضمن حدود معينة ، كما يطالب بضمان بعض الحقوق الاساسية . ويرى هذا الحزب أن حفنة الاوربيين في جنوب افريقيا لا يمكنها استغلال الامكانيات الاقتصادية الضخمة للبلاد بدون مساعدة الافريقيين ، كما يرى

بسبب الخلفية الليبرالية المعتدلة للمتحدثين بالانجليزية وانفتاحهم على مؤثرات قوية من جانب بريطانيا والولايات المتحدة . أما الرجل الثاني الذي يلتف حوله الفيركرامبتس فهو د. البرت هيرتزوج الوزير السابق حتى اغسطس ١٩٦٨ ، وكان من اقصى نقاد الحكومة للصحافة الانجليزية .

وكانت بداية انشقاق الحزب الوطني بين جناحيه الفيرليتس والفيركرامبتس في منتصف ١٩٦٨ وبالتحديد منذ تأجيل انعقاد البرلمان في يونيو ١٩٦٨ . وكانت السياسة الخارجية للحكومة هي الدافع الى تأزم الوضع ، اذ رأت حكومة فورستر أن تنهج نهجا جديدا في سياستها يتقارب مع اتجاهات جناح الفيرليتس التي تهدف الى التقارب مع الدول الافريقية الوطنية . وأصبحت هذه السياسة مادة خصبة لمساجلات الصحف ولاعضاء الوزارة ، خصوصا عندما استضافت الحكومة عددا من الدبلوماسيين الافريقيين في الاحياء والفنادق الخاصة بالبيض . كما قام الحزب الوطني بعقد عدة مؤتمرات لمناقشة هذه السياسة . ورغم أن جناح فورستر قد حقق نصرا حاسما على جناح د. البرت هيرتزوج في سبتمبر ١٩٦٩ في مؤتمر الحزب في الترنسفال ، الا ان فورستر رأى ضرورة سرعة طرح الصراع داخل الحزب على الناخبين ، ومن ثم تقرر اجراء الانتخابات في ٢٢ ابريل ١٩٧٠ قبل موعدها بثمانية عشر شهرا . وفي نفس هذا الوقت - سبتمبر ١٩٦٩ - انشق هيرتزوج وانصاره عن الحزب الوطني وشكل حزبا جديدا يدعى الحزب الوطني الاصلاحى ، وقد حدد هذا الحزب سياسته في المعركة الانتخابية في ٢٢ نقطة تعرف باسم « برنامج المبادئ » جاء فيه ان كلمة الله كما حددها المذهب الكالفينى ستكون هي اساس الحزب . وتطالب هذه السياسة باقرار سياسة النمو المنفصل على نحو اضيق .

٢ - الحزب المتحد : أقوى احزاب المعارضة داخل مجتمع الاقلية البيضاء ، وهو أصلا حزب الناطقين بالانجليزية برئاسة فيلير جراف زعيم المعارضة وخليفة الجنرال سمطس . ولقد فقد هذا الحزب اغلبيته في البرلمان منذ عام ١٩٤٨ . وانشقت عليه بعض الجماعات مثل المجموعة التي

تقارير وتعليقات

الافريقى قبل عام ١٩٦٠ يتركز فى منظمتين هما : المؤتمر الوطنى الافريقى ، ومؤتمر الجامعة الافريقية . وفى اعقاب مذبحه شاربيل بجنوب افريقيا حيث أطلق البوليس الرصاص على مظاهرة احتجاج سلمية ضد سياسات التمييز العنصرى ، وبعد فترة القلق التى أعقبت الحادث ، أصدرت الحكومة قانون المنظمات غير الشرعية لعام ١٩٦٠ ، الذى اعتبر المنظمتين الافريقيتين السالف ذكرهما غير شرعيتين ، وعندئذ تحولتا الى تنظيمات سرية . واعقب ذلك اعلان عدم شرعية منظمتين أخريين : الاولى منظمة بوكو التى نشأت من فلاحى المعازل وهى حركة مشتقة من حزب مؤتمر الجامعة الافريقية ، والثانية منظمة « حربة الامة » . وقد أخدمت الحكومة أصوات جميع زعماء المؤتمر الوطنى ومؤتمر الجامعة الافريقية ، سواء باصدار أحكام السجن ضدهم ، أو بفرض قيود على حريتهم فى الحركة ، وحرمانهم من الانتماء الى أية منظمة ، بل لقد أرسل بعضهم الى المنفى ، وصدرت احكام ضد مئات عديدة من أعضاء المنظمات بتهمة الاستمرار أو المشاركة فى نشاطها . ورغم هذا فان التنظيمات الافريقية لا زالت تعمل سرا ، وقد تكونت فى الخارج جبهة متحدة من المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الجامعة الافريقية والمؤتمر الهندى لجنوب افريقيا والاتحاد الوطنى لافريقيا الجنوبية الغربية ، وذلك لشن حملة مشتركة ضد التفرقة العنصرية . وقد بدا واضحا للافريقيين ، بعد الملاحقات والاضطهادات والمحاکمات ، ان الكفاح المسلح هو المخرج الوحيد للبلاد ، لذا اضاف المؤتمر الوطنى الكفاح المسلح الى برنامجه باعتباره احدى وسائل مكافحة التفرقة العنصرية . وفى اغسطس ١٩٦٧ بدأت مرحلة جديدة من الكفاح المسلح بتكوين تحالف عسكرى من المؤتمر الوطنى الافريقى والاتحاد الافريقى لشعب زيمبابوى ، وقام رجال العصابات بغدد من العمليات الفدائية ضد القوات المشتركة لنظامى فورستر وايمان سميث . ويمد حزب المؤتمر نشاطه الى الاقسام التقدمية من السكان ، ملونة وبيضاء وهندية وأوروبية . ويقف ضد التعصب القومى القائم على العداء للرجل الابيض بلا تمييز . وتلعب العناصر اليسارية دورا كبيرا داخل تنظيمه . وفى مؤتمر الحزب الذى عقد فى تانزانيا

ان اعطاءهم فرصة أفضل للعمل لا يساعد فقط على تخفيف حدة التوتر العنصرى فحسب ، بل أنه سيزيد من ثراء البيض ايضا . وشعار الحزب فى ذلك « من الافضل أن أكون ملونا وغنيا » . وتعتبر هيلين سوزمان الخبيرة الاقتصادية الصوت الوحيد للتقدميين فى البرلمان ، بعد سقوط زملائها فى الانتخابات السابقة .

٤ - حزب الاتحاد الوطنى : يرجع تاريخه الى عام ١٩٦٠ . وقد أسسه النائب باسون بعد ان طرد من البرلمان . ويستهدف كسب الملونين دون الافريقيين الى جانبه . وهذا الحزب لا يعارض مبدأ الفصل العنصرى ، ولكنه ينادى بتوسيع « المناطق المخصصة » للسود ، واتباع سياسة الحكم الذاتى فى هذه المناطق ، وكذلك يعتزم تحويل الجمهورية الى اتحاد كونفدرالى بين ولايات للافريقيين وولايات للبيض .

٥ - حزب الاحرار : ويقف موقف المعارضة التامة للحكومة . واذا كانت الاحزاب الثلاثة (المتحد ، الاتحاد الوطنى ، التقدمى) تترضى بمبدأ الفصل العنصرى ، فان حزب الاحرار يكافح كل تمييز عنصرى ، وينادى بتحرير الافريقيين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، كما ينادى باقامة ديمقراطية أصيلة ، والمساواة بين جميع مواطنى جنوب افريقيا امام القانون . ويضم هذا الحزب عددا كبيرا من المثقفين البيض والسود على حد سواء . واحد قادته الكاتب الان باتون وليس لهذا الحزب أى تمثيل فى البرلمان .

٦ - الحزب الجمهورى : انفصل أعضاء هذا الحزب عن الحزب الوطنى وانتقدوا سياسة تخصيص مناطق تقتصر الإقامة فيها على السود وحدهم « بانتوستان » ويعلن هذا الحزب أن أعضاءه يقدرون بنحو ٦٠.٠٠٠ عضو ، برئاسة البروفيسور س . ف . فان دير مروى . وفى اواخر ١٩٦٩ أعلن الحزب حل نفسه وأيد حزب هيرتزوج الجديد .

القوى الضاغطة :

١ - المعارضة الافريقية : كان النشاط السياسى

القضايا التي دارت حولها معركة الانتخابات :

تدور هذه القضايا جميعا حول التقاليد القديمة التي تحتفظ بها الاقلية البيضاء نتيجة الميراث التاريخي الطويل منذ نزلوا أرض جنوب افريقيا . وعندما انتخب فورستر عام ١٩٦٦ أعلن ان مهمته ، بوصفه زعيما سياسيا ، أن يعدل هذه التقاليد القديمة الموروثة بما يتفق ومصلحة البلاد ، ومن ثم أنس المحافظون المتعصبون لسياسة الفصل العنصرى فى سياسة فورستر الجديدة تهديدا للرجل الابيض ، فعارضوا سياسته ، ولذلك تزايدت حدة الصراع داخل مجتمع الاقلية البيضاء بصفة عامة ، وداخل جماعة الافريكانرز بصفة خاصة . ويمكن تلخيص القضايا التي دارت حولها معركة الانتخابات فيما يلى :

١ - الدبلوماسية الجديدة فى افريقيا : استهدف فورستر اقناع العالم بالتعايش مع جنوب افريقيا المؤمنة بالفصل العنصرى ، لاعتقاده أن البيض لا يستطيعون على الدوام حكم جنوب افريقيا باعتبارها معقلا منعزلا وسط عالم يتغير . واراد لجمهوريته أن تفتتح على العالم الخارجى ، لاسيما الدول الافريقية الوطنية فى القارة ، وذلك بغرض القضاء على عزلة بريتوريا فى افريقيا ، والحيلولة دون تكوين جبهة موحدة من الدول الافريقية المجاورة لها .

ومن أجل هذا ، أعيد تنظيم وزارة الخارجية فى جنوب افريقيا ، ووسع القسم الخاص بالشئون الافريقية ، واعطى اولوية على بقية الاقسام بعد أن منح سلطات واسعة ، ذلك لان جنوب افريقيا لم يكن له تمثيل الا مع ثلاث دول افريقيا هى روديسيا وموزمبيق وانجولا ، وكلها غير مستقلة . وكانت اول مهمة للقسم الجديد انشاء علاقات مع ليسوتو وبتسوانا ، وهما تقعان داخل اراضى جنوب افريقيا . وركزت جنوب افريقيا حملتها الدبلوماسية وعززتها بالنشاط الاقتصادى وشجعت الشركات على « اقتحام » افريقيا . حتى انه فى سنة ١٩٦٦ وحدها زادت صادرات جنوب افريقيا

فى مايو ١٩٦٩ فتح الحزب باب عضويته امام كل المناضلين فى جنوب افريقيا بغض النظر عن العقيدة او اللون ، بعد ان كانت عضويته فى السابق مقصورة على الافريقيين .

ب - الحزب الشيوعى : تأسس فى جنوب افريقيا عام ١٩٢١ ، وأسهم فى النضال الوطنى . ولم يلبث قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام ١٩٥٥ أن حرم نشاط الحزب . وتعرضت كوادره لحملات الاعتقال والسجن ، ومع ذلك أعيد تنظيمه بشكل سرى ، واعضاؤه نشيطون ، وانضم معظمهم من السود والبيض معا الى مؤتمر الديمقراطيين .

ج - ارباب الاعمال والشركات الاحتكارية : ومواقف هذه القوى تتصل بضرورة توافر الايدى العاملة الافريقية وعدم الاستغناء عنها ، رغم تعارض هذا مع سياسة الفصل العنصرى والنمو الاقتصادى المنفصل . ومن الامثلة التى تؤكد اعتبار ارباب الاعمال والشركات الاحتكارية من القوى الضاغطة على سياسة الحكومة ، قيام المليونير هارى اوبنهيمر بتأييد الحزب التقدمى الذى يرى أن استغلال الامكانيات الاقتصادية لا يتم الا بالاستعانة بالايدي العاملة الافريقية .

د - الكنيسة : اجتهدت بعض الكنائس فى اثبات وتأكيده سياسة الفصل العنصرى من واقع الكتب المقدسة ، وزعمت بعض الكنائس ان الفقرة ٤٤ من الفصل ٢٥ من كتاب اللاويين تبرر ما يذهبون اليه حيث تقول الفقرة « ستأخذ عبدك وخادمتك من الامم التى حولك » كما اكتشفت الكنائس فقرات أخرى

عديدة يمكن اعتبارها - بشئ من الجهد - براهين على صحة نظرية تفوق البيض . وأصبحت نظرية السيد والعبد والتفاوت الفطرى بين الاجناس الفقيرة هى السياسة الرسمية لكنيسة الاصلاح الهولندية التى ينتمى اليها ٨٣ فى المائة من الافريكانرز ، وهى التى عمدت تدريجا الى طرد اعضائها الذين لم يؤيدوا سياسة الحكومة من مناصبهم . أما معظم الكنائس الاخرى وخاصة الكنيسة الكاثوليكية ، فقد ادانت التمييز العنصرى بصورة قاطعة ، ولم تتردد فى لفت الانظار الى المظالم التى ينطوى عليها تطبيق هذه السياسة ، بالاضافة الى تناقضها مع العقيدة المسيحية .

تقارير وتعليقات

ودبلوماسية فورستر الجديدة هذه تلقى معارضة شديدة من « ذوى التفكير الضيق » وهم انصار حزب هيرتزوج الجديد الذين يرون التمسك بسياسة الفصل العنصرى الشامل ، ولا يريدون الارتباط بالدول الافريقية المستقلة ، لان تقديم أى تنازل يمس التفرقة العنصرية معناه - فى تصورهم - جر الخراب على الرجل الابيض .

٢ - سياسة النمو المنفصل والبانكوتستان : وثمة جانب اقتصادى هام لصراع القوى البيضاء فى جنوب افريقيا ، ويتعلق هذا الجانب بالتناقض القائم بين اقتصاد جنوب افريقيا « المتفتح » الذى يحتاج الى الافريقيين كعمال ومستهلكين ، وبين تطبيق التصورات النظرية لسياسة الفصل العنصرى التى تقضى بعزل هؤلاء الافريقيين داخل المعازل او « البانكوتستانات » .

والقضية محل الخلاف تتلخص فى ظهور مفهومين للفصل العنصرى : الاول مفهوم اجتماعى ، وفيه لا يفصل الجنس من مكانيا ، ولكن يكون البيض هم سادة المجتمع والسود عبده . أما المفهوم الثانى فهو الابارتيد الجغرافى ، وفيه يفصل كل من البيض والسود فى معازل جغرافية منفصلة وكان فيرورد قبل اغتياله قد باشر تنفيذ برنامج لانشاء ثمانية أوطان لقبائل الزنوج الرئيسية (الزولو - اكسهوما - السوتو - تسوانا - اكتسونجا . . وغيرها) تمهيدا للحكم الذاتى النهائى . ونظرا لان هذه المناطق غير مكتملة النمو ، فان الحكومة تشجع نمو مصانع « صناعات الحدود » الجديدة .

وفى هذا الصدد نجد معارضة من جانبين الجانب الاول يتمثل فى أرباب الاعمال الحريصين على الاحتفاظ باليد العاملة السوداء فى مواضع اقامتهم ، لكى يسندوا اليهم الوظائف الضئيلة الشأن . ويقول هذا الجانب أن الصناعة لا غنى لها عن اليد العاملة السوداء ، بل هى أحوج ما تكون اليها كلما نمت وتوسعت وقد ورد فى الاحصاءات الرسمية الصادرة عن دوائر بريتوريا أن العمال البيض كانوا يمثلون ٣٠ فى المائة من مجموع اليد العاملة منذ ١٩٦١ . وفى ١٩٦٧ انخفضت نسبتهم الى ٢٥ فى المائة ويرجح ان

الى بقية الدول الافريقية من ٢٣ مليون جنيه الى ٩٦ مليون جنيه ، كما ارتفعت الواردات من ١٠.٥ مليون جنيه الى ٦٤ ١/٤ مليون جنيه .

وفى يناير ١٩٦٧ كان رئيس ليسوتو اول رئيس حكومة لدول افريقية زار مدينة الكاب زيارة رسمية . ولاول مرة خرقت حكومة جنوب افريقيا قانونها الخاص فقداستقبلت الرئيس الاسود بنفس الحفاوة التى تستقبل بها رؤساء الوزراء البيض . وبعد مضى شهرين من زيارة رئيس ليسوتو ، استقبلت مدينة الكاب ثلاثة وزراء عن جمهورية مالاوى بنفس الحفاوة التى يستقبل بها الوزراء البيض .

وقد نالت حكومة جنوب افريقيا رضاء باندا رئيس مالاوى بالعرض السخى الذى عرضته عليه ، وهو بناء العاصمة الجديدة ليلونجوى ، وكانت بريطانيا قد رفضت طلبه من قبل . وفى اواخر ١٩٦٧ عينت حكومة مالاوى اوروبيا ابيض سفيرا لها لدى حكومة جنوب افريقيا ، وبذلك أصبحت مالاوى اول دولة افريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الحكومة العنصرية فى جنوب افريقيا .

ولم تسفر دبلوماسية فورستر الجديدة فى جنوب افريقيا عن نجاح يذكر حتى الان ، فلا توجد من الدول الافريقية المستقلة الواقعة فيما وراء نهر الزمبيزى الذى يعتبر الحدود الشمالية لجنوب افريقيا البيضاء ، دولة مستعدة لتحمل سياسة التمييز العنصرى نظير معونة اقتصادية تحصل عليها من جنوب افريقيا . والدول التى قبلت هذه المعونة الاقتصادية هى فقط مالاوى وبتشوانا وليسوتو وسوازيلاند وتكون الدول الثلاث الاخيرة وحدة جمركية مع جنوب افريقيا ، وتعتمد عليها فى اتصالاتها مع الخارج . واكثر من هذا فان سياسة رئيس بتشوانا « سرتى خاما » الذى يحاول التقرب من زامبيا ، اثارت رد فعل شديدا لدى حكومة بريتوريا ، اذ تريد بتشوانا انشاء طريق للسيارات الى زامبيا بأموال المعونة الامريكية يربطها بالطريق الحديدى الجارى انشاؤه الان بين زامبيا وتانزانيا ، وبذلك تجد لها منفذا الى البحر ولا تبقى تحت رحمة جنوب افريقيا ، ومن ثم لا تتأثر بضغطها الاقتصادى الا قليلا .

أخرى ليشعر الجميع بأنهم مستاؤون فى الحقوق .

٥ - استقبال الفرق الرياضية الدولية : أعلن فورستر فى أبريل ١٩٦٧ انه لن يجعل دخول الفرق الرياضية الاجنبية الى بلاده وقفا على لون بشرة الرياضيين . وصرح ان القيم الاخلاقية تحتم على الحكومة منع الملونين من الاشتراك فى المباريات الرياضية الدولية . وعقب ابعاد جنوب افريقيا من الدورة الاولمبية فى طوكيو ١٩٦٤ حاولت حكومة فورستر عام ١٩٦٨ تشكيل فريق رياضى للاشتراك فى دورة المكسيك عام ١٩٦٨ ، الا أن اللجنة الاولمبية الدولية قررت استبعاد جنوب افريقيا من الدورة .

انتخابات ابريل ١٩٧٠ واتجاهات نتائجها :

ذهب مليونان من الناخبين البيض الى صناديق الاقتراع فى ٢٢ أبريل ١٩٧٠ وذلك فى أهم انتخابات عامة أجريت فى جنوب افريقيا منذ ربع قرن ونرى فى البداية انه يحسن مقارنة رصيد كل حزب فى الانتخابات السابقة والانتخابات الاخيرة ، ثم نحاول ابراز مؤشرات النتائج الاخيرة . والجدول التالى يرصد نتائج الانتخابات منذ عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٧٠ :

تنخفض الى ٢٠ فى المائة سنة ١٩٧١ . أما الجانب الثانى فى معارضة سياسة الحكومة فى اقامة البانتوستانات وسياسة النمو المنفصل ، فيتمثل فى موقف حزب هيرتزوج المتطرف الذى يطالب بالتطبيق على نحو أضيق مما هو متبع حاليا ، حيث لا يحيد الاختلاط بأى شكل من الاشكال ، حتى ولو عاد ذلك بالضرر الاقتصادى على المجتمع الابيض ويطالب هيرتزوج بتحديد النمو الاقتصادى الى النقطة التى عندما يحدث توسع فى هذا النمو ، يكون الرجل الابيض هو المسيطر عليها .

٣ - الهجرة الى جنوب افريقيا : بينما يطالب فورستر بزيادة هجرة الاوربيين الى جنوب افريقيا لاسباب اقتصادية ، نجد ان هيرتزوج وانصاره يريدون تقييد وتحديد هذه الهجرة ، خاصة بالنسبة الى الكاثوليك البيض واليهود الذى يطلق عليهم هرتزوج «أناس جلودهم بيضاء وقلوبهم سوداء» .

٤ - العلاقات بين الافريكانز والمتحدثين بالانجليزية : بينما نجد هرتزوج متعصبا قوميا لجماعة الافريكانز الذى يعتبرهم «رسل الحضارة ويريد ان يجعل الافريكانية دون الانجليزية اللغة الرسمية الاولى لجنوب افريقيا ، نجد أن فورستر يقف موقفا معتدلا ، اذ يتبع اسلوبا خاصا فى دعايته الانتخابية ، فيتحدث ويخطب بالانجليزية مرة وباللغة البويرية الافريكانية مرة

انتخابات ١٩٧٠	انتخابات ١٩٦٦	انتخابات ١٩٦١	انتخابات ١٩٥٨	انتخابات ١٩٥٣	انتخابات ١٩٤٨	
١١٧	١٤٦	١٠٥	١٠٣	٩٤	٧٠	الحزب الوطنى
—	—	—	—	—	٩	حزب الافريكانز *
٤٨	٣٩	٤٩	٥٣	٥٧	٦٥	الحزب المتحد
—	—	—	—	٥	٦	حزب العمال
—	—	١	—	—	—	حزب الاتحاد الوطنى
—	—	١	—	—	—	الحزب التقدمى
١	١	—	٣	٣	٣	ممثلو الوطنيين
—	—	—	٤	—	—	ممثلو الملونين والطلاب
٤	٤	٤	—	—	—	
* انضم هذا الحزب الى الحزب الوطنى عام ١٩٥٣						

تقارير وتعليقات

ولم ينجح في الحصول على مقعد واحد في البرلمان . ورغم معاناة الحزب من الازمة المالية بسبب مصاريف الانتخابات الباهظة ، الا أن هيرتزوج اعلن ان «الصراع سوف يستمر» . ومما يؤكد هذا ، مبادرة الحزب الى تشكيل نقابة جديدة منافسة للنقابة الصناعات الدقيقة وهى من اكبر النقابات التابعة للحكومة والنقابة الجديد تدعى « افريكانرز فاكونى » وعضويتها مقصورة على العمال البيض المتحدثين بالافريكانية والذين يعملون فى صناعة الصلب فى مقاطعتى وتبانك وميدلبورج . ولقد اعتبرها المسئولون تهديدا مباشرا للعلاقات العمالية والامن الصناعى فى جنوب افريقيا .

□ سجلت نتائج الانتخابات تزايدا فى عدد الاصوات المؤيدة بسكل كبير فى كثير من الدوائر لصالح الحزب التقدمى رغم عدم فوز هذا الحزب الا بمقعد واحد ، هو مقعد هيلين سورمان من بين ١٨ مرشحا للحزب فى الانتخابات . وقد حصل الحزب على نسبة ٣٤٢ فى المائة من اصوات الناخبين ، مقابل ٢٧٤ فى المائة فى انتخابات ١٩٦٦ . وكاد الحزب ينتزع مقعد الحزب المتحد فى احدى ضواحي مدينة الكاب ، حيث فاز الحزب الاخير بهذا المقعد بفارق ٢٠٠ صوت فقط .

□ ان سقوط حزب هيرتزوج — صاحب النعرة القومية الافريكانية — ربما يساعد على تهدئة الصراع الخفى بين جناحى البيض . البيض الافريكانرز والبيض الناطقين بالانجليزية . وهما يشكلان مجتمع البيض بنسبة ٣ : ٢ على الترتيب ولهذا الصراع تاريخ طويل يمتد الى حرب البوير الا أنه منذ ١٩٤٨ والبيض الافريكانرز يسيطرون على المجتمع سيطرة تامة . . ومرد ذلك الى عدم تماسك الجماعة الناطقة بالانجليزية ، اذ لا تضم هذه الجماعة المواطنين الذين هم من أصل انجليزى فحسب بل تضم بصورة عامة جميع البيض من غير الافريكانرز . وهذا ما يشنت قواها من الناحية السياسية ويفسح مجال السيطرة لجماعة الافريكانرز ، وهى أكثر تجانسا .

□ ان انتصار حزب فورستر هو انتصار لجناح الفيرليتس فى الحزب الوطنى ، لان الوقائع كانت

وباستقراء الجدول السابق يتضح ما يلى :

□ احرز الحزب الوطنى فوزه الخامس فى الانتخابات منذ عام ١٩٤٨ اذ حصل على الاغلبية التى تكفل له تشكيل الحكومة ورئاستها . الا أن هذه الاغلبية جاءت مخيبة لنبوءة فورستر الذى توقع أن يحصل على أربعة مقاعد من رصيد مقاعد الحزب المتحد ، ففوجئ بفقدان تسع مقاعد اضافها الحزب المتحد الى رصيده . ومن ثم واجه الحزب الوطنى لأول مرة منذ انتخابات ١٩٤٨ فقدان عدد من المقاعد كانت مخصصة له وأصبح رصيده الآن ١١٧ مقعدا مقابل ١٢٦ مقعدا فى انتخابات ١٩٦٦ . وقد حصل الحزب على ٥٤ فى المائة من مجموع اصوات الناخبين مقابل ٦٠ فى المائة فى انتخابات ١٩٦٦ . ويمكن رد هذه الخسارة الى انشغال الحزب بحركة الانشقاق الاخيرة وخروج هيرتزوج وانصاره من الحزب ، وكانوا يحتلون ٤ مقاعد فى البرلمان .

□ اضاف الحزب المتحد المقاعد التسعة الى رصيده ، فأصبح يحتل ٤٨ مقعدا ، مقابل ٣٩ مقعدا فى انتخابات ١٩٦٦ . وحصول الحزب المتحد على هذه المقاعد لا يؤثر فى وزن الحزب وتأثيره داخل البرلمان رغم انه يتزعم المعارضة . ومن الجدول السابق يتضح ان رصيد مقاعد الحزب كانت فى تناقص مستمر ، حيث بلغ فى الانتخابات قبل الاخيرة ٣٩ مقعدا ، مقابل ٦٥ مقعدا له عام ١٩٤٨ . وثمة نقطة أساسية ، هى أن نسبة الاصوات المؤيدة لهذا الحزب لا تتساوى مع نسبة المقاعد التى حصل عليها . فرغم حصوله على رصيد جديد من المقاعد يمثل حوالى ٢٠ فى المائة من مقاعده ، الا أن نسبة عدد الاصوات المؤيدة له لم تزد الا بنسبة ١٠١ عن انتخابات ١٩٦٦ ، وهى نسبة ضعيفة تعكس عدم شعبية هذا الحزب .

□ تحقق لفورستر هدفه الرئيسى من التعجيل باجراء الانتخابات للقضاء وشيكا على حزب هيرتزوج وهى المعارضة الجديدة التى انشقت من حزبه . وقد اسفرت الانتخابات عن هزيمة قاسية لهيرتزوج الذى يمثل اليمين المتطرف . وأظهرت نتائج الانتخابات افلاسا تاما لهذا الحزب الذى حصل على ٥٣ ألف صوت فقط فى ٧٩ دائرة

(هندي) .. والاعلبيه هذه هي وقود تلك المعركة التي تستهدف في المقام الاول « تدعيم الاحساس باللون وتنميته لدى البيض من أجل المحافظة على نقاء العنصر الابيض بوصفه وريث الحضارة المسيحية الغربية والمحافظة على وضعه المسيطر على الاجناس الملونة » ، ذلك رغم تعدد الاحزاب وتصارعها واختلافها في الفكر والرأى . ويصدق في هذا الصدد - الى حد بعيد - قول هيلين سوزمان نائبة الحزب التقدمي - خلال الحملة الانتخابية - عن الذين يصفون الانتخابات التي جرت بأنها مواجهة بين النصور والحماس داخل الحكومة ، حين قالت « أن الوضع غير ذلك لانه في الحقيقة ليس في الحكومة غير النصور والنصور المتطرفين » .

أحمد يوسف القرعى

تؤكد تأييد فورستر منذ البداية لهذا الجناح .. ومن ثم فان احتفاظ حكومته بالاعلبيه يجعله يشرع في مواصلة تطبيق سياسة « النمو المنفصل » على النحو الذى يؤمن به جناح الغيرليتس . وقد أكدت الايام القليلة التى أعقبت ظهور نتائج الانتخابات هذا الاتجاه ، اذ اعاد فورستر تشكيل حكومته من عناصر مؤيدة للغيرليتس . وقام بزيارة كل من مالاوى وروديسيا ، كما ان هناك محاولات جادة للاشتراك فى الدورة الاولبيه فى ميونيخ عام ١٩٧٢ والموافقة على استقبال الفرق الرياضيه الملونة فى جنوب افريقيا .

□ واخيرا فان المعركة الانتخابية التى تتجدد كل خمس سنوات فى جنوب افريقيا والتى تنحصر فى مجتمع ابيض يشكل اقلية السكان ، هى اولا واخيرا مواجهة ضد الاعلبيه السكانية التى يبلغ تعدادها حوالى ١٢ مليون افريقى (بانقو وملون

النشاط الاقصادى المصرى فى افريقيا

شيئا ملموسا فى دول افريقيا التى يوجد فيها الان ١٩ مكتبا تجاريا للجمهورية العربية المتحدة ، هل حقيقة أن الصورة قد اكتملت فى كثير من جوانبها أم أن ملامحها ينقصها الكثير من الجوانب حتى تكون أكثر وضوحا ؟

فى هذه الدراسة سنتعرض لبعض المجالات التى تتصل من قريب أو بعيد بالعلاقات الاقتصادية مع

نشاطنا الاقصادى فى افريقيا فى منتصف عام ١٩٦١ ، والان وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات نقف وقفه

طويلة كى نلقى الضوء على خطواتنا خلال هذه الفترة . ماذا قدمنا فيها للعلاقات الاقتصادية مع دول هذه المنطقة من العالم وهل حقيقة أن علاقاتنا الاقتصادية اصبحت الان

بدأ

وبطبيعة الحال كانت أسواق أفريقيا جديدة بالنسبة لنا ، مما يستلزم وجود سياسة تسويقية من نوع خاص تتلاءم مع ذلك الوضع ، الى جانب أنها سوق نامية ، على اعتبار أن غالبية دولها حديثة الاستقلال تجتاز جميعها مرحلة التنمية ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة . كما أنها سوق تتمتع بطاقة استهلاكية ضخمة ومتزايدة ، وان كانت القوة الشرائية ليست كبيرة نتيجة انخفاض مستوى المعيشة .

وعلى ضوء هذه العلامات البارزة ، تم تحديد الاسس التى تقوم عليها سياستنا الاقتصادية مع هذه الدول . وقد تركزت هذه السياسة فى الجوانب التالية :

١ - سياسة الوجود الفعلى داخل السوق ، وذلك بانشاء فروع تجارية لنا فى الدول الافريقية ، أصبح عددها الآن ١٩ فرعاً .

٢ - سياسة البعثات النوعية التسويقية ، وتقوم على ايفاد بعثات تسويقية متخصصة تمثل مندوبين عن المصانع المصرية .

٣ - وجود مندوب بيع لكل شركة يتخصص فى سلعة معينة ويغطى منطقة جغرافية محددة يقوم بالدعاية فيها لمنتجات الشركة التابع لها ، كما يبرم الصفقات والعقود التجارية اذا سنحت له الفرصة بذلك .

٤ - ظهور نشاطنا الاقتصادى بصورة متكاملة ، وذلك على أساس الاستفادة من المجالات المختلفة لهذا النشاط ، سواء فى عمليات الاستيراد أو التصدير أو العمليات الدولية أو الاستثمارات بحيث تخدم بعضها بعضاً .

٥ - العمل على تنوع الهيكل السلقى للمصادر وتصدير سلع جديدة ، عملاً على استقرار السياسة التصديرية لهذه الدول على المدى البعيد .

تلك هى الاسس التى قامت عليها سياستنا الاقتصادية فى أفريقيا منذ بدايتها وحتى الآن . وقد بدأت مكاتبنا التجارية نشاطها على هذه الاسس ، وأصبحت الآن تغطى فى غرب أفريقيا كلا من نيجيريا وغانا وغينيا وتوجو وداهومى وساحل

دول أفريقيا . سنناقش الاسس التى تسير عليها سياستنا الاقتصادية فى أفريقيا . ما هى الاهداف التى وضعناها خلال السنوات العشر الماضية ، ماذا حققنا منها ، وما هى الاهداف التى لم نحققها ، وما هى العوائق التى حالت دون انطلاقنا الى اهدافنا المرسومة ، هل يرجع ذلك الى اسباب طبيعية فرضتها علينا ظروف القارة وطبيعية اسواقها ؟ أم اننا نتحمل مسئولية هذه الاسباب ، أم انها مزيج من مسئوليتنا ومسئولية الظروف الاقتصادية فى القارة الافريقية ؟

بداية نشاطنا الاقتصادى فى أفريقيا

فى النصف الاخير من عام ١٩٦١ تم انشاء ٣ فروع لشركة النصر للتصدير والاستيراد فى كل من غينيا وغانا ونيجيريا على التوالى ، وكانت هذه هى مقدمة نشاطنا الاقتصادى فى أفريقيا . ومنذ البداية أوكلت الدولة لشركة النصر للتصدير والاستيراد مسئولية تمثيل البلاد فى علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة ، وقررت قصر اسواقها على هذه الشركة ، مضافاً الى ذلك السودان . وفى الوقت الذى ألفينا فيه نشاطنا الاقتصادى مع دول افريقيا مقصوراً على شركة النصر ، فقد وجدنا اسواق الدول الافريقية - العربية - مثل ليبيا والجزائر تدخل فى نطاق نشاط شركة أخرى ، هى الشركة العربية للتجارة الخارجية . ولاندرى على أى أساس تم هذا التقسيم .

كان عام ١٩٦١ بداية ذات توقيت مناسب لبداية نشاطنا الاقتصادى مع دول افريقيا ، فقد أعقب هذه الفترة مباشرة حصول عدد كبير من دول افريقيا على استقلالها . وقد اتجهت هذه الدول الى تنمية اقتصادياتها ، وكانت فى حاجة الى أية مساعدات اقتصادية بأى شكل من الأشكال ، وكانت متلهفة الى التعاون الاقتصادى مع أى دولة ما دامت بعيدة عن الفلك الاستعمارى الذى ترك بصماته على الاوضاع الاقتصادية فى معظم دول افريقيا .

كانت بداية نشاطنا الاقتصادى على ضوء معرفتنا المحدودة بطبيعة أسواق هذه المنطقة .

حجم الصادرات العالمية	صادرات افريقيا	النسبة المئوية	الواردات العالمية	واردات افريقيا	النسبة المئوية
٢١٣	٩	%٤	٢٢٤	٨	%٣٣٥

ولاشك أن النسبة التي تحصل عليها أفريقيا من حجم التجارة العالمية ضئيلة إذا قورنت بالموارد التي تنتجها القارة ، فبالنسبة للانتاج الزراعي تنتج من الكاكاو ٦١ في المائة من الانتاج العالمى و ٦٠ في المائة من صادرات العالم من الفول السودانى و ٧٩ في المائة من انتاج العالم من بذور نخيل الزيت و ٥٠ في المائة من انتاج العالم من السيزال . أما الثروة المعدنية ، فان أفريقيا تسيطر بصورة تكاد تكون كاملة على كثير من المعادن ، فهي تنتج ٢١ في المائة من انتاج العالم من النحاس و ١١ في المائة من القصدير و ٩٧ في المائة من انتاج الكوبالت و ٩٠٪ من انتاج اليورانيوم و ٩٣٪ من انتاج الماس ، وتنتج جنوب افريقيا وحدها ٦٠ في المائة من انتاج العالم من الذهب .

هذه هي أهم الموارد التي تخرج من أفريقيا ، وهي كما نرى جميعها مواد خام ، سواء أكانت صناعية أم زراعية . ولقد ترتب على ذلك أن دول أوربا كانت حريصة على استمرار سيطرتها على هذه الموارد ، ولذلك وجدنا دول أفريقيا مرتبطة بالتجمعات الاقتصادية العالمية ، وهي موزعة على أساس ارتباط ١٨ دولة أفريقية بالسوق الأوروبية المشتركة ، بالإضافة الى ارتباط دول شرق ووسط أفريقيا بسياسة التفضيل الجمركى مع دول الكومنولث البريطانى .

ومن السهل أن نلاحظ أثر الارتباطات السياسية والاقتصادية على حجم التجارة الخارجية لهذه الدول ، فنجد أن الدول التابعة لمنطقة الفرنك الفرنسى تصل تجارتها مع فرنسا الى مايقرب من ٦٠ في المائة الى ٧٠ في المائة من حجم تجارتها الخارجية ، كذلك بالنسبة الى الدول المنتسبة للسوق الأوروبية المشتركة بموجب اتفاقية « ياوندى » فى عام ١٩٦٤ والتي جددت فى أكتوبر ١٩٦٩ نجد أن الجزء الأكبر من تجارتها

العاج والسنغال وسيراليون والكاميرون والكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا وليبيريا ومالى وموريتانيا والنيجر . وفى شرق افريقيا توجد فروع فى أوغندا وتنزانيا وزامبيا وكينيا .

وطبقا لآخر الاحصائيات ، فقد بلغت جملة صادراتنا الى هذه الدول جميعا فى خلال عام ١٩٦٨ : ٧ ملايين و ٢٨٥ ألف جنيه . وبلغت جملة وارداتنا مليوناً و ٨٩٧ ألف جنيه . كما بلغ حجم العمليات الدولية فى نفس السنة ٧ ملايين و ٢٤٦ ألف جنيه ، وهى العمليات التي تقوم فروعنا التجارية فيها بتصدير منتجات الدول الإفريقية الى دول أوربا .

وكانت أبرز السلع المصرية التي دخلت أسواق أفريقيا ، الغزل ، والمنسوجات ، والسلع الصناعية كالبطاريات والاطارات ، والاسمنت ، واللوازم المعمارية ، والارز ، والموايح ، والكتب ، والادوية ، ومنتجات خان الخليلي .

هذا عرض مختصر عن موقف حجم ونوعيات صادراتنا الى دول أفريقيا . ومن وجهة النظر الموضوعية ، فان هذه الارقام لا تتناسب مطلقاً مع جهود عشر سنوات من العمل فى أسواق أفريقيا . فما هى الاسباب ؟ وللوقوف على الحقيقة سنتعرض لجانبين رئيسيين فى هذا الموضوع : أولهما تجارة أفريقيا وعلاقاتها بأوضاع الاقتصاد العالمى ، وأثر ذلك على حركة التجارة الخارجية لدول أفريقيا . وثانيهما تقييم شامل لنشاطنا الاقتصادي فى أفريقيا بمختلف مجالاته ، من حيث الاسلوب الذى يقوم عليه هذا النشاط ، والاختفاءات التي وقعنا فيها والمشاكل التي نواجهها .

تجارة أفريقيا وعلاقاتها

بأوضاع الاقتصاد العالمى :

من خلال الجدول التالى ، نستطيع أن نعرف النسبة التي تحصل عليها أفريقيا من حجم التجارة العالمية ، فيما يتعلق بالصادرات والواردات طبقاً لاحصائيات عام ١٩٦٨ ، « القيمة بليون دولار » .

مجالات نشاطنا الاقتصادي في أفريقيا :

يكاد نشاطنا الاقتصادي في أفريقيا يتركز الآن في أربع دوائر رئيسية وهي : الصادرات وتشمل صادراتنا الصناعية ، وصادراتنا الزراعية ، ثم وارداتنا من أفريقيا ، ثم مجالات نشاطنا الاستثماري في أفريقيا وعمليات التجارة الدولية .
أولا : صادراتنا الصناعية الى أفريقيا :

من المبادئ المعروفة اقتصاديا ، أن الصناعة لكي تحقق الهدف منها ، لابد أن يصل انتاجها الى حد اقتصادي معين يمكن من خفض التكاليف ، وبالتالي الوصول الى أسعار مناسبة . وبطبيعة الحال ، فإن السوق المحلية لها طاقة استيعاب محدودة ، ومن ثم يتطلب الأمر التفكير في الأسواق الخارجية .

ولا شك أن الأسواق الأفريقية تعتبر من الأسواق القريبة لصادراتنا الصناعية بعد أسواق الدول العربية ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها قرب المسافة نسبيا مع هذه الدول ، مما يؤثر في النولون ، وبالتالي تتأثر أسعار التصدير . بالإضافة الى أن الدول الأفريقية استقبلت حديثا وبدأت تخطو خطواتها الاولى نحو النمو ، فهي اذن سوق لتصريف منتجاتنا الصناعية . الى جانب أن للعلاقات السياسية أثرا كبيرا يمكن أن يتركه نتائجها في العلاقات الاقتصادية . ونحن ودول أفريقيا لنا ظروف ، ان لم تكن متماثلة فهي على الأقل من أكثر الظروف تشابها ، ولو حاولنا أن نستعرض السلع الصناعية التي تصدرها لدول أفريقيا لوجدنا أنها تتركز في السلع الآتية : الغزل والمنسوجات والاسمنت والاطارات ومنتجات البلاستيك والمنتجات الجلدية والاثاث المعدني والثلاجات وأجهزة التكييف والبطاريات والتليفزيونات والموبيليات الخشبية وماكينات الخياطة ومنتجات الألومنيوم .

هذه هي السلع التي وجدت مكانا لها في قائمة صادراتنا الى أفريقيا خلال السنوات العشر الماضية . والملاحظة السريعة التي يمكن ان نخرج بها هي ان حجم السلع ونوعياتها لم تتطور بنفس درجة التطور الزمني لعلاقاتنا مع هذه الدول . وفي الوقت الذي نحاول فيه زيادة حجم صادراتنا الصناعية ، فإننا نجد أنها تلقى

الخارجية يتجه الى فرنسا ودول السوق الأخرى وهي ألمانيا الغربية وهولندا وإيطاليا ولوكسمبورج وبلجيكا ، وتصل الى ٧٠ في المائة و٨٠ في المائة . وإلى جانب ذلك ، فإن هذه الدول تتمتع بتسهيلات كبيرة سواء فيما يتعلق بالاعفاءات الجمركية أو بالتسهيلات التي تحصل عليها هذه الدول في تراخيص ونظام الاستيراد وفي نفس الوقت فإن الدول المنضمة للكمونولث البريطاني وهي : كينيا وزامبيا ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا ، تصل تجارتها مع انجلترا ودول الكومنولث البريطاني الى ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة . ولقد كان من نتيجة ذلك أن هذه الدول تحصل على امتيازات جمركية تجعل المنافسة العربية أمرا شاقا بالنسبة للدول النامية . كذلك فإن لاستقرار السلع الأوروبية في أسواق أفريقيا بصورة تقليدية أثرا كبيرا في تمتع هذه السلع بسميزات لا تحصل عليها السلع الأخرى .

وعلاوة على ما تقدم فإن هناك مجموعة من الدول تحررت من التجمعات الاقتصادية وتعتنق سياسة تقوم على العرض الأفضل . ومعنى هذا أن السوق الأفريقية سوق تضع الاعتبار الأول لمستوى الأسعار . ثم يأتي بعد ذلك عنصر الجودة في الدرجة الثانية . ولذلك تلعب المنافسة العربية دورا كبيرا ، بجانب أنها سوق تتميز بطبيعة خاصة وذوق فريد . وهذا بطبيعة الحال يفتقر الى أسلوب خاص فيما يتعلق بالناحية الفنية أو الانتاجية . وكان من أثر هذا أن السلع الزراعية والمنتجات الصناعية التي يمكن تبادلها الآن بين البلاد الأفريقية جد صغيرة . كما أن التبادل التجاري المنشود يتطلب إنتاج العديد من السلع التي يمكن تبادلها بين البلدان الأفريقية ، وعلى هذا فإن الارتباطات الاقتصادية الحالية ضرورية جدا لدول أفريقيا ريثما تبلغ دول القارة درجة معينة من النمو الاقتصادي .

ولقد كان لهذا الوضع أثر واضح لا يمكن أن نتجاهله ، فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية التي تجعل أسعار منتجاتنا مرتفعة رغم التفاوت الكبير في مستوى الجودة ، هذا بالإضافة الى أن الدول الأوروبية أكثر دراية منا بطبيعة هذه الأسواق بحكم الوجود الزمني لها ، ولذلك تقوم سياستها على تخطيط أكثر ملاءمة لظروف أسواق أفريقيا .

علاقاتنا الاقتصادية مع افريقيا عام ١٩٦٨
القيمة بالالف جنيه المصرى

صادرات	واردات	عمليات دولية
٧,٤٨٥	١,٨٩٧	٧,٢٤٦

صادراتنا من الارز الى افريقيا
القيمة بالجنيه المصرى

١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨
١٣٦,٧٧٣	١١٤,٥١٥	٣٦٠,٥٢٥

معدل نقص صادراتنا الصناعية الى افريقيا
القيمة بالجنيه المصرى

١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨
١٦٨,٧٤١	٤٤٧,٣٠٤	١٦٩,١٣١

ولقد بدأ عدد كبير من الدول الافريقية يولى اهتماما كبيرا بالصناعة ، مستخدما رؤوس أموال أجنبية ، وعلى أساس العلامات المسجلة دوليا لهذه الصناعات وأغلبها من دول أوروبا ، الأمر الذى يتيح لهذه الدول الافادة من كل تطور صناعى يطرا على هذه المنتجات . وما من شك فى أن هذا يترك أثارا بعيدة فى أسواق هذه الدول ، خاصة اذا أدركنا أن الصناعة المصرية لا تسير التطورات العالمية ، وأن معظم الاسواق الافريقية أسواق مفتوحة . ورغم تطور الصناعة فى كثير من دول العالم تطورا سريعا ، نجد أن صناعتنا مازالت تلقى صعوبة فى مسايرة التطور العالمى فى مستوى الانتاج . وهذا يدفعنا - بطبيعة الحال - الى قبول التضحية فى الاسعار . والى جانب هذا فالملحوظ امتياز تصنيع طراز معين ، فتجمد انتاجنا عند هذا الطراز .

صعوبات كبيرة فى أسواق افريقيا . ولاشك أن التركيز على الصادرات الصناعية أمر تحتّمه ظروف الانتاج فى بلادنا ، على اعتبار أننا نحاول دائما أن نزيد من حجم صادراتنا غير التقليدية . وعلى اعتبار أن صادراتنا من السلع التقليدية يمكن أن تجد مكانا لها فى الاسواق الاخرى .

ولقد بلغ حجم صادراتنا الصناعية الى دول افريقيا - ١٩ دولة - خلال عام ١٩٦٨ : ١٦٩ ألف جنيه حسب آخر الاحصائيات ، بينما كان فى عام ١٩٦٥ : ٣٤١ ألف جنيه ، أى أن حجم صادراتنا الصناعية فى نقص مستمر . وقبل أن نذكر أسباب ذلك نستعرض نماذج محددة عن موقف صادراتنا الصناعية فى دول افريقيا ، وكما تمثل من حجم واردات هذه الدول . وفى عام ١٩٦٧ بلغت جملة صادراتنا من الادوية الى ١٣ دولة افريقية ٩ آلاف جنيه ، فى حين أن غانا وحدها استوردت فى ذلك العام أدوية قيمتها ٣٥ مليون جنيه ، كما استوردت زامبيا أدوية قيمتها ٣ ملايين و ٧٢٣ ألف جنيه ، وفى نفس العام استوردت زامبيا اطارات قيمتها ٢ مليون و ٨٢٠ ألف جنيه ، كان نصيبنا منها ٧٢٢٤ جنيه . واستوردت الكاميرون اطارات قيمتها ٢ مليون و ٧١٦ ألف جنيه . كان نصيبنا منها ٤٧ جنيه فحسب .

والواقع أن صادراتنا الصناعية لم تصبح حتى الان من البنود الهامة فى صادراتنا الى افريقيا ، بل انها فى السنوات الاخيرة أخذت تتناقص تدريجا . ومرد ذلك فى الحقيقة الى أكثر من سبب ، ومن أهم هذه الاسباب أن الصناعة المصرية تواجه منافسة شديدة من منتجات الدول الصناعية الكبرى التى يغمر انتاجها هذه الاسواق المفتوحة . وهذه الدول تمتلك الكثير من الامكانيات الفنية والمادية والبشرية . والمقصود بالمنافسة هنا هو تطوير الانتاج وتنويعه واحترام مواعيد التوريد والتعبئة وتسهيلات الدفع . وفضلا عن ذلك ، فإن المستهلك الافريقى اعتاد منذ عشرات السنين على استهلاك سلع معينة ، ومن الصعب عليه تغييرها . كما أن واردات بعض الدول تتمتع بافضليات كثيرة من حيث تراخيص الاستيراد والرسوم الجمركية ، ويحدث هذا مع دول السوق الاوروبية المشتركة ودول الكومنولث البريطانى ، مما يجعل أسعار منتجات هذه الدول فى وضع تستحيل معه المنافسة .

قادرين على رسم سياسة سليمة لنشاطنا ، بحيث نسير على أساسها ونحن مدركون لطبيعة الاسواق التى نعمل فيها ، على أن تتناسب مع امكانياتنا التى قد تكون محدودة فى الظروف الحالية .

ثانيا : أن نحاول تطوير امكانياتنا فيما يتعلق بنوعية الانتاج ، وذلك بالاطلاع على أحدث التطورات العالمية فى مجال الصناعة . وليس هذا بهدف تصديرها الى أفريقيا فحسب ولكن هذا يعتبر تطويرا للصناعة المصرية بوجه عام . وإذا لم نتمكن من هذا ، فلا أقل من أن نحافظ على سمعة صناعتنا ، فلا نصدر إلا السلعة القادرة على المنافسة العالمية والتى نستطيع فى نفس الوقت أن نفى بالتزاماتنا حيالها بدلا من أن نضعها فى مخازن فروعنا التجارية فى هذه الدول .

ثانيا : صادراتنا الزراعية الى أفريقيا :

الواقع أن الارز وكسر الارز والبصل المصرى تمثل ٩٩ فى المائة من اجمالى الصادرات الزراعية الى دول أفريقيا . أما السلع الاخرى مثل البلح والبرتقال والعنب والخضروات وغيرها فهى سلع تحتل نصيبا ضئيلا جدا من حجم هذه الصادرات التى بلغت فى عام ١٩٦٨ : ٣ ملايين و ٦١٣ ألف جنيه معظمها من الارز .

ولا شك أن الارز المصرى غدا فى خلال العامين الاخيرين يتمتع بمكانة طيبة فى أسواق افريقيا . فهناك أسواق أصبحت تعتمد عليه الان اعتمادا كليا مثل سيراليون وموريتانيا ، إذ أن الارز فى هذه الدول يعتبر السلعة الغذائية الاولى . ورغم هذا ، فإن الارز المصرى يواجه مشاكل عديدة فى أسواق افريقيا منها أن الصين الشعبية تقوم الان بتزويد بعض الاسواق الافريقية بكميات كبيرة من احتياجاتها من الارز بأسعار خيالية ، كما تقوم بتقديم كافة الخبرات الفنية والمساعدات المادية لهذه الدول لمعاونتها على انتاج الارز محليا . هذا الى جانب أن المستهلك الافريقى يؤثر بصفة خاصة « الارز المغلى طويل الحبة » نتيجة تعوده عليه منذ مدة طويلة . وتقدم الولايات المتحدة هذا الصنف الى العديد من الدول الافريقية كمعونات مجانية . والملاحظ أخيرا أن الامم المتحدة والدول الكبرى تهتم بضرورة تقديم المعونات اللازمة لانتاج الارز فى الدول الافريقية ، وقد أقيم خلال النصف

ومن بين هذه المشاكل أيضا أن معظم السلع الصناعية سلع معمرة ، وينبغى أن تكون هناك صلة قائمة ودائمة بين المنتج والمستورد تتمثل فى ضرورة توفير قطع الغيار ، فضلا عن توافر الاختصاصيين اللازمين لعمليات التشغيل والاصلاح فى مراكز دائمة للصيانة يمكنها المحافظة على سمعة السلع وضمان استمرار وجودها فى السوق . الا أننا للأسف نجد عكس ذلك ، فالمستهلك يشتري السلعة ، وإذا تعطل فيها شيء ، فعليه أن يشتري غيرها حيث لا يمكن اصلاحها أو توفير قطع غيار لها . وهذا مشهد يتكرر فى جميع الدول التى تستورد منتجاتنا الصناعية . وفى أحيان كثيرة لا نفى بتعاقداتنا ، سواء من ناحية المواعيد ، أو المواصفات المتفق عليها ، مما يترتب عليه سقوط الاعتمادات . كما أنه فى أحيان كثيرة يتم شحن البضاعة بعد سقوط الاعتماد ، فيرفض العميل استلامها ، أو يساوم على تخفيض أسعارها .

مشكلة أخيرة تتركز فى عدم الاهتمام بالدعاية والاعلان عن السلع المصرية ، مما يفقدها كثيرا من امكانيات الانطلاق ، فى الوقت الذى تتبع فيه الدول المنافسة أحدث طرق الدعاية والاعلان . ولا ندري على من تقع مسئولية الدعاية ، هل على الشركات المنتجة أم الشركة المصدرة ؟ هذا اذا أضفنا المشاكل التقليدية مثل مشاكل التعبئة والتغليف والنقل وغيرها من المشاكل التى توجد دائما مع السلعة المصرية أينما وجدت .

واننى لاعتقد أن القضاء على جزء كبير من هذه المشاكل يتمثل فى تحديد سياسة واضحة مرسومة يقوم على أساسها نشاطنا الاقتصادى مع هذه الدول ، وعلى أساس اجراء دراسة شاملة من واقع التجربة الماضية ، مع مراعاة جانبين رئيسيين :

أولا : ألا تقوم باعداد هذه السياسة البعثات التسويقية أو مندوبو البيع ، لان هذه الاساليب لم تثبت نجاحها خلال السنوات العشر الماضية . ان هذا يتطلب توافر خبراء وأخصائيين فى عمليات تسويق الى جانب دراستهم الكاملة لطبيعة أسواق القارة الافريقية . وفى اعتقادى أن لدينا من الخبرات ، سواء فى مجال الاقتصاد أو الدعاية أو التسويق أو الشئون الافريقية ، ما يجعلنا

كل هذا يتطلب منا أن نعيد النظر فى جداول وارداتنا ونختار منها السلع التى يمكن أن نستوردها من الدول الافريقية التى نتعامل معها وتفتح لنا اسواقها . فهناك سلع نستوردها بصورة ثابتة من الدول الافريقية مثل الكاكاو الذى نستورد جميع احتياجاتنا منه من غانا بجانب بعض احتياجاتنا من البن . ويمكن أن يضاف الى هذه المنتجات الاخشاب وبعض المواد الخام مثل النحاس والقصدير والزيوت النباتية .

ان هذا الموضوع يقتضى منا بطبيعة الحال دراسات كاملة لاحتياجاتنا من السلع التى تتوفر لدى الدول الافريقية ثم اجراء دراسات مقارنة عن مستوى الاسعار التى نستورد بها هذه المنتجات وأسعار استيرادها من الدول الافريقية .

رابعاً : الاستثمارات والمشروعات الخارجية :

تعتبر الاستثمارات من الميادين الهامة فى مجال النشاط الاقتصادى على اعتبار أنها من أكثر المشاريع ظهوراً أمام الراى العام ، فضلاً عن أنها تساعد على تدعيم العلاقات مع الدول بعضها بعضاً ، ولقد ظهر نشاطنا الاستثمارى أول ما ظهر فى كل من مالى وغينيا ، إذ حصلت حكومة مالى على قرض طويل الاجل قيمته ٧ ملايين جنيه استرلينى استخدم فى انشاء فندق سياحى كبير فى باماكو ، بلغت تكاليفه ٣٦ مليون جنيه ويسمى فندق الصداقة . كما تم من هذا القرض أيضاً انشاء طريق كبير بجمهورية مالى طوله ١٦٧ كيلو متراً .

والى جانب هذا فقد اقترضت غينيا ٦ ملايين دولار ، ويجرى الان انشاء عمارتين فى كل من أبيدجان ونياس ، وهما على وشك الانتهاء .

والواقع أننا ولجنا أخيراً باب الاستثمارات ولكن بقدر محدود جداً . أما بالنسبة للقروض التى حصلت عليها غينيا وغانا فكان ذلك لظروف سياسية بحتة .

ولا يمكننا ان نقلل من أهمية الارتباطات السياسية والاقتصادية التى تربط معظم البلاد الافريقية بالدول الكبرى مثل فرنسا وانجلترا وبلجيكا ودول السوق الاوروبية المشتركة ، بالإضافة الى أن هناك شركات استثمارية ضخمة مضت

الثانى من العام الماضى فى ليبيريا مؤتمر دولى لبحث الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف . وللحد من الكميات الضخمة التى تستوردها دول افريقيا من الارز .

ولا شك أن هذه العوامل تؤثر بطبيعة الحال فى حجم صادراتنا من الارز الى افريقيا باعتباره السلعة التصديرية الاولى فى قائمة صادراتنا لدول هذه المنطقة . وتحتم الظروف علينا ضرورة تمكين الارز المصرى فى أسواقه الحالية فى افريقيا قبل عودة انتاج شرق آسيا من الارز بكمياته الهائلة وأسعاره المنافسة ، بل ان هذه الظاهرة بدأت بالفعل ، خاصة بعد التدهور الكبير الذى اصاب أسعار الارز فى التجارة العالمية خلال العامين الاخيرين .

أما بالنسبة للبصل المصرى ، فالغريب أن معظم واردات غرب افريقيا من البصل تاتى من هولندا ، وهو بصل مصرى تستورده هولندا وتعيد تصديره لوجود خطوط ملاحية منتظمة من هولندا الى غرب افريقيا . والواقع أن هذا موضوع يحتاج الى بحث دقيق ، فالأولى بنا أن نصدر انتاجنا بأنفسنا الى دول افريقيا ، خصوصاً وأن الكميات التى نقوم بتصديرها من البصل الى هذه الدول تكاد تكون محدودة حتى الان .

ثالثاً : وارداتنا من افريقيا :

موضوع الاستيراد من الدول الافريقية موضوع بالغ الأهمية والحساسية على اعتبار أن جميع الدول الافريقية دول نامية ، وهى حريصة على ايجاد توازن فى ميزانها التجارى مع الدول التى تتعامل معها . الا أننا لم نحاول هذا مطلقاً من جانبنا حتى الان ، ففي الوقت الذى بلغت فيه صادراتنا الى دول افريقيا خلال عام ١٩٦٨ - ٧ ملايين ٢٨٥ ألف جنيه ، كانت وارداتنا منها مليون ٨٩٧ ألف جنيه فقط . والاسلوب الانسب دائماً فى العلاقات الاقتصادية أن يكون ثمة تكافؤ ، بمعنى أن يأخذ الانسان لكى يعطى . وأكبر مثال يوضح لنا هذا أن صادراتنا للتوجو فى عام ١٩٦٨ بلغت ٣٥٥ مليون فرنك افريقى ، و وارداتنا ٦٠٠ ألف فرنك فقط ، ونتيجة لهذا لجأت التوجو الى تقييد تراخيص الاستيراد بالنسبة الى السلع المصرية .

تقارير وتعليقات

ونحن مدركون لهذا تماما . أما العوامل الداخلية فهي عبارة عن طبيعة أسواق هذه الدول وأذواق المستهلكين فيها .

وهناك نقطة يجب التركيز عليها تركيزا تاما ، وهي أننا في علاقاتنا مع الدول الأفريقية نربط العلاقات الاقتصادية ربطا - محكما - بالنظم السياسية فيها ، مما يجعل العلاقات الاقتصادية تحت رحمة نوعية العلاقات السياسية . ولاشك أن التقلبات السياسية تنعكس بعد ذلك على العلاقات الاقتصادية نتيجة هذا الوضع . وأكبر مثال لذلك أن حجم التبادل التجاري مع غانا بلغ في عام ١٩٦٥ وأثناء حكم الرئيسى نكروما ١٥ مليون جنيه في الوقت الذى وصل فيه الى ٦٦٠ ألف جنيه في عام ١٩٦٧ بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم نكروما في عام ١٩٦٦ .

وخليق بنا أن نهتم بموضوع الاستيراد من الدول الأفريقية ، لأن سياسة الاخذ والعطاء هي أفضل أسلوب يمكن أن يحقق نتائج طيبة في العلاقات التجارية على المدى البعيد ، ويمكن أن يفتح الطريق للحصول على تبادل الامتيازات الجمركية والمعاملة بالمثل مع بعض دول القارة .

هذا ومزال موضوع الدعاية التسويقية - وهو موضع قديم - ثغرة في نشاطنا التجارى وينبغى علينا ان ندرك ان الدعاية أحد العناصر الهامة والرئيسية التى تقوم عليها العملية التجارية ، ولذلك يجب أن نخصص لها ميزانيات ثابتة ، بحيث لا تضيق هذه الميزانيات وسط سياسة اعلانية تقوم على التخبط وعدم الادراك الصحيح . وإلى جانب ماسبق ، فإن ارسال الوفود الاقتصادية الى دول أفريقيا لدراسة امكانيات التعاون معها ، وتوقيع البروتوكولات التجارية يعد من أحسن الوسائل التى تساعد على توثيق العلاقات معها ، بشرط أن تتسم بالجدية ، ولا يكون عمل هذه الوفود مجرد كتابة التقارير من المذكرات القديمة كما يحدث الان . وبالإضافة الى ذلك ، فإن اختيار الاشخاص الذين يعملون في فروعنا التجارية في هذه الدول من اششق الامور واهمها في نفس الوقت ، اذيتعين أن يتم اختيارهم على أساس من الادراك التام بطبيعة الظروف في قارة أفريقيا ، وأن يكون لديهم من الثقافة ما يؤهلهم لمثل هذا

عليها عشرات السنين وهى تزاوئ نشاطها في المنطقة . مضافا الى ذلك مشاكل التمويل وتحويل النقد ومشاكل النقل خاصة ما يتصل منها بعمليات البناء والتشييد التى تحتاج الى معدات ضخمة . وأن كنا نستطيع أن نقول أن هناك مشروعات نملك فيها خبرات واسعة ، فلا أقل من أن نقدم خبراءنا خاصة في مجالات استصلاح الاراضى وعمليات البناء والتشييد والمشروعات الزراعية ومشروعات الرى . وقد كانت أمامنا فرص واسعة ، بيد أننا لم نحاول الاسهام في تنفيذها . فلقد كانت هناك مشاريع حفر الابار الارتوازية في النيجر التى قامت اسرائيل بتنفيذها . وأيضا مشروعات مشابهة في موريتانيا ومالى ، خاصة مشروع زراعة الارز في موريتانيا التى تقوم الصين الان بتنفيذه . فضلا عن مشروعات استصلاح الاراضى في تنزانيا التى طلبت عددا من الخبراء في هذا المجال ، الا أننا لم نرد على طلبها ولوبخطاب اعتذار رغم وجود الالاف من الخبراء في استصلاح الاراضى لدينا ، وكانت النتيجة أن اسرائيل سارعت بارسال هؤلاء الخبراء في خلال أسبوع واحد من طلب حكومة تنزانيا . والواضح أن اهتمامنا بالمجال الاستثمارى في أفريقيا لم يأخذ حتى الان شكلا يقوم على أساس سليم من الدراسة والتخطيط ، وانما يقوم على أسس غير ثابتة بسبب عدم وضوح الصورة أمامنا ، سواء فيما يتعلق بامكانياتنا في مجال الاستثمارات ، أو بالنسبة للمشروعات التى يمكن لنا أن نشارك فيها حسب هذه الامكانيات .

ومهما يكن من شيء ، فأننا نستطيع أن نقول أننا نجحنا بصورة طيبة في مجال العمليات الدولية التى نقوم فيها بتصدير منتجات الدول الأفريقية الى دول أوروبا ، وقد بلغت في عام ١٩٦٨ : ٧ ملايين و٢٤٦ ألف جنيه .

نخلص من كل هذا الى أن نشاطنا الاقتصادى في أفريقيا يفتقر الى أسس تقوم على فهم واضح وعميق بطبيعة اقتصاديات دول القارة والعوامل التى تؤثر فيها ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، فالعوامل الخارجية أبرزها ارتباطها بالتجمعات الاقتصادية العالمية ، وهذه تترك آثارها فى اقتصاديات تلك الدول ، التى لا يمكن لها انفكك منها الان . ومن ثم يجب علينا أن نحدد سياستنا

الدول الاخرى لانها أكثر منا ادراكا بطبيعة هذه الاسواق ، ولذلك ألفينا حجم تجارتنا مع هذه الدول لا يتناسب مطلقا مع احتياجاتها ، خاصة فيما يتعلق بالصادرات الصناعية . ومن ثم فنحن في حاجة الى أن نعيد النظر في سياستنا الاقتصادية مع دول أفريقيا كي نستطيع أن نصل الى الاسلوب الصحيح الذي نتبعه في علاقاتنا مع هذه الدول .

فاروق جويده

العمل . وفي النهاية لا يسعنا الا أن نقول اننا الان على ابواب مرحلة جديدة يجب أن يعتمد نشاطنا فيها على أسلوب سليم أساسه تجربة السنوات العشر الماضية بكل ما فيها من نجاح وخطأ ، وأن نضع في اعتبارنا دائما أن ظروف القارة الافريقية تتغير بسرعة غريبة ، مما يتطلب منا أن تكون سياستنا أكثر مرونة بحيث تسير هذه الظروف المتغيرة . ان السياسة التي نتبعها في القارة الافريقية الان لا تتماشى مع الاساليب التي تتبعها

الاتجاهات الجديدة في السوق الاوروبية

من المشاكل التي واجهت السوق وفي مقدمتها زيادة الفائض في المحاصيل الزراعية ، واختلال التوازن بين القرنك الفرنسي والمارك الالماني ، وعضوية بريطانيا في السوق الاوروبية وامكانية تحقيق الاندماج السياسي في اوربا الغربية باعتباره الهدف الاساسي من انشاء السوق .

يلاحظ ان نجاح السوق خلال السنوات الاولى كان مرجعه الرخاء الاقتصادي في اوربا الغربية الذي اقترن بوجود فائض كبير في المدفوعات الخارجية للدول الاعضاء نتيجة للمصروفات العسكرية الامريكية واستثماراتها في تلك الدول .

اعتزال ديغول للرئاسة الفرنسية عديدا من التساؤلات حول مستقبل السوق الاوروبية في ظل حكومة فرنسية جديدة ، فضلا عن ذلك فان تغير الحكومة في المانيا الغربية دعا الى ضرورة بحث الدور القيادي الذي يمكن ان تلعبه في اوربا الغربية بصفة عامة .

ان السوق الاوروبية تواجه زعامتين ، الرئيس بومبيدو والمستشار فيللي برانت ورغم اختلاف اهداف كل منهما الا أنه نظرًا لتقارب العلاقات الالمانية الفرنسية يبدو ان هناك املا في التخلص

أشار

تقارير وتعليقات

متفق عليه . نتيجة لذلك تحملت بعض الدول مسؤولية تقديم المساهمات بصفة مستمرة بينما تلقى البعض الآخر معونات بصفة منتظمة . وحيث انه كلما زاد الانتاج زاد العبء المفروض على الدولة في تأييدها للأسعار الموحدة ، أصبحت المانيا اكثر الدول مساهمة بينما كانت فرنسا اكثر الدول استفادة من صندوق الدعم .

فمثلا اذا تعرضنا لاتفاقية القمح ١٩٦٤ نجد انه في المانيا وهى المنتج ذو التكاليف المرتفعة ثارت عدة تساؤلات حول مدى فعالية الاستثمار فى تقديم المساهمات لدعم الصندوق تحقيقا للسعر الموحد . وبالتالي فان الحكومة الالمانية تطالب بوضع حد أعلى لهذه المساهمات . اما بالنسبة لفرنسا - وهى المنتج ذو التكاليف المنخفضة - فالمسألة تدور حول مدى الاستثمار فى تأييد اسعار للقمح بسعر اعلى مما ترغبه الحكومة وما يترتب عليه من زيادة فى الانتاج . ولهذا فان استثمار فرنسا فى تأييد السعر الموحد يرتبط باستعداد المانيا لتقديم مساهمات مالية تزداد بزيادة ناتج القمح الفرنسى .

ويرتبط بمشاكل الاسعار الموحدة ضرورة التنسيق النقدي بين الدول الاعضاء وحيث ان هذا لم يتم بعد فان تغير معدلات التبادل من وقت لآخر بين دول السوق اضعف من امكانية تحقيق الاندماج الاقتصادى . فان تحديد اسعار موحدة يقرر ثبات القيمة النسبية لعملات الدول الاعضاء . وعلى هذا عبر عن الاسعار الموحدة بوحدة مشتركة مع تحديد قيمتها بالنسبة لعملات الدول الاعضاء . غير ان التجربة اثبتت ان الدول تضع مصالحها الوطنية فى المقام الاول، وقد بدا هذا واضحا فى رفع سعر المارك الالمانى وخفض الفرنك الفرنسى . الامر الذى دعا وزراء المالية والزراعة لدول السوق للموافقة على وقف العمل بالسياسة الزراعية وعزل السوق الفرنسية عن اسواق الدول الاعضاء لمدة ٢٨ شهرا .

واجمالا فان الاسعار الموحدة بمستواها الحالى وما يرتبط بها من زيادة الفائض فى الانتاج الزراعى ومبدأ المسؤولية المالية الجماعية ادت الى ظهور صراعات حادة بين الدول الاعضاء .

الا ان الظروف الاقتصادية التى ساعدت على الاندماج الاقتصادى فى اوائل الستينات كانت مؤقتة ، فقد واجهت السوق فى السنوات الاخيرة عددا من المشاكل ولا يرجع ذلك الى الاتجاه السلبي لديجول فحسب وانما يرتبط بالصراعات الاقتصادية العنيفة بين الدول الاعضاء مع ضعف قدرة هذه الهيئة على التوفيق بينهم . صاحب ذلك انهيار عام فى نظام المدفوعات الدولية ، فالسيولة النقدية الدولية التى ساعدت السوق خلال السنوات الاولى تغيرت وأصبحت الدول تعيش فى ظل نظام نقدي يزيد من مشاكل الدول التى تواجه عجزا فى المدفوعات .

واهم مشاكل السوق هى - السياسة الزراعية والاندماج النقدي - المضمون السياسى للسوق الاوروبية - عضوية بريطانيا فى السوق المشتركة .

اولا ، السياسة الزراعية والاندماج النقدي :

فى هذا المجال كان امام دول السوق اما ابعاد الزراعة عن نطاق الاندماج الاقتصادى او توحيد الاسواق الزراعية بايجاد نظام موحد للأسعار مع العمل على رقابة الواردات . وحيث ان الدول فضلت المسلك الاخير ، فقد ارتكزت سياستها الزراعية على مبدأ مزدوج ،

١ - اسعار موحدة

ب - المسؤولية المالية الجماعية .

كان اختلاف اسعار السلع الزراعية فى الدول الاعضاء انعكاسا لظروف الانتاج بها ، لهذا كان لا بد من الاتفاق على سعر موحد لهذه السلع يفوق متوسط السعر السائد فى دول السوق ، الامر الذى ترتب عليه زيادة فى كمية الانتاج تفوق امكانية استهلاكها ، ووجود فائض يتحتم التخلص منه اما بالاغراق فى اسواق خارجية بسعر اقل من السعر الموحد المتفق عليه ، او بالتخزين وفى كلتا الحالتين فان التكاليف بدت مرتفعة جدا .

اما بالنسبة للمسؤولية المالية الجماعية فقد تم انشاء صندوق للدعم المشترك حيث تقدم الدول مساهماتها او تتلقى معونة منه طبقا لنظام نسبى

ثانيا : المضمون السياسى للسوق الاوربية .

ان تفاقم الصراعات الاقتصادية بين دول السوق لا يشكل المصدر الوحيد لجميع مشاكلها . وقد يثار هنا تساؤل - لماذا نجحت السوق فى تخطى هذه الصراعات فى السنوات الاولى بينما لم تستطع الاستمرار فى هذا النجاح فى السنوات الاخيرة ؟

الاجابة على هذا السؤال ترتبط اساسا بالنواحي السياسية . فان مؤسسى السوق نظروا اليه على انه خطوة فى سبيل تحقيق الاندماج السياسى ، بانشاء حكومة اقتصادية فوق الحكومات القومية يسمح بمرور الوقت ان يكون لها دور فى ميادين الدفاع والسياسة الخارجية . وسواء كان هذا الافتراض واقعيا ام لا فانه كان بمثابة قوة دافعة لنشاط السوق فى السنوات الاولى . فان تقدم السوق اعتمد بصفة اساسية على التعهدات المشتركة للدول حول ضرورة تحقيق الوحدة الاوربية ، فاذا ضعفت هذه التعهدات فمن الطبيعى ان يهبط الحماس لدى الدول فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادى .

ففكرة الوحدة الاوربية قامت بدور فعال طالما كانت تمثل هدفا بعيدا غير محدد الملم . فحين ظهرت الاقتراحات حول ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية من اجل تحقيق هذه الفكرة ، انقسمت الدول الست فيما بينها حول ما اذا كانت هذه الوحدة يجب ان تنحصر فى اوربا ام هل تتسع لتشمل المجتمع الاطلى ، اى هل تنتم الوحدة على اساس الاستقلال عن الولايات المتحدة كما اكد ديغول مرارا ، ام تتم فى ظل الارتباط بها كما اكدت المانيا وغيرها من الدول . ؟

كذلك اختلفت وجهات نظر الدول الست حول موضوع الحكومة المقترحة بل وكانت وجهات نظرهم بصدها متناقضة فرغم ان هدف ديغول كان تحقيق الوحدة الاوربية الا انه عارض بشدة وجود حكومة فوق الدول . وبالمثل فان الدول التى ايدت هذه الفكرة ، رفضت الاعتراف باستقلال اوربا .

ونلاحظ ان الانقسامات حول فكرة الوحدة

الاوربية لم يكن مصدرها ديغول فحسب ، وانما كانت انعكاسا للاهداف والاتجاهات السائدة فى الدول الست ذاتها . فالدول التى وجدت فى استطاعتها حل مشاكلها الزراعية رفضت الخضوع للسلطة العليا المقترحة ، اما الدول التى مارست تأثيرات دبلوماسية عديدة فقد ايسدت الاحتفاظ باستقلال السياسة الخارجية ، كذلك فان الدول الخاضعة للحماية الثورية للولايات المتحدة عارضت النتائج المترتبة على احتمال الوصول الى ذلك النوع من الاستقلال الذى تفرضه الوحدة الاقتصادية .

ثالثا - عضوية بريطانيا فى السوق المشتركة :

أهم الخلافات التى ثارت فى السوق دارت حول قبول بريطانيا عضوا . ولتتبع التطورات التى طرأت بهذا الشأن لابد من التعرض لموقف كل من - دول السوق الاوربية - بريطانيا - الولايات المتحدة الامريكية .

أ - دول السوق الاوربية : اختلفت الدول فيما يتعلق بقبول بريطانيا عضوا ، فبالنسبة للدول التى ايدت دخولها - الدول الست ما عدا فرنسا - فقد رأت فى عضويتها امرا حيويا لكى تتمكن اوربا من أن تلعب دورا هاما فى السياسة العالمية . كما أن بعض هذه الدول كانت ترى فى وجود بريطانيا امرا مرغوبا من أجل تحقيق التوازن لقوة المانيا وفرنسا ، بالاضافة الى اثرها فى تأكيد الروح الديمقراطية فى اوربا .

اما فرنسا فقد عارضت دخول بريطانيا لاسباب اقتصادية ، منها ازدياد المنافسة من جانب المنتجين البريطانيين ولاسباب سياسية تتعلق بعدم رغبة فرنسا فى فقدان مركزها الممتاز كأكبر قوة سياسية فى السوق . غير ان اعتزال الرئيس ديغول وضعف الاقتصاد الفرنسى وزيادة قوة المانيا ادى الى تغير موقف الحكومة الفرنسية حيث ابدت استعدادها فى ٢٢ يوليو ١٩٦٩ لعقد مؤتمر لرؤساء الحكومات لمناقشة مسألة عضوية بريطانيا فى السوق . الا ان الرئيس بومبيدو أعلن فى اكتوبر ان استعداده لقبول بريطانيا عضوا يرتبط بتحقيق شرطين :

مؤتمر لاهاي :

عقد هذا المؤتمر في الفترة من ١ - ٢ ديسمبر ١٩٦٩ بناء على الاقتراح الفرنسي الذي وافقت عليه الدول في يوليو من نفس السنة ، ورغم أن المؤتمر لم يتوصل الى قرارات قاطعة الا أنه كان عاملا هاما في انقاذ السوق المشتركة من الانهيار ، ولقد دارت المفاوضات حول ثلاثة مبادئ - تكملة السوق - دعم السوق - توسيع السوق . وظهرت ثلاثة اتجاهات حول تحديد أولوية كل من هذه المبادئ .

أ - الاتجاه الفرنسي ، ركز أساسا على ضرورة التكملة أي ضرورة الاتفاق على السياسة الزراعية بنهاية الفترة الانتقالية في ديسمبر قبل بدء المفاوضات مع بريطانيا . وقد ركز بومبيدو في هذا المجال على ضرورة تحقيق استقلال أوروبا بعيدا عن

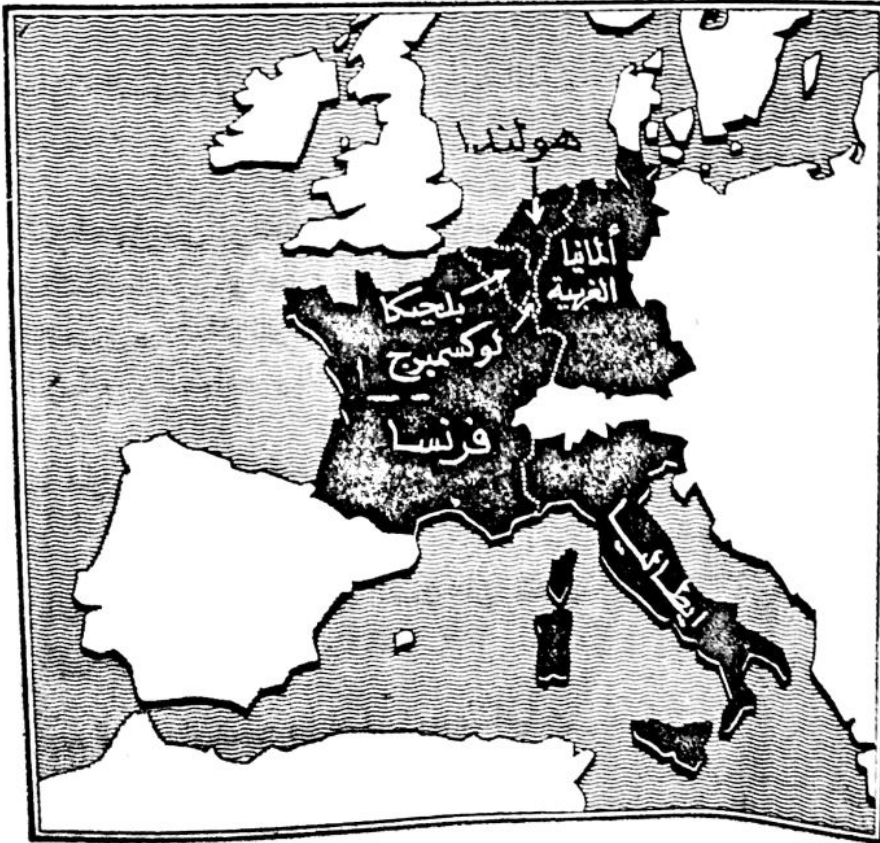
١ - الاتفاق على سياسة زراعية دائمة للسوق تضمن استمرار تقديم معونات كبيرة للمزارعين الفرنسيين .

ب - الاتفاق على تدعيم السوق بتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء في المجالات السياسية والنقدية والتجارية والفنية .

ب - موقف بريطانيا : كانت العقبة الرئيسية لدخول بريطانيا السوق تتمثل في السياسة الزراعية المشتركة والتي في ظلها تضطر بريطانيا الى الاعتماد كلية على القارة الاوربية للحصول على وارداتها الزراعية بأسعار مرتفعة . علاوة على الالتزام بتقديم مساهمات لصندوق الدعم تضيف عبئا جديدا على ميزان مدفوعاتها . وعلى هذا فان التغيرات في السياسة الزراعية للسوق ذلت هذه العقبات أمام بريطانيا .

ج - موقف الولايات المتحدة : لقد تغيرت سياسة الولايات المتحدة تجاه عضوية بريطانيا . فطالما كان السوق من وجهة النظر الامريكية تشكل اساسا للوحدة السياسية فان الولايات المتحدة كانت تؤيد عضوية بريطانيا ، فضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة وجدت ان دخول بريطانيا امر ضروري لموازنة القوى الالمانية والفرنسية في السوق .

ولكن اذا لم تكن هناك وحدة سياسية في أوروبا فان مثل هذا المنطق يفقد الكثير من اهميته وتصبح مسألة عضوية بريطانيا من وجهة النظر الامريكية مسألة اقتصادية بحتة . ولهذا فان ضعف المركز الثقافي للولايات المتحدة واضطراب ميزانها التجاري جعلها غير متحمسة لدخول بريطانيا السوق المشتركة .



الدول الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة *

٤ - ضرورة الوصول الى وضع مشروع لتحقيق الوحدة الاقتصادية قبل نهاية ١٩٧٠ .

نفوذ الدول الكبرى ، مؤكداً في هذا استمرار السياسة الفرنسية التقليدية .

ب - اتجاه الدول الاخرى وعلى رأسها ألمانيا

رأت انه لابد من بحث هذه الاهداف في دفعة واحدة مع التركيز على ان المفاوضات حول السياسية الزراعية يجب أن تشمل التخفيف من المسؤوليات الملقاة على عاتق الدول ، على ان تكملة السوق يجب الا تشكل عقبة في سبيل دخول بريطانيا . فقد أكد برانت ان توسيع السوق يجب أن يتم في اقرب وقت حيث :

١ - ان تجنب مسألة التوسع تشل حركة السوق .

٢ - ان توسع السوق امر ضروري للاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

٣ - موازنة النفوذ الألماني بالنسبة لأولئك الذين يخشون زيادته .

ج - اتجاه مؤيدي الوحدة الاوربية : لم يهدف

أولئك الى تكملة السوق وانما أكدوا ضرورة العمل على دعم السوق واتخاذ الوسائل الفعالة من اجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي .

وعموماً فان أهم ما تمخض عنه مؤتمر لاهاي من الناحية النظرية :

١ - انه يجب على الدول الست ان تكملة الاتفاقية الزراعية والمالية بنهاية ١٩٦٩ .

٢ - البدء في المفاوضات بشأن قبول بريطانيا .

٣ - يدرس وزراء الخارجية الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة السياسية على ان يقدموا تقريراً حول هذا في يوليو ١٩٧٠ .

ان مؤتمر لاهاي أوضح انتقال مركز القيادة من باريس الى بون . فرغم ان الرئيس بومبيدو نجح في حمل الدول على ضرورة تكملة السوق بالوصول لاتفاق حول السياسة الزراعية ، الا ان برانت نجح في حمل فرنسا على الموافقة على البدء في المفاوضات الخاصة بتوسيع السوق دون اشارة عراقيل .

لقد امكن الوصول في ديسمبر ١٩٦٩ الى اتفاق نهائي بشأن التسوية المالية للسياسة الزراعية للسوق مما مهد الطريق لانضمام بريطانيا في فبراير ١٩٧٠ حيث وافق وزراء خارجية السوق الاوربية على أن تصبح بريطانيا عضوا كاملاً في السوق قبل ان تتحمل الاعباء الكاملة لهذه السوق قبل ان تتحمل الاعباء الكاملة لهذه العضوية . الا ان المحادثات حول هذا الشأن اصابها الركود في اجتماعات مايو حيث ظهر الخلاف مرة أخرى حول ما اذا كانت بريطانيا تأخذ صفة استشارية تمثيلاً مع وجهة النظر الفرنسية التي ما زالت ترفض اشتراك بريطانيا في مثل هذه المحادثات فضلاً عن ذلك فانه من العسير تصور امكانية تحقيق اي عمل ايجابي فيما يتعلق بقبول بريطانيا قبل اجراء الانتخابات البريطانية . فدول السوق ترغب في معرفة الحكومة البريطانية التي سوف تتعامل معها ، وكذلك فان بريطانيا الان ليس لديها رغبة في الاسراع بالامور . ولكن من ناحية أخرى فانه من المنتظر أن يترتب على عودة فرنسا الى حضور اجتماعات اتحاد اوروبا الغربية - الذي يضم بريطانيا ودول السوق - بعد انقطاعها عنه منذ ١٩٦٩ ، زيادة امكانية التفاهم حول المستقبل الاقتصادي والسياسي لدول المنطقة .

ان البدء في حل المشكلتين الرئيسيتين اللتين واجهتا السوق يفتح الباب من جديد أمام امكانية ظهور فكرة الوحدة السياسية ، وان كانت تلك الوحدة قد اخذت بعداً جديداً في ظل زعامة بون

التساؤل حول اثر الاتجاهات الجديدة فى السوق المشتركة على علاقتها بالدول المرتبطة بها - ١٨ دولة افريقية - خاصة بعد هبوط الحماس الافريقى فى اجتماع ياوندى ١٩٦٩ .

ودوده بدران

التي أكدت انتفاء امكانية وجود مؤسسات فوق الدول خلال السنوات القليلة القادمة . وانما يجب ان يتم التعاون بين الدول الاوربية فى ظل احتفاظ كل منها بذاتيتها أى العودة مرة أخرى الى سياسة مشابهة لسياسة ديجول فى هذا الشأن . وهنا يثور

تطورات الاقتصاد العالمى والدول النامية

بصفة خاصة ، وعلى التجارة العالمية ككل ، التي زادت بمعدل غير متوقع . وقد رحبت الدوائر الاقتصادية فى العالم بهذه التطورات التي لم تعقها الاختلالات التي حدثت - داخليا وخارجيا - فى بعض الدول الصناعية الكبرى والتي تؤدي دورا مؤثرا واساسيا فى النظام النقدي الدولى بسبب وزنها الاقتصادى الكبير بين مختلف دول العالم .

وقد أجمعت التقارير الاقتصادية الاخيرة على أن الضغوط التضخمية التي عمت الدول الصناعية قد أدت الى ارتفاع فى الاسعار فاق بدرجة محسوسة مستوى أسعار ما بعد الحرب العالمية الاخيرة ، ومن جهة أخرى فقد أدى عدم اتخاذ قرارات سريعة وحازمة لمعالجة التضخم الى تفاقم هذه المشكلة وزيادة حدتها . وكنتيجة مباشرة لذلك ، أصبح هناك ضغط متزايد على سوق

مع

نهاية الستينات ، وبداية السبعينات يأتى عام ١٩٦٩ ليكون فاصلا بين عقدين ، ولهذا فان تقييم أهم الاحداث الاقتصادية خلال هذا العام ، يمثل دون شك أهمية خاصة فى مجال تأثيره على مؤشرات السياسة فى العالم خلال عام ١٩٧٠ وربما خلال عقد السبعينات . وفى هذا التقرير سنحاول تحليل هذه الاحداث ، مركزين بصفة خاصة على الموقف الاقتصادى فى الدول النامية .

نظرة عامة

شهد عام ١٩٦٩ استمرارا للتوسع فى النشاط الاقتصادى الذى ساد الدول الصناعية منذ منتصف عام ١٩٦٧ ، وذلك رغم وجود بعض التباطؤ فى معدل النمو العام ، وقد أثر هذا التوسع الاقتصادى على تجارة السلع الاولى

مارس ١٩٧٠ بنسبة ١٠ فى المائة [قدرت بـ ٢٧١٠ ملايين دولار) كما زاد الانتاج الصناعى خلال عام ١٩٦٩ بنسبة ٢ فى المائة وبلغ اجمالى الناتج القومى ٩٣٧ بليون دولار ، بزيادة ٢ فى المائة عن عام ١٩٦٨ . هذا وبالرغم من الزيادة الكبيرة فى الاجور والاسعار خلال عام ١٩٦٩ الا انه من المتوقع ان تحتوى الميزانية البريطانية الجديدة على نفس الاتجاهات التوسعية التى سادت فى الميزانية السابقة .

اما فرنسا فبعد ان سلمت اخيرا بالحل الذى توقعه المراقبون الاقتصاديون فى العالم . وخفضت قيمة الفرنك الفرنسى لتصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات ، راحت تعمل على تدعيم مركز الفرنك الفرنسى وتنمية احتياطي العملة لديها وتوفير الثبات والاستقرار للاقتصاد الفرنسى . وتدل المؤشرات الاقتصادية الاخيرة على ان معدل النمو فى الانفاق الاستهلاكى قد تباطأ فى الوقت الذى زادت فيه الاستثمارات ، وحقت الصادرات زيادة بسيطة ، كما زاد الانتاج الصناعى بمعدل ٥ فى المائة عن عام ١٩٦٩ ، وبلغ اجمالى الناتج القومى ١٤٢ بليون دولار ، بزيادة ٨ فى المائة عن عام ١٩٦٨ ، اما احتياطيات العملة فقد بلغت فى نهاية فبراير ١٩٧٠ - ١٢٢ مليون دولار ، ومازالت بعض القيود المالية سارية فى نفس الوقت الذى قدمت فيه الحكومة الفرنسية تيسيرات هامة لتشجيع الصادرات .

وقد ادى قرار المانيا الغربية برفع سعر المارك الالماني الى الاسهام فى تحقيق استقرار النظام النقدى الدولى وعودة الكثير من « النقود الساخنة » hot money (وهى الاموال التى تستخدم فى المضاربات السريعة والمحمومة) الى اوطانها الاصلية . وتشير التقارير الاقتصادية الاخيرة عن المانيا الى ان الموجة التوسعية ما زالت مستمرة ، سواء بالنسبة للاستهلاك وللاستثمار ، وقد زاد اجمالى الانتاج الصناعى خلال عام ١٩٦٩ بنسبة ٨ فى المائة وبلغ اجمالى الناتج القومى ١٥١ بليون دولار ، محققا بذلك زيادة تقدر بـ ٨ فى المائة بالنسبة للعام السابق . اما احتياطيات العملة ، فقد انخفضت خلال العام المنتهى فى فبراير ١٩٧٠ بنسبة ١٥ فى المائة حيث بلغت

الائتمان العالمى وارتفاع ملحوظ فى اسعار الفائدة ، مما ادى بالتالى الى الحد من الائتمان الممنوح للدول المنتجة للمواد الاولية ، ولقد تفاوتت حدة التضخم بين دولة وأخرى ، وظهرت اختلافات واضحة فى الاسعار والنفقات ، وترتب على ذلك ان واجهت موازين مدفوعات هذه الدول مشاكل حادة . وبالإضافة الى ذلك ، واجهت أسواق العملة فى العالم هزات عديدة نتيجة عمليات المضاربة الكثيرة التى تمت بالنسبة لبعض العملات الرئيسية . وقد أمكن حل هذه الازمات عن طريق التعاون المالى بين الدول المعنية ، وعن طريق المسحوبات النقدية التى تمت من صندوق النقد الدولى ، الا ان الاتفاقيات التى عقدت بين الدول لهذا الهدف يحتاج تنفيذها الى تعاون الدول أيضا فيما بينها لتفادى الاختلالات التى تشجع على قيام مثل هذه المضاربات على قيمة العملات الرئيسية فى العالم .

ومع بداية عام ١٩٦٩ كانت هناك بعض علامات التحسن الواضحة بعد أن تبنت الولايات المتحدة برنامجا اقتصاديا يهدف الى تصحيح الاختلال فى ميزان مدفوعات ومحاربة التضخم ، الا ان أحدث التقديرات الاقتصادية تشير الى ان الاقتصاد الأمريكى قد صاف موجة من التباطؤ الاقتصادى ، وأن معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى لم يتغير خلال الاثنى عشر شهرا المنتهية فى فبراير ١٩٧٠ . وقد قدر اجمالى الناتج القومى الأمريكى لعام ١٩٦٩ بحوالى ٩٣٢ بليون دولار محققا زيادة مقدارها ٧ فى المائة ، اما احتياطي « الفيدرال ريزيرف سنتر » فقد قدرت قيمته بحوالى ١٧٦٧ بليون دولار حتى نهاية فبراير ١٩٧٠ ، أى بزيادة تقدر بـ ١٤ فى المائة بالنسبة للعام السابق . وبالرغم من أن الميزان التجارى قد حقق فائضا نتيجة زيادة الصادرات زيادة كبيرة ، الا ان مقدار العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى قد ارتفع بحدة خلال عام ١٩٦٩ .

وفى انجلترا اظهر الاقتصاد القومى تجاوبا مع الاجراءات التى اتخذت لعلاج الاحتلال ، حيث اظهر الميزان اخيرا فائضا لأول مرة منذ زمن طويل ، وقد زادت قيمة احتياطي العملة حتى نهاية

تقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية الى الدول الاعضاء لعلاج الخلل فى موازين مدفوعاتها .

التجارة بين الشرق والغرب

عند تقييم النمو الذى حققه حجم التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، نلاحظ المؤشرات التالية التى تميز بها عام ١٩٦٩ .

١ - تشير التقديرات الاولى لحجم التجارة الخارجية لدول الكتلة الشرقية عن عام ١٩٦٩ الى ان صادرات الكومبيكون فى هذا العام قد حققت نموا ملحوظا قدر بحوالى ١٠ فى المائة بالرغم من هبوط الصادرات التشيكوسلوفاكية خلال النصف الاول من عام ١٩٦٩ ، وقد تفاوتت معدلات التغير فى الواردات بشدة من دولة الى اخرى ، حيث حققت ارتفاعا كبيرا فى كل من بولندا والمجر ورومانيا ، فى نفس الوقت الذى تراجعت فيه نسبيا فى تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وقد ارتفع حجم تجارة المانيا الشرقية بحوالى ١٣ فى المائة ، فى حين زادت التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى بنحو ٩ فى المائة ، اى اقل قليلا من معدل النمو الذى سجلته عام ١٩٦٨ . اما بالنسبة للصين الشعبية وكوبا ، فالبيانات الخاصة بتجارة كل منهما غير متاحة ، الا ان هناك ما يشير الى ان تجارة الصين الشعبية مع الدول المتقدمة والنامية قد عادت فاتجهت الى الارتفاع بعد ثلاث سنوات من التراجع .

٢ - قدر حجم تجارة الاتحاد السوفيتى مع دول اوربا الغربية بحوالى ٢٠ فى المائة من اجمالى حجم تجارته الخارجية . وقد بلغت قيمة المعاملات التجارية بين الاتحاد السوفيتى ودول الكومبيكون ١٣ بليون روبل ، وتأتى المانيا الشرقية على رأس الدول المتعاملة مع الاتحاد السوفيتى ، تليها بولندا فتشيكوسلوفاكيا فبلغاريا ثم المجر . وقد اشارت الارقام الصادرة عن وزارة التجارة السوفيتية الى ان تجارة الاتحاد السوفيتى مع الدول النامية قد تجاوزت لأول مرة ٢ بليون روبل ، وأن نسبتها بلغت ١٢.٥ فى المائة من حجم التجارة الخارجية السوفيتية . ويرجع السبب فى ذلك الى زيادة حجم تجارة الاتحاد السوفيتى بصورة ملحوظة مع

٧٢١٢ مليون دولار ، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه التدفقات المالية الى خارج المانيا فى الانخفاض .

وعلى العموم ، فانه من المتوقع ان يؤدى نجاح السياسات الخاصة بالتحكم فى حجم الطلب العالمى ، ومحاولات التوفيق بين الاهداف الاقتصادية للدول الصناعية ، الى تحقيق المزيد من الاستقرار المنشود فى النظام النقدى الدولى .

السيولة الدولية

تم الاتفاق بين الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى فى نهاية عام ١٩٦٩ على البدء فى تنفيذ مشروع حقوق السحب الخاصة ، والمعروف ان هذا المشروع قد تم اقراره بهدف ضمان النمو الثابت والمتوازن للتجارة العالمية والمدفوعات . وقد تم الاتفاق على أن يتم توزيع حقوق السحب الخاصة سنويا على جميع الدول الاعضاء فى الصندوق على اساس حصة كل منهم ، وذلك خلال فترة زمنية اساسية تحددت بثلاث سنوات تبدأ من يناير ١٩٧٠ ، وتقدر الكمية الاجمالية التى سيتم توزيعها خلال هذه الفترة الزمنية بـ ٩٥ بليون دولار . ويعتقد خبراء الشؤون النقدية فى العالم ان اقرار هذا المشروع ، وان كان سييسر من عمليات تعديل اسعار صرف العملات الدولية ، الا انه لن يغنى عن ضرورة الاتفاق على سياسات قومية معينة للتحكم فى الطلب المحلى والعالمى ، تفاديا لاية اختلالات قد تظهر نتيجة لذلك فى موازين المدفوعات . والمتفق عليه ، بصفة عامة ، هو أن يكون هناك توازن معقول بين عرض السيولة المشروطة فى العالم - اى الاموال المتاحة مقابل شروط معينة - والسيولة غير المشروطة (اى التى لا تخضع لشروط تذكر) وذلك بسبب الدور الكبير الذى يمكن ان تؤديه كل منهما فى تهيئة السبيل امام النظام النقدى الدولى للعمل بطريقة متوافقة ومتناسقة .

ومن جهة اخرى ، فقد تم الاتفاق فى الاجتماع السنوى الاخير للصندوق والبنك الدولى على اعادة النظر فى حصص الدول الاعضاء فى الصندوق ، بهدف زيادة مقدرة الصندوق على

العالم الصناعية الرئيسية تؤثر ولاشك على حجم صادرات الدول النامية وعلى معدل نموها الاقتصادي . ويعتبر عام ١٩٦٩ مزيجا بين هذا وذلك ، إذ على الرغم من الانخفاض الطفيف في النمو الاقتصادي في كل من أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة ، فإن قيمة الصادرات العالمية قد ارتفعت بنسبة ١٣.٥ في المائة عن أي وقت منذ الحرب الكورية .

وسنحاول فيما يلي تحليل الموقف الاقتصادي في الدول النامية من خلال النقاط الرئيسية التالية :

١ - تجارة الدول النامية :

تشير التقديرات المبدئية إلى أن صادرات الدول النامية الإجمالية قد زادت بحوالي ٩ في المائة عام ١٩٦٩ ، وهو نفس المعدل الذي ساد عام ١٩٦٨ ، أما الواردات ، فإن التقديرات الخاصة بها قد لا تكون على نفس الدرجة من الصحة ، نظرا للذمو الملحوظ الذي سجلته الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٩ . ويبدو أن معدل نمو واردات السنة بأكملها قد فاق بعض الشيء معدل النمو في الصادرات ، إلا أن أسعار الواردات قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا .

وقد لوحظ بصفة خاصة أن صادرات أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا قد نمت نموا كبيرا (بين ٩ في المائة ، ١١ في المائة) ، على حين ارتفعت صادرات دول أمريكا اللاتينية بنحو ٧ في المائة . وقد استفادت من التوسع التجاري ، بصفة رئيسية ، الدول النامية المصدرة للبترول وبعض الدول الأخرى نتيجة الارتفاع غير العادي في أسعار بعض المواد الأولية مثل النحاس والمطاط والكاكاو .

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في واردات الدول النامية ، فإن احتياطياتها من النقد الأجنبي قد استمرت في الزيادة الكلية ، إلا أن معدل زيادتها يقل عن المعدل الذي ساد عام ١٩٦٨ . وقد انخفضت احتياطيات دول الشرق الأوسط اعتبارا من الربع الأول من عام ١٩٦٩ وما تلاه ، على حين اتصفت احتياطيات دول أفريقيا بالثبات عند مستوى أقل ابتداء من الربع الثاني لعام ١٩٦٩ .

كل من الهند والجمهورية العربية المتحدة وباكستان .

٢ - زادت قيمة صادرات الولايات المتحدة إلى دول الكتلة الشرقية من ٣٠٥ ملايين دولار عام ١٩٦٨ إلى ٣٣٥ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، أي بزيادة تقدر بـ ١٠ في المائة تقريبا ، أما الواردات فقد انخفضت من ٣٠٣.٥ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى ٢٩٩.٦ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، ونحتل يوغوسلافيا المرتبة الأولى من حيث حجم تعاملها التجاري مع الولايات المتحدة الذي يبلغ حوالي ثلث حجم التجارة الخارجية لهذه الأخيرة مع دول الكتلة الشرقية كلها .

٤ - زادت قيمة الصادرات البريطانية لدول الكتلة الشرقية من ٢٩٦ مليون جنيه استرليني عام ١٩٦٨ إلى ٣٣٠ مليون جنيه استرليني عام ١٩٦٩ (أي بنسبة ١١.٦ في المائة تقريبا) ، أما واردات بريطانيا من دول الكتلة الشرقية فقد زادت من ٣٦٨ مليون ج . استرليني عام ١٩٦٨ إلى ٤٠٠ مليون ج . استرليني عام ١٩٦٩ (أي بنسبة ٨.٨ في المائة) . ويعني هذا أن هناك تحسنا في الميزان التجاري البريطاني مع دول الكتلة الشرقية ، ويعتبر الاتحاد السوفيتي وبولندا والصين الشعبية في مقدمة الدول الشرقية المتعاملة مع بريطانيا .

٥ - انخفضت قيمة الصادرات الفرنسية إلى دول الكتلة الشرقية من ٢٨٩١ مليون فرنك عام ١٩٦٨ إلى ٢٦٢٣ مليون فرنك عام ١٩٦٩ ، في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة وارداتها من الكتلة الشرقية من ١٥٠٩ ملايين فرنك عام ١٩٦٨ إلى ٢١٩٦ مليون فرنك عام ١٩٦٩ وقد احتل كل من الاتحاد السوفيتي والصين وبولندا المراتب الثلاث الأولى من حيث حجم تجارتها مع فرنسا .

الموقف الاقتصادي في الدول النامية

إن التقدم الاقتصادي الذي حققته الدول النامية يمكن تقديره من خلال النظرة الشاملة للاقتصاد العالمي ككل ، فالتطورات الاقتصادية في دول

تقارير وتعليقات

تشهد فيه الحاجة لتبنى برنامج موسع للتنمية، يهدف الى تدعيم المكاسب التي حققتها الدول النامية خلال عقد الستينات، ويساعدها على اقتحام ميادين جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

وعلى سبيل المثال، فإنه في خلال الفترة بين عامي ١٩٦١، ١٩٦٨ زاد مجمل الناتج القومي للدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية المنبثقة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بمقدار ٥٠٠ بليون دولار، في نفس الوقت الذي زادت فيه التدفقات المالية الصافية من هذه الدول بمقدار ٣٥٠ بليون دولار فقط (من حوالى ٩٣ بليون دولار عام ١٩٦١، الى ما يعادل ١ في المائة تقريبا من مجمل الناتج القومي لها، الى ٨.١٢ بليون دولار عام ١٩٦٨ في المائة اي حوالى ٧٥ في المائة من مجمل الناتج القومي لها).

وقد اعلن البنك الدولي في تقريره السنوي الاخير ان القروض المقدمة منه للدول الافريقية قد زادت بنسبة ١٥ في المائة، كما ضاعف البنك من حجم قروضه الممنوحة لدول امريكا اللاتينية عام ١٩٦٩ بعد ان كان من المقرر تحقيق هذا الهدف عام ١٩٧٣ (وعد البنك في تقريره هذا بأن يوسع من حجم عملياته في آسيا، وخاصة بالنسبة للهند، وكذا بالنسبة لدول امريكا اللاتينية وافريقيا).

٣ - معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية :

تشير الاحصاءات الاخيرة الى أن الهدف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال عقد الستينات «عقد التنمية» بالنسبة للدول النامية وحدده بمعدل قدره ٥ في المائة زيادة في مجمل الناتج القومي GNP يعتبر قد تحقق فعلا في حالة اذا ما أخذنا الدول النامية في مجموعها، حيث بلغ معدل النمو حوالى ٦ في المائة خلال عام ١٩٦٧ نتيجة التحسن الذي تحقق في ميدان الانتاج الزراعى، أما في عام ١٩٦٨ فقد كان معدل النمو حوالى ٥ في المائة، وكان من الواضح وجود تباينات ظاهرة بين بعض المناطق (انظر الجدول رقم ٢). ونظرا لان معدل النمو السكاني قد قدر

والواقع ان كلا من النجاح والفشل الذي حققته الدول النامية يمكن أن تعكسه لنا ارقام التجارة العالمية خلال السنوات الاخيرة (راجع الجدول رقم ١) اذ المعروف ان المعدل المتوسط لنمو التجارة العالمية قد بلغ حوالى ٨.٥ في المائة خلال عقد الستينات (ويدخل في ذلك ايضا الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا). هذا وبالرغم من زيادة صادرات الدول النامية، الا ان اسهامها النسبي في حجم التجارة العالمية يعتبر صغيرا وفي هبوط مستمر، لاسيما بالنسبة لمعدل نصيب الفرد.

ويلاحظ ان اكثر من ثلثي الصادرات الاجمالية للدول النامية يذهب الى امريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان، ويعنى ذلك ان نمو اقتصاديات هذه الدول ومقدار التغير في معدل طلبها على صادرات الدول النامية، سيكون له ابغ الاثر على ترقعات التجارة بالنسبة للدول النامية.

٢ - المساعدات المالية المقدمة للدول النامية :

لوحظ ان صافى التدفقات المالية للدول النامية لم يحقق زيادة تتمشى مع معدل النمو في الناتج القومي للدول المتقدمة. ويحدث هذا الامر في وقت

الجدول رقم (١)
الصادرات العالمية (بليون دولار)

١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٣	١٩٦١	
٢١١.٤	١٨٩.٧	١٣٥.٤	١١٨.٣	العالم (١)
١٦٨.٠	١٤٩.٥	١٠٢.٩	٩٠.٥	الدول المتقدمة (٢)
٤٢.٤	٤٠.٢	٣٢.٥	٢٧.٨	الدول النامية

(١) مع استبعاد صادرات كل من اليابان، بلغاريا، الصين الشعبية، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، المجر، منغوليا، كوريا الشمالية، فيتنام الشمالية، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفيتي.

(٢) الولايات المتحدة، كندا، الدول الصناعية في أوروبا، اليابان، استراليا، نيوزيلنده، جنوب افريقيا.

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي عام ١٩٦٩.

المؤشرات الاقتصادية في الدول النامية والصناعية

متوسط المعدلات السنوية للنمو ١٩٦٧ - ١٩٦٠ %

المنطقة	المسكان	مجموع الناتج المحلي GDP	نصيب الفرد من مجموع الناتج المحلي (١)	الإنتاج الزراعي (٢)	الإنتاج الصناعي	المصادر (٣)	الموارد (٤)
الدول النامية	٤,٥	٥,٠	٤,٥	٤,١	٧,٢	٦,١	٥,٧
أفريقيا	٤,٤	٤,٠	١,٦	١,٤	٦,٠	٥,٤	٤,٣
جنوب آسيا	٤,٤	٤,١	١,٧	١,٦	٦,٩	١,٥	٣,٠
شرق آسيا	٤,٧	٥,٦	٤,٨	٣,٤	٧,٥	٥,٤	٧,٤
جنوب أورنيسا	١,٤	٧,١	٥,٦	٣,٧	١٠,١	١٣,٧	١٤,٠
الشرق الأوسط	٤,٩	٤,٥	١,٦	٤,٩	٥,٥	٤,٨	٤,٦
الدول الصناعية	١,٤	٤,٨	٤,٦	١,٨	٥,٦	٨,٨	٨,٨
شمال أمريكا	١,٤	٤,٥	٤,١	١,٦	٥,٨	٧,٥	٨,١
أوروبا الغربية	١,١	٤,٩	٤,١	١,٦	٤,٥	٨,٦	٨,٨
دول أخرى	١,٣	٨,٧	٧,٣	٤,٦	١٠,٧	١٠,٤	١٠,٧

(١) بالأسعار الثابتة

(٢) أرقام سنوية للفترة من ٦٠ - ١٩٦٦

(٣) السلع والخدمات بالدولارات الأمريكية

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٦٩

الدول النامية : اختار البنك الدولي ٨٠ دولة يبلغ اجمالي ناتجها القومي ٩٧ % من اجمالي الناتج القومي لكل الدول النامية موزعة على جميع القارات .

الدول الصناعية : شمال أمريكا : كندا ، والولايات المتحدة .

غرب أوروبا : استراليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، أيسلنده ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبرج ، هولندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة .

دول صناعية أخرى : استراليا ، اليابان ، نيوزيلنده ، بورتوريكو ، جنوب افريقيا .

بحوالي ٢٥ في المائة بالنسبة للدول النامية مجتمعة ، فإن حساب متوسط النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي يقدر بالتالي بحوالي ٢٥ في المائة . ومن الجدير بالذكر ان النمو في نصيب الفرد من دول أمريكا اللاتينية و افريقيا وجنوب آسيا لا زال اقل نسبيا (حوالي ١٥ في المائة سنويا) . ولعل السبب في هذا يرجع الى المشكلة السكانية المتفجرة التي تحتاج الى المزيد من الحزم والتصميم على علاجها من جانب الدول النامية ، وتقدم لنا الهند مثلا حيا لهذه المشكلة ، حيث قدر عدد سكانها عام ١٩٦٨ بـ ٥٢٥ مليون نسمة ، تبلغ نسبتهم الى سكان العالم ١٥ في المائة ، بينما تشغل الهند ٢٤ في المائة من مساحة العالم ، ويحصل سكانها على ٢ في المائة فقط من دخل العالم ، في الوقت الذي تستقبل فيه كل عام ٢١

مليون طفل جديد . وقد ادى تحسين مستوى الخدمات الصحية والرعاية الطبية الى خفض معدلات الوفاة ، وزيادة متوسط العمر في الهند الى ٥١ سنة ، بعد ان كان ٣٢ سنة عام ١٩٥٠ ، وقد تبنت الهند في عام ١٩٦٧ خطة تهدف الى خفض معدلات المواليد بمقدار نصف في المائة في عام ١٩٧٥ ، وتشير التقديرات المبدئية الى ان الخطة تسير في طريق النجاح .

وبالنسبة للدول النامية الاخرى ، فإن الامة الملحة لعلاج مشكلة تحديد النسل تعكسها دون ريب المجال .

تقارير وتعليقات

الدولية ؟ هناك لاشك العديد من الفئات التى من أهمها :

أولاً : استمرار العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى وزيادة حذته فى عام ١٩٦٩ . ويرجع السبب الأساسى فى ذلك الى حرب فيتنام التى تستنزف بلايين الدولارات الأمريكية وتسبب التدهور المستمر فى مركز ميزان المدفوعات . والواقع انه اذا كانت الاعتبارات الانسانية وانتشار موجات الكراهية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تلح فى انهاء حرب فيتنام ، فانه من جهة أخرى يلوح فى الأفق خطر اصابة الاقتصاد الأمريكى بحالة من الكساد اذا حدث وتوقفت تلك الحروب وتوقف الانفاق الحربى الهائل ، ولهذا فليس أمام رجال السياسة والاقتصاد الأمريكيين سوى حلين لا ثالث لهما اما توسيع نطاق الحرب الفيتنامية وفتح جبهات جديدة للقتال فى الشرق الاقصى . واما الاتفاق على بعض المشروعات الاجتماعية العامة تفادياً لاثار الانكماش المتوقع على الاقتصاد الأمريكى فى حالة احلال السلام فى فيتنام محل الحرب .

وتشير الدلائل الحالية الى ان الحل الاول هو ما استقرت عليه السياسة الأمريكية بعد تدخلها فى لاوس وكمبوديا .

ثانياً : سيسهم الى حد ما الاتفاق الذى تم مؤخراً على ان يبدأ العمل بمشروع حقوق السحب الخاصة اعتباراً من يناير ١٩٧٠ فى تحقيق الاستقرار المنشود لنظام النقد الدولى ، وفى تهيئة ظروف افضل لتحقيق النمو المتوازن فى التجارة العالمية والمدفوعات ، الا ان هذا الامر مرتبط اساساً بسياسات دول العملات الرئيسية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا . ولهذا فان على الدول الاخرى الاعضاء فى صندوق النقد الدولى ان تستخدم نفوذها الادبى كى تضمن استفادة الدول النامية ، الى اقصى حد ، من هذا المشروع لخدمة اهداف التنمية ، والا تستخدمه الدول الكبرى كاداة ضغط جديدة للحصول على مزايا وتنازلات سياسية من الدول النامية .

ثالثاً : رغم النمو المتزايد فى حجم التبادل

فى معظم الدول النامية ، لهذا فان اى نمو يحققه هذا القطاع يؤثر بصورة شاملة على معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول . والدليل على ذلك انه كما حدث الجفاف فى كثير من أرجاء آسيا وأفريقيا وادى الى انخفاض الانتاج الزراعى فى الاعوام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، فان تحسن الظروف الجوية عامى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ١٩٦٨ - ١٩٦٩ قد ادى الى حدوث زيادة كبيرة فى انتاج الحبوب خلال هذين العامين ، وان كان استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الزراعة قد اسهم ايضا فى هذه الزيادة . وتسود الدول النامية فى الوقت الحالى موجة من التفاؤل مصاحبة «لثورة الخضراء» التى اعلنت فى القطاع الزراعى ، بهدف زيادة الانتاجية والقفز بغلة الفدان الى مستويات عالية عن طريق تبني أحدث وسائل العلم والتكنولوجيا فى الري والصرف وفى كيفية استخدام المخصبات الكيماوية والمبيدات الحشرية . والامر المهم هنا ان هذه الثورة الخضراء ستسهم بالتأكيد فى تحسين مستويات المعيشة وتدعيم الاساس المادى للتنمية وتحسين مراكز موازين مدفوعات الدول النامية ، هذا اذا امكن التحكم فعلاً فى معدلات المواليد .

اما فيما يتعلق بالانتاج الصناعى ، فالمعروف ان هناك بعض النمو الذى تحقق فى هذا المجال ، الا ان الدول النامية التى تميزت بتحقيق معدلات عالية فى النمو الصناعى خلال عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ كانت الصين الوطنية وكوريا الجنوبية وايران والمكسيك .

واذا كان عام ١٩٦٩ قد تميز بأن معظم الدول النامية قد تبنت خطاً طموحاً لتحقيق التنمية ، فان المهم هو ان يشهد عقد السبعينات ترجمة هذا الطموح المتزايد الى واقع عملى وفعلى ، عن طريق وضع سياسات فعالة لعلاج المشاكل التى تواجه التنمية ، وعلى رأسها تعبئة المدخرات القومية التى يمكن اعتبارها العقبة الرئيسية التى تقف فى طريق الجهود الخاصة بالتنمية ، لا سيما فى الدول ذات الدخل المنخفض جداً .

واخيراً ما الذى يمكن استخلاصه من كل ما تقدم ؟ وما هو تأثير ذلك على مجريات السياسة

رابعا : على الرغم من نجاح الدول النامية فى مجموعها فى تحقيق معدل النمو الذى حددته برنامج الامم المتحدة للتنمية ، وهو ٥ فى المائة ، الا انه قد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان الزيادة الهائلة فى سكان هذه الدول تبتلج جهود التنمية . ولهذا فانه من المتوقع ان تشهد السبعينات حملة عالمية منظمة من اجل تحديد النسل ، وان يرتبط منح القروض والمعونات الاقتصادية للدول النامية بمدى نجاحها فى خفض معدلات المواليد بها .

عهدى عبد الملك

التجارى بين الشرق والغرب ، الا انه ما زال هناك الكثير من الامل المرجوة ليتضاعف حجم هذا التبادل لا سيما خلال السنوات السبعينيات ، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التى جرت فى دول المعسكر الاشتراكى ، التى كان من اهم نتائجها السماح لقوى السوق بالعمل فى حرية بالنسبة لبعض القطاعات ، ووضع الخطط الخاصة بجعل عملات الدول الاشتراكية قابلة للتحويل بعد فترة من الزمن . ويؤيد هذه التوقعات النمو الذى ظهر اخيرا فى العلاقات بين اوربا الشرقية والغربية .

أزمة نظام الحكم فى إيطاليا

احتلت

بعضها الاخر بدرجة او اخرى ولكنها تتفق كلها فى أنها - وان كان لكل منها سببه المباشر - تعود فى سببها الاصل الى الازمة العامة للنظام الايطالى ومن هنا فان فهم الازمة الاخيرة يتطلب تحليلا يتجاوز مجرد تفهم المنطق الذاتى لهذه الازمة الى تفهم أزمة نظام بأسره

تحديات امام النظام الايطالى

تتباين وتتشابك التحديات التى يواجهها النظام الايطالى والمسئولة عن الازمة التى يجتازها ذلك النظام الا انه يمكن الاشارة الى مجموعة من اهم النقاط بهذا الصدد

جنور تاريخية : استنادا الى المنطق التاريخي

الازمة السياسية الاخيرة فى ايطاليا مكان الصدارة مع غيرها من اهم الاحداث العالمية لحقبة طويلة نسبيا على الاقل - بسبب طول الفترة الزمنية التى استغرقتها الازمة ذاتها . والواقع ان متابعة تاريخ ايطاليا المعاصر تعكس لاول وهلة احساسا يؤكد المؤرخون والسياسيون بان الطابع الدائم الوحيد فى الحياة السياسية لايطاليا هو عدم الاستقرار والاضطراب فالازمة الاخيرة اذن ليست الوحيدة ، اذ يشير تاريخ ايطاليا ما بعد الحرب الثانية الى عديد من الازمات قد تشترك مع هذه الازمة الاخيرة فى بعض ملامحها وتختلف فى

أن نسبة التشغيل الى مجموع السكان بلغت في ١٩٦٩ : ٣٦ر٨ في المائة وهي أقل نسبة حققت في إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية كما أن نفس النسبة كانت في عام ١٩٦٨ ٢٧ر٤ في المائة ويستطرد تقرير الايكونومست قائلا ان هذا يعكس كلا من قوة إيطاليا ومشكلتها الأساسية في أن واحد ، فهي تحقق نموا اقتصاديا دون أن تستوعب عمالة أكثر، نظرا للزيادات السريعة والمستمرة في الانتاجية

ونستطيع أن ننظر الى عدم التوازن من زاوية جغرافية ، وهذا ينقلنا الى مشكلة جنوب إيطاليا ذلك الخليج التاريخي بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية بشمال إيطاليا وجنوبها وتحديثا الدراسات عن مشكلة الجنوب بأنها مشكلة ذات جذور بعيدة في التاريخ ، فمن أكثر من مائة سنة اهتمدى الاقتصادى والتاريخى الإيطالى فارينى في دراسة قام بها عن جنوب إيطاليا ، الى استنتاج غير مشجع ، ذكر فيه أن أجيالا كثيرة سوف تبذل جهدا لكي تحقق التوحيد الاقتصادى والاجتماعى لإيطاليا (يقصد توحيد الشمال بالجنوب) . ويبدو أنه كان على حق ، فبينما حدث تغير لا يمكن أنكاره في إيطاليا ككل بصرف النظر عن مثالبه بقيت مسألة الجنوب بلا حل . ويعتبر الكثيرون أن مشكلة الجنوب مشكلة قومية وأحد المشاكل المسئولة عن الصدمات السياسية والاجتماعية العاصفة في إيطاليا اليوم .

وتبرز بين مظاهر المشكلة ، مشكلة البطالة كنتيجة للتقدم التكنولوجى والية العمل ، وفي أحد الاعوام ١٩٦٨ ، بينما ارتفع الدخل القومى الإيطالى ككل ب ٧ر٥ في المائة انخفض في الجنوب ، ويشكو بعضهم من أنه حتى في المشروعات الاقتصادية بعيدة المدى ، يبقى الميزان التقليدى بين الشمال والجنوب كما هو ، أن لم ترجح كفته أكثر لصالح الشمال . وهذا هو السبب في اصرار الشيوعيين على أن الامر يحتاج الى ما هو أكثر من الحلول الفنية والاعتمادات ووضع البرامج ، يحتاج تغيرا جذريا في الخط السياسى والاقتصادى للدولة ، ويضعف نشاط المافيا الذى سيشار اليه فيما بعد من أبعاد المشكلة في الجنوب ، وأن كان قد خف كثيرا عن ذي

وحده ، تشير بعض الدراسات الى الحقيقة القائلة بأن إيطاليا لم تتخلص أبدا ، بسبب أو لآخر ، من ضرورة الاعتماد على دعائم من كل نوع : أنظمة سياسية ذات طابع خاص ، حماة أقوياء من الخارج ، بل وفي بعض الاحيان قوات احتلال اجنبية ، وذلك كله لدرء أخطار كارثة ضخمة أو فوضى أو حرب اهلية أو غزو من الخارج ويرى بعض المؤرخين أن هذه الحقيقة هي سبب القلاقل والاضطرابات الاسوأ من الاضرار التى قصد درء خطرهما ، وذلك لأنها أضعفت كلا من الرغبة والمقدرة لدى الشعب الإيطالى على تحديد صورة المستقبل الذى يريده وعلى الاعتماد على قوته الذاتية . وواضح أنه من الصعب التحقق من صحة هذا التعميم واستنباط نتائج منه ، كما أن افتراض صحته لا يعنى الا أنه عامل مكمل للعوامل الأساسية فى أزمة النظام الإيطالى ، ومن ثم فإنه يمثل مجرد تحد ثانوى أمام النظام الإيطالى ومع ذلك تبقى الإشارة ضرورية الى مثل هذا الاتجاه فى التحليل .

تحديات اقتصادية واجتماعية : قد يبدو غريبا لدى بعض المتابعين لمجريات الأمور أن يكون ثمة حديث عن تحديات اقتصادية وراء أزمة النظام الإيطالى ، إذ أن إيطاليا من تلك الدول التى استطاعت الوقوف على قدميها اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية ، بحيث وضعت مع تلك الدول التى توصف بأنها حققت معجزة اقتصادية وعلى سبيل المثال فلقد احتلت إيطاليا فى أبريل ١٩٦٠ المرتبة السابعة بين دول العالم فى التنمية الصناعية ومع ذلك فإن المشكلة الاقتصادية فى إيطاليا تأخذ طابعا آخر هو عدم التوازن ، وهو فى الحقيقة جزء من أزمة النظام الرأسمالى بأسره .

ونستطيع أن ننظر الى عدم التوازن هذا من زاوية اجتماعية فى صورة اختلال التوازن بين العمال والفلاحين من جانب ، وبين الرأسماليين وملاك الارض من جانب آخر ، ويتمثل هذا فى عدم العدالة فى التوزيع الى جانب مشاكل البطالة الهائلة التى يعانى منها العمال خاصة غير المهرة منهم . وعلى سبيل المثال فقد ذكرت مجلة الايكونومست البريطانية فى عدد ١١ أبريل الماضى

والشعب ، وهم يسيرون فى طريقهم لا تعينهم سوى مصالحهم الشخصية .

وفى البحث عن اسباب أزمة الادارة العامة الإيطالية ، بلغ الامر ببعضهم الى حذر الازمة الى نقص فى امكانيات الايطالى نفسه التى تؤمله للنجاح فى خدمة الادارة العامة ، الا أنه قد وجد من الاتجاهات ما ينفى هذا التفسير الى حد بعيد ، على أساس أن الكثير من الايطاليين - وربما كثير جدا - لهم ميل طبيعى للعمل الحكومى والتمتع بالامن والسلطة المرتبطين به ، وهم لا يجدون ما يفضل ذلك فى الحقيقة ويمكنهم ان يحققوا مستوى مرضيا ان لم يكونوا دائما قدوة حسنة فى خدمة الادارة العامة ، ويشهد الواقع على ان الايطاليين قد عملوا بكفاءة ليس فى حكومات بلادهم فحسب ، بل فى بلاد ومنظمات أوروبية أيضا . كل ما فى الامر انه من الضرورى أن تكون هناك قواعد محددة يعملون تبعا لها تخول لهم بمقتضاها سلطات وواجبات محددة ولهذا يعتقد الكثيرون ان الادارة العامة الإيطالية تستطيع أن تعمل بكفاءة ، خلال وقت قصير ، بنفس الافراد وبنفس النفقات تقريبا أى أن المشكلة فى رأيهم مشكلة تنظيمية وهناك تفسير آخر من نفس النوع ، وأن كان لا ينسحب على الايطاليين ككل ولكن على جزء منهم ، ونعنى بذلك الايطاليين الجنوبيين ، يقول ذلك التفسير ان الجنوبيين فى الحكومة الإيطالية يحملون معهم عقيدتين تقليديتين من عقائد البحر المتوسط وهما الشك العميق فى الجمهور والاعتقاد بأن الوظيفة الحكومية مورد رزق أكثر منها خدمة عامة . وهذا بالطبع ليس حكما عاما على كل الجنوبيين فهناك استثناءات لان ذهن البحر المتوسط عند صاحبى هذا الراى يكون فى أحسن حالاته ذهنا سريع الادراك للعموميات غير بيروقراطية أساسا .

ومن ناحية أخرى هناك على وجه التأكيد قطاعات معينة من جماعات ومؤسسات وأحزاب سياسية ومصالح معينة تجد أزمة الادارة العامة مناسبة لاحتياجاتها ، فهذه القطاعات تزدهر فى الفوضى ولكن لا يمكن القول بأنها مسئولة مسئولية مباشرة عن موقف له جذور عميقة فى التاريخ ومن الحقيقى على أية حال أن أفرادها لا يكتفون بالسلبية فى مواجهة المشكلة ولكنهم أيضا يشنون

قبل . ويبدو أن الطبيعة أحيانا تكرر المشكلة كما حدث مثلا فى زلزال يناير ١٩٦٨ حين قتل المئات وتحطمت آلاف المنازل فى غرب صقلية .

ولا ينكر أحد حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية مواتية فى الجنوب ، الا ان الاختلاف دائما يكون على ما اذا كانت هذه التغيرات تعكس حلولا جذرية أم هى مسكنات للمشكلة والارجح أنها مجرد مسكنات .

وبعد هذا يمكن أن نشير الى النقص فى الخدمات الاجتماعية ، كما يتضح فى نقص المستشفيات والمدارس ، وهذا يزيد ولا يحفف من مشكلة كمسكلة الامية التى تواجهها إيطاليا . كذلك من المشاكل ذات الطابع الاجتماعى بصرف النظر عن مسبباتها مشكلة الطلاق وهى تلك المشكلة التى تقف أحيانا بمفردها كسبب مباشر وراء الازمات السياسية فى إيطاليا وتشير الى دور الفاتيكان فى السياسة الإيطالية . وفى الوقت الذى يعيش فيه أكثر من ٥ ملايين فى إيطاليا فى وضع زواج دون أن يكونوا متزوجين شرعيا فما زال موقف الكنيسة هو الرفض الحازم لاي قانون يبيح الطلاق فى إيطاليا . وسوف تتضح هذه المشكلة أكثر فيما بعد .

فساد الادارة العامة : فى الوقت الذى تحتاج إيطاليا فيه احتياجا ملحا الى كفاءة فى الادارة العامة لحل المشاكل التى تواجهها خاصة وأن الدولة فى إيطاليا تضطلع كما هو معروف ربما بأكبر قدر من الوظائف لدولة فى المجتمع الغربى (تتحكم الدولة فى إيطاليا فى ٥٠ فى المائة من الاقتصاد القومى ويخضع لها النظام التعليمى كله ١٠٠ الخ) يتفق الجميع على أن الادارة العامة فى إيطاليا تضيف فى حد ذاتها مشكلة جديدة ، وبعداً آخر لازمة النظام الايطالى بدلا من أن تكون أداة لحل هذه الازمة ويصف أحد الايطاليين فى كتاب له بعنوان « الحكومة السيئة » هذا الوضع بقوله « أن كل فرع من فروع الادارة ، وكل منصب حكومى هو اليوم ضيعة اقطاعية لفئة من البيروقراطيين تشبه أمراء الاقطاع فى العصور الوسطى الذين لا يعترفون بسيادة السلطة التى منحتهم اقطاعياتهم الا اعترافا شكليا . وقد اشتهر موظفو الحكومة فى إيطاليا بعدم تجاوبهم مع الدستور والبرلمان

تقارير وتعليقات

أولا - الاحزاب السياسية :

ليس هناك أكثر من الاحزاب السياسية في إيطاليا ، اذ يقدر عددها بالعشرات ، إلا أننا نتناول هنا بالطبع أهم هذه الاحزاب .

الديمقراطيون المسيحيون: يتكون الحزب الديمقراطي المسيحي من كتل عريضة من الإيطاليين ذوي الانتماءات المختلفة ، ويحتوى كافة الآراء السياسية الممكنة من أقصى اليمين (ككبار رجال الدين وملوك الأرض) إلى ما يمكن تسميته باليسار داخل الحزب (رجال الدين الصغار ونقابات العمال والمثقفين) وهذا يفسر القول بأنه حزب غير متبلور ، على أساس أنه لا شيء يجمعه باستثناء عداة الشيوعية والخضوع التام للبابا .

ويعانى الحزب من الخلافات والانقسامات داخله ، وعلى الرغم من امكان تفسيرها بالمنافسات الشخصية جزئيا ، إلا أنها تفسر بالأساس على ضوء ما سبقت الإشارة إليه من تباين - ولو ثانوى - فى التركيب الطبقي للحزب ، ومن ثم فى الاتجاهات الموجودة داخله ، فالجناح اليميني فيه يمثل المصالح الاقتصادية المحافظة المتطرفة ، وهو لا يتسامح تجاه أى نشاط حكومى او فردى يمكن ان يحوى أية اساءة للفاشيكان او مساسا بسلطته العليا ، وهو عنيد فى مقاومة الشيوعيين ، بل والاشتراكيين ، ولكنه يعفو عن الفاشستيين فى الماضى والحاضر . أما الجناح اليسارى فى الحزب فهو يدرك المسائل الاجتماعية ، ويسعى لاعطاء رجل الشارع المزايا المادية التى وعد بها ماركس ، إلى جانب المزايا الروحية للدين ، وكثيرا ما يكون على خلاف مع الفاتيكان . وهنا الوسط داخل الحزب ، ويشمل مجموعة اقل تمسك بالنظريات ، وأكثر تعلقا بالاتجاهات العملية ، أهم ما يعنىها تماسك الحزب ووحدته ، وتضم هذه المجموعة بعض السياسيين البارزين المحنكين .

ويطيب لفريق من الإيطاليين تشبيه الحزب الديمقراطي المسيحي بحزبى الولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس أنه يمثلها من حيث كونه هيئة ضعيفة الروابط ، تتألف من رؤساء محليين يمثلون مصالح متنافرة ، الامر الذى يصعب معه على الحزب رسم برنامج ايجابى مترابط .

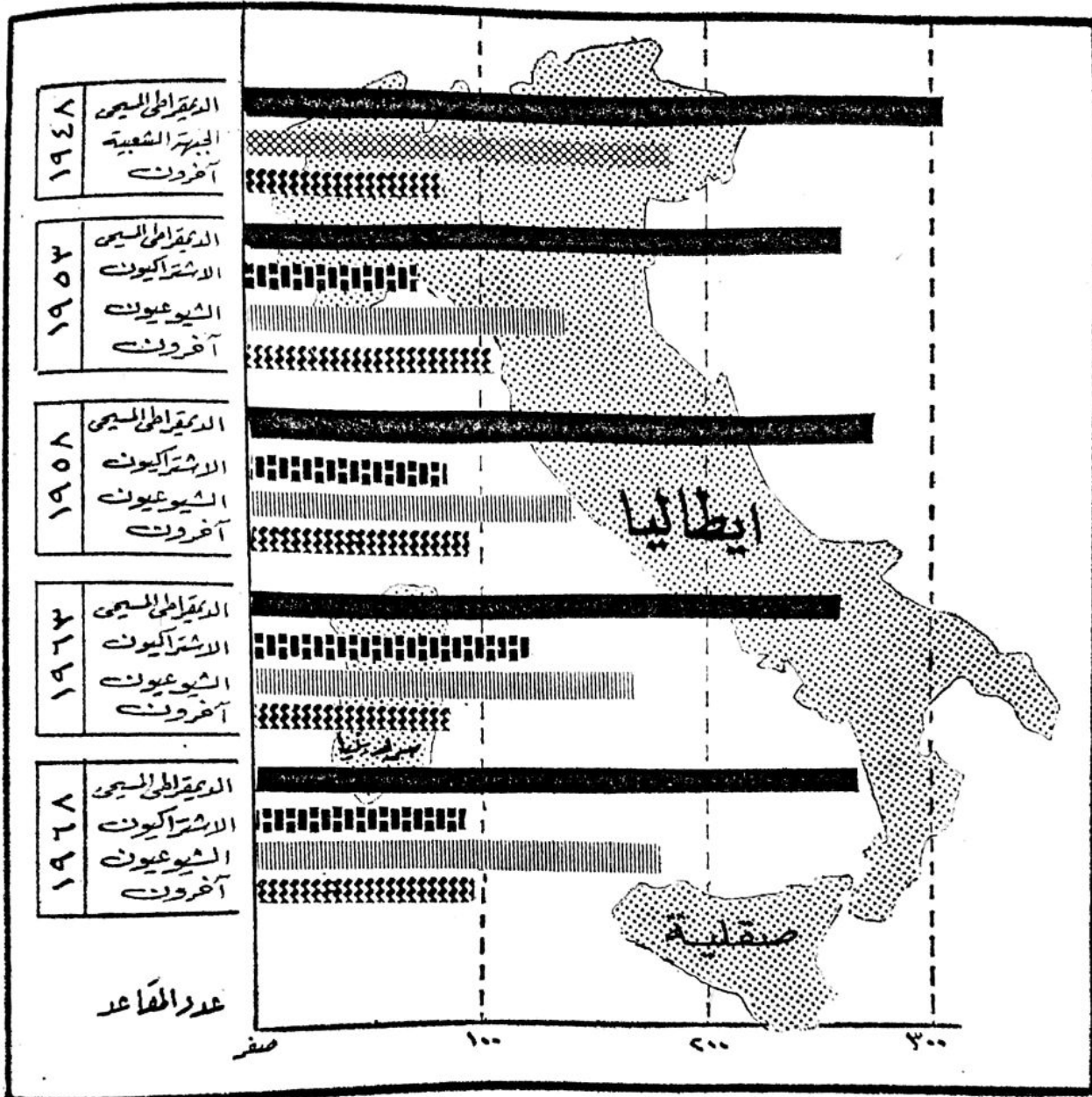
لما لم يسمح لهم لمنع الآخرين من ان يفعلوا أى شيء ، وهم تقوياء ، ولا تمكن هزيمتهم بسهولة ، وتشير الدراسات بهذا الصدد إلى مديرى الشركات الصناعية والمالية المملوكة للدولة والمملوكة ملكية خاصة ، فكلاهما يعرف أن الانضباط الدقيق سوف يبل مبادرتهم وهم يؤيدون دولة ذات سننات ضرورية للتدخل فى الاقتصاد كذلك يريدون أن تكون الدولة قوية بما فيه الكفاية لتخدم مصالحهم ولكن ليس إلى الحد الذى تعوق فيه حرية حركتهم .

ويمكن أيضا ، فى الحديث عن أسباب الازمة أن نشير إلى العشرين عاما من الحكم الفاشستى فى إيطاليا حين برز إلى الصفوف الاولى من البيروقراطيين من أخلصوا منهم فى خدمة النظام وكان من الطبيعى أن تكون الإدارة العامة الفاسدة نتيجة لفساد النظام ككل فى إيطاليا فى ذلك الوقت ثم جاءت الحرب لتترك إيطاليا محطمة فلما بدأت تبنى نفسها ، لم يكن اصلاح الإدارة العامة بين الاهداف الملحة ، بالاضافة إلى أنه لم يكن للنخبة السياسية الجديدة خبرة فى اصلاح الإدارة وأفسد هذا كله ما تبقى من الإدارة وانتقل به من سوء إلى أسوأ .

وهناك اتجاه لجعل مشكلة الإدارة العامة فى إيطاليا ، المشكلة المحورية فى النظام الإيطالى ، بحيث أن حلها سوف يمهّد ويقود إلى حل باقى مشاكل النظام ، وتتبنى هذا رأى بعض التحليلات الغربية ، كما تتبنى احزاب الاشتراكيين الديمقراطيين والاحرار والجمهوريين موقفا مشابها ، اذ تعتبر أن اصلاح الادارة الحكومية اجراء تمهيدى لاي عمل سياسى آخر ، وهناك من الاشتراكيين من يقترب من هذه الفكرة ، بينما تعارضها الاحزاب اليسارية الحقيقية لاسباب مفهومة .

خريطة القوى السياسية

ونتناول هنا أهم القوى التى تلعب دورا على السرح السياسى فى إيطاليا ، حتى ولو لم تكن وظيفتها بالأساس وظيفية سياسية (كما فى الكنيسة) ، كذلك حتى ولو لم تكن قوى داخلية مثل الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين من التحليل القالى ومن اجزاء أخرى العلاقات الارتباطية بين هذه القوى .



مقاعد الاحزاب في مجلس النواب منذ انتخابات ١٩٤٨

الطلاق وتحديد النسل وتمويل المدارس الكنسية، حتى مسائل السياسة الخارجية، ولا يفسر هذا الخضوع بالطبع بالايمان الكاثوليكي فحسب، فكل مرشح يتم اختياره او الموافقة عليه بوساطة الاسقف المحلي، ويدرك هذا المرشح ان عليه ان يكون مرنا ومتفهما اذا اراد ان ينتخب وان يعاد انتخابه، من هنا فان تنسيق معظم السياسات في مسائل الهامة في الحياة السياسية الإيطالية مع سياسات الكنيسة يبدو امرا مفسرا ليس على ضوء الايمان الكاثوليكي وحده كما ذكرنا. والحزب الديمقراطي المسيحي هو حزب إيطاليا الرئيسي حتى الان واكبر قوة له في الريف، بينما هو اضعف ما يكون في المدن الكبرى في القسم الشمالي

والحكومة الديمقراطية المسيحية الوحيدة التي حاولت ان تنفذ برنامجا ايجابيا، هي تلك التي ألفها اميتوري فانفاني عقب انتخابات ١٩٥٨، ولكنها سقطت بعد أشهر قليلة بفعل اصوات المرتدين من الحزب نفسه الذين انشقوا على فانفاني فلما عاد الى الحكم مرة أخرى في ١٩٦٠ اختار برنامجا أكثر وسطا.

ويخضع الديمقراطيون المسيحيون للكنيسة في الامور التي تتدخل فيها الكنيسة في الشؤون السياسية بل انه يمكن اعتبارهم الاداة السياسية الرئيسية لتنفيذ أهداف الكنيسة في الحياة السياسية الإيطالية. وتبدأ هذه الامور من مسائل

سياسية تعمل وسط هذه الاتحادات ، وان كان اتجاه هذه الاتحادات للاستقلال قد يؤثر على هذه القوة .

ومن المعروف ان ولاء الحزب الخارجى لموسكو ، وان كانت الانشقاقات داخل المعسكر الشيوعى وابرزها النزاع الصينى السوفيتى قد اثارت جدلا داخل الحزب ، كذلك اثر موقف الحزب للامزة التشيكوسلوفاكية على العلاقات بين الحزبين فى ايطاليا وموسكو .

الاحزاب الاشتراكية : وتضم الحزب الاشتراكى الايطالى والحزب الاشتراكى الديمقراطى ويبدو ان الحزب الاشتراكى لم يهتم فى احضان اليمين تماما بسبب موقفه من فكرة التحالف مع الشيوعيين ، وهذا يفسر النقد الواسع الذى تعرض له الحزب وزعيمه بيترو نينى فى الصحف غير الشيوعية فى كل من ايطاليا وأمريكا ، لانه يبدو وكأنه يسير فى اتجاه لا يبتعد عن اتجاه الشيوعيين . وقد سببت سياسة نينى هذه خسارته عددا من أعضاء الجناح اليميني فى حزبه وخاصة فى الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٣ ومن جهة أخرى ، فان المعجبين بسياسة نينى يرون ان هذه السياسة هى التى حافظت على بقاء القاعدة العمالية لحزبه . وبعد ازمة المجر ١٩٥٦ حدث الانشقاق بين الحزب وبين الحزب الشيوعى ، وقد عاون نينى فى هذه المهمة عودة كثير من الضالين من الجناح اليميني الى صفوفه وتأييد المرتدين من الشيوعيين ، وكذلك تجنيده بعض العناصر الممتازة من حزب العمل السابق ، وهو حزب يسارى كبير لعب زعماءه دورا كبيرا فى القضاء على الفاشية ولكنهم كانوا على غير استعداد لمواجهة المسائل العملية الخاصة بالتنظيمات الحزبية ، فانحل الحزب فى سنة ١٩٤٦ ، أى فى مدى أقل من سنة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وأقل من شهرين بعد سقوط الحكومة التى تولى فيها زعيم الحزب فيروتشى بارى رئاسة مجلس الوزراء ، أما أعضاء حزب العمل الذين رأوا ان يواصلوا حياتهم السياسية ، فقد انخرطوا فى سلك احزاب مختلفة من الوسط واليسار بما فى ذلك الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الشيوعى . وبعد حركة تنقل بين الاحزاب استقر معظم زعماء الحزب السابق — الذين ظلوا فى

الصنامى ، وكذا فى مراكز الجنوب مثل نابولى .

الحزب الشيوعى : بعد سقوط الفاشية ، بدأت عدة مجموعات سياسية فى الظهور ، وكانت أولى هذه المجموعات هى تلك المناهضة للفاشية التى عملت كقوى ثورية فى العهد الفاشى ، وكان الحزب الشيوعى أبرزها فقد انفصل عن الاشتراكيين فى ١٩١٩ واضطر الى العمل سرا فى العهد الفاشى ، وكان هو الحزب الوحيد الذى ظل محتفظا بتماسكه وبعدها للفاشية وباتصاله الدائم بالشعب طيلة السنوات العشرين التى تولى فيها موسوليني الحكم ، على حين كان أغلب القادة الكاثوليك والاشتراكيين معدومي النشاط فى عهد الفاشية .

ويتميز الحزب الشيوعى عن حزب كالديمقراطيين المسيحيين بالايديولوجية المحددة والكفاءة التنظيمية البالغة التى لا يمارى فيها أحد ، وهى من عوامل نجاحه بهذه الصورة فى ايطاليا ، كذلك لعب عنصر القيادة دورا بارزا فى نجاح الحزب ، فقد قاده بالميرتولياتى ومجموعة أخرى من القيادات الممتازة التى تتميز بثقافتها وقدراتها التنظيمية . وقد كان تولياتى أستاذا وفيلسوبا ومؤرخا فهم الماركسية اللينينية واستوعبها وطبقها ببراعة على الواقع الايطالى المعقد ، وبعد وفاته فى ١٩٦٤ خلفه لويجى لونجو الذى يقال انه لم يتمتع بالقبول العام الذى تمتع به سلفه الراحل .

ومن العوامل السلبية التى تضيف الى قوة الحزب الشيوعى ، العجز المتزايد للدولة البورجوازية فكما اثبتت مزيدا من عدم الكفاءة انعكس هذا فى صورة قوة مضافة الى البديل الذى يطرحه الشيوعيون ، ولذلك تتهم التحليلات الغربية الحزب الشيوعى بعدم بذل أى جهد ايجابى لتحسين الاوضاع فى ايطاليا انتظارا لانهايارها تماما ، وبديهي ان هناك عنصر صحة فى هذا الاتهام يتمثل فى الطابع الجذرى للحل الذى يطرحه الشيوعيون ، الا ان اتهام عملهم السياسى باللااخلاقية أمر آخر .

ويعتمد الحزب الشيوعى فى كثير من قوته على علاقته باحد اتحادات العمال الثلاثة التى سيأتى الحديث عنها فيما بعد ، وكونه أقوى منظمة

اقليميا فى صيفته اكثر منه قوميا، ومن ثم فننوه
القوى يقتصر على اجزاء معينة من ايطاليا،
ويعانى الحزب الجمهورى من الارتباك اذ يعوزه
التنظيم الفعال .

ثم يأتى حزب الاحرار الايطالى، وهو حزب
يمينى صغير، وقد خسر فى أوائل سنى الجمهورية
عددا من أعضائه الذين يؤلفون الاقلية فى جناحه
اليسارى، وذلك اثر موجات انسحابهم وانضمامهم
الى الحزب الجمهورى اولا، ثم الحزب
الراديكالى (وهو فى الاصل فرع منسلخ من
الجناح اليسارى للاحرار . ويتألف فى غالبية من
المثقفين كما فقد عددا قليلا من اعضاء جناحه
اليمنى انضموا للملكيين . وحزب الاحرار حزب
متماسك يمثل مصالح رجال الاعمال فى ايطاليا،
يحوز ثقة حوالى ٧ فى المائة من
الناخبين (بتقديرات ١٩٦٨)، ورغم ان الحزب
يقف الان فى موقف المعارضة الا انه لا يتبنى
الدعوة الى تغييرات جذرية، كل ما فى الامر انه
يرغب فى ان يرى الجمهورية التى أسهم فى
انشائها بعد الحرب مع الاحزاب الاخرى تعمل
بكفاءة وعدالة اكثر فى الداخل وباستقلال اكثر فى
الخارج وتطلق بعض التحليلات الغربية عليه
صفة « المعارضة الشرعية الوحيدة الموجودة فى
ايطاليا » وتقصد بذلك المعارضة الوحيدة التى
تعمل فى اطار النظام القائم، ولا تهدف الى احداث
اى تغيير جوهري فيه يمينا او يسارا .

ومن الاحزاب الصغيرة فى ايطاليا ايضا الحزب
الفاشى الجديد، ويطلق على نفسه اسم الحركة
الاشتراكية الايطالية، وهو يمثل صفار قادة
الفاشيين القدامى الذين أثروا البقاء فى حظيرة
الفاشية بسبب مايعوزهم من فطنة سياسية او
لاسباب اخرى، ولحسن الحظ فان هذا الفريق قد
فشل فشلا ذريعا فى اجتذاب جيل الشباب نحو
قوميته الرجعية عديمة الجدوى .

وهناك ايضا حزب يمينى هو حزب الملكيين،
وليست له مبادئ واضحة كما ان تنظيمه لا يرتكن
الى أسس معينة، ويحصل على أصواته أساسا من
المسنين الذين يحنون الى الملكية بحكم عواطفهم
ويسخطون على كل تغيير اجتماعى، وكذلك من

الميدان السياسى - فى الحزب الاشتراكى، وهم
يؤلفون فيه وحدة متماسكة تقاوم الحزب
الشيوعى، وكان بعضهم قبل انتخابات ١٩٦٨ -
يعلق آمالا على الحزب الاشتراكى من حيث
امكانية تقديم البديل للحزب الشيوعى فى الحياة
السياسية لايطاليا .

ويأتى بعد ذلك الحزب الاشتراكى الديمقراطى،
واعضاؤه يمثلون اصلا الجناح اليمينى فى الحزب
الاشتراكى ثم انفصلوا عنه فى يناير ١٩٤٧،
وتتألف قوة الحزب فى جوهرها من المثقفين
والعمال « ذوى الياقات البيضاء » ولا يختلف فى
سياسته العامة عن سياسة الحزب الاشتراكى
الفرنسى .

ولقد بدأت محاولات اعادة توحيد الحزب
الاشتراكى الايطالى مع شقيقه الاصغر الحزب
الاشتراكى الديمقراطى بجدية فى ١٩٥١ بعد ان
حطمت أحداث المجر ١٩٥٦ ميثاق وحدة
العمل « الاشتراكى - الشيوعى »، ووفق اخيرا على
اعادة التوحيد فى اكتوبر ١٩٦٦، حين وافق
مؤتمران منفصلان للحزبين عقدا فى نفس الوقت
على ميثاق انتقالى يشمل المبادئ الايديولوجية
والتنظيمية، ولم يرحب الديمقراطيون المسيحيون
تماما بذلك، على اعتبار ان هذا التآلف يمكن ان
يكون بديلا عن سيادة حزبهم، كذلك اعتبر
الشيوعيون ان هذا الاتحاد تحول نهائيا للحزب
الاشتراكى الى حزب يمينى، ونتيجة هذا الاتحاد
انشق عن الحزب الاشتراكى جناح اطلق على نفسه
اسم الحزب الاشتراكى للوحدة البروليتارية وهو
متحالف مع الحزب الشيوعى، ويكون معه جبهة
معارضة يسارية حقيقية قوية، الا ان اتحاد
الحزبين الاشتراكيين دام اقل من ثلاث سنوات،
ففى يوليو الماضى - ١٩٦٩ - انشق الحزبان مرة
اخرى .

الاحزاب الصغرى : واهم هذه الاحزاب الحزب
الجمهورى، ويتألف من أتباع فيلسوف ايطاليا
جوزيبى مازينى الذى عاش فى القرن التاسع
عشر، والذى كان على الرغم من شدة تدينه
وتقواه - يعارض بقوة السلطة الدنيوية للكنيسة
الكاثوليكية الرومانية، ويعتبر هذا الحزب حزبا

نحو اليسار في إيطاليا الى المجهودات الذاتية لنقابات العمال مستقلة عن الاحزاب السياسية ، وعموما تتحكم نقابات العمال في كتل عريضة من الاصوات وتمثل في البرلمان مجموعات قوية من النواب والشيوخ .

عدد من افراد الطبقات الدنيا في جنوب ايطاليا مما يسهل شراء اصواتهم ، ان لم يكن اجبارهم على التصويت في اتجاه معين نتيجة احوالهم الاقتصادية السيئة .

ثانيا : نقابات العمال :

بعد سقوط الفاشية ونتيجة التحالف السياسي الذي شهدته الحياة السياسية الإيطالية ، انشئ اتحاد واحد للعمال اطلق عليه اسم « الاتحاد العام الإيطالي للعمال » ويرمز اليه بالحروف CGIL . وقد افترض ان يكون للكاثوليك والاشتراكيين والشيوعيين اصوات متساوية فيه ، على حين كان الحزب الجمهوري وحزب العمل ممثلين في الاتحاد نفسه ، على اعتبار أنهما يمثلان الاقلية ، ولم يضم هذا الاتحاد احدا من حزب الاحرار بوصفه حزبا يمينيا . ورغم ان نظرية الاتحاد استهدفت مساواة الاحزاب الكبرى (الشيوعي الاشتراكي ، الديمقراطي المسيحي) في التمثيل في الاتحاد كما سبق بيانه ، فان المحافظة على هذه المساواة في التمثيل كانت امرا ممكنا مادام الاتحاد مجرد لجنة تنظيمية ولذلك فبمجرد ان انتخب رؤساء الاتحاد بوساطة اعضاء الاتحاد انفسهم ، بدأ الشيوعيون يتزعمون الاتحاد ، وهكذا ما كاد ربيع ١٩٤٧ يحل حتى كانت للشيوعيين اغلبيه الاصوات في الاتحاد العام الإيطالي للعمال ، وبعدها بدأ الاشفاق الرسمي في الاتحاد ففي يوليو ١٩٤٨ انسحب الديمقراطيون المسيحيون ، وتلا ذلك ارتداد الجمهوريين ومجموعتين كبيرتين من الاشتراكيين عن الاتحاد وبعد انقضاء فترة من الزمن اتحدت هذه القوى المختلفة في اتحادين جديدين هما : الاتحاد الإيطالي لنقابات العمال Cisl والاتحاد الإيطالي للعمال Utl .

وقد كان هذا الانقسام من اهم اسباب الضعف النسبي للحركة العمالية الإيطالية في الخمسينات ، فقد مكن اصحاب رؤوس الاموال من ضرب أحد فروع الحركة بالآخر ، بل وحتى تشجيع نمو نقابات عمالية « اليفة » . الا أنه من أهم ملامح الحياة السياسية في إيطاليا الآن ، القوة المتزايدة للحركة العمالية . وترجع بعض التحليلات الاتجاه المتزايد

الا انه تجدر الاشارة الى الحركة الاستقلالية التي تشهدها هذه الاتحادات الآن ، عن احزابها عودة الى الوحدة التي فقدتها في اواخر الاربعينات ، احساسا من هذه الاتحادات بقوتها الذاتية المتزايدة ، وكذلك بفعل الضغط من قبل القاعدة العمالية . ومن الصعب الان الحكم على مستقبل مثل هذه الحركة ، الا أنه لا جدال في أنها لو تمت بنجاح ، فان ذلك يعنى بروز نقابات العمال كقوة سياسية رئيسية مستقلة في الحياة السياسية الإيطالية .

ثالثا : الكنيسة :

مشكلة العلاقة بين الكنيسة والدولة مشكلة قديمة كما هو معروف ، ولعل اتهام ماكياتيللي الشهير للكنيسة بأنها سبب كل النكبات التي حلت بإيطاليا ليس غريبا عن الازهان ، اذ اعتقد ماكياتيللي ان الكنيسة لم تكن أبدا قوية بما فيه الكفاية لكي توحد إيطاليا وتحكمها بكفاءة ، ولكنها كانت دائما قوية بما فيه الكفاية لكي تمنع الآخرين من أن يفعلوا هذا .

ومنذ اوائل القرن السادس عشر الميلادي والبابا يكون في إيطاليا مؤسسة ذات سلطات واسعة ، وعندما تطورت الحركة القومية في القرن التاسع عشر وسعت البرجوازية الإيطالية الى التمتع بالحريات والاصلاحات التي نودى بها حديثا ، بدأ أن البابا معتمز اجراء عملية اختيار بين الافكار الجديدة وقبول بعضها بتردد ، فقد قبلت مثلا افكار ديمقراطية معتدلة في الحكم وفرض الضرائب ، لكن حرية الحكومة في الشئون الخارجية كانت مقيدة بنصوص صريحة .

ومنذ دخول طلائع الجيش الإيطالي مدينة روما ١٨٧٠ تتوجبا لحركة البعث (الحركة القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر ودفعتم إيطاليا

للوحدة) ظلت حكومة ايطاليا فى يد معارضى الكنيسة ، ان كانت الكنيسة عدوة لهذه الحركة ، وظل هذا الوضع - اى بقاء حكومة ايطاليا فى يد معارضى الكنيسة - الى ان غيرهموسوليني بابرار اتفاقيات اللاتيران مع البابا .

فقد وقعت اتفاقيات اللاتيران بين حكومة ايطاليا والفاتيكان فى ١١ فبراير ١٩٢٩ . وتتلخص فى منح البابا سيادة دنيوية على مدينة الفاتيكان ومساحات أخرى ، ودفع تعويضات للبابا ، واعادت تدريس التربية الدينية فى المدارس الايطالية الحكومية ، وعرض الصلبان التى عليها صور السيد المسيح ، واضفاء كل الحقوق المدنية على الزيجات التى تعقدتها الكنيسة الكاثوليكية ، وفى مقابل ذلك كله يقيم البابا كل عام صلاة من أجل الملك والدولة ، ويكون للحكومة حق الاعتراض على تعيين القسس فى بعض المناصب فى ايطاليا ، وكذلك الحق فى تنظيم الابريشيات بما يتفق والحدود الايطالية ، والزام الاساقفة العاملين فى ايطاليا بأن يقسموا يمين الولاء للحكومة الفاشية ، واخيرا تعفو الكنيسة عن الملاك الذين استولوا على املاك سبق مصادرتها من الكنيسة وعدم اعتبار تمسكهم بهذه الاملاك خطيئة (عوض الفاتيكان عن هذه الممتلكات) .

ومع ١٩٤٣ انتهت المرحلة الفاشية ، ويلاحظ انه لما اجتمعت الجمعية التأسيسية لم تكن المشكلة المباشرة التى واجهتها بشأن اتفاقيات اللاتيران تدور حول ما اذا كان من الواجب عليها نقضها او اعادة التفاوض بشأنها ، بل كانت تدور حول النص عليها فى الدستور او عدم النص ، وقد اتخذ الكاثوليك الشيوعيون موقفا موحدا فى التصويت ضد الاحزاب العلمانية من الاشتراكيين والجمهوريين وحزب العمل ، وكانت الاحزاب اليمينية منقسمة فيما بينها ، فأسفرت النتيجة عن تأييد ٣٥٠ صوتا للنص على الاتفاقيات فى الدستور ، بينما رفض ١٤٩ صوتا هذا العمل .

ثم كان مجيء البابا يوحنا الثالث والعشرين علامة على تغير ملحوظ ، وتذكر بعض التحليلات انه حاول ان يخفف كثيرا من تدخل الكنيسة المباشر فى الحياة السياسية فى ايطاليا ، ولكنه فى نفس الوقت اثر يعمق سواء فى السياسة الخارجية

الايطالية او فى بنيان السياسة الداخلية ، وكانت دعوته للاخوة الانسانية بعكس سلفه الذى حمل عداء مرا للشيوعية ، سببا فى قبوله فكرة التعايش السلمى ، ولما كتب يقول « كل بنى الانسان متساوون فى كرامتهم الطبيعية » وهكذا فان « لكل المجتمعات السياسية كرامة وطنية متساوية » ، كان لهذا اثر سواء فى الداخل على تضيق الهوة بين اليسار والوسط وجعل الانفتاح على اليسار ممكنا ، او فى الخارج متمثلا فى امكانية اجراء اتصالات اكثر دفئا مع اوروبا الشرقية .

وما زالت ايطاليا رغم أنها حققت استقلالا علمانيا اكثر مما كان لها من مائة سنة مضت، غير متحررة تماما من نفوذ الفاتيكان ، فما فتئت الدولة تعمل داخل النظرية المثالية للديمقراطية المسيحية، وتتمتع الدولة بحرية فى الحركة ما دامت تناسب الاخلاق الكاثوليكية كما تعرفها الكنيسة .

وتمارس الكنيسة نشاطها السياسى عن طريق ادايتين هما : جماعة العمل الكاثوليكية والديمقراطيين المسيحيين ، وجماعة العمل الكاثوليكية هى الجناح السياسى الرسمى للكنيسة ، ولكنها ليست حزبا سياسيا . اما الديمقرطيون المسيحيون فليست لهم صلة رسمية بالكنيسة ، ولكنهم الحزب السياسى الذى يجتذب أصوات الكاثوليك ، وتقوم جماعة العمل الكاثوليكية باملاء السياسة بانتظام على الجناح اليميني للحزب الديمقرطى المسيحى واهيانا على الحزب كله ، ومشكلة هذا الحزب أنه - حرصا منه على أن يسيطر على الميدان السياسى فى ايطاليا - لابد أن يكون حزبا جماهيريا ، وبالتالي لابد له من جناح يسارى واتحاد للعمال وسياسة اجتماعية لتوفير الرخاء ، والا تعذرت عليه منافسة الاحزاب الاخرى ، وقبل ١٩٦٨ كان التصويت للديمقراطيين المسيحيين بمثابة الزام للكاثوليك تأكيدا لوحدهم فى السياسة ، الا أنه منذ ذلك التاريخ ترك ذلك للضمير الفردى ، وان أشير الى الاسباب الكثيرة الطبية التى تحبذ اتجاه التصويت للديمقراطيين المسيحيين ، وقد تتخلل الكنيسة يوما ما عن الديمقرطيين المسيحيين ، ولكنها الان على الاقل لا تظهر اية علامات على التحرك فى مثل هذا الاتجاه نحو ما يعرف بالحركة المشتركة للشيوعيين

تقارير وتعليقات

الفاشي مجرد جماعة ارهابية أنشأها الاقطاعيون وقدموا لها كل المساعدات لاستخدامها في تهديد الاجراء والمعدمين من الفلاحين كلما طالبوا بحقوقهم المغتصبة ، ولكن المافيا لم تلبث ان انقلبت على الاقطاعيين انفسهم ، واصبحت اعلى سلطة حاكمة في جزيرة صقلية التي يتركز نشاطها فيها ، معتمدة في سلطانها على اعمال القتل والسلب والاعتصاب .

والظاهرة الخطيرة في المافيا هي علاقتها بالحكومة ، فالخارجون على القانون عادة هم اعداء الحكومة . اما المافيا فتحتفظ لها باصدقاء مخلصين من ذوى النفوذ في مصالح الحكومة . ولقد سئل مرة احد زعماء هذه الجماعة الارهابية عن صحة ما يقال عن وجود ثلاث حكومات في صقلية هي حكومة روما المركزية والحكومة المحلية وحكومة المافيا ، فاجاب انه لا يوجد سوى حكومة واحدة اما حكومتا روما والحكومة المحلية فلا يمكن ادخالهما في الحساب .

وفي اواخر الخمسينات حدث تحول في انافيا ، فقد كان مركز نشاطها الريف حيث درجت على استغلال ديار الملاك في لاحتفاظ بمرکزها ، فلما قل شأن الزراعة وزادت اهمية الصناعة والتجارة ، تحولت المافيا الى المدينة ، ولكن دون ان تفقد سلطانها في الريف ، والمافيا عادة تناصر الحزب السياسى الحاكم ، وهو حاليا في جزيرة صقلية حزب الديمقراطية المسيحية .

وفي عام ١٩٦٣ شرعت الحكومة الايطالية في القضاء على جماعة المافيا ، فشكلت لهذا الغرض لجنة برلمانية من ثلاثين عضوا تتلخص مهمتها في اعداد مشروعات بقوانين من شأنها القضاء على المافيا في اسرع وقت ، سواء بزيادة سلطات وقوة رجال الامن في مواجهتهم ، او بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي تزاوّل فيها جماعة المافيا نشاطها ، ويعترف الجميع بأن هذه الجهود قد حدثت بلا جدال من نشاط المافيا ، وان كانت لم تقض عليه .

خامسا : القوى الخارجية

ايطاليا شريك هام في كل من منظمة حلف شمال الاطلسي ، والمجتمع الاقتصادي

والكاثوليك . وفكرة الحركة المشتركة هذه اشاعة قوية ، وتلقى نفيا قويا ايضا في نفس الوقت ، ومن الواضح أن الكنيسة ترفض الفكرة من حيث العمل وليس من حيث المبدأ ما دامت تشعر أنها ما زالت قادرة على الاحتفاظ بنفوذها سياسيا دون التحالف مع الشيوعيين ، وسوف تقبلها في الوقت الذي تشعر فيه بأن موازين القوى تتغير لغير صالحها ، والبراعة أن تتخذ الكنيسة قرارها في الوقت المناسب ، قبل أن تصل قوى اليسار الى مرحلة من القوة يمكنها فيها الاعتماد على قوتها الذاتية في الصراع السياسى في ايطاليا .

وهناك غير الحزب الديمقراطي المسيحى منظمات كاثوليكية عديدة كاتحاد الفلاحين القوى ذى الاتجاهات اليمينية . هذا فضلا عن الدور الذى يقوم به القساوسة عادة بالاتصال الشخصى كمحصلى اصوات بارعين .

وتظهر المشاكل من جراء النفوذ الذى تتمتع به الكنيسة في الحياة السياسية الايطالية ، حينما تتبنى مواقف اقتصادية واجتماعية معرّقة بصدد بعض الامور . ولعل من أبرز الامثلة هنا موقف الكنيسة من مشكلة الطلاق السابق الاشارة اليها ، وتظهر بعض التحليلات ان سبب المتاعب التى تنجم عن الدور السياسى للكنيسة في ايطاليا هو طابعها العالى ، فلو كانت الكنيسة في ايطاليا كنيسة قومية لكان من المحتمل ان تقوم بدور ايجابى ، الا ان ما يوجد في ايطاليا هو كنيسة العالم ، وبابا روما هو بابا العالم كله ، وواجبه المقدس هو تحقيق رفاهية كل الكاثوليك ومنظمات الكنيسة في العالم ، وفي اى وقت يظهر فيه صراع بين هذا الواجب وبين احتياجات وآمال الشعب الايطالى . فمن الواضح ان الاحتياجات والامال تهدر من أجل الواجب المقدس .

رابعا : المافيا :

والمافيا هم جماعة منحرفون من اللصوص يفرضون اتاوات مقابل امتناعهم عن نشاط اجرامى ويلجأون في ذلك الى التهديد بالقتل ، بل الى ارتكابه فعلا حينما يخشون على مكانتهم الممتازة وارباحهم . وقد كانت المافيا الى ما قبل الحكم

مطلقة على الحكومات التي تكونت في هذه المرحلة، أما لانهم كانوا يكونونها مع اطراف ضعيفة او بمفردهم، وقد شهدت هذه المرحلة خمس عشرة وزارة، الف الديمقراطيون المسيحيون منها ستا بمفردهم، واثنيتين مع فنيين واثنين مع الجمهوريين، واثنين مع الاشتراكيين الديمقراطيين والاحرار، وواحدة مع الاشتراكيين الديمقراطيين وواحدة مع الاحرار والجمهوريين وواحدة مع الجمهوريين والاشتراكيين الديمقراطيين، وواضح من هذا البنين غير سيادة الديمقراطيين المسيحيين، الطابع اليميني البحت لهذه الحكومات.

وحملت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٢ معها بداية المرحلة الثالثة التي تتميز بفكرة يسار الوسط وهي صياغة سياسية مهيبة لتعبير اليمين المعتدل - فقد كان اتجاه معدل التغير في الاصوات لصالح اليسار تصويتا شعبيا بعدم الثقة في الحكم اليميني الصرف القائم على سيادة عنصر الديمقراطيين المسيحيين (حصل الديموفراطيون المسيحيون في هذه الانتخابات على ٢٦٠ مقعدا والاشتراكيون على ٩٢ مقعدا والاشتراكيون الديمقراطيون على ٢٢ مقعدا والجمهوريون على ٦ مقاعد، بينما حصل الشيوعيون على ١٦٦ مقعدا والحزب الاشتراكي بلوحدة البروليتارية على ٢٥ مقعدا). وهنا ظهرت فكرة يسار الوسط، والقت كل القوى التي يهملها ابعاد اليسار الحقيقي المتزايد القوة عن الحكم، بكل ثقلها وراء المشروع، وتشير احدى الدراسات الامريكية الى الجهود الكبيرة للفاتيكان والولايات المتحدة الامريكية في اخراج الفكرة الى حيز الوجود، وتذكر هذه الدراسة ان الرئيس الراحل كيندي قد كرس للعملية كل موارد حكومة الولايات المتحدة المنظورة وغير المنظورة، وهكذا اندمجت كل المنظمات الكاثوليكية مع المؤسسات والصحافة والعسكرية ووزارة الخارجية الامريكية في دفع فكرة اليسار الوسط الى الامام.

الاوروبى (السوق الاوروبى المشتركة واليوراتوم). وهذا يفسر اهتمام قادة المعسكر الغربى بها - اساسا الولايات المتحدة والمانيا الغربية - اهتماما هدفه منع اية تغييرات داخلية جذرية في ايطاليا من شأنها احداث تحولات عميقة في سياستها الخارجية.

وتؤثر الولايات المتحدة بالذات في الحياة السياسية الايطالية من خلال الاستثمارات الصناعية الامريكية في ايطاليا، والروابط التجارية بين البلدين، وكذلك الرابطة الاطلانطية، وايضا الروابط العائلية الناتجة من الهجرة الايطالية الى الولايات المتحدة الامريكية ولا يخفى بالطبع الدور الذى تقوم به المخابرات الامريكية في تنظيم كل هذه الادوات والاضافة اليها.

بنين السلطة السياسية

يمكن أن نميز في بنين السلطة السياسية في ايطاليا، بعد انهيار الفاشية، بين مراحل اربع:

الاولى منها يمكن تسميتها بمرحلة التحالف الوطنى، والاسمة الاساسية التي تميزها عما يليها من مراحل، هو اشتراك الحزب الشيوعى فيها، وتمتد هذه المرحلة من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٧ تاريخ خروج الحزب الشيوعى من الحكم [وجدير بالذكر هنا أن بعض خبراء الاستراتيجية السياسية يرون ان دخول الحزب الشيوعى حكومة التحالف الوطنى كان اصلا خطأ استراتيجيا، لانه لو لم يدخل لانهار النظام الايطالى برمته واصبحت مقاليد الامور في ايطاليا للشيوعيين). وقد كانت كل الاحزاب الايطالية الهامة مشتركة في حكومات هذه المرحلة، وهى الحزب الشيوعى والاشتراكي والعمل (قبل انحلاله فى ١٩٤٦) والديمقراطى المسيحى والاحرار والجمهورى [اشترك هذا الاخيرة فى الوزارة السابقة فقط من ثماني وزارات شهدت هذه المرحلة].

ومنذ ١٩٤٧، اى بعد خروج الشيوعيين من الحكم، حتى ١٩٦٢ تبدأ المرحلة الثانية التي تتميز بسيطرة الديمقراطيين المسيحيين سيطرة شبيهة

وشكل الدومورو اول حكومة ليسار الوسط المكون من الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين والجمهوريين. وفي نهاية هذه المرحلة اى فى ١٩٦٨ شكلت حكومتان

تقارير وتعليقات

الانتخابات التي اجريت في ١٩ مايو ١٩٦٨ نال الشيوعيون ١٧٧ مقعدا، والحزب الاشتراكي للوحدة البروليتارية المتحالف معهم ٢٣ مقعدا، والديمقراطيون المسيحيون ٢٦٦ مقعدا، والاشتراكيون المتحدون ٩١ مقعدا، والجمهوريون ٩ مقاعد اي ان لاهزاب الائتلاف الحكومي ٢٦٦ مقعدا بنسبة ٥٦٣ في المائة والاحزاب اليسارية المعارضة ٢٠٠ مقعد بنسبة ٣١٤ في المائة.

وكانت المفاجأة هي قرار اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي بالخروج من ائتلاف يسار الوسط . ولا شك ان الذي دفع الاشتراكيين الى هذا القرار، هو الهزيمة الانتخابية التي لحقت بهم في انتخابات ١٩٦٨ (ان فقدوا حوالي ربع الاصوات التي حصلوا عليها في انتخابات ١٩٦٣) نتيجة تخليهم عن سياستهم الاجتماعية ومبادئهم كثن لاشتراكيهم في الحكم مع حزب اليمين التقليدي . وكانت النتيجة ان افسح حكم ائتلاف يسار الوسط المعتمد على اقلية برلمانية مكانه لحكم الحزب الديمقراطي المسيحي المنفرد برياسة جيوفاني ليوني المعتمد على اقلية برلمانية، ولم يكن هذا بالطبع طريق الاستقرار السياسي، فاستقالت الحكومة في ١٩ نوفمبر ١٩٦٨ والف دو مورو الوزارة الثامنة والعشرين بعد الحرب الثانية على أساس ائتلاف يسار الوسط مرة أخرى (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي المتحد والحزب الجمهوري) لكن حكومة الدو مورو سقطت بدورها في ٥ يوليو ١٩٦٩ نتيجة الانشقاق بين الاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين، فشكل ماريانو رومور حكومة اقلية ديمقراطية مسيحية كانت استقالتها في فبراير الماضي بداية الازمة الاخيرة، وواضح ان هذه المرحلة قد شهدت بداية انهيار فكرة ائتلاف يسار الوسط في صورة حكومتى الاقلية الديمقراطية المسيحية اللتين لم تكونا قادرتين على الحفاظ على الاستقرار السياسي بهذه الصورة، مما افسح المجال لمزيد من الاضطراب في الحياة السياسية لاطاليا .

اخرى ان استنادا الى نفس القاعدة الحزبية بعد ان سقطت حكومة مورو الاولى نتيجة رفض الاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين والجمهوريين تأييد اقتراح الديمقراطيين المسيحيين بتخصيص ٢٢٠٠ مليون ليرة للمدارس الخاصة الكاثوليكية بالاساس . وسقطت حكومته الثانية عقب ان خذل البرلمان مشروع قانون قدمته الحكومة بانشاء مدارس للحضانة تابعة للدولة، وان كان بعض المراقبين قد ربطوا هذا باستقالة امينتوري فانغاني من منصبه كوزير للخارجية الايطالية قبل ذلك بفترة قصيرة احتجاجا على الاتهامات التي وجهت اليه بصدد الدور الذي قام به في محاولة اجراء محادثات للصلح في فيتنام، وكان عمدة فلورنسا السابق قد زار فيتنام الشمالية وعاد باقتراحات لاجراء محادثات صلح ابلغها فانغاني للرئيس الامريكي جونسون، ولكن حكومة فيتنام الشمالية نفت تقديمها مثل هذه المقترحات بعد ان اذيعت علنا، اما حكومة ائتلاف يسار الوسط الثالثة فقد استمرت حتى انتخابات ١٩٦٨ البرلمانية .

وشهدت المرحلة الرابعة (١٩٦٨ حتى الان) بداية انهيار فكرة ائتلاف يسار الوسط، ففي

الحزب	انتخابات ١٩٦٣	انتخابات ١٩٦٨
الديمقراطي المسيحي	٢٦٠	٢٦٦
الاشتراكي	١٧	٩١
الاشتراكي الديمقراطي	٢٣	٩
الجمهوري	٦	١٧٧
الشيوعي	١٦٦	٢٣
الاشتراكي للوحدة البروليتارية	٢٥	

وبعيدا عن التفاصيل المرهقة للتغيرات في بنيان السلطة السياسية في ايطاليا، يغدو من

توزيع مقاعد مجلس النواب بين الاحزاب في انتخابات ١٩٦٣ ، ١٩٦٨

الازمة الاخيرة

من كل ما سبق يتضح أن الازمة الاخيرة ، وإن كان لها منطقتها الذاتية ، إلا أنها ليست سوى حلقة جديدة في سلسلة ازمة النظام الايطالى برمته .

وترجع جذور الازمة الاخيرة الى حكومة الاقلية الديمقراطية المسيحية التى شكلها ماريانو رومور عقب استقالة حكومة الدومورو فى يوليو ١٩٦٦ كما سبقت الاشارة ، على أساس ان تبقى فى الحكم حتى يمكن إعادة ائتلاف يسار الوسط مرة أخرى . وكان الضغط لاهياء حكومة الائتلاف يأتى من رومور رئيس الوزراء ، فقد كان قلقا لاستمراره فى رئاسة حكومة أقلية ضعيفة من الديمقراطيين المسيحيين وحدهم ، تعتمد على النوايا الحسنة لأحزاب الائتلاف الأخرى فى أوقات المتاعب .

وكانت ثمة عقبات عديدة تقف فى وجه احياء التحالف ، فقد كان الاشتراكيون يهدفون الى تكوين علاقة خاصة مع الديمقراطيين المسيحيين ، بحيث يكونون معهم ائتلافا ثنائيا ، كذلك كان الاشتراكيون الديمقراطيون يفضلون تكوين حكومة ثلاثية مع الديمقراطيين المسيحيين والجمهوريين وترك الاشتراكيين فى الخارج . أى ان كلا الحزبين الاشتراكيين كان يحاول اجبار الديمقراطيين المسيحيين على الاختيار بينهما ، إلا ان ايهما لم ينجح فى هذا ، من ناحية لان الحزب الديمقراطى المسيحى ليس من طبيعته الاختيار الحاسم نظرا للمدى الواسع للاراء والانتماءات الموجودة بداخله ، كما أن اختياره الحزب الاشتراكى وحده يجعله فى حاجة الى أصوات الشيوعيين فى بعض اصلاحات الحكومة الاساسية ، وهو ما لم يحن على استعداد لتقبله بالطبع . كذلك كان احياء الائتلاف صعبا مع مطالب الاشتراكيين بالسياسة المرنة تجاه الشيوعيين التى يرفضها الاشتراكيون الديمقراطيون بالذات ، وكذلك بالنظر الى مطالبتهم بسياسة اقتصادية تؤمن المكاسب العمالية خلال الاضرابات الاخيرة وفى المقابل كان الاشتراكيون الديمقراطيون يطلبون اعلان العداء للشيوعيين ، وهذا يعنى رفض أصوات الشيوعية حين يكون ذلك ضروريا للموافقة على اجراءات حكومية معينة ، يطلبون وعدا من الاشتراكيين ألا يتحالفوا مع

المفيد ان نولى مزيدا من الاهتمام لفكرة ائتلاف يسار الوسط على أساس انها الصورة المطروحة من قوى اليمين فى ايطاليا لبنيان السلطة السياسية فى المرحلة الراهنة . هل هى صورة قادرة على التغلب على التحديات التى تواجه النظام الايطالى ؟

تكاد كل التحليلات السياسية ، شرقية كانت ام غربية ، تجمع على أن فكرة ائتلاف يسار الوسط فكرة واهنة لم تحقق الا انجازات هزيلة تتناسب معها وإن كانت بعض التحليلات الغربية — الامريكية بالذات — تحاول ان تنتحل الاعذار ليسار الوسط الايطالى ، كما أنه من الواضح ان الاحلام كانت تراودها قبل انتخابات ١٩٦٨ فى أن يكون هذا الائتلاف الصورة الدائمة ، ولو على المدى القصير ، لبنيان السلطة السياسية فى ايطاليا ، سواء امسك الديمقراطيون المسيحيون فيه بزمام القيادة ام الاشتراكيون

ومن الناحية السياسية اخفق الائتلاف بالطبع فى تحقيق فكرة الانفتاح على اليسار ، بل لقد احتوى عناصر محافظة للغاية من الديمقراطيين المسيحيين ، القى اليها بمقاليد السياسة الداخلية . وعموما لم يحدث أى تغيير جذرى لافى السياسة الداخلية ولا فى السياسة الخارجية (وبالذات ارتباطات ايطاليا الاطلمنية) على يد الائتلاف .

ومن الناحية الاقتصادية ، شهدت بداية حكم ائتلاف يسار الوسط استمرار الليرة فى الانخفاض واستفحال التضخم ، وبدلا من الاصلاحات الزراعية التى وعد بها ، اجريت تعديلات طفيفة للغاية لصالح الفلاحين فى قوانين التعاقد الزراعى . ومن الناحية الاجتماعية اثبت الائتلاف عدم قدرته على مواجهة المشاكل الاجتماعية العريضة التى تصاحب الانتقال من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى ، ووجهت مشروعات اصلاح التعليم والخدمة الصحية والتأمين والاسكان بعقبات كبيرة ، واصبحت الصراعات الاجتماعية اكثر حدة نتيجة عدم قدرة الائتلاف على الحل الجذرى للمشاكل التى تسببها .

تقارير وتعليقات

طلبه لاقى اعتراضات كبيرة داخل وخارج حزبه على أساس ان تنفيذه سوف يضع البرلمان فى مرتبة ثانية ، وهنا بدا أنه ليس ثمة من بديل سوى اجراء انتخابات عامة ، وكان هذا يعنى انتهاء عدد من مشروعات القوانين الهامة ، ومن بينها مشروع قانون اباحة الطلاق (الذى أجل حتى تبحثه الحكومة مع الفاتيكان ثم يحال بعدها الى مجلس الشيوخ) ومشروع « ميثاق العمل » كذلك كان يعنى بالضرورة تأجيل اصلاحات التعليم والخدمات الصحية وما الى ذلك مما يبحثه البرلمان الحالى . وكان الحزب الشيوعى يعارض فكرة الحل ويهدد بمظاهرات لمنعه ، وذلك لما يعنيه بالنسبة لمشروعات قوانين يؤيدها بقوة كمشروع قانون الطلاق وللجنة الكبيرة التى يحوزها داخل البرلمان الحالى . اما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فكانوا يؤيدون فكرة الحل على أساس اعتقادهم بأن نتائج الانتخابات القادمة ستمكن اليمين المعتدل - الذى يكونون جزءا منه - من الامساك بالسلطة السياسية .

واخيرا نجح ماريانو رومور فى أوائل ابريل فى تكوين ائتلاف يسار الوسط من الديمقراطيين والاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين والجمهوريين لينهى حلقة جديدة من سلسلة أزمة النظام الايطالى ، او بالاحرى ليبدأ حلقة جديدة ، فان التحديات التى يواجهها النظام الايطالى ملحة وتتطلب الحل . ولكى تواجه هذه التحديات ، او على الاقل تبدأ مواجهتها ، هناك شيء اساسى يجب ان يتحقق ، وهو وجود حكومة قوية تكون قادرة ليس فقط على أن تخطط لمواجهة هذه التحديات ، ولكن على ان تستمر فى السلطة لفترة زمنية تمكنها من قطع ولو مرحلة لها اعتبارها على الطريق . وازمة النظام الايطالى انه يمر بمرحلة انتقال لم تعد فيها قوى اليمين التقليدى او المستقر قادرة على ان تقوم بهذا الدور وحدها ، نظرا لنمو قوى اليسار بدرجة لها اعتبارها ، وان لم يكن بعد الى الحد الذى يمكنها من الانفراج - اى قوى اليسار - بالقيام بهذا الدور او حتى دخول ائتلاف يكون لها فيه اليد العليا ، كما ان الحل الديكتاتورى يقلل من احتمالاته الخبرة المعاصرة لاييطاليا تحت النظام الفاشى ، ونمو قوى اليسار بدرجة ملحوظة اكبر من اى بلد آخر فى غرب اوربا ، باستثناء فرنسا . من هنا فان فكرة يسار الوسط - الصياغة المهدية

الشيوعيين فى الحكم المحلى ، ومن ناحية ثانية ، كان احياء ائتلاف يسار الوسط قد أصبح صعبا بعد اصرار الفاتيكان على انه اذا ووفق على مشروع اباحة الطلاق الذى كان مجلس النواب الايطالى قد وافق عليه فى نوفمبر الماضى فسوف يكون هذا خرقا من جانب واحد لاتفاقيات اللاتيران رغم انها لا تحوى نصا مباشرا يقيد حق الدولة الايطالية فى إصدار مثل هذا القانون (لم تتم بعد موافقة مجلس الشيوخ) . وقد احدث ذلك بالطبع انقسامات ، سواء بين الديمقراطيين المسيحيين وبين الاحزاب العلمانية التى اعلنت ان الدولة ذات سيادة ، وان المشروع يجب أن يستمر فى طريقه الى مجلس الشيوخ رغم الفاتيكان فى هذا أم لم يرغب ، او داخل الديمقراطيين المسيحيين انفسهم .

ومع حادث انفجار قنبلة ميلانو المؤسف فى ١٥ ديسمبر الماضى ، بزغ الامل باقتراح اجتماع قادة احزاب الائتلاف الاربعة من أجل محادثات مشتركة ، وبدا لوقت قصير ان الساسة قد نسوا خلافاتهم بتأثير الصدمة ، ولكن بمرور الوقت عقد الاجتماع الثانى لهم فى أوائل يناير ، ثم خفت الاحساس بالازمة

ونتيجة تراكم الاحداث بهذه الصورة ، والموقف الضعيف اصلا للحكومة الديمقراطية المسيحية ، اعلن ماريانو رومور استقالة حكومته فى ٧ فبراير الماضى ، وبدأت اولى محاولات تكوين الحكومة على يد رومور مرة اخرى ، ولكنه اخفق فيها امتدادا للصعوبات السابقة ، واضطلع الدومورو بمحاولة ثانية ، واقتراح للتغلب على مشكلة مشروع قانون اباحة الطلاق ، ان تسير اجراءات الموافقة عليه بطريقة عادية ، بينما تبحث لجنة المسائل التى اثارها الفاتيكان ، ولم توافق اجزاء هامة من حزبه الذى صوت كله ضد المشروع فى نوفمبر الماضى - على هذا الاقتراح ، وبمجرد ان وصلت مشاوراته الى نقطة حرجية ، تحدث البابا مرة اخرى ضد الطلاق ، فاقف الدومورو محاولته ، وعند هذا الحد ظهر احتمال حل البرلمان فى الافق وقد اضطلع فانغانى رئيس مجلس الشيوخ بعبء المحاولة الثالثة ، وطلب كاقترح شخصى لرئاسته الحكومة الجديدة ، ان يدخل سكرتيرى احزاب الائتلاف الاربعة الوزارة ، فوافق الاشتراكيون لكن

الايطالى ، ينبغي أن يتغير بنيانها تغييرا يعبر عن الواقع السياسى الايطالى الحالى ، وهو الواقع الذى شهد كما رأينا النمو الملحوظ لقوى اليسار الحقيقى ، ومادام هذا لم يحدث فان الازمات السياسية فى ايطاليا قد تحتاج فى تحليلها بعد فترة ليست بالطويلة الى جداول احصائية ، وليس الى كلمات مكتوبة .

أحمد يوسف أحمد

السياسية لتعبير اليمين المعتدل - تعكس المرحلة الراهنة لازمة النظام الايطالى فى ائتلاف اليسار الوسط تتحالف اكبر قوة يمينية مع قوى مشكوك فى يساريته بدرجات لها اعتبارها لكى تواجه قوى اليسار الحقيقية ، ولكنها تتعرض للازمة تلو الازمة ، نظرا للتناقضات فى داخلها ذاته ، وللصراع الذى تخوضه ضد قوى اليسار الحقيقية من ناحية اخرى . وحتى تصبح السلطة السياسية فى ايطاليا قادرة على حل مشاكل المجتمع

الشيوعية الهندية ومواقف الهند الدولية

الدولى السادس للكونترن فى عام ١٩٢٨ ، وهى الاستراتيجية التى منعت من التعاون مع الكونجرس الهندى ثم عاد وتبنى استراتيجية يمينية طبقا لقرارات المؤتمر السابع للكونترن فى عام ١٩٣٥ وهى الاستراتيجية التى سمحت له بالعمل داخل الكونجرس الهندى شريطة ان يظل محتفظا باستقلاله التنظيمى . وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تبنى الحزب الاستراتيجية اليسارية من جديد ، وتجلي ذلك فيما صدر عنه من بيانات تعتبر بريطانيا دولة استعمارية كبرى ، ولكن بعد هجوم النازى على الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٤١ اخذ الحزب من جديد - تمشيا مع غيره من الاحزاب الشيوعية فى الدول الاخرى - بالاستراتيجية اليمينية . وظلت استراتيجية

الحزب الشيوعى الهندى من اكثر الاحزاب الهندية نشاطا وفعالية ، ولذلك فلا نعدم ان نجد له مواقف معينة من كافة القضايا التى واجهت السياسة الخارجية الهندية منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن ، وهذه المواقف اما أنها نقد للدبلوماسية الهندية حيثما يوجد تعارض بين رأى الحزب ورأى الحكومة ، واما أنها تأييد لهذه الدبلوماسية حيثما يخفى مثل هذا التعارض .

يعتبر

فى عام ١٩٢٤ ظهر الحزب الشيوعى الهندى وارتبط منذ اليوم الاول بالحركة الشيوعية الدولية . وليس ادل على ذلك من أنه تبنى الاستراتيجية اليسارية التى وضعها المؤتمر

تقارير وتعليقات

الحزب على هذا النحو حتى قيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أواخر ١٩٤٧، فتحت وطأة هذه الحرب بدأ الحزب الشيوعي الهندي في تبني استراتيجية يسارية غاية في التطرف، تجلت في مظاهر عديدة منها : عدم الاعتراف بالاستقلال الذي حصلت عليه الهند واعتباره صورة أخرى للسياسة الاستعمارية البريطانية، واتهام نهرو بالتواطؤ مع الاستعمار البريطاني، وأخيرا تنظيم وحدات لحرب العصابات في أجزاء عديدة من البلاد .

ومهما يكن من أمر، فإن الحزب سرعان ما أدرك عدم فعالية أسلوب العنف حيال ما تعرض له من نقد مريع من قبل كافة التنظيمات السياسية الأخرى القائمة في المجتمع الهندي، ولذلك أحجم عن هذا الأسلوب وتبنى أسلوبا أكثر مرونة تجلّى في تأييده سياسة الحكومة من ناحية، وفي محاولة إيجاد صورة معينة من صور التوفيق بينه وبين الأحزاب الهندية الأخرى من ناحية أخرى . وقد استطاع الحزب - بهذا الأسلوب الجديد - الاشتراك في الانتخابات العامة التي أجريت في الهند في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وأحرز نسبة عالية من الأصوات مكنته من أن يصبح حزبا وطنيا . كذلك اشترك الحزب في الانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ودلت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في مختلف الدوائر الانتخابية على مدى قوة هذا الحزب فكريا وتنظيميا . وقد استطاع الشيوعيون، على اثر هذا الفوز، تكوين حكومة شيوعية في ولاية كيرالا كما تمكنوا أيضا من الاشتراك بأعداد كبيرة في الجمعيات التشريعية الهندية في ولايتي بومباي وغرب بنغال .

الحزب وسياسة عدم الانحياز :

وجدت الهند في سياسة عدم الانحياز الوسيلة المثلى لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي . وقد صرح نهرو في ٨ مارس ١٩٤٩ في خطاب له أمام الجمعية التشريعية قائلا « اننى أشعر أن الهند تستطيع أن تلعب دورا هاما في المحافظة على السلام العالمى، ولذلك يصبح ضروريا ألا تحاول الارتباط بأي كتلة من الكتل، . وقد عارض الحزب الشيوعي الهندي سياسة عدم الانحياز في بداية الامر، الا أنه ما لبث أن بدل موقفه ابتداء من عام ١٩٥٥ منتقلا من المعارضة الى التأييد وحسبنا هنا ان نسجل بعض تصريحات قادة الحزب، ففي ٢٤ ديسمبر ١٩٦١ صرح جوش - سكرتير عام الحزب - بما يلي « ان سياسة الحكومة الهندية تقوم على مبادئ ثلاثة : وهي تحقيق السلام، ومقاومة الاستعمار، وعدم الانحياز، ولذلك فإن الحزب الشيوعي الهندي يمنح هذه السياسة كل تأييد واحترام، . كذلك تضمن اعلان اللجنة المركزية للحزب في ٩ ديسمبر ١٩٦٢ ما يلي « ان سياسة عدم الانحياز أمر حيوى للدفاع الهندي، انها تمكن الهند من زيادة فعاليتها في المجال الدولى، كما تيسر لها الحصول على أقصى ما يمكن من مساعدة اقتصادية وعسكرية دون أية آثار سياسية، . ونتساءل هنا، كيف يمكن تفسير هذا التغير في موقف الحزب؟ نحن نعلم أنه في بداية قيام الحرب الباردة كان كل معسكر يسعى الى ضم

وهما يكن من أمر، فإن الحزب سرعان ما أدرك عدم فعالية أسلوب العنف حيال ما تعرض له من نقد مريع من قبل كافة التنظيمات السياسية الأخرى القائمة في المجتمع الهندي، ولذلك أحجم عن هذا الأسلوب وتبنى أسلوبا أكثر مرونة تجلّى في تأييده سياسة الحكومة من ناحية، وفي محاولة إيجاد صورة معينة من صور التوفيق بينه وبين الأحزاب الهندية الأخرى من ناحية أخرى . وقد استطاع الحزب - بهذا الأسلوب الجديد - الاشتراك في الانتخابات العامة التي أجريت في الهند في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وأحرز نسبة عالية من الأصوات مكنته من أن يصبح حزبا وطنيا . كذلك اشترك الحزب في الانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ودلت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في مختلف الدوائر الانتخابية على مدى قوة هذا الحزب فكريا وتنظيميا . وقد استطاع الشيوعيون، على اثر هذا الفوز، تكوين حكومة شيوعية في ولاية كيرالا كما تمكنوا أيضا من الاشتراك بأعداد كبيرة في الجمعيات التشريعية الهندية في ولايتي بومباي وغرب بنغال .

وهكذا اضحى الحزب الشيوعي الهندي من أهم الأحزاب الهندية التي لعبت دورا هاما على مسرح السياسة الهندية على نحو ما يتضح فيما يلي :

الحزب وعضوية الهند في الكومنولث البريطاني :

عارض الحزب منذ البداية عضوية الهند في الكومنولث، فقد جاء في البيان الذى أصدره المؤتمر الثالث للحزب في ١٩٥٣ ما يلي « ان وجود

الحزب وأزمة العلاقات الهندية - الصينية :

تأزمت العلاقات الهندية - الصينية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تحت وطأة عاملين أولهما مشكلة التبت وثانيهما مشكلة النزاع على الحدود . وللحزب الشيوعي الهندي موقف حيال كل من هاتين المشكلتين ، فبالنسبة لمشكلة التبت أيدى الحزب موقف الدبلوماسية الصينية تأييدا مطلقا ، ففي مايو ١٩٥٩ أصدرت اللجنة المركزية للحزب بيانا جاء فيه « ان التمرد الذي حدث في التبت في مارس الماضي كان يهدف الى خدمة مصالح الرجعية في الداخل والاستعمار في الخارج ، ولذلك فلا يمكن اعتبار هذا التمرد - على عكس ما ذهب اليه نهرو - حركة قومية ، وعليه فان قيام القوات الصينية بقمع هذا التمرد أمر لا يحتاج الى مسالة ، ان التبت جزء لا يتجزأ من الصين ، ومن ثم فان كافة التطورات التي حدثت في التبت تخضع للاختصاص الصينى » . أما بالنسبة للنزاع على الحدود ، وهو النزاع الذى بلغ ذروته بالهجوم المسلح الذى شنته القوات الصينية على القوات الهندية عبر الحدود فى أكتوبر ١٩٦٢ ، فنلاحظ أن الحزب لم يؤيد موقف الصين - كما فعل ازاء التبت - وانما انتقده بشده ، فقد جاء فى البيان الذى صدر عن الحزب فى نوفمبر ١٩٦٢ « ان عبور القوات الصينية خط مكماهون يشكل انتهاكا صريحا للسيادة الهندية » . ونسارع فننبه الى أن الحزب أصدر هذا البيان بالرغم من المعارضة العنيفة التى أبدتها بعض العناصر الشيوعية وعلى رأسها راناديف ، وهى العناصر التى ايدت موقف الصين وانتقدت موقف الحكومة الهندية - ويمكن تفسير تأييد الحزب موقف الحكومة الهندية فى ضوء عاملين ، أولهما نمو الروح القومية فى الهند ابتداء من ١٩٥٩ كرد فعل للاستفزازات الصينية المتكررة على الحدود الهندية الشمالية ، ولذلك اضطر الحزب الى مسايرة الروح القومية حتى لا يجد نفسه وحيدا فى الميدان تنهال عليه اللطمات من هنا وهناك . وثانيهما ظهور النزاع بين بكين وموسكو ، الامر الذى دفع الحزب الى تأييد موقف الحكومة الهندية تمشيا مع الموقف السوفيتى .

الحزب والحرب الباردة :

هناك قضايا عديدة مرتبطة بالحرب الباردة ، للحزب الشيوعي الهندي موقف من كل منها :

أكبر عدد من الدول فى صفه ، ولذلك فان الاتحاد السوفيتى لم يقتنع بسياسة عدم الانحياز التى أعلنت عنها الهند وانبرى الحزب الشيوعي الهندي - تمشيا مع الدبلوماسية السوفيتية - يوجه سهام النقد الى الحكومة الهندية . الا أنه ابتداء من عام ١٩٥٤ تغيرت استراتيجية المعسكرين حيث اكتفى كل معسكر بالحيولة دون انضمام الدول غير المنحازة الى المعسكر المعادى . وقد بدأ هذا التغير فى دبلوماسية المعسكر الشيوعي فيما أطلق عليه سياسة التعايش السلمى . وتحت وطأة هذا التغير ، تحسنت العلاقات الهندية - الشيوعية ، وتجلى ذلك فى الاتفاقية التجارية التى أبرمت بين الهند والاتحاد السوفيتى فى أواخر ١٩٥٣ ثم فى اتفاق البانشاشيلا الذى أبرم بين الهند والصين فى ابريل ١٩٥٤ . وقد اتجه الحزب الشيوعي الهندي بدوره الى تأييد سياسة عدم الانحياز لانها حالت على الأقل دون ارتباط الهند بالعملق الأمريكى .

الحزب وأزمة العلاقات الهندية - الباكستانية :

يعتقد الحزب أن التحالف بين الهند وباكستان أمر ضرورى للحد من النفوذ الاستعماري فى القارة الاسيوية . وقد جاء فى برنامج الحزب الصادر فى ١٩٥١ « ان الصراع بين الهند وباكستان يمهّد الطريق أمام الدول الاستعمارية للتدخل فى شئون القارة الاسيوية » . كذلك أصدر الحزب فى ١٩٥٦ قرارا جاء فيه « ان حزبنا سوف يعمل جاهدا على دعم العلاقات بين الهند وباكستان وذلك بتسوية المسائل المعلقة بينهما بالوسائل السلمية وازالة كافة الحواجز التى تقف فى طريق التعاون البناء والمثمر لكلا الشعبين الهندي والباكستاني » . وانطلاقا من هذا التصور ، رحب الحزب بالاتفاقية التى أبرمت بين الهند وباكستان فى يناير ١٩٦٠ بخصوص القطاع الغربى من الحدود الهندية - الباكستانية ، كما رحب كذلك بالاتفاقية التى أبرمت بينهما فى سبتمبر ١٩٦١ بخصوص مياه نهر أندوس ، وعبر الحزب عن أمله فى أن تكون هذه المعاهدات فاتحة خير فى سبيل تصفية الخلافات الاخرى التى لازالت تعكر صفو العلاقات بين الهند وباكستان .

تقارير وتعليقات

الهدنة يعتبر نصرا عظيما ليس فقط لشعب كوريا الشمالية وانما للمعسكر الشيوعى أيضا .

(د) أزمة المجر : ثارت هذه الازمة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ على أثر دخول القوات السوفيتية الاراضى المجرية . وبالرغم من حرج الموقف الذى واجه الحزب ، الا أنه حاول تبرير تصرف الاتحاد السوفيتى ، فقد صرحت لجنة الحزب المركزية فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بأن « ما حدث فى المجر جعل التدخل السوفيتى أمرا ضروريا وحتميا لحماية مكاسب الشعب المجرى ضد محاولات الامبريالية ، ولو لم يتدخل الاتحاد السوفيتى لبات مصير الحركة الاشتراكية العالمية مهددا بالخطر » .

الحزب وحقوق الانسان :

أكد الحزب مرارا ضرورة احترام حقوق الانسان . وقد تجلى ذلك فى مطالبته بتصفية الاستعمار والقضاء على التمييز العنصرى ومنع انتشار الاسلحة النووية ، فبالنسبة لتصفية الاستعمار أيد الحزب كافة الجهود التى بذلت فى هذا السبيل وطالب الحكومة مرارا بتأييد حركات التحرير . ولذلك فعندما منعت الحكومة المتطوعين الهنود من الدخول الى اقليم جوا فى عام ١٩٥٤ وجه اليها سهام نقده ، واعتبر ذلك تواطؤا مع الاستعمار . وفى أبريل سنة ١٩٦١ أصدر المؤتمر السادس للحزب بيانا جاء فيه « ان موقف الحكومة من المشكلة الاستعمارية يكتنفه الغموض فضلا عن أنه مذبذب » وأما بالنسبة للتمييز العنصرى فقد عارض الحزب - ايمانا منه بكرامة الفرد - كافة السياسات التى تفرق بين البشر بحسب الجنس أو اللون . من ذلك مثلا أنه انتقد بشدة ، ولا يزال ينتقد سياسة الابرتيد التى تمارسها حكومة جنوب افريقية . وقد طالب الحكومة الهندية مرارا بالانسحاب من الكومنولث حتى لا تكون بينها وبين جنوب افريقية أية علاقات : سياسية كانت أو اقتصادية .

وفىما يتعلق بالاسلحة النووية فيرى الحزب ان قيام الهند بصنع هذه الاسلحة من شأنه أن يضعف الاقتصاد الهندى أولا ، كما يضعف ثانيا من دورها فى المحافظة على السلام العالمى . لذلك طالب

(أ) الحزب والاحلاف العسكرية : عارض الحزب الاحلاف العسكرية الواقعة فى نطاق المعسكر الغربى ، وهى حلف الناتو والسياتو والسنتو ، لأنها لا تعدو أن تكون وسائل لتطويق المعسكر الشيوعى . كما انتقد الحزب معاهدات التحالف المبرمة بين الدول الغربية والدول الاخرى من ذلك مثلا معاهدة التحالف المعقودة بين الولايات المتحدة وباكستان فى مايو ١٩٥٤ ، ومما تجدر الإشارة اليه ان الحزب ، على العكس من ذلك - لا يعارض حلف وارسو بل يراه ضرورة لا غنى عنها لمواجهة الاستراتيجية الامبريالية . ونلاحظ هنا خلافا بين موقف الحكومة الهندية وموقف الحزب ، فبينما تعارض الحكومة - انطلاقا من سياسة عدم الانحياز - كافة الاحلاف العسكرية سواء وقعت فى نطاق المعسكر الرأسمالى أو فى نطاق المعسكر الشيوعى ، فان الحزب يعارض فقط الاحلاف الواقعة فى نطاق المعسكر الرأسمالى . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على ارتباط الحزب بموقف الدبلوماسية السوفيتية .

(ب) الحزب والمساعدة الخارجية : بينما لا يقلل الحزب من أهمية هذه المساعدة فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، فانه يعارض بشدة قبول الهند المساعدات الامريكية والبريطانية لأنها تقدم مقترنة بشروط على نحو يقيد حركة الهند فى المجال الدولى . وعلى عكس ذلك يرحب الحزب بالمساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الاخرى لأنها لا تكون مقترنة بشروط معينة . وهذا فى حد ذاته يساعد على الدفع قدما ببرامج التنمية الاقتصادية .

(ج) الحرب الكورية : انتقد الحزب موقف الحكومة الهندية واتهمها بالتواطؤ مع الولايات المتحدة حينما اعلنت ان قوات كوريا الشمالية ارتكبت عدوانا ظاهرا ضد كوريا الجنوبية بعبورها خط ٣٨ درجة عرض ، وحينما وافقت على ارسال مساعدات طبية الى القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية . وفى ٢٥ يونيو ١٩٥١ رحب الحزب بالاقترح السوفيتى كخطوة أساسية فى سبيل تهدئة الوضع فى كوريا . وقد طالب هذا الاقتراح بوقف إطلاق النار ، وابرام اتفاق هدنة . وفى يوليو سنة ١٩٥٢ أعلن الحزب أن اتفاق

وتجلى الخلاف بين الحزبين على مسرح السياسة الخارجية الهندية ، فلكل منهما موقف من القضايا التي جابهت الدبلوماسية الهندية منذ ١٩٦٥ ويتبدى ذلك فى قضية كشمير سنة ١٩٦٥ وأزمة تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ .

قضية كشمير :

تعتبر قضية كشمير أهم قضية فى العلاقات الهندية - الباكستانية . وموقف الحزب الشيوعى الهندى من هذه القضية واضح كل الوضوح . ففى فبراير سنة ١٩٦١ أصدر الحزب بياناً أوضح فيه بجلاء موقفه من هذه القضية . وتتمثل عناصر هذا الموقف فى الآتى : ١ - التسليم بأن إقليم كشمير جزء لا يتجزأ من الاراضى الهندية بما فى ذلك الجزء الواقع تحت الاحتلال الباكستانى ٢ - للهند فقط حق مناقشة وضع هذا الاقليم مع أى دولة أخرى ٣ - لا تملك الحكومة الباكستانية أى حق قانونى على الاطلاق للدخول فى مفاوضات مع أى دولة أخرى بقصد تصفية أية مشكلة متعلقة بذلك الجزء الذى يقع تحت سيطرتها ٤ - يجب الاتجارى أية دولة مفاوضات مع باكستان تتضمن الاعتراف بأن كشمير جزء من الاراضى الباكستانية . ويتضح من هذا البيان مدى تأييد الحزب لسياسة الحكومة بخصوص كشمير . وتجدر الإشارة الى أن موقف الحزب انما يتفق تماماً مع موقف الاتحاد السوفيتى الذى اتجه منذ منتصف الخمسينات الى تأييد موقف الهند بصدد كشمير ، حتى أنه مارس حق الاعتراض على قرار أصدره مجلس الامن ولم توافق عليه الهند .

وعندما اندلعت الحرب بين الهند وباكستان فى اقليم كشمير فى أغسطس سنة ١٩٦٥ انتقد الحزب الشيوعى (الرسمى والموالى لموسكو) الحكومة الباكستانية واتهمها بالتحريض على أعمال العنف عبر خط وقف اطلاق النار فى كشمير ، وطلب من الحكومة الهندية اتخاذ الخطوات اللازمة لردع العدوان الباكستانى . وقد اعتبر هذا الحزب اتفاق طشقند - وهو الاتفاق الذى أبرم فى فبراير سنة ١٩٦٦ بين الهند وباكستان بفضل الوساطة السوفيتية - حدثاً تاريخياً لانه حال دون تفاقم الوضع فى جنوب آسيا ذلك التفاهم الذى كان

الحزب مراراً بمنع انتشار السلاح النووى واقامة مناطق غير نووية فى آسيا وافريقية .

انقسام الحزب الشيوعى الهندى

أدت عوامل عدة الى انقسام الحزب الشيوعى الهندى فى أبريل سنة ١٩٦٤ الى حزبين شيوعيين أحدهما الحزب الشيوعى (الرسمى والموالى للاتحاد السوفيتى والآخر الحزب الشيوعى الماركسى . وبصدد هذه العوامل يمكن التمييز بين العوامل الداخلية والخارجية . فالعوامل الداخلية التى نشبت مراراً بين قادة الحزب ، ثم فى الخلافات الايديولوجية كتلك التى حدثت فى عام ١٩٥٦ حول تحديد مكان ودور البورجوازية الوطنية . وأياً ماكان الامر ، فان العوامل الداخلية لم تكن لتستطيع ان تؤدى الى هذا الانقسام لولا ظهور العوامل الخارجية التى تكفلت بتحويل الخلاف الداخلى الى واقع حى ملموس وابرأه فى ثوب رسمى .

وتتمثل العوامل الخارجية فى النزاع الصينى - السوفيتى من جانب ثم النزاع الهندى - الصينى من جانب آخر . ولبيان كيف أدى النزاع الصينى - السوفيتى الى انقسام الحركة الشيوعية الهندية يذهب الكتاب الهنود الى القول بأن الثورة الشيوعية الصينية كان لها من التأثير على الشعب الهندى عامة والحزب الشيوعى الهندى خاصة ، ما فاق تأثير الثورة الشيوعية السوفيتية . ويعزون ذلك الى أن الثورة الروسية قامت فى وقت لم تكن فيه الحركة الشيوعية قد ظهرت بعد فى الهند ، فى حين قامت الثورة الصينية لتجد الحركة الشيوعية الهندية قد نمت وازدهرت . ولذلك عندما نشب النزاع الصينى السوفيتى ، اتجه بعض أعضاء الحزب الشيوعى الهندى الى تأييد موقف بكين . أما النزاع الهندى - الصينى فيمكن القول أنه كان بمثابة معضلة كبرى واجهت الحزب الشيوعى الهندى ، إذ حدث على أثر الهجوم الصينى على الهند فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ أن اتسعت هوة الخلاف فى داخل الحزب الشيوعى الهندى ، وبدأ الحزب وكأنه انشق الى جناحين : جناح يؤيد موقف الصين وعلى رأسه راناديف ، وآخر يؤيد موقف الحكومة الهندية وعلى رأسه دانج .

وبغض النظر عن هذا الخلاف ، فقد أصدر الحزب في أغسطس سنة ١٩٦٨ بياناً سوغ فيه التدخل السوفيتي واعتبره ضرورة لا معدى عنها لضرب أوكار الرجعية المتحالفة مع الامبريالية ، ولجماعة المكاسب الاشتراكية للشعب التشيكي ، وللحيلولة دون انتزاع تشيكوسلوفاكيا من المعسكر الشيوعي . أما الحزب الشيوعي الماركسي ، فقد انتقد التدخل السوفيتي نقداً مريراً واعتبره انتهاكاً للسيادة الإقليمية لتشيكوسلوفاكيا واعتداء على حقوق الشعب التشيكي .

من هذا العرض لموقف الحركة الشيوعية الهندية من قضايا الهند الدولية نستطيع أن نقول انه كان لانقسام الحركة الشيوعية الهندية في ابريل سنة ١٩٦٤ تأثير بالسلب على الدور الذي يلعبه الشيوعيون على مسرح السياسة الهندية . وليس أدل على ذلك من أنه في الانتخابات التي أجريت في الهند في عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ لم يحظ الشيوعيون بنفس نسبة المقاعد التي كانت لهم في البرلمان وفي مختلف الجمعيات التشريعية الهندية .

عمال المنوفى

سيؤدى - على فرض حدوثه - الى زيادة النفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة ، وهو وضع لا تقبله كل من الهند والاتحاد السوفيتى أما الحزب الشيوعى الماركسى فيبدو انه ايد اتفاق طشقند بالرغم من اعتراض بكين عليه واعتبره دعماً لوجهة نظره التى ترى أن النزاع بين الهند وباكستان لا يمكن حله بالقوة وانما على مائدة المفاوضات . وقد أعلنت لجنة الحزب المركزية فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٦ « ان حزبنا يرحب بتصريح طشقند ويعتبره خطوة أساسية نحو دعم العلاقات بين الهند وباكستان » .

أزمة تشيكوسلوفاكيا :

ثارت هذه الأزمة على اثر دخول قوات حلف وارسو الاراضى التشيكية فى أغسطس سنة ١٩٦٨ . وقد شهدت أجهزة الحزب الشيوعى الرسمى خلافاً فى الرأى عند مناقشة هذه الأزمة ، ففى اللجنة المركزية ، أيد نصف الاعضاء الموقف السوفيتى ، بينما عارضه النصف الآخر ، وفى المجلس الوطنى انتقد بعض الاعضاء التدخل السوفيتى ، على حين برره أعضاء آخرون .





محاضرات في التنمية الاقتصادية

هذا الكتيب ثلاث محاضرات القاها د. زكي شافعي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة في مايو الماضي في جامعة جراتز بالنمسا . وهي عن اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ، مع التركيز على تجربة ج. ع. م في التنمية الاقتصادية ، كما تتناول المعونات الخارجية باعتبارها عملا حاسما في انجاز مشروعات التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة .

يتضمن

□ MOHAMED Z. SHAFEI —
THREE LECTURES ON ECONOMIC DEVELOPMENT — BEIRUT, 1970 □

١ - اقتصاديات الدول النامية

في المحاضرة الأولى يحاول المحاضر إبراز تأثير

تتكبدتها الدول النامية فى سبيل الارتفاع بمعدل نموها الاقتصادى ، فانها لن تسفر عن شيء ما لم يتهيا الاطار العالمى الذى يتسنى لها فى ظله تحقيق معدل النمو المطلوب .

٢ - التنمية الاقتصادية فى مصر منذ سنة ١٩٥٢

فى المحاضرة الثانية يقرر المحاضر ان الاقتصاد المصرى لم يشهد أى اتجاه نحو النمو او التنمية خلال النصف الاول من القرن العشرين ، ولذلك فقد اختار الكاتب الفترة التى تبدأ من ١٩٥٢ باعتبارها فترة شهدت مصر خلالها تغيرات أساسية فى بنائها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ويمثل عام ١٩٥٧ الخط الفاصل بين الركود الاقتصادى وبداية التنمية فى مصر . وقد ركز فى مستهل الحديث على الصعوبات التى تعترض التنمية الاقتصادية فى مصر . وأبرزها الفقر الذى يرجع الى عجز الدخل القومى عن التوصل الى معدل أعلى من معدل الزيادة السكانية . وهنا يشير الى مشكلة الانفجار السكانى باعتبارها احدى العقبات الرئيسية التى تعوق التنمية فى مصر . وقد ترتب على هذه المشكلة مشكلة أخرى تعانى منها جميع الدول الزراعية ، وهى مشكلة البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى ، ويضاف الى ذلك اعتماد مصر على عدد قليل من المواد الاولية فى التصدير ، وخاصة القطن الذى مازال يشكل ٥٠ فى المائة من صادراتها ، وأخيرا مشكلة نقص المواد الغذائية التى بلغت واردات مصر منها عام ١٩٦٦ حوالى ٥٠ فى المائة من قيمة صادراتنا ، مما ترتب عليه عجز كبير فى ميزان المدفوعات . ويضاف الى كل ما سبق الاعباء التى نتجت عن عدوان يونيو ١٩٦٧ وهى أعباء الدفاع عن الوطن . وبعد هذا يعرض المحاضر لتاريخ التخطيط الاقتصادى فى مصر مشيرا الى التخطيط الجزئى الذى وضع عام ١٩٥٧ على شكل خطتين للتنمية احدهما للزراعة والاخرى للصناعة ، ثم توحدتا فى خطة واحدة متكاملة هى الخطة الخمسية الاولى فى ١٩٦٠ . ويمثل هذا بداية تحول الاقتصاد المصرى من النظام الحرالى الاقتصاد الموجه ، وخاصة بعد صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ وقد ترتب على تنفيذ

بجامعة القاهرة فى مايو الماضى فى جامعة جراترا العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية فى عملية التنمية ، على أساس ان التنمية لا تتم فى فراغ ، وانما فى محيط من النظم والقيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولم تعد العوامل الاقتصادية وحدها هى الحاسمة ، بل هناك التخلف الاجتماعى المتمثل فى سيادة الانظمة والقيم الاسرية والقبلية وسيطرة العادات والتقاليد والتنظيمات الموروثة ، وتأثير ذلك على عرقلة الانتاج . كذلك تخلف النظم الادارية وعجزها عن توجيه المدخرات لصالح الاستثمارات القومية . يضاف الى ذلك بقايا السيطرة الاجنبية ، وما ترتب عليها من تبعية اقتصادية للخارج او سيطرة طبقة تتعارض مصالحها مع أهداف التنمية . وهنا يشير الاستاذ المحاضر بشيء من الاسهاب الى التبعية الاقتصادية للخارج التى ترجع أساسا الى اعتماد الدول النامية عموما على الخارج ، سواء فى تصريف فائض انتاجها من السلعة ، أو العدد المحدود من السلع التى تخصص فى تصديرها ، أو فى استيراد السلع المصنوعة التى يتم انتاجها محليا . ولا تقتصر هذه التبعية على ميدان التجارة الخارجية فحسب ، بل اعتماد الدول النامية على مدخرات الدول المتقدمة لتمويل جانب هام من الاستثمارات القومية : وهنا يشير الى تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على اتجاهات التنمية فى الدول المتخلفة ، ويوجزها فى معاناة الدول النامية بشكل دائم من التقلبات فى اسعار وحجم صادراتها من المواد الاولية ، وفى انخفاض نصيب الدول النامية من التجارة الدولية بسبب قلة الاقبال على صادراتها من المواد الاولية (انخفاض نصيبها من التجارة الدولية من ٢٠٣ فى المائة عام ١٩٥٥ الى ١٤ فى المائة عام ١٩٦٦) . وفى أحجام الدول المقدمة عن تزويد الدول النامية بالمعونات التى نص عليها فى توصيات وقرارات مؤتمر التنمية والتجارة الدولية والتى تقدر بواحد فى المائة من حجم الانتاج القومى للدول المقدمة ، وفى مشكلة نقص الطعام مع التزايد السريع فى عدد السكان فى الدول النامية ، مما ترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة والصحة ، واضطرار الدول النامية الى تخصيص جزء كبير من المعونات الاجنبية لاستيراد مواد غذائية على حساب الآلات والأجهزة اللازمة للتنمية ، وقد انهى المحاضر البحث بالتاكيد على انه مهما بلغت التضحيات التى

لانجاز مشروعات الاستثمار ، وفجوة التبادل
التجارى الناتجة عن الفرق بين احتياجات
الاستيراد وايرادات التصدير ، وأخيرا الفجوة
التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ،
وتقوم المعونة الفنية بدور أساسى لتعويض هذه
الفجوة الأخيرة . ويرى المحاضر ان نوع المعونة
أكثر أهمية من حجمها ، اذ ان درجة فاعلية حجم
المعونة وتأثيرها على انجاز التنمية الاقتصادية
يتوقف الى حد كبير على الشكل الذى ستخذه ،
وهل تكون على شكل قروض أو منح؟ أو تكون على
شكل معونة ثنائية أو متعددة الاطراف. وقد
استعرض المحاضر أهم التقديرات التى وضعت
لتحديد حجم المعونة من خلال تحديد أهداف التنمية
فذكر ان هناك من يرى ان تقديرات المعونة تقوم
على أساس سد فجوة المدخرات أو فجوة التجارة
الخارجية ، كما ان هناك تقديرات للمعونة تقوم
على أساس مدى الاستيعابية للدول النامية .
وبالمقارنة بين التقديرين الاولين يرى د. الشافعى
ان التقدير الذى يقوم على أساس سد فجوة التجارة
الخارجية يتطلب حجما أكبر من المعونة . ويرى ان
حجم المعونة يتحدد نتيجة الارادة السياسية لدى
الدول المتقدمة واقتناعها بضرورة الاسهام فى
تطوير التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث ، وقد
تبلورت هذه الارادة فى اتفاق الدول المتقدمة على
تخصيص ما يوازى ١ فى المائة من حجم الانتاج
القومى لهذه الدول المتقدمة لتزويد الدول النامية
بالمعونات اللازمة لتحقيق أغراض التنمية . وقد
قسم المحاضر مصادر المعونة الى نوعين : مصادر
خاصة ، وتمثل نسبة ضئيلة ، وتتميز بالتذبذب
وتتجه الى الدول التى تتميز بأسواق محلية كبيرة
أو بثروات طبيعية ، وتبلغ فوائدها حوالى ٧ فى
المائة ومصادر حكومية تنقسم بدورها الى نوعين
هما المنح أو القروض . ثم يشير الى الزيادة
الواضحة فى حجم ديون الدول النامية بسبب
الهبوط المتواصل فى نسبة المنح من المعونات
الاجنبية ، بالإضافة الى شروط المعونة التى
أصبحت تنقسم بعدم المرونة وتحاول الدول النامية
تحسين هذه الشروط حاليا ، فقد طالبت فى مؤتمر
نيودلهى للتجارة والتنمية الذى عقد عام ١٩٦٨ بأن
تخصص الدول المتقدمة ٨٠ فى المائة من معوناتها

الخطة التوسع فى القطاع العام الذى أصبح
يسيطر على زمام الاقتصاد المصرى ويرى المحاضر
ان التجربة قد أظهرت ان القطاع العام الصغير لا
يستطيع أن يمنح الدول النامية الفرصة الكافية
لتنفيذ خطة تنمية متكاملة ، واستند فى ذلك الى
رأى أوسكار لانج الذى يشترط ضرورة توفر أمرين
هامين فى التخطيط الاقتصادى أولهما تقسيم
الدخل القومى بين الاستهلاك والتراكم . وثانيهما
توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد
المختلفة ، وذلك لمعرفة معدل النمو الاقتصادى
واتجاه التنمية - ولكن رغم المشكلات التى تكتنف
التنمية فى مصر ، فقد استطاعت أن تحقق بعض
الانجازات الاقتصادية الهامة منذ منتصف
الخمسينات ، ثم استعرض المحاضر أهم
الانجازات التى تمت فى مجال التصنيع والخدمات
وزيادة معدل دخل الفرد بنسبة ٤ فى المائة وأجرى
مقارنة بين معدلات النمو الاقتصادى فى مصر
والدول النامية التى تتشابه معها فى بعض الملامح
الاقتصادية مثل الهند ، وانتهى الى ابراز تفوق
مصر فى عدة ميادين مثل معدل نمو الانتاج
القومى الذى بلغ ٥٢ مقابل ٢٦ فى الهند فى
الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . وقد أكد فى نهاية
المحاضرة ضرورة بذل جهود جماعية ضخمة من
أجل التغلب على الصعوبات التى تعترض التنمية
الاقتصادية فى مصر والعمل على زيادة المدخرات
الى ٢٥ فى المائة من حجم الانتاج القومى ، وهى
تشكل الآن ١٤ فى المائة بغية الاحتفاظ بمعدل النمو
الذى حصلت عليه أثناء الخطه الخمسية الاولى .
كما يرى ضرورة انشاء وحدات اقليمية اقتصادية بين
الدول النامية لمواجهة منافسة اسواق الدول
المتقدمة .

٣ - المعونات الاجنبية للدول النامية :

وفى المحاضرة الثالثة تناول المحاضر الاهمية
الاقتصادية للمعونات الاجنبية بالنسبة للدول
النامية ، فهى تقوم بسد ثلاث فجوات تعاني منها
الدول النامية وهى فجوة المدخرات الناتجة عن
نقص المدخرات المحلية عن حجم المال المطلوب

٦٩٥
هدفها التغلب على المشكلات الرئيسية التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث وذلك تمهيدا لحل جميع القضايا والمشكلات الراهنة ١٥

عواطف عبد الرحمن

للدول النامية على شكل منح ، على أن يتم الوفاء بها على مدى ٣٠ عاما وبفائدة ٢.٥ في المائة .
وقد وعدت الدول المتقدمة بدراسة هذه الاقتراحات .

وفي نهاية المحاضرة ، يطرح المحاضر اقتراحا بضرورة وضع استراتيجية عالمية للتنمية يكون

ايدولوجيات افريقيا المستقلة

الدول الاستعمارية الكبرى حتى عهد قريب ان تصف افريقيا بالقارة الصامتة ، ولا عجب في ذلك : ففي الوقت الذي كانت

اعتادت

آسيا تهتز اركانها بعد ان اجتاحتها تيار القوميات عقب انتهاء الحرب العالمية ، كانت افريقيا تبدو هادئة ساكنة تحيا وكأنها في عزلة عما يجري في العالم . ولكن في أواخر الخمسينات ، برزت فجأة تيارات قومية اجتاحت مختلف أنحاء القارة الافريقية ، وأخذ العالم يشهد متعجبا مندهشا انطلاق القومية الافريقية التي اذهلت الحكومات الاستعمارية ، وكانت النتيجة ان نالت عدة دول استقلالها الواحدة تلو الاخرى .

وبدأت الدول الافريقية الفتية تمارس استقلالها ، فكان أن طرحت العديد من الإنكار المتباينة والمتضاربة وبدأت القارة خلية نشطة تفرز ايدولوجيات مختلفة ، بل وأحيانا متناقضة ، وكأنها تريد أن تعوض فترة السكون الذي خيم عليها لعدة قرون . وتكاثرت الواجهات الفكرية مما استأثر باهتمام الباحثين الاوروبيين الذين اعتادوا أن ينظروا الى الحياة الافريقية على أنها صرخ متساوي الاركان ، قائم على تشبث قبلي يحول دون قيام حركات قومية ، وعلى حضارة أبعد ما تكون من المستوى الذي يسمح بنمو مجتمع صناعي . ومما زاد من هذا الاهتمام أيضا ما

□ YVES BENOT — IDEOLOGIES
DES INDEPENDANCES AFRICAINES — COLL. F. MASPERO,
1969 □

ليعد عام ١٩٤٥ نقطة البداية لقيام حركات قومية فى أفريقيا ، ان النشاط السياسى الذى سبق هذا التاريخ كان لا يتعدى المطالبة ببرنامج اصلاحى يخفف نوعا من حدة الاستغلال الاستعمارى للشعوب الافريقية . وقد كان لاعلان ميشاق الاطلنطى الذى يضمن للجميع الحريات الاساسية الاربع (١٩٤٥) ومن ضمن هذه الحريات الاستقلال ، اثر بليغ فى بعث الحركات القومية الافريقية .

وقد انعكس هذا التطور فى المحيط الدولى على الواقع الافريقى طبقا لنوعية الاستعمار المطبق فى كل مقاطعة : ففي المناطق الخاضعة لحكم استعمارى بريطانى ، ادى تفاعل الاحداث الدولية بالاضاع الافريقية الى تكوين اول جبهة سياسية متمثلة فى مؤتمر مانشستر الذى عقد فيما بين ١٥ ، ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ . أما فى المناطق التابعة للنفوذ الفرنسى ، فقد ادى فشل مشروع دستورى فرنسى يتضمن حق المستعمرات فى الحصول على استقلال داخل اطار « وحدة فرنسية ديموقراطية الى تكوين « تجمع ديموقراطى افريقى » يطالب فيه الافارقة بالتساوى فى الحقوق السياسية مع شعب الدولة المستعمرة (فرنسا) ويرفض فكرة الفيدرالية المزيفة التى نادى بها فى ذلك الوقت الحزب الفرنسى « الحركة الشعبية الفرنسية » .

ولكن اهم حادث افريقى كان له تأثير بليغ على التيار القومى هو دون شك الموقف الذى اتخذه الطلبة الافارقة فى عام ١٩٥٣ والذى نبشور فى شكل مجموعة من المقالات نشرتها دفعة واحدة مجلة « الوجود الافريقى » فى كتيب صدر تحت عنوان « الطلبة السود يتكلمون » . وهو يحتوى على تحليل للتطور الرأسمالى الاستعمارى ، ويفضح الصورة الجديدة التى اتخذتها المؤسسة الرأسمالية المتمثلة فى منظمة الكومونويث او الوحدة الفرنسية ، كما يبرز حرافة سياسة « الاندماج » التى نادى بها فرنسا ويصل الطلبة الى هذه النتيجة : لا يوجد طريق آخر سوى المطالبة بالاستقلال الذى هو القاسم المشترك لجميع العقائد السياسية والايديولوجيات والاديان الافريقية ، والوحيد بجمع شمل الافارقة تحت شعار موحد . كما يؤكد الطلبة ضرورة الحصول على الاستقلال كخطوة أولى فى سبيل تحقيق الهدف النهائى وهو الاشتراكية ، اذ ان الثورة الاجتماعية لايمكنها أن تسبق الثورة

اكتسبته هذه الايديولوجية الافريقية من وزن لا يستهان به من وجهة نظر الاستراتيجية العالمية . فكان طبيعيا أن يتساءل هؤلاء الباحثون : الى أين تتجه أفريقيا اليوم ؟

وفى كتاب معقــــــــــــــــان صدر تحت عنوان « ايديولوجيات افريقيا المستقلة » يحاول « ايف بينو » أن يرد على هذا السؤال مستعينا فى ذلك بالايديولوجيات التى أفصحت عنها العديد من الدول الافريقية من خلال كفاحها فى سبيل استقلالها وتطلعاتها الى المستقبل .

وعلى ضوء التجارب التى شاهدها خلال اقامته فى أفريقيا ، يستخلص الكاتب فترة يراها فاصلة فى التحول الافريقى الذى يشهده العالم اليوم ، وهى تمتد فيما بين حصول غينيا على استقلالها عام ١٩٥٨ وما آلت اليه أزمة الكونجو التى قامت فى ١٩٦١ والتى أدت الى اغتيال لومومبا . يرى « بينو » أن أفريقيا خلال هذه الفترة كانت تملك القدرة على القيام بدور ثورى فعال ، ولكن الظروف الدولية التى اكتنفتها فى ذلك الوقت خانت أقوى من تطلعات زعمائها الثوريين ، وان كان الكاتب يرى أيضا أن أفريقيا مازالت اليوم قادرة على المضى فى الطريق الثورى ، اذ ان الفكر السياسى الافريقى المعاصر ليس مجرد رياضة عقلية يمارسها الزعماء الافارقة ، بل انه قادر على اكتساب قوة فعالة هائلة فى أى وقت .

وقد أثبتت تجربة الاستقلال مدى أهمية الدور الذى يؤول الى المثقفين الافارقة نظرا للأهمية الكبرى التى أضفتها الظروف الدولية التى أحاطت بالكفاح التحررى الافريقى على تحرك الفكر الايديولوجى . أما المفاهيم التى يدور حولها مستقبل أفريقيا ، فان الكاتب يستخلص منها ستة بدت فى نظره أساسية وهى : الاستقلال والوحدة الافريقية والاشتراكية الافريقية والديموقراطية والحياد الايجابى ، وأخيرا النهضة الثقافية . ويلاحظ الكاتب أن القاسم المشترك لهذه المفاهيم الستة هو مشكلة تحديد طبيعة العلاقات التى يجب أن تربط بين أفريقيا المتحررة والعالم فى المستقبل .

١ - الاستقلال

ان الاستقلال السياسى لهو فى نظر « ايف بينو » البنيان الاساسى الذى أقيم عليه العديد من الايديولوجيات السياسية الافريقية . وان الكاتب

٢ - الوحدة الافريقية

لم يختلف مصير الوحدة الافريقية كثيرا عما آل اليه الاستقلال الافريقى ، وان كان للفكرة الاولى الاقدمية على الثانية ، بل ان الكاتب يرى ان حركة التوحيد على مستوى القارة قد تراجعت بدلا من ان تتقدم . ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى ما برز من اختلافات عميقة بين الدول حول التوجيه الذى يجب أن يعطى للاستقلال ، وكان أقل ما يفترضه هذا التوجيه الاختيار بين الخطين الاشتراكى والرأسمالى .

ويستعرض الكاتب هنا الاسس التى من الممكن أن يقام عليها صرح الوحدة فى أفريقيا وهى : أولا على مستوى الشعوب الافريقية التى مازالت فى عدة مواقع من القارة لا تعترف بالحدود الزائفة التى أنشأها الاستعمار فى الماضى . وثانيا تشابه التكوين الفكرى والثقافى - وخاصة فى اوساط الضباط العسكريين الذين تلقوا تعليمهم فى الكليات العسكرية الفرنسية أو فى كلية ساندهورست ، وكذا فى صفوف المثقفين الذين نقلوا عبر أنحاء القارة فكرة الوحدة . ويلاحظ بينو أن المضمون الموضوعى لهذه الوحدة كان لابد أن يختلف من مجموعة الى أخرى ، ومن فئة الى فئة وفى الوقت نفسه ، فان المؤتمرات الافريقية قد قامت بدور هام فى تداول فكرة الوحدة .

أما الحواجز التى حالت دون تحقيق الوحدة الافريقية فأبرزها تلك التى نتجت عن حركة التطور التاريخى منها تلك التى أولدها الاستقلال الوطنى الذى أكد التقسيم الذى وضعه الاستعمار للقارة ، وهو تقسيم قد ازداد رسوخا عقب اعلان الاستقلال بعد ان افتقد ماكان يمارسه الاستعمار من ربط المناطق التابعة له فى شكل دائرة نفوذ ذات صفة مركزية . وأخيرا فان أهم عامل أدى الى تشتيت الدول الافريقية هو دون شك التفاوت الملموس فى درجة النمو بين الدول التى حصلت على استقلالها .

ومن جهة أخرى فان ضرورة انشاء جهاز ادارى فى الدولة الحديثة العهد بالاستقلال كانت تفترض صعود فئة بورجوازية وطنية تنتمى الى التجارة أو البورقراطية تعمل على انشاء صرح الدولة

القومية . ويمتد كفاح الطلبة الافارقة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٩ على هذا النحو الثورى .

وفى ٦ مارس ١٩٥٧ كانت غانا قد حصلت على استقلالها وتلتها غينيا فى ٢ أكتوبر ١٩٥٨ ، ثم قامت وحدة بين البلدين فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٨ مما وضع أسسا نضالية جديدة تبلورت فى شكل مؤتمر الشعوب الافريقية الذى عقد فى اكرا من ٥ الى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ والذى ركز نشاطه على مشاكل التنظيم والعمل فى سبيل تحرير أفريقيا . وكان

الزعيم لومومبا حاضرا ، فما كاد يرجع الى بلاده حتى أخذ يغذى « الحركة القومية الكونجولية » التى يتزعمها بالمطالبة بالاستقلال للكونجو ، وهو مقتنع بأن « وحدة عمل أفريقيا المستقلة والمناضلة هى الضمان الاول لحصول الاستقلال على مدى قصير » .

وعرفت أفريقيا فى ١٩٦٠ موجة من الاستقلالات . ولكن ماكادت تقوم أزمة الكونجو التى سجلت فشل لومومبا ، حتى تغير مناخ الاستقلال فى أفريقيا . ويبدو ان تجربة الاستقلال التى بدأت بغانا لم تات بثمارها المنشودة ، أى أنها لم تحقق للافارقة لا الديموقراطية ولا التقدم المادى والاجتماعى . وهو ما لمس الزعيم الغينى امكار كابرال فى عام ١٩٦٢ عندما كتب « ان الكفاح فى سبيل الاستقلال الوطنى لهو مهمتنا الاساسية دون شك . ولكن يجب علينا أيضا أن نرعى مستقبل شعبنا وتطوره الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى طريق التقدم » . والواقع أن حركة تحرير أفريقيا كانت قد نالت منها أزمة الكونجو (١٩٦١) التى استمرت عدة أعوام ، ثم جاءت الضربة التالية من روديسيا عندما أعلن « يان سميث » استقلال شعبها الابيض فى نهاية ١٩٦٥ ، مما أكد فشل وحدة أفريقيا ، كما كان يراها مؤتمر أديس أبابا فى ١٩٦٧ فبدت هذه الوحدة مجرد فكرة لا تمت الى واقع .

ويأتى هنا تقييم الكاتب لحركة الاستقلال فى هذه الكلمات : « ان مفهوم الاستقلال فى نظر المفكرين الافارقة كان الشرط الاساسى للوحدة الافريقية ولتقدم القارة نحو الاشتراكية . ولكن الزعماء الذين حصلوا على هذا الاستقلال لبلادهم فيما بين ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ - باستثناء ثلاثة أو أربعة ومنهم لومومبا الذى اغتيل - سرعان ما فصلوا المفاهيم الثلاثة واكتفوا باستقلال أشبه منه بتكييف

الجديدة ، وهى فى سبيل ذلك كانت تتطلع الى أهداف قومية ذات أفق ضيق . وكان كل ذلك يتم على حساب وحدة القارة ، بل كانت أيضا تحارب الافارقة « الاجانب » وتفضل عليهم المستشارين « البيض » . لهذا نرى فى غانا فى عهد نكروما أن الادارة العليا التى كانت تتولى مهمة تطبيق السياسة الافريقية التى وضعها رئيس الدولة ، كانت تظهر نفورها الشديد نحو المستشارين الافارقة الذين كان نكروما قد دعاهم للعمل على تحقيق الوحدة الافريقية ، وكذلك نحو سائر المناضلين الذين يؤدون كفاحا تحرريا ممن كاتب غانا قد فتحت ذراعيها لايوائهم . وهكذا برز على مر الايام تناقض حاد بين السياسة الرسمية الغانية ، وبين التطبيق الذى مارسه الجهاز الحكومى الغانى .

٣ - الاشتراكية الافريقية :

الشعوب الافريقية ، وهى متمثلة فى العمال الحضريين الذين تخلصوا من القيود القبلية وتجمهروا فى المصانع . وهكذا يرى الكاتب أن أهم عامل وقف فى وجه الوحدة الافريقية متمثل فى التركيبات التقليدية التى مازالت تتمتع بنفوذ كبير فى افريقيا الى حد كانت تمنع معه الطليعة العمالية الواعية من التعبير عن مطالبها . وكانت النتيجة أن الوحدة الافريقية ، رغما عن كل الجهود التى بذلت من أجلها ، لم تسجل سوى الفشل ، بل التراجع أيضا نتيجة الاختلافات التى برزت حول التوجيه السياسى الذى يجب أن يعطى للاستقلال عندما وقفت افريقيا فى مفترق طريقين : هل تخطى الطريق الرأسمالى أم الطريق الاشتراكي ؟

ويلاحظ الكاتب هنا أن فكرة الوحدة الافريقية ، وإن كانت تحتل المكانة الاولى فى معظم التصريحات التى كان يدلى بها الزعماء والطلبة والمثقفون داخل المؤتمرات الدولية الافريقية فانها فى معظم الاحيان كانت تؤدي الى قيام نظريات متباينة . فقد كانت الوحدة مثلا فى نظر سيكو ثوريه قائمة على التكامل الاقتصادى ، أما الشيخ انتاديوب فقد كان يراها فى الترابط الثقافى والسياسى . ثم تحولت فى ذهن « سيكو ثوريه » الى وحدة عمل تهدف الى اعادة شمل افريقيا التى شنتها قومية الكفاح التحررى فى سبيل الاستقلال الوطنى الذى قادته كل دولة على حدة . ولكن واضع نظرية الوحدة الافريقية هو دون شك كوامى نكروما الزعيم الغينى الذى بلورها فى كتاب أصدره تحت عنوان « افريقيا لابد أن تتحد » وما يقصده نكروما من الوحدة هو الوحدة السياسية التى ستجعل من القارة أمة ودولة واحدة ذات حكومة مركزية تحدد للدولة الكبرى خطا سياسيا يسمح لها بأن تحتل مكانتها على الساحة الدولية .

وعلى ضوء ما تناوله الزعماء الافارقة من أفكار حول الوحدة ، يتساءل الكاتب لماذا فشلت هذه الاخيرة ؟ ويأتى هنا الرد : لان هذه الافكار عن الوحدة لم تجد البيئة المتجاوبة معها ، ولان عملية تحويل هذه المبادئ النظرية الى وعى جماهيرى يتحول بدوره الى مبادرة عملية كانت تنقص وجود مستوى أدنى من التنظيم الجماهيرى قائم على أسس سياسية ونقابية . والواقع أن مثل هذا التنظيم لم يكن يتعدى نسبة ضئيلة جدا من

وأهم ما يلاحظه الكاتب فيما يخص الاشتراكية الافريقية هو أن جميع الايديولوجيات التى تناولتها تركزت على واقع اقتصادى واجتماعى ، ولكنها لا تشير الى الوسائل التى يمكنها أن تعالج هذا الواقع بل تكفى بالتزامه وتبجيله . ومن العوامل التى تسببت أكثر من غيرها فى فشل قيام هذه الاشتراكية .

— ابقاء الدول الافريقية المستقلة فى دائرة النفوذ الاقتصادى الرأسمالى المتمثل فى السيطرة على الاسواق العالمية . بل ان وجود مثل هذا النفوذ داخل اقتصاد كل دولة منها ، قد أدى الى تحالف وثيق بين الرأسمالية العالمية وبين الطبقات الاجتماعية العليا فى افريقيا ، حيث اكتفت هذه الاخيرة بالقيام بدور الوسيط بين الرأسمالية الاجنبية والجماهير الافريقية ، وبالتالي لم ترتق الى مستوى بورجوازية وطنية على نفس النحو الذى حدث فى أوروبا .

— الاهتمام الزائد الذى أولته مختلف النظريات الاشتراكية . باستثناء بعض منها اتسم بالتطرف — لتبرير الواقع الاستعمارى الجديد ، وفى الوقت ذاته العمل على دفع افريقيا ذات الطابع الفلاحى الى مواصلة انتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة الرأسمالية الكبرى .

— عدم اشراك الجماهير الافريقية فى مناقشة النظريات التى وضعها الزعماء الافارقة حول الاشتراكية ، وبالتالي لم تتحول هذه النظريات الى

الجديدة وعن تكتلها أمام قوى التشييت الاستعمارية أو التقليدية . فلا عجب أن يحاول بعض الافارقة صب هذه الظاهرة فى قالب نظرى . فقد يلاحظ « ماديبرا كيتا » مثلا أن نظام الحزب الواحد هو المدعم الاساسى للدولة الجديدة فى مرحلة أولى ، بل وعندما تتم الوحدة الافريقية أيضا ، ومما يساعد على اقرار هذا النظام هو عدم وجود فوارق طبقية بارزة فى المجتمعات الافريقية . ثم يأتى سيكو ثوريه فيتساءل : ماذا يحدث لو ظهرت هذه الفوارق الطبقية ؟ ان الرد على ذلك يجثم فى مواصلة الكفاح على نفس النحو الذى تسلكه الاحزاب الطبقية ذات المصالح المتضاربة . وللزعيم والمفكر نكروما رأى أدق فى الموضوع ، وهو أن الحزب الذى يحصل على أغلبية شعبية لا يمكنه أن يقتسم الحكم مع سائر الاحزاب الاخرى ، لان مثل هذا العمل قد يكون متناقضا مع رغبة الجماهير الشعبية ، وبالتالي قد يعد انحرافا عن الطريق الديموقراطى .

أما كيف يعمل الحزب الواحد فى أفريقيا وكيف يعكس الديموقراطية ، فإن الكاتب يبدأ بالتساؤل : من هم أعضاء الحزب الواحد ؟ أنهم ليس فقط هؤلاء الذى تكتلوا فى شكل جبهة أو تجمع وطنى وقت الكفاح الذى قاده الشعب فى سبيل الاستقلال ، بل يضاف اليهم أيضا كل من أبدوا رغبتهم عقب اعلان الاستقلال فى الانضمام الى الحزب . وثمة ملاحظة هنا جديرة بالاهتمام ، وهى أن الحزب الواحد فى عهد الاستقلال لم يعد يخلو من وجود فوارق اجتماعية ، حيث أن الحفاظ على وحدة كيان الامة والدولة الجديدة لهو الاساس الاول الذى يقوم عليه . لهذا كتب سيكو ثوريه « ان الوحدة لهى الورقة الاولى التى تملكها غينيا ، » .

أما الظاهرة الثانية التى نجمت عن قيام الحزب الواحد فى أفريقيا ، فهى الاتجاه الى ادماج الاجهزة الادارية والسياسية داخل هذا التنظيم السياسى ، وهو ما حدث فى أكثر من دولة افريقية . ولكن من جهة أخرى فإن افتقاد الحزب الواحد الى أيديولوجية كفيلة بتسليحه ، رهو يعمل على تعبئة الجماهير الشعبية فى سبيل تحقيق برنامج عمل ايجابى ، قد جعل منه تنظيما منفصلا عن القاعدة الشعبية اللازمة لتحقيق الديموقراطية ، بل ولقيادة الكفاح فى ثلاث جهات ، ضد الامبريالية ، وضد التركيبات التقليدية البالية

شعارات عمل . ويرى الكاتب أنها فى الواقع كانت موجهة أساسا الى فئة المثقفين والاداريين بهدف حماية هؤلاء من الاندفاع فى طريق الماركسية ، أى أنها فى النهاية كانت تهدف أولا وأخيرا الى الإبقاء على الوضع الراهن فى القارة .

ولكن يلاحظ الكاتب فى الوقت نفسه على ضوء التجارب الاشتراكية التى مارستها بعض الدول الافريقية وجود تطور فى الوعى الاشتراكى الافريقى على مر الاعوام . فلا شك أن الاختلاف شاسع بين اشتراكية ليبولدسنغور واشتراكية امكار كابرال وأوسندا أفانا ، لان الاولى تنقسم بطابع الخيال ، فى حين تعالج الثانية بعض المشاكل الحقيقية التى تطرحها الاشتراكية الافريقية ، وأهمها ضرورة اجراء بحث علمى موضوعى يؤدى الى وضع نظرية اشتراكية بمعنى الكلمة .

ويصل ايف بينو فى النهاية الى عدة مبادرات يراها لازمة لتحقيق اشتراكية افريقية وهى :

- ضرورة هدم التركيبات التى جعلت الازواضع الافريقية الحالية تقف فى مؤخرة ركاب الرأسمالية العالمية .

- قيام المثقفين الافارقة بتقديم أيديولوجية اشتراكية للبروليتاريا الافريقية مستمدة أساسا من الخارج .

- تطبيق الخطط الاقتصادية التى ستؤدى أكثر من غيرها الى قيام مجتمع اشتراكى .

- النهوض الفعال بالوحدة الافريقية التى يراها الكاتب الصرح الذى لا بد منه لقيام اشتراكية فى القارة .

- العمل على اقرار حياة ديموقراطية فى أفريقيا .

٤ - الديموقراطية الافريقية

ثم تناول الكاتب موضوع الديموقراطية فى أفريقيا فى ضوء الظاهرة الأساسية التى بدت فى القارة ، وهى نظام الحزب الواحد - سواء كان هذا الحزب مواليا للاستعمار أم تحرريا - فيحاول أن يفسر هذا الاتجاه بأنه تعبير عن وحدة الدولة

التي تفتت أمام التقدم ، وأخيرا ضد الطبقات
البورجوازية المحلية .

٥ - أفريقيا والحياد الإيجابي

ممن شك أن أفضل تعبير عن الموقف الذي تريد
أفريقيا أن تتخذه تجاه العالم الخارجى إنما يتمثل
فى الحياد الإيجابى . ولكن الكاتب يلاحظ هنا
أيضا أن الأفارقة لم تتوفر لديهم الحرية اللازمة
اختيار الخط السياسى الدولى ، إذ أن الضغوط
الامبريالية من جهة ، والتردد حول الأهداف
الاشتراكية من جهة أخرى ، مازالت حتى اليوم
أقوى من مفاهيم الحياد الإيجابى التى يحاول
الأفارقة عن طريقها التحرر من هذه القيود التى
فرضها عليهم الاستعمار فى الماضى ، ثم عمل على
الابقاء عليها بعد الاستقلال .

وفى ١٩٥٨ عندما عقد أول مؤتمر لدول أفريقيا
المستقلة ، سارعت الدول الثماني التى حضرته الى
اعتماد مبادئ باندونج الشهيرة ، ثم بلورها
ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ١٩٦٣ فى البند
الثالث منه مضيفا إليها تحديدا جديدا هو : « تأكيد
سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل » .

ولكن الواقع الأفريقى كان يناقض مضمون هذا
الحياد الإيجابى ، لأن الأفق السياسى الخارجى
بالنسبة لهذه الدول كان مازال محصورا فى الدول
الاستعمارية العتيقة . ويمكننا أن نؤكد أن الدول
الأفريقية التابعة للجماعة الفرنسية ليست لها
سياسة خارجية ، وكذلك الحال بالنسبة لمجموعة
التابعة للكومنويلث ، وبالتالي فإن أفريقيا
المستقلة ، وإن كانت تتطلع الى الحياد ، هى فى
الواقع منحازة سواء أرادت ذلك أم لم ترد تجاه
العالم الغربى .

وقد بدت محاولات فى اعطاء مضمون نظرى
لسياسة الحياد الإيجابى ، فنرى الزعيم نكروما
يؤكد أمام مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى
بنغراد فى سبتمبر ١٩٦١ أن الحياد الإيجابى لا
يجب أن ينحصر فى موقف دفاعى أو هروب من
المشاكل العالمية ، بل هو صورة من تدخل أفريقيا
المستقلة فى الشئون العالمية . ولكن مثل هذا
التصريح لم يحل الصعوبة التى بدت فى كيفية
تطبيق سياسة الحياد الإيجابى لما تفرضه هذه
الآخيرة من استقلال وطنى تام ، كما تحرم على

الدول الأفريقية أى انخراط فى مجموعات اقليمية
موازية للغرب مثل منظمة التعاون الأفريقى
والمجاشى «أو» السوق المشتركة «الخ» . وفى
أحلاف عسكرية . والواقع أن الدول الأفريقية
كانت تفتقر الى استقلال حقيقى يسمح لها بحرية
الاختيار ، بل أن الصعوبات التى واجهتها
الاقتصاديات والميزانيات الأفريقية سرعان ما
أبرزت مدى نفور الحكومات الأفريقية من اتخاذ
أجراءات حاسمة ، إذ كانت - وما زالت - تعتمد
على المعونة الخارجية النابعة أساسا من الغرب
الذى استعمرها فى الماضى .

إزاء تلك الاعتبارات جميعا ، يصل الكاتب الى
هذه النتيجة : أن على أفريقيا التى تريد أن تتحرر
أن تقود كفاحا فى الداخل أولا ، لأن السياسة
الداخلية هى التى يجب أن تحدد السياسة
الخارجية وليس العكس ، أو بمعنى آخر يجب أن
يعكس الحياد الإيجابى الإرادة الصامدة فى
الحصول على استقلال تام وفى الاتجاه نحو
اشتراكية قائمة على أسس علمية ووحدة أفريقيا
وحتى لا ينحصر فى نظرية سياسية أو أيديولوجية
تناقض الواقع .

٦ - بعث النهضة الثقافية

وما من شك فى أن مستقبل أفريقيا لا يمكن أن
يتصوره أفريقى دون ادخال الثقافة الأفريقية فى
حضارة القرن العشرين ، وذلك من حيث المعلومات
الفنية والمعارف فى شتى الميادين . وهنا تبرز
ضرورة نشر التعليم على أسس ديموقراطية ، ولكن
الصعوبة الكبرى تكمن فى افتقار القارة الى
الأجهزة اللازمة لنشر هذه الثقافة . وهنا يأتى دور
الدولة التى تقع على عاتقها مهمة الاستثمار
الثقافى وكذا وضع التركيبات الأولية اللازمة
للاطلاق والنمو الثقافى الأفريقى .

أما من حيث بعث اللغات القومية الأفريقية فما
زال محاولات التى بذلت فى هذا الميدان حتى
الآن فى بدايتها دون أن تأتى بثمارها . فقد شرعت
غينيا مثلا منذ عامين فقط فى حملات لمحو الأمية
مستعينة فى ذلك باللغة الأفريقية ، كما بدأت أيضا
فى تعميمها على مستوى المدارس الابتدائية .

ويلاحظ الكاتب وجود انقسام ثقافى
بين « المتحضرين » الذين انطبعوا بالثقافات

تستورد من الخارج . ولكن ما من شك أيضا في أن جميع المحاولات التي قام بها حتى الآن الزعماء الأفارقة والحكومات الأفريقية في سبيل تحديد الطريق الذي يجب أن تسير فيه القارة ، لن يكتب لها النجاح ما بقيت دون حل العضلة الكبرى التي تعاني منها أفريقيا اليوم ، وهي من جهة : الحرص على الحفاظ على العلاقات الرأسية التي ربط بها الاستعمار القارة في ركابه ، وهو حرص نابع عن الخوف من تدهور اقتصاديات الدولة المستقلة حديثا ، ومن جهة أخرى الرغبة الملحة لأي كل دولة أفريقية في تحرير اقتصادياتها من القيود التي فرضها عليها الاستعمار في الماضي ، ومثل هذا الهدف الأخير يستوجب المبادرة دون إبطاء بإنشاء علاقات أفقية مع الدول الشقيقة لأخرى ، وتنميتها بقدر المستطاع ريثما يأتي اليوم الذي تحل فيه محل الأولى . وأن تم لأفريقيا ذلك ، فعندئذ فقط سوف تتم لامحالة الوحدة الأفريقية التي ستعبر عن هذا التكتل الجديد ، وكذلك الاشتراكية والديموقراطية ما في ذلك شك .

نبية الاصفهاني

الخارجية و « البدائيين » ، فيراه من صنع الاستعمار . لذلك فإن أية محاولة تهدف إلى إزالته ، يجب أن تدمج داخل الكفاح الأفريقي المضاد للامبريالية . وهو ما أدركه الطلبة الأفارقة الذين بدأ نشاطهم السياسي ملموسا خلال الأعوام الأخيرة . أما الطريق الوحيد الذي يستحق لأفريقيا الاشتراكية السلمية ، فهو في نظر « ايف بينو » إنشاء علم للنمو الاشتراكي الأفريقي ، بهذا فقط سوف تحتل أفريقيا مكانتها في الحضارة العالمية المعاصرة .

تلك الصورة التي يرسمها « ايف بينو » لأفريقيا المستقلة ، وهي تعكس مدى التساؤل الذي يشعر به كاتب ماركسي أوروبي أمام المبادرات التي يحاول الأفارقة عن طريقها الخروج من دائرة الاستعمار الجديد ، فيراها قبل كل شيء تعبر عن تردد وتخطيط أيديولوجي يهدفان إلى تحول أفريقيا عن الخط الماركسي . وقد يرد بعضهم - عن حق - على هذا الرأي بأن لأفريقيا أوضاعا تاريخية واجتماعية واقتصادية بل وسياسية اختصت بها ، وبالتالي يجب أن تنبع أيديولوجياتها عن واقعها ، وأن لا

حوار حول القضية الفلسطينية

هذا الكتيب الذي أصدره مكتب الجامعة العربية بالهند عدة مقالات عن القضية الفلسطينية، أعدتها مجموعة من الكتاب

يضم

العرب والهنود والأوربيين من بينهم من يعتنق الديانة اليهودية وقد قام بتقديمه أ.ك جيحورال وزير الاعلام الهندي الذي انتهز هذه الفرصة لكي يؤكد أن علاقات الصداقة والفهم التي تربط الهند بالعرب تضاعف من اهتمامهم بالموقف في غرب آسيا ، وتزيد من تمسكهم بمعارضة فكرة جنى الدولة المعتدية لثمار عدوانها .

وقد اخترت من هذا الكتيب بعض المقالات ، التي

□ THE LEAGUE OF ARAB
STATES MISSION — PALESTINE
- A SYMPOSIUM — NEW DELHI,
1969 □

ويرى ماشوير ان السلام لا يمكن ان يستتب في المنطقة الا بضرورة تنازل اسرائيل عن الاولوية المطلقة التي تنادى بضرورة الاحتفاظ بالدولة اليهودية التي تركز الازواج العنصرية على غرار النموذج السائد في جنوب افريقيا ، والتي تحرص اسرائيل في ضوءها على جعل العرب مواطنين من الدرجة الثانية . ويرى اخيرا ان اقامة دولة ذات قوميتين تختفى فيها جميع اشكال التفرقة العنصرية والدينية ولا يكون فيها مجال لتسلط أغلبية معينة ، لهو الحل الوحيد الجدير بتحقيق اهداف التقدم والسلام في المنطقة .

وقد اسهم الكاتب اليساري البريطاني بيل هيلر بمقال تحليلي تناول فيه موقف اليسار الاوربي من القضية الفلسطينية ، ف اشار الى الاسباب التي ساعدت على خلق هذا الموقف ، وهي : اولاً ، عقدة الذنب التي كان يحس بها الاوربيون تجاه يهود اوربا ، وثانياً ، اكداس المعلومات التاريخية الخاطئة التي اقتنع بها المفكرون الاوربيون دون فحص او تعمق . بالاضافة الى غلبة الفكر التجريدي على اليسار الاوربي ، وخاصة فيما

يتعلق باقامة دولة يهودية في فلسطين . فلم يدرك ان تحقيق هذا الهدف كان يتناقض مع حقيقة بسيطة وواضحة هي ان فلسطين لم تكن ارضا بلا شعب ، بل كان يسكنها العرب منذ قرون . ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل استطاعت اسرائيل اقناع الرأي العام الاوربي بأن الخطر الوحيد الذي تواجهه يتمثل في مطالبة الشعب الفلسطيني بالعودة الى ارضه . ويشير الكاتب الى حرب يونية ١٩٦٧ التي اتاحت الفرصة لانطلاق المقاومة الفلسطينية من جديد ، كما هيأت للعناصر اليهودية المعادية للصهيونية فرصة العمل السياسي وتوضيح موقفها من القضية . وفي النهاية يشير هيلر الى ان مهمة اليسار التي تتلخص في ضرورة كشف الحقيقة تزداد صعوبة ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، التي اختفت فيها الحقيقة مدة طويلة ، ولهذا فهو ، يدعو اليسار الى بذل جهود مضاعفة لدراسة واقع المنطقة بتنظيماتها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وموقف شعوبها وحكوماتها من الاقليات ، بالاضافة الى ضرورة التعمق في دراسة حركة التحرير الفلسطينية التي لا تنحصر قيمتها الحقيقية في انها تستند الى معاناة الفلسطينيين بسبب خروجهم من بلادهم فحسب بل في انها ابرزت الجانب التقدمي في الفكر والواقع القومي في المنطقة العربية . ويقترح هيلر

تمثل اهم ما ورد به من وجهات نظر بشأن القضية الفلسطينية . وابرزها مقال كتبه جيسابراكاش تاريان وهو من الزعماء الهنود الذين يحظون باحترام الحكومة والمعارضة على السواء . كما انه لعب دورا هاما في الحركة الوطنية الهندية . ويستعرض في مقاله ، وهو بعنوان « المشكلة الفلسطينية اسبابها الجذرية والحل المحتمل » تاريخ القضية الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٨ فيرى ان جوهر الصراع العربي الاسرائيلي لا يكمن في اقامة دولة عنصرية على حساب السكان الاصليين في فلسطين بقدر ما يكمن في المحاولات التي قامت بها اسرائيل لتضليل الرأي العام العالمي ، والتظاهر بأنها واحة للتقدم داخل محيط عربي متخلف ، في حين انها تعتمد على مضمون طائفي رجعي يتعارض مع حقائق العصر . ويرى تاريان ان حل هذا الصراع لا يمكن ان يتم الا على ايدي اليهود والفلسطينيين انفسهم ، على اساس اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية ذات قوميتين يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة .

أما مستر ماشوير الذي كان يعمل مدرسا للرياضيات في الجامعة العبرية بالقدس ويعمل حاليا مدرسا لفلسفة العلوم في جامعة لندن ، فقد حرص في مقاله « نحو دولة عربية يهودية في فلسطين » على تحليل الظروف الدولية التي ساعدت على قيام دولة اسرائيل ، وكشف عن الدوافع التي حدثت باسرائيل الى الاشتراك في حرب ١٩٥٦ ثم قيامها بشن حرب يونيو ١٩٦٧ وهو يعرض المسألة على النحو التالي : اولاً ان اسرائيل دأبت على تصوير نفسها بأنها ضحية ، وان سبب المشكلة هو عدم اعتراف العرب بها ، في حين ان الصراع يرجع في جوهره الى حرمان الشعب الفلسطيني من ارضه وحقوقه القومية . ثانياً ، ان اشتراك اسرائيل في حرب ١٩٥٦ لا يرجع الى ارتباطها بالدول الغربية فحسب ، بل ومن اجل القضاء على نشاط الفدائيين الفلسطينيين في ذلك الحين ، كذلك ادى نشاطهم بعد مرور عشر سنوات الى قيام حرب يونيو ١٩٦٧ . وينتهي من هذا العرض الى ان الخطر الحقيقي الذي تخشاه اسرائيل هو المقاومة الفلسطينية داخل اسرائيل ذاتها ، اذ ان من السهل على اسرائيل الاحتفاظ بوحدتها الوطنية مادام الخطر يأتي من الخارج ، اما الان فقد أصبحت المقاومة تهدد باحداث تصدع في الكيان الداخلي لاسرائيل ، مما يدفع اسرائيل بالتالي الى التصعيد العسكري ، محاولة منها لفرض الامر الواقع بقوة السلاح

الاوربي بالحقائق التي تمكنه من معرفة جانبي الصورة في الشرق الاوسط كما حدث بالنسبة لقضايا اخرى مثل روديسيا وجنوب افريقيا وتشيكوسلوفاكيا ويرى ان تقديم القضية الفلسطينية بحقائقها دون مبالغة ، يعد في حد ذاته كافيا لكسب جميع انصار العدالة في العالم .

هذا وقد ارفق بالكتيب ملحق يشتمل على عدة احاديث ادلى بها الزعماء العرب والاسرائيليون لبعض الصحف الامريكية ، مثل الحديث الذي ادلى به الرئيس عبد الناصر لمجلة التايم في مايو ١٩٦٩ وحديث مع جولدا مائير أجرتة التايم ايضا في نفس الشهر ، والخطبة التي القاها الملك حسين في نادي الصحافة بواشنطن في ابريل ١٩٦٩ . كما زود الكتيب ببعض الخرائط التوضيحية لفلسطين تمثل مراحل التوسع الاسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨ بالاضافة الى مجموعة من الصور توضح اساليب القهر التي تستخدمها اسرائيل مع سكان الارض المحتلة .

ولا شك ان هذا الكتيب يعد خطوة طيبة من جانب مكتب الجامعة العربية بالهند ، نأمل ان تستطيع مكاتب الجامعة العربية الاخرى ان تحذو حذوه وان تحرص الجامعة العربية على تعميم هذه التجارب لخدمة القضية الاولى للعرب ، وهي قضية فلسطين .

عواطف عبد الرحمن

ضرورة توثيق علاقة اليسار الاوربي بحركة التحرير الفلسطينية واليسار الاسرائيلي من اجل خلق رؤيا جديدة سليمة للقضية الفلسطينية .

اما المقال الرابع فهو خطبة القاها ميكائيل ادامز الصحفي البريطاني المعروف بعنوان « انطباعات عن المقاومة » في ندوة عقدتها الجامعة الامريكية ببيروت عن ازمة الشرق الاوسط . وقد استهلها بعقد مقارنة بين المقاومة الاوربية للنازي اثناء الحرب العالمية الثانية والمقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة الان ، مشيرا الى المراحل التي مرت بها المقاومة الاوربية من الاحساس بالصدمة في البداية ، ثم الاستسلام المؤقت ، واخيرا تنظيم الصفوف وبدء المقاومة . ورغم حياته الصحفية الحافلة برؤية ومعايشة كثير من تجارب الشعوب في المقاومة ، فانه يؤكد مدى عمق تأثره بالتجربة الفلسطينية ان رغم الصعوبات والعوائق الضخمة التي تواجه الفلسطينيين داخل الارض المحتلة ، فانه لم يلمس لديهم الاحساس بالهزيمة او الاستسلام او اليأس من الوصول الى حل . بل انه بهر بالمقاومة السلبية التي يقوم بها سكان الارض المحتلة في صمت وما تجيش بهم صدورهم من الامل والثقة بالنسبة للمستقبل . ويؤكد ان رفض الفلسطينيين للهزيمة لا يعنى انهم يستطيعون تحقيق النصر بمفردهم ، بل لابد من مساندة القوى الخارجية لهم ، وتحقيقا لذلك يدعو ادامز الى ضرورة تزويد الرأي العام

المؤلفات العربية السياسية

هذا النظام في عام ١٨٧٨ ، حتى قيام الجمهورية عام ١٩٥٣ ، كما انه يفيد كل متخصص في دراسات العلوم الاجتماعية ، وخاصة دارس العلوم السياسية والنظم الحكومية والادارية في مصر الحديثة .

وقد كتب الاستاذ الدكتور محمد انيس المشرف على المركز مقدمة الكتاب ، شرح فيها تطور فكرة انشاء المركز واوجه نشاطه المتعددة ، وعرض خطة المركز هذا العام ، وهي اصدار مجلة سنوية ، ونشر مذكرات واوراق المرحوم الزعيم محمد

■ فؤاد كرم — النظارات والوزارات
■ المصرية — مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
■ القاهرة — مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ ■

الكتاب هو باكورة انتاج مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، التابع لوزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة . وهو يستحق كل تقدير وترحيب ، اذ يمثل وثيقة حية من حياة بلادنا وتطورها منذ بدء انشاء

فريد ، والقيام ببحث عدد من القضايا من عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٢٦ .

والى جانب هذا النشاط ، قام المركز بالمراجعة والاشراف على اصدار هذا الكتاب الذى جمع مادته المرحوم مؤاد كرم ، واسهم معه فى الاعداد النهائى للكتاب عدد من الباحثين العاملين بالمركز .

وتلى المقدمة كلمة المؤلف ، يشرح فيها فكرة الكتاب ومنهاج جمع المادة من الصحف والمطبوعات الرسمية المنشورة باللغة العربية وباللغة الفرنسية ، كما انقسمت وثائق الكتاب الى خمسة اقسام ، هي :

- ١ - انشاء النظارات والوزارات وتعديلها والمأوها .
- ٢ - تشكيل وتعديل واستقالة هيئة كل نظارة ووزارة .
- ٣ - الرؤساء والنظار والوزراء ، وما أسند اليهم من نظارة ووزارة .
- ٤ - النظارات والوزارات ومن تقلدها من ناظر ووزير .
- ٥ - الفهرس التاريخى العام لجميع الوثائق .

أضف الى هذا ان بالكتاب صور رؤساء النظارات والوزارات ونحن نعتبر من ترحيبنا وتقديرنا للكتاب ولنشاط المركز ودوره المنتظر فى ميدان تاريخ بلادنا وحقائق تطورها ، ونسجل للمشرف على المركز وللمجموعة الباحثين العاملين فيه نشاطهم وإيمانهم بالهدف الذى يعملون من أجله ، ونتنظر منهم الشيء الكثير .

د. عبد الملك عودة

■ على الدين هلال - تكوين اسرائيل - دراسة فى اصول المجتمع الصهيونى - دار الهلال ١٩٧٠ ■■

هذا

الكتاب لباحث من الشبان المصريين ، توفرت له دراسات واسعة ومراجع علمية أجنبية وهربية على السواء ، فاستطاع ان يقدم هذا المؤلف فى ١٧٤ صفحة .. تناول فيها دراسة اصول المجتمع الصهيونى بأسلوب علمى وموضوعى ، فعرض لتحليل القوى السياسية والاجتماعية التى تعمل داخل اسرائيل ، وقدم صورة واقعية عن طبيعة العدو الصهيونى من خلال جوانب ثلاثة هي : الوضع السياسى والتكامل الاجتماعى والجيش .. كما وضع ان هذه الصورة لاسرائيل قد تمثلت من خلال الرؤية الصهيونية التى تفترض أولا ان اللامساكية ، او بعبارة اصح معاداة اليهود ، جزء ثابت ودائم فى الموقف الانسانى ، وان اضطهاد اليهود دائم ومستمر ، وان اليهود دين وقومية فى نفس الوقت . ويقرر المؤلف ان الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالعدو الصهيونى ، باعتبار ان هذه المعرفة جزء من معركة التحرير ، وشرط للنصر العربى الذى يحتاج الى أكبر قدر من العقل ، وأقل قدر من الانفعال .

وقد تناول المؤلف موضوعات الكتاب تحت عناوين أربعة ، هي : الوضع السياسى ، والتكامل الاجتماعى ، والتنظيم المسكرى ، ومصر والعروبة واسرائيل .

ويوضح المؤلف فى المقدمة ، تحت عنوان : الفكر العربى وقضية فلسطين ، كيف ان طبيعة المعركة بيننا وبين اسرائيل تعتمد فى الاساس على العلم والاسلوب العلمى فى النظر الى الامور وتحليلها . ويرى الكاتب انه بعد يونيو سنة ١٩٦٧ ، أصبحت توجد ثلاثة افتراضات واضحة الى حد كبير ، الافتراض الاول هو ان الحرب المعاصرة بيننا وبين اسرائيل هي حرب كلية وشاملة بين مجتمعين ، والثانى انها حرب مصيرية ، والثالث ان هذه الحرب لم تكن حدثا تاريخيا وقع عام ١٩٤٨ ، بل هي كيان يتحرك فى درجات معينة من درجات التصاعد ، ويتحرك من مرحلة الى مرحلة أخرى .

الوضع السياسى هو الباب الاول لهذا الكتاب ، وفيه تناول المؤلف فى الفصل الاول مدى علاقة الحكومة الاسرائيلية بالمنظمة الصهيونية والهستدروت ، وأوضح دور القوى المختلفة التى تسيطر على الحكومة الاسرائيلية ودورها فى انشاء اسرائيل . أما الفصل الثانى ، فقد تناول حقيقة اليسار فى اسرائيل ، الذى يختلف عما نعرفه عادة فى وطننا العربى ، اذ انه ليس مجرد تنظيم سياسى ، بل هو اقرب ما يكون الى حركة اجتماعية شاملة . ويرى المؤلف ان التقسيم الحقيقى للحزب الاسرائيلية ليس بين علمانية ودينية ، وليس بين يمينية ويسارية ، ولكن اساسا بين احزاب صهيونية واحزاب غير صهيونية .

وأشار المؤلف الى ما يتسمى بفلسفة اليسار الصهيونية وآراء المفكر ارون دافيد جوردون ، التى عرفت باسم دين العمل ، وهي مزيج من آراء تولستوى وروسو ، بخصوص العودة الى العمل اليدوى ، وبالذات الزراعة ، والكف من لعب دور الوسيط الذى يقوم به اليهود فى المجتمع ، وان ذلك هو الطريق الوحيد لربط الانسان بالارض ، وخلق جذور له فيها ، وان هذه الافكار تلقتها مجموعة من الحركة الصهيونية لقبت نفسها باليسار الصهيونى ، وبدات فى الدفاع عن ضرورة الهجرة المنظمة ، وانشاء مستعمرات الزراعة فى فلسطين .

ويوضح المؤلف كيف ان الخلاف بين الاحزاب اليسارية والاحزاب اليمينية هو اساسا خلاف حول الاساليب وليس خلاف حول الهدف ، وهو استمرار السكبان الاسرائيلى . أما فى الفصل الثالث فيتعرض المؤلف فيه لصراع القوى السياسية فى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، ويوضح ان الخلافات بين مختلف هذه القوى لا يتضمن اختلافا فى الاهداف الاساسية ، بل فى اساليب العمل ، وطريقة واسلوب التفسير للرأى العام الدولى ، والمقدرة على اخفاء الاهداف الحقيقية وراء عبارات سياسية ودبلوماسية مطاطة .

ثم يقدم المؤلف فى الباب الثانى من كتابه ، دراسة عامة عن المجتمع الاسرائيلى تحت عنوان « التكامل الاجتماعى فى اسرائيل » ، وذلك فى فصول أربعة هامة ، ويشير الى ان اليهودى الشرقي « عربى » بالثقافة والحضارة ، وان كانت ظروف الاموم الخمسين الاخيرة قد خلقت هوة بين الطرفين ، ونتيجة نشاط الاجهزة الصهيونية فى بعض البلاد العربية ، ونتيجة الظروف التى تمت هجرة هؤلاء فى اطوارها من بعض

- ■ د . أنيس صايغ - المستعمرات
الاسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧ -
سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٦٧ -
منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث -
بيروت - ١٩٦٩ ■ ■

يتناول

د . أنيس صايغ في هذا الكتاب بعض المعلومات المتوافرة عن المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عدوان سنة ١٩٦٧ في الأرض العربية المحتلة ، سواء في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن ، أو في الجولان وسيناء . ويعد هذا الكتاب نكلة لكتاب [بلدانية فلسطين المحتلة] ، الذي سبق أن أعده المؤلف عن مدن فلسطين المحتلة وقراها ومستعمراتها في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ .

أبرز شيء يركز عليه المؤلف ، هو أن تاريخ المستعمرات اليهودية من كيبو ترات وموشاكات وناحالات كان مرتبطا دائما بالخطط الصهيونية العسكرية ، سواء في تحديد عددها ، أو نوعيتها ، أو مواقع إقامتها . وقد أشار إلى ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم في إقامة المستعمرات الاسرائيلية ، وهي :
أولا : عامل عسكري يتعلق بأمن إسرائيل .

ثانيا : عامل سياسي يهدف إلى تحدى العرب ومحاولة فرض الامر الواقع عليهم من ناحية ، وتحدى الاصوات المعارضة داخل صفوف العدو من ناحية أخرى .

ثالثا : عامل اقتصادي لتأمين حياة المهاجرين اليهود الجدد الذين تأمل إسرائيل استقدامهم إلى فلسطين المحتلة ، وذلك لتدعيم الاحتلال ، كي يتمكن من المسود أمام المقاومة الفلسطينية .

وينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام ، خصص القسم الاول منه للحديث عن المستعمرات الاسرائيلية في سيناء وقطاع غزة ، حيث أقامت إسرائيل ثلاث ناحالات في : ناحال يام ، أي النحال البحري ، ونحال سيناء الزراعي ، ونحال ديكالا . وقد ضم النحال الأخير إلى منطقة ليفي اشكول التي تقوم في القسم المحتل من فلسطين منذ سنة ١٩٤٨ . ويرى د . صايغ أن ذلك يعكس مدلولاً سياسياً هاماً . هذا بالإضافة إلى مد طريق من أيلات إلى جنوب سيناء ومشروع إقامة مراكز سياحية في سيناء .

أما القسم الثاني من الكتاب ، فيتعلق بهضبة الجولان ، حيث أقيمت نواة لناحالين في المنطقة المجردة من السلاح سابقا على حدود هضبة الجولان ، وهما منطقة حصينة جدا ، كانت في الماضي طريقا لللدانيين الفلسطينيين يدخلون منها إلى الأرض المحتلة . وقد تقرر تخصيص هذين النحالين للقيام ببعض الاعمال الزراعية ، إلى جانب الدور الرئيسي لهما ، وهو حراسة المنطقة من اللدانيين . هذا ويبلغ عدد الناحالات الاسرائيلية في منطقة الجولان ١٠ ناحالات . ويلاحظ الكاتب أن بناء البيوت الحجرية أصبح محظورا ، وأنه قد حلت محلها

اللون العربية إلى إسرائيل . أن ذلك يمكن التغلب عليه برسم سياسة واعية ذات أبعاد أربعة هي أولا ضمان مستقبل هؤلاء اليهود الشرقيين في فلسطين العربية . والمخ المؤلف إلى أن هذا هو موقف منظمة فتح الذي اتخذته في أول تمريح رسمي لها باللغة الانجليزية في يناير سنة ١٩٦٨ ، ثانيا التوعية السياسية لليهود الشرقيين ، ثالثا الاثر النفسي المترتب على تنويع المقاومة الفلسطينية للكيان الصهيوني ، وفي نفس الوقت بث الاعتقاد فيهم في امكانية الحياة بسلام وعلى قدم المساواة في ظل دولة عربية ، رابعا اشعار اليهود المولودين في فلسطين بأنهم ليسوا أصحاب البلاد الحقيقيين ، وذلك بتوجيه الغزبات المسلحة اليهم حتى يعرفوا أنهم مسئولون عن جريمة وضع هذا الكيان الاسرائيلي في فلسطين العربية . ونوه المؤلف بأهمية العمل المسلح في المدن والقرى بالنسبة لاستقرار النفس لليهود .

وفي الباب الثالث ، تحت عنوان « التنظيم العسكري » ، نشر المؤلف إلى التصور التاريخي للجيش الاسرائيلي ، وكيف بدأ عمليات مسلحة غير قانونية ، ثم تحول إلى جيش دولة إسرائيل .

وفي الفصل الثاني ، يوضح المؤلف الدور السياسي والاجتماعي للجيش الاسرائيلي ، الامر الذي يجعل من المجتمع الاسرائيلي في مجموعه جيشا ، ويشير إلى أن تكوين المجتمع هو تكوين عسكري ، وأن الروح العسكرية والافكار العسكرية والوظائف العسكرية قد تغلغلت في كل أجهزة ومؤسست المجتمع .

أما الباب الرابع - وهو الأخير - فإن المؤلف يشرح فيه ثلاثة مصر - حكومة وشعبا - بتطور الاطماع الصهيونية في فلسطين ، وكيف أن الحركة الصهيونية منذ عامي ١٩٠٢ - ١٩٠٢ حاولت إقامة مستعمرات يهودية في الاراضي المصرية في العريش وسيناء ، ووسطت الاستعمار الانجليزي في هذا الشأن ، ثم يشير المؤلف إلى حقيقة تاريخية هامة ، وهي أن الحكومة المصرية لم تتدخل فعليا في القضية الفلسطينية الا تحت الضغط الشعبي وازدياد الوعي القومي بأن المصدر المصري مرتبط مستقبلا بالمصير العربي .

وفي العشر الصفحات الأخيرة من الكتاب ، يقدم لنا المؤلف تحت عنوان « مدخل لدراسة إسرائيل » ، قائمة بالراجع ، توضح مدى غزارة الانتاج في ميدان الدراسات عن إسرائيل ، والتي يقوم فيها البحث على أساس علمي وموضوعي .

وإذا كان لنا أن نثني على هذا الجهد الثمر الذي أسهم به المؤلف في مجال التعريف بالمصو الصهيوني ، فإن لنا أن نقترح ، وقد أصبحت الدراسات عن دولة إسرائيل والمصهيونية العالمية مادة علمية تستحق أن تدرس في الجامعات والمعاهد العليا ، الا يكفي أن يقتصر مجالها على أجهزة الاعلام والاتصال في البلاد العربية لمعجب .

سعاد محمد مرجان

■ أحمد عطية الله - حوليات العالم المعاصر - السجل التاريخي لعام ١٩٦٩ - القاهرة - ١٩٧٠ ■

هذا الكتاب ، الذى يؤرخ لعام ١٩٦٩ ، يعتبر من ناحية تذييلا لكتاب سبق ان أصدره المؤلف فى مارس سنة ١٩٦٨ ، فى نحو ١٥٠٠ صفحة ، تحت عنوان « القاموس السياسى » ، وهو من ناحية اخرى يعتبر تاريخا متكامل لحقيقة زمنية معينة ، ولذا فقد جاء فى تسميته:

القسم الاول : ويشتمل على موضوعات مستقلة بنفسها ، مثل العالم فى عام ١٩٦٩ ، المنظمات الدولية ، المؤتمرات الدولية ، الفضاء الخارجى ، تراجم لمشاهير الونيات فى العالم عام ١٩٦٩ .

والقسم الثانى : ويشتمل على سجل يومى لاهم احداث العالم ، وبخاصة العالم العربى ، وعلى وجه الاخص الاحداث المصرية من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها .

والواقع ان المؤلف ، باصداره هذا السجل السنوى ، بالاضافة الى كتابه « القاموس السياسى » ، يكون قد قدم لنا مرجعا شاملا يستوعب أبرز الاحداث ذات الاهمية فى تاريخنا المعاصر ، على غرار ما تنصوه الدور التى تنشر الموسوعات الكبرى كدائرة المعارف البريطانية او الامريكية او موسوعة لاروس الفرنسية . ولهذا فنحن نرحب بالكتاب ، ونرجو ان يتوالى صدوره سنويا ليستد قراغا موجودا فى ميدان النشر والمعرفة العامة للمواطن فى بلادنا العربية اجمع .

سعاد محمد مرجان

الاكواخ الخشبية ، كى يسهل نقلها حسب متطلبات الامن ، اى فى ضوء ظروف العمل الفدائى الفلسطينى وخطته .

وفى القسم الثالث تناول المؤلف المستعمرات التى اقامتها اسرائيل فى الضفة الغربية لنهر الاردن ، واشار بصفة خاصة الى اطماع اسرائيل فى مدينة الخليل ، لاسباب دينية واقتصادية . أما المستعمرات الثلاث التى اقامتها اسرائيل فى الغور ، والتى تقع جميعها بالقرب من اريحا ، فمهمتها الاولى تعقب الفدائيين فى المنطقة وتطهيرها من الالغام .

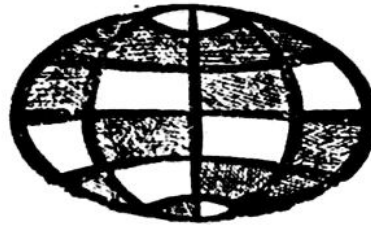
وبالنسبة للقدس ، فقد أسهب المؤلف فى الحديث عنها وعن خطط اسرائيل بشأن انشاء القدس الكبرى ، التى تضم أيضا رام الله والميرة وبيت جالا .

كذلك اشار الى المستعمرات الاسرائيلية فى المناطق الاخرى فى الضفة الغربية ، مثل منطقة اللطرون ونابلس وطولكرم وقبيلية . وقد خصص د. صايغ القسم الرابع للحديث عن المستعمرات الاسرائيلية الجديدة فى الاراضى المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ، ويشير الى انها خفت كثيرا فى الثلاثين شهرا الاخيرة بسبب انشغال اسرائيل ببناء مستعمرات فى الاراضى الجديدة .

وقد أرفق بالكتيب ملحق احصائى ، يوضح التطورات التى طرأت على سكان مدن فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ .

ويعتبر هذا الكتيب حلقة فى سلسلة الدراسات الفلسطينية التى تسهم بها تحويه من معلومات نادرة وتحليلات علمية ، فى توعية المواطن العربى بكل ما يتعلق باسرائيل وخطتها العدوانية فى المنطقة العربية .

عواطف عبد الرحمن





الساحة الدولية

AFRICASIA

مجلة أفريكاسيا - نصف شهرية - عدد أبريل ١٩٧٠ - إسرائيل وأوروبا الصغيرة: التحالف غير المقدس .

يناقش هذا المقال الاتفاقية التجارية التي وقعت بين السوق الأوروبية المشتركة مع إسرائيل في فبراير الماضي ، والتي تنص على معاملة إسرائيل معاملة تفضيلية ، على أساس مبدأ (الدولة الأكثر رعاية) ، ويحاول أن يفسر الأسباب التي دفعت دول السوق الى الإسراع في إنهاء المفاوضات الخاصة بالاتفاقية التي بدأت في أكتوبر ١٩٦٩ وذلك تمهيدا لتوقيعها ، رغم أن إسرائيل لا تحتل مكان الصدارة في قائمة الدول التي تتعامل مع السوق المشتركة . هذا من ناحية ، ورغم أن الجزائر تنتظر منذ عدة سنوات موافقة دول السوق على توقيع اتفاقية تفضيلية معها . من ناحية أخرى ويعزو الكاتب العطف الذي تلقاه إسرائيل من الدول الأوروبية الى الحالة التي وصل اليها الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ ، إذ لم يعد من الممكن تغطية احتياجات المجتمع الإسرائيلي الا من خلال اتباع سياسة تقشف شديدة ، مع

العمل في ذات الوقت على زيادة الصادرات وتقليل الواردات . ويعرض الكاتب أهم النصوص التي تضمنتها الاتفاقية التفضيلية ، محاولا إبراز أهمية الإجراءات التي ستترتب على تطبيقها بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي . وتنص الاتفاقية على منح السلع الاسرائيلية ، الصناعية والزراعية ، تخفيضا قدره ٤٥ في المائة في الرسوم الجمركية . ومقابل ذلك لن تخفض إسرائيل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من دول السوق الا بنسبة ١٧ في المائة فقط ، على أن يشمل هذا التخفيض ٥٠ في المائة من هذه السلع .

وتدور الإجراءات الجديدة المترتبة على هذه الاتفاقية حول :

اولا : حظر تطبيق سياسة تفضيلية تقوم على التفرقة بين السلع الآتية من الدول المتعاقدة معها .

ثانيا : رفع القيود عن المدفوعات المتعلقة بالنقد الاجنبي .

ثالثا : تنص الاتفاقية على اجراءات حماية للسوق الاسرائيلية في حالة حدوث اضطرابات اقتصادية او تغييرات تدتطرا على الوضع الاقليمي لاسرائيل .

رابعا : من حق إسرائيل التمتع بقائمة الاستثناءات التي يتيح لها انشاء صناعات جديدة .

ثم يحاول الكاتب تفنيد

الاتفاقية مشيرا الى انها لم توقع الا لتكريس امتيازات كانت قائمة من قبل ، فالمالح الاسرائيلية كانت تتمتع بتخفيض جمركي يصل الى ٤٥ في المائة حتى قبل أن تبدأ المفاوضات بشأن الاتفاقية التفضيلية الاخيرة . بالاضافة الى الاعتراضات التي اثيرت عندما اتخذ القرار في سبتمبر ١٩٦٩ اذ كان يجب ان يخضع لاتفاقية الجات الخاصة بتنظيم الرسوم الجمركية والتجارة ، وقد بررت السوق المشتركة هذا الاجراء الذي اتت من جانب واحد ، بأنها عقدت اتفاقية مماثلة لتخفيض الرسوم الجمركية على المالح المغربية والتونسية بنسبة ٨٠ في المائة . ولكن نسبة التخفيض التي تزعم السوق المشتركة انها منحتها للمغرب على سبيل المثال لم تتم الا في ظل شروط تعسفية . اذ لا يمنح التخفيض للمالح المغربية الا بشرط ان تكون اسعارها اعلى من السعر المحدد لها في القائمة بعد فرض الجمارك عليها ، ففي هذه الحالة . تضاف اليها قيمة الرسوم الجمركية مع اعانة ضئيلة تصل الى ١٢ دولار لكل قنطار . وهنا يركز الكاتب على المزايا التي تتمتع بها إسرائيل طبقا لهذه الاتفاقية . وابرزها ان رؤوس اموال الدول التي لا تتمتع بعضوية السوق والموجودة في إسرائيل تستطيع ان تغفل بمنتجاتها الى داخل السوق الأوروبية . وقد حدا ذلك ببعض الخبراء الى اطلاق اسم هونج

كونج البحر المتوسط) على إسرائيل، خصوصاً وأنها تتميز بالأيدي العاملة الرخيصة من السكان العرب الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية.

وفي النهاية يطرح الكاتب بعض التساؤلات الهامة التي تركزت على ضم إسرائيل بعض الأراضي العربية عقب عدوان ١٩٦٧ فقد أدى ذلك إلى خلق مشكلة فنية بالنسبة لإسرائيل لم ينجح أسداؤها في إيجاد حل لها حتى الآن، وهي تحديد صفة الانتاج الإسرائيلي، وبالتالي تحديد المنطقة الجمركية الإسرائيلية التي يستطيع أن توافق عليها السوق المشتركة. وعلى الرغم من ذلك كله، فقد تجاهلت السوق المشتركة هذه المشكلة وبذلك أثبتت أنها كفيلة بتحويل آمال إسرائيل إلى حقائق.



مجلة الشؤون الدولية - موسكو - عدد مارس ١٩٧٠ - المناورات البريطانية في شرقي السويس - بقلم: س. كوزولوف .

يحاول الكاتب أن يوضح في هذا المقال الخطوط الرئيسية في سياسة بريطانيا الدفاعية، وكيف أنها لا تتأثر بالمشروعات أو البرامج التي يضعها الحزب الذي يتولى الحكم، سواء كان العمال أو المحافظون. كما يوضح أن طابع المناورة يعد عنصراً أساسياً في السياسة البريطانية، فهي تحرص دائماً على الاستفادة إلى أقصى حد من الموقف الراهن، مع الاهتمام على التمسك بالوقت لحماية مصالحها في الوقت المناسب. ويدلل الكاتب على ذلك بالقراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية بالانسحاب من منطقة شرق السويس في نهاية ١٩٧١. ويناقش الكاتب الدوافع التي تكمن وراء اتخاذ هذا القرار والأساليب

التي ستتبعها بريطانيا لتطبيقه. فهناك سببان رئيسيان أجبرا بريطانيا على اتخاذ هذا القرار، أولهما: تفكك النظام الاستعماري العالمي، وثانيهما تدهور الاقتصاد البريطاني الذي نتج أساساً عن اشتراك بريطانيا في خطط الغرب العسكرية، وما ترتب على ذلك من تكاليف باهظة تفوق طاقة بريطانيا. ويرى الكاتب أن هذا القرار يعتبر أحد الأساليب المتعددة التي لجأت إليها الحكومة البريطانية لتعويض تفكك الامبراطورية البريطانية وضعف النفوذ البريطاني في المستعمرات السابقة. وهنا يعود بنا الكاتب قليلاً إلى الوراء عندما كانت الامبراطورية البريطانية تعد أكبر امبراطورية استعمارية، إذ كانت تبلغ ١٤ مليون كم مربع ويسكنها ٤٥٠ مليون نسمة، ثم تقلصت بفضل كفاح الشعوب المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تشغل مليون كم مربع ويسكنها ١٢ مليون نسمة فقط.

وقد كان استخدام العنف في مقدمة الأساليب التي لجأت إليها بريطانيا لاستعادة نفوذها المفقود. فقد اشتركت في ١٨ حرباً صغيرة ضد شعوب آسيا وأفريقيا، وذلك خلال الربع قرن الأخير. كما حاولت استخدام الكومنولث كأداة لاسترداد نفوذها السياسي والاقتصادي في الدول المستقلة حديثاً. ولما لم يكن هذا الأسلوب كافياً لتعويض تدهور النفوذ البريطاني في المستعمرات السابقة فقد لجأ المسئولون البريطانيون إلى البحث عن أساليب جديدة. واستطاعت بريطانيا من خلال الاتفاقيات التي فرضتها على عديد من الدول الصغيرة المستقلة أن تحتفظ بعدد كبير من قواعدها وراء البحار، وخاصة الطرق الرئيسية التي تربط أوروبا بآسيا عن طريق أفريقيا، مثل جبل طارق والخليج الفارسي ومجموعة الجزر في المحيط الهندي وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج.

ومن الأساليب التي لجأت إليها بريطانيا تطويق حركات التحرر الوطني، تمهيداً لاستعادة سيطرتها

على هذه المناطق، والحاجة لتكتلات عسكرية بقيادة الولايات المتحدة مثل حلف الأطلسي، والسياتو والسنتو. وقد كانت بريطانيا تأمل من خلال خبراتها السياسية الطويلة واعتمادها على رصيد هائل من الامكانيات، أن تقوم بدور بارز في هذه الأحلاف، ولكنها لم تستطع أن تصمد أمام منافسة الولايات المتحدة. إذ اضطرت إلى أن تترك مواقعها واحدة بعد الأخرى للنفوذ الأمريكي. ويستشهد الكاتب بحلف سياتو الذي كانت تتطلع بريطانيا أن تقوم من خلاله بدور رئيسي في جنوب شرق آسيا. على أساس أن الحلف يضم ثلاث دول أعضاء في الكومنولث هي: نيوزيلندا وأستراليا وباكستان. ولكن ذلك لم يضمن لبريطانيا أن تقوم بدور بارز، إذ تبدى كل من نيوزيلندا وأستراليا اتجاههما استقلالياً إزاء بريطانيا، أما باكستان فقد حددت التزاماتها. ورغم ذلك، فإن السياتو يسمح لبريطانيا بالاحتفاظ بحوالي ٥٠ ألف جندي و ٨٠ سفينة حربية في المنطقة، مع استخدام الموانئ والمطارات وسائر المنشآت العسكرية في دول الحلف في حالات الطوارئ. ويحاول الكاتب شرح أبعاد الصراع البريطاني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، مبرزاً الاتجاه الأمريكي لتقوية التكتلات السياسية العسكرية التي لا تضم بريطانيا مثل حلف انزوس الذي يضم الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا. وحلف أزيك الذي يضم أستراليا ونيوزيلندا وتايلاند وفيليبين وماليزيا وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وتايوان واليابان. ولا شك أن ضعف الدور الذي تقوم به بريطانيا من خلال السياتو قد دفعها إلى السعي إلى وسائل جديدة لتدعيم وجودها العسكري في منطقة جنوب شرق آسيا. ويرى الكاتب أن بريطانيا قد اعتمدت على مساندة الجيوش التي ساعدت على إقامتها في الماضي في أماكن مختلفة من جنوب شرق آسيا، إذ أنها تأمل من هذه الجيوش أن تقوم بحماية مصالحها بعد انسحابها من المنطقة، مما

لتدعيم رأيه بما جاء في بعض تقارير معهد السلام بستوكهلم من أن الميزانيات العسكرية للسدول الواقعة في نطاق النفوذ البريطاني قد تضاعفت مرتين خلال الخمسة الاعوام الماضية . استراليا مثلا كانت ميزانيتها العسكرية ١٩٦٤ : ٥٢١ مليون فأصبحت في سنة ١٩٦٨ : ١٠٩٧ مليون . ونيوزيلندا كانت ٨٤ مليون ، وأصبحت ١٠٢ مليون ، علاوة على أن معظم هذه الدول تعتمد في صناعاتها الحربية على الاستيراد من بريطانيا . هذا ، وقد بلغت قيمة صادرات بريطانيا من الاسلحة منذ ١٩٤٥ حوالى ٥ آلاف مليون دولار ، وبلغت صادراتها الى الشرق الاوسط خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ فقط ٢٠٠ طائرة حربية و ٥٠ سفينة وعددا كبيرا من المعدات العسكرية والصواريخ المضادة للطائرات .

ويخصص الكاتب الجزء الاخير من المقال لشرح العلاقات العسكرية بين بريطانيا وجنوب افريقيا ، مشيرا الى قرار حظر تصدير الاسلحة الذي اتخذته بريطانيا عام ١٩٦٥ من أجل فرض حصار اقتصادي وسياسي على نظام ايان سميث في روديسيا بعد اعلانه الاستقلال من جانب واحد ، وما ترتب على هذا القرار من معارضة الدوائر العسكرية والاقتصادية البريطانية . وقد اضطرت بريطانيا تحت ضغط هذه الدوائر ، بالإضافة الى تهديد حكومة جنوب افريقيا باعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لبريطانيا وفقا لاتفاقية سيمونس تاون سنة ١٩٥٥ ، الى إلغاء الحظر والاستجابة للطلب الذي تقدمت به حكومة جنوب افريقيا سنة ١٩٦٧ لشراء شحنة عسكرية تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار . وقد تسلمت جنوب افريقيا الشحنة المطلوبة في مارس ١٩٦٩ . ثم طرحت حكومة برييتوريا اقتراحا بتوقيع معاهدة عسكرية جديدة تهدف الى جعلها حلقة اتصال بين حلفى الناتو والسياتو . ولا شك ان هذا الاقتراح يتلاقى تماما مع المصالح البريطانية . بالإضافة الى مشروع اقامة قاعدة صاروخية

اتبعتها بريطانيا في جنوب شرق آسيا واسلوها في منطقة الشرق الاوسط ، اذ ان خطط انسحابها التي اعلنتها في يناير سنة ١٩٦٨ تشمل هذه المنطقة ايضا . ويؤكد الكاتب أولا أن قرار انسحاب بريطانيا لا يمكن أن يؤدي الى الاضرار بمصالحها في هذه المنطقة الغنية بالبتترول والتي تجنى بريطانيا منها ٣٠٠ مليون جنيه ارباحا سنوية . ويعتبر حلف السنطو في مقدمة وسائل احتفاظ بريطانيا بنفوذها في هذه المنطقة . وهو يضم تركيا وايران وباكستان . وتحتفظ بريطانيا بقواعد جوية وبحرية في منطقة الخليج ، حيث يعسكر ٨ آلاف جندي بريطاني ، ينص قرار الانسحاب على اجلتهم . ولذلك تحاول بريطانيا ادماجهم داخل الجيوش المحلية .

وهنا يشير الكاتب الى المشروع التي تتبناه بريطانيا لحماية مصالحها في المنطقة وهو اقامة اتحاد فيدرالى يضم امارات الخليج ، مما سترتب عليه تكوين جيش كبير لهذا الاتحاد ، وبالتالي ستتاح لبريطانيا الفرصة كاملة لادماج قواتها داخله .

ويحاول الكاتب ان يبرز التناقض بين قرار انسحاب بريطانيا من شرق السويس ومحاولاتها اقامة حلف جديد يضم بعض دول آسيا والمحيط الهادى ، يعرف باسم باتو ، ويتم تنظيمه على نسق حلف الاطلنطي . ويدلل الكاتب على ذلك بما نشرته الصحافة الغربية عن احتمال اعلان تشكيل هذا الحلف قريبا ، وانه سيضم ، بالإضافة الى دول حلف سياتو ، كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وتايوان ، وربما اليابان . وقد أذيع هذا النبا على أثر اجتماع عقد في لندن في سبتمبر الماضى ضم بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وماليزيا .

وينتقل الكاتب الى الدور الذي تتسوم به بريطانيا لاحتفاظها بسيطرتها على الدول الداخلة في نطاق نفوذها عن طريق تغلغها داخل جيوش هذه الدول وتزويدها بالاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى . ويستعين الكاتب

شجعها في النهاية على اعلان قرار انسحابها دون قلق . فقد اتخذ النفوذ البريطانى في المنطقة شكلا أكثر خبثا ، وأقل سفورا ، وبالتالي أقل نفقات . ومما يجدر ذكره ان بعض الدول الاعضاء في الكومنولث وفي السياتو مثل استراليا كان قد اقترح احلال الوحدات البريطانية داخل السياتو بقوات من دول الازبك ، مما اثار معارضة شديدة داخل بريطانيا ، وخاصة في الدوائر العسكرية التي فزعت من فكرة انسحاب بريطانيا نهائيا من جنوب شرق آسيا . ولكن بريطانيا استطاعت بممارسة بعض الضغوط على حلفائها في المنطقة ، استبعاد مثل هذه الاقتراحات ، وان تستبدل بها اشكال جديدة للتعاون الدفاعي . ويستشهد الكاتب بما تم في اجتماع كانبيرا الذي عقد في يونيو ١٩٦٩ واسفر عن استبعاد فكرة احلال القوات البريطانية بقوات من دول الازبك . كما تم الاتفاق على تشكيل كتلة جديدة تعرف باسم [الدول الخمس] تضم ماليزيا واستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة مع بريطانيا . وقد احتفظت بريطانيا بحق رئاسة المركز العصبى العسكرى لقوات الدهل الخمس . والتزمت بريطانيا بارسال جنودها حينما تدعو الحاجة اليهم في أى دولة من هذه الدول . كما اتفقت على جعل قواعدا السابقة مشتركة مع هذه الدول ، على أن يشرف عليها خبراء بريطانيون .

ويضيف الكاتب أن بريطانيا لم تكثف بهذه الاجراءات لتعزيز نفوذها في جنوب شرق آسيا ، بل اعلنت الدوائر العسكرية فى بريطانيا اخيرا عن بعض الاقتراحات المتعلقة بتوحيد الاساطيل البريطانية والهولندية ، وخاصة في اغراض النقل العسكرى . يضاف الى ذلك تخصيص هذا الاسطول الموحد لخدمة الدول الخمس ، مما سترتب عليه اسهام هذه الدول في تكاليف صيانتها ، بينما المستيدة الحقيقية هي بريطانيا . ثم يعقد الكاتب مقارنة لابراز الوجه الشبه بين الاساليب التي

فى زولاند ، تشترك الدولتان فى استخدامها .

ويرى الكاتب ان حرص بريطانيا على توسيع علاقاتها مع جنوب افريقيا : يعود فحسب الى الارباح التى تجنيها من الصادرات الحربية الى جنوب افريقيا ولا الى القواعد العسكرية والمزايا الممنوحة لها من خلالها . بل يرجع ايضا الى حاجة بريطانيا الى خام اليورانيوم الذى يتوفر بكثرة فى جنوب افريقيا ، خاصة وان بريطانيا تستعد للاسهم فى مشروع اقامة قوة نووية ثلاثية فى غرب اوربا ، تضم الى جانبها المانيا وهولندا .

ويختتم الكاتب المقال بالتأكيد على نقطة اساسية ، وهى ان بريطانيا تحاول خلق اشكال جديدة تستدعى من خلالها تدعيم نفوذها فى الدول المستقلة حديثا . ومن ابرز الاساليب التى تستخدمها بريطانيا تغلغلها فى جيوش الدول الناشئة ، واجبارها على تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانياتها المحدودة لشئون التسليح ، مما يؤثر على اقتصاديات هذه الدول ، ويعوق برامج التنمية بها ، وبالتالي يطيل فترة تبعيتها السياسية والاقتصادية لبريطانيا .

Africa report

مجلة افريكا ريبورت — عدد فبراير ١٩٧٠ — الاتجاه الجديد للسوق الاوروبية المشتركة فى افريقيا — بقلم : وليام زارتمان .

يتضمن المقال مقارنة بين اتفاقيتى باوندى الاولى والثانية . تنص كلتاهما على انتساب ١٨ دولة افريقية الى السوق الاوروبية المشتركة . وقد وقعت الاتفاقية الاولى فى سنة ١٩٦٣ ثم جددت الاتفاقية الثانية نفس النصوص فى سنة ١٩٦٩ ، وقصص الانتساب لثمان على منح

الدول الافريقية معونات مالية وفنية على ان يتم ذلك عن طريق مجموعة من المؤسسات المشتركة .

ويشرح لنا الكاتب اسباب انضمام الدول الافريقية الى معاهدة روما لتأسيس السوق الاوروبية المشتركة ، فيشير الى ان ذلك يرجع الى تمسك فرنسا فى البداية ، اذ جعلت هذا احد شروط انضمامها للسوق المشتركة .

وعندما نوقشت الاتفاقية الاولى لضم الدول الافريقية المستقلة للسوق الاوروبية ، قوبلت بمعارضة شديدة من جانب كل من هولندا والمانيا الغربية ، اذ كانتا تريان ان الاتفاقية يجب ان تتسع بالتدريج ، وان مسألة مساعدة الدول الافريقية اقتصاديا للوقوف على اقدامها ، تعد مسألة مرحلية لا ينبغي ان تؤثر على جوهر الاتفاقية . وقد واصلت الدولتان ضغوطهما لتعديل الاتفاقية الثانية . ورغم ان جهودهما لم تكلل بالنجاح الا انها تركت ظللها على بعض نصوص الاتفاقية اولا تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الافريقية كان يشمل سنة ١٩٦٤ الكاكاو وجوز الهند والبن والاناس والشاي والاشباب الاستوائية ، فأصبح مقصورا على ٣ منتجات فقط هى : البن والكاكاو وزيت النخيل . ثانيا : تضمنت الاتفاقية الثانية الموافقة على البروتوكول الذى طرح فى مؤتمر التنمية والتجارة الدولى ينص على ان انضمام الدول الافريقية الى منطقة تجارة حرة لا يحول دون اشتراكها فى نظام يتيح لها التمتع بامتيازات معمة . ورغم ضلالة تأثير هذا البروتوكول فان وردوه فى الاتفاقية يعكس وجود اتجاهات بين الدول الاوروبية تحذو توسيع الاتفاقية على مراحل

ثالثا : استبعدت الاتفاقية الثانية النص الذى جاء فى الاتفاقية الاولى بناء على الاقتراح الفرنسى الخاص بتحديد ضمانات لاسعار المنتجات الاستوائية ، وحل محله نص آخر يلزم صندوق التنمية الاوروبى بتخصيص مبالغ صغيرة للمحافظة على استقرار الاسعار فى حالة التغيرات التى

تطرا على الاسعار العالمية . . وقد تحددت بـ ٨٠ مليون جنيه استرلينى .

وقد اشترطت هولندا اثناء مفاوضات الاتفاقية الاولى ، فتح باب الانتساب لدول افريقية اخرى عدا الاثنى عشرة دولة ، وكانت تعنى بذلك دول الكومنولث . وبالفعل بدأت المباحثات مع نيجيريا وثلاث دول من شرق افريقيا هى : كينيا واهغندا وتنزانيا ، وانتهت بعقد اتفاق لاجوس فى يوليو ١٩٦٦ واتفاق اروشا فى يوليو ١٩٦٨ . وقد تضمن الاتفاقان حدا ادنى من الامتيازات ، لا تشمل منح معونة لهذه الدول او ضمها لمنطقة التجارة الحرة . وقد نص الاتفاقان على انتهاء سريانها فى نهاية مايو ١٩٦٩ على اساس ان تفتح اتفاقية ياوندى الثانية مجالا اوسع لضم الدول الافريقية التى لم تشملها الاتفاقية الاولى . ومع ذلك فقد أدت الحرب الاهلية فى نيجيريا الى عدم تنفيذ اتفاق لاجوس كذلك لم ينفذ اتفاق اروشا بسبب قصر المدة ، ولكن اعيد التفاوض بشأنه فى يوليو ١٩٦٩ لد الفترة حتى تتساوى مع الفترة التى تنص عليها اتفاقية ياوندى الثانية .

وانتقل الكاتب الى الانتقادات الجزئية التى وقعتها دول السوق مع كل من تونس والمغرب فى مارس ١٩٦٩ ، وقد استغرقت محادثاتهما اربع سنوات ونصف ، ولكنها محدودة الاطار واضيق نطاقا من اتفاقية ياوندى الثانية ، فلم تنص على معونات مالية او فنية ، كما انها نصت على استبعاد كثير من السلع الزراعية الهامة ، اذ نصت على استبعاد ٥ فى المائة من السلع الزراعية المغربية و ٣٠ فى المائة من السلع التونسية . ولكن دول السوق الاوروبية التزمت باعادة فتح المباحثات خلال الثلاث الاعوام القادمة لسد الثغرات القائمة فى اتفاقاتها مع المغرب وتونس .

ويفسر الكاتب عدم توسع اتفاقية ياوندى الثانية بضم دول افريقية جديدة ، بأن اللجنة الاوروبية قد استبعدت فى تقريرها المبدئى الذى رفعته فى ابريل سنة

الى ارتفاع اعتمادات صندوق التنمية الاوروبى من ٨٠٠ مليون استرلينى الى حوالى بليون استرلينى . سيذهب منها ٩١٨ مليون الى الدول الافريقية وتوزع كالآتى : ٧٤٨ مليوناً للمنح و ٨٠ مليوناً للقروض الخاصة و ٩٠ مليوناً لقروض من بنك الاستئجار الاوروبى . وبمقارنة هذه الارقام بالارقام الاولى للمعونة فى بداية انشاء السوق نجد أنها كانت على التساوى ٦٢٠ مليوناً ، ٤٦ مليوناً ، ٦٤ مليوناً وهنما يركز الكاتب على اتجاهات التجارة الافريقية كى يستنتج فى النهاية ان هذه الارقام الجديدة للمعونة المخصصة للدول الافريقية رغم الزيادات التى طرأت عليها فانها لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية لاقتصاديات الدول الافريقية البطيئة النمو . مثلاً اسعار بيع الكاكاو والبن هبطت بنسبة ٢٠ فى المائة فى العقد الاخير ، كذلك اسعار الفول السودانى هبطت بنفس النسبة خلال الخمسة الاعوام الاخيرة . بينما زادت واردات الدول الاوروبية من الدول الافريقية خلال هذه الفترة بنسبة ١٢ فى المائة ورغم التخفيضات الجمركية التى منحها الدول الاوروبية للسلع الافريقية فانها لم تتجاوز ٧ فى المائة .

وفى النهاية يشرح الكاتب الظروف والملاسات التى سادت المفاوضات فى كلتا الاتفاقيتين فيبدى ان الدول الاوروبية كانت هى المسيطرة على المناقشات فى كلتا الاتفاقيتين وان كان الافريقيون قد ابدوا مزيداً من التماسك فى مفاوضات ١٩٦٩ اكثر من مفاوضات ١٩٦٢ التى اظهرت خلالها كل من السنغال والكونغو كينشاسا اختلافاً فى وجهات النظر والاحتياجات من مندوب ساحل العاج . والمتحدث الرسمى باسم الدول الافريقية الاثنى عشرة . وقد بدا وزير مالية ساحل العاج فى مفاوضات ١٩٦٩ بمظهر الزعيم الحازم لجميع الدول الافريقية المشتركة . وكان قد تم الاتفاق على معظم النقاط التى تتضمنها الاتفاقية فى اجتماع مغلّق بين مندوب ساحل العاج ووزير خارجية لوكسمبورج

ما تجتمع على مستوى السفراء فى بروكسل . كذلك المؤتمر البرلمانى السنوى الذى يتكون من عدد متساو من الهولنديين الاوروبيين والافريقيين يجتمع دورياً فى كل من اوربا وافريقيا لاعادة النظر فيما تم انجازه من مشروعات السوق . وتتكون محكمة السوق المشتركة من خمسة اعضاء افريقيين واوروبيين فى مقرها بـلوكسمبورج ، ومن المفروض ان تجتمع كلما دعت الحاجة . هذا وتوجد تنظيمات اخرى خارج معاهدة السوق .

ثم اجرى الكاتب مقارنة بين اجراءات توقيع وتنفيذ كل من الاتفاقيتين فاشار الى ان المفاوضات الرسمية فى الاتفاقية الاولى استغرقت اكثر من سنة ، اذ بدأت فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ واستمرت الى نهاية ديسمبر ١٩٦٢ ، وتخللتها فترات انقطاع . كما ان التوقيع استغرق سبعة اشهر اخرى . اما الاتفاقية الثانية فقد استغرقت مفاوضاتها نصف الوقت الذى استغرقته الاولى . ولم تتخللها فترات انقطاع . فقد بدأت فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ وانتهت فى يونيو ١٩٦٩ واعقبها التوقيع الذى لم يستغرق اكثر من شهر .

وقد تأجل تطبيق مواد الاتفاقية الاولى اكثر من عام بعد توقيعها ، بسبب بعض التعقيدات المتعلقة بالتسهيلات الجمركية ، اذ لم يبدأ العمل بها الا فى يونيو ١٩٦٤ . وقد كان من المحتمل ان تواجه الاتفاقية الثانية تعقيدات مماثلة . ولكن تاريخ انتهائها كان قد تحدد بالفعل على نقيض الاتفاقية الاولى التى انتهت بعد مرور خمسة اعوام على التاريخ الذى كان محدد لها . ورغم ان هناك اتفاقية تنفيذ تغطى الفترة المتسدة بين تاريخ انتهاء الاتفاقية وتوقيع الاتفاقية الجديدة . الا ان الاتفاقية الاولى كانت قد نصت على ضرورة اعادة المفاوضات قبل مرور عام من تاريخ انتهائها بينما نصت الاتفاقية الثانية على ١٨ شهراً . ويحاول الكاتب ابراز التناقض بين زيادة الامتيازات والمعونة المالية المخصصة للدول الافريقية والاحتياجات الفعلية لها فيشير

١٩٦٨ لمجلس وزراء السوق لتوحيد افاق اتفاقية ياوندى الثانية ، احتمال ضم دول افريقية اخرى الى السوق ، اقتناعاً منها بان اختلاف الظروف السياسية والمؤسسات والانظمة الافريقية يحول دون وضع اتفاقية شاملة ذات فاعلية ، ولذلك اقتضت اتفاقية ياوندى الثانية على نفس الدول الافريقية التى شملتها الاتفاقية الاولى ان تقوم الى ذلك الى حين هجوم على الاتفاقية من جانب بعض الدول الافريقية وكتساب ومتقنى اليسار الجديد فى افريقيا وفى مقدمتهم سيكوتورى الحاكم الافريقى الوحيد الذى مازال يهاجم الاتفاقية بشدة مثلما كان يفعل نكروما فى الماضى .

وقد كان احد الاهتمامات الرئيسية للمفاوضين فى الاتفاقية الاولى سنة ١٩٦٢ وضع اتفاقية لا تحمل شبهة الاستعمار الجديد ، وتحرس على ضم الاعضاء المعتدلين والراдикаليين على السواء . وهذا ما يفسر الجهد الذى بذلته الدول الاوروبية من اجل عقد اتفاق نيجيريا وشرق افريقيا . ولكن لم يخضع المناوون فى الاتفاقية الثانية سنة ١٩٦٩ لمثل هذا الضغط ، اذ لم يعد المناخ الافريقى العام عدائياً كما كان من قبل ، وكذلك لم يضطر الاوروبيون الى وضع انفسهم فى موضع دفاعى .

ويرى الكاتب انه لا يوجد اختلاف جوهري بين اتفاقيتي ياوندى الاولى والثانية سوى اضافة بعض التعديلات الطفيفة التى تميز الاتفاقية الثانية عن الاولى . مثلاً اعلنت الاتفاقية الثانية اهتماماً خاصاً بالتعاون الاقليمى بين الدول الانريقية ، واصبح صندوق التنمية الاوروبى ملزماً بمنح اولوية لمشروعات التنمية الانريقية . ولم يلجأ تغيير يذكر على الهيكل التنظيمى للسوق المشتركة . فالمجلس الوزارى الذى يضم ممثلين ٢٤ دولة يجتمع سنوياً بانتظام وبالتناوب فى احدى العواصم الافريقية اهم الاوروبية . والمجلس الوزارى يمثل السلطة العليا للسوق ، رغم ان كثير من سلطاته تمارسها اللجنة التى غالباً

المتحدث الرسمي باسم الدول الأوروبية والمعروف بخبرته بالمشكلات الأفريقية باعتباره عضواً في الهيئة البرلمانية اليورانيقية . وقد ركزت المفاوضات في كلتا الاتفاقيتين على ثلاثة أبعاد ونصف وهي : البعد الأوروبي ، والبعد الأفريقي ، والبعد اليورانيقي ، أما نصف البعد فهو يتعلق بالمحاولات التي بذلت لتدعيم البعد اليورانيقي عن طريق تشجيع العلاقات الثنائية بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية .

ويرى الكاتب أن اتفاقية ياوندي الثانية تعد غير كافية لأشباع احتياجات الدول الأفريقية رغم ما تضمنته من مزايا ، وأن الدول الأفريقية لن تستطيع تحسين وضعها في التجارة الدولية إلا بالسعي إلى عقد اتفاقات خاصة مع دول أخرى عدا دول السوق الأوروبية المشتركة ، خاصة وأن الظروف الدولية في الفترة الحالية تنذر بنهاية مرحلة الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة تتسم باهتمام العالم باقتصاديات الدول المتخلفة .

LE MONDE diplomatique

ليموند ديبلوماتيك - عدد مارس ١٩٧٠ - مركز يوغوسلافيا في أفريقيا - بقلم : فيليب ديكيرين .

يولى الكاتب اهتماماً خاصاً بالزيارة الأخيرة التي قام بها المارشال تيتو في عدة دول أفريقية ، فيرى ثلاثة أهداف أراد الرئيس اليوغوسلافي أن يحققها : الأول منها تحضير المؤتمر الثالث لرؤساء الدول غير المنحازة ، والثاني تنمية التعاون الاقتصادي بين يوغوسلافيا والدول النامية الأفريقية ، والثالث تنمية العلاقات الثقافية بين بلغراد والعديد من العواصم الأفريقية . ولكن ثمة اعتبارات سياسية أيضاً حثت المارشال تيتو على

القيام بجولته الأفريقية هذه ، أهمها ضرورة خروج يوغوسلافيا من العزلة التي تحيط بها في أوروبا ، وذلك بالقيام بنشاط دبلوماسي في شتى أنحاء العالم . لهذا تقوم حكومة بلغراد في أفريقيا السوداء بدور يراه الكاتب لا يتناسب مطلقاً مع صغر مساحتها ، وقلة عدد سكانها ، وتواضع مواردها الاقتصادية .

أما التحركات العديدة التي قام بها اليوغوسلافيون في أفريقيا ، فإن الكاتب يراها لا تشكل مجرد مبادرات فردية ، بل تعكس رغبة أكدها المسئولون في بلغراد ، في أن تثبت يوغوسلافيا وجودها على المسرح السياسي الأفريقي .

ثم يرجع الكاتب إلى ما نشرته وكالة أنباء « تانينج » اليوغوسلافية من أخبار وتعليقات وكذا ما صرحت به الدوائر الرسمية اليوغوسلافية ، فيستنتج أن المارشال تيتو قد قدم نفسه في العواصم الأفريقية السبع التي زارها أخيراً على أنه المناصر الأول لمبدأ عدم الانحياز ، فقد اجتهد في اقناع رؤساء الدول الأفريقية بضرورة عقد مؤتمر يضم الدول غير المنحازة ، وذلك قبل أن تعقد الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة دورتها الخريفية . ومن المعروف أن هذا المؤتمر سيضم ما يقرب من سبعين دولة . بل أن ممثلين لحركات التحرير في الدول التي مازالت تكافح في سبيل استقلالها السياسي سيشاركون في هذا المؤتمر . لهذا رأى المارشال تيتو أن يشن هجوماً عنيفاً ضد الاستعمار خلال جولته الأفريقية . ففي « لوساكا » أكد أمام الرئيس دكينث كاوندو ، بأن هؤلاء الذين يهتمون بالسلام في العالم لا يمكنهم أن يمانعوا من حقيقة ، وهي أن ملايين من البشر ما زالت تعاني من السيطرة الأجنبية المفروضة عليهم . وفي تنزانيا وزامبيا وكينيا واثيوبيا هاجم المارشال تيتو بعنف « الأنظمة الرجعية ذات الاتجاهات الفاشية التي تمثلت في روديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا » وفي بلغراد أوضحت المجلة اليوغوسلافية « السياسة الدولية » موقف المسئولين

اليوغوسلافيين من حيث ضرورة تصفية الاستعمار في أفريقيا على النحو الآتي : « أن قسوت الرجعية المتحالفة تحاول اليوم ، مثلما حدث في ١٩٦٧ عندما كان يهدف الاعتداء الاسرائيلي إلى إضعاف جبهة الاستقلال السياسي والتقدم التي تمثلها الدول العربية ، تحاول اليوم أن تقضي على استقلال دهل مثل تنزانيا وزامبيا واوغندا وكينيا التي تعد مصدر تشجيع وأمل كبيراً بالنسبة لأفريقيا المحبة للحرية وللشعوب التي ما زالت تعاني من اغلال الاستعمار والتفارقة العنصرية » .

ثم يذكر الكاتب مدى ارتباط رحلة المارشال تيتو إلى أفريقيا بالمقابلة التي أجراها مع مستر وليم روجرز والتي يبدو أنها لم تسفر عن نتائج . فقد كان المسئول الأمريكي قد طلب من الرئيس اليوغوسلافي التوسط لدى الرئيس عبد الناصر ليؤكد لهذا الأخير رغبة الولايات المتحدة في التعجيل بإيجاد حل سلمي للامنة القائمة في الشرق الأوسط . ولكن ما كاد الرئيس تيتو يصل إلى نيروبي حتى صرح علانية بأنه « ليس في نيته القيام بدور الوسيط في أزمة الشرق الأوسط » ، وأضاف بأنه « يجب إجراء مفاوضات سياسية طبقاً لمقتضيات قرار نوفمبر ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن » .

أما المركز الممتاز الذي تتمتع به يوغوسلافيا ورئيسها في أفريقيا ، فإن الكاتب يعتقد أنه يرجع أساساً إلى موقف المارشال تيتو من « الحرب الباردة » وإلى الجهود التي بذلتها يوغوسلافيا ، وهي الدولة الصغيرة ، في سبيل التخلص من سيطرة الدول الكبرى عليها . ويبدو أن هذه الجهود قد لاقت استحساناً من قبل المثقفين الأفارقة الحريصين على البقاء خارج دائرة التنافس بين المعسكرين ، ومن بينهم على الأخص الرئيس التانزاني « جولوبس نييري » ، والرئيس الزامبي « كينث كاوندو » الذي ارتبط اسمه بقرار تأميم مناجم النحاس في بسلاده ، والرئيس الكيني

الى وقوع صدام مع المغرب بسبب مطالبة الاخيرة بضم موريتانيا اليها ، على اساس انها جزء من المغرب الكبير . أما العامل الثاني فهو الهيكل السكاني لموريتانيا ، اذ يتكون الشعب الموريتاني من ١٤٠ ألفا من الافريقيين و ٤٩٠ ألفا من اصل عربي وبربري وان كان جميعهم يدينون بالاسلام . ويبدأ الكاتبان بعرض نبذة سريعة عن تاريخ موريتانيا السياسي منذ انضمامها الى المجموعة الفرنسية في غرب افريقيا سنة ١٩٥٨ ووضع أول دستور لها سنة ١٩٥٩ وينص على اقامة نظام برلماني على النمط الغربي . وقد ساعد هذا النظام على تشجيع الخلافات القبلية والاقليمية بين الاحزاب السياسية الاربعة التي كانت تعيش في ظل هذا النظام . وقد كانت الخلافات تدور بين هذه الاحزاب حول الاشخاص أمه الاصول الاجتماعية للزعماء ، أكثر مما تدور حول مبادئ ايدولوجية أو برامج سياسية معينة . وقد أبدى المختار ولد داداه رئيس جمهورية موريتانيا حرصه منذ اعلان الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٠ على تجنب البلاد الآثار المدمرة لهذه الصراعات . فدعا الى عقد مؤتمر يضم الاحزاب الاربعة ، حيث طرح مشروع تكلمهم وانشاء حزب واحد جديد هو حزب الشعب الموريتاني ، على ان يصبح شعاره الدائم (القضاء على نزعات التفرقة العنصرية والقبلية والاقليمية من أجل التوصل الى الوحدة الوطنية) . ورغم الموافقة الاجماعية التي اظهرها ممثلو الاحزاب بالنسبة الى هذا المشروع ، الا انه سرعان ما بدأت نزعات الطموح الشخصي ، والانتهازية تحاول السيطرة على الحزب ، الذي أصبح مهددا بالتفكك ، لولا وقوع بعض الاحداث التي اثارها المغرب والتي ادت الى التقاف الشعب حول الحزب ، اذ تكونت اللجان والمليشيات الشعبية استجابة لمبادرة القادة لمحاربة الوصاية التي كانت تريد المغرب فرضها على موريتانيا . ثم يشير الكاتبان الى بداية تفكير مناضلي

من ٢٠٠ مليون من الدولارات ، ويقوم ما يقرب من ألفي عامل يوغسلافي بأشغال البناء وشق الطرق . ويمكن أن تؤكد هذا ان يوغسلافيا تنافس الشركات الايطالية ، فان خبراءها وعمالها يساهمون في اقامة سـدود هيدروليكية ضخمة في منطقة وادي ميجانين و وادي قطاري .

وعندما ذهب المارشال تيتو أخيرا الى كينيا ، افتتح الطريق الذي يربط كيسوهي ، الى « موباسا » مارا بالعاصمة وهو طريق انشأه مؤسسة يوغسلافية . كذلك يقوم عدد من المهندسين اليوغسلافيين ببناء طرق أخرى للسيارات في جنوب كينيا .

وبالإضافة الى كل هذا ، فان ليوغسلافيا اليوم ما يقرب من ألف خبير يعمل ستمائة منهم لدى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، وقد وضعوا جميعا أنفسهم في خدمة دول العالم الثالث ، ويوجد عدد مهم منهم في مختلف الدول الافريقية وخاصة دول افريقيا الشمالية . وأخيرا فان يوغسلافيا قد أبرمت اتفاقيات تعاون ثقافي مع ١٣ دولة افريقية ، وهي تستعد الآن لإبرام المزيد منها مع دول أخرى مثل المغرب والجزائر .



مجلة افريكا كوارترلي عدد ديسمبر ١٩٦٩ - الهند - حزب الشعب الموريتاني - بقلم : مونيك سـورديت وارنست مياسنت .

يتناول الكاتبان في هذا المقال تجربة نظام الحزب الواحد في موريتانيا ، محاولين إبراز الظروف التي ساعدت على تطور الحزب والصعوبات التي واجهت مؤسسته ، وإبرزها موقع موريتانيا ، فهي تمثل الجسر الذي يربط بين شمال افريقيا وغربها . وقد أدى موقعها هذا

جـمـوكنياتا ، ، وأخيرا الرئيس جمال عبد الناصر الذي التقى بالمارشال تيتو أكثر من ١٢ مرة منذ ان تولى الحكم . فلا يجب اذن ان يؤدي هذا المركز الرموق الذي تحتله يوغسلافيا في افريقيا الى تنمية التعاون الاقتصادي بين بلغراد والعواصم الافريقية .

وقد راعت يوغسلافيا أيضا تنمية حجم التبادل التجاري بينها وبين افريقيا ويمكن ان نعد ما يقرب من ٢٣ دولة افريقية أبرمت معها يوغسلافيا عقودا تجارية . فاصبحت هذه الدول تشكل اليوم سوقا مهما لتصريف المنتجات الصناعية اليوغسلافية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالتجهيز الصناعي . ويعد الكاتب التسهيلات في الدفع التي قررتتها الحكومة اليوغسلافية من العوامل التي سمحت بتوسع ونمو سريع في الاستيرادات اليوغسلافية في افريقيا . كذلك اثبت اليوغسلافيون وجودهم في كل مكان في افريقيا ، من حيث الاستثمارات التي بذلوها على الأرض الافريقية . في الجزائر واوغاندا واثيوبيا وغانا وليبيريا والسودان ، ولكن يلاحظ أيضا انهم قد ركزوا جهودهم بصفة خاصة على غينيا وليبيا وزامبيا :

□ نهنذ ان واجهت غينيا المقاطعة الفرنسية التي فرضت عليها عقب حصولها على استقلالها في ١٩٥٨ كانت يوغسلافيا تعد من أهم عملائها الاقتصاديين ، حتى لقد اسهمت في دراسة وضخمة منها استغلال معدن « البوكسيت » في منطقة « بوكي » والحديد في جبال نيمبا .

□ استثمارات زامبيا أيضا بالخبراء اليوغسلافيين لانشاء شركات ذات اقتصاد مختلط ، ولبناء جامعة جديدة ومستشفى وكذا بناء مركب هيدروليكي على نهر « كافوي » ، واليوم يوجد في زامبيا ما لا يقل عن ألف عامل يوغسلافي يساهمون في بناء هذا المركب الضخم . □ وفي ليبيا بلغ حجم المبادلات التجارية مع يوغسلافيا ما يقرب

الحزب في ضرورة اقامة حزب واحد. بعد ان اثبتت التجربة فشل الحزب الموحد في تحقيق الوحدة الوطنية لشعب موريتانيا. وقد بادر المختار ولد دادة وزملاؤه بدعوة مناضلي الحزب في مارس ١٩٦٣ الى عقد مؤتمر وطني لمناقشة المشكلات التي يواجهها. وانتهى بطرح مشروع قرار للتصويت، يصفه الكاتبان بأنه قرار تاريخي، اذ انه يتعلق بالاستقلال الاقتصادي والتنازل عن المساعدات الفرنسية. وقد بدأ تنفيذه منذ شهر يوليو في نفس العام. وترتب على تطبيق هذا القرار انتهاج سياسة تقشف شديدة. وقد أعلن المختار على اثر هذا القرار عدة اجراءات اصلاحية هامة منها انقاص عدد الوزراء من ١١ الى ٨ وزيادة الضرائب على نوى الدخول المرتفعة، وتخفيض مرتبات الوزراء والسفراء والنواب. وتخفيض عدد السيارات الحكومية. وقد اثارت هذه الاجراءات موجة من الاحتجاج والغضب، وخاصة لدى النواب الذين أعلنوا انه ليس من اختصاص الحكومة انتزاع حق الجمعية الوطنية في تقرير الميزانية. وتأزم الجو تدريجا حتى ان المختار ولد دادة وجد نفسه وسط اقلية عندما اجتمع المكتب السياسي للحزب في اكتوبر في نواكشوت لصياغة قرارات المؤتمر.

ويواصل الكاتبان سرد الظروف التي ساعدت على تطوير حزب الشعب الموريتاني، وفي مقدمتها الزيارة التي قام بها المختار لغينيا حين انتهز الفرصة كي يقوم بدراسة تفصيلية لنظام الحزب الديمقراطي الغيني. وقد افاد من هذه الزيارة الى حد كبير، وعاد الى بلاده وهو مقتنع تماما بفاعلية التنظيم الحزبي في غينيا. كما زادت هذه الزيارة اصرارا على ضرورة تحويل حزب الشعب الموريتاني الى حزب واحد تتبلور من خلاله آمال ومشكلات شعب موريتانيا. ومن ثم سارع على الفور بدعوة بعض اعضاء المكتب السياسي للحزب لدراسة تجربة الحزب الواحد في كل من مالي

وتونس. أما هو فقد اهتم شخصيا بدراسة تنظيم الاتحاد الاشتراكي في ج.ع.م كما اهتم بضرورة كسب تأييد منظمات الشباب والعمال والنساء، على اعتبار ان مساندتهم اياه ستتمكنه من الاستمرار في حملته ضد امتيازات طبقة القادة التقليديين. وفي نهاية العام أصبح المختار ولد دادة على استعداد لمواجهة اعادة تنظيم الحزب، فدعا الى عقد مؤتمر لكوادر الحزب في قيزي في يناير ١٩٦٤ انتهى باجماع معظم الاعضاء على موافقته. ويرى الكاتبان ان هذا المؤتمر تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ حزب الشعب الموريتاني. اذ أعلن المختار دور الحزب في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري لشعب موريتانيا، ورفع مستوى المرأة الموريتانية، مؤكدا ان المهمة المطلوبة من الحزب تتطلب قيامه باجراءات تحد من الديمقراطية المستوردة من الغرب، وتحصر على الاستفادة من تجارب الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد. بيد ان بعض الاعضاء رفضوا الالتزام بهذا الخط، وبذلت محاولتان في صيف ١٩٦٤ لتشكيل حزب للمعارضة، ولكن الحكومة قضت عليهما بالقوة. وقد دفع هذا الحادث المكتب السياسي للحزب الى مطالبة الجمعية الوطنية بتعديل الدستور، واعتبار حزب الشعب الموريتاني حزب الدولة ويلخص الكاتبان الصعوبات التي واجهت حزب الشعب الموريتاني فبردها الى نقص الكوادر المدربة القادرة على النضال على مختلف المستويات وسيطرة المعارضة على بعض وسائل التأثير على الشعب.

وقد استطاع الحزب التغلب على المشكلة الاولى، باقامة مركز تدريب في نواكشوت لاعداد كوادر حزبية مدربة حيث تلقى اعضاء الحزب تدريبا سياسيا استغرق شهرين، ثم عادوا الى قواعدهم الشعبية في الريف. وأشار الكاتبان بأسهاب الى التنظيم الداخلي لحزب الشعب الموريتاني، فأبانا انه يضم حاليا ١٨ ألف عضو من عدد سكان لا

يزيد عن مليون ونصف. وقد استطاع المختار ولد دادة أن يحصل على سلطة اعادة تنظيم الحزب والدولة، وذلك من خلال مؤتمر الحزب الذين عقدوا في ادبون يونيو ١٩٦٦ ثم في نواكشوت يناير ١٩٦٨. اذ تم اعادة تنظيم البلاد من الناحية الادارية فقسمت الى ٦ اقاليم ادارية واقتصادية، وأصبح لكل اقليم مكتب سياسي، يعتبر همزة وصل بين الاقليم والمكتب السياسي الوطني للحزب. أما قواعد الحزب فهي تضم مجموعات من الاعضاء تتراوح اعدادها ما بين ٣٠ - ٦٠ عضوا يشكلون لجانا لها امتداداتها في الاحياء والقرى ومخيمات البدو. فخصص الحزب تنظيمها معينا لكل من الشباب والنساء باعتبارهم القوة الرئيسية التي يعتمد عليها الحزب في تحقيق التغيير الاجتماعي، وهذه التنظيمات لها بدورها لجانها وفروعها في الريف. ويلتزم الحزب بالنظام الانتخابي في جميع المستويات. فاللجان والاقسام تقوم بانتخاب المكاتب السياسية كل عام او عامين، والمؤتمر الوطني الذي يتكون من ممثلين عن اعضاء مكاتب الاقسام واعضاء المكتب السياسي الفيدرالي يعتبر السلطة العليا في الحزب. ويضم الى جانب ذلك اعضاء البرلمان والمكتب السياسي الوطني وسفراء موريتانيا. ويتم انتخاب اعضاء المؤتمر واجتماعه مرة كل اربع سنوات ويتولى اختيار السكرتير العام للحزب. أما المكتب السياسي الوطني فيجتمع مرة كل عام لتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر الوطني.

ويتكون المكتب السياسي الوطني من ١٦ عضوا، منهم رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الشعبة البرلمانية بالحزب. ويقوم المكتب السياسي الوطني بعزل العناصر غير الملتزمة من الحزب. هذا ويقوم قادة الحزب وكبار المسؤولين فيه بزيارات دورية للريف لتابعة ومراقبة نشاط الاقسام، ولواجهة المشكلات التنظيمية للجان الحزب. كما ان الحزب يقوم احيانا بايفاد بعثات

عدم تعاونه والتزامه بقرار
المقاطعة سيؤدي الى فشلها
وتخريبها .

ومن مزايا هذا التركيز . ان
تجارة جنوب افريقيا لا تشغل
حجما كبيرا في التجارة الدولية ،
مما يترتب عليه عدم الحاق اضرار
بعدد كبير من الدول التي سوف
تشارك في مقاطعتها - ويستشهد
بمثل عن بريطانيا التي تقوم
بتزويد جنوب افريقيا بحوالي ٢٨
في المائة من واردتها ، ولولا ذلك
لاختلف موقف بريطانيا من
المقاطعة . ويستعين الكاتب
باحصاءات التجارة الدولية كي
يبرز لنا نسبة الزيادة في واردات
جنوب افريقيا والتي بلغت ٨٥ في
المائة من ١٩٦٢-١٩٦٨ بينما
هبطت نسبة الزيادة في صادراتها
اذ كانت تحتل سنة ١٩٦٨ ١٨ في
المائة من صادرات العالم سنة
١٩٦٢ واصبحت تمثل ١ في المائة
سنة ١٩٦٨ . ولكن لا يعزوه
الكاتب هذا الهبوط الى قرار
المقاطعة ، بل يرجعه الى اسباب
اخرى مثل انواع الصادرات
وتوزيعها وقدرتها على مواجهة
المنافسة الخارجية - ويشير الى
ان ٦٠ في المائة من نسبة الزيادة
في واردات جنوب افريقيا ترجع
الى الدول الاربعة وهي بريطانيا
والولايات المتحدة والمانيا الغربية
واليابان .

ويخرج الكاتب على مدى نجاح
القرار الخاص بحظر انسياب
رؤوس الاموال الدولية الى جنوب
افريقيا ، فيشير الى عدم نجاح
هذا القرار ، بسبب انجذاب
الاستثمارات الاجنبية الى
الصناعات التعدينية في جنوب
افريقيا . فقد نمت هذه
الاستثمارات نموا ملحوظا في
الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٧ اذ بلغت
الزيادة ٦ في المائة عام ١٩٦٧ بعد
ان بلغ النقص في هذه الاستثمارات
١٠.٥ في المائة عام ١٩٦٢ .
وقد افضى هذا التحول في اتجاه
راس المال الدولي الى انتعاش
ونمو اقتصاد جنوب افريقيا .
ويبلغ اسهام كل من بريطانيا
والولايات المتحدة والمانيا الغربية
حوالي ٨٠ في المائة من هذه
الزيادة اذ ان تلك الدول تعتبر
المصدر الرئيسي لرؤوس الاموال

OBJECTIVE: JUSTICE

مجلة العدالة - المجلد
الثاني العدد الاول - يناير
١٩٧٠ - مكتب الامم المتحدة
للالاعلام - قرار المقاطعة .
هل يمكن تطبيقه - بقلم :
اليوت زوبنيك .

يناقش الكاتب في هذا المقال
مدى نجاح قرار المقاطعة الذي
اتخذته الجمعية العامة للأمم
المتحدة في نوفمبر ١٩٦٢ ضد
جمهورية جنوب افريقيا لاجبارها
على التخلي عن سياستها
العنصرية ويتناول هذا المقال
الخطوط الرئيسية التي جاءت في
التقرير الذي اعده الكاتب ، بناء
على طلب اللجنة الخاصة للفرقة
العنصرية بالامم المتحدة .

يبدأ الكاتب بتحديد العوامل
التي يقاس بها مدى نجاح قرار
المقاطعة ، وهي :

اولا : مدى اعتماد اقتصاد
جمهورية جنوب افريقيا على العالم
الخارجي ، سواء من ناحية
الصادرات او الواردات او السلع
او رؤوس الاموال .

ثانيا : البنيان الاقتصادي
لجنوب افريقيا من حيث
الصادرات والواردات . وعند
تطبيق هذا المعيار نجد ان تجارة
جنوب افريقيا تتميز بالتركيز
الشديد ، فهي تتعامل مع عدد
قليل من الدول هي : بريطانيا
والولايات المتحدة واليابان والمانيا
الغربية وبلجيكا وفرنسا
وايطاليا ، اذ تحصل هذه الدول
على ٧٥ في المائة من صادراتها :
ويصدق نفس الشيء ، تقريبا على
الواردات .

ويلاحظ الكاتب ان هذا التركيز
الذي تتميز به تجارة جنوب
افريقيا له جانب ايجابي وآخر
سلبي ، اذ ان نجاح المقاطعة
يتوقف على مدى تعاون هذا العدد
القليل من الدول من تربط به
تجارة جنوب افريقيا ، كما ان

خاصة الى الريف لمراقبة تنفيذ
قراراته .

ثم يعرض الكاتبان لمسئوليات
وسلطات السكرتير العام للحزب ،
فيشير الى ان المختار ولد داداه
وسيكوتوري يعتبران اول زعيمين
واسلا الاحتفاظ برئاسة
الجمهورية ورئاسة الحزب الحاكم
منذ تاسيس مجالس الحكومة
الاولى داخل القانون الاطاري
الذي وضعته فرنسا لمستعمراتها
في افريقيا سنة ١٩٥٨ . ويتمتع
السكرتير العام للحزب بسلطات
سياسية وتنظيمية هامة . كما
يقوم بدور رئيس في المكتب
النسبي الوطني ، اعلى سلطة
داخل الحزب .

وفي النهاية يتحدث الكاتبان عن
انجازات الحزب الموريتاني
الحاكم ، موضحين ان الشعارات
التي رفعها الحزب في مؤتمر قبضي
لم يكن قادرا على تحقيقها -
بالتشكيل القديم . اما الان فقد
بدأت كثير من هذه الشعارات

تدخل حيز التنفيذ ، ويستشهدان
بشعار (الاستعمار البشري)
الذي رفعه الحزب في البداية ،
وظل مجمدا ولكنه دخل الان طور
التنفيذ . حيث شاهد الكاتبان
التطبيقات العملية له في الجولة
التي قاما بها مع الرئيس ولد داداه
في اقاليم موريتانيا . اما الانجاز
الهام الذي حققه الحزب ، فهو
الغاء الامتيازات التقليدية التي
كان يتمتع بها قادة الحزب . وقد
ادى ذلك الى اختفاء عدد كبير منه
من الحياة السياسية ، ولكن ظل
اكثرهم يواصل نشاطه الحزبي
بحماس رغم انتزاع امتيازاته .

ويؤكد الكاتبان في النهاية
اهمية الحزب الموريتاني ودوره في
تطوير شعب رعوى متخلف
وتحقيق وحدته الوطنية ، وخاصة
بعد ان انتفى وجود الازدهاج بين
الدولة والحزب في موريتانيا ،
واسمح الحزب هو العقل المفكر ،
واليد المحركة لجميع ميادين
النشاط الوطني ، اذ ان جميع
اجهزة الدولة ، من برلمان
وحكومة ، أصبحت مجندة لتنفيذ
قراراته ، حتى الجيش تقرر
اخيرا ضمه الى الحزب .

الاجنبية الى جنوب افريقيا •
ويختم السمكاتب المقصود
باستخلاص نتيجتين اساسيتين
هما :

اولا : استحالة فرض مقاطعة
اقتصادية فعالة ضد جنوب افريقيا
بدون وجود تعاون نشط بين الدول
الاربع التي تتعامل معها جنوب
افريقيا تجاريا وماليا ، وهى
الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا
الغربية واليابان والتي تقوم
بتزويد جنوب افريقيا بحوالى ٦٠
فى المائة من وارداتها ، كما انها
تمتص حوالى ٦٠ فى المائة من
صادراتها • وما دامت هذه الدول
مستمنة عن الالتزام بقرار
المقاطعة ، فانها لن تنجح •
ثانيا : يتوقف نجاح أى قرار
للمقاطعة فى المستقبل على مدى
تعاون هذه الدول الاربع فى
الالتزام بتطبيق القرار ، لان
التزام دولة واحدة لن يجدى رغم
انه سيكون له تأثير على اقتصاد
جنوب افريقيا ، ولكنه ، مع ذلك
لن يحقق اهداف المقاطعة •

LE MONDE diplomatique

ليموند ديپلوماتيك — عدد
مايو ١٩٧٠ — التقارب بين
بيونج يانج وبكين — بقلم :
الآن بوك •

يتناول الكاتب فى هذا المقال
موضوع رجوع حكومة بيكين الى
دبلوماسية فعالة من اهم نتائجها
بداية انشاء شبكة جديدة من
الاحلاف ويروى كيف ادت زيارة
رئيس الوزراء الصينى ، شواين
لاى « للمعاصمة الكورية
الشمالية ومقابلته مع
المرشال دكيم ايل سونج ، الى
ابراز رغبة الاثنىين المشتركة فى
ايجاد تسوية للمشاكل التى نجمت
عن ظهور اليابان على المسرح
الدولى فى شكل دولة كبرى من
جهة ، وتأكيد المقاطعة بين الصين

الشعبية والاتحاد السوفيتى بصفة
نهائية ، من جهة اخرى •

ويرى الكاتب دلالة سياسية
واضحة فى الاحتفال الشعبى الذى
نظم فى بيونج يانج لاستقبال
الرئيس الصينى والذى تم تحت
شعار الصداقة التى تربط بين
البلدين ، كما لم يات ذكر الاعوام
الاربعة التى شهدت برودا فى
العلاقات الكورية الصينية ، اذ
اقتصر الجانبان على تناول النقاط
التي يمكن ان تؤدى الى اتفاق
بينهما كذلك لم تطرح الخلافات
الايدىولوجية حتى لا تعرقل هذه
الاخيرة الجهود التى بذلت فى
سبيل دعم العلاقات بين البلدين •
ثم يستعرض الكاتب الاحداث
التي ادت الى افتتاح هذه المرحلة
الجديدة فى العلاقات الكورية
الصينية • ففي اكتوبر الماضى ،
توجه رئيس الدولة
الكورية ، شوى يون كون ، الى
بيكين على رأس وفد فاستقبل فى
العاصمة الصينية بالترحيب البالغ
والاحتفالات الشعبية ، ومنذ ذلك
التاريخ اخذت تتوالى المبادرات من
الطرفين تبشر بالتقارب
المنشود • ففي ٨ اكتوبر حرص
المسؤولون الكوريون على ان
يبعثوا بتهانيهم الى الصين
بمناسبة قيام هذه الاخيرة باول
تجربة نووية فى باطن الارض
وتفجيرها قنبلة هيدروجينية
جديدة • ومنذ ٢٨ اكتوبر دأبت
الصحف الصينية على فضح
التوسع اليابانى الذى امتد الى
كوريا الجنوبية • وتم فى ٢
مارس التوقيع على بروتوكول
لاتفاقية تجارية بين الصين وكوريا
الشمالية ، شمل العلاقات
التجارية بين البلدين • وبعدها
انسحبت المجموعة الكورية
المتخصصة فى البحث فى اعماق
البحار من المنظمة المشتركة للبحث
التي اسسها الاتحاد السوفيتى ،
هكان ذلك فى ١٠ مارس وتعللت
المجموعة الكورية بان الاتحاد
السوفيتى دعا علماء يابانيين
واشركهم فى برنامج الابحاث
الذى يقوم به دون علم الاخرين •

ومن رأى الكاتب ان اهم ما
يتصف به هذا التحالف الذى تم
بين الرئيسين ، هو انه موجه
اساسا ضد اليابان حليفة الولايات

المتحدة فى المنطقة • لهذا جاء فى
البيان الختامى الذى صدر فى ٧
ابريل ان « العسكرية اليابانية قد
بعثت من جديد فى ظل الحماية
الفعالة التى تؤديها لها الامبريالية
الامريكية ، وهى تشكل اليوم قوة
اعتداء خطيرة فى اسيا ، كما
اشار البيان الى ان « العسكريين
اليابانيين يشتركون بطريقة فعالة
فى المؤامرة التى وضعتها
الامبريالية الامريكية التى تسعى
الى اشعال حرب جديدة ضد
كوريا ، كما يحاولون بكل وقاحة
ضم تايوان التى تعتبر فى نظر
الشعب الصينى ارضا مقدسة
ملكا لهم ، يحاولون ضمها داخل
منطقة نفوذهم ، ويشير البيان
فى النهاية الى ان
الجانبين • يعتبران ان من الضرورة
القوى بالنسبة لشعبى الصين
وكوريا ان يتحدا لمواجهة العدو
المشترك ، »

ويستطرد الكاتب من ذلك الى
ان السبعينات سوف تطرح
مشكلتي كوريا وتايوان ، ثم يذكر
ما جاء على لسان رئيس مجلس
بلدية العاصمة الكورية فى ٧
ابريل عندما اعلن امام الجماهير
وفى حضور « شواين لاي » : ان
الشعبين الكورى والصينى يريان
اليوم جزءا من اراضيها تحتله
الامبريالية الامريكية ، وهما
ضحيتا استفزازات متواصلة من
طرف الامبريالية الامريكية
واذانبها • ويؤكد البيان المساندة
المتبادلة بين الحكومتين فى
مطالبتهما ، وفى « الكفاح
العادل الذى يقوده الشعب
الصينى فى سبيل تحرير تايوان
من الاحتلال الامبريالى الامريكى ،
وبهدف تحقيق وحدة الارض
الصينية ، • كما ان الجانب
الصينى ليدى بحزم الامبريالية
الامريكية واذا نأبها وكذا المجموعة
من العملاء التى وضعها بارك
شهوانج ليقوموا باعمال وحشية
ضد الثوريين والوطنيين فى كوريا
الجنوبية ، مما ادى الى قيام
مجازر والى اعمال قمع ذات طابع
فاشستى عنيف لم يشهد له
مثيلا • • ويؤكد الجانب
الصينى ايضا ، تضامنه التام
للسياسة العادلة التى تمارسها



آتلانتيك — عدد يناير ١٩٧٠ — سياسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية — بقلم : آرثر شليزنجر .

يعد هذا المقال نقدا صارما للسياسة التي مارستها الولايات المتحدة حتى اليوم في مختلف دول أمريكا اللاتينية ويلاحظ ان الكاتب يعد من كبار المتخصصين الأمريكيين في شئون هذه المنطقة، اذ كان موفدا من قبل الرئيس الراحل جون كيندي في جولة استطلاعية الى هذه الدول، بهدف تقديم صورة صادقة عن الاوضاع في القارة اللاتينية، تسمح لاساسة واشنطن، في ذلك الوقت، بوضع سياسة لاتينية جديدة قائمة على أسس ثلاث عهد الرئيس الأمريكي السابق .

ويبدأ الكاتب بمقالة بانتيجه سياسة حكومته التي دأبت منذ الستينات على تركيز جهودها على منطقة الجنوب الشرقي الاسيوي، مما أدى الى خسائر فادحة في الارواح والاموال، في حين كان اهلى بها ان تهتم أكثر من ذلك بالقارة اللاتينية الهامة المجاورة لها مباشرة لضمان أمنها .

ويستعرض الكاتب تاريخ السياسة التي سلكتها حكومته تجاه أمريكا اللاتينية، فيوضح انها قائمة على تناقض صارخ : ففي الوقت الذي كان فيه المسئولون الأمريكيون يرددون مرارا مدى تمسكهم بالتضامن القائم بين مختلف أنظمة الحكم في القارة الأمريكية بأجمعها، كان شعورهم الداخلي هو عدم المبالاة لما يجري في النصف اللاتيني من القارة، ولم يشذ عن هؤلاء سوى الرئيسين روزفيلت وكيندي اللذين أبديا اهتماما صادقا بالمنطقة اللاتينية .

ثم يصف الكاتب مأساة أمريكا اللاتينية بأنها تضم سكانا نصفهم

بفضل قيادة الحزب الشيوعي الصيني مؤامرة الامبريالية والانحرايين العصريين التي تسعى الى اعادة الرأسمالية .

كذلك تضمنت الوثيقة فقرات معينة تدین صراحة التعاون - الياباني السوفيتي، وهي لا تخلو من علاقة غير مباشرة بالخلاف الايديولوجي الصيني السوفيتي . ولكن الكاتب يرى ان اهم ما اورده البيان هو الادانة الصريحة للتعاون بين اليابان والاتحاد السوفيتي، فقد جاء في نفسه : « يجب ان لا تتعلق بأى وهم حول العسكرية اليابانية . فاذا تجاهلنا الحظر المتمثل في العسكرية اليابانية واقمنا علاقات اخوية مع حكومات سياتو ، فان ذلك معناه تشجيع هذا الاخير على التوسع عبر البحار، وبالتالي على دهم مركز الامبريالية الأمريكية في آسيا » .

ويعتبر الكاتب البيان الصادر في ٧ ابريل ردا مباشرا على البيان الذي صدر عن واشنطن في ٢١ نوفمبر الماضي والذي يؤكد فيه الرئيسان نيكسون وساتو مساندتهما الفعلية لحكومتى تايوان وكوريا الجنوبية . وقد شرعت الصين، اثر هذا البيان، الى تكوين جبهة موحدة في المنطقة تقف في وجه الولايات المتحدة . وقد تكونت اخيرا في بكين حيث يوجد الامير سيهانوك الذي يقف وراءه رجال العصايات الخمر، Khwes، في كامبودية، على جبهة تمتد على طول الساحل الشرقي للقارة الاسيوية . ويرى الكاتب ان وجود مثل هذه الجبهة يعد ذسرا للصين، وفي الوقت نفسه انحسارا لنفوذ السبسوفيت في المنطقة . ويرجع الفضل في كل هذا - في نظر الكاتب - الى الدبلوماسية الصينية الجديدة التي عرفت كيف تطرح جانبا الخلافات السياسية التي قامت في الماضي بينها وبين كوريا الشمالية، وبينها وبين الامير سيهانوك، وشرعت في التركيز على ما اسسته بالضروريات النضالية . وان بكين في ذلك كانت في الواقع تؤيد وجهات نظر ادلى بها المسئولون في بيونج ياتج منذ زمن بعيد .

حكومة الجمهورية الديمقراطية الشعبية الكورية والتي تهدف الى اجبار جيوش العدوان الامريكي على الانسحاب من كوريا الجنوبية، متى تسنح للكوريين ان يتولوا بانفسهم مهمة اعادة توحيد البلاد في ظل الاستقلال وبما ينسب من كل تدخل من طرف قوات اجنبية .

ويذكر الكاتب ايضا ما جاء في الوثيقة النهائية من ان كلا من الرئيسين ماو والمارشال كيم ايل سونج يؤمنان بانهما قد حققا تقدما في النظرية الماركسية اللينينية، وذلك بفضل تأملاتهما وتجاربهما التي يمكن ان تعتبر قدوة حسنة بالنسبة لسدول اخرى . كما اشارت الوثيقة ايضا الى وجود تشابه في المبادئ السياسية التي يؤمن بها كل من من الرئيسين .

ويلاحظ الكاتب انه خلال الحفلات الرسمية . كان الجميع يشرب نخب ماوتسي تونج والثورة البرهليتارية الثقافية، ولكنه يعتقد ان كوريا الشمالية، وان كانت قد تحالفت مع الصين، الا انها لم تنضم الى معسكرها، بدليل انها تفادت ابداء اية ادانة صريحة للزعماء السوفيت . والواقع ان العدو المشترك هنا هو اليابان او الولايات المتحدة، ولكنه ليس الاتحاد السوفيتي . كذلك اشار عبدة بيونج ياتج الى وجود اولويات عندما صرح بان الامبريالية الأمريكية هي المعتدى الغاشم الاهل في عصرنا هذا والاكثر خبثا، اذ انها القوى الرئيسية للعدوان والحرب، والقائد الاول للرجعية في العالم . والقلعة الكبرى للاستعمار العصري . والخانقة الاولى للتحرير والاستقلال الوطني، واخيرا المدمرة الاولى للسلام العالمي .

ولكن البيان المشترك لا يخلو ايضا من عدة فقرات يعتبرها الكاتب ذات علاقة غير مباشرة بالنزاع الصيني السوفيتي من ناحية وجهته الايديولوجية، اذ جاء فيه ان الجانب الكوري يهنيء الشعب الصيني الذي احبط

كيندى فى جولته بامريكا اللاتينية ، تكشف له ان سياسة بلاده تجاه دول القارة اللاتينية لا تتعدى مجرد بذل المعونة للحكومات التى تمارس عملية قمع الاهالى وتهدر حريات الشعوب ثم التهديد بقطع معونة الولايات المتحدة عن دولة قامت بتأميم شركة أمريكية . كما حدث مثلا عندما اعمت حكومة بيرو الشركة البترولية الامريكية .

وهكذا وضعت ادارة نيكسون سياستها فى خدمة رجال الاعمال الامريكيين ، فكان هؤلاء يحققون ارباحا طائلة فى القارة اللاتينية سرعان ما يقومون بتصديرها الى بلادهم . ويلاحظ الكاتب ان هذه الارباح قد فاق حجمها بكثير قيمة الاستثمارات او كما اشارت الى ذلك مجلة « ايكونوميست » ان ما حصلت عليه امريكا اللاتينية من الولايات المتحدة خلال الفترة فيما بين ١٩٦١ - ١٩٦٦ تبلغ قيمة ٦٠٠٠ مليون دولار فى صورة سلفيات واستثمارات ، ولكنها دفعت ضعف هذه القيمة فيما بين تأدية ديون وفوائد على سلفيات وارباح الخ ..

ويرى الكاتب ان اعادة توزيع الموارد على أسس عادلة فى أمريكا اللاتينية أمر فى يد الامريكيين اللاتينيين أنفسهم فهم وحدهم القادرون على احداث ثورة فى تركيبات الملكيات الزراعية ، والانتاجية الزراعية ، وتحقيق توازن بين المناطق الحضرية والريفية ، ودعم وتحسين الاسواق المحلية وربطها بالاسواق العالمية الكبيرة من خلال مناطق تجارة حرة او اتفاقيات اقليمية ، ومضاعفة فعالية الانظمة الادارية ، وتحسين انظمة التعليم ووسائله ، والحد من تزايد السكان الذى اصبح يهدد مستقبل القارة .

وامم ما يلمسه الكاتب فى اوضاع امريكا اللاتينية هو مدى قوة الاندفاع نحو الديمقراطية التى تهز القارة ، ولكنه يرى ان معظم الاحزاب الديمقراطية وكذا التقدميين يحيون اليوم بمنأى عن الافكار الجديدة ، كما انه ليست لديهم اتصالات مثمرة بالشباب ،

وتقوية الحركة الديمقراطية ، فيرى ان نجاح هذا التحالف كان متوقفا على شرطين ، الاول اسهام الولايات المتحدة فى هذا البرنامج الاصلاحي والثانى ، وهو الاهم من وجهة نظره ، قدرة الاحزاب الديمقراطية التقدمية وكذا الحكومات المماثلة فى امريكا اللاتينية على تحقيق ثورة سلمية . ولكن آمال الرئيس كيندى لم تتحقق فقد كان أهم ما تحتاج اليه القارة اللاتينية فى ١٩٦١ - ومازالت تحتاج اليه اليوم بصورة أشد - هو وعى سياسى وهدف جديان . بيد ان كل ما بذلته حكومة واشنطن فى هذا السبيل لم يتعد - فى نظر الكاتب - نطاق الكلام الحماسى الاجوف . فان كل ماحققه « التحالف » هو زيادة ملموسة فى الانتاج القومى الاجمالى ، وهى زيادة ضاعت من جراء تزايد السكان تزايدا هائلا ، بل انها لم تخفف من عبء الدين الخارجى للقارة ، كما انها لم تؤد الى تحسين مركزها فى الاسواق العالمية او الى التخفيف من حدة البطالة المتفشية فى سائر انحاء القارة .

ويلاحظ الكاتب ايضا ان ادارة الرئيس نيكسون قد عمدت الى تحريف معنى « التحالف » ، مما افقده مضمونه الايديولوجى . ففي الجمهورية الدومينيكية مثلا ، اجتهدت الولايات المتحدة فى تنمية الروابط بينها وبين التيار التقليدى والدكتاتورية . وكانت النتيجة ان تحول « التحالف » الى مجرد برنامج مساعدة تبذله الولايات المتحدة لانظمة القارة اللاتينية .

ولم تفض هذه المساعدة أيضا الى تعزيز مركز دول أمريكا اللاتينية فى اسواق الولايات المتحدة ، نتيجة الصواجز الجمركية التى فرضتها هذه الاخيرة من ناحية الرسوم الباهظة والكميات المصرح بطرحها فى السوق . ومثل هذا العمل يشكل - فى نظر الكاتب - تشويها صريحا لما جاء فى « التحالف » الذى انتفع منه رجال الاعمال الامريكيون اكثر من غيرهم . وفى ١٩٦٥ عندما شرع روبرت

نقل امباره عن العشرين عاما ، كما ان نصفهم من الاميين و ٢٠ فى المائة منهم لا تجاوز حياتهم سن الاربعين وبالإضافة الى ذلك ، فان معدل نمو السكان فى هذه المنطقة مرتفع ، يفوق نظيره فى سائر انحاء العالم . اما من حيث دخل الفرد ، فان الاحصاءات تشير الى ان عدد سكان أمريكا اللاتينية يفوق عدد سكان الولايات المتحدة بمعدل الثمن ، فى حين يعيشون من دخل قومى لا يتعدى ثمن الدخل القومى فى الولايات المتحدة . وتزداد الاوضاع سوءا من ناحية توزيع هذا الدخل ، اذ ان ٥ فى المائة من سكان امريكا اللاتينية يستولون على ثلث مجموع الدخل القومى ، اما الباقون (٧٠ فى المائة) فيحيون فى فقر دائم ، ويتم كل ذلك فى ظل انظمة سياسية واجتماعية اختطت أساسا للحفاظ على هذه الاوضاع .

ويذكر الكاتب ملاحظة ابداءها « جيرمان أرثينبيجاس » عندما أشار الى وجود طاقة ثوريه هائلة فى امريكا اللاتينية قد لا تبدو للعين المجردة التى تنظر الى القارة اللاتينية من خلال رؤسائها وجنرالاتها وسفاراتها

ومصنفها ومؤسساتها التجارية وجامعاتها ، وهى طاقة كامنة فى مجموع السكان « الصامتين » الذين يحيون فى ظلام ، وان كانوا قد بدأوا منذ اعوام يظهرون على المسرح السياسى مطالبين بحياة أكثر مراعاة لكرامتهم . لهذا فان السؤال المطروح اليوم هو : ماهى الطرق المبهدة امام مستقبل امريكا اللاتينية ؟ يرى الكاتب ان هذا السؤال يتضمن ثلاثة ردود هى : الطريق التقدمى الديمقراطى ، أو الطريق الشيوعى ، أو الطريق العسكرى القومى .

ثم يتناول الكاتب الجهود التى بذلها الرئيس كيندى عندما نادى بانشاء « التحالف » فى سبيل التقدم ، الذى اعطت له جمهوريات امريكا اللاتينية ميثاقا يستهدف الجمع بين اصلاح التركيبات الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادى ، وبين تدعيم

وفي النهاية يتساءل الكاتب . ماذا تبقى للولايات المتحدة ؟ ماذا يمكن أن تفعله ادارة نيكسون تجاه امريكا اللاتينية على وضعها الراهن ؟ ان الاجراءات والمبادرات التي اتخذتها هذه الادارة حتى الان تافهة للغاية . بل أن المعونة الاقتصادية التي طالب بها نيكسون امام الكونجرس تقل قيمتها عن كل ما بذل حتى الان . كما فشل الرئيس الامريكى فى تعيين رجال اكفاء قادرين على معالجة أمور القارة اللاتينية على وجه افضل . بل لقد اقصى عن الولايات المتحدة كتابا راديكاليين مثل د كارلو فوينتس ، المكسيكى ، مما دعم شعور الشك والريبة فى نفوس المثقفين اللاتينيين عامة تجاه الولايات المتحدة .

كذلك يلاحظ الكاتب وجود رجال داخل ادارة واشنطن يتوقون الى الرجوع الى الاوليجاركية العتيقة ، وهو يعتقد ان مثل هذه السياسة ، الامبريالية ، القائمة على الدولار والتدخل العسكرى لم يعد لها وجود فى عصرنا هذا ، وخاصة بعد ان غيرت حرب فيتنام نظرة الناس الى السياسة الخارجية الامريكية .

وهكذا تتراجع سياسة الولايات المتحدة تجاه امريكا اللاتينية منذ قرن بين هؤلاء الذين يرون ان القارة اللاتينية قد خلقت لخدمة اغراض اقتصادية خاصة بامريكا الشمالية ، واولئك الذين يفصلون بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح رجال الاعمال بها .

ويختم الكاتب مقاله قائلاً بان نمو القومية فى دول امريكا اللاتينية سوف يؤدى الى اعادة صياغة العلاقات بين الولايات المتحدة والقارة اللاتينية ، سواء ارادت حكومة واشنطن ذلك ام لم ترد . وان على الدول الكبرى ان تقبل هذا العالم الجديد ، وان على الولايات المتحدة ان تقابل هذا التيار الصاعد فى القارة اللاتينية بمزيد من الذكاء والكرم ، كي تنجح فى اقامة تضامن جديد اقوى واسلم من كل ما عرف فى تاريخ امريكا حتى الان .

النزاع ان ضعفت الجبهة الشيوعية فى القارة اللاتينية وانقسمت قواها .

اما عن هدف السوفيت فى امريكا اللاتينية ، فان الكاتب يراه فى صورة تشجيع من موسكو لحكومات امريكا اللاتينية فى سبيل حصول هذه الاخيرة على استقلالها ريثما يتم للسوفيت تنمية ودعم علاقاتهم الدبلوماسية والتجارية مع اكبر عدد ممكن من الدول الامريكية اللاتينية ، وفى الوقت ذاته فى شكل ضمان حياد هذه الدول فى حالة قيام نزاع او مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

واذ سجل الكاتب تراجع الجبهتين الديموقراطية والشيوعية فى امريكا اللاتينية ، فانه لا يبقى امامه اليوم سوى قوى حيوية واحدة وهى الجناح اليسارى للقومية العسكرية . فلاحظ الكاتب هنا ان الدكتاتورية العسكرية ليست بالشئ الجديد على امريكا اللاتينية ، ولكنها قد اتخذت صورة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، واصبح لها مضمون اجتماعى وايدىولوجى ، مما يجعلها تشكل تهديدا للتركيبات والانظمة التقليدية . ومما يفسر ايضا تجارب الشعب معها ، وقد ادى ايضا التغير الذى حدث فى تركيبات الجيش نفسه ، واختيار الضباط من الطبقات الفقيرة ، الى دعم اركان العسكرية هذه . ويبدى الكاتب هنا ان هؤلاء الضباط قد تلقوا تعليمهم وتدريبهم فى الاكاديميات العسكرية بالولايات المتحدة فاكتمسوا بذلك افكارا متشعبة بالمثل الامريكية عن الحياة العصرية ، والمسؤوليات المدنية والامانة . ولكنهم فى الوقت ذاته عكفوا ، عقب رجوعهم الى بلادهم ، على دراسة وسائل النمو ، واهتدوا الى ان الحل الوحيد الذى سيسمح لهم بالقضاء على حرب العصابات ، هو ضرورة الحصول على مساندة وتأييد شعبى . فاخذوا يطالبون بالبرامج الاصلاحية على مستوى قومى ، اى على اساس ضرورة تخليص البلاد من السيطرة الامريكية .

مما يدعم الاعتقاد - فى نظره - بانه لا مكان فى القارة للثورة المسلحة . وكان كيندى - على حد قول الكاتب - الوحيد الذى اترك مدى اهمية الدور الذى يقع على الاحزاب الديموقراطية فى احداث التغيرات التى تتطلب اليها شعوب امريكا اللاتينية عندما قال ، ان الذين يجعلون الثورة السلمية مستحيلة ، يجعلون من الثورة العنيفة ، امرا لا بد منه ، ولكن ادارة واشنطن التى سخرت نفسها لخدمة مصالح اونيجاركية - اقلية حاكمة - تجاهلت هذا التحذير كما فشل الحزب الديموقراطى فى الولايات المتحدة فى تحويل الامتيازات التى تضمنها ، التحالف ، والشعور بعدم المبالاة الكامن وراء سياسة واشنطن الى شئ آخر اكثر فعالية .

ثم يتطرق الكاتب الى وضع الديموقراطيين التقدميين فى امريكا اللاتينية الذين يعدهم من افضل الناس ، ومن ثم يستحقون اكثر من غيرهم مساندة الولايات المتحدة . ولكنه يلاحظ فى الوقت نفسه تزايدا فى الاعتقاد فى صفوف المثقفين والعسكريين ورجال الدين بأن الطريق التقدمى للديموقراطية طريق طويل وجد بطيء ، بالاضافة الى عدم وجود قاعدة سياسية تسمح لتغيير تركيبات بالية ووضع اساس مجتمع جديد وان الطريق السليم الوحيد انما يتمثل فى الالتجاء الى العمل المباشر ، وقد اتخذ هذا الاخير اليوم صورتين : صورة الشيوعية وصهدة القومية العسكرية الشعبية . ويرى الكاتب هنا كيف بدت الماركسية اللينينية العامل الرئيسى الذى سيحدد مصير امريكا اللاتينية عندما انتصرت ثورة فيدل كاسترو فى كوبا عام ١٩٥٩ . ولكن لم تمض اعوام قليلة حتى نشب نزاع بين الشيوعيين التابعين لكاسترو ولجيفارا الذين ينادون بهدم مراكز الحكم عن طريق الكفاح المسلح فى المناطق الريفية ، وبين الشيوعيين المواليين لموسكو الذين ينادون بالالتجاء الى الوسائل السلمية ، للتوصل داخل مراكز الحكم . وكانت النتيجة الحتمية لهذا

LE MONDE diplomatique

ليموند ديپلوماتيك - عدد
ابريل ١٩٧٠ - أزمة في
قبرص - بقلم : ليليان
برانسليه ، نيكوس آثانسيو .

يلاحظ الكاتبان بأن المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مكاريوس ان هي الا مرحلة أولى لمخطط وضعته منظمة الحلف الاطلنطي لتحقيق اهداف استراتيجية هامة في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، وبالتالي فهي تعد امتدادا للانقلاب الذي حدث في ٢٢ ابريل ١٩٦٧ في اليونان .

ويروى الكاتبان كيف كافح القبرصيون اليونانيون داخل منظمة « اينوزيس » الوجود البريطاني في الجزيرة ، وذلك فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٩ الى ان تم التوقيع على اتفاقيات زيوريخ ولندن التي انتهت هذه الحرب ، ولكنها لم تمنح قبرص سوى استقلال اسمي ، طبقا للمخطط الامريكي البريطاني .

ولكن الرئيس مكاريوس كان لبقا في استغلال التنافس القائم بين الدولتين الاستعمارييتين فاختر بريطانيا التي اخذت تساند حكومته الحيادية . وكانت النتيجة ان انضمت قبرص الى مجموعة الدول غير المنحازة بعد ان نزلت عن قواعد اكروتييري ، و « دنجيلين » ، وليكن حكمة واشنطن لم تنظر بعين الارتياح الى خروج قبرص من حظيرة الدول الخاضعة لنفوذها . وبدا لها ان الحل يكمن في ضرورة وضع حد لحكم مكاريوس ، فاخذت تعمل على اثارة خلافات بين جماعتى القبرصيين اليونانيين والأتراك ، وذلك بهدف اضعاف وحدة الشعب المتكتلة خلف رئيسه . وفي ١٩٦٥ اقترحت حكومة واشنطن تقسيم الجزيرة ، ولكن الرئيس مكاريوس نجح بلباقته المعهودة في اجراء

محادثات بين الجماعتين مباشرة وتحت اشراف هيئة الاسم المتحدة ، وبالتالي تفادي الانقسام .

وخلال صيف عام ١٩٦٧ كانت قبرص تخشى انقلابا مماثلا لذلك الذي حدث في اليونان . ولكن لم تحدث سوى اضطرابات واشتباكات بين الأتراك واليونانيين القبرصيين ادت الى استدعاء الجنرال « جريفاس » الى اثينا والى انسحاب جزء من الجيوش اليونانية التي كانت ترابط في الجزيرة . وانتصر الرئيس مكاريوس مرة اخرى ، وفشل المخطط الامريكي الذي كان يعمل على احداث الفوضى في الجزيرة حتى تطلب الامر الالتجاء الى القوات اليونانية المقيمة في قبرص ، وذلك بمقتضى مضمون اتفاقيات « زيوريخ » ، و « لندن » .

وفي ١٩٦٨ بدأت تحاك خطوط مؤامرة جديدة عندما ارسلت حكومة اثينا بضعة آلاف من الضباط اليونانيين الى قبرص للعمل على تدريب الحرس القبرصي . فاخذ هؤلاء الضباط يعملون على التوغل والسيطرة على اجهزة الشرطة والجيش في قبرص . وكانت المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود شخصية عسكرية قبرصية يمكن أن يستعان بها كاداة لتحقيق هذه المؤامرة ولا حتى شخصية سياسية يمكنها ان تقوم بهذا الدور . واخيرا وجد شخص مبهم يتمتع بقدر ما من الشعبية هو « بوليكاربو جورغياديس » الذي كان ينتمي فيما مضى الى منظمة « ايوكا » وكان قد سجن على يد البريطانيين ثم افرج عنه وعين عند اعلان الاستقلال وزيرا للدفاع والداخلية . وكان الرجل ينتمي الى الجناح اليميني الموالي للرئيس مكاريوس ، وان كان يقال عنه في الوقت ذاته انه كان عميلا للبريطانيين ثم للولايات المتحدة .

ثم بدأت الامور تتحرك في ١٩٦٩ عندما قامت جمعية سرية من رجال « اينوزيس » باحداث القلاقل في البلاد ، واقتربت اسماؤهم بجورغياديس ، وتوالت الاغتيالات وابتدت قبرص على حافة الفوضى .

واخيرا في يناير ١٩٧٠ اكتشفت مؤامرة مفتعلة بينما كان الرئيس مكاريوس يقوم بجولة في افريقيا . ثم في مارس اكتشفت مؤامرة اخرى لاغتيال الرئيس يعتقد الكاتبان انها لو كانت قد نجحت لسادت الفوضى في البلاد ، وبرز في هذه الحال رجل العناية الالهية الذي يعمل على اعادة النظام الى الجزيرة . وهنا قد يؤدي سير الحوادث الى تقسيم الجزيرة بين الجماعتين (الأتراك واليونانيين القبرصيين) ثم الى ادماجها كلية داخل منظمة الحلف الاطلنطي .

عندما احبطت المؤامرة ، كان رد فعل الرئيس مكاريوس عنيفا وقويا . وان كان ذلك لا يعنى ان العدو قد استسلم ، فما زالت قبرص مسرحا لاشاعات المتناقضة

زاد من حدة الامور ، التنافس المتزايد بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة داخل حوض البحر الابيض المتوسط ، وخاصة بعد ان قامت الثورة الليبية التي وضعت قبرص في مقدمة المراكز الاستراتيجية التي تهم الجبهة الغربية .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، يرى الكاتبان أن موقف الرئيس مكاريوس قد أصبح اليوم اقل قوة مما كان عليه بالامس ، لان السند الرئيسى له كان الوحدة والتفاف القبرصيين اليونانيين وراءه في مقاومتهم لتركيا التي تساندها الولايات المتحدة . أما اليوم فان خطر الحرب الالهية قد طغى على كل شيء .

لهذا يرى الكاتبان انه لم يعد امام الرئيس مكاريوس سوى مجال ضيق للعمل . وهو مجال اساسه التمسك بالمبادئ الديمقراطية ورفضه التخلي عن الدستور . ويقال انه سوف تجرى انتخابات تشريعية في شهر يونيو . ويتساءل الكاتبان : هل سيخرج الرئيس مكاريوس من هذه الازمة منتصرا مرة اخرى ؟ ان الرد على هذا السؤال يتوقف الى حد كبير على مدى توازن القوى بين المتطرفين والمعتدلين داخل الحكومة الامروكية .

مارس
أبريل
مايو

شهريات



مارس ١٩٧٠



الاتحاد السوفيتي

١ - ٥ : قام نائب وزير الخارجية بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة تناولت مختلف المشاكل التي تهم البلدين .

١٦ - ٢١ : قام أندريه جروميكو وزير الخارجية بزيارة لتشييكوسلوفاكيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في براغ بشأن عقد ميثاق صداقة جديد بين البلدين .
٢٠ : تم التوقيع بالاحصاف الاولى على معاهدة صداقة وتعاون ومعمونة متبادلة بين كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا

٢٤ - ٣١ : قام الرئيس نيكولاي بودجورنى بزيارة لابران أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في طهران .

٢٥ : قام القائد الاعلى للقوات البحرية السوفيتية ، على رأس وفد سوفيتي ، بزيارة للجزائر أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .

٣١ : تبادل الاتحاد السوفيتي التمثيل الدبلوماسي على مستوى المفوضية مع اسبانيا .
انظر ايضا : تشيكوسلوفاكيا [١٨ - ٩]
السودان [٢٣]
العراق [٩] [١٨]

اسبانيا

فرنسا [١٣] كمبوديا [١٣] -
١٨ [المجر [١٦]]

اثيوبيا

٦ : انتهى المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الانريقية مؤتمره الذي استغرق عقده اسبوعا في اديس ابابا باصدار اعلان يدين أى بلد يقوم بارسال معدات عسكرية لجنوب افريقيا او للبرتغال . كما ايد المجلس الحركات التحررية في الاراضى الانريقية ، وكذلك روديسيا وجزر الكوماندوز التي تخضع للحكم الفرنسي وجيبوتي .

الاردن

١٤ - ٢٠ : قام الملك حسين بزيارة لكل من ابي ظبي وباكستان وايران أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من هذه البلاد .

٢٣ - ٢٦ : قام وزير خارجية الاردن بزيارة للمملكة السعودية حضر خلالها مؤتمر الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٨)
العراق [٢٩] هولندا [٢١]
- [٢٩] -

- ٢٠٩ -

١٦ : قام وزير الخارجية بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الامريكيين حول مسألة تجديد الاتفاقية المعقودة في عام ١٩٥٥ بشأن القواعد العسكرية الامريكية في اسبانيا .
انظر ايضا الاتحاد السوفيتي [٣١]

المانيا الاتحادية (الغربية)

١ - ٤ : قام مستشار المانيا الغربية بزيارة لبريطانيا أجرى خلالها محادثات مع رئيس وزراء بريطانيا ، تناولت القضية الالمانية والكتلة الشرقية وتوسيع نطاق المجموعة الاقتصادية الالمانية وقضايا التماسون التكنولوجي والعلاقات بين البلدين .

١٢ : قررت المانيا الغربية اغلاق قنصليتها في روديسيا .
١٩ - ٢٠ : قام مستشار المانيا الغربية بزيارة لالمانيا الشرقية اجتمع خلالها برئيس وزراء هذه الاخيرة في مدينة ايرفورت ، تناولت العلاقات بين الدولتين .
انظر ايضا تونس [٩ - ١٤]

٤ - ٦ : قام آدم مالك وزير الخارجية بزيارة للهند أجرى خلالها محادثات مع انسديرا غاندي رئيسة الوزراء تركزت على اجتماع القمة المقترح مقعده بين دول عدم الانحياز ، وقضية الشرق الأوسط وفتحنام والتعاون الاقليمي .

١٦ - ١٩ : قام الرئيس سوهارتو رئيس الجمهورية بزيارة لماليزيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .

وقد صدر بيان مشترك أكد فيه زعماء كل من ماليزيا وأندونيسيا الحاجة للتمسك بمبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في شئون البلدان الأخرى ، كما اعربوا عن قلقهم ازاء ما أسبوه بالموقف المتدهور في جنوب شرق آسيا .

٢٢ - ٢٦ : اشتركت أندونيسيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا يوجوسلافيا [٢٦ - ٣٠] .

ايران

٥ - ١٠ : قام شاه ايران بزيارة رسمية لباكستان أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .

وقد صدر بيان مشترك ذكر فيه الرئيسان ان باكستان وايران سوف تؤسسان شركة للبتترول برأس مال مشترك بين البلدين ، كما ذكرا انهما يشعران بقلق بشأن الموقف في الشرق الأوسط ، وأن الاجراءات التي اتبعت عليها اسرائيل في الآونة الأخيرة قد ساعدت على تدهور الموقف .

٢٢ - ٢٦ : اشتركت ايران في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٢٤ - ٢١] الاردن [١٤ - ٢٠] .

ايطاليا

٢ : كلف الرئيس ساراجات رئيس الجمهورية الدورو بتشكيل الوزارة الإيطالية الجديدة .

١٢

١٢ : اشتركت حكومة ايطاليا في توصيلتها في روديسيا بعد اعلان نظام الجمهورية من جانب الاقلية العنصرية في روديسيا .

٢٨ : تم تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة مريانو مور . وتضم الوزارة ١٧ وزيرا من المسيحيين الديمقراطيين و٦ من الاشتراكيين و٣ من الديمقراطيين الاشتراكيين وواحد من الجمهوريين .

انظر ايضا : ج.ع.٢٠ [٢٨]

باكستان

٢٢ - ٢٦ : اشتركت باكستان في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا : الاردن [١٤ - ٢٠] ايران [٥ - ١٠]

بلجيكا

١٥ : قطعت بلجيكا علاقاتها مع روديسيا .

انظر ايضا الجزائر [١٥] .

بلغاريا

٩ - ٢٠ : قام سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري على رأس وفد حزبي بزيارة لـ ج.ع.٢٠ أجرى خلالها اتصالات بالمسؤولين في الاتحاد الاشتراكي العربي تستهدف تعزيز العلاقات بين البلدين .

١٦ - ٢٠ : قام رئيس الوزراء على رأس وفد حكومي حزبي بزيارة رسمية لبلندا طلبية لدموية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولندي والحكومة البولندية .

انظر ايضا : سوريا [٢٦] .

بيرو

٢٧ : اقامت بيرو علاقات دبلوماسية مع كل من الجزائر والمغرب وتونس .

تركيا

١٥ : منحت الجمعية الوطنية التركية ثقتها لحكومة رئيس الوزراء سليمان ديميريل .

٢٢ - ٢٦ : اشتركت تركيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية

المنعقد في جدة .

انظر ايضا : ج.ع.٢٠ [١٢]

تشيكوسلوفاكيا

٢٣ : قام الرئيس سفوبودا بجولة استمرت ١٦ يوما زار خلالها كلا من الاتحاد السوفيتي ومنغوليا واليابان .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [١٦ - ٢١] [٢٥] ج.ع.٢٠ [٣] .

تونس

٩ - ١٤ : قام وزير الخارجية بزيارة لكل من المانيا الاتحادية وفرنسا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من الدولتين .

٢٣ - ٢٦ : اشتركت تونس في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا : بيرو [٢٧] المغرب [١٢] .

روديسيا

٢ : أعلنت حكومة روديسيا العنصرية النظام الجمهوري في البلاد من جانب واحد .

انظر ايضا : المانيا الغربية [١٢] ايطاليا [١٣] بلجيكا [١٥] سويسرا [١٦] فرنسا [١١] الفروج [٥] هولندا [١١] الولايات المتحدة [٩] اليونان [١٩] .

الجزائر

١ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الثنائي بين الجزائر والمجر .

١٥ : قام وزير التجارة على رأس وفد بزيارة لبلجيكا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في بروكسل .

٢٣ - ٢٦ : اشتركت الجزائر في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٢٥] بيرو [٢٧] اليمن [٤ - ٧] الكويت [١٦ - ٢٢]

ج.ع.٢٠

١ : تم توقيع اتفاق ثنائي بين ج.ع.٢٠ وأفغانستان .

٢ : تم توقيع البرنامج التنفيذي

٤ - ٧ : قام الرائد خالد حسن عباس
وزير الدفاع وعضو مجلس قيادة
الثورة السودانى على رأس وفد
بزيارة رسمية لـ ج.ع.م أجري
خلالها محادثات مع المسؤولين فى
القاهرة .

١٨ - ١٩ : قام وزير الدفاع على رأس وفد عسكري واقتصادي بزيارة لكل من المانيا الديمقراطية ويوجوسلافيا والاتحاد السوفيتي أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من هذه الدول

٢٣ = ٢٦ : اشتركت السودان في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

٣٠ : أعلنت الحكومة السودانية
أن محاولة الانقلاب بقيادة المهدي
المهدي زعيم طائفة الانصار
قد فشلت ، وأنه قتل اثني عشر
محاولة الهرب من السودان ،
وان القوات المسلحة سيطرت
سيطرة تامة على كل منطقة
جزيرة آبا ، المعتقل الرئيسي
للمهدي المهدي .

سوريا

تدور سوريا افتتاح مكتب
تجاري لها في القاهرة لتعزیزا
مبادلتها التجارية مع ج.ع.م.
وتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع
الاسواق الاوروبية.

: تم توقيع اتفاق ثقيافي
بين سوريا وبلغاريا .

اشتبكت القوات السورية
مع الجانب الاسرائيلي قامت
بتدمير ٢١ موقعا اسرائيليا في
مرتفعات الجولان .

: تم توقيع اتفاق للتعاون
الفنى بين سوريا والاتحاد
السوفيتى .

انظر ايضا : اليمن الجنوبية
الشعبية [٢٤ - ٢٨] الكويت
[١٩ - ٢٢]

سویشرا

قررت الحكومة السويسرية
خلق تنصليتها في روديسيا
احتجاجا على اعلان الجمهورية
من قبل حكومتها العنصرية
المبغضات

٢٣ - ٢٦ : اشتوكت اليمن فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلاميه المنعقد فى جده .

انظر ايضا : لييا [١٥]

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

١٢ : تم اجباط محاولة انقلاب
في جمهورية اليمن الجنوبية
الشعبية .

١٨ - ٢٦ : قام محمد على هيثم رئيس الوزراء وعضو مجلس الرئاسة بزيارة لكل من ليبيا و ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع كل من البلدين .

: تم توقيع اتفاقيات في
المجالات الاقتصادية والثقافية
والفنية والعسكرية بين ليبيا
واليمن الجنوبية .

٢٤ - ٢٨ : تام وزير الدفاع على رأس وفد بزيارة لـ ج.ع.م وسوريا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من البلدين .
انظر أيضا : ليبيا [١٥] .

جواتیمالا

٢٢ : فاز الكولونيل كارلوس
أرانا ، وهو من اليمين المتطرف
في انتخابات رئاسة الجمهورية
في جواتيمالا .

رومانيا

٢٧ : قام وزير التجارة الخارجية
ومضو اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي على رأس وفد بزيارة
لـ ج.ع.م. أجرى خلالها
مباحثات مع المسؤولين في القاهرة

السفنغال

١٤ : تم تشكيل حكومة جديدة تضم
١٤ وزراء و ٤ وزراء دولة
٢٦ : اشتركت السنغال في مؤتمر
وزراء خارجية الدول الاسلامية
المنعقد في حدة .

عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ للاتفاقية
الثنائية بين ج.ع.م
ونتشيكوسلوفاكيا .

١٢ : انتفع مركز تجارى مصرى
فى انصره لمواجهة الزيادة
المستمرة فى حجم التبادل التجارى
مع تركيا .

١٢ - ١٩ : قام وزير الارشيمسداد القومى بزيارة للصومال أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الصومال ، وسلم رسالة شخصية من الرئيس عبد الناصر الى اللواء محمد زياد رئيس المجلس الاعلى للثورة الصومالية .

٢٠ : تم اختيار مصر ممثلة
لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
ضمن ٢٥ دولة في لجنة
تضيقية تختص بوضع نظام
دولي للإعلام في مجال العلوم
الذرية .

٢٠ - ٢٦ : قام وزير الخارجية بزيارة
لِللبنان ، وهو في طريقه الى
جدة لحضور مؤتمر وزراء خارجية
الدول الاسلامية ، أجرى خلالها
محادثات مع المسؤولين في
بيروت ، تناولت الموقف الراهن
ومؤثر جدة والاعداد لمؤتمر
عدم الانحياز .

٢٢ : تم توقيع اتفاقية استثمار مشترك بين مؤسسة الطيران العربية المتحدة والخطوط الجوية الليبية .

: تم توقيع البرنامج التنفيذي
للاتفاقية الثقافية بين ج ٢٠٠٤
ويوحسلافيا .

٢٧ : قدم البنك الدولي قرضاً
دون فائدة بمبلغ ٢٦ مليون
الى ج.ع.٥٠٠ .

٢٨ : وافقت ج.ع.٥٠٠ والمملكة

السعودية والعراق والاردن في
جلسة مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية المنعقد في القاهرة على
تأسيس اتحاد لشركات الطيران
الوطنية .

٢٨ : تم توقيع بروتوكول للتعاون
الثقافي بين ج.ع.م. وإيطاليا .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
[١ - ٥] بلغاريا [٩ - ٢٠]
اليمن الجنوبية [١٨ - ٢٦]
[٢٤ - ٢٨] رومانيا [٢ - ٧]
السودان [٤ - ٧] سوريا
[٤] العراق [٧ - ٩] غانا

سيراليون

٦ : قام وزير الخارجية بزيارة لاسرائيل أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

الصومال

٢٢ - ٢٦ : اشتركت الصومال في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

انظر ايضا : ج.ع.م [١٢]
- [١٩] ليبيا [١٥] .

العراق

٤ : وقعت في بغداد اتفاقية بين العراق والاتحاد السوفيتي لاتشامسد على نهر الفرات .

٧ - ٩ : قام وزير الدفاع بزيارة لـ ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في القاهرة .

٩ : وافق العراق والاتحاد السوفيتي على تشكيل لجنة دائمة مشتركة لبحث المقترحات الخاصة باقامة تعاون اقتصادي وفني بين البلدين .

١٢ : أعلن الرئيس احمد حسن البكر رئيس الجمهورية انه تم حل المشكلة الكردية على أساس الاتفاق المشترك ، وان العمليات الحربية بين وحدات جيش الحكومة والاكرد قد توقفت . وقد انتهت الحرب الاهلية التي استمرت عشر سنوات بالاعتراف بحقوق الاكرد بالحقوق السياسية والادارية الذاتية وبتشكيل الاكرد في هيئات الدولة الرئيسية والجيش .

١٨ : تم التوقيع على بروتوكول اقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي .

٢٩ : قام اللواء صالح مهدي عباس نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بزيارة للاردن أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في عمان .

٢٩ : أجرى الرئيس احمد حسن البكر تعديلا وزاريا في الحكومة العراقية فدخل الوزارة الجديدة ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة العراقي ، كما دخلها خمسة وزراء من الاكرد

انظر ايضا ج.ع.م [٢٨]
فلسطين [١٩ - ٢٠] الكويت
[١٦ - ٢٠] يوجوسلافيا
[١٥ - ٢٠] .

غانا

٢٨ : قام وفد تجاري بزيارة لـ ج.ع.م استغرقت ٤ ايام أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في القاهرة تستهدف تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين .

غينيا

٢٢ - ٢٦ : اشتركت غينيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

فرنسا

٤ : عاد الى باريس الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بعد ان قام بزيارة للولايات المتحدة استغرقت ٨ ايام .

١١ : قررت فرنسا اغلاق تمثيلتها في روديسيا بسبب اعلان الجمهورية

الكاميرون

٢٩ : تم اعادة انتخااب الرئيس احمد اهيديو رئيسا للجمهورية لمدة خمس سنوات أخرى .

كمبوديا

١٢ - ١٨ : قام الامير سيهانوك بزيارة لكل من فرنسا والاتحاد السوفيتي أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في كل من الدولتين ، للبحث على احترام حياد كمبوديا .

١٨ : وقع انقلاب يميني في كمبوديا اطاح بالامير سيهانوك رئيس الدولة في الوقت الذي كان فيه الامير يقوم بزيارة رسمية لموسكو

١٨ : تم تعيين رئيس الجمعية الوطنية رئيسا بالنيابة لدولة كمبوديا لعين اجراء انتخابات جديدة .

٢٤ : قرر الامير سيهانوك الموجود حاليا في بكن ، تشكيل حكومة في المنفى واقامة جيش وطني لتحرير بلاده من الحكومة الجديدة انظر ايضا : الولايات المتحدة [١٩]

كندا

٧ : أعيد تعيين الممثل آرثور تسيك الدبلوماسي الكندي كمكثريا عاما للمكثونولث مدة خمس سنوات أخرى .

الكونجو الشعبية [برازافيل]

٢٢ : احبطت القوات الحكومية في الكونجو برازافيل محاولة انقلاب قادها ضابط منشق للاطاحة بحكم الرئيس ماريان نجواي . وقد استعادت القوات الحكومية دار الاذاعة التي احتلها الانقلابيون لبعض الوقت . وقد أعلن الرئيس نجواي مخرج قائد الانقلاب وسيطرة حكومته على الموقف في البلاد سيطرة تامة .

الكويت

١٦ - ٢٢ : عقد في الكويت المؤتمر السابع لدول النفط العربية ، حضرته وفود من العراق والكويت ولبنان وسوريا والجزائر والسعودية وليبيا و ج . ع . م و امارات الخليج ، كما اشتركت فيه عشر منظمات عربية ودولية ، بينها جامعة الدول العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ومنظمة « اوبك » ، وحضره كذلك مراقبون مغربيون بقضية النفط من ١٨ بلدا آسيويا واوروبيا . ودعا المؤتمر في اختتام جلساته ، الحكومات العربية الى اتخاذ اجراءات أشد ، بغية استعادة مناطق الامتيازات التي تحتوى على كميات وافرة من النفط من الشركات الاجنبية ، والى تنفيذ مشاريع عربية لاستغلال كفايات المصافي والطااقات البترو - كيميائية وشدد المؤتمر على أهمية التعاون بين شركات النفط الوطنية في البلدان العربية ، بغية استغلال الطاقات البشرية والمادية في هذه البلدان الى أقصى حد ممكن .

٢٢ - ٢٦ : اشتركت الكويت في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
انظر ايضا : فرنسا العليا [٩ - ١١]

١ : قرر لبنان الاعترافاً بجمهورية موريتانيا واقامة تمثيل دبلوماسي بين البلدين على مستوى السفارة .

٢٢ - ٢٦ : اشترك لبنان في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
انظر ايضا : ج . ع . م . [٢٠ - ٢٢] الكويت [١٦ - ٢٢] هولندا [٢١ - ٢٩]

ليبيا

٢ : قام وزير الخارجية بزيارة للبنان أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في بيروت .
١٥ : افتتحت ليبيا سفارات جديدة لها في كل من موريتانيا وجمهورية اليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية كما جرى الاعداد لافتتاح سفارة لها في الصومال .

٢٢ : وافقت ليبيا على الانضمام الى اتفاقية اتحاد البريد الافريقي .
٢٢ - ٢٦ : اشتركت ليبيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
٢٥ : تم جلاء القوات البريطانية من قاعدة طبرق ورفع العلم الليبي فوقها .
٢٨ : تم انسحاب القوات البريطانية من ليبيا .
انظر ايضا : ج . ع . م . [٢٢] اليمن الجنوبية [٨ - ٢٦] الكويت [١٦ - ٢٢] لبنان [٢]

ماليزيا

٧ : تم توقيع اتفاقية لزيادة التعاون بين ماليزيا وتايلاند في مجال القتال ضد رجال العصابات الشيوعيين الذين يدخلون حدودهما .
٢٢ - ٢٦ : اشتركت ماليزيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
انظر ايضا : اندونيسيا [١٦ - ١٩]

البحر

١٥ : قام رئيس الوزراء بزيارة للاتحاد السوفيتي ، أجرى خلالها

المملكة المتحدة

محادثات مع الزعماء السوفييت .
٢٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لمانيا الشرقية ، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في برلين الشرقية .
انظر ايضا : الجزائر [١٥]

المغرب

٢٢ - ٢٦ : اشترك المغرب في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
٢٦ : أجرى الملك الحسن الثاني تعديلات في حكومته تناولت خمس وزارات .
١٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لكل من الجزائر وتونس ، حاملا معه رسالتين من الملك الحسن الثاني الى الرئيس الجزائري هواري بومدين والباشي الادغم رئيس وزراء تونس ، كما أجرى محادثات مع المسؤولين في كل من البلدين .
انظر ايضا : بيسرو [٢٧] الجزائر [١٢]

المملكة السعودية

٢٢ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية وموريتانيا على مستوى السفارة .
٢٢ - ٢٦ : افتتح في جدة مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية لمناقشة قرارات مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الرباط في سبتمبر الماضي ، بشأن العمل على تحرير القدس واستعادة الحقوق الشرعية لشعب فلسطين ، وتأييد الدول العربية في موقفها من أزمة الشرق الاوسط ، وفي اختتام المؤتمر اصدر سلسلة توصيات ومقررات ينص احداها على انشاء امانة عامة تكون حلقة اتصال بين الدول الامضاء .
واكد المؤتمر رفض كل حل للمشكلة الفلسطينية يهرم مدينة القدس من وضعها السابق على الخاضع من يونيو عام ١٩٦٧ . كما أكد حق الشعب الفلسطيني في السكناح من أجل تحرير وطنه واستعادة حقوقه .
وطالب البيان جميع الدول الاسلامية بمساندة الشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا وتسهيل اقامة تمثيل لحركة التحرير الفلسطينية .
انظر ايضا : ج . ع . م . [٢٨] الكويت [١٦ - ٢٢]

١٨ : تم التوقيع على أول اتفاقية تجارية بين بريطانيا والكونجو كينشاسا .

انظر ايضا : ألمانيا الغربية [١٣] - ليبيا [٢٥] [٢٨]

موريتانيا

١ : أعادت موريتانيا والولايات المتحدة افتتاح سفارتيهما ، بعد ان طلعت في أعقاب حرب يونيو عام ١٩٦٧ .
٢٢ - ٢٦ : اشتركت موريتانيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
انظر ايضا : لبنان [١] ليبيا [١٥] المملكة السعودية [٢٢]

النرويج

١ : أغلقت النرويج قنصليتها في روديسيا .

النمسا

٢ : كلف رئيسي الجمهورية كراييسكي رئيس الحزب الاشتراكي الذي فاز في الانتخابات الاخيرة بتشكيل الوزارة الجديدة .

النيجر

٢٢ - ٢٦ : اشترك النيجر في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .

الهند

٢٠ : تولت الحكومة المركزية شؤون ولاية البنغال بمقتضى مرسوم أصدره رئيس الجمهورية طبقا لنصوص في الدستور الهندي .
انظر ايضا : اندونيسيا [١٦ - ٢١]

هولندا

١ : قررت هولندا اغلاق قنصليتها في روديسيا بسبب اعلانها الجمهورية من جانب واحد .
٢١ - ٢٩ : قام وزير الخارجية بجولة في الشرق الاوسط ، زار خلالها لبنان والاردن والجمهورية العربية المتحدة ، وأجرى محادثات مع

المسئولين في كل من هذه البلاد .

الولايات المتحدة

- ١ : قررت الولايات المتحدة خلق تمثيليتها في روديسيا ، نظرا لاعلان الجمهورية .
١٩ : اعلنت الولايات المتحدة رسميا اعترافها بحكومة الانقلاب في كمبوديا .
انظر ايضا : اسبانيا [١٦]
فرنسا [٤] موريتانيا [٥]

اليابان

- ٢٠ : قام وفد من الحزب الديمقراطي الياباني الحاكم بزيارة للصين الشعبية ، أجرى خلالها محادثات مع الزعماء الصينيين لتحسين العلاقات بين البلدين .
انظر ايضا : تشيكوسلوفاكيا [٢٣]
يوجوسلافيا

- ١٥ - ٢٠ : قام وزير الدفاع ، على رأس وفد عسكري ، بزيارة رسمية للعراق ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في بغداد .
٢٠ : تم التوقيع على اتفاقية بين السوق الاوربية المشتركة ويوجوسلافيا لتسهيل التجارة بين دول السوق ويوجوسلافيا .
٢٦ - ٣٠ : قام وزير الخارجية بزيارة

رسمية لاندونيسيا : أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت تطور العلاقات اليوجوسلافية - الاندونيسية .
انظر ايضا : ج . ع . م . [٢٣]
السودان [٩ - ١٨] قبرص [٥ - ٨]

اليونان

- ١٩ : قررت حكومة اليونان اغلاق تمثيليتها في روديسيا .
١٣ : منحت فرنسا الاتحاد السوفيتي قرضا تجاريا قدره ٥٠٠ مليون فرنك لتعزيز التجارة بين البلدين خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ .
انظر ايضا : تونس [٩ - ١٤]
كمبوديا [١٣ - ١٨]

فلتا العليا

- ٩ - ١١ : قام وزير الخارجية بزيارة للكويت أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

فلسطين

- ٦ : اعلنت قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح ان وحدات العاصفة تصنت المواقع الاسرائيلية قرب جسر الشيخ حسين شمالي وادي نهر الاردن .
١٤ : هاجم فدائيو فتح ثلاث مستعمرات اسرائيلية في الجليل الاعلى بالصواريخ ، كما اشتبكوا مع

كمين للعدو في مستعمرة رابعة بنفس المنطقة .
١٩ - ٢٠ : قام ياسر عرفات بزيارة للعراق أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في بغداد .

٢٠ : انسحبت اسرائيل من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة اثناء مناقشة التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء حول انتهاك اسرائيل للحقوق الانسانية للمواطنين العرب في الارض المحتلة
٢٢ - ٢٨ : قام ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين بزيارة للصين الشعبية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في بكين .

٢٣ - ٢٦ : اشترك وفد من منظمة تحرير فلسطين في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في جدة .
٢٧ : شن فدائيو العاصفة هجوما مركزا بالصواريخ على مصنع البوتاس الاسرائيلي جنوب البحر الميت .
٢٨ : قام ياسر عرفات بزيارة لفيتنام الشمالية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في هانوي .
انظر ايضا : سوريا [٢٨]

قبرص

- ٥ - ٨ : قام وزير الخارجية بزيارة ليوجوسلافيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها تناولت الموقف في الشرق الاوسط والعلاقات بين البلدين .
سيراليون [٦] .

المانيا الاتحادية (الغربية)

- ٤ - ١٢ : قام مستشار المانيا الغربية بزيارة للولايات المتحدة المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في امريكا ، تناولت المصالح المشتركة لبلديهما ، وموضوع سحب القوات الامريكية من اوربا .
٦ : قررت المانيا الغربية تجديد علاقاتها الدبلوماسية مع جواتمالا كره

- ١٢ : قام وزير الخارجية بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في امريكا ، تناولت موضوع تجديد الاتفاقية الاسبانية الامريكية حول السماح باستمرار وجود القواعد العسكرية في اسبانيا .
انظر ايضا المانيا الغربية [٢٢]

اسبانيا

الاتحاد السوفيتي

- ٣ : سحب الاتحاد السوفيتي قواته مسافة ٥٠ كيلو مترا داخل اراضيه المتاخمة لحدود الصين ، كما فعلت الصين نفس الاجراءات بالنسبة لقواتها
انظر ايضا : السودان [٨]
سوريا [٢ - ١.١] كوبا [٤]

ابريل ١٩٧٠



على قتل السفير الالماني .
٢٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لاسبانيا
اجرى خلالها محادثات مع
المسؤولين في مدريد .
انظر ايضا زامبيا [٢٧]
المانيا الديمقراطية (الشرقية)

٢ - ١٦ : قام وزير الخارجية بجولة
زار خلالها كلا من ج.ع.م
والصومال وتانزانيا والسودان،
واجري خلالها محادثات مع
المسؤولين في كل من هذه الدول،
تناولت ازمة الشرق الاوسط
والعلاقات بينهما .

٢١ - ٢٤ : قام وزير الخارجية بزيارة
رسمية ليوجوسلافيا ، اجري
خلالها مباحثات مع المسؤولين
في بلجراد حول التعاون بين
البلدين والمشكلات الدولية .

انظر ايضا : جمهورية افريقيا
الوسطى [١٨] السودان [٥]
الصومال [١١]

ايران

٢٨ : قام وفد اقتصادي بزيارة للمملكة
السعودية ، اجري خلالها
محادثات مع المسؤولين فيها .
انظر ايضا : الخليج العربي
[٧ - ١١] الاردن [٢٦ - ٣٠]
المملكة السعودية [١٠ - ٢٨]
الولايات المتحدة [١٠ - ٢٤]

باكستان

١ - ٨ : قام رئيس اركان القوات
المسلحة بزيارة رسمية للجزائر
اجري خلالها محادثات مع
المسؤولين في الجزائر .
٢٠ : قام الرئيس يحيى خان بزيارة
لتركيا استغرقت خمسة ايام ،
اجري خلالها محادثات مع
المسؤولين في انقرة ، تناولت
العلاقات بين البلدين .

بلجيكا

٢٦ - ٢٩ : قام وزير الخارجية بزيارة
رسمية للجزائر اجري خلالها
محادثات مع المسؤولين فيها .

تانزانيا

١٢ - ١٨ : انتخب مؤتمر وزراء ومثلي
٥٥ دولة غير منحازة في دار
السلام لاختيار مومد ومكان

اجتماع القمة لدول عدم الانحياز
واختتم المؤتمر اجتماعاته باتخاذ
قرارا يندد بجميع اشكال
الاستعمار ، على اعتبار انها
تضر بتقدم الدول النامية ، ودعا
القرار الى مزيد من التعاون
الاقتصادي بين الدول غير المنحازة
على جميع المستويات ، وقرر
المندوبون ايضا عقد اجتماع القمة
في لوساكا عاصمة زامبيا قبل
اجتماع الجمعية العامة للأمم
المتحدة في سبتمبر القادم ، كما
دعا الى انسحاب القوات
الاسرائيلية من جميع الاراضي
العربية التي احتلتها في حرب
يونيو ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل
انظر ايضا : ألمانيا الشرقية
[٢ - ١٦] غانا [٢٦]

تركيا

١ - ٥ : قام وزير الخارجية بزيارة
لبولندا اجري خلالها محادثات مع
المسؤولين فيها وصدر بيان مشترك
طالب بانسحاب القوات
الاسرائيلية من الاراضي العربية
المحتلة وتسوية قضية فيتنام
بالطرق السلمية .

١٢ - ١٨ : قام الرئيس جودت سوناي
بزيارة لرومانيا اجري خلالها
محادثات مع المسؤولين في
بوخارست .

١٥ - ١٧ : قام وزير الخارجية بزيارة
لرومانيا اجري خلالها محادثات
مع المسؤولين في رومانيا ، وصدر
بيان مشترك دعت فيه كل من
البلدين الى حل مشكلة الشرق
الايوسط على اساس قرار مجلس
الامن الدولي

٢٥ : تم توقيع بروتوكول تجاري بين
بلغاريا وتركيا .
انظر ايضا : باكستان [٣٠]
ج.ع.م [٢٢] الاردن [٢٦ - ٣٠]
المملكة المتحدة [٤ - ٩] [٧] [٢٢]

تشيكوسلوفاكيا

١٤ : قام وزير التجارة الخارجية بزيارة
للجزائر ، اجري خلالها محادثات
مع المسؤولين حول تنمية العلاقات
الاقتصادية بين الجزائر
وتشيكوسلوفاكيا .

٢٥ - ٣٠ : قام وزير الخارجية بزيارة
رسمية لـ ج.ع.م اجري خلالها

٢٢٧
محادثات مع المسؤولين في القاهرة
تناولت العلاقات بين البلدين ،
وتطور الاحداث في منطقة الشرق
الايوسط .
انظر ايضا : رومانيا [٩ - ١١]

تونس

٥ - ٩ : قام وزير الخارجية بزيارة
رسمية لهولندا اجري خلالها
محادثات مع المسؤولين في لاهاي
١٤ : تم توقيع اتفاق تجاري بين تونس
والجزر .

١٧ - ٢٣ : قام وزير الدفاع بزيارة
للجزائر اجري خلالها محادثات
مع المسؤولين في الجزائر لتدعيم
التعاون بينهما .
انظر ايضا : المملكة السعودية
[١٠ - ٢٨]

جابون

٢٣ : اعلنت جمهورية جابون انها سوف
تغلق سفاراتها في الدول الصناعية
الكبرى التي لاتساوي المعونات
المقدمة منها الى جابون نفقات
الإبقاء على سفاراتها في تلك
الدول .

جامبيا

٢٤ : اعلنت جاببيا قيام النظام
الجمهوري ، وتم اختيار السيد
داود جوارا اول رئيس للجمهورية

الجزائر

٦ - ١٠ : قام وزير الخارجية بزيارة
رسمية ليوجوسلافيا اجري خلالها
محادثات مع المسؤولين في
بلجراد ، تناولت اهم المشكلات
الدولية الراهنة وبعض الجوانب
المتعلقة بالتعاون بين البلدين ،
وصدر بيان مشترك ادان فيه
الجانبان الدعم الذي تلقاه
اسرائيل في مختلف الحقول
الاقتصادية والعسكرية والمالية
من الولايات المتحدة ، وحدد
البيان تأييد الجزائر ويوجوسلافيا
لنضال الثورة الفلسطينية من
اجل استرداد الحق العربي
السليب في فلسطين .

١٥ : تم توقيع اتفاق للتعاون العلمي
والفني بين الجزائر وبولونيا .
٢١ - ٢٥ : قام وزير التجارة بزيارة
رسمية لاطاليا ، اجري خلالها

جواتيمالا

٢ : فرضت حكومة جواتيمالا الاحكام العرفية في جميع انحاء البلاد وسلمت الحكم الى العسكريين لمدة ٣٠ يوما ، بعد ان تصدقت عمليات خطف الدبلوماسيين الاجانب .

انظر ايضا : المانيا الغربية [٦] اليابان [١٢]

جويانا

٢٥ : قطعت جويانا علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال .

الخليج العربي

٢ : وقع الشيخ احمد بن علي آل ثاني حاكم البحرين الدستور المؤقت للحكم . وقد جاء فيه ان قطر دولة عربية مستقلة ، ومضوا في اتحادات الامارات العربية ، دينها الرسمى الاسلام ، ولغتها العربية ، وشعبها جزء من الامة العربية .

وهي تؤيد الجامعة العربية ، وتكفل حرية النشاط الاقتصادي في حدود الصالح العام . وقد حدد النظام الاساسي لشكل نظام الحكم بأنه وراثي في اسرة آل ثاني ، وان ولي العهد يتولى منصبى نائب الحاكم ورئاسة مجلس الوزراء ، كما حدد اختصاص الحاكم بأنه يمثل الدولة ويصدق على القوانين ، ويتولى القيادة العليا للقوات المسلحة . وينص النظام على تشكيل الوزارة الاولى من عشرة اعضاء ، وتشكيل مجلس للشورى من ٢٠ عضواً ومدته ٣ سنوات .

٧ : عين ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آثان اول رئيس للحكومة في قطر .

٧ = ١١ : قام امير قطر بزيارة رسمية لايران اجري خلالها محادثات مع المسؤولين فيها تناولت مشاكل الشرق الاوسط .

٢٧ : قام حاكم امارة البحرين بزيارة رسمية للملكة السعودية اجري خلالها محادثات مع المسؤولين فيها حول مستقبل منطقة الخليج العربي والاتحاد المقترح لامارات الخليج . انظر ايضا : المملكة المتحدة [٢٤]

بين ج.ع.٢٠م وبلغاريا ١٤ : تم توقيع اتفاق التماسون بين ج.ع.٢٠م ومالى .
١٤ : تم توقيع اتفاقية اقتصادية بين ج.ع.٢٠م والعراق .
٢٠ : تم توقيع اتفاقيتين بين ج.ع.٢٠م والسودان وليبيا . الاتفاقية الاولى لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث وتشكيل مجلس للتكامل الاقتصادي من وزراء الاقتصاد يكون مقره الدائم القاهرة . اما الاتفاقية الثانية فخاصة بالتعاون الفنى بين الدول الثلاث في المجالات الاقتصادية وقد تضمنت الاتفاقيتان نصاً يجيز انضمام أى دولة عربية الى الاتفاقيتين .

٢٢ : تم توقيع اتفاقية سياحية بين تركيا و ج.ع.٢٠م .
٢٥ : قررت ج.ع.٢٠م والحكومة المؤقتة لجبهة التحرير الوطنى لفيثنام الجنوبية رفّسح علاقاتهما الدبلوماسية الى درجة سفارة .
٢٨ : تم توقيع اتفاق ثنائى بين ج.ع.٢٠م وسوريا .

انظر ايضا : المانيا الشرقية (٢-١٦) تشيكوسلوفاكيا (٢٥-٣٠) جمهورية افريقيا الوسطى (١٠-١٦) العراق (١٤-٢٧) فلسطين (٢) ليبيا (١٤) (٢٧-٢٩) مالى (٢٨) المجر (٢٩) الولايات المتحدة (١٠-٢٤) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٢٧ : تم الاتفاق بين حكومة اليمن الجنوبية الشعبية وكل من تانزانيا وبولندا على اقامة علاقات دبلوماسية بينهم على مستوى السفراء .
انظر ايضا : ليبيا [٢]

جنوب افريقيا

٢٢ : اجريت الانتخابات العامة ففصلاً الحزب الوطنى « الحاكم بأغلبية مقاعد البرلمان ، حيث حصل على ١١٧ مقعداً وخسر ٩ مقاعد من مجموع مقاعده في البرلمان السابق [١٢٦ مقعداً] وقد منى الحزب الوطنى الاصلاحي المنشق بالهزيمة ، واحتفظ الحزب التقدمى بمقعده الوحيد . اما باقى المقاعد فكانت من نصيب الحزب المتحد .

محادثات مع المسؤولين في روما ٢٥ : قام وزير الخارجية بزيارة للمغرب اجري خلالها محادثات مع المسؤولين فيها وسلم رسالة خاصة من الرئيس بومدين الى الملك الحسن ملك المغرب .
انظر ايضا : باكستان (١-٨) بلجيكا (٢٦-٢٩) تشيكوسلوفاكيا (١٤) تونس (١٧-٢٣) ليبيا (١٦-١٩) الملكة السعودية (١٠-٢٨) .

جمهورية افريقيا الوسطى

٧ = ١٠ : قام رئيس جمهورية افريقيا الوسطى بزيارة للسودان اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في الخرطوم .

١٥ = ١٦ : قام الرئيس جان بوكاسا رئيس الجمهورية بزيارة رسمية له ج.ع.٢٠م اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة ، تناولت أزمة الشرق الاوسط والمسائل الافريقية ، وصدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان الاهمية الخاصة للاوضاع الراعية في القارة الافريقية وايانها المطلق بمنظمة الوحدة الافريقية ومساندتها للشعوب الافريقية التى تناضل من اجل التحرر من الاستعمار والعنصرية وادان الطرفان سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها الحكومات العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا كما اتفقا في الراى بأن رفض اسرائيل تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وتحديدها المستمر لسائر قرارات الامم المتحدة يشكلان تهديدا خطيرا للسلام ليس في منطقة الشرق الاوسط وحدها بل في العالم اجمع ، ووافق كذلك الوفدان على توقيع اتفاقيات للمبادلات الثنائية والتجارية والتعاون في مجال النقد .

١٨ : اعترفت جمهورية افريقيا الوسطى بجمهورية المانيا الديمقراطية .
٢٥ : قررت جمهورية وسط افريقيا سحب سفيرها في اسرائيل .

ج.ع.٢٠م

١٢ : تم توقيع بروتوكول التعاون العلمى

مع المسؤولين فيها
انظر ايضا: الاتحاد السوفيتي [٣]

العراق

- ٣ : صدر قرار جمهوري بالتشكيل الجديد للحكومة العراقية . وينص القرار على تعيين الفريق صالح عباس والفريق الطيار حردان التكريتي عضو مجلس الثورة نائبين لرئيس الجمهورية ، كما شملت التعيينات الاخرى وزارة الدفاع والداخلية ، وضمت الوزارة خمسة اعضاء من الاكراد .
- ٧ : قام وفد اقتصادي وتجاري بزيارة للسودان اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في الخرطوم .
- ١٤ : قرر مجلس قيادة الثورة التصديق على بروتوكول انشاء الهيئة الدائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي بين العراق وسوريا و ج .ع .م .
- ١٦ : قام نائب رئيس الجمهورية حردان التكريتي بزيارة للبنان اجري خلالها محادثات مع المسؤولين فيها .
- ٢٧ - ٢٩ : قام الفريق صالح مهدي عباس نائب الرئيس العراقي بزيارة لـ ج .ع .م . اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة حول آخر التطورات في الشرق الاوسط .
- ٢٨ : تم توقيع اتفاق للتعاون الفني والاقتصادي بين العراق والمجر .
- انظر ايضا : ج .ع .م [١٤] .

غانا

- ٢٦ : استأنفت غانا علاقتها الدبلوماسية مع تانزانيا .
- ٢٩ : قام رئيس الوزراء بزيارة لساحل العاج استغرقت عشرة ايام .

فلسطين

- ١ : تم توقيع اتفاقية فنية بين اسرائيل وملاش .
- ٣ : وصل الى القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة فلسطين قادمة من هانوى بعد زيارته لفيتنام الشمالية عقب زيارة الصين .
- ١١ : شنت قوات فتح ثلاث هجمات على ثلاث مستعمرات اسرائيلية في الجليل الاعلى .
- ١٦ : قام رجال المقاومة الفلسطينية بغرب مناجم النحاس في تهنه شمال ايلات .

السودان

- ١ : تمت سيطرة القوات السودانية على جزيرة آبا الواقعة في منطقة النيل الابيض ، بعد ان سلم المتحذرون من اتباع الامام المهدي المعتصمون فيها انفسهم واسلحتهم للجيش السوداني .
- ٥ : تم توقيع اتفاقية صحية بين السودان والمانيا الديمقراطية .
- ٨ : تم التوقيع على اتفاق اقتصادي بين السودان والاتحاد السوفيتي .
- ١٢ : تم توقيع اتفاقية تجارية بين العراق والسودان .
- ١٤ : وقعت حكومة السودان الاتفاقية الخاصة بانشاء منظمة عربية للتنمية الزراعية وبذلك يكون السودان ثاني دولة عربية توقع الاتفاقية بعد سوريا .
- انظر ايضا : المانيا الشرقية [٣ - ١٦] جمهورية افريقيا الوسطى [٧ - ١٠] ج .ع .م [٢٠] العراق [٧]

سوريا

- ٢ - ١١ : قام وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بزيارة الاتحاد السوفيتي اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في موسكو ، كما تم توقيع اتفاق اقتصادي طويل الاجل بينهما للاعوام الخمسة القادمة
- ٢ : نشبت معركة بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية ، اسقط فيها عدد من الطائرات الاسرائيلية .
- ١١ : اتفقت سوريا والاردن على المخططات التنفيذية لاعادة تخطيط الحدود المشتركة بينهما .
- انظر ايضا : ج .ع .م [٢٨] العراق [١٤]

الصومال

- ١١ : اعترفت الصومال بالمانيا الشرقية تبهيدا لاقامة علاقات دبلوماسية معها .
- انظر ايضا : المانيا الشرقية [٣ - ١٦]

الصين الشعبية

- ٥ - ٨ : قام رئيس وزراء الصين الشعبية شواين لاي بزيارة لكوريا الشمالية ، اجري خلالها محادثات

الدانمارك

- ١٠ - ١١ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لاسرائيل ، اجري خلالها محادثات مع المسؤولين فيها .

داهومي

- ٤ : أصدرت السلطات الحاكمة في داهومي قرارا بالغاء الانتخابات ، وذلك بسبب اعمال العنف التي حدثت اثناء سيرها وقد اعلنت السلطات هناك تشكيل حكومة ائتلافية لمواجهة الموقف .

الاردن

- ١٩ : اعاد السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء تشكيل حكومته الجديدة بادخال خمسة وزراء جدد بعيد ان خرج منها اربعة .
- ٢٦ - ٣٠ : قام الامير الحسن ولي العهد ووزير الخارجية بزيارة لتركيا وايران اجريا خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من البلدين ، تناولت المسائل المتعلقة بالشرق الاوسط .
- انظر ايضا : سوريا [١١] الولايات المتحدة [١٨]

روديسيا

- ١٢ : ادت الوزارة الجديدة في روديسيا اليين الدستورية بعد فوز حزب ايان سميث في الانتخابات الاخيرة كما تم تعيين كليفورد دي بونت رئيسا للجمهورية .

رومانيا

- ١ - ١١ : قام وزير الخارجية بزيارة لتشيكوسلوفاكيا ، اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في براغ .
- انظر ايضا : تركيا [١٣ - ١٨] [١٥ - ١٧]

زامبيا

- ٢٧ : قام الدكتور كينيث كاوندرا رئيس الجمهورية بزيارة لمانيا الغربية استغرقت ١٠ ايام ، اجري خلالها محادثات مع المسؤولين في بون .
- انظر ايضا : الكونجو كينشاسا [١٠ - ١٢]

٢٩ : قام وفد برلماني اسرائيلي بزيارة للجيش اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها .
انظر ايضا : افريقيا الوسطى [٢٥]
الذمرك [٥ - ١٠]
سوريا [٢] الولايات المتحدة [١٠ - ٢٤]

فنلندا

٥ - ٩ : تصام وزير الخارجية بزيارة رسمية لاسرائيل ، اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها .
انظر ايضا : فلسطين [٩-٥]

كوبا

٤ : قام وزير القوات المسلحة الكوبية بزيارة للاتحاد السوفيتي اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في موسكو .

انظر ايضا : الصين الشعبية [٨ - ٥]

الكونجو كينشاسا

١٠ - ١٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لزابيا اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها .
انظر ايضا : المغرب [١٧]

لبنان

١ : قررت المنظمات الفدائية الفلسطينية والحكومة اللبنانية انهاء خلافاتهم ، وذلك بتشكيل لجنة للتسسيق ، مهمتها وضع اتفاقية القاهرة موضع التنفيذ .
انظر ايضا : العراق [١٦]
فلسطين [١] المملكة المتحدة [١٦ - ٢٣]
الولايات المتحدة [١٠ - ٢٤]

ليبيا

٢ : قدمت ليبيا قرضا يبلغ ٦٥ ملايين من الجنيهات الليبية الى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .
٧ : اصدر مجلس الثورة قرارا يقضى بالموافقة على انضمام ليبيا الى اتفاقية المزايا الدبلوماسية للمنظمة العربية بالموافقات والمقاييس لجامعة الدول العربية .
١٤ : قام المقدم ابو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس اركان حرب الجيش بزيارة لـ ج.ع.٢٠

المملكة السعودية

اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر .
١٥ : وافقت ليبيا على الاتفاقية الخاصة بانشاء المنظمة العربية للثبسية الزراعية .

١٦ - ١٩ : قام الرئيس معمر القذافي بزيارة للجزائر اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها تناولت تطورات أزمة الشرق الاوسط والمسائل المشتركة بين البلدين .
٢٧ - ٢٩ : قام العقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة بزيارة لـ ج.ع.٢٠ اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة ، تناولت قضية الشرق الاوسط والمواضع المتعلقة بين ج.ع.٢٠ وليبيا والسودان .
انظر ايضا : ج.ع.٢٠ م [٢٠]

مالي

٢٨ : قام نائب رئيس مجلس الثمورة بزيارة رسمية لـ ج.ع.٢٠ استغرقت ستة ايام ، اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة حول أزمة الشرق الاوسط والعلاقات بين البلدين والقضايا الافريقية والدولية .
انظر ايضا : ج.ع.٢٠ م [١٤]

المجر

٢٩ : قام وفد عسكري برئاسة وزير الدفاع بزيارة لـ ج.ع.٢٠ استغرقت خمسة ايام ، اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة .

انظر ايضا : تونس [١٤]
العراق [٢٨] المغرب [٢٢]

المغرب

٦ : تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وفرنسا .
١٥ : وقعت في الرباط اتفاقية بين المغرب والولايات المتحدة تقسيم الثانية بموجبها مساعدات لتنفيذ مشاريع المغرب الائتمانية .
١٧ : تم توقيع اتفاقية للتجارة بين المغرب والكونجو كينشاسا .
٢٢ : تم توقيع اتفاق للتعاون الفني والعلمي بين المغرب والمجر .
انظر ايضا : الجزائر [٣٠]
المملكة المتحدة [١٠ - ٢٨]

١٠ - ٢٨ : قام ممر السفائق وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لايران وتونس والجزائر والمغرب ، اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من هذه الدول .

انظر ايضا : ايران [٢٨]
الخليج العربي [٢٧]
الولايات المتحدة [١٠ - ٢٤]

المملكة المتحدة

٢ : قررت بريطانيا منح اندونيسيا قرضا قيمته مليون ونصف مليون جنيه .

٤ - ٩ : قام وزير الخارجية بزيارة لتركيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها حول امن اوربا وقضيتي قبرص والشرق الاوسط .
٧ : قدمت بريطانيا قرضا قيمته ثلاثة ملايين ونصف جنيه لتركيا .

٨ : قدمت بريطانيا لكتينيا قرضا بدون فوائد قيمته عشرة ملايين جنيه .
١٦ - ٢٣ : قام وزير الخارجية بزيارة لكل من لبنان وهونج كونج واليابان اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من هذه البلاد .
٢٤ : قام وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الاوسط بجولة في منطقة الخليج العربي لمدة اسبوعين .
٢٧ : تم توقيع اتفاق تجاري بين بريطانيا وبلغاريا مدته خمس سنوات .

موريتانيا

٣ : اجرى الرئيس مختار ولد سيدداه تعديلا وزاريا جديدا ، فقد عين وزير الخارجية في منصب وزير الدفاع ، وعين سفير موريتانيا السابق في اسبانيا وزيرا للخارجية ، كما اجرى تعديلا في تسع وزارات ، وخرج ثلاثة وزراء من الحكومة .

موناكو

٦ : اختتم مؤتمر الانتماء البرلماني الدولي اعماله في مونت كارلو بامارة موناكو ، وكان المؤتمر قد بدأ اعماله يوم ٣٠ مارس الماضي واشترك فيه ممثلو ٥٤ دولة . وقد تمت خلاله المؤتمرات مناقشة عدد

٢٢ : تام وكيل وزارة الخارجية بزيارة لتركيا ، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في انقرة حول المسائل التي تهم البلدين والموقف الدولي بها في ذلك ازمة الشرق الاوسط .
انظر ايضا : اسبانيا [١٢]
المانيا الغربية [٤ - ١٢]
المغرب [١٥]

اليابان

١٢ : دعت اليابان أعضاء سفارتها لمغادرة جواتيمالا .
انظر ايضا : المملكة المتحدة [١٦ - ٢٣]

اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها .
الولايات المتحدة

١٠ - ٢٤ : قيام المستنصر سيستكو مستشار الرئيس نيكسن ومساعد وزير الخارجية بجولة زار خلالها ج.م.ع.م. واسرائيل وقبرص ولبنان وايران والمملكة السعودية وايطاليا وفرنسا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من هذه الدول .
١٨ : وافقت امريكا على سحب سفيرها من عمان بناء على طلب الملك حسين والحكومة .

من القضايا الدولية الهامة من بينها استغلال قاع البحار في الأغراض السلمية ، ونزع السلاح ، والتعاون الاقتصادي .

النمسا

٢ : كلف رئيس الجمهورية برونكريسكي زعيم الحزب الاشتراكي بتشكيل الحكومة الجديدة في النمسا عقب نوز حربه في الانتخابات البرلمانية

نيبال

١ : قام ملك نيبال بزيارة رسمية لبورما

مايو ١٩٧٠



أفريقيا الوسطى وليبيريا على مستوى السفراء .

١٦ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين أفريقيا الوسطى وتشيكوسلوفاكيا
١٨ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين أفريقيا الوسطى والكاميرون .
٢٦ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين أفريقيا الوسطى والبانيا .
انظر ايضا : تشاد [١٧]

البنانيا

٦ : اعترفت البانانيا بالحكومة الكمبودية الجديدة التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .
انظر ايضا : أفريقيا الوسطى [٢٦]

المانيا الاتحادية [الغربية]

١٠ : قام وزير الخارجية بزيارة لماليزيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في ماليزيا كما وقع على معاهدة تنص على تقديم المساعدة لمركز التعليم المهني .
١٤ : اميد انتخاب فيلي برانت رئيس وزراء ألمانيا الغربية رئيساً للحزب الديمقراطي الاشتراكي .
انظر ايضا : ليبيريا [١٢]

اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من البلدين .

الاردن

٥ : قررت الحكومة الاردنية الاعتراف بدولة موريتانيا واقامة علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفراء .
١٣ : تم التوقيع على برنامج للتعاون الثقافي بين الاردن والاتحاد السوفيتي .

انظر ايضا : باكستان [٢٤]
العراق [٧]

اسبانيا

١ : تم توقيع اتفاق تجاري بين اسبانيا وبولندا .
انظر ايضا : ج.م.ع.م. [٢]

أفريقيا الوسطى

٢ - ٦ : قام بوكاسا رئيس الجمهورية بزيارة رسمية لليبيريا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في مونروفا تناولت الوحدة الافريقية والعلاقات بين البلدين وتبادل التعاون الثقافي والاقتصادي .
٥ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين

الاتحاد السوفيتي

٥ - ٨ : قام ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي واليكسي كوتسيفجين رئيس الوزراء على رأس وفد بزيارة لتشيكوسلوفاكيا وقعا خلالها مع المسؤولين في براغ المعاهدة الجديدة للصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا .
١٦ - ٢٣ : قام فلاديمير نائب وزير الخارجية بزيارة لتركيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في انقرة .

٢٢ : قام وفد حكومي سوفيتي برئاسة رئيس لجنة الدولة لمجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي بزيارة للسودان أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في الخرطوم حول العلاقات الاقتصادية الخارجية .
انظر ايضا : اثيوبيا [٢١]
- ٢٨ [الاردن] [١٣] بولندا
[١٢ - ١٥] الجزائر [١٦]

اثيوبيا

٢١ - ٢٨ : قام الامبراطور هيلاسلاسي بزيارة لليابان والاتحاد السوفيتي

المانيا الديمقراطية [الشرقية]

١٩ - ٢١ : قام وزير الخارجية بزيارة للجزائر أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في الجزائر تناولت زيادة التعاون بين البلدين .
انظر أيضا : بولندا [١٢]
١٥ [الجزائر [٢١] جزر المالديف . [٢٣]

اندونيسيا

١٦ - ١٨ : عقد في جاكرتا المؤتمر الآسيوي ودول المحيط الهادى غير الشيوعية ، اشترك فيه وزراء خارجية ١١ دولة ، وقد أسفر الاجتماع عن اتفاتهم على التعجيل باتخاذ اجراء دولى من أجل اعادة السلام في كمبوديا وسحب جميع القوات الاجنبية من اراضيها .
٢٥ - ٣١ : قام الرئيس سوهارتو بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في أمريكا .

إيطاليا

١٣ - ١٥ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية للبحر أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .
٢٥ - ٢٤ : قام وزير الخارجية بزيارة لكل من فرنسا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية خلالهما محادثات مع المسؤولين في كل من البلدين حول الوضع في الشرق الاوسط .
٢٦ - ٢٨ : عقد في روما مؤتمر وزراء خارجية دول حلف الاطلسي .
ومصدر بيان مشترك أكد فيه وزراء الخارجية عزمهم على دعوة الحكومات المعنية الى اجراء محادثات استطلاعية تتناول الحد [المتوازن] من القوى المسلحة في أوروبا ، كما يعيد البيان تأكيد الالتزام بمواصلة السياسة الموجهة للتخفيف من حدة التوتر .
انظر أيضا : الولايات المتحدة [٢٤ - ٢٧]

باكستان

• صدر بيان مشترك بشأن المحادثات

التي اجراها الرئيس يحيى خان أثناء الزيارة التي قام بها لتركيا يوم ٣٠ أبريل اتفقت فيه تركيا والباكستان على تعزيز التعاون الاقليمي وتنمية التحالف الذي يضم ايران ، كما دعمت الدولتان الى تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراته بشأن النزاع في الشرق الاوسط والنزاع على كشمير .
٢٢ : تم توقيع اتفاق تجارى بين باكستان والصين الشعبية .
٢٤ : تم التوقيع على اتفاقية للطيران المدني بين الاردن وباكستان .
انظر أيضا : تركيا [٣-٧]

بلجيكا

٢٣ : قام وزير الدفاع بزيارة وتسمية لتونس أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في تونس .

بلغاريا

٣ - ١١ : قام وزير الخارجية بزيارة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية مع المسؤولين في القاهرة حول الموقف في الشرق الاوسط والعلاقات بين البلدين .
١٨ : قام رئيس الوزراء بزيارة لليابان أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .
انظر أيضا : بولندا [١٢] [١٥]

بولندا

٤ - ٧ : قام وزير الخارجية بزيارة لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها حول المشاكل الاوروبية والاحداث الجارية في الشرق الاوسط والافعى .
١٢ - ١٥ : عقد في وارسو المؤتمر الرابع والعشرون للدول الاعضاء بمنظمة الكوميكون واشترك فيه رؤساء وزراء الاتحاد السوفيتي وبلغاريا والمجر ورومانيا ومنغوليا والمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا لبحث مشكلة توزيع وتقسيم العمل في نطاق مشروعات السنوات الخمس من عام ١٩٧١ - ١٩٧٥ ومشكلة تنسيق الاسعار ونظام الاعتمادات والقروض .

انظر أيضا : انجيتا [١]
ج.ع.م [٢] [١٨]

بوليفيا

١٢ : استقالت حكومة الرئيس الفريدو اوفاندو العسكرية .

تايلاند

٢٧ : قام وفد برئاسة نائب رئيس الوزراء بزيارة لكمبوديا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين فيها حول املاح جميع وسائل النقل والمواصلات بين تايلاند وكمبوديا .
انظر أيضا : كمبوديا [١٣]

تركيا

٢ - ٧ : عقد في أنقرة اجتماع رؤساء دول تركيا وايران وباكستان .
وقد صدر بيان مشترك أعلنوا فيه مساندتهم لتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ حول قضية الشرق الاوسط وعبروا عن أملهم في أن تسوى أزمة جنوب شرق آسيا وفقا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ كما أعلنوا مساندتهم لتسوية الخلافات القائمة بين باكستان والهند ، وبين ايران والعراق ، والمشكلة القبرصية ، على أساس القرارات الدولية وحقوق الشعوب المعنية بالامر .

هذا وقد أبرق رؤساء الدول الثلاث الى كل من الرئيس الامريكى نيكسون ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لحثها على السعى الى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى وفقا لقرار مجلس الامن .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي [١٦ - ٢٣] الجزائر [١٨]
ج.ع.م [٢] .

تشاد

١٧ : قام رئيس الجمهورية بجولة في بعض دول افريقيا الوسطى من بينها الكونجو برازافيل وجينون

والكونجو كينشاسا وجمهورية
أفريقيا الوسطى .

تشيكوسلوفاكيا

١٨ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين
تشيكوسلوفاكيا والكاميرون على
مستوى السفارة .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
[٥ - ٨] أفريقيا الوسطى
[١٦] بولندا [١٢-١٥] .

تونس

١٠ - ١٧ : قام وزير الخارجية بزيارة
للمانيا الغربية حضر خلالها اجتماع
الحزب الديمقراطي الاشتراكي
الحاكم الذي يرأسه المستشار
وبلى برانت. ويمثل وزير الخارجية
حزب الدستور الاشتراكي
التونسي باعتباره نائب أمين عام
الحزب .

انظر أيضا : بلجيكا

الخليج العربي

٢ - ٦ : قام حاكم إمارة أبو ظبي
بزيارة للملكة السعودية أجرى
خلالها محادثات مع المسؤولين في
السعودية .

١٢ : وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع
على أن تصبح إمارة البحرين دولة
مستقلة تمام الاستقلال حينما
تسحب منها القوات البريطانية
في العام القادم .

١٦ - ١٩ : قام حاكم إمارة أبو ظبي
بزيارة لإيران أجرى خلالها محادثات
مع المسؤولين في طهران .
٢٧ : قام الشيخ راشد بن سعيد
حاكم دبي بزيارة لإيران لمدة ٥
أيام أجرى خلالها محادثات مع
المسؤولين في طهران .

الجزائر

٨ : اعترفت الجزائر بحكومة الائتلاف
الوطني الكيبودي التي شكلها
الأمير سيهانوك في المنفى .
١٦ : تم التوقيع على اتفاقية
تعاون بترول بين الجزائر
والجزائر .
١٨ : تم التوقيع على اتفاق بشأن

التخطيط النهائي للحدود بين
الجزائر وتونس .

٢١ - ٢٣ : عقد في الجزائر مؤتمر
وزراء البترول الذي اشتركت فيه
ليبيا والعراق والجزائر وقد تم
توقيع اتفاق تعاون بترولي بين
الدول الثلاث ، وينص على إنشاء
صندوق خاص للتعاون بين الدول
الثلاث ومساندة أية حكومة منهم
تتأثر من جراء مواجهتها للشركات
الأجنبية ، والقيام بمشروعات
مشتركة تستند على الأسس
الاقتصادية في مجال الصناعة
البترولية .

٢١ : اعترفت الجزائر بألمانيا الديمقراطية
٢٢ - ٢٤ : قام وزير الخارجية بزيارة
لليبيا أجرى خلالها محادثات مع
المسؤولين بها تناولت العلاقات
الثنائية بين البلدين ، كما تم
التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين
ليبيا والجزائر تتعلق بالنقل الجوي
وانشاء شركات مشتركة ، واقامة
وتنقل الأشخاص .

انظر أيضا : ألمانيا الشرقية
[١٩ - ٢١] ج.ع.م [٥]
العراق [٢ - ٥] المغرب
[٢٧ - ٢٨] .

جزر المالديف

٢٣ : اعترفت جزر المالديف بجمهورية
المانيا الديمقراطية ، وتم تبادل
التمثيل الدبلوماسي بينهما على
مستوى السفارة .

جنوب افريقيا

١٩ - ٢٤ : قام جون فورستر رئيس
الوزراء بزيارة لكل من مالوي
وروديسيا أجرى خلالها محادثات
مع المسؤولين في كل من البلدين .

ج.ع.م

١ : التي الرئيس جمال عبد الناصر
خطابا سياسيا بمناسبة عيد
العمال أورد فيه مراحل العدوان
الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٧ حتى
اليوم ، مشيرا الى الاعمال
الوحشية التي قام بها الحكام
العسكريون الإسرائيليون في
مختلف المدن الفلسطينية .
٢ : تقرر فتح مكاتب تجارية في انقرة

ومزيد وأثينا ووارسو وموكيو
وجدة .

٥ : تم توقيع اتفاق تجاري بين الجزائر
و ج.ع.م .

٦ : تم تبادل توقيع بروتوكول لتنظيم
التعاون الاقتصادي والتبادل
التجاري بين ج.ع.م وسوريا .

١٢ : اعترفت ج.ع.م بالحكومة المؤقتة
لجبهة الائتلاف الوطني الكيبودي
التي انها الرئيس سيهانوك في
المنفى .

١٨ : تم توقيع اتفاق تجاري بين ج.ع.م
وبولندا .

٢٤ : تم التصديق على اتفاقيتي التكامل
الاقتصادي والتعاون الفني بين
مصر والسودان .

٢٤-٢٩ : قام الرئيس جمال عبد الناصر
بزيارة للسودان حضر خلالها
مؤتمر القمة للدول الثلاث ج.ع.م
والسودان وليبيا .

٢٨ : أغلقت ج.ع.م سفارتها في بنوم
بنه بعد قطع العلاقات مع حكومة
كيبوديا .

انظر : فرنسا [٢٠-٢٤]
بلغاريا [٣-١١] الدانمرك
[٧-١١] السودان [٢٦]
مالي [٤-١٠] .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٨ : اعترفت اليمن الجنوبية الشعبية
بحكومة الائتلاف التي شكلها الأمير
سيهانوك في المنفى .

الدانمرك

٧-١١ : قام وزير الخارجية بزيارة لـ
ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع
المسؤولين في القاهرة لتوطيد
العلاقات بين البلدين ، تناولت
تطورات الموقف في الشرق الأوسط
وموقف بلاده منها .

الدومينيكان

١٧ : فاز جواكين بالاجوين رئيسي
الجمهورية في انتخابات الرئاسة
وحصل على ٥٢ في المائة من
مجوع الاصوات ، فاعيد انتخابه
رئيسا للجمهورية لفترة أربع
سنوات أخرى .

١٦-٥ : تام كينث كاوئدا رئيس الجمهورية بزيارة ليوجوسلافيا ورومانيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من البلدين.

رومانيا

٧-٢ : قام وزير الخارجية بزيارة للكونجو برازايل أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في الكونجو برازايل . وصدر بيان مشترك دعا فيه الجانبان الى اجلاء القوات الامريكية وقوات فيتنام الجنوبية عن الاراضي المكبودية.

٣ : اعترفت رومانيا بحكومة الائتلاف المكبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

انظر ايضا : بولندا [١٢-١٥] زامبيا [١٦-٥] .

السودان

١٤ : قرر مجلس الثورة السوداني الاعتراف بحكومة الائتلاف المكبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

٢١ : تم التوقيع على بروتوكول تجاري بين السودان والصين الشعبية ويقضى برفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ١٦ مليون جنيه.

٢٥ : اعلن اللواء جعفر نيمري مجلس الثورة تأميم البنوك الاجنبية العاملة في السودان .

٢٦ : عقد في الخرطوم مؤتمر القمة الثلاثي حضره الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس معمر القذافي والرئيس جعفر نيمري وقد بحث المؤتمر قضية الشرق الاوسط ، وتنسيق السياسة الخارجية للدول الثلاث ، وتوثيق العلاقات بين الدول الافريقية ، ودعم حركات التحرر الافريقية لمواجهة النشاط الاستعماري ، كما بحثوا عددا من القضايا التي تهم الدول الثلاث انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٢٣] ج.ع.م [٢٤] [٢٤] - [٢٩] ليبيا [٢٤-٣٠] .

سوريا

٥ : اعترفت سوريا بحكومة الائتلاف

المكبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

انظر ايضا : ج.ع.م [٦] المجر [٨-٤] المملكة السعودية [١١]

سيلان

٢٨ : فاز تكتل الائتلاف اليساري الذي تتزعمه السيدة باندرانيكة رئيسة الوزراء السابقة باغلبية الاصوات في الانتخابات ، وقد حصل على ١١٠ مقاعد في البرلمان من ١٤٠ مقعدا ، بينما فاز الحزب الوطني المتحد بـ ١٤ مقعدا ، وقد قدم سينانيكة رئيس الوزراء استقالته

٣١ : ادت حكومة سيلان الجديدة برئاسة السيدة بندرانيكة اليمين القانونية وتضم الوزارة ٢٠ وزيرا . وقد احتفظت السيدة باندرانيكة بمناصب الخارجية والدفاع والتخطيط ، بالإضافة الى رئاسة الوزارة .

الصومال

٧ : قرر مجلس الثورة الصومالي تأميم جميع البنوك وشركات البترول الاجنبية في البلاد . وتم تعيين مسؤولين صوماليين للإشراف على ادارتها .

الصين الشعبية

٥ : قررت الصين الشعبية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة الانقلاب في كيبوديا ، واعلنت اعترافها بحكومة الائتلاف التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

١١-١٤ : قام رئيس الوزراء بزيارة لفيتنام الجنوبية أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في سايجون تناولت العلاقات والتعاون والمعونات المتبادلة بين البلدين . انظر ايضا : باكستان [٢٢] السودان [٢١] كندا [٢٦]

العراق

٥-٢ : اقام الفريق صالح مهدي عماش نائب رئيس الجمهورية بزيارة للجزائر أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .

٦ : اعترفت العراق بحكومة الائتلاف

المكبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

٧ : تم توقيع بروتوكول تجاري بين العراق والاردن يقضى بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين .

١٢-٩ : قام السيد حردان الفكري نائب رئيس الجمهورية يرافقه وزير الخارجية ، بزيارة رسمية للكويت أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها .

١٦ : تم توقيع اتفاق ثقافي بين العراق وفرنسا .

١٩ : صدقت الحكومة العراقية على اتفاق للتعاون الاقتصادي مع المجر ينال العراق بموجبه قرضا قيمته ٢٠ مليون دولار .

انظر ايضا : الجزائر [٢١] - [٢٣] ليبيا [٢٤-٣٠]

فرنسا

٣ = ٦ : قام وزير الاقتصاد بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في واشنطن .

انظر : ايضا ايطاليا [٢٠-٢٤] بولندا [٤-٧] العراق [١٦] ليبيريا [١٢] .

فلسطين

٦ : وافقت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على المشاركة في منظمة تحرير فلسطين .

٧ : شن رجال المقاومة سلسلة هجمات على المواقع والمستعمرات الاسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية ومناطق الجليل الاعلى ، واشعلوا النار في مصنع كبير في حيفا .

١٢-٢٤ : قام ابا ايان وزير خارجية اسرائيل بجولة زار خلالها كندا والولايات المتحدة وبريطانيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في كل من الدول الثلاث .

١٨ : استقال دافيد بن جوريون من البرلمان الاسرائيلي .

٢٩ : هاجمت قوات العاصفة منشآت ووحدات وتحصينات العدو في وادي الاردن ، وانزلت بها خسائر كبيرة في الارواح والمعدات

٣٠ : بدأت في القاهرة اعمال الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وقد اشتركت فيه

جميع منظمات المقاومة ، وتناقش في هذه الدورة بعض المسائل الهامة ، وفي مقدمتها انشاء قيادة عسكرية موحدة تضم كل المنظمات ، وتطوير جيش التحرير الفلسطيني ، وتحقيق الوحدة الوطنية ، ودعم صمود الفلسطينيين في الارض المحتلة .
انظر ايضا : كمبوديا [١٥]
الولايات المتحدة [٧] .

فيتنام الديمقراطية

١ : اعترفت فيتنام الديمقراطية بحكومة الائتلاف الكمبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

الكاميرون

٢٦ : تم تشكيل حكومة جديدة في الكاميرون برئاسة احمدو ابيجو
انظر ايضا : كمبوديا [٢٥] .

كندا

٢٠-١١ : قام رئيس وزراء كندا بجولة زار خلالها نيوزيلندا واستراليا وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج واليابان ، وذلك لتعزيز العلاقات مع دول الكمنولث ، وزيادة حجم التجارة الكندية في هذه المنطقة .
٢١ : قررت حكومة كندا منح فاليزيا ترضا قيمته ٢ مليون دولار .
٢٦ : اعترفت حكومة كندا بالصين الشعبية ، وتأييد انضمامها للأمم المتحدة كممثل للشعب الصيني .
انظر ايضا : فلسطين [١٢]
[٢٤] .

كمبوديا

٥ : اعلن الامير سيهانوك تشكيل حكومة اثنائية وطنية في المنفى
١٢ : اعلنت حكومة المنفى التي يرأسها الامير سيهانوك في بكين قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة .
١٢ : استأنفت كمبوديا وتايلاند العلاقات الدبلوماسية بينهما .
١٥ : قررت الحكومة الوطنية الكمبودية

التي فيها الامير سيهانوك في المنفى قطع علاقاتها الدبلوماسية والفصلية مع اسرائيل .
٢٥ : قام الامير سيهانوك بزيارة لفيتنام الشمالية اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في هانوي .
٢٧ : استأنفت كمبوديا وفيتنام الجنوبية العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

انظر ايضا : البانيا [٦]
تايلاند [٢٧] الجزائر [٨]
ج.ع.م [١٢] اليمن الجنوبية الشعبية [٨] السودان [١٤]
سوريا [٥] الصين [٥] العراق [٦]
فيتنام الشمالية [٦] كوبا [٦]
لاوس [٦] ليبيا [١٣]
موريتانيا [١١] .

كوبا

٦ : اعترفت كوبا بالحكومة الكمبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

لاوس

٦ : اعترفت لاوس بالحكومة الكمبودية التي شكلها الامير سيهانوك في المنفى .

لبنان

١٦ : اعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولي انتخاب لبنان عضوا في لجنة حقوق الانسان لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من اول عام ١٩٧١ .

١٧ : قام رئيس الوزراء بزيارة لسوريا استغرقت عدة ساعات اجرى خلالها محادثات مع السلطات السورية حول التطورات الاخيرة بين الدولتين .
انظر ايضا : المملكة السعودية [١١ - ١٤] .

ليبيا

٦ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا والبانيا الشعبية على مستوى السفارة .

٢٠ : وافق مجلس قيادة الثورة الليبي على انضمام ليبيا الى اتفاقية التعاون العربي لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية التي اقراها مجلس الجامعة العربية سنة ١٩٦٥ .

١٢ : اعترفت ليبيا بالحكومة الكمبودية الجديدة التي شكلها الرئيس سيهانوك في المنفى .

٢٤-٣٠ : قام الرئيس ممبر القذافي بزيارة للسودان اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها . كما حضر مؤتمر القمة للدول الثلاث . ثم قام بزيارة للعراق اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها
انظر ايضا : الجزائر [٢١]
٢٣- [٢٢] [٢٤] السودان
[٢٦] موريتانيا [١١-١٥] .

ليبيريا

١٢ : قام رئيس الجمهورية وليام تابمان بجولة زار خلالها المانيا الغربية وفرنسا وسويسرا .

انظر ايضا : افريقيا الوسطى [٢-٦] [١٠] [١١] .

مالاوي

٢٢ : قام الدكتور باتندا رئيس الجمهورية بزيارة لبريطانيا اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في لندن .
انظر ايضا : جنوب افريقيا [١٩-٢٤] .

مالي

٤-١٠ : قام رئيس جمهورية مالي بزيارة لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في القاهرة تناولت المشكلات الدولية والافريقية الهامة ، وتطورات الموقف في الشرق الاوسط ، ووسائل تدعيم العلاقات بين البلدان . وصدر بيان مشترك اعلن فيه الرئيسان ان رفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الامن وتحديها لجميع قرارات الامم المتحدة يمثل تهديدا خطيرا للسلام ليس في الشرق الاوسط فحسب

انظر أيضا : فلسطين [١٢]
— [٢٤] المغرب [١-٢٤] .

موريتانيا

- ١١ : اعترفت موريتانيا بحكومة كيبوديا الجديدة التي شكلها الأمير سيهانوك في المنفى .
- ١٥-١١ : قام رئيس جمهورية موريتانيا بزيارة رسمية لليبيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في طرابلس وصدر بيان مشترك أعرب فيه البلدان عن تأييدهما لحركات التحرر الإفريقية داخل نطاق منظمة الوحدة الإفريقية كما أعربا عن تأييدهما لحركة التحرير الفلسطينية ، والمطالبة بسحب القوات الأجنبية من الأراضي العربية المحتلة .
- انظر أيضا : الأردن [٥] ،
مالى [٢١-٢٣] .

محادثات مع المسؤولين في لندن تناولت تنمية العلاقات بين البلدين والوضع في الشرق الأوسط .

٢٧-٢٨ : قام الملك الحسن بزيارة للجزائر أجرى خلالها محادثات مع الرئيس هواري بومدين في مدينة التلمسان الواقعة غرب الجزائر . وصدر بيان مشترك أعلن فيه الجانبان إنهاء مشكلة الحدود ، وتنسيق استغلال مناجم الحديد في المناطق المجاورة لتندوف عند التقاء حدود الجزائر والمغرب والمصحراء الإسبانية ، وكذلك تنسيق عمليات تحرير الصحراء الإسبانية وأكد الجانبان بشكل خاص تأييدهما غير المشروط ودون أي تحفظ للشعب الفلسطيني ، وتمهدا بتقديم كافة المساعدات الضرورية من أجل توحيد صفوفه ، وبذل كل الجهود ليتسفر للمقاتلين الفلسطينيين ميدان العمل الضروري الذي يتطلبه كفاحهم العادل حتى النصر النهائي .

بل في العالم كله . كما أكد الرئيس المالى تأييد بلاده للقضية العادلة للشعب العربية ، وطالب بضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة ، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

٢١-٢٣ : عقد في بامكو مؤتمر اتحاد جبارك دول غرب إفريقيا ، ويضم المؤتمر رؤساء جمهوريات مالي وساحل العاج وداهومى والنيجر وفولتا العليا وموريتانيا والسنغال . وقد وقع الرؤساء اتفاقية البروتوكول لإنشاء سوق اقتصادية جديدة تضم سبع دول في غرب إفريقيا ، وتشمل النقاط الرئيسية في الاتفاقية وهي : تحسين المواصلات ، وإنشاء نظام التفضلية في المعاملة بين الدول المعنية ، والعمل على استقرار الأسعار للتنمية الصناعية .

ماليزيا

- ٢-٧ : قام نائب رئيس الوزراء بزيارة رسمية لايران أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين بها تناولت القضايا التي تهم البلدين ، وقضايا الشرق الأوسط والاقصى ، ونتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة .
- انظر أيضا : ألمانيا الغربية [١٠] كندا [١١-٢٠]
[٢١] .

الجزر

- ٤-٨ : قام وزير الدفاع بزيارة رسمية لسوريا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في دمشق .
- انظر أيضا : إيطاليا [١٣-١٥] بولندا [١٢-١٥] العراق [١٩] .

المغرب

- ١٥-١٤ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لبريطانيا أجرى خلالها

الولايات المتحدة

- ٧ : تم توقيع اتفاقية مساعدات في المنتجات الزراعية بين أمريكا وإسرائيل .
- ١٢ : وافقت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي على تعديل القانون الذى يسمح لاي دولة تحصل على كميات فائضة من الأسلحة الأمريكية ببيعها إلى دول أخرى بدون موافقة حكومة الولايات المتحدة .
- ويقضى التعديل بمنع أية دولة من بيع عتاد أمريكى إلى دولة أخرى لتكون من بين الدول التى تهدمها الولايات المتحدة بالعتاد الحربى .

- ٢٤-٢٧ : قام روجرز وزير الخارجية بزيارة لإيطاليا حضر خلالها اجتماعات وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي ، كما أجرى محادثات مع المسؤولين في إيطاليا تناولت انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ، وازمة الشرق الأوسط ، ومسائل دولية أخرى
- انظر أيضا : اندونيسيا [٢٥]
— [٢١] فرنسا [٢-٦] ،
فلسطين [١٢-٢٤] المملكة المتحدة [١٣-١٦] .

المملكة السعودية

- ١١-١٤ : قام عمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية للبنان أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في بيروت .
- ١١ : أعلنت المملكة السعودية قطع علاقاتها الاقتصادية مع سوريا على اثر الموقف السوري الخاص باصلاح انابيب نقل البترول .
- انظر أيضا : الخليج العربى [٢-٦] ج.ع.م [٢] مالاوى [٢٣] المملكة المتحدة [٢] .

المملكة المتحدة

- ٥ : قام نائب وزير الخارجية لشئون الكومنولث البريطانى بزيارة للمملكة السعودية أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين في الرياض
- ١٢-١٦ : قام وزير الخارجية بزيارة لأمريكا حضر خلالها اجتماعات الحلف المركزى ، وأجرى محادثات مع المسؤولين في أمريكا تناولت الموقف في الشرق الأوسط ، ومشكلة الهند الصينية ، وحلف شمال الأطلسي .

نشاط المنظمات الدولية



الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

للنظم الإقليمية

منظمات أخرى

ومى ١٤ ابريل اصدرت اللجنة اعلانا خاصا من سياسة الإبرتهيد فى مجال الاعاب الرياضية - وقد اشار الاعلان الى رفض اشراك جنوب افريقيا فى الاعاب الاولمبية سبب اتباعها سياسة التفرقة العنصرية وعدم احترام المبادئ والاخلاق الرياضية التى تتطلب عدم اتمام أى نوع من التفرقة العنصرية فى مجال الاعاب الرياضية - وطلب الاعلان ضرورة تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩٦ الصادر فى ٢ ديسمبر ١٩٦٨ الذى يوصى على عدم اشراك أى دولة او هيئة فى مباريات رياضية مع جنوب افريقيا مادامت هذه الاخيرة تتمسك بسياسة الإبرتهيد .

قاع البحار : عقدت لجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات اجتماعات فى مدينة نيويورك امتدت من ٢ الى ٢٧ مارس . وتركز العمل خلال هذه الدورة فى اللجنتين الفرعيتين قامت اللجنة الفرعية الاقتصادية والفنية ببحث ودراسة المسائل الاقتصادية والفنية لاستغلال قاع البحار ، ولكنها لم تقدم أية اقتراحات او توصيات . اما اللجنة الفرعية القانونية ، فلم تتمكن بدورها من الانتهاء من صياغة القواعد القانونية الخاصة باستكشاف واستغلال قاع البحار

اتخذت اللجنة قرارا بارسسال مجموعة عمل خاصة الى افريقيا للاتصال بزملاء حركات التحرر الوطنى والتشاور معهم لتقديم تقرير عن تطور العمل ضد الاستعمار فى افريقيا . وفى ٤ مايو وافقت اللجنة على ان تبدأ المجموعة رحلتها الى افريقيا فى ٢٤ مايو ، وان تستمر ١٠ ايام تزور خلالها لوساكا ودار السلام واديس ابابا والجزائر . ويرأس الوفد دافيدسون نيكول ، ويضم مندوبى اكوادور واثيوبيا والهند والعراق وايطاليا وبولندا وتونس .

التفرقة العنصرية - الإبرتهيد : بدأت اللجنة المشكلة لدراسة سياسة الإبرتهيد التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا دورتها لعام ١٩٧٠ يوم ٢٦ يناير من هذا العام وفى يوم ٢٠ مارس عقدت اللجنة اجتماعا خاصا حضره اوفدات السكرتير العام للأمم المتحدة واعضاء لجنة حقوق الانسان وممثلو الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ومندوبون من الوكالات المتخصصة . وقد عقد هذا الاجتماع الخلس بمناسبة اليوم الدولى لمكافحة التفرقة العنصرية ، وهو اليوم الذى يناسب ذكرى مقتل ٦٨ افريقيا على يد السلطات الحكومية فى جنوب افريقيا فى ٢١ مارس ١٩٦٠ .

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

نزع السلاح : بدأ فى مارس الماضى سريان اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، بعد ان تم تصديق عدد الدول القانونى على الاتفاقية .

وكانت هذه الاتفاقية تسمى ابرمت عام ١٩٦٨ واصبحت قابلة للتصديق عليها ابتداء من اول يوليو ١٩٦٨ فى كل من موسكو ولندن وواشنطن .

تصفية الاستعمار : بدأت لجنة الـ ٢٤ الخاصة بدورها لعام ١٩٧٠ فى ٦ مارس ١٩٧٠ ، وانتخب السيد دافيدسون نيكول من سيراليون ، رئيسا لها وطلقت بعد ذلك فى وضع جدول اعمالها للدورة الجديدة . وفى ٩ مارس اصدرت اللجنة تصريحا يدين الاجراء غير الشرعى الذى اتخذته حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا باعلان الجمهورية . وشرمت اللجنة فى بحث البرنامج الخاص بالاحتفال بمرور ١٠ سنوات على اعلان تصفية الاستعمار . وبناء على اقتراح تقدمت به مجموعة العمل التابعة لها ،

وسمستمر ، مع هذا في الدواصة والتشاور حتى تاريخ انعقاد الدورة القادمة للجنة في جنيف خلال شهر اغسطس القادم

الفضاء الخارجي : عقدت اللجنة الخاصة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي دورتها ١٣ في نيويورك من ٢٠ الى ٢٣ يناير ووضعت برنامج العمل الخاص بدورة عام ١٩٧٠ الحالية

عقد الامم المتحدة الثاني للثمنية : عقدت اللجنة التحضيرية لعقد الامم المتحدة الثاني للثمنية اجتماعات دورتها الخامسة في نيويورك من ٢٤ فبراير الى ١٣ مارس ، واصدرت بعض التوصيات الخاصة ببرامج التنمية والاهداف الواجب على الدول تحصيلها خلال العشر السنوات القادمة ، واوصت بأن يكون هدف الدول النامية الوصول الى معدل نمو متوسط قدره ٦ في المائة بالنسبة للنتائج القومية الاجماعي .

وعادت اللجنة الى الاجتماع في نيويورك في ١١ مايو حيث بدأت اعمال دورتها السادسة التي استمرت الى ٢٨ مايو .

العيد الخامس والعشرين للامم المتحدة : وافقت اللجنة الخاصة بتحضير الاحتفال الخامس والعشرين لانشاء هيئة الامم المتحدة في يوم ١٦ ابريل على عدد من المسائل المتعلقة بالاجتماع الذي يعقد بمدينة سان فرانسيسكو في شهر يونيو سوناقتشت اللجنة الترتيبات الخاصة بمؤتمر الشباب الدولي الذي سيعقد في مدينة نيويورك في الفترة من ٦ الى ١٧ يوليو .

المحيط الانساني : افتتح اوثانت ، السكرتير العام للامم المتحدة ، يوم ١٠ مارس الدورة الاولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للمحيط الانساني المزمع عقده في ستكهولم عاصمة السويد في عام ١٩٧٢ - وتضم هذه اللجنة ٢٧ دولة - وقد تم انتخاب السيد كيث جونسون من جامايكا رئيسا للجنة التي قامت بمناقشة البرامج الخاصة باعمال المؤتمر ، وكونت مجموعتي عمل لبحث المسائل المختلفة المتعلقة به .

وقد انتهت اللجنة في ١٧ مارس من مناقشة تنظيم المؤتمرات والاعداد الوثائق اللازمة له ، كما انتهت من بحث الاجراءات التي يتعين اتخاذها لتشجيع اشتراك الدول المختلفة في اعمال هذا المؤتمر وتنظيم حملات اعلامية تنقل الى الدول كافة المعلومات الخاصة باغراض المؤتمر واهدافه .

وعقب ذلك ، تم النظر في جدول اعمال مبدئي للمؤتمر ، وقامت اللجنة بعرض ما توصلت اليه على السكرتير العام وطلبت منه أن يعد مقترحاته وتوصياته الخاصة بوضع اعلان دولي من المحيط الانساني .

وانتهت اللجنة اعمال دورتها الاولى هذه يوم ٢٠ مارس .

القانون التجاري الدولي : عقدت اللجنة الخاصة بالقانون التجاري الدولي دورتها الثالثة في نيويورك في الفترة من ٦ الى ٢٠ ابريل ، وانتخب السيد البيرت ليلار من بلجيكا رئيسا لها - وتضم هذه اللجنة ٢٩ عضوا وقد تكونت بناء على قرار من الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ ، وتهدف الى توحيد وتشجيع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ، وتتبع اللجنة مجموعتان فرعيتان هما : المجموعة رقم ١ وتعنى في هذه الدورة ببحث القواعد التي تحكم تحرك السلع والبضائع ، والمجموعة رقم ٢ التي تبحث في وضع تقرير كامل من اعمال اللجنة في الدورات الثلاث الاولى لنشره في كتابها السنوي الاول المزمع اصداره عقب هذه الدورة .

لجنة القانون الدولي : بدأت لجنة القانون الدولي دورتها ٢٢ في جنيف في ٤ مايو ، واختارت السيد تاسليم الهاس من نيجيريا رئيسا لها ، وستستمر هذه الدورة حتى ١٠ يوليو .

مجلس الامن :

روديسيا الجنوبية : بعثت حكومة المملكة المتحدة برسالة الى مجلس الامن في ٣ مارس تطلب فيها انعقاد بصفة عاجلة لبحث موضوع اعلان الجمهورية

في روديسيا الجنوبية . ولقد انضمت ٢٨ دولة اربية الى هذا الطلب ، وبسبب المجلس بحث الموضوع في ٦ مارس حيث استمرت المناقشات حتى يوم ١٨ مارس عندما توصل المجلس الى اصدار قرار حظر بموافقة جميع اعضائه فيها هذا اسبقا التي امتنعت عن التصويت .

ويدين القرار الاعلان غير الشرعي للجمهورية في روديسيا الجنوبية ، ويطلب من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الامتناع عن الاعتراف بالنظام غير الشرعي او تقديم اي معسونة اليه ، وادان القرار ايضا سياسة حكومتى جنوب افريقيا والبرتغال لاستمرار علاقاتها مع روديسيا الجنوبية - كما طلب القرار من حكومة جنوب افريقيا سحب قوات الشرطة التابعة لها من اقليم روديسيا الجنوبية .

كذلك طالب القرار بريطانيا ، بوصفها الدولة المتولية ادارة هذا الاقليم ، ان تعمل على الفاء اي تمثيل دبلوماسي او تمسلي تقوم به نيابة عن اقليم روديسيا الجنوبية .

البحرين : عقد مجلس الامن اجتماعا خاصا يوم ١١ مايولبت في تقرير مبعوث السكرتير العام الى البحرين « انظر مبعوثي السكرتير العام » . وقد وافق المجلس بالاجماع على ما جاء في هذا التقرير الذي ينقل رغبة شعب البحرين في الحصول على استقلاله بعد ان تسحب بريطانيا من الامارة في عام ١٩٧١ .

لبنان واسرائيل : قدمت لبنان شكوى الى رئيس مجلس الامن طلبت فيها عقد دوورة طارئة للمجلس لبحث العدوان الهذى شنته اسرائيل على جنوب لبنان . وقد انعقد مجلس الامن في ١٢ مايو لبحث الشكوى فورا ، واتخذ قرارا بالاجماع يطالب بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية نورا من الاراضى اللبنانية .

قرار ٢٧٩ لعام ١٩٧٠ : وكانت اسبانيا قد قدمت مشروع هذا القرار ، على اساس انه اجراء لورى لحل المشكلة القائمة من جراء الاحتلال ، على ان

٣١ - وفي ٣١ مارس اتخذ المجلس بالإجماع قراراً يعبر عن أسفه لما أحدثه الزلزال الذي وقع في تركيا ، وأعرب القرار عن مواساة المجلس لشعب تركيا وحكومتها ، وطلب من الدول الأعضاء ومن المنظمات الدولية غير الحكومية تقديم العون إلى المناطق التي أصابها الزلزال .

٢ - وفي ٢ أبريل اتخذ المجلس قرارين :

وقد تضمن القرار الأول الذي اتخذ بالإجماع أن المجلس يوافق على تقرير السكرتير العام بخصوص استغلال الموارد الطبيعية بواسطة الأقمار الصناعية « والأقمار الصناعية مهتبهـا المساعدة على اكتشاف المناطق المختلفة وتصويرها للكشف عن وجود المعادن والموارد الأخرى » وطلب المجلس من أوائت أن يقدم نسخاً من هذا التقرير إلى لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي واللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في مجالات التنمية ، وكذلك إلى الأجهزة الأخرى التي يهـمها الأمر ، لكي تقدم مزيداً من المعلومات ، والتعليقات عن هذا الموضوع .

والقرار الثاني يخص تقريراً للجنة الخاصة ببرنامـج تخطيط استغلال الموارد الطبيعية . وقد أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثانياً هذا القرار عن قلقه لبطء التقدم الذي يحرزه هذا البرنامج بسبب نقص الموارد المالية - وطلب القرار من السكرتير العام الاستمرار في بحث وسائل دفع هذا البرنامج إلى الأمام ، وقد صدر هذا القرار بأغلبية ٢٣ صوتاً ضد لاشئ . وامتثعت ثلاث دول عن التصويت هي : بلغاريا واليونان والاتحاد السوفيتي .

٣ - وفي ٢ أبريل أوصى المجلس بأن توافق الجمعية العامة على اختيار عام ١٩٧٤ كـ السنة الدولية للسكان . كما أوصى بأن تسمح الجمعية العامة للسكرتير العام بتنظيم برنامج خاص لوضع الدراسات المتعلقة بالسكان ؟ بحيث يطبق هذا

الشرق الأوسط : المحادثات الرباعية : استمر مندوبو الدول الأربع الكبرى في الأمم المتحدة في عقد اجتماعاتهم للاهتمام إلى حل مشكلة الشرق الأوسط دون إحراز أي تقدم يذكر - وكانت الولايات المتحدة قد تقدمت في الأسبوع الثالث من شهر فبراير باقتراح قوامه أن تصدر الدول الأربع نداء لوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط .

وقد طرح هذا الاقتراح للمناقشة في الاجتماع رقم ٢٧ الذي عقد في ١٩ فبراير ، وفي هذا الاجتماع أعلن جاكوب ماليك مندوب الاتحاد السوفيتي رفض حكومته للاقتراح الأمريكي ، وأكد أن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه أن يوافق على أي اقتراح لا يتضمن الانسحاب الكامل للقوات المعتدية واعتبر أن وقف إطلاق النار ما هو إلا تجريد لخطوط وقف النار ، وتحويلها إلى حدود دائمة .

وتستمر المحادثات حتى الآن دون التوصل إلى أي اتفاق بشأن إيجاد حل للزامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

١ - بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعمال دورته ٤٨ في نيويورك يوم ٢٣ مارس - وكان المجلس قد عقد اجتماعات لتنظيم العمل في هذه الدورة من ١٢ إلى ١٤ يناير .

٢ - وبدأ المجلس أعمال دورته ببحث موضوع مكانة المخدرات وكانت اللجنة الخاصة بكائنة المخدرات قد تقدمت ببعض المشاريع لاتخاذ قرارات لتنظيم التعامل في المواد المخدرة - واتخذ المجلس قراراً في هذا الشأن ، بناء على اقتراح لجنة المخدرات ، بطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة توجيه الدعوة لعقد مؤتمر دولي في عام ١٩٧١ لوضع اتفاقية دولية تنظم الرقابة على العقاقير المخدرة والخطرة . هذا وقد ناقش المجلس أيضاً تقرير أوائت الخاص بحالات القوعية والدعاية الدولية من أجل مساعدة جهودات عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية .

يقتصر المجلس في بحث موضوع العدوان ذاته .

وكانت الولايات المتحدة قد حاولت إضافة عبارة « والامتناع الفوري من جميع العمليات الحربية في المنطقة » بينما سعى الاتحاد السوفيتي إلى إضافة عبارة « وقف الاعتداء الإسرائيلي ضد لبنان » ، إلا أن الاقتراحين رفضا لعدم حصولهما على عدد الأصوات اللازم .

واستمر المجلس في بحث موضوع المنازعات المسلحة بين لبنان وإسرائيل ، وفي ١٤ مايو حاولت الولايات المتحدة إثارة أزمة ضد العرب في المجلس بإثارة موضوع المساعدات السوفيتية العسكرية للعرب .

وفي ١٩ مايو أصدر مجلس الأمن قراراً يدين إسرائيل لعدوانها على المناطق الجنوبية من لبنان ، وحذر القرار إسرائيل من تكرار مثل هذا العمل « حيث سيضطر المجلس إلى اتخاذ الخطوات المناسبة والفعالة وفقاً للقرار رقم ٢٦٢ الصادر في عام ١٩٦٨ على أثر مهاجمة إسرائيل لمطار بيروت الجوي ، وتمشياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة » . وكانت لبنان قد تقدمت في ٢٨ فبراير بمذكرة إلى رئيس مجلس الأمن تشكو فيها من تعرضها لهجمات إسرائيلية في الجزء الجنوبي من أراضيها في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ فبراير .

اقليم ناميبيا : أعلن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٦ فبراير قبول نص اتفاق مع حكومة ناميبيا حول بطاقات تحقيق الشخصية التي تمنح لاهالي اقليم ناميبيا .

٣ - تم في ٣٠ يناير الماضي تكوين لجنة فرعية خاصة لبحث تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة باقليم ناميبيا . واشتركت فنلندا والنيجال في رئاسة هذه اللجنة التي بدأت في العمل من أجل التوصل إلى دراسة شاملة للموضوع ، وقد أبلغت اللجنة مجلس الأمن في ٣٠ أبريل أنها لم تتوصل بعد إلى أي نتائج موضوعية ، وعبرت عن أملها في تقديم تقريرها إلى المجلس في نهاية شهر يونيو .

اللجنة الاقتصادية

لأسيا والشرق الأقصى :

عقدت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى اجتماعات دورتها ٢٦ في مدينة بانجوك في الفترة من ١٥ إلى ٢٧ أبريل . وبحثت اللجنة نرس التنمية الاقتصادية في المنطقة بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، بعد ان استعرضت نتائج أعمال العام الماضي .

وقامت اللجنة أيضا بدراسة وسائل تدعيم التعاون الاقليمي للعمل على رفع مستوى المعيشة في دول جنوب شرق آسيا .

وقد أرسل أوثانت ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، رسالة الى اللجنة بمناسبة انعقاد دورتها أكد فيها أهمية العمل الذي تؤديه اللجنة - وقد انتخبت اللجنة

رئيسا لها السيد بونرودينسون نائب وزير الزراعة في تايلاند . هذا ، وقد اتخذت اللجنة عددا من القرارات التي تطلب الدول الأعضاء بالاهتمام بالخطط العامة للتنمية لمعاونة برامج ومشاريع واهداف العقد الثاني للتنمية . كما طلبت اللجنة من سكرتيرها التنفيذي ، وضع تقييم للتطور الذي سوف تحققه الدول الاسيوية خلال العقد الثاني للتنمية .

كما اتخذت اللجنة قرارا بخصوص التخطيط السكاني ، وتنظيم حجم الأسرة من اجل تحقيق معدل انفسل للزيادة السكانية في دول آسيا والشرق الأقصى .

اللجنة الاقتصادية

لامريكا اللاتينية :

عقدت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية دورتها الخامسة غير العادية في نيويورك من ٤ إلى ٧ مايو برئاسة ادواردو براولي من الأرجنتين . وبحثت اللجنة النشاط الاقتصادي لدول امريكا اللاتينية خلال العقد الثاني للتنمية ، كما استعرضت

البرنامج في خلال عام ١٩٧٤ ، وقد صدرت هذه التوصية بموافقة ١٩ دولة ضد ٣ دول .

- واتخذ المجلس قرارا حصل على اقلية ١١ صوتا في مواجهة صوت واحد وامتناع دولتين من التصويت ، يطلب من اللجنة التحضيرية لعقد التتمة الثاني ، ادراج نقرة من تنظيم السكان في الدول النامية ضمن برنامج العقد .

وقد اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء الاول من الدورة في ٣ ابريل وعاد الى الاجتماع يوم ١١ مايو حيث استمر الجزء الثاني من دورته ٤٨ حتى ٢٨ مايو .

اللجنة الاقتصادية لأوروبا :

الدورة ٢٥ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعات دورتها ٢٥ في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ أبريل - وقد عرضت اللجنة طلبا تقدمت به جمهورية المانيا الديمقراطية للاشتراك في أعمال الدورة الحالية .

وقد قامت اللجنة ببحث عدد من المواضيع الخاصة بالتبادل التجاري بين دول أوروبا . - عقدت اللجنة الفرعية للشئون الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، دورتها ٢١ في جنيف من ١٩ إلى ٢٣ يناير ، حيث استعرضت التطورات في ميدان الزراعة داخل النطاق الأوروبي .

- وعقدت لجنة الغاز اجتماعاتها في جنيف أيضا من ٢٦ إلى ٢٨ يناير ، كما عقدت لجنة المياه الخاصة اجتماعات من ٢٦ إلى ٣٠ يناير في جنيف كذلك .

- نشرت اللجنة الاقتصادية ، لأوروبا في شهر مارس الماضي دراسة خاصة من الموقف الاقتصادي للقارة الأوروبية خلال عام ١٩٦٩ ، وقد تناولت هذه الدراسة بحث النمو الاقتصادي في دول غرب وشرق أوروبا في ميدان الصناعة والزراعة والقوى المحركة ونتاج المواد الأولية .

الموقف الاقتصادي والاجتماعي
دول أمريكا اللاتينية .

لجنة حقوق الإنسان :

بدأت لجنة حقوق الإنسان دورتها السادسة والعشرين بقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٤ سداير وقد وافقت اللجنة على جدول أعمالها الذي يتكون من ٢٥ بنداً ومن أهم الأعمال التي بحثتها اللجنة في هذه الدورة موضوع حقوق العرب في الإنكسار التي تحتلها إسرائيل ، وموضوع التفرقة العنصرية في أفريقيا . وفي ٢٦ سداير وافقت اللجنة على قرارين ، يدين الأول منها سياسة الإرتداد ويعتبرها اسوا اشكال التفرقة العنصرية . اما القرار الثاني فقد طلب نبيه اللجنة جميع الحكومات ببذل مزيد من الجهود للعمل على وضع برامج وطنية لمحاربة التفرقة العنصرية ، وقد حصل هذا القرار الاخير على موافقة ٢٣ صوتا ضد لا شيء مع امتناع ٨ دول عن التصويت . وفي ٢ مارس أعلنت اللجنة ادانتها للحكومة غير الشرعية في روديسيا الجنوبية لاعلتها الجمهورية . وجاء في إعلان اللجنة ان « ذلك يمثل خطرا جادا بالنسبة لحقوق الإنسان » ، وطلبت من الدول الاعضاء عدم الاعتراف بهذا النظام .

وفي ٤ مارس وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع قسمدار يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يصدر نداء عاجلا للدول المعنية لكي تعمل على الواد السريع للنازية وللتمسرة العنصرية وكل العقائد الشبولة القائمة على الكراهية .

وفي نفس اليوم ، وانلت اللجنة أيضا على مشروع قرار خاص بالجرائم العسكرية والجرائم ضد الإنسانية ، تتخذ بمقتضاه الدول الاعضاء الإجراءات اللازمة للقبض على الاشخاص المتهمين بجرائم من هذا النوع ، وقد حصل هذا القرار على اقلية ٢٠ صوتا ضد صوتين ، مع امتناع ٩ دول عن التصويت .

وفي ٥ مارس وافقت اللجنة

في ٨ مارس برسالة الى الاسقف
مكارثوس ، رئيس جمهورية قبرص
عبر فيها من اغتياله لعدم
اصابته في المحاولة المؤسفة التي
جرت لاغتياله .

في ١٠ مارس وافقت اللجنة
على قرار يطلب من السكرتير
العام للأمم المتحدة الاعداد
للمشاورات الخاصة بشمال
المدن ووجهات النظر بين
اللجنة ومنظمة الوحدة الافريقية
بشأن تكوين لجنة اقليمية لحقوق
الانسان في افريقيا .

في ١٠ مارس وافقت اللجنة
على قرار يطلب من السكرتير
العام للأمم المتحدة الاعداد
للمشاورات الخاصة بشمال
المدن ووجهات النظر بين
اللجنة ومنظمة الوحدة الافريقية
بشأن تكوين لجنة اقليمية لحقوق
الانسان في افريقيا .

وقد توجه اثنان بعد ذلك الى
اليابان يوم ١٣ ابريل حيث قام
بزيارة المعرض الدولي في اوساكا
وحضر هناك اجتماعا خاصا بيوم
الامم المتحدة ، وزار جناح الامم
المتحدة في المعرض . وفي ١٤
ابريل استقبله الامبراطور
هيروهيتو . كما التقى اثنان
بعدد آخر من كبار الشخصيات
اليابانية من بينهم ايساكو ساتو
رئيس الوزراء وكيشي ايشي وزير
الخارجية .

وقبل اثنان راجعا الى
نيويورك في ١٥ ابريل .

كما قام اثنان بزيارة
تصيرة لعاصمة النمسا ، فيينا ،
استمرت ٥ ايام . ثم عاد الى
نيويورك في ٢٥ ابريل بعد ان
حضر عددا من الاجتماعات الخاصة
بالامم المتحدة في فيينا ، وعقد
مشاورات مع وفود الولايات
المتحدة والاتحاد السوفيتي المجتمع
في تلك المدينة في محادثات الحد
من التسليح .

رفض اثنان في بداية
شهر ابريل طلبا من الامير نورودوم
سهانوك مناه ان تظل الامة
العامة للأمم المتحدة تعترفه رئيسا
لدولة كمبوديا .

ممثل السكرتير العام : البحرين :
امسلىن اثنان في ٢٨ مارس
موافقة على التوسط لحل النزاع
الخاص بالوضع الدولي للبحرين
وارسال مندوب عنه الى الامارة
للتعرف على رغبة شعبي بالنسبة
لما بعد انسحاب بريطانيا في عام
١٩٧١ . وقد قرر اثنان ارسال
نيوتوريو جيوكاردي ، السكرتير
العام المساعد ومدير مكتب الامم
المتحدة في جنيف ، ليكون بموقعه
الشخصي الى البحرين .

وقد وصل نيوتوريو الى

التحقيق في انتهاكات

اسرائيل لحقوق العرب في الاراضي
المحتلة ، بدأت المجموعة الخاصة
المكفة بالتحقيق في انتهاكات
اسرائيل لحقوق العرب في الاراضي
المحتلة دورة جديدة في اوربا
والشرق الاوسط ، وغادرت
نيويورك في ٣٠ مارس ١٩٧٠ .
وتضم هذه المجموعة ثلاثة
اشخاص ، تكونت بناء على
القرار رقم ٢٤٤٣ الصادر عن
الجمعية العامة في ١٩ ديسمبر
١٩٦٨ في دورتها ٢٣ .

وبدأت المجموعة تحقيقاتها في
لندن في اول ابريل ، وتوجهت
بعد ذلك الى دمشق في ٩ ابريل
ثم الى عمان في ١٢ ابريل ،
والقاهرة في ٢١ ابريل . وانتهت
عملها في هذه الاخيرة في ٢٧
ابريل ، وبذلك انجزت مهمتها
في الشرق الاوسط بعد ان استمعت
هناك الى ١٤٤ شاهدا . وكانت
اسرائيل قد رفضت استقبال
المجموعة .

وقد توجهت المجموعة بعد ذلك
الى جنيف حيث عقدت اجتماعات
في ٢١ مايو وانتهت بذلك دورتها
كذلك عقدت تلك اللجنة دورة
اخرى في نيويورك في الفترة
من ١٤ الى ٢١ يونيو حيث
استمعت الى مزيد من الشهود
وقامت بوضع مسودة تقريرها .

التنمية الاجتماعية : عقدت
لجنة التنمية الاجتماعية دورتها
٢١ في الفترة من ٤ الى ٢٠
مارس في جنيف . وانتخب السيد
ميكيس سبارسيس من قبرص
رئيسا لها .

ومهمة هذه اللجنة بحث الجوانب
الاجتماعية لحياة الانسان في كافة
جوانبها وفي كافة ميادين النشاط
الاقتصادي والتربية والتعليم .
وقد اتخذت اللجنة عددا من
القرارات والتوصيات حول مواضيع
الاصلاح الزراعي والتغذية
والتخطيط الاجتماعي . كما
بحثت موضوع التنمية الاجتماعية
على ضوء جهودات العقد الثاني
للتنمية .

الامانة العامة :

السكرتير العام : بعث اثنان
السكرتير العام للأمم المتحدة

على مشروع قرار من جرائم الحرب
حصل على اقلية ٣٠ صوتا ،
وامتناع دولة واحدة عن التصويت
واشادت اللجنة في هذا المشروع
الى المخالفات الخطيرة التي تحدثت
بالنسبة لاتفاقية جنيف الخاصة
بمعاملة المدنيين في اوقات الحرب
« عام ١٩٤٩ » .

وفي ١٠ مارس وافقت اللجنة
على قرار يطلب من السكرتير
العام للأمم المتحدة الاعداد
للمشاورات الخاصة بشمال
المدن ووجهات النظر بين
اللجنة ومنظمة الوحدة الافريقية
بشأن تكوين لجنة اقليمية لحقوق
الانسان في افريقيا .

هذا وقد انتهت اللجنة ايضا
من بحث التقرير الاول الذي
اهده السكرتير العام عن احترام
حقوق الانسان في حالات المنازعات
السلطة .

وفي ١٣ مارس اعادت اللجنة
تأكيد توصياتها المقدمة الى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي بشأن
تغيير اسلوب عملها فيما يتعلق
بالانصال بالجهات والاشخاص
في اثناء عمليات التحقيق في
انتهاكات حقوق الانسان .

وفي ١٨ مارس وافقت اللجنة
على مشروع قرار تطلب منقضاء
الجمعية العامة من جنوب افريقيا
والبرتغال وبريطانيا اتخاذ
خطوات ايجابية لانهاء انتهاكات
حقوق الانسان في جنوب افريقيا
وناميبيا والمستعمرات البرتغالية
وروديسيا الجنوبية في وثقت
الموافقة على هذا المشروع بأغلبية
٢٢ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع
٧ دول عن التصويت .

وفي ٢٣ مارس وافقت لجنة
حقوق الانسان على مشروع قرار
يدين اسرائيل لرفضها تطبيق
نصوص اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩
الخاصة بمعاملة المدنيين في اوقات
الحرب . وقد قررت اللجنة
استمرار مجموعة العمل الخاصة
بدراسة انتهاكات اسرائيل
لحقوق الانسان في عملها . وحصل
هذا المشروع على اقلية ٢٢ صوتا
في مقابل لا شيء ، مع امتناع ١٦
دولة عن التصويت .
وقد انتهت اللجنة اعمال دورتها
في ٢٧ مارس .

او تهريبها بطرق غير قانونية ، وقد بحث فى هذا الاجتماع وضع اتفاقية دولية لمنع استغلال او تهريب الثروات الثقافية بطرق غير قانونية .

— ارسلت هيئة اليونسكو وفدا من خبراء الزلازل الى تركيا لبحث الاضرار التى ادى اليها الزلزال الذى وقع هناك يوم ٢٨ مارس فى غرب الاناضول .

منظمة العمل الدولية :

— عقد مجلس ادارة مكتب العمل الدولى اجتماعا فى جنيف يوم ٦ مارس قرر فيه عقد دورة غير عادية فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ مايو لبحث تعيين مدير عام جديد خلفا لدافيد مورس الذى قدم استقالته .

وقد بحث المجلس فى الاجتماع كذلك موضوع توسيع نطاق النشاط الذى تقوم به منظمة العمل الدولية . كما ناقش بعض الامور المتعلقة بتطبيق برنامج العمل الدولى .

— اجتمع فى مدينة كراكاس فى الفترة من ١٣ الى ٢٤ ابريل المؤتمر التاسع للدول الامريكية المنضمة الى عضوية منظمة العمل الدولية — وقد بحث المؤتمر تقريرا خاصا وضعه مدير عام المنظمة عن التقدم الذى حققه برنامج «اتاو» الخاص باستغلال القوى العاملة والموارد الانسانية لتدعيم التنمية الاقتصادية .

كما بحث المؤتمر موضوع اسهام المنظمات العمالية ودور الهيئات الاجتماعية الاخرى فى الخدمات الاجتماعية لرفع المستوى المعيشى للعمال .

منظمة الصحة العالمية :

— نشرت منظمة الصحة العالمية يوم ١٣ مارس دراسة احصائية عن التغيرات التى طرأت على معدلات الوفيات بالنسبة للأمهات فى ٣٦ دولة خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، [١٩٥١ الى ١٩٦٦] وتشمل الدراسة دولا متقدمة واخرى متخلفة .

فقرتها الثانية على ان « للدول التى هى اطراف فى هذا النظام الاساسى ان تصرح ، فى اى وقت ، بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة الى اتفاق خاص ، تقرر للمحكمة بولايتها الجبرية فى نظر جميع المنازعات القانونية التى تقوم بينها وبين دولة تقرر الالتزام نفسه » .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو

— نشرت هيئة اليونسكو فى ١٩ مارس كتابها السنوى عن احصائيات التعليم والاعلام لعام ١٩٦٨ ويعرض هذا الكتاب لكافة ميادين التعليم واجهزة الاعلام المختلفة ، ويبين من هذا الكتاب ان التعليم الابتدائى ينتشر فى العالم بشكل مطرد ، رغم ما هناك من بعض العيوب الظاهرة فى الاساليب والمواد فى بعض المناطق ، وان استخدام اجهزة التلفزيون فى العالم كله قد زاد عن ذى قبل ، وان الولايات المتحدة تحتل المركز الاول [٣٩٢ جهازا لكل الف نسمة] وان السويد اولى دول اوربا [٢٨٨ جهازا] تليها بريطانيا [٢٦٣ جهازا] .

اما من الكتب ، فقد تم فى عام ١٩٦٧ نشر ٤٧٨ الف مؤلف ، قد اسهمت الدول النامية بجزء هام من الزيادة التى بلغت ١٨ الف مؤلف بالنسبة لعام ١٩٦٦

— نظمت هيئة اليونسكو ندوة دولية فى مدينة تبيرى بفنلندا موضوعها «لبنين وتطوير العلوم والثقافة والتعليم » وذلك ابتداء من ٦ ابريل احتفالا بالذكرى المئوية لمولد لبنين ، وقد اشترك فيهد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى الندوة بصفتها مندوبا عن الجمهورية العربية المتحدة .

— اجتمع فى مقر اليونسكو فى باريس من ١٣ الى ١٤ ابريل عدد من رجال القانون يمثلون حوالى اربعين دولة لبحث موضوع التزوير فى الثروات الثقافية

البحرين فى ٣٠ مارس ، حيث بدأ مهمته بالاتصال بكافة الجهات السياسية والشعبية للتعرف على اتجاهاتها ورغباتها تجاه مستقبل البحرين .

والخلاف القائم حول مصير البحرين يتعلق برغبة ايران فى ضمها اليها عقب انسحاب بريطانيا من المنطقة ، وأن كانت الحكومة الايرانية قد عبرت عن استعدادها لتفهم التغييرات التى طرأت على موقف هذا الاقليم ، وان هذه التغيرات تودى الى رغبة مختلفة لدى شعب البحرين ، وأنه يجب احترام هذه الرغبة والنزول على ارادة الشعب . وقد انتهى المبعوث الخاص مهمته فى ١٨ ابريل وعاد الى جنيف حيث قام بوضع تقريره الذى قدمه الى اوفدات فى ٢ مايو وجاء فى التقرير ان شعب البحرين قد عبر عن رغبته فى تحقيق الاستقلال لامارته . وقد عقد مجلس الامن اجتماعا خاصا وافق فيه على ما جاء بهذا التقرير . « انظر مجلس الامن » .

الشرق الاوسط . وصل الدكتور جوناثان يارنج ، المبعوث الشخصى للسكرتير العام فى الشرق الاوسط الى نيويورك فى ١٠ مارس قادما من موسكو ، واجرى فى نيويورك مشاورات مع اوفدات ومع عدد من موظفى الامم المتحدة ومثلى الدول المعنية بقضية الشرق الاوسط ، ثم عاد الى موسكو فى ٢٦ مارس .

محكمة العدل الدولية :

اعلنت حكومة بستوانا فى ١٦ مارس موافقتها على قبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية ، واودعت الاوراق التى تثبت ذلك لدى السكرتير العام للامم المتحدة وذلك وفق نص المادة ٣٦ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية .

واصبح بذلك عدد الدول التى قبلت الولاية الجبرية للمحكمة ٤٦ دولة .

ومما هو جدير بالذكر ان المادة ٦٦ من النظام الاساسى تصرح

حاجة دول المنطقة الى التشريعات النووية .

— تم فى ١٠ ابريل توقيع كل من النرويج وبولندا ويوغسلافيا على اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة النووية لتجديد الاتفاقية المعقودة فعلا بينهم ، بخصوص تنفيذ الدراسات الاساسية فى النووية . وتعرف هذه الاتفاقية باسم البرنامج النرويجى البولندى اليوغسلافى ، وقد بدأ سريانه رسميا فى عام ١٩٦٤ .

الاتحاد الدولى للمواصلات

السلكية واللاسلكية :

— عقدت اللجنة الاستشارية الدولية التابعة للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية دورتها ١٢ فى نيودلهى فى نهاية شهر يناير الماضى . وقامت اللجنة بدراسة استخدام الاقمار الصناعية لنقل البرامج الاذاعية والتليفزيونية التعليمية الى الدول النامية .

— تم الاحتفال فى ١٧ مايو الماضى باليوم الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

المنظمة الاستشارية للملاحة

البحرية :

— عقدت لجنة الامن البحرى التابعة للمنظمة الاستشارية للملاحة البحرية اجتماعا فى لندن يوم ٢٤ فبراير الماضى وانتخبت السيد جان ميتز من هولندا رئيسا لها ، والسيد ك. حسين من باكستان نائبا للرئيس .

— انتخبت الجمهورية العربية السورية الى المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية فى ١٦ فبراير ١٩٦٤ . واصبحت بذلك العضو رقم ٧١ فى تلك المنظمة .

المنظمة الدولية للاصا دالجوية :

— تقرر أن تتعاون منظمة الاصا د الجوية مع المجلس

تقديم معونة غذائية قيمتها ٦ ملايين دولار الى الصين الوطنية لتقديم التغذية لطلبة المدارس .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

— اجتمع فى فيينا من ١٦ الى ٢٠ فبراير عدد من خبراء تنظيم المعلومات تحت اشراف وكالة الطاقة النووية ، لبحث وسائل خدمة الباحثين والمهندسين النوويين بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالذرة .

— عقدت وكالة الطاقة النووية اجتماعا فى فيينا من ٢ الى ١٢ فبراير لخبراء من ١١ منظمة دولية و ١٣ دولة لدراسة اساليب تحسين وسائل نقل المواد المشعة من خلال تعديل قانون نقل المواد المشعة .

— وافق مجلس مديرى وكالة الطاقة النووية فى ٢٥ فبراير على تخصيص ٢٥٠ الف دولار من موارد الوكالة للمعونة الفنية التى تقدم الى ٥٢ دولة خلال عام ١٩٧٠ . وتهدف هذه المعونة الى مساعدة الدول النامية على استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية .

— وفى نفس الاجتماع ، وافق مجلس المديرين على توقيع اتفاقية ثلاثية بين الوكالة والهند والولايات المتحدة بخصوص تطبيق الضمانات التى تقدمها الوكالة على مفاعل « ترابور » بالهند .

— اجتمعت مجموعة من الخبراء ، تلبية لدعوة الوكالة الدولية للطاقة النووية ، فى الفترة من ٨ الى ١٠ ابريل لبحث الانتاج العالمى للمواد المشعة التى تستخدم فى توليد الطاقة النووية . وقد اشتركت الوكالة الاوروبية للطاقة النووية فى هذه الاجتماعات .

— عقدت دول منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى والشرق الاقصى اجتماعات خاصة فى بانجكوك فى الفترة من ٦ الى ١١ ابريل لبحث التشريعات الخاصة بالمواد المشعة والطاقة النووية . وقد حضر الاجتماعات خبراء فى القانون النووى بهدف التعرف على

— بدأ المؤتمر ٢٣ لمنظمة الصحة العالمية اعماله فى جنيف يوم ٥ مايو . وتم انتخاب ميوليت آيى من ساحل العاج رئيسا له .

وقد استعرض المؤتمر بعد ذلك نشاط المنظمة خلال عام ١٩٦٩ وقدم الدكتور كاندو ، مدير عام المنظمة ، تقريره الى المؤتمر يوم ٧ مايو واقترح وضع نظام دولى للانذار عن التغيرات المفاجئة التى تحدث فى المحيط الانسانى .

— احتفلت منظمة الصحة العالمية فى ٧ ابريل باليوم الدولى للصحة ، وهو اليوم الذى يوافق العيد ٢٢ لانشاء المنظمة . وقد تناول مدير عام المنظمة موضوع « الاكتشاف المبكر لمرض السرطان فى سبيل انقاذ الانسان » .

هيئة الاغذية والزراعة :

— انعقد فى روما فى الفترة من ٢ الى ٦ مارس المؤتمر العاشر لمثلى اللجان الوطنية الاوروبية المشتركة فى الحملة العالمية ضد الجوع التى تشرف عليها هيئة الاغذية والزراعة — واشترك فى المؤتمر ممثلو ١٩ هيئة و ٢١ منظمة غير حكومية .

— عقد فى مارسيليا فى الفترة من ٨ الى ١١ ابريل اجتماع خاص لعلماء امريكيين وفرنسيين وسوفيت لمناقشة عدد من الابحاث المتعلقة بالبروتينات ضمن اطار المجموعة الاستشارية للمواد البروتينية .

— عقدت مجموعة الدراسات الاحصائية التابعة للجنة الكاكاو دورتها ٢٦ يومى ٦ و ٧ ابريل فى مقر هيئة الاغذية والزراعة بروما .

برنامج الغذاء العالمى : تم فى نيودلهى يوم ٩ مارس توقيع اتفاقية بين المدير التنفيذى للبرنامج ووزير الزراعة الهندى بشأن تقديم معونة غذائية الى الهند قيمتها ٢٥١ مليون دولار فى شكل اجهزة وادوات لتربية صناعة الالبان .

— قرر برنامج الغذاء العالمى

الدولى للاتحادات العلمية لوضع برنامج للأبحاث الجوية يشمل نطاق الكرة الأرضية بأكملها . ويهدف هذا البرنامج الى تحديد وسائل علمية للتنبؤ بالأحوال الجوية على فترات طويلة .

— حضر السيد دافيد ارثر دافيز ، السكرتير العام لمنظمة الارصاد ، الاحتفال بيوم الارصاد الدولى يوم ٢٣ مارس فى المعرض الدولى فى اوساكا باليابان .

منظمة الطيران المدنى الدولية :

انتهت اللجنة القانونية التابعة لمنظمة الطيران المدنى الدولية من وضع مشروع الاتفاقية الخاصة بخطف الطائرات المدنية وقد تقرر دعوة مؤتمر دولى على المستوى الحكومى فى اقرب فرصة لبحث هذا الموضوع .

هذا وقد تولى مجلس المنظمة ارسال نسخ من المشروع الى حكومات الدول الاعضاء والمنظمات الدولية المعنية بالموضوع . وسيعقد مؤتمر دبلوماسى للموافقة على المشروع فى لاهى فى الفترة من ١ الى ١٦ ديسمبر القادم .

الاتفاقية العامة للتعريف

والتجارة (الجات) :

— نشرت سكرتارية الجات فى ١١ فبراير تقريرها السنوى عن التجارة الدولية فى عام ١٩٦٩ والاتجاهات لعام ١٩٧٠ . ويتضح من هذا التقرير ان هناك زيادة حجم التجارة الدولية عام ١٩٦٩ بنسبة ٥ ٪ عن العام السابق . أما عن التوقعات بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، فىرى التقرير ان الاتجاه نحو هبوط معدل نمو التجارة الدولية يتأكد بالنسبة للدول الصناعية التى تسعى الى اعادة توازن ميزان مدفوعاتها الخارجية — اجتمعت الدورة ٢٦ للدول المشتركة فى الجات فى جنيف من ١٦ الى ٢٧ فبراير وقد استعرضت الدول المشاكل العامة التى تواجه التجارة الدولية . وقررت الاهتمام حول أهمية تباحث

الدول بمحدد تحديد التعريفات الجبركية والفتائج الايجابية التى يمكن تحقيقها عن طريق الاتفاق بين الدول . ورات الدول الاعضاء ان الوقت قد حان لاتخاذ خطوة اخرى الى الامام فى سبيل تحرير التجارة الدولية من القيود التى تفرضها الدول . وفى ختام الدورة ، تم انتخاب مكتب الجات ، وقد تم اختيار السيد كارلوس بينزا من شيلى رئيسا له .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة

والتنمية :

— عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماعات فى الفترة من ٢ الى ١٢ فبراير انتهى بهما دورته التاسعة ، وكان قد بدأ هذه الدورة فى شهر اغسطس الماضى واستمرت حتى سبتمبر . وقد توصل المجلس فى نهاية الدورة الى اتفاق بشأن دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى اعمال وبرامج عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية .

— عقدت اللجنة الخاصة للتفضيلات دورتها الرابعة فى الفترة من ٢١ مارس الى ١٧ ابريل وانتهت عملها بالموافقة على التقارير المروعة اليها من لجانها الفرعية التى تولت دراسة وبحث المواضيع المختلفة المدرجة فى جدول الاعمال .

— عقدت لجنة النقل البحرى التابعة لمؤتمر التجارة والتنمية اجتماعات فى جنيف من ٢١ ابريل الى اول مايو ، وبحثت عددا من المسائل المتعلقة بالنقل البحرى من حيث : حولة السنن ، توفير الخدمات البحرية على نطاق واسع ، تدعيم الاساطيل التجارية للدول النامية .

منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية :

لجنة المعونة للتنمية : نشرت اللجنة فى ٢٠ فبراير تقريرها السنوى العاشر عن نشاط

المنظمة فى خلال عام ١٩٦٩ . — قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى ١١ فبراير تكوين لجنة خاصة لبحث مشاكل المحيط الانسانى فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية . وقد عقدت اللجنة الخاصة اول اجتماع لها فى يومى ١٢ و ١٣ مارس .

— عقد ممثلو ٢٠ دولة من الاعضاء فى المنظمة ندوة فى مدينة سفير الفرنسية من ٩ الى ١٤ مارس لبحث ومناقشة موضوع ادخال برامج عن استخدام العقول الالكترونية فى التعليم المدرسى ، على ان يتم ذلك فى المرحلة الثانوية . والهدف من ذلك نشر استخدام العقول الالكترونية فى كافة الدول الاعضاء فى المنظمة — نشرت المنظمة فى شهر ابريل دراسة عن التطور السكانى فى الدول الاعضاء فى الفترة من عام ١٩٥٧ الى ١٩٦٨ . وتشير الدراسة الى انخفاض معدل النمو السكانى الى نسبة ١,٨ ٪ نتيجة لانخفاض معدل المواليد بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة ، واشتملت الدراسة كذلك على تطورات حالة العمالة فى الدول الاعضاء .

— تم فى ٢٨ ابريل الاحتفال بالذكرى السادسة لانضمام اليابان الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى معرض اليابان الدولى لعام ١٩٧٠ فى اوساكا ، واعتبر المعرض ذلك اليوم « يوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية » .

— قدمت الوكالة الاوروبية للطاقة النووية ، وهى هيئة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريرها السنوى الى الجمعية الاستشارية لمجلس اوربوا .

البنك الدولى للإنشاء والتعمير

— قرر البنك الدولى ، بالاتفاق مع منظمة التنمية الدولية ، فى ٢٣ يناير الاشتراك فى تمويل برنامج خاص للتنمية الزراعية وآخر لانتاج الطاقة الكهربائية فى سيلان ، وهدف البرنامج الاول تطوير نظم الري فى مساحة ٣٦٥ ألف هكتار . وصحفت الثانى اقامة محطة كهرباء

وحصلت سيلان فعلا على ٦٥ مليون دولار منها .

اليابان والبنك الدولي :

حصل البنك الدولي على قرض من اليابان قيمته ٣٦ مليون ين [مايعاوى ١٠٠ مليون دولار] [أمريكي] . وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بهذا القرض في واشنطن يوم ٢٤ مارس الماضى . وتبلغ الفائدة ٧.١٤٪ فى السنة ، على ان يتم السداد على خمسة اقساط متساوية ابتداء من مارس ١٩٧٣ وحتى مارس ١٩٧٥ . وكان البنك قد حصل فى فبراير الماضى على قرض مماثل من اليابان بنفس القيمة والشروط .

منظمة التنمية الدولية :

— قدمت منظمة التنمية الدولية فى ٣١ يناير قرضا الى ملاوى قيمته ٢٠٢٥ مليون دولار يستخدم فى تطوير انتاج الكهرباء هناك .

— حصلت الهند فى ٦ فبراير على قرض من منظمة التنمية الدولية قيمته ٣٥ مليون دولار ، يستخدم فى تمويل مشاريع للرى فى ولاية جوجارات .

— اعلنت المنظمة فى ١١ فبراير تقديم قرض قيمته ٢٠ مليون دولار الى باكستان يستخدم فى تدعيم العمليات التى يقوم بها بنك التنمية الصناعى فى باكستان

— قدمت منظمة التنمية الدولية قرضا قيمته ٢٦ مليون دولار الى الجمهورية العربية المتحدة ، يستخدم فى تطوير نظام الصرف فى اراضى الدلتا ، ويشمل المشروع مساحة قدرها حوالى ٨٠٠ الف فدان ، ويؤدى الى رفع انتاج تلك الاراضى بنسبة تصل الى ٢٠٪ ويعرف هذا المشروع باسم مشروع المصارف المغطاة .

مؤسسة التمويل الدولية :

— تم تعيين السيد لاديسلو هوفمان من ألمانيا الاتحادية ، نائبا لرئيس مؤسسة التمويل الدولية خلفا للسيد جيمس راج من الهند .

— قدمت مؤسسة التمويل الدولية فى ١٢ مارس قرضا الى يوغسلافيا قيمته ٨ ملايين دولار لتدعيم انتاج

ووافق البنك الدولي فى نفس اليوم على تقديم قرض قيمته ١٥٧ مليون دولار الى كوستاريكا لتمويل بناء طريق يربط بين الميناء الرئيسى والعاصمة .

— قدم البنك الدولي قرضا قيمته ١٨ مليون دولار الى هيئة التنمية الصينية «فرموزا» وقرضا قيمته ٢٠ مليون دولار الى بنك الاستثمارات الوطنى للتنمية الصناعية فى اليونان .

— قرر البنك الدولي فى ١٥ ابريل الاشتراك مع منظمة التنمية الدولية فى تقديم قرض قيمته ٥٥ مليون دولار الى كوريا الجنوبية لتدعيم شبكة السكك الحديدية هناك ، وآخر قيمته ١٣ مليون دولار الى باكستان تقدمه منظمة التنمية الدولية لتمويل مشروع لتقوية وسائل مكافحة الفيضانات فى باكستان الشرقية .

المجموعة الاستشارية لشرق

افريقيا : عقدت المجموعة الاستشارية لشرق افريقيا اجتماعها الثالث فى باريس فى ٣ و ٤ فبراير ، وبحث موضوع المعونة المقدمة الى كينيا وخطط التنمية فى هذه الدولة فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ .

وقد اشترك فى الاجتماع الذى اشراف عليه البنك الدولي الدول والمنظمات الاتية :

ألمانيا الاتحادية ، كندا ، الدانمارك ، الولايات المتحدة ، فنلندا ، فرنسا ، ايطاليا ، النرويج ، هولندا ، السويد ، بريطانيا ، وصندوق النقد الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . كما حضر ممثل عن سويسرا وعن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بصفة مراقبين .

المجموعة الخاصة بتقديم

المعونة الى سيلان : عقدت مجموعة المعونة الخاصة بسيلان اجتماعاتها فى باريس يومى ٢٤ و ٢٥ فبراير تحت اشراف البنك الدولي لمناقشة ماتم عمله من اجل سيلان فى العام الماضى ، وكانت الدول المشتركة فى المجموعة قد وعدت بتقديم معونة قدرها ٩٥ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩

لمنتهيها التمهيلية ٩٠٠ الف مجاوات . ويشترك البنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية فى الخطوة الاولى من هذين البرنامجين . وتبلغ قيمة القروض المقدمة بمقتضى الاتفاقية مع سيلان ١٤٥ مليون دولار .

— تم فى ١١ فبراير تقديم مبلغ ١٩ مليون دولار لجمهورية الكامرون ، ويسهم البنك الدولي بمبلغ ١٢ مليون دولار [بفائدة ٧٪] ، وتشترك منظمة التنمية الدولية بمبلغ ٧ ملايين دولار . وكانت الكامرون قد طلبت هذه القروض لتطوير شبكة الطرق البرية .

— تم فى ١٨ فبراير و ٢٨ فبراير تقديم قرضين الى يوغسلافيا ، قيمة القرض الاول ١٨٥ مليون دولار لتنمية صناعة السيارات وعدد آخر من الصناعات وقيمة القرض الثانى ٤٠ مليون دولار تستخدم فى تمويل برنامج للمواصلات السلكية واللاسلكية

— قدم البنك الدولي فى ١٨ فبراير قرضا قيمته ٦٥ مليون دولار الى صندوق التنمية الزراعية فى ايران .

— قرر البنك الدولي فى ٢٥ فبراير تقديم قرض قيمته ١٢٥ مليون دولار الى المكسيك ، يستخدم فى برنامج لتطوير انتاج الكهرباء الذى ينفذ فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ .

— وفى ١١ مارس قدم البنك الدولي الى بناما قرضا قيمته ٤٢ مليون دولار لتمويل مشروع لتوليد الكهرباء بدفع الماء ، ينتج منه مضاعفة انتاج الكهرباء فى بناما .

وقد حصلت شيلي فى ٢٠ مارس على موافقة البنك الدولي بخصوص قرضين قيمتهما الاجمالية ٨٥ مليون دولار ، يستخدمان فى مشاريع لبناء المدارس وانشاء مدارس لتدريب الاداريين على مستوى رفيع .

— وافق البنك الدولي فى اول ابريل على تقديم قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار الى البرازيل لتشييد شبكة طرق تمتد لمسافة ٨٠٠ كيلو متر داخل البلاد .

للشعوب الإقليمية

العالم العربي

الجامعة العربية :

الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على
انشاء الجامعة العربية : تحتفل
جامعة الدول العربية هذا العام
بمرور ٢٥ عاما على انشائها
الذي تم في ٢٢ مارس ١٩٤٥ .
وقد اقامت الجامعة العربية بهذه
المناسبة معرضا بمتروها في
القاهرة افتتحه الدكتور سيد نوفل
الامين العام المساعد في ٢٢
مارس ١٩٧٠ .

مجلس الجامعة : عقد مجلس
الجامعة جلسات دورته العادية
الجديدة ابتداء من ٧ مارس بمترو
الجامعة بالقاهرة على مستوى
السفراء - وكان امام المجلس
جدول اعمال من ٥٠ بنداً - وقد
انهى المجلس اعماله في ١٤
مارس .

وكان جدول الاعمال يشمل
اساسا ٢٢ موضوعا ، وما
لبث ان بلغ حوالى ٥٠ موضوعا
حول الموقف السياسى والعسكرى
للعمل العربى الموحد فى مواجهة
المعركة . وقد قدم الامين العام
تقريره الى المجلس استعرض
فيه تطورات الموقف وسياسة
الولايات المتحدة تجاه الدول
العربية واسرائيل واشهاد
المجلس بموقف الرئيس الفرنسى
بومبيدو من القضية العربية -
هذا ، وقد تولت اللجنة السياسية
للمجلس بحث عدد من المواضيع
منها تقرير عن التقليل الصهيونى
فى جزيرة مالطه واوصت اللجنة
باجراء اتصالات عاجلة مع الامم
المتحدة بشأن موضوع اغتاة
اللاجئين الفلسطينيين .

وقرر المجلس فى نهاية اعماله
اعادة توزيع انصبة الدول الاعضاء
فى ميزانية الجامعة على اساس
مراعاة دخول الدول العربية العامة
- كما وافق المجلس على
توصيات اللجنة الاقتصادية فيها

مصانع السيارات اليوفنسلافية .
وتم تقديم الاستثمار من خلال
شركة سيارات فيات الإيطالية .
اعلنت مؤسسة التمويل
الدولية فى ١٢ مارس عن تقديم
قرض قيمته ٣٥ مليون دولار
الى شركة المونيوم اليونان ،
بالاضافة الى الاسهام فى رأس
مال هذه الشركة عن طريق شراء
سندات قيمتها ٢٧٥ مليون
دولار ، هذا الى جانب اشتراك
اضافى مشروط فى رأس المال
يصل الى ٢٥٠ ألف دولار .

صندوق النقد الدولي :

نشر صندوق النقد الدولي فى
٩ فبراير مجموعة من ثلاثة اجزاء
تحت عنوان « صندوق النقد
الدولى ، ١٩٤٥ - ١٩٦٥ ،
عشرون عاما من التعاون » .
وتشمل هذه الاجزاء تفاصيل
النشاط الذى قام به الصندوق
الدولى منذ انشائه فى عام
١٩٤٥ .

وافق صندوق النقد الدولي على
تقديم قرض قيمته ٢٥ مليون دولار
الى بيلو ، وقرض آخر قيمته
٢٨ مليون دولار الى كولومبيا .

الجات :

وقعت الجمهورية العربية
المتحدة فى ٢٢ ابريل الماضى
بروتوكول انضمامها الى الاتفاقية
العامة للتعريف والتجارة -
 واصبحت بذلك عضوا كاملا فى
الاتفاقية ابتداء من ٩ مايو الماضى -
 وكانت الجمهورية العربية المتحدة
قد انضمت الى الاتفاقية بصفة
مؤقتة فى عام ١٩٦٢ ، فاصبحت
العضو رقم ٧٠ فى الاتفاقية ،
بالاضافة الى ١٤ دولة منضمة
بصفة مؤقتة .

الكوميكون :

- عقدت الدول الاعضاء فى
الكوميكون اجتماعات فى مدينة
براج فى الفترة من ٦ الى ١٥
ابريل ، وتم التباحث حول
امكانيات تحسين المبادلات التجارية
بين الدول الاعضاء فى خلال
هذا العام .

يتعلق بالسياسة العربية الثقافية
والاقتصادية تجاه مالطه .
الامانة العامة للجامعة العربية :
- اصدر مجلس الجامعة العربية
بتجديد خدمة الدكتور سيد نوفل
الامين المساعد للشئون السياسية
لمدة عامين .

كما اصدر قرارا بتجديد خدمة
السيد عارف ظاهر الامين المساعد
للشئون الاقتصادية ، وانضخ
المجلس قرارا بتعيين السيد سليم
اليافى بمساعد وزير خارجية
سوريا امينا مساعدا بالامانة
العامة للجامعة العربية .

- اعيد تنظيم الاختصاصات
بجهاز الامانة العامة بمناسبة
تسليم الدكتور سليم اليافى الامين
العام المساعد الجديد للجامعة
مهام منصبه

مكاتب الجامعة فى الخارج :

وافقت حكومة الكويت على طلب
الجامعة العربية اعارة الدكتور
فايز صايغ ، مستشار وفد
الكويت فى الامم المتحدة ، ليرأس
مكتب الجامعة فى نيويورك .
وقد اعلنت الحكومة الكويتية
موافقتها على هذا الطلب فى
نهاية شهر ابريل .

- عارض سفراء الدول العربية
فى الولايات المتحدة الامريكية
القرار الذى اتخذه وزراء الاعلام
العرب بتصفية مكاتب الجامعة
العربية فى ٣ مدن امريكية هى
سان فرانسيسكو ودالاس
وشيكاغو . وقد ابلغوا قرارهم
هذا - الذى اتخذه بالاجماع
- الى المدير المؤقت لمكتب الجامعة
العربية فى نيويورك .

وكان وزراء الاعلام العرب قد
وافقوا على تصفية هذه المكاتب
بناء على قرار اتخذه اللجنة
الدائمة للاعلام ، على ان يستطلع
راى السفراء العرب لدى الولايات
المتحدة قبل تنفيذه .

- تقرر نقل المكتب الرئيسى
لجامعة الدول العربية فى الولايات
المتحدة الى مدينة واشنطن بدلا
من نيويورك ، على ان يبقى فى
هذه الاخيرة فرع لمكتب الجامعة .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية :

عهد خبراء المال والاتصال
والتأمين العرب الى مجلس اتنية
الكويتى امر الاستماتة بخبرى

وقد اتخذ المجلس قراراً يطلب من الدول الاعضاء زيادة حصصهم في تمويل المنظمة بنسبة ٢٥٪ ابتداء من اول يناير ١٩٧١ لتوفير قدرة مالية اكبر للمنظمة .

بنك التنمية الاسيوى : انضمت جزيرة فيدجى الى بنك التنمية الاسيوى فى ١٢ ابريل برأس مال قدره مليون دولار . وهى العضو الثالث والعشرون للبنك الذى بلغ رأسماله ٩٧٩ مليون دولار .

— اصدر بنك التنمية الاسيوى تقريره السنوى الثالث ، وقد عني هذا التقرير بابرار نشاط البنك فى خلال عام ١٩٦٩ ، هذا وقد بلغ اجمالى القروض التى قدمها البنك ٩٨١ مليون دولار ، ويعتبر هذا الرقم ضعف الرقم الذى تحقق فى عام ١٩٦٨ .

القارة الاوروبية

مجلس أوروبا

الجمعية الاستشارية : عقدت الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا الجزء الثالث من دورتها العادية ٢١ من ٢٢ الى ٣٠ يناير . وقد اشتمل جدول الاعمال على عدة نقاط هامة متعلقة بالجوانب السياسية للاندماج الاوروبى ، ووقف عضوية اليونان ، وحماية التراث الثقافى الاوروبى . كما ناقشت الجمعية ولاول مرة ، موضوع المعونة التى تقدمها أوروبا الى الدول النامية . وعادت الجمعية الاستشارية الى عقد دورتها التالية فى مدينة ستراسبورج من ١٧ الى ٢٣ ابريل — ومن بين المواضيع التى ناقشت الموقف فى الشرق الاوسط ، واختلاف الطائرات المدنية ، والعلاقة بين الصناعة الامريكية والسيطرة على الاقتصاد الاوروبى .

لجنة الوزراء : عقدت لجنة وزراء مجلس أوروبا دورتها ٤٦ فى مدينة ستراسبورج يوم ١٥ ابريل ، بحضور وزراء خارجية الدول الاعضاء او مندوبيهم ، ورأس الدورة جاستون ثورن ولور

من تلك الاعمال ، ومعالجة المسؤولين عنها . وقد امتثمت ٦ دول عن التصويت على هذا القرار وهى : الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والسودان والجزائر والصومال وموريتانيا .

ويبحث المجلس بعد ذلك الاحوال السائدة فى الاقاليم المستعمرة والمعونة التى تقدم الى حركات التحرير الوطنية . واتخذ قرارين يدينان المساعدات المقدمة من الدول الغربية الى جنوب افريقيا ، وتطالب المنظمة فيها بمساندة الدول الاعضاء لحركات التحرير الوطنى .

هذا وقد طلب المجلس من الدول الاعضاء تسديد ما هو متأخر عليهم من مبالغ مستحقة فى اقرب فرصة الى المنظمة .

منظمة الاوكام : عقد رؤساء دول المنظمة مؤتمرهم السادس فى ياوندى فى الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يناير الماضى ، وانتخب السيد فرانسوا تومبالباى من تشاد رئيساً للمنظمة ، كما تقرر استمرار السيد فاليلو كان السكرتير العام الحالى فى عمله لمدة عام آخر . واتخذ المؤتمر قراراً بنساء على طلب وفند مورشيوس ، بأن يطلق على المنظمة اسم جديد هو منظمة دول افريقيا ومالاجاش ومورشيوس . وقد تقرر عقد مؤتمر القمة السابع للمنظمة فى عام ١٩٧١ فى مدينة لورت لامي .

بنك التنمية الافريقى : قدم السيد مأمون بهيرى رئيس البنك استقالته فى ١٩ يناير الماضى ، وتولى السيد عبد الوهاب لبيدى نائب الرئيس ، مهام الرئاسة رئيساً يتم انتخاب رئيس جديد فى شهر اقسطس القادم .

القارة الآسيوية

المنظمة الآسيوية للانتاج : عقد مجلس محافظى المنظمة الآسيوية للانتاج دورة خاصة فى مدينة بانجكوك فى ١٧ و ١٨ فبراير . وتم انتخاب السيد موريسابورو سىكى سكرتيراً عاماً للمنظمة .

هانون ونائجيات هريين فى وضع اتفاقية شركة التأمين العربية لضمان انتقال رؤوس الاموال المستنرة فى مشروعات التنمية بالبلاد العربية ، على ان يشوم الصندوق الكويتى بعرض الاتفاقية على الدول العربية لاتقرارها .

وتم ذلك ضمن تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، التى تتضمن انشاء شركة عربية للتأمين مقرها الكويت ورأس مالها ١٠ ملايين دينار على ان تحول جميع الدول العربية هذا المشروع .

مؤتمر خبراء السياحة العرب : عقد خبراء السياحة العرب اجتماعات فى القاهرة فى الفترة من ١ الى ٤ ابريل ، وبحثوا موضوع انعقاد مؤتمر وزراء السياحة العرب الذى كان من المقرر عقده فى بداية شهر ابريل والذى تأجل بسبب عدم تكامل العدد القانونى لوفادات الدول العربية على الاشتراك فى المؤتمر .

هذا ، وقد اصدر الخبراء العرب توصياتهم من اجل تنشيط مجال السياحة فى الدول العربية

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية
مجلس الوزراء : عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورته العادية ١٤ فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٧ فبراير الى ٦ مارس . وقدم السكرتير العام للمنظمة ، دباللو تيللى ، تقريره الى المجلس عن نشاط المنظمة منذ سبتمبر الماضى ، وتعرض التقرير للموقف فى الشرق الاوسط والمشاكل الاخرى التى تواجهها افريقيا ، واهمها الاستثمار والتفرقة العنصرية .

وناقش المجلس ايضا موضوع اختطاف وتحويل الطائرات المدنية واتخذ قراراً فى هذا الموضوع اذ ان فيه عمليات الخطف والتخريب ودعا جميع دول المنظمة الى اتخاذ احتياطات لحماية الطائرات المدنية

من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٦٩
بنسبة ٤٠ ٪ .

اما بالنسبة للصلب ، فلا يزال انتاج الدول الست يتجه الى الزيادة ، وتستمر هذه الزيادة في بداية هذا العام في فرنسا بنسبة ٨ ٪ والمانيا ٨ ٪ ايضا ولكمبوج بنسبة ٦ ٪ وهولندا بنسبة ١٣ ٪ . وقد واجهت بلجيكا نقط انخفاض في الانتاج . هذا ويؤدي التزايد المعقول الى استقرار سوق الصلب الاوروبي من حيث الانتاج والاسعار .

وتواجه دول الجماعة مشكلة متعلقة بنقص فحم الكوك ، مما قد يؤدي الى انخفاض انتاج الصلب حيث تعتمد معظم الافران على هذا الفحم لانتاجه .

[د] الاوراثوم: اتخذ مجلس الجماعة الأوروبية قرارا في ٦ مارس بشأن تنظيم التعاون العلمي والغنى مع الدول الأجنبية . كما وافق المجلس على ميزانية الأبحاث للاوراثوم لعام ١٩٧٠ .

المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة : انضمت ايسلندا رسميا الى المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة ابتداء من أول مارس . واصبحت المنظمة تضم ٨ دول أعضاء ، بالإضافة الى دولة مشتركة وهي فنلندا - وسيظل لايسلندا وضع خاص في المنظمة لفترة ١٠ سنوات لكي تستطيع تعديل الضرائب الجمركية بالتدريج .

مجلس الشمال : عقد مجلس الشمال دورته ١٨ في مدينة ديكجايف في الفترة من ٧ الى ١٢ فبراير ، وقد تم توقيع مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين كل من الدانمارك والنرويج والسويد وفنلندا . ويلاحظ ان المجلس لا يملك سلطات التوقيع النهائي على الاتفاقية ، اذ يجب ان يوقع عليها من جانب حكومات الدول الأعضاء .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية

ميثاق المنظمة : تم في ٢٧ فبراير الماضي تصديق الدول

الزراعية للسوق . وكانت المفاوضات الاخيرة في هذا الصدد قد بدأت منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ بعد مرحلة طويلة من الخلافات . وفي ٢٢ ابريل تم الاتفاق بين وزراء الدول الست على شروط تسويق النبيذ داخل دول السوق ، وازالة الحواجز تماما بالنسبة لبعض انواعه على ان يتم الاتفاق بين الدول المنتجة حول الكميات المسموح بانتاجها وتسويقها من كل نوع .

وقد بدأ سريان هذا الاتفاق فعلا منذ اول يونيو ١٩٧٠ . ويمس هذا الاتفاق الذي توصل اليه وزراء الزراعة كلا من ايطاليا وفرنسا والمانيا .

الشئون المالية : اتفق وزراء المالية للدول الست . في ٢٦ فبراير الماضي على انشاء جهاز للدعم المالي قصير الاجل لدول السوق الا ان هذا الاتفاق لن يدخل مرحلة التطبيق الفعلي الا اذا تمكنت الدول الاعضاء من الوصول الى تنسيق فعلي وجدي للسياسة الاقتصادية لتجنب الازمات والمشاكل المالية .

الشئون الصناعية والاقتصادية:

تدعت اللجنة الأوروبية تقريرا في شهر مارس الى مجلس الدول الست عن السياسة الصناعية والخطوات اللازمة لتحقيق مزيد من الترابط والتنسيق فيما يخص الصناعات الأوروبية المختلفة .

هذا وقدم وزير الخارجية الفرنسي في ٢٠ مارس تقريرا الى المجلس من وجهة النظر الفرنسية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية والعلمية للجماعة الأوروبية .

اجتمع وزراء النقل للدول الست في بروكسيل يوم ٢٧ يناير وتمت مناقشة القواعد الخاصة بالمعونة التي تقدم الى قطاع النقل في دول الجماعة .

[ج] منظمة الفحم والصلب:

اتضح من التقارير والدراسيات التي تصدر من منظمة الفحم والصلب ان الاتجاه العام الذي ساد في عام ١٩٦٩ بالنسبة لاستخراج الفحم الاوروبي وانتاج الصلب في دول الجماعة ، كان اتجاها ايجابيا . فاستهلاك الفحم تزايد بحيث انخفض مخزونه

خارجيه لكمبوج - وقد استعرضت اللجنة تقرير اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان فيما يتعلق باليونان ، كما بحث الوزراء موضوع علاقة دول مجلس أوروبا بالدول الاخرى ، وتمت دراسة احتمال عقد مؤتمر لبحث موضوع المحيط الانساني في أوروبا على المستوى الوزاري .

اللجنة الأوروبية لحقوق

الانسان : عقدت اللجنة دورتها ٨٧ في الفترة من ١٦ الى ٢١ مارس ، ودرست شكوى مقدمة من المواطنين البريطانيين ذوى الاصل الافريقي ، ضد حكومة المملكة المتحدة لعدم السماح لهم بالبقاء في بريطانيا .

اتحاد غرب أوروبا :

وزير خارجية بلجيكا في ٢٢ ابريل بيانا اعلن فيه بصفة رسمية هودة فرنسا الى الاشتراك في نشاط اتحاد غرب أوروبا .

الكوميكون : عقد المجلس التنفيذي للكوميكون دورة في موسكو في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ فبراير وبحث عددا من المواضيع المالية والتجارية التي تتصل بالعلاقة بين دول أوروبا الشرقية - كما درس المجلس موضوع انشاء بنك دولي للاستثمارات فيما بين دول الكوميكون ، وتم كذلك بحث تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء .

الجماعة الأوروبية :

[ا] البرلمان الأوروبي :

البرلمان الأوروبي دورة في خلال شهر فبراير ناقش فيها ، بصفة اساسية ، ميزانية البرلمان في عام ١٩٧٥ . كما عقد البرلمان الأوروبي دورة قصيرة في الفترة من ١٠ الى ١٢ مارس استعرض فيها عددا من المسائل المتعلقة بالطاقة النووية والنقل في أوروبا وقد اعيد في ١٠ مارس انتخاب السيد ماريو مكيلا رئيسا للبرلمان الأوروبي لمدة عام آخر .

[ب] السوق المشتركة :

الشئون الزراعية

توصلت دول الجماعة الأوروبية الست في ٧ فبراير الى اتفاق حول التسوية المالية للشئون

الوسط .

جواتيمالا : قامت بعثة من الصليب الاحمر الدولي بزيارة عدد من المعتقلات السياسية في جواتيمالا ، بعد ان حصلت على تصريح بذلك من السلطات هناك .

— ارسل رئيس لجنة الصليب الاحمر الدولي رسالة الى رئيس جمهورية جواتيمالا بخصوص اختطاف سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى جواتيمالا .
اليونان : قامت هيئة الصليب الاحمر الدولية بنشاط كبير في اليونان ، بالاتفاق مع الحكومة اليونانية ، في السجون والمعتقلات في العاصمة وعدد آخر من المناطق وقد بدأت الهيئة عملها في شهر نوفمبر ١٩٦٩ ، وانتهت منه في مارس الماضي .

عدم الانحياز :

انعقد المؤتمر التحضيري لدول عدم الانحياز في مدينة دار السلام في الفترة من ١٣ الى ١٧ ابريل . وحضر المؤتمر ممثلو ٥٥ دولة . وقد افتتح الرئيس جوليوس نيريري اعمال المؤتمر الذي انعقد على مستوى الوزراء ، ورأس السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة وفدها في المؤتمر .

وقد حدثت مشكلة في المؤتمر بسبب وصول وفدين يمثلان كيبوديا ، احدهما يمثل الامير نورودوم سيهانوك ، والاخر يمثل حكومة الانقلاب . وتم حل المشكلة بانسحاب الوفدين الى ان يتم البت في الموضوع .
وكان امام المؤتمر ثلاث نقط رئيسية هي :

تحديد انعقاد مؤتمر لدول عدم الانحياز .

تحديد موعد انعقاد مؤتمر القمة .

الاتفاق على النقط الرئيسية لجدول اعمال مؤتمر القمة .

وقد تقرر انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في شهر سبتمبر القادم في مدينة لوزاكا عاصمة زامبيا ، على ان يسبقه اجتماع تمهيدي لوزراء الخارجية

تتولى المسئوليات الدائمة بدلا من الاتحاد الامريكي ، وهو التسمية القديمة لجهاز السكرتارية للمنظمة .

المجلس الدائم : تم في ١٤ ابريل انتخاب رئيس المجلس ونائبه ، وبدأ المجلس يزاول اعماله لأول مرة بعد تكوينه .

مجموعة الانديز : عقد وزراء التعليم لدول المجموعة الخمس اجتماعا في مدينة بوجوتا في الفترة من ٢٧ الى ٣١ يناير ، وحضر الاجتماع مندوب عن فنزويلا وقد بحث الوزراء في هذا اللقاء الاول ، عددا من المواضيع الخاصة بالثقافة والتعليم ، ومنها استخدام الامتار الصناعية بغرض خدمة المواصلات السلكية واللاسلكية والتعليم . وقد اصدر الوزراء بيانا في هذا الصدد اطلق عليه اسم « اعلان بوجوتا لمجموعة الانديز » وابرز هذا البيان اهمية استخدام الامتار الصناعية في خدمة الثقافة والتعليم .

— اجتمعت لجنة اتفاقية الاندماج الاقتصادي لمجموعة الانديز في ليا من ١٢ الى ١٤ مارس وبحثت موضوع الاندماج الاقتصادي بين الدول الخمس الاعضاء في المجموعة ، واتخذت عددا من القرارات العامة بالنسبة لوضع نظام مشترك للاستثمار ، وحركة رأس المال بين دول المجموعة ، والتعريف الجبركية ، وقطاع صناعة النسيج .

— بدأ سريان اتفاقية الاندماج الاقتصادية لمجموعة الانديز في ١٥ ابريل تطبيق الاجراءات الاولى للتبادل الحر للسلم .

منظمات أخرىهيئة الصليب الاحمر :

بيجيريا : أعلنت اللجنة الدولية لهيئة الصليب الاحمر رسيا في ٦ فبراير انتهاء معونتها الى نيجيريا بعد ان انتهت الحرب الاهلية .

الشرق الاوسط : نشرت هيئة الصليب الاحمر في بداية شهر مارس بعض الاحصائيات عن اسرى الحرب في منطقة الشرق

الامضاء في منظمة الدول الامريكية على الميثاق الجديد للمنظمة ، وهو المعروف باسم « بروتوكول بونيوس ابروس » . وهكذا اصبح لمنظمة الدول الامريكية نظام اساسي جديد يلغى الميثاق الاقليمي المتعدد عام ١٩٤٨ .

وفيما يلي اهم التعديلات التي جاءت في الميثاق الجديد :

١ — الجمعية العامة : تحل الجمعية العامة محل المؤتمر الامريكي في كونها الجهاز الاعلى للمنظمة ، وتتولى معظم اختصاصات المجلس العام ، وتجتمع مرة كل عام .

ب — المجلس الدائم : ويحل محل المجلس العام ، ويتم اختيار رئيس هذا المجلس الدائم وفق الحروف الابجدية لاسماء الدول ، وتكون مدة الرئاسة ستة اشهر .

ج — المجلس الاقتصادي والاجتماعي : والمجلس الخاص للتعليم والعلوم والثقافة ، وهما على نفس مستوى المجلس الدائم ويخضعان مباشرة للجمعية العامة وتتحول اللجنة الامريكية للتخالف من اجل التنبية الى اللجنة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

د — الاجتماع الاستشاري لوزراء الخارجية ، تم الاحتفاظ به دون تغيير .

هـ — يتم الاحتفاظ باللجنة الامريكية لحقوق الانسان الى ان يبدأ سريان الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٦٩ في كوستاريكا .

٦ — السكرتير العام والسكرتير العام المساعد ، يتم انتخابهما بواسطة الجمعية العامة بدلا من المجلس . ومدة عملها خمسة اموام بدلا من عشرة ، ولا يجوز اعادة انتخابهما .

و — هذا وبالنسبة للجان الفرعية الاخرى ، فقد تم تعديلها بالشكل الاتي :

١ — المجلس الامريكي للقانونيين ، تحول الى اللجنة القانونية الامريكية .

٢ — تم تكوين اللجنة الامريكية للتسويات السلمية ، وهي تابعة للمجلس الدائم .

٣ — أصبحت هناك امانة عامة

اشترك في الندوة :

- د. علي مزروري
- د. ابراهيم مزروري
- الاستاذ احمد فوزي
- د. عبد العزيز كامل
- د. عبد الملك عودة
- د. عفاف مبراد
- السفير محمد التهامي
- د. محمد السيد غلاب
- الاستاذ محمد حقي
- الاستاذ محمد سيد احمد
- د. محمد ريسان
- الاستاذ محمد فتح الله الخطيب
- المستشار مصطفى راتب



العلاقات بين الدول الإفريقية المستقلة

على مستوى اقليمي يمثل عائقا في طريق العمل نحو الوحدة الكبرى، وهذا اعتقاد ينبع من مفهوم ان الوصول الى موضع حسن هو في حد ذاته عائق أمام الوصول الى وضع احسن ، وذلك لان الحصول على ما هو حسن قد يذيب بداخله كل تطعيم للحصول على ما هو احسن. وقد ادى ايمان نكروما بهذا التحفظ الى اشتباكه مع الرئيس نيريري هنا في القاهرة عام ١٩٦٤. وكان ذلك عندما اضطر الرئيس نيريري الى استدعاء القوات البريطانية لمعاونته في القضاء على حركة التمرد العسكري التي حدثت في بلاده . وعندما تم القضاء على التمرد العسكري بوساطة القوات البريطانية ، بدت سمعة تنزانيا محاطة بالشكوك ، ولهذا حضر نيريري الى اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية ليواجه من اسمه ومكانة بلاده ، ولكن نكروما لم يغفر له الاتجاه الى قوات الامبراطورية البريطانية لمواجهة المشكلة العسكرية الداخلية في تنزانيا . وهكذا شامدنا عام ١٩٦٤ بشادة حامية بين رئيسي دولتين تتمتعان بسلطة بارزة في افريقيا حول المدى الذي يمكن ان تصل اليه العلاقات بين العولة

العلاقات بين الدول الإفريقية المستقلة .

يبدو لي ان فكرة الوحدة الإفريقية قد واجهت في الايام الاخيرة ثلاث عقبات رئيسية هي: اولاً سقوط الرئيس نكروما بانقلاب فبراير ١٩٦٨ ، وثانياً الحزب الاهلية في نيجيريا والتي انتهت في بداية عام ١٩٧٠ ، وثالثاً الحرب بين العرب واسرائيل عام ١٩٦٧ .

ولمها يخص النقطة الاولى ، فان الرئيس نكروما كان من افند المدافعين من فكرة الوحدة الإفريقية في صورتها الطموحة للغاية . فقد تزعم تيارا ينادي بالوحدة الإفريقية تحركه آمال واضحة وتطلعات قوية لتوحيد القارة في مسورة مكتلة تحت لواء حكومة واحدة . ولكن مثل هذه الآراء كانت تبدو مثالية في نظر فريق من الناس ، فمثلاً في شرق افريقيا حيث اعيش ، نطلع الى بناء نوع من الفيدرالية التي تسير نحو تكامل واندماج سياسي بين الدول الثلاث تنزانيا وكينيا واوغندا . ولكن نكروما كان يمارس بشدة فكرة بناء وحدة فيدرالية بشرق افريقيا ، وكان ذلك مرجعه الى اعتقاده بان التوحيد

لا . هوذا : باسم الامم ومجلة السياسة الدولية ، ارحب بالاستاذ الدكتور علي مزروري رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة ماكيري باوغندا ، في هذا اللقاء الذي يتيح تبادل الآراء والمناقشات مع عدد من الاساتذة المحريين والمتخصصين في الدراسات الإفريقية . واشير ايضا - الى ان الدكتور مزروري هو سليل قبائل المزروريين التي هاجرت من جنوب شبه الجزيرة العربية في القرن الحادي عشر الى شرق افريقيا ، واقامت على الساحل الانريقي وحكمت مدنا وسلطنات كثيرة واندجت في الافريقيين كما اسهمت في نشر الدين الاسلامي . اخف الى هذا ان الدكتور مزروري نشر كثيراً من البحوث والمؤلفات حول الشؤون السياسية الإفريقية باللغة الانجليزية . وفي الاسبوع الماضي التي ثلاث محاضرات في الجامعة الأمريكية بالقاهرة . اما موضوع الندوة الليلة فهو العلاقات المتبادلة بين الدول الإفريقية المستقلة . وسيدا الحديث الدكتور مزروري . د . مزروري : ان هدف المقدمة التي سألقها الان هو التمهيد لفتح باب المناقشة في الندوة حول

على أساسها ، ومعنى هذا ان انتصار الجانب الفيدرالى كان متشبا مع مضمون الميثاق وجاء دعما له ، ومن جهة اخرى فان منظمة الوحدة الافريقية ساندت الجانب الفيدرالى على الرغم من انشقاق اربع دول عن تاييده ، وهنا يمكن ان نتساءل : ماذا كان سيصبح الامر لو ان بيانرا هي التى انتصرت وكيف كان ذلك سينعكس على منظمة الوحدة الافريقية التى تنقلبها تيارات واتجاهات انفصالية وهى فى وضع مهتز ؟

ومن النتائج الهامة للحرب الاهلية النيجيرية ، تأكيد سياسة العرب عامة ، والجمهورية العربية المتحدة خاصة ، اذ ساندوا الجانب الفيدرالى الذى انتصر فى النهاية ، وهذا اختيار ناجح للالتزامات الافريقية التى تتحملها الجمهورية العربية المتحدة تجاه الدول الافريقية ولكن من جانب آخر يمكن ان نتصور النكسة التى كانت ستصيب العلاقات العربية الافريقية لو ان بيانرا قد انتصرت فى الحرب ، كما يمكن ان نتصور آثار هذا على الصراع العسكرى الدائر فى جنوب السودان منذ مدة طويلة .

ثالثا : وفيما يتعلق بحرب يוניو ١٩٦٧ فيمكن تأكيد الحقيقة التالية ، وهى انه كلما كانت الدول الافريقية اكثر اتجاها نحو الثورة والراдикаلية ، كلما وقفت الى جانب العرب ، اما الدول ذات الاتجاه المحافظ مثل مالوى وساحل العاج ، فهى اكثر تشككا فى التيار الذى يدعو الى وحدة افريقية مع دول شمال الصحراء ، والتيار الراديكالى واضح فى افريقيا منذ عقد مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦١ ، وهو التيار الذى تزعمه الرئيس عبدالناصر والرئيس سيكوتورى والرئيسان نكروما وكينا . وهوما نجد جميع الدول الراديكالية تبيل الى علاقات المودة مع افريقيا ، شمال الصحراء ، ومع ذلك نجد عددا منها له علاقات ما مع اسرائيل ، ومثله فى ذلك الدول المحافظة ، ولكن الفارق هو ان الدول الراديكالية تتعامل بوضوح مع السياسة العربية تجاه قضية فلسطين . وبعد حرب يونيو

العربية والمنطقة الافريقية . ولكن من المؤكد ايضا ان حرب يونيو قد أبرزت اسرائيل فى صورة الدولة المحاربة المتعجرفة .

ومن ناحية اخرى ، ارى انه من الممكن تحويل هذه العقبات الثلاث الى احداث ذات فعالية بها يسهم فى بناء العلاقات الافريقية وفى دعمها على الوجه التالى : -

اولا : ارى ان تأثير نكروما فى العلاقات الافريقية كان دون شك يدعم فى النهاية الاتجاه الانقسامى فى القارة ، وذلك على الرغم من ايانه القوى بالوحدة الشاملة . اذا نظرنا الى افريقيا المستقلة وجدناها ثلاثة اقسام : افريقيا الناطقة بالفرنسية ، والناطق بالانجليزية ، والناطق بالعربية - ونجد ان تأثير نكروما كان ايجابيا فى العلاقات وفى تطورها بين افريقيا الناطقة بالانجليزية وافريقيا الناطقة بالعربية ، لقد ظل مؤمنا بفكرته التى لم يتخل عنها طوال مدة بقائه فى الحكم ، وهى عدم الاعتراف بهما الصحراء تشكل حاجزا فاصلا بين مناطق وشعوب افريقيا ولكن من ناحية اخرى كانت سياسته الراديكالية سببا فى تباعد الدول الناطقة بالفرنسية ، فهذه السياسة الراديكالية دفعته الى مساعدة اللاجئين السياسيين القادمين من مناطق افريقيا الفرنكوفون ومدمم بكل المعونات فى عملهم ضد حكومات بلادهم ، ولهذا فانه يمكن القول بان سقوط نكروما يشكل هائقا هاما امام سير حركة الوحدة الافريقية ، كما يمكن القول بانه ينطوى على جانب يمكن ان يخدم حركة تجميع دول منظمة الوحدة الافريقية .

ثانيا : وفيما يتعلق بالحرب الاهلية فى نيجيريا ، فقد كان تأثيرها فى العلاقات الافريقية يتوقف الى حد بعيد على الجانب الذى سيقدر له الانتصار فى النهاية . ولما جاء النصر فى جانب الحكومة الفيدرالية ، فقد اكد هذا جددا اساسيا بالنسبة للحركة الافريقية ، ولما جاء فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وهو تأكيد احترام وحدة اراضى كل دولة وحدودها التى اعلان الاستقلال

الافريقية المستقلة والدول الكبرى التى كانت تستعمرها من قبل ، وحول موضوع وجود حركة وحدوية على مستوى اقليمى او جزئى ، ومدى الضرر الذى يصيب النظرية القارية للوحدة الافريقية من جراء وجود هذه الحركة الوحدوية الاقليمية ، ولكن على اى حال ، ومهما كان اتجاه نكروما الى النيل من زملائه ، فان الواضح ان صوته كان من اشد المتحمسين للدفاع عن الوحدة الافريقية ، بل كان رمزا لهذه الوحدة الافريقية فى صورتها القارية .

وفيما يتعلق بالحرب الاهلية فى نيجيريا ، فانها تتعدى نطاق السياسة الداخلية فى نيجيريا وتمتد الى السياسات الافريقية الخارجية وبالسياسات الدولية على مستوى عالمي . ومن وجهة نظري فان استمرار الحرب الاهلية لمدة طويلة قد عاق من سير حركة الوحدة الافريقية . لقد بدا واضحا فى بداية الامر ان جميع الحكومات الافريقية الاخرى تلتزم بالوقوف بجانب الحكومة الفيدرالية ، على اساس وحدة ارض نيجيريا ، ولكن مع استمرار الحرب ظهرت اتجاهات مختلفة ادت الى اول خطوة اتخذتها نيجيريا باعترافها باتليم بيانرا ، وسرعان ما تلتها زامبيا وجابون وساحل العاج فى الاعتراف ببيانرا ، وبدأت افريقيا مرة اخرى على حافة الانقسام كما حدث فى الماضى ايام ازمة الكونغو عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١ ، ومن ناحية اخرى نجد ان الحرب الاهلية تعكس صورة الضغوط والمتناقضات التى تنتج عن الانتشاءات والصراعات القبلية وعدم الاستقرار الاجتماعى بوجه عام فى افريقيا ، وهذا فى حد ذاته يشكل عائقا امام التطلعات نحو التكامل والاندماج الاقليمى فى افريقيا .

وفيما يتعلق بالحرب فى يוניو ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل ، فقد ادت الى شد انتباه الجمهورية العربية المتحدة الى تشكيلتها الخاصة بفلسطين ، وهذا اثار عددا من التساؤلات هنا حول فعالية الدور الذى يقوم به المصريون فى المعالم ، ومدى التفويضات التى بذلت فى سبيل الحركة الوحدوية فى المنطقة

١٩٦٧ نجد ان عددا كبيرا من الدول الافريقية يحاول ان يقف موقف الحياد تجاه القضية الفلسطينية عامة ، ولكن نجد اقلية افريقية تؤيد هدفا محددا ، وهو ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى التى احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ . وتأسيسا على هذا ، يوجد التزام افريقى تجاه ازمة الشرق الاوسط ، وهو التزام لصالح الجانب العربى ، هذه هى بعض نتائج هزيمة ١٩٦٧ التى يمكن القول ان بها بعض الامكانيات الايجابية ، لانها كشفت الاتجاهات العسكرية فى التكوين الاسرائيلى ، اضاف الى هذا ان احتلال اراضى الدول العربية ، دفع عددا من الدول الافريقية الى الوقوف بجانب الدول العربية فى هذا الموضوع .

وانتقل الى نقطة اخرى خاصة بالعلاقات بين اسرائيل وافريقيا ، وارى بصفة عامة بعض الآثار ذات النتائج الايجابية المحدودة فيها يخص حركة التنمية بالقارة ، ولكنه كان سلبيا ، بوجه عام واضح ، فيما يتعلق بحركة الوحدة الافريقية وآخر الامثلة هو موقف اسرائيل اثناء الحرب الاهلية فى نيجيريا .

ان اسرائيل تقدم معونة فنية لعدد من الدول الافريقية فى شتى المجالات المرتبطة بالتنمية ، وهذا يخلق ارتباطا مشتركا بين الجانبين ، ولكن من الناحية الاخرى ، نجد ان اسرائيل تقف باستمرار مع الاتجاهات والسياسات الرامية الى تقسيم افريقيا ، وهذا واضح اذا تذكرنا جميع الحركات الانفصالية الكبرى التى هزت اركان افريقيا منذ ١٩٦٠ ، وهى ازمت الكونغو ونيجيريا وجنوب السودان ، سنجد باستمرار ان اسرائيل كانت تقف مع دعاة الانفصالية ، لقد وقفت بجانب الانفصاليين فى كاتانجا وفى بيافرا وفى جنوب السودان واخيرا صرح وزير خارجية اسرائيل بأنه « لو كان يوجد عدد اكبر من الاسرائيليين لكانت بيافرا قد صحت ولم تهزم » . واجمل انكارى بأنه يمكن القوم بان العلاقات الاسرائيلية الافريقية بها بعض الجوانب الايجابية فى ميدان

التنمية ، وبها كل الجوانب السلبية فى ميدان الوحدة الافريقية والاهداف السياسية .

تلك هى بعض الآراء التى تفسح عن خط تفكيرى والتى تدلكن على اتجاهاتى بوجه عام فى موضوع تنمية العلاقات المتبادلة بين الدول الافريقية واتوقع منكم الصراحة فى مناقشة هذه الافكار وطرح الآراء الجديدة التى تثير اهتمامنا المشترك .

محمد سيد احمد : اريد طرح سؤال يتعلق باسلوب التفكير لان الامر غير واضح امامنا : فنحن نرى اهدافا عليا تسعى لها الوحدة الافريقية ، ومن جهة اخرى نرى عقبات تقف فى طريق تحقيق هذه الاهداف . والسؤال الهام هو : الى اى مدى كانت هذه الاهداف العليا ، اهى وليدة ظروف طارئة ، ام هى ذات جذور عميقة فى الحياة والوجود افريقى ؟ هل الاهداف تعكس وقائع ام هى وليدة اوهام وآمال جاءت فى ظروف معينة خلال المرحلة التالية لعام ١٩٦٠ ؟

ان الموضوع يحتاج الى ملاحظة ان عام ١٩٦٠ لا يمكن اعتباره نقطة بداية يقام عليها بناء كل شيء . وان هدفى من السؤال هو ان الفترة التى ذكرتموها تتضمن نواحي سلبية عديدة على طريق الوصول الى الاهداف العليا . واما السؤال الثانى فهو يتعلق باسلوب التفكير فيما يتعلق باسرائيل وموقفها المتناقض تجاه افريقيا ، وكيف يمكن ان يكون الموقف ايجابيا من ناحية ظاهرة معينة ، ويكون فى الوقت نفسه سلبيا من ناحية ظاهرة اخرى ، ان هذا التفسير غير مقبول ، لان وصف الموقف الاول بالاجابة هو فى الحقيقة وصف غير سليم ، لانه يعبر عن شيء آخر ، يمثل ما يقال من التنمية التى تسهم فيها اسرائيل اجدها - من وجهة نظرى - لا تساعد افريقيا ، بل هى فى الواقع تساعد شكيئا آخر ؟ .

د. مزرعوى : من حيث الاهداف العليا واسلوب التفكير المتبع ، يمكن اعتبار فكرة الالتزام باقامة وحدة فيدرالية افريقية بانها الحد الاقصى للاهداف العليا الموضوعه ،

واما غيرها فهى اشكال متعددة او متوسطة او مرحلية للحركة الافريقية ، يوجد هنا نوع من التدرج ، ومن الممكن ان نجد اهدافا تقترب بالتدريج من المثل العليا . وفيما يخص بالتيار افريقى الذى تزعمه نكروما نجد ثمة تغيرات عديدة طرأت على الاطار العام للحركة الافريقية منذ ظهور اول افكارها ، وفى افريقيا السوداء كان الاطار العام الاول يبنى على فكرة الجنس ، اى ان تيار الزنجية كان متغلبا وسائدا فوق تيار القارية ، وكان هذا هو التيار السائد منذ بداية ظهور الفكرة فى العالم الجديد حتى مؤتمر مانشمستر عام ١٩٤٥ حيث تولى الافريقيون زعامة الفكرة ، وبرز فى ذلك المؤتمر نكروما وكينياتا وآخرون ، وهكذا حدث التحول فى الحركة ، فبدلا من التركيز على وحدة الجنس او اللون ، انتقلت الى التركيز على وحدة القارة ووحدة شعوبها ، وهذا فى نظرى تطور عميق مهم . وفى عام ١٩٦٣ قامت منظمة الوحدة الافريقية على اساس اولوية الالتزام بوحدة القارة ووحدة شعوبها قبل اى التزام آخر ، وهنا كان موقف نكروما الذى عارض اى اسلوب فكرى يرمى الى قيام اوضاع وسطية لا ترمى الى الاندماج الكامل على مستوى القارة .

وبالنسبة للسؤال الثانى الخاص بالتناقض فى الموقف الاسرائيلى تجاه افريقيا ، نعتقد انه من الصعب اكتشاف الحوافز الحقيقية وراء المبادرات الدبلوماسية فى هذا المجال ، ولكن الواضح امامى ان افريقيا تعاني نقصا كبيرا فى الخبرات وفى الكفاءات اللازمة لعمليات التنمية المتعددة ، بينما تستطيع اسرائيل ان تقدم فائضا من هذه الخبرات ، ولهذا سادرت اسرائيل الى الاستفادة من هذا الفائض لتحقيق اهداف سياسية دبلوماسية . وفى اوغندا ، بلادى ، اسهم الاسرائيليون فى تدريب القوات المسلحة ، ومن ناحية اخرى نجد ان كثيرا من زعماء الانفصال فى جنوب السودان اللاجئين فى اوغندا يستقبلون معونات من

إسرائيل ، ويحاول الإسرائيليون إخفاء هذه المساندة عن حكومة أوغندا حتى لا تتحج على نشاطهم في بلادها ، لأن حكومة أوغندا ، كما تعرفون ، تقف مؤيدة للحكومة السودانية في الخرطوم ، ومهموما أعرف أن عددا من هؤلاء اللاجئين السياسيين يلجأون إلى سفارة إسرائيل في كيبالا للحصول على أنواع من المعونات المادية والعسكرية .

وأرى أن تفسير هذا الموقف هو في الفلسفة التي تتسمي بالانتماء بمساعدة الاقليات المنكوبة وهذا ميراث تاريخي وفكري يدعوهم إلى مساندة الاقليات التي تعاني من القمع ، هذه هي وجهة نظريهم أو تفسيرهم لموقفهم ، وترتبط على هذا يقومون بتفسير موقفهم في إطار نظري عام .

مهندس سيد أحمد : ان لدينا تفسيراً لهذه النقطة بالذات نضعه في داخل الإطار العام للقضية كما نراها من وجهة نظرنا وتفسيرنا أننا في المنطقة ننظر إلى وضع إسرائيل فنجد فريداً في نوعه فالقسم الأكبر من سكان إسرائيل جاء من دول صناعية متقدمة ، بينما تقدم إسرائيل نفسها على أساس أنها جزء من العالم الثالث ولذلك ففي علاقتها مع الدول الأفروآسيوية . تحرج على إخفاء صورتها الحقيقية ، وهي أنها امتداد واضح للعالم المتقدم بكل انكاره وحضارته وسياساته ... الخ ؟ أما الوجه الآخر للعملية ، فهو ان قيام إسرائيل أدى إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم وبلادهم ويمكن تفسير نجاح إسرائيل في إقامة علاقات لها قيمتها مع عديد من الدول الإفريقية غير العربية ، أننا نرى هذه العلاقات صورة جديدة حديثة للإمبريالية التقليدية التي تتوارى خلف المعونة الفنية التي تقدمها إسرائيل للدول الإفريقية ، والتي نراها - أيضاً - بمثابة مرحلة وسط تسمح بتفريق المعونة الفنية التي تأتي من الدول الغربية على النحو التقليدي . لهذه الأسباب ، نرى أن التهمة التي نسميها إسرائيل لا تمثل شيئاً أجباباً في حد ذاته ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن التهمة

لا بد أن تمثل في النهاية هوماً وتقدماً للدولة التي تنطلقا بطريقة مباشرة ، أن هذه المعونات المقدمة من إسرائيل تؤدي إلى تيسام ارتباطات ووضع سياسات ليست في صالح التقدم ، هذا هو التفسير الحقيقي لوضع إسرائيل المتناقض في إفريقيا ، وبالتالي بأن موقفها تجاه الحركات الانفصالية في إفريقيا في الوجه الآخر للعملة وليس حادثاً عرضياً .

د. مزروعى : ان الرأي القائل بأن إسرائيل امتداد للعالم الغربي ولا تنتمي إلى العالم الثالث هو رأي جدير بالمناقشة انه يبدو لنا ان الاسرائيليين يأتون من الشرق الأوسط ، ولهذا فهم جزء من العالم الثالث ، ولكن يظهر امامنا انهم ينتهون للقطاع الأكثر تقدماً من السكرة الأرضية [أوروبا وأمريكا الشمالية] وان سكان إسرائيل مرتبطون خلال طسرق وارتباطات شتى بالدول المتقدمة الفنية . أما فيما يتعلق بالمعونة الفنية المقدمة من إسرائيل ، فنحن باستمرار نسأل أنفسنا : هل هذه المعونة الفنية التي نلتقيها من إسرائيل أكثر خطراً على بلادنا من تلك المعونات التي نلتقيها أو نطلبها من بريطانيا وفرنسا وباتي الدول الإمبريالية الكبرى .

د. إبراهيم صقر : ان إسرائيل تستغل وضعها كدولة صغيرة ليس لها ماضٍ استعماري في القارة وفي نفس الوقت تساندها الولايات المتحدة الأمريكية وتتوارى خلفها . ومن الواقع الثابت بالادلة ان التثبيات الاسرائيلي في شتى الميادين في عديد من الدول الإفريقية مرتبط بنشاط الولايات المتحدة الأمريكية في الميادين العسكرية والاقتصادية وفي نشاط المخابرات ... الخ ، كما تقدم إسرائيل مسانداً لا بأس به من أهداف دول حزب أوروبا ، وأريد ان أقول أنه ، ترتبط على هذا ، لا يوجد فارق أساسي في النهاية سواء كانت إسرائيل تقول أنها جزء من العالم الثالث أم لا ؟ العبرة هي الأهداف الحقيقية للدول التي تقدم المعونة والخبرات ، التي الاستفادة الحقيقية للشعب ومدى الاستفادة حكومته أنواعاً من المعونة والخبرات .

أن أهم نقطة في نظري ان إسرائيل تستفيد من القول بأنها دولة صغيرة وليس لها ماضٍ استعماري في إفريقيا ، وهذا يجعل عدداً من الدول الإفريقية تأخذ منها المعونة الفنية بدلاً من طلب المعونة من الدول الاستعمارية الكبرى ، ونحن نعرف جيداً ان الدول الإفريقية تتطلع إلى كل أنواع المعونات الفنية ، ولهذا فهي تقبلها من أي طرف يعرضها عليها .

د. مزروعى : الواقع ان بعض الدول الإفريقية بدأت تنظر إلى إسرائيل نظرة حذر أكثر مما كان عليه الحال قبل حرب ١٩٦٧ ، ان عدداً من الدول الإفريقية أصبحت تشك الآن في موضوع ان إسرائيل دولة صغيرة لا يأتي من ناحيتها أي ضرر نتيجة التعامل معها ، أضف إلى هذا القول بأنها دولة ضعيفة والسبب في هذا يرجع إلى ان حرب عام ١٩٦٧ قد كشفت أشياء كثيرة تضع إسرائيل في صورة او اطار يخطف من الصورة والاطار السابق نوعاً ما . ومن ناحية أخرى فالقول بأن المعونة التي تقدمها دولة صغيرة تعتبر امتداداً للدول الغربية يمكن ان تكون أكثر خطراً من معونة تقدمها الدول الغربية مباشرة .

د. عبد العزيز كامل : ارجو توضيح النقطة السابقة كالتالي : أننا لا نقول ان السفير الاسرائيلي في أي عاصمة إفريقية يمارس نشاطاً سياسياً للضغط أكثر فعالية أو أقوى أثراً من النشاط والضغط اللذين يمارسهما السفير الأمريكي . ولكن الواضح والمصروف

ان هناك عدداً من المهام وانواعا من النشاط يكف بها الاسرائيليون ولا يستطيعون الايريكيون انجازها بانفسهم مباشرة ، لقد ثبت ان اسرائيل دولة موالية للغرب ، وانها امتداد للعالم الغربى ، وانه لا توجد خلافات وتناقضات بين الاهداف والغايات المشتركة لهم جميعا ، ولناخذ مثلاً من دولة معينة تجاور السودان ، نجد ان النشاط الامريكى فى صورته الفعالة لم يمنع فعالية النشاط الاسرائيلى ، اضافة الى هذا التنسيق بينها فى ميادين النشاط والمعونة ، حيث ان الاهداف والغايات واحدة . ان اسرائيل اداة نافعة للغاية يمكن الاستعانة بها والعمل خلالها فى المنطقة .

د. مزروعى : اعتقد انه توجد احيانا مناطق نفوذ فى القارة حيث تمارس دولة ما بطريقة مباشرة او بوساطة حلفائها اهداف سياساتها ، ولكن القضية الواجب مناقشتها هى : هل استقبال المعونة من دولة صغرى يمثل خطراً اكبر من استقبال المعونة من دولة غربية كبرى ؟

د. عبد العزيز كامل : لوتعمقنا فى تحليل العرض الذى قدمه الدكتور مزروعى والمقبات التى واجهت الحركة الافريقية ، اعتقد ان هذا يقودنا الى اكتشاف القوى الحقيقية التى تحرك اسرائيل لقد عرضت الدور الذى قامت به اسرائيل فى الحرب النيجيرية وكذلك فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهناك اقوال تتردد حول دور اسرائيل فى الانقلاب ضد نكروما ، ان اسرائيل تلبس ثياباً متعددة تناسب كل دور وتساعد على تحقيق عديد من الاهداف ، تارة نراها دولة صغيرة ضعيفة وتارة نراها دولة تمارس نفوذاً كبيراً فى الدول الافريقية ، ان تقييم العلاقات المتبادلة بين اسرائيل والدول الاستعمارية الكبرى التى تقف وراء اثاره المشكلات الافريقية هذا التقييم يوضح لنا الدور الذى تقوم به اسرائيل لصالح هذه الدول الاستعمارية ضد حركة الوحدة الافريقية واهدافها نحو التحرر والتقدم .

د. مزروعى : فيما يتعلق بدور اسرائيل فى الانقلاب ضد نكروما اعتقد انه لم يثبت بصورة قاطعة على الرغم مما انتشر من اخبار حول هذا الموضوع ، ولكن بالنسبة للحرب النيجيرية فموقف اسرائيل واضح ، وفيما يتعلق بحرب يونيو ١٩٦٧ فاشير الى موقف تنزانيا التى تساند الموقف العربى ضد اسرائيل ، ومع ذلك فهى تستفيد من الخبرات والمعونات التى تقدمها اسرائيل ، ان هذا المثل يشرح ماقبله من قبل وهو ان الدول الافريقية ذات الاتجاه الراديكالى تمد التزامها السياسى عبر الصحراء لصالح الدول العربية فى افريقيا والعرب عامة ، وهذه المساندة الافريقية للموقف العربى قد تكون ناتجة عن الايمان بمفاهيم الوحدة الافريقية وقد تكون ناتجة عن عدم الثقة باسرائيل باعتبارها امتداداً للعالم الغربى ، ولكن على كل حال يكون الموقف السياسى هو تأييد الموقف العربى .

محمد حقى : ارقب فى ابداء ملاحظة واطرح سؤالاً والملاحظة تتعلق بالحديث عن الانقلاب الذى اطاح بالرئيس نكروما ، ان طبيعة اسرائيل المعقدة وعلاقاتها الوثيقة بنيويورك حيث تستقر اكبر القوى الضاغطة فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى واشنطن علمت من احدى قيادات حركة السلطة السوداء فى هارام بأنه تحدث مع نكروما حول قضية اسرائيل ، فآخبره نكروما صراحة بأنه فى بداية حكمه كان معجباً بكفاءة الاسرائيليين ولذلك كلفهم بمسدد من المشروعات فى غانا ، ولكن بعد فترة ، بدأ يشعر بالقلق الشديد من تصرفاتهم ، فقد سيطروا على سير الامور والادارة فى غانا ولما بدأ نكروما يتحول فى علاقاته بعيداً عن اسرائيل ، قامت جميع وسائل الاتصال الامريكية من صحف ومجلات وشبكات اذاعية وتليفزيونية بالتهجم عليه وشنت حملة شديدة ضده ، وكان يقدم الى الشعب الامريكى فى الفترة السابقة على الانقلاب على انه العدو رقم واحد لأمريكا .

واما السؤال : فيشير الى ماذكرته من علاقاته بوجه الوحدة

الافريقية ، هل يمكن ان ترى علاقة ما بين اسرائيل وجنوب افريقيا « لا اقصد هنا العلاقة التى تربط بين مجسوعتين من المستوطنين البيض ، بل اقصد العلاقة التى تمثل نموذجاً لموقف مشترك من الدولتين تجاه المشكلات الافريقية ، نحن نرى فى الميدان الاقتصادي حكومة جنوب افريقيا تفرض على الاغلبية الافريقية الحياة كأدوات وايد عاملة لخدمة المصالح الاقتصادية للاقلية البيضاء ومن جهة اخرى تحاول حكومة جنوب افريقيا الاعلان عن امكانياتها الواسعة بتقديم المعونات الفنية والتوسع فى مساعدة الدول الاخرى ، وهم فى هذا المجال ليسوا بمستوطنين ، وليسوا نظاماً قائماً على القمع ، بل نظام حكم مستقر مستقر ، الا ترون معنى ان حكام جنوب افريقيا يستعملون نفس الحجج التى يلجأ اليها الاسرائيليون فى التفاخر بارتفاع مستوى الانتاج فى بلادهم ، وفى التفاخر بالرسالة الانسانية التى يقدمون نتيجة لها كل مساعدة للغير . بل اكثر من هذا يستعملون نفس وسائل الدعاية التى تركز على التقدم الذى يعيش فيه الافريقيون والعرب نتيجة خضوعهم لحكم الاقلية المسيطرة المتتورة !!

د. مزروعى : لا شك فى ان لاسرائيل انتصاراً كبيراً فى جنوب افريقيا يقيمون معها علاقات التقدير والصداقة ، وليس هذا فقط بين القطاع اليهودى من السكان بل ايضا بين سلالات البوير البيض وتوجد ايضا علاقات اقتصادية قوية بين القطاع اليهودى من جنوب افريقيا وبين اسرائيل وبين حكومة جنوب افريقيا وحكومة اسرائيل . وهذا من وجهة نظرى شئ عادى لانه واضح فى اوضاع كثير من الدول الاوروبية والامريكية . اصف الى هذا الارتباطات الفكرية العقيدية التى تربط بين المستوطنين البيض فى جنوب افريقيا واسرائيل انها ارتباطات فكرية تاتى من الموارث المعقدة التى تملأ حقول هؤلاء المستوطنين جميعاً بانهم اصحاب رسالة تيشيرية يحاربون الاعداء ويميشسون على حافة الخطر .. ! ولذا يستطيع للتأكيد ان النظام العنصرى فى

العالمية على جبهات أخرى مفتوحة أمامها في أفريقيا مثل الكونجو وأفريقيا الغربية . ان دراسة هذه التحركات والعلاقات تثبت الدور الذي تقوم به اسرائيل والامبريالية والعنصرية في بلادنا عامة ، وتكشف العوائق الحقيقية التي تقف في وجه تقدم الوحدة الافريقية .

د. مزروعى : اعتقد ان السؤال يدور حول هل اسرائيل تعتبر صورة مماثلة لجنوب افريقيا بمعنى انها اداة لتوغل المصالح الغربية في القارة ، وفي الاجابة اشير الى ماسبق قوله عن السيطرة في المجال العنصرى ، وفي المجال الاقتصادى ، وفي المجال الثقافى . واننى اشرك الراى الذى يعتبر اسرائيل جزءا من العالم الغربى . وان اليهود يعتبرون ضمن الرعوس التى تتحكم في اقتصاد العالم ، وان تأثيرهم في افريقيا يأتى عن طريق الاستثمارات . اننى اميل الى رآى — يرفضه المثقفون العرب وهو ان الظاهرة الاسرائيلية جزء من الظاهرة اليهودية في العالم .

د. عبد العزيز كامل : اشير الى ملاحظة تاريخية توضح هذه القضية . اننا في الشرق الاوسط نفرق كلية بين اسرائيل وبين المشكلة اليهودية . اننا هنا في المنطقة نحيا مسلمين ومسيحيين ويهودا في اخام تام ، وان قيام اسرائيل واهدانها وعدوانها مختلف تمام عن مشكلة اليهود وعن التصور الواقعى والحقيقى لحل المشكلة . واشير في هذا المقام الى جهود اليونسكو ومطبوعاته التى اثبتت عدم وجود علاقة بين العنصر او السلالة وبين الكفاءة والقدرة العقلية ، وارجو ان تنظر في بيانات اليونسكو لعام ١٩٥١ و١٩٥٧ ، ان الوضع الثقافى لاتحكه موارد عنصرية او جنسية ، انها تتحكم فيه وتشكله آثار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان ما اريد ان اقله هو ان اسرائيل قاعدة للاستعمار الدولى في المنطقة ، وانها مشكلة فرضت على بلادنا ، انها قاعدة تعمل على التوغل وفرض وجودها بالقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية

العربية في افريقيا . كما ان الدول الامبريالية الكبرى تمارس انواعا من الضغط ، وكذلك تقوم علاقات المودة والصداقة بين هذه الدول الكبرى وبين اسرائيل ، ومن ثم تساند اسرائيل مواقف هذه الدول الامبريالية في افريقيا .

د. محمد رياض : ان اقتصاد اسرائيل جزء من الاحتكارات الرأسمالية الغربية ، ولذلك فمن الامور الطبيعية ان يتبادل الطرفان التأييد . ولكن من جهة اخرى فان اسرائيل تستفيد من التقدم التكنولوجى لتبدو كواجهة بركة للتقدم امام انظار الدول الافريقية ومن الامثلة على ذلك تنظيمات المستعمرات الكيوتز والموشاف التى تحرص اسرائيل على تقديمها كنموذج للدول الافريقية في نطاق مشروعات التنمية الريفية .

د. مزروعى : لقد عالجتنا ما يتسم به معنى اسرائيل من تناقض امام افريقيا ، فالمثقفون يعتبرونها جزءا من العالم الغربى المتقدم ، ولكن من ناحية اخرى تضفى على نفسها طابعا شبيها بالاشتراكية ، الامر الذى يدعو عددا من الافريقيين لان يراها جدية بالافتداء في امور التنظيم الداخلى للمجتمعات الافريقية . اضف الى هذا موضوعات الالتزام بالواجب نحو الجماعة والامة والاخلاقيات القومية التى تتطلب التضحية ونبد الحياة السهلة الرغبة في سبيل الدفاع عن الوجود الاجتماعى .

د. عبد العزيز كامل : احب ان اتناول الموضوع من نظرية جغرافية تعرض حقائق اساسية ، توجد قاعدتان استعماريان الاولى داخل افريقيا والثانية على مشارف افريقيا . الاولى جنوب افريقيا تحاول ان تتحرك شمالا الى زامبيا وكمبيا وتنزانيا واوغندا ثم الى شمال القارة ، والثانية اسرائيل التى تنمى علاقاتها الاقتصادية مع افريقيا وتحاول ان تدخل القارة بالقوة العسكرية عبر البوابة الشمالية الشرقية ، ولكل من القاعدتين علاقات وثيقة مع الامبريالية العالمية التى تبادلها نفس العلاقات ، والسبب في ذلك هو وحدة الاهداف ، ومن ناحية اخرى تتحرك الامبريالية

روديسيا قد تقبل نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ على انها دمه له واضعاف لكل معارضيه ، وانها تجربة يستطيع الاستفادة منها ضد الدول الافريقية المجاورة . ان العلاقات بين جنوب افريقيا وروديسيا واسرائيل قائمة تمثل معانى ورموزا تتعلق باساس التوطن وتاريخه .

د. غلاب : اود معرفة راىكم في نقطتين : الاولى دور السكان البيض المتوطنين في افريقيا ، والثانية الدور الذى تمارسه الدول الاستعمارية الكبرى في العلاقات بين الدول الافريقية ودور اسرائيل في هذا المجال وما بين النقطتين من ارتباطات وعلاقات .

د. مزروعى : بالنسبة لدور البيض المستوطنين في افريقيا ، نجد الحدود الفاصلة بينهم وبين حركات التحرر الافريقية قد انتقلت الى القسم الجنوبى من القارة ، لقد ادت القاهرة دورها كعاصمة للحركات التحررية الافريقية ، وكان المناضلون الافريقيون ينظرون اليها على انها القاعدة الامامية للتجمع والتشاور والعمل ، ولكن نتيجة للتقدم والنجاح الذى احرزته حركات التحرر الافريقية ، انتقل النشاط حاليا الى دار السلام التى تقيم فيها لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولهذا أصبحت مركز اقامة حركات التحرر نظرا لقربها الجغرافى من منطقة التوطن الابيض ومن مناطق حروب التحرير . وفيما يتعلق بتأثير سياسات البيض على افريقيا ، فاننا نلاحظ ظهور علامات نجاح هذه التأثيرات والسياسات في مناطق جنوب الصحراء ، ومن امثلة ذلك التسلل الاقتصادى لجنوب افريقيا الى مالوى حيث نجح البيض في اقامة نوع من السيطرة على هذه الدولة وهذا مما جعل مالوى للاسف اكثر الدول الافريقية تسامحا وتعاملا مع حكومة جنوب افريقيا وفي نفس الوقت نلاحظ ان مالوى اكثر الدول الافريقية هداما للقضية العربية . وهذا يوضح الارتباط بين موقف الدول المحافظة والدول المتعاملة مع الحكومات البيضاء ، وموقف العداء للموقف والسياسات

تماما كما تتحرك جنوب افريقيا،
ونى كلا الحالين تقف وراء هذه
الحركات القوى الاستعمارية
الكبرى .

د. فتح الله الخطيب : ارجب
فى تقديم تعليقات على النشيط
الذى اثبتت فى النشوة ، اننى
اعتقد ان الاهانات التى فرضت
على الانريقيين هى وليدة نظام
استعماري تولد عن نمو الاقتصاد
والرأسمالى الاوروبى والامكار
والفلسفات الاوروبية المصاحبه
فى ميدان العلاقات السياسية
والاجتماعية ، اما وضع اليهود
فى اوربا فيختلف ، لانه نتيجة
لسياسة عنصرية اعتنقتها نظم
حكومية اوروبية منحرفة ، ونحن
نرفض باستمرار ان يكون حمل
المشكلة اليهودية فى اوربا على
حساب العرب والفلسطينيين .
لقد لحقت باليهود فى اوربا
اضطهادات تحت نظام الحكم
النازى فى المانيا ، وليكن ليس
العرب وليست فلسطين هي
الضحية التى يجرى بها التكنين
من جرائم اوربا والاوروبيين .

ومن ناحية اخرى ازيد قول
الدكتور عبد العزيز كامل فى ان
التنوع والعرقية الثقافية ليست
مسألة عنصرية او جنسية انما
هى نتاج البيئة الاجتماعية والثقافية
العامية للشعب وللغرد . ومن حق
المثقفين العرب ان يتصدوا لكل
ما تنشره اسرائيل من افكار ، وان
يناقشوه مناقشة علمية موضوعية ،
كما ان مناسبة اللقاء مع دكتور
مزدوى تحتنا افرادا وحكومات على
توسيع دائرة النقاش ، وعرض
الحقائق والاخذ والمطاء مسح
المثقفين الانريقيين عامة ، وان
نعرض وجهات نظرنا بكل وسائل
الاتصال المتيسرة فى اسلوب
علمى بعيد عن الدعاية والاثارة
والعاطفية .

د. صقر : ازيد الدكتور عبد
العزيز كامل فى بعض النقاط التى
عرضها ، وامتنع ان للعرب
مصالح كبرى ، وهو يحاول ان
يقوس على اتمى حد فى افريقيا
والشرق الاوسط ، لان ماسيجنيه
من ارباح امر هام ، وايضا
يستعين فى هذه بجيوب خاضعة

له ، او يتعامل مع نظم متسلسلة
مع مثل حكومات افريقيا وروديسيا
والبرتغال واسرائيل . ان موقف
اسرائيل فى الشرق الاوسط يشبه
تماما الشبه موقف الاقلية البيضاء
وحكومتها فى جنوب افريقيا .
انهم ادوات يستعين بها الغرب
فى دعم مصالحه والدفاع عنها .
ولهذا يشكلون خطرا كبيرا على
حركة الوحدة الانريقية الشاملة
فى صورتها الراديكالية ، واذا
اخذنا فى الاعتبار تطورات الموقف
الدولى العام ، فان الصراع فى
القارة سيكون فى النهاية لصالح
الوحدة ، وان الخط الراديكالى
سوف يحقق اهدافه ، ولو استلزم
هذا وقتا اطول من المتوقع حاليا
الوزير المفوض احمد فوزى : اثار
المناقشة اوجه التماثل بين اسرائيل
والتوطن الابيض فى افريقيا ،
ارجو ان نستمع من دكتور
مزدوى اوجه التماثل بين
اسرائيل ونظام سميت فى روديسيا
د. مزدوى : لقد اثبتت نقاط
كثيرة ارى ان بعضها يحظى
بموافقتى وتأييدى ، ان اسرائيل
جزء من مركب ضخيم معتقد يضم
كبار رجال الاعمال فى العالم ،
وان تاثيراتها فى افريقيا ترتبط
بهذا المركب الضخم بطريقة ما .
وبالنسبة للعلاقات بين وضع
اسرائيل ووضع روديسيا ، فأرى
ان طبيعة التوطن الابيض فى
روديسيا ترى ان النموذج
الاسرائيلى فى التوطن وفى السيطرة
واتابة حكومة ودولة ، نموذج
يمكن احتذائه فى تحقيق ما يريدون
من المحافظة على اوضاعهم فى
روديسيا . وبالنسبة للاشارة
الى ان اليهود فى المانيا واوربا
قد عانوا اضطهادا عنصريا يختلف
عن الاذلال الشديد الذى عاناه
الانريقيون من الاستعماريين ،
فأقول ان اليهود فعلا كانوا
ضحايا سياسة عنصرية منحرفة ،
ولكنهم مع ذلك ظلوا جزءا من
المجموعة الانسانية ذات الوضع
الاقتصادى المرتفع ، على عكس
وضع الانريقيين الذين ينتمون الى
طبقة المعدمين الفقراء فى الحياة
الانسانية المعاصرة . كما اننى
لا اؤيد الراى المنتشر بأنه كان
من العدل انشاء دولة تضم اليهود
وهى اسرائيل ، اننى اعتقد بأن

العالم الفجورى عامة يريد ان
يتخلص من عقيدة اليزب على
حساب غيره ، ولهذا ساعد
الحركة الصهيونية واسمهم فى
اقامة اسرائيل ، وفى هذا المجال
اشير الى ان بلادى اوغندا كانت
فى فترة ما احد الاماكن المقترحة
لاقامة دولة لليهود ، ولهذا فأننى
لا احبذ انشاء دولة اسرائيل .
واتفق معكم فى هذه النقطة .

د. فتح الله الخطيب : اننى
ادعو دكتور مزدوى الى دراسة
الايبعاد الاكاديمية لوضع اليهود
وهل يشكلون امة حقا ؟ وهل
يوجد تشابه بين اليهود القادمين
من الهند والقياديين من روسيا
والقياديين من اوربا وامريكا
الشمالية ؟ الامر الذى يجعلهم
جماعة قومية متميزة كما يدعى
كثير من الكتاب الغربيين ، وخاصة
فى الولايات المتحدة . واضيف
ايضا ان ما قيل عن الارتباطات
الفكرية بين الوضع الابيض فى
روديسيا وبين اسرائيل ، يؤكد
الراى القائل بأن اسرائيل ماهى
الا ذنب وعميل للامبريالية العالمية
غرست فى قلب المنطقة ، وانهم
يشكلون تهديدا لكل شعوب
وحكومات العالم الثالث .

وترتبا على هذا نسال :
ما هو الدور الذى يقع على عاتق
الباحثين والاكاديميين الانريقيين
حتى يتم لهم توضيح وابرار هذا
الدور وما مصالحه من تهديد امام
الشعوب والحكومات الانريقية ؟
وهنى نتسكن من كشف الزيف
والخداع اللذين تعرضهما وسائل
الاتصال والاعلام الاستعمارية
على الانريقيين فى هذا المجال .

د. عودة : اعتقد اننا وصلنا
الى نقطة نستطيع ان ننقل منها
الى الحديث عن التبادل الثقافى
والعلاقات الثقافية بين الشعوب
الانريقية الناطقة بالعربية ونحن
نظلمها ، وبين الشعوب الانريقية
الناطق بالغة الانجليزية وبشلمها
دكتور مزدوى فى الندوة . او
بمعنى آخر كيف يمكن تنمية
العلاقات الثقافية المتبادلة بين
شعوب وادى النيل ؟

د. مزدوى : فيما يتعلق
بالفضية الاساسية التى تحدثنا
حولها ، يمكن على مستوى

ومن الواضح ان هذا من مآلنا فيها لم يتحقق بعد ، وبصفة عامة لم يتأبى البأس بعد فى المنظمة ولكنى لاحظ ان منظمة الوحدة الافريقية لاقت مساهمات عديدة لدرجة اننا نلاحظ احيانا ان الوحدة تبدو بين الدول الافريقية فى الامم المتحدة اكثر توثقا منها بين هذه الدول فى اجتماعات المنظمة فى اديس ابابا . واعتقد ان انتهاء الحرب النيجيرية لصالح الجانب الذى ايدته المنظمة ، يعتبر عنصرا مشجعا فى حياة ومستقبل هذه المنظمة ، كما انها تستطيع ان تقوم بدور الوساطة الناجحة بين الاطراف الافريقية التى تثور بينها منازعات خطيرة ، كما نأمل فى ارساء تقاليد وظيفية فى عمل المنظمة تساعد على السير نحو الوحدة الافريقية ، ولكن حاليا يجب الا نرهق المنظمة بأكثر مما تستطيع .

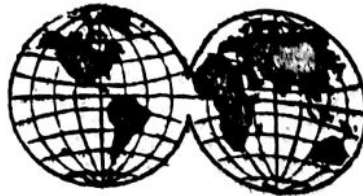
د. عودة : فى الختام نعبّر عن تقديرنا وشكرنا للدكتور مزدوعى وجميع الزملاء الذين شاركوا فى المناقشة ونأمل ان يكون هذا اللقاء بصدية لطريق تعاون مثمر بين بلادنا وبين اوغندا فى كل الميادين والأنشطة

الدراسات الحديثة حتى الان ، ولذلك فقد حان الوقت لاستطلاع الامكانيات الكثيلة بتمنية التبادل الثقافى ودعم العلاقات بين بلادنا وبين باقى دول حوض نهر النيل وبالذات الجمهورية العربية المتحدة . د. عبد العزيز كامل : نحن نرحب ترحيبا شديدا بهذا الاتجاه واعتقد انه بإمكان الأجهزة الحكومية المسؤولة فى الدولتين ان تبحث هذا الموضوع .

د. فتح الله الخطيب : وايضا ارحب بهذا الاتجاه ، واعتقد ان جامعة القاهرة لديها الامكانيات التى تستطيع ان تسهم فى تنمية العلاقات بين اوغندا والجمهورية العربية المتحدة .

الوزير المفوض احمد فوزى : ارجب فى طرح سؤال عن منظمة الوحدة الافريقية التى تعمل بموجب ميثاقها على دعم العلاقات بين الدول الافريقية ، واطلب من الدكتور مزدوعى تقييما لدورها وواقعها فى ضوء ما مر بها من احداث ، وهل ستقدم للشعوب الافريقية من الاجراءات والنشاط ما يقابل ما عندهم من آمال واسعة فيها؟ د. مزدوعى : للمنظمة تاريخ غير متواز من حيث التقدم والنجاح

الجامعات الافريقية ان ندعم الفهم بينها . نفسى محيط الجامعات العربية ، توجد لديكم آراء حول هذا الموضوع ، ولكن حتى الان فان العلاقات المتبادلة بين الجامعات فى الدولة الناطقة بالعربية والجامعات فى الدول الناطقة بالانجليزية ، محدودة جدا ولكن مع ذلك بدأنا فى جامعة مكبرى فى اوغندا فى ايجاد وسائل توسيع نطاق التعرف على وجهات نظر وآراء عربية حول قضايا الشرق الاوسط فى قسم العلوم السياسية ، ولذلك فى العام القادم سوف يحاضر عندنا الدكتور مدثر عبد الرحيم الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم السودانية . ونحن هذه هى المبادرة الاولى من نوعها فى ميدان العلوم الاجتماعية علما بأننا نستقبل عديدا من الاساتذة الزائرين والمخاضرين من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى واليابان ، ولكن للأسف علاقاتنا ضئيلة مع الجامعات فى الدول الافريقية المجاورة . وفيما يختص بدراسات التاريخ العربى والاسلامى فى جامعتنا ، فتوجد فى قسم





بيان الاجتماع التحضيري لدول عدم الانحياز

تنزانيا - ابريل ١٩٧٠

الشعبى الافريقى لزمبابوى
[٥] المؤتمر الوطنى الافريقى
لجنوب افريقيا .
وقد ناقش المشتركون الوضع
الدولى الراهن واستعرضوا الدور
الذى لعبته دول عدم الانحياز ،
وناقشوا ايضا اهمية الاعتماد
الذاتى الاقتصادى ، والتعاون
الاقتصادى بين دول عدم الانحياز
انفسهم ولا تبايع تلك السياسة
مستقبلا .

وقد اقترحوا توصيات محددة
ليقوم بدراستها رؤساء الدول او
الحكومات فى اجتماع مؤتمر
القمة المقترح لدول عدم الانحياز
كما ناقش المشتركون ايضا موعد
ومكان انعقاد مؤتمر القمة
والترتيبات اللازمة لهذا المؤتمر .
وقد أكد المشتركون اثناء
المناقشة العامة اتباع دولهم
للمبادئ والمعايير التى اقترحتها
دول عدم الانحياز فى مؤتمرى عدم
الانحياز فى بلجراد والقاهرة اللذين
عقدوا فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤
وقد لاحظوا التغييرات الهامة
للموقف الدولى وانتقوا على انه
ينبغى ان يستمروا فى اتباع
سياستهم المميزة ومبادئهم لتدعيم

[٣٠] مالىزيا [٣١] مالى
[٣٢] موريتانيا [٣٣] موريشيوس
[٣٤] المغرب [٣٥] نيبال
[٣٦] رواندا [٣٧] السنغال
[٣٨] سيراليون [٣٩] سنغافورة
[٤٠] الصومال [٤١] الجمهورية
الشعبية لجنوب اليمن [٤٢]
السودان [٤٣] سوازيلاند [٤٤]
سوريا [٤٥] تونس [٤٦] اوغندا
[٤٧] الجمهورية العربية المتحدة
[٤٨] الجمهورية المتحدة التنزانية
[٤٩] الجمهورية العربية اليمنية
[٥٠] يوغوسلافيا [٥١] زامبيا
وقد اشتركت الدول التالية
كمراقبين :

[١] الارجنطين [٢] بوليفيا
[٣] البرازيل [٤] شيلي [٥]
كولومبيا [٦] بورو [٧] ترينداد
وتوباغو [٨] فنزويلا .
واشترك ممثل سكرتير عام
منظمة الوحدة الافريقية كمراقب .
هذا بالاضافة لحركات التحرير
التالية التى التقت كلماتها فى
الاجتماع :

[١] حركة التحرير الوطنية
للكومور [٢] الاتحاد الوطنى
الافريقى لزمبابوى [٣] منظمة
التحرير الفلسطينية [٤] الاتحاد

تم عقد الاجتماع التحضيري
لدول عدم الانحياز بدار السلام
- تنزانيا ١٣-١٧ ابريل سنة
١٩٧٠ بدعوة من حكومة الجمهورية
المتحدة التنزانية ، بناء على الاتفاق
الذى تم بين وزراء خارجية دول
عدم الانحياز عند اجتماعهم فى
٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦
بنيويورك اثناء الدورة الرابعة
والعشرين للجمعية العامة للأمم
المتحدة .

وقد اشتركت الدول التالية
كاعضاء :

[١] افغانستان [٢] الجزائر
[٣] بتسوانا [٤] بوروندى
[٥] الكاميرون [٦] جمهورية
افريقيا الوسطى [٧] سيلان
[٨] جمهورية الكونجو الشعبية
[٩] جمهورية الكونجو الديمقراطية
[١٠] كوبا [١١] قبرص [١٢]
غينيا الاستوائية [١٣] اثيوبيا
[١٤] غانا [١٥] غينيا [١٦]
جهانا [١٧] الهند [١٨] اندونيسيا
[١٩] العراق [٢٠] جامايكا
[٢١] الاردن [٢٢] كينيا
[٢٣] الكويت [٢٤] لاوس [٢٥]
لبنان [٢٦] ليسوتو [٢٧]
ليبيريا [٢٨] ليبيا [٢٩] ملاوى

الاستعمارية كما أكد المشتركون
أهمية الصفة الدولية للأمم المتحدة
والحاجة الملحة لإعطاء جمهورية
الصين الشعبية مكانها الشرعي
في المنظمة .

كذلك أكد المشتركون ضرورة
تدعيم الأمم المتحدة ووكالاتها
المختصة حتى تستطيع أن
تؤدي دورها في تحقيق السلام
والأمن العالی بفاعلية أكثر .
وفي هذا الصدد لاحظوا باهتمام
الاتجاه المتزايد نحو تجاهل
قرارات الأمم المتحدة ، وذلك
نتيجة الفشل في تطبيق نصوص
الميثاق التي وضعت خصيصا
لتأكيد العمل بقرارات الأمم
المتحدة وتطبيق إجراءات القمع .
وقد طلب المشتركون بأن تقوم
الدول غير المنحازة بالتعاون مع
الأمم المتحدة بالعمل على تنسيق
مجهوداتهم في الأمم المتحدة وفي
المجالات الدولية الأخرى .

أعطى المشتركون أهمية خاصة
لليوبيل الفضي للأمم المتحدة
وناقشوا مفاهيمها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية .
وفي هذا الصدد أشاروا إلى
الأهمية الخاصة للعمل المشترك
بين ممثلي دول عدم الانحياز
أثناء انعقاد الدورة الخامسة
والعشرين للجمعية العامة لأعداد
الوثائق والموافقة على الموضوعات
التالية :

— برنامج العمل الخاص بتنفيذ
إعلان تصفية الاستعمار .

— الإعلان الخاص ببادئ
العلاقات الودية بين الدول .

— استراتيجية التنمية الدولية
لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة .

— الإعلان عن عقد لنزع السلاح
ناقش المشتركون بتعمق
المشاكل الاقتصادية ومشاكل
التعاون الفني اللازم للتنمية مع
الإخذ في الاعتبار أهداف دول
عدم الانحياز - وستطلق توصيات
الاجتماع التحضيري في هذا
الخصوص بالبيان كمرق خاص .

ووافق المشتركون بالإجماع ،
نيابة عن حكوماتهم ، على عقد
المؤتمر الثالث لرؤساء دول
وحكومات عدم الانحياز من أجل
نشر وتدعيم مبادئ عدم الانحياز
وذلك في سبيل تقوية السلام
والحرية والتنمية والتعاون الدولي

يحولوا هذا الطلب إلى مؤتمر
رؤساء الدول والحكومات .

وعند استعراض الموقف الدولي
لاحظ المشتركون ظاهرة الحروب
المحلية وخطورتها حيث لازالت
تواتر الاستعمار والإمبريالية
تدفع بنشاط تلك الحروب من أجل
مصلحتها الخاصة وتعمل على
زيادة حدة التوتر باستعمال القوة
أو التهديد بالقوة ضد الاستقلال
والسيادة والوحدة الإقليمية للدول
الصغيرة .

وقد لاحظوا أيضا أن هذه
التسوية تتبع سياسة التفرقة
العنصرية وتؤيد ظاهرا أويائنا
كهيان الأنظمة العنصرية .

وفيما يتعلق بمشكلة تصفية
الاستعمار ، يؤكد المشتركون
شرعية كفاح جميع الشعوب في
سبيل التحرير والاستقلال ويؤكدون
خطورة الاستعمار والإمبريالية
والعنصرية ، وقد أدان المشتركون
النظام الاستعماري الفاشيستي
البرتغالي والنظام العنصري في
جنوب إفريقيا والنظام غير الشرعي
للالقضية العنصرية في زيمبابوي
وأجراءات القمع التي تفرض على
الشعوب الإفريقية في هذه المناطق
واستغلالها ، وأوضحوا أن
الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة
الإفريقية السيد أحمدو أهيدجو
تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة
بياناً صادراً عن منظمة الوحدة
الإفريقية بخصوص إفريقيا الجنوبية
وأعلنوا في هذه المناسبة
معارضتهم الشديدة لسياسات
الدول المستمرة في تأييد ومساندة
النظم الاستعمارية والعنصرية التي
تستغل شعوب هذه المناطق وتترك
هقهم الطهي في الحرية .

وقد اعتبر المشتركون استمرار
الاستعمار جريمة ترتكب ضد
الإنسانية وتهديد للسلام والأمن
الدوليين ، ولهذا نادوا بضرورة
التطبيق السريع لغير الشروط
لإعلان الأمم المتحدة الخاص
بتصفية الاستعمار

كما ناشدوا جميع الدول بالعمل
سريعا لمضاعفة مساندتهم
السياسية والمادية لهذه الشعوب
التي تكافح في ظل الضغط
الاستعماري ، وأن يعلنوا
تضامنهم الكامل مع جميع حركات
التحرير في كفاحها ضد السيطرة

وتعزيز استقلالهم دوما ، وتشجيع
التعاون الدولي على أساس
المساواة بين جميع الدول الكبيرة
والصغيرة .

وقد لاحظ المشتركون باهتمام
بالخ تدهور الموقف في الشرق
الأوسط واستمرار احتلال
إسرائيل للأراضي العربية وتصعيد
إمبالها العسكرية ضد السكان
المخنيين ، وهذا ما اعتبروه عقبة
في سبيل الوصول إلى السلام
والحل العادل . ويؤكدون عدم
جواز اكتساب أراضي عن طريق
الحرب ، وينادي المشتركون
بالسحاب القوات الإسرائيلية
من جميع الأراضي المحتلة نتيجة
لهرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ،
وباحترام حقوق الشعب العربي
كشروط مسبقة لإحلال السلام
في المنطقة .

وفي هذا الخصوص نادى
المشتركون بتنفيذ قرارات الأمم
المتحدة الصادرة في هذا الشأن ،
وخاصة قرار مجلس الأمن الصادر
في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ،
وطبقا لقرارات مؤتمرات عدم
الانحياز السابقة فانهم يؤكدون
أيضا ضرورة الاستعادة الكاملة
لحقوق الشعب العربي الفلسطيني
في وطنه المقتصب ، ويعلنون
تأييدهم الكامل لنضال الشعب
العربي الفلسطيني من أجل
التحرير ضد الاستعمار والعنصرية
وأعادة حقوقهم المشروعة .

ويؤكد المشتركون تأييدهم لكفاح
الشعب الفيتنامي ضد السيطرة
الاجنبية ، وينادون بالانسحاب
السريع وغير المشروط لجميع
القوات الاجنبية من فيتنام كخطوة
مبدئية لإيجاد حل سلمي للمشكلة
الفيتنامية ، وقد أبدى المشتركون
اهتمامهم العظيم للتطورات الحالية
في جنوب شرق آسيا وأدانوا
التدخل الاجنبي في دول تلك
المنطقة ، ويؤكدون حق السيادة
والوحدة الإقليمية لجميع الدول
بالمنطقة وحق تقرير المصير بلا
أي تدخل اجنبي .

وقد ناقش المشتركون الطلب
الذي تقدمت به حكومة الثورة
المؤقتة في فيتنام الجنوبية
للاشتراك في الاجتماع التحضيري
وكذلك في مؤتمر الدول عدم
الانحياز ، وقد قرر المشتركون أن

انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .
 ب - انه يجب ان يجتمع في لوزاكا عاصمة زامبيا .
 ج - انه يجب تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من الجزائر وبوروندى وسيلان واثيوبيا وجيانا والهندو اندونيسيا والعراق وماليزيا والمغرب والجمهورية العربية المتحدة والسنگال والسودان وتنزانيا ويوغوسلافيا وزامبيا للعمل على تأكيد الاتصال والتنسيق مع الدولة المضيفة بغرض المشاركة في القيام بالترتيبات الضرورية .

د - ان يجتمع وزراء خارجية الدول المشتركة قبل انعقاد مؤتمر القمة .

وفي ختام الاجتماع التحضيري لدول عدم الانحياز اشاد المشتركون بان اعمال المؤتمر تد انجزت بتنسيق وفي جوى ودي، وعبروا في هذه المناسبة عن امتنانهم لرئيس وحكومة وشعب الجمهورية المتحدة التنزانية للمجهودات التي قاموا بها لتأكيد نجاح هذا الاجتماع التحضيري .

ه - عدم التدخل في شئون الدول الداخلية .

٣ - حماية وتدعيم السلام والامن الدوليين اخذين في الاعتبار تطورات الموقف الدولي .

١ - دور عدم الانحياز وتدعيم التعاون بين دول عدم الانحياز .
 ب - تدعيم الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

ج - نزع سلاح عام وكامل .
 د - الاحلاف العسكرية والقوات والقواعد الاجنبية .

ه - مبادئ التعايش السلمي والعالي .

٤ - التنمية الاقتصادية وضرورة الاعتماد الذاتي .

١ - التعاون الثنائي الاقليمي، وبين الاقاليم ، بين دول عدم الانحياز والدول النامية .

ب - السياسة الخاصة بالتجارة والمعونة .

ج - العقد الثاني للامم المتحدة للتنمية .

ه - اية موضوعات اخرى :
 وقد تقرر ايضا الاتي :

١ - ان يعقد مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز قبل

كما وافق الاجتماع على ان توجه الدولة المضيفة الدعوات الخاصة بالمؤتمر الى الدول الاعضاء على اساس مبادئ عدم الانحياز التي اقرت ووضعت في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٤ .

ويوصى المشتركون رؤساء الدول والحكومات باعداد مستند خاص بالاعلان من اجل السلام والحرية والتنمية والتعاون والعمل على توثيق العلاقات الدولية ويقترحون جدول الاعمال التالي للموافقة عليه :

١ - مناقشة عامة حول الموقف الدولي .

٢ - حماية وتدعيم الاستقلال الوطني والسيادة والوحدة الاقليمية والمساواة بين الدول .

١ - العمل من اجل تحرير الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ومساندة حركات التحرير .

ب - القضاء على التفرقة العنصرية والتمييز العنصري في كل صورهما .

ج - الاستعمار الجديد .

د - حماية وتدعيم استقلال دول عدم الانحياز .

